جامعة محمد خيضر بسكـــرة - الجزائر
كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير

MOHAMED KHEIDER UNIVERITY OF BISKRA ALGERIA
FACULTY OF ECONOMIC, TRADE AND MANAGEMENT SCIENCES

جامعة بسكـرة - الجزائر

university of BISKRA ALGERIA

# أبحـــاث اقتصاديـــــة و إداريـــــة

مجلة علمية محكمة سداسية

كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير

# JOURNAL OF ECONOMIE AND MANAGERIAL RESEARCH (JEMR)

semi-annual, peer-reviewed scientific journal

المجلد 14 العدد 01 الترقيم الدولي :1112-7902 الايداع القانوني :2007-3150 جوان 2020

المجلد
14
العدد 01

Vol/14 N°01 ISSN: 1112-7902 Légal Déposit 2007-3150 June 2020

+جامعة محمد خيضر
بسكرة – الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

# أبحاث اقتصادية و إدارية

مجلة علمية سداسية محكمة

المجلد رقم 14 العدد رقم 01 جوان 2020
الترقيم الدولي: 7902- 1112 الإيداع القانوني: 3150-2007

# أبحـاث اقتصاديـة وإداريـة

**مجلة علمية محكمة سداسية تصدرها كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير**

**جامعة محمد خيضر بسكرة – الجزائر**

**الرئيس الشرفي للمجلة**:

أ. د. أحمد بوطرفاية - رئيس الجامعة

**مدير المنشورات الجامعية**:

أ.د. خـوني رابـح

**رئيس التحرير**:

أ.د. حجازي اسماعيل

**امانة التحرير:**

أ.رشيد محمدي

فاطمة جابر

**المـراسـلات**:

**توجه كل المراسلات إلى السيد:**

رئيس تحرير **أبحاث اقتصادية وإدارية**
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة محمد خيضر بسكرة
ص ب 145 بسكرة 07000 – الجزائر
**هاتف/فاكس**: 00 33 54 033 (213)
**البريد الالكتروني:ecomanagement.jounal@univ-biskra.dz**

**مطبعة جامعة محمد خيضر بسكرة**

**هيئة تحرير المجلة**

| | |
|---|---|
| أ.د حجازي إسماعيل | جامعة محمد خيضر بسكرة-الجزائر |
| أ.د. رقية حساني | جامعة محمد خيضر بسكرة-الجزائر |
| ا.د. لعمارة جمال | جامعة طيبة المدينة المنورة المملكة العربية السعودية |
| أ.د .ملهم ماجد | جامعة القدس المفتوحة- فلسطين |
| د أ.د.سملاي يحصيه | جامعة الملك فيصل - المملكة العربية السعودية |
| ا.د. عمار اوكيل | جامعة الملك قابوس -عمان |
| هاني عبد الحكيم إسماعيل صالح | جامعة المنصورة – حمهورية العربية مصر |
| أ.د. كنوش محمد | جامعة تراكيا- تركيا |
| أ.د .عبد الله سراج | جامعة الملك فيصل - المملكة العربية السعودية |
| أ.د عدالة لعجال | جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم -الجزائر |
| ا.د عبد الحميد برحومة | جامعة محمد بوضياف –المسيلة |
| أ.د. سمير بهاء الدين مالكي | جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان-الجزائر |
| أ.د عرابة الحاج | جامعة قاصدي مرباح ورقلة -الجزائر |
| د. الزين يونس | جامعة حمة لخضر الوادي -الجزائر |
| د. محمد بلقاسم | جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم -الجزائر |
| د.شرفوح مريم | المدرسة العليا للتجارة -الجزائر |
| د.بومجان عادل | جامعة محمد خيضر بسكرة-الجزائر |
| د.اقطي جوهرة | جامعة محمد خيضر بسكرة-الجزائر |
| د.حبة نجوى | جامعة محمد خيضر بسكرة-الجزائر |
| د.عباسي صابر | جامعة محمد خيضر بسكرة-الجزائر |
| د.دبلة فاتح | جامعة محمد خيضر بسكرة-الجزائر |
| د.روينة عبد السميع | جامعة محمد خيضر بسكرة-الجزائر |

# قواعد النشر

أبحاث اقتصادية وإدارية مجلة تعنى بالدراسات والأبحاث الأكاديمية في حقل العلوم الاقتصادية، الإدارية (التسييرية) والتجارية المكتوبة باللغات العربية، الفرنسية والإنجليزية. للنشر بالمجلة على الباحث التقيد بالضوابط التالية:

- أن يكون البحث المقدم أصليا، منصبا في مجال اختصاص المجلة وغير مقدم للنشر إلى جهات أخرى بأي شكل من الأشكال.
- يكون المقال المكتوب باللغة العربية بخط "*Simplified Arabic*" حجم 14 بتباعد بين الأسطر "*Simple*"، والمقال المكتوب باللغة الفرنسية أو الانجليزية بخط "*Times New Roman*" حجم 12 بتباعد بين الأسطر "*Simple*".
- تعد الأشكال والجداول بالصيغة الآلية لبرنامج *Word*
- تكتب الهوامش مرتبة ترتيبا أبجديا في نهاية المقال. أما في المتن فيكتفي الباحث بذكر المؤلف، سنة النشر والصفحة والكل بين قوسين، مثلا: (علي السلمي، 1995، ص 142).
- تتضمن الصفحة الأولى بالضرورة اسم الباحث، الرتبة العلمية، مؤسسة الارتباط والبريد الالكتروني وكذا ملخصين للمقال أحدهما بلغة المقال والآخر بإحدى اللغتين الأخريين.
- المقالات المنشورة لا تعبر إلا عن آراء أصحابها.
- المقالات المقدمة للمجلة لا ترد إلى أصحابها سواء نشرت أو لم تنشر.
- تحتفظ هيئة التحرير بحق تعديل شكل تقديم المقال إذا لزم الأمر.

# الفهـــرس


| | | |
|---|---|---|
| .1 | ***دراسة قياسية لأثر الاستثمار العمومي على الإنتاج الفلاحي في الجزائر للفترة (1990-2018) باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة***<br>**ط د: زراري ليلى، أ د: دردوري لحسن**، بسكرة. الجزائر. | **001** |
| .2 | **تأثير اليقظة الاستراتيجية في إختراق الأسواق الدولية -دراسة ميدانية بمؤسسة كوندور–**<br>**رضوان أنساعد، حليمة قمري**، جامعة الشلف. الجزائر. | **023** |
| .3 | **الإنتاج الأنظف كأداة فعالة في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة إسمنت تبسة**<br>**د. بوعلاق نوال، جامعة تبسة، د. رحال نصر، جامعة الوادي**.الجزائر. | **047** |
| .4 | **دراسة تحليلية لمساهمة القطاعات الاقتصادية البديلة لقطاع المحروقات في تنويع الاقتصاد الجزائري خلال** | **067** |

| | | |
|---|---|---|
| | **الفترة(2008-2017).**<br>**حنيش أحمد، بوضياف حفيظ،** جامعة الجزائر3.الجزائر. | |
| .5 | **استقلالية محافظ الحسابات الجزائري في بيئة التجارة الإلكترونية دراسة ميدانية لآراء عينة من محافظي الحسابات لولايات الجنوب الشرقي بالجزائر**<br>**أنور عيدة، سالمي محمد دينوري** جامعة الوادي، الجزائر. | **087** |
| .6 | **الإدارة الالكترونية في الجزائر بين النجاعة و التحدياتحالة الإدارة المحلية**<br>**عقبي أمال ، فريدة مزياني،** جامعة باتنة1.الجزائر. | **107** |
| .7 | **إستخدام سلسلة القيمة في تحقيق الميزة التنافسية دراسة حالة المؤسسة الوطنية – مركب الملح لوطاية–**<br>**عبد القادر عوادي، رشيدة مراوي،** جامعة بسكرة.الجزائر. | **125** |
| .8 | **أثر جودة خدمة التعليم العالي على رضا الطلبة: دراسة ميدانية بجامعة محمد الصديق بن يحيى –جيجبل-**<br>**ط.د ياسر عبد الرحمان، أ.د خالد قاشي** جامعة -البليدة 02.الجزائر. | **145** |
| .9 | **أساليب المحاسبة الإدارية كآلية لدعم تنفيذ حوكمة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**<br>**د. نبيل حمادي، د. حسين جلاخ،** جامعة يحي فارس المدية .الجزائر. | **165** |
| .10 | **أثر الدخل المتاح على الإنفاق الاستهلاكي في الجزائر: دراسة قياسية خلال الفترة 1980-2017 باستخدام نموذج VECM**<br>**دقيش جمال، عبد الرحمان عبد القادر،** المركز الجامعي غليزان .الجزائر. | **185** |
| .11 | **النظام الميزانياتي للجماعات المحلية في الجزائر**<br>**نعيجة فهيم ، الصادق الأسود ،** جامعة الجزائر 03 .الجزائر. | **205** |
| .12 | **أثر مهارات القيادة الفكرية في عملية التغيير التنظيمي بالمؤسسة الاقتصادية -حالة الشركة الإفريقية للزجاج جيجل**<br>**أ. هري بلال،** جامعة جيجل.الجزائر. | **225** |
| .13 | **دور إستراتيجية الجذب الترويجية للمؤسسة الاقتصادية في تحقيق القيمة المدركة لدى زبائن موبليس**<br>**شارف وهيبة، زروقي إبراهيم،** مخبر إتمام جامعة سعيدة.الجزائر. | **245** |
| .14 | **تأثير خصائص الخدمة على تبني العملاء للخدمات المصرفية الإلكترونية في الجزائر**<br>**أ. بن صالح ماجدة، د. طباييية سليمة،** جامعة 8 ماي 1945-قالمة.الجزائر. | **265** |
| .15 | **قياس الكفاءة التشغيلية في البنوك التجارية الجزائرية -دراسة تطبيقية خلال الفترة (2017-2012)-**<br>**.طلال زغبة، نعيجة رزقية احلام، جامعة المسيلة.الجزائر.** | **287** |
| .16 | **تشخيص ممارسات اليقظة الإستراتيجية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية دراسة حالة المجمع الصناعي عموري بسكرة**<br>**أ.قرون نورهان، د.غضبان حسام الدين،** جامعة بسكرة .الجزائر. | **307** |
| .17 | **استخدام التكلفة المستهدفة لتخفيض سعر الخدمات الصحية دراسة حالة قسم الأشعة مستشفى طب العيون - بسكرة-**<br>**حبشي أسماء، تومي ميلود،** جامعة محمد خيضربسكرة .الجزائر. | **327** |
| .18 | **أثر الفساد على النمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا وجنوب آسيا للفترة (2003-2018)**<br>**غزازي عماد، صغيري سيدعلي ،** جامعة يحي فارس بالمدية.الجزائر. | **351** |
| .19 | **قياس وتحليل موسمية الطلب السياحي الأجنبي (حالة الجزائر، المغرب وتونس)**<br>**مزواغي جيلالي، عدالة العجال،** جامعة مستغانم.الجزائر. | **371** |
| .20 | **المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية وجودة الإفصاح عنها بالقوائم والتقارير المالية: دراسة حالة الشركات المسعرة في بورصة الجزائر**<br>**محمد بغريش،** جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة2.الجزائر. | **391** |
| .21 | **حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر-دراسة قياسية-خلال الفترة 1990-2018**<br>**حساين أسماء، ساهد عبد القادر،** المركز الجامعي.الجزائر. | **411** |
| .22 | **محددات القدرة التنافسية لمنتوج التمور الجزائرية في أهم الأسواق العالمية**<br>**رشيد محمدي،**جامعة محمد خيضر بسكرة.الجزائر. | **431** |
| .23 | **قياس التكاليف البيئية كآلية لتقييم الأداء البيئي في المؤسسات الاستخراجية – حالة المؤسسة الوطنية** | **451** |

| | | |
|---|---|---|
| | **لمناجم الفوسفات –بئر العاتر بتبسة-للفترة 2014-2017.**<br>**.عمامرة ياسمينة، ملاح وئام**، جامعة تبسة. الجزائر. | |
| **.24** | **سياسات إدارة راس المال العامل والربحية: دليل من شركات قطاع التعدين المدرجة في سوق عمان المالي للفترة (2009-2018)**<br>**فائزة بوساحة، نعيمة يحياوي**، جامعة باتنة1.الجزائر. | **471** |
| **.25** | **أثر التكوين في تحسين أداء الموارد البشرية - دراسة حالة وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية -**<br>**عبيدة سعاد، قوجيل سهام**، جامعة البليدة 02.الجزائر. | **491** |
| **.26** | **واقع وتحديات تطبيق الإدارة الإلكترونية وأثرها على الأداء العمومي في الجزائر دراسة ميدانية من وجهة نظر مستخدمي مؤسسة بريد الجزائر لولاية الجلفة**<br>**ط.د لحول عبد القادر، د. جوال محمد**، جامعة الجلفة.. الجزائر. | **511** |
| **.27** | **محاولة قياس جودة الاتصال المالي في المؤسسة الاقتصادية المدرجة في البورصة دراسة حالة شركة أليانس للتأمينات**<br>**الأخضر رينوبة**، مركز البحث (CRSIC) الأغواط .الجزائر. | **531** |
| **.28** | **دور القطاع الخاص في مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي**<br>**بقريـــش زبيـــدة**، جامعة الجزائر3.الجزائر. | **553** |

# الافتتـاحيـة

**إن المتأمل في سيرورة الأحداث الأخيرة على الصعيد الدولي أو المحلي و المتمثلة في تداعيات الفيروس التاجي (كوفيد 19) يستطيع ان يستخلص بكل سهولة أهمية العلوم بكل انواعها في حياة الشعوب قي كل الميادين إذ أنها المخرج و السبيل الوحيد للحفاظ على مكتسبات الأمم و تطويرها بمنحها الأطر و المناهج الدقيقة للتطور و المضي قدما بشكل يعود بالعديد من الفوائد و على جميع المجالات خاصة الاقتصادية والاجتماعية.**

**و من هذا المنطلق فاني ادعوا جميع الباحثين أساتذة و طلبة إلى ضرورة العمل و بكل جدية إلى توجيه بحوثهم إلى بحوث تنطلق من الواقع المحلي لتساهم بشكل فعلي في تطوير الاقتصاد الوطني من خلال:**

**تطوير نماذج إدارية تتماشى و الواقع المعاش بالمنظمات ، الوصول إلى مقاربات تسمح بمعالجة الاختلالات الهيكلية في مختلف المنظمات، إيجاد أنظمة معلوماتية دقيقة تقف حاجزا أمام الفساد بكل أنواعه، نماذج و مقاربات تمنح العملية الاقتصادية دفعا حقيقا متوازنا ليصل إلى مستوى الدول المتقدمة .**

**و لعل هذه الاقتراحات تجرنا جميعا بالتفكير إلى ضرورة العمل على المساهمة في تطوير المنظومة البحثية الوطنية و تمكينها من العمل بالشكل المطلوب لتحقيق النتائج المرجوة منها.**

**بسكرة في 06 جوان 2020**

**رئيس هيئة التحرير**

**أ.د حجازي اسماعيل**

# دراسة قياسية لأثر الاستثمار العمومي على الإنتاج الفلاحي في الجزائر للفترة (1990-2018) باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة

# An econometric study of the impact of public investment on the agricutural production in Algeria for the period (1990-2018) using Autoregressive Distributed Lag (ARDL)

**ط د: زراري ليلى**، جامعة محمد خيضر بسكرة، leila.zerari@univ-biskra.dz

**دردوري لحسن**، جامعة محمد خيضر بسكرة، l.derdouri@univ-biskra.dz

تاريخ الاستلام:2019/08/26 تاريخ القبول: 2019/10/25 تاريخ النشر: 2020/06/06

**ملخص:**

تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة مدى تأثير الاستثمار العمومي الفلاحي على الإنتاج الفلاحي في الجزائر باستخدام بيانات سنوية للفترة 1990-2018. ويستند هذا التحليل إلى نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)، أظهرت نتائج التحليل تأثيرا ايجابيا للاستثمار العمومي الفلاحي على الإنتاج الفلاحي، في حين أظهرت تأثيرا سلبيا للعمالة الفلاحية على الإنتاج الفلاحي.

**الكلمات المفتاحية** : الاستثمار العمومي؛ الإنتاج الفلاحي؛ التكامل المشترك؛ نموذج تصحيح الخطأ؛ الجزائر

**تصنيف *JEL* : C59 ،Q11،H54**

**Abstract:**

This study aims to escamine of the impact of public investment on agricultural production in Algeria, by employing yearly data during the period 1990 and 2018. This analysis is based on the autoregressive distributed lag (ARDL), the results dictate a positive relationship between public investment and agricultural production, however the results dictate the relationship between agricultural employment and agricultural production negatively.

.**keyword**: Public investment; Agricultural production ; Cointegration; Error correction model; Algeria.

**JEL classification code : C59 ،Q11،H54**

**المؤلف المرسل: زراري ليلى**، leila.zerari@univ-biskra.dz

## 1. مقدمة:

يشكل القطاع الفلاحي في الجزائر منذ القديم أهم مرتكزات ودعائم الاقتصاد الوطني الذي يعتبر من القطاعات الإستراتيجية، له الأولوية في إنتاج القيمة المضافة وتوفير مناصب الشغل بعدما حظي باهتمام واسع من قبل الدولة لتطويره وتنميته وتعزيز دوره في توفير الأمن الغذائي. كما لا يخفى الاستثمار الفلاحي حتمية لابد منها لدفع عجلة الاقتصاد، خاصة فما يتعلق بتحقيق التنمية والنهوض بالاقتصاد الوطني، وهذا من خلال حجم الاستثمارات الفلاحية المنفذة، إلا أن هذا المنظور تحول مع بداية التسعينات، لدخول برامج الاستقرار والتعديل الهيكلي حيز التنفيذ. حيث بدأت نسبة الاستثمار العمومي في القطاع الفلاحي بالتراجع، ومع استعادة الدولة لدورها الاستثماري، ومع بداية الألفية الجديدة خصصت للقطاع الفلاحي استثمارات فلاحية عمومية ضخمة، نفذت في إطار برامج ومخططات فلاحية، وهو ما ترك أثر كبير على الإنتاج الفلاحي. انطلاقا مما سبق فقد تبلورت إشكالية البحث في السؤال التالي:

- **ما مدى تأثير الاستثمار الفلاحي العمومي على الناتج الفلاحي في الجزائر؟**

**فرضية الدراسة:** للإجابة على إشكالية الدراسة سيتم الاعتماد على الفرضية التالية:

- **توجد علاقة قصيرة وطويلة الأجل للاستثمار الفلاحي العمومي على الناتج الفلاحي.**

**أهداف الدراسة:**

يكمن الهدف من هذه الدراسة إلى إبراز دور الاستثمار الفلاحي في تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، ومعرفة آثار برامج الاستثمار الفلاحي العمومي على نمو الناتج الفلاحي.

**منـهج الدراسة:**

ارتأينا لإعداد هذه الورقة البحثية الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لوصف الظاهرة محل الدراسة، أما المنهج القياسي فقد تم استخدامه من أجل تحليل النموذج واختبار الفرضيات ودراسة أثر الاستثمار العمومي على الإنتاج الفلاحي.

**الدراسات السابقة:**

- **دراسة (بوعزيز عبد الرزاق، 2014):** تحليل العلاقة بين الإنتاج الفلاحي والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر دراسة قياسية (1980- 2009)، حيث هدفت إلى إيجاد العلاقة السببية بين الناتج الفلاحي والناتج الداخلي الخام من خلال منهجية "التكامل المشترك" و"نموذج تصحيح الخطأ" لتحديد اتجاه العلاقة السببية في المدى القصير والطويل، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي والإنتاج الفلاحي، أي هناك علاقة سببية ذات اتجاه واحد تتجه من الإنتاج الفلاحي إلى الناتج الداخلي الخام في الأجل الطويل الأمر الذي يبين مدى أهمية وأثر القطاع الفلاحي في تعزيز النمو الاقتصادي، كما وضح أيضا على عدم وجود علاقة سببية ثنائية بين المتغيرين في الأجل القصير.

- **دراسة (المولى، 2011):** حول واقع سياسة الاستثمار وأثره على نمو الناتج الزراعي في العراق خلال الفترة (1980- 2003)، حيث هدفت الدراسة إلى وجود عدد من العوامل التي تؤثر في نمو الناتج الزراعي من خلال الاعتماد على مفاهيم النظرية الاقتصادية، حيث تم الحصول عليها من بيانات السلاسل الزمنية وتم التحليل بطريقة المربعات الصغرى واختيار الدالة الخطية كأفضل تفسير للنتائج، وقد توصلت الدراسة إلى معنوية المتغيرات المؤثرة وهي ( قيمة رأس المال، القوى العاملة الزراعية، التكنولوجيا الزراعية، المساحة المزروعة)، وتبين

أيضا عدم معنوية متغير الاستثمار الزراعي في تأثيره على الناتج الزراعي والذي فسر بسبب السياسات المتعاقبة في العراق التي ركزت على القطاع الصناعي كمحرك للنمو الاقتصادي.

– **دراسة (غردي محمد، 2012):** حول القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، حيث هدفت الدراسة إلى إظهار تطور القطاع الزراعي في مجال الاستثمار والدعم الزراعي في ظل الإمكانيات المتاحة التي توفرها الدولة لمواجهة التحديات التي تفرضها المنظمة العالمية للتجارة في حالة الانضمام إليها، وقد توصلت الدراسة إلى ضعف الاستثمار الزراعي مقارنة بحجم الاستثمار في باقي القطاعات الأخرى، وذلك بسبب المعوقات التي تحد من تطوره والتي أرجعها الباحث إلى مشكل العقار الفلاحي وارتباطه بالعوامل المناخية، إضافة إلى عدم الاستقرار الأمني في المناطق الريفية.

– **دراسة (راتول محمد، بوثلجة عائشة، 2016):** أهمية الاستثمار الزراعي في الدول العربية في ظل أزمة الغذاء العالمية، وتطرقت لوضعية الأمن الغذائي للدول العربية من خلال تحليل الفجوة الغذائية، ودراسة إمكانيات ومقومات الاستثمار الزراعي في الدول العربية، والتحديات التي يواجهها هذا القطاع رغم أهميته في ظل الظروف الحالية، وقد توصلت الدراسة إلى أن الاستثمار الزراعي في الدول العربية يشهد عزوفا كبيرا لاسيما من قبل القطاع الخاص، وذلك بسبب التهميش والمشاكل التي يعاني منها القطاع، كما أن تحقيق الأمن الغذائي يتوقف على مدى نجاعة السياسات الاستثمارية في القطاع الزراعي لدى الدول العربية.

## *2.* الإطار النظري للاستثمار الفلاحي:

نهدف من خلال هذا العنصر توضيح المفهوم الذي يركز عليه الاستثمار الفلاحي، وتبيان خصوصيته وكذا الدوافع والأهداف التي يمكن أن يحققها.

### 1.2.مفهوم الاستثمار الفلاحي:

يعتبر الاستثمار الفلاحي أحد أنواع الاستثمارات المنتجة ويأخذ نفس مفهوم الاستثمار على مستوى الاقتصاد الكلي، والذي يتمثل في تخلي المستثمر عن رأس المال بشكله النقدي واستبداله بأصول وسلع إنتاجية مع احتمال ما يترتب على ذلك من مخاطر، إلا أن الاستثمار الفلاحي أكثر حساسية من الاستثمار في القطاعات الإنتاجية الأخرى، حيث فبالإضافة إلى احتمال فشل المشروع والخسائر بسبب التأثير المتبادل مع المتغيرات الاقتصادية المتعددة التي يقع بعضها خارج نطاق سيطرة النظم، يتأثر الاستثمار الفلاحي بالظروف المناخية من درجات الحرارة ومعدلات الأمطار والجفاف والصقيع والبرد...الخ، والتي لها دورا هاما في إتمام العملية الإنتاجية للنشاط الزراعي، وهذا ما يرفع من درجة المخاطرة في هذا النوع من الاستثمار، الذي يعتبر جزءا من معدل الاستثمار في الاقتصاد الوطني (غردي، 2011-2012، ص 88).

كما عرف الاستثمار الفلاحي على انه عبارة عن دمج لعوامل الإنتاج المتوفرة في الفلاحة (الأرض، العمل، رأس المال) وتشغيلها قصد إنتاج سلع فلاحية لسد حاجيات المستهلكين، وللحصول على أفضل عائد ممكن والمتمثل في الربح بالنسبة للمستثمر، وزيادة الناتج الوطني الفلاحي وتحسين مستوى معيشة السكان والتقليل من البطالة وكذا تحقيق الأمن الغذائي بالنسبة للدولة (مصطفى، 2016-2017، ص 30). في حين تتوقف الغاية من الاستثمار الفلاحي حسب النظام الإنتاجي بمعنى أن في النظام الرأسمالي يجب أن يحقق أكبر عائد اقتصادي ممكن أي أقصى ربح، بينما في النظام الاشتراكي فيجب تحقيق أفضل عائد اقتصادي واجتماعي في آن واحد (كتفي، 2018، ص 64).

**2.2. خصائص الاستثمار الفلاحي:**

تتميز الاستثمارات الفلاحية بخصائص تجعلها منفردة في البعض منها، على الاستثمارات في القطاعات الأخرى، حيث أنها تؤثر على نموه إيجابا وسلبا، ويمكن تلخيصها فيما يلي (يحياوي، 2018، ص 568):

- اختلاف السنة المالية في الاستثمار الفلاحي عن السنة المالية العادية (الدورة الزراعية).
- المخاطرة العالية: وذلك راجع حسب تذبذب الإنتاج حسب الظروف المناخية، اختلال العرض والطلب حسب الأسواق الغذائية.
- التكيف وصعوبة تقييم الاستثمارات الفلاحية.
- ارتفاع حجم التكاليف الثابتة بالنسبة للتكاليف المتغيرة.
- موسمية الإنتاج الزراعي.
- صعوبة التمويل الفلاحي: وهذا بسبب قلة الضمانات التي يوفرها القطاع الفلاحي، بالإضافة إلى ضخامة رأس المال الثابت للعملية الإنتاجية خاصة عند مقارنتها مع القطاعات الأخرى (مصطفى، 2016-2017، ص 38).

**3.2. دوافع الاستثمار الفلاحي:**

يمكن عرض أهم دوافع الاستثمار الفلاحي فيما يلي (غردي، 2011-2012، ص 93-94):

أ- **زيادة معدلات النمو الاقتصادي:** وذلك من خلال زيادة حجم الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية ومنها القطاع الفلاحي الذي يعتبر من أهم القطاعات، بهدف زيادة الإنتاج والإنتاجية، ومن ثم زيادة نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي وفي نصيب الفرد منه.

ب- **زيادة معدل التوظيف وفرص العمل:** يهدف الاستثمار الفلاحي إلى زيادة قدرة القطاع على توفير فرص العمل خاصة في المناطق الريفية، من خلال زيادة حجم الاستثمارات

المختلفة، التي يمكن القيام بها سواء في إنتاج السلع الزراعية أو في الخدمات المرافقة لها، هذا ما يعني أن القطاع الفلاحي يمثل أهمية كبيرة في زيادة فرص العمل.

ج- **تأمين الغذاء:** من أهم دوافع الاستثمار الفلاحي تحقيق الأمن الغذائي، الذي يعتبر من الموضوعات الهامة التي تواجه دول العالم وخاصة الدول النامية منها، لما له من أبعاد اقتصادية وسياسية وبيئية واجتماعية.

د- **زيادة حجم الصادرات الزراعية:** يعتبر زيادة حجم الصادرات الزراعية من أهم دوافع الاستثمار الفلاحي خاصة في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، حيث يقلل من الفجوة الغذائية والعجز في ميزان المدفوعات خاصة بالنسبة للدول النامية.

## 3. تحليل تطور متغيرات الدراسة:

عملت الجزائر على تطوير القطاع الفلاحي بعد الاستقلال، فانتهجت سياسة المخططات التنموية، والتي تميزت بضخ استثمارات عمومية في القطاعات المنتجة، والتي لم تحقق الأمل المنشود، وبحلول الألفية الجديدة حاولت الجزائر استعادت توازناتها الاقتصادية اعتبارا من سنة 2000، فتم تطبيق إصلاحات وبرامج جديدة في المجال الفلاحي تهدف إلى النهوض به، ورفع مساهمته في النمو والتشغيل، هذا ما يبرر ضخامة الاستثمارات العمومية المنفذة فيه.

### 1.3. تطور الاستثمار العمومي الفلاحي من 1990 إلى 2018:

عرف الاستثمار الفلاحي في الجزائر بداية من التسعينات تطورات هامة تماشيا والإصلاحات الاقتصادية والسياسية التي عرفتها البلاد، بانتقالها إلى اقتصاد السوق الذي أعطى الحرية للاستثمار الخاص المحلي والأجنبي، خاصة مع صدور قانون الاستثمار 93-12 سنة 1993، وتطبيق برامج الإصلاح الهيكلي الذي تبنته الدولة، والإصلاح الفلاحي الذي عرفه القطاع سنة 1987 وسنة 1993، كل هذه الإصلاحات أعطت دفعا جديدا للاستثمار

في المجال الفلاحي، خاصة مع الدور الذي قامت به الدولة من توفير لوسائل الدعم المالية والمعنوية والاهتمام بالاستثمارات في البنية الأساسية المرتبطة بالفلاحة، وتقديم الخدمات المساندة للإنتاج الزراعي في مجال البحوث والإرشاد والتدريب والإقراض، بالإضافة إلى تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بداية من سنة 2000، الذي وسع من مجالات الاستثمار الفلاحي، والشكل الموالي يوضح تطور الاستثمار العمومي الفلاحي في الجزائر بداية من سنة 1990 إلى سنة 2018.

***الشكل 01: تطور الاستثمار الفلاحي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018***

***الوحدة:*** *مليار دينار جزائري*

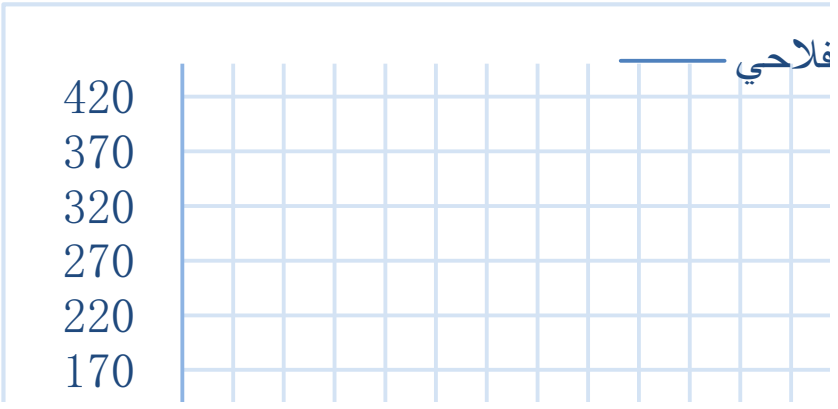


***المصدر:*** *من إعداد الباحثين بالاعتماد على قوانين المالية السنوية والتكميلية*

من الشكل (1) يتضح لنا التطور الملحوظ في الاستثمار الفلاحي خلال الفترة 1990-2018، حيث تضاعف أكثر من 33 مرة خلال 28 سنة، حيث ارتفع من 9.02 مليار دينار جزائري إلى 42.35 مليار دينار سنة 1999، فقد استمرت هذه الزيادة بوتيرة شبه ثابتة من إجمالي قيمة الاستثمار العمومي، منذ سنة 2000 بدأت مستويات الاستثمار الفلاحي ترتفع بوتيرة عالية مقارنة بالفترة السابقة، وهذا في إطار البرامج التنموية الاقتصادية عامة والفلاحية خاصة، حيث ارتفعت 43.54 مليار دج سنة 2000 إلى 392.4 مليار دج سنة 2011، أي

بنسبة زيادة فاقت 800% وهذا كله حرص من الدولة على تحقيق الاكتفاء الذاتي غذائيا، حيث خصصت الدولة خلال البرنامج الخماسي مبلغ 1000 مليار دج، موزعة على هذه الفترة بمتوسط 220 مليار دج سنويا، ثم بدأت المخصصات في التذبذب في الفترة 2012-2018، إذ في سنة 2017 لم تتجاوز 150 مليار دج والسبب في ذلك يعود إلى الديون الفلاحية المتعثرة، كما أن نسبة هذه النفقات إلى إجمالي نفقات التجهيز ضعيفة جدا ولا تتجاوز في المتوسط 10% خلال الفترة 2000-2018 مقارنة مع دول أخرى أين تتجاوز.

**2.3.تطور الناتج الفلاحي من 1990 إلى 2018:**

يبقى القطاع الفلاحي أهم قطاعات اهتمام مختلف دول العالم وخاصة المتقدمة منها، وفي الجزائر تظهر الأهمية الكبيرة لهذا القطاع في الاقتصاد الوطني من خلال مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وفي توفير فرص العمل، وكذا توفير الأمن الغذائي، ومساهمته في التجارة الخارجية. والشكل الموالي يوضح تطور قيمة الناتج الفلاحي في الجزائر.

***الشكل 02: تطور الناتج الفلاحي للفترة 1990-2018***

***الوحدة:*** *مليار دينار جزائري*

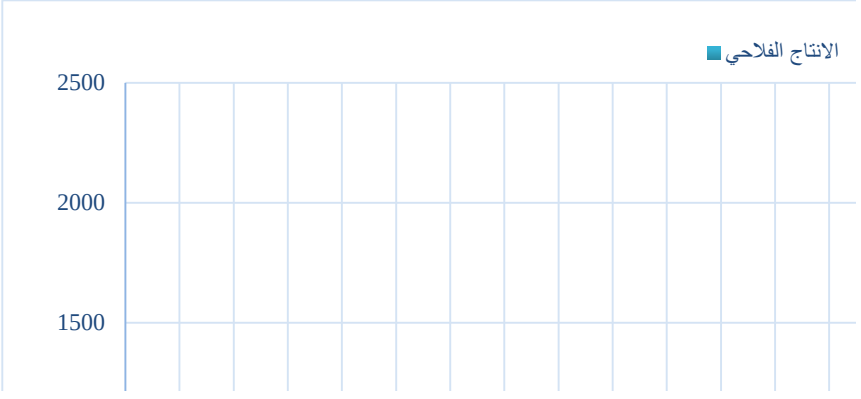


***المصدر:*** *من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات*

http://www.ons.dz

### 3.3. تطور العمالة في القطاع الفلاحي:

تعتبر اليد العاملة من بين العوامل الأساسية في القطاع الفلاحي إذ لا يمكن بدونها القيا بأي عملية إنتاجية بالرغم من توفر مصادر الإنتاج الأخرى (رأس المال، الأرض). فزيادة فعالية العمل الفلاحي وتطوير كفاءته الإنتاجية تحدد بدرجة كبيرة فعالية وإنتاجية العوامل الأخرى، كما أن تكاليفه تشكل نسبة مرتفعة من مجمل تكاليف الإنتاج ومن هنا تبرز أهمية تخطيط القوى العاملة من خلال الاستخدام الأمثل للقوى العاملة المتاحة. ولإعطاء صورة عن مساهمة القطاع الفلاحي في توفير مناصب العمل وتطورها نقوم بتحليل الشكل الموالي.

***الشكل رقم (03): تطور العمالة في القطاع الفلاحي للفترة 1990-2018***

***الوحدة:*** *ألف عامل*

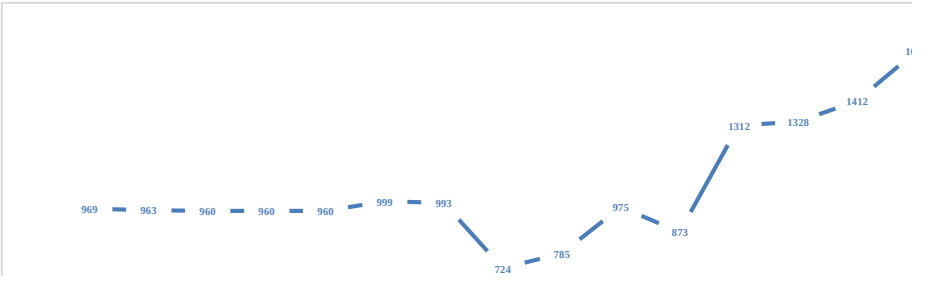


***المصدر:*** *من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات*
http://www.ons.dz

يتضح من الشكل (3) أن العاملة الفلاحية قد تطورت بشكل ملحوظ حيث سجلت سنة 1990 حوالي 969 ألف عامل لترتفع 975 ألف عامل سنة 1999، وأكبر قيمة محققة هي 1.6 مليون عامل سنة 2004 أي مع نهاية برنامج الإنعاش الاقتصادي، أما خلال الفترة 2006-2014 فقد بلغ متوسط اليد العاملة في القطاع الفلاحي حوالي 3,6 مليون، أما في سنة 2017 و2018 فهناك تطور مقارنة بسنة 2016، لكن حجم العمالة الفلاحية بقي

ضعيفا مقارنة مع بباقي القطاعات (الصناعة، البناء والأشغال العمومية والتجارة والخدمات)، وهنا يتبادر لنا سؤال حول أين ذهبت الأموال الضخمة التي رصدت للتنمية الفلاحية والريفية؟؟.

## 4. منهجية الدراسة:

### 1.4. التعريف بنموذج الدراسة القياسية:

سوف نستخدم منهجية التكامل المشترك من خلال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة المتباطئة (**ARDL**) المقترح من طرف Pesaran (1997)، Pesaran et Shin (1999)، Pesaran et al (2001)، تمتاز منهجية ARDL للتكامل المشترك عن أساليب التكامل المشترك الأخرى بإمكانية تطبيق منهجية اختبار الحدود للتكامل المشترك بغض النظر عما إذا كانت المتغيرات المستقلة متكاملة(I(0 أو I(1)، فالشرط الوحيد لتطبيق هذا الاختبار هو ألا تكون درجة تكامل أيا من المتغيرات I(2)، كذلك ARDL يمكن تطبيقه في حالة ما إذا كانت حجم العينة صغير وهذا عكس معظم اختبارات التكامل المشترك التقليدية التي تتطلب أن يكون حجم العينة كبير لتكون النتائج أكثر كفاءة (Pesaran, 2001) .

- ويكتب النموذج على الشكل التالي:

$$\Delta LPIBa_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^{p} \beta_1 \Delta LPIBa_{t-i} + \sum_{t=0}^{q} \beta_2 \Delta LDEPa_{t-i} + \sum_{t=0}^{m} \beta_3 \Delta LEMPa_{t-i} + \alpha_1 LPIBa_{t-1} + \alpha_2 LDEPa_{t-1} + \alpha_3 LEMPa_{t-1} + \varepsilon_t$$

$\Delta$: يشير إلى الفروق من الدرجة الأولى؛

**p,q,m**: الحد الأعلى لفترات الإبطاء الزمني للمتغير التابع والمستقل للنموذج؛

$\beta_0, \beta_1, \beta_2$: معاملات العلاقة قصيرة الأجل (نموذج تصحيح الخطأ)؛

$\alpha_1, \alpha_2$: معاملات العلاقة طويلة الأجل.

☚ ويعتمد اختبار ARDL على إحصائية فيشر، والقرار يكون على النحو التالي:

إذا كانت قيمة فيشر أكبر من الحد العلوي للقيم الحرجة، فإننا نرفض فرضية العدم بعدم وجود علاقة تكامل مشترك، أما إذا كانت قيمة فيشر أقل من الحد الأدنى للقيم الحرجة، فإننا نقبل فرضية العدم بعدم وجود علاقة تكامل مشترك، أما إذا كانت القيمة المحسوبة لإحصائية فيشر تقع بين الحد الأعلى والحد الأدنى للقيم الحرجة، عند إذن لا يمكن أن نقرر.

**2.4. التعريف بمتغيرات النموذج:**

سنحاول من خلال دراستنا تفسير الإنتاج الفلاحي (القيمة المضافة) من خلال نفقات التجهيز (الاستثمار العمومي) والعمالة الفلاحية، ومنه نفترض أن الصيغة اللوغاريتمية للنموذج من الشكل التالي:

$$LPIBa_t=f(LDEPa_t, LEMPa_t)\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

حيث:

- **الناتج الفلاحي (PIBa)**: وهو يعطي صورة شاملة عن مستوى النشاط الاقتصادي في القطاع الفلاحي، ومدى مساهمته في تكوين الناتج الداخلي الخام،وبالتالي مساهمته في النمو الاقتصادي.
- **الاستثمار العمومي الفلاحي (DEPa)**: (نفقات التجهيز الفلاحي)، يعبر عن الجهود المبذولة في سبيل النهوض بهذا القطاع، من خلال تنفيذ استثمارات عمومية تتماشى ومتطلبات القطاع.
- **العمالة الفلاحية (EMPa)**: يتمثل في عدد المشتغلين في القطاع الفلاحي، حيث يعتبر عنصر العمل عنصرا من عناصر الإنتاج.

إن قيم المتغيرات المراد دراستها التي سيتم الاعتماد عليها في تقدير النموذج، عبارة عن سلاسل زمنية سنوية خاصة بالجزائر، ممتدة على طول الفترة من سنة 1990 إلى سنة

2018، البيانات تم الحصول عليها من الديوان الوطني للإحصائيات وقوانين المالية.

## 3. نتائج الدراسة القياسية:

### 1.5. اختبار جذر الوحدة:

من أجل التأكد من شرط تطبيق اختبار **ARDL** والمتمثل في درجة تكامل السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، بحيث يجب أن تكون درجة تكامل المتغيرات أما **I(0)** أو **I(1)**، والجدول التالي يبين درجة استقرارية ودرجة تكامل السلاسل الزمنية محل الدراسة بالاعتماد على اختبار **Phillips-Perron**:

***الجدول 01: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية (اختبار Phillips-Perron)***

| السلسلة الزمنية | القرار (الرتبة) | المستوى | | | الفرق الأول | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | ثابت فقط | ثابت واتجاه | بدون ثابت واتجاه | ثابت فقط | ثابت واتجاه | بدون ثابت واتجاه |
| LINF | I(1) | -1.71 (0.41) | -4.72 (0.004) | 1.30 (0.95) | -13.84 (0.00) | -8.64 (0.00) | -8.34 (0.00) |
| LDEPa | I(1) | -1.76 (0.38) | -1.26 (0.87) | 1.43 (0.95) | -4.69 (0.00) | -5.31 (0.00) | -3.98 (0.00) |
| LEMPa | I(1) | -2.12 (0.23) | -2.30 (0.41) | 0.38 (0.78) | -6.61 (0.00) | -6.48 (0.00) | -6.71 (0.00) |

***المصدر:*** *من إعداد الباحثين بالاعتماد نتائج برنامج* ***Eviews 10***

### 2.5. اختيار فترات الإبطاء المثلى للنموذج:

اعتمادا على AIC تم تحديد فترات التباطؤ، وتبين أن النموذج (4،2،4) هو النموذج الأمثل كما هو موضح في الشكل التالي:

***الشكل 04: نتائج اختبار فترات الإبطاء المثلى***

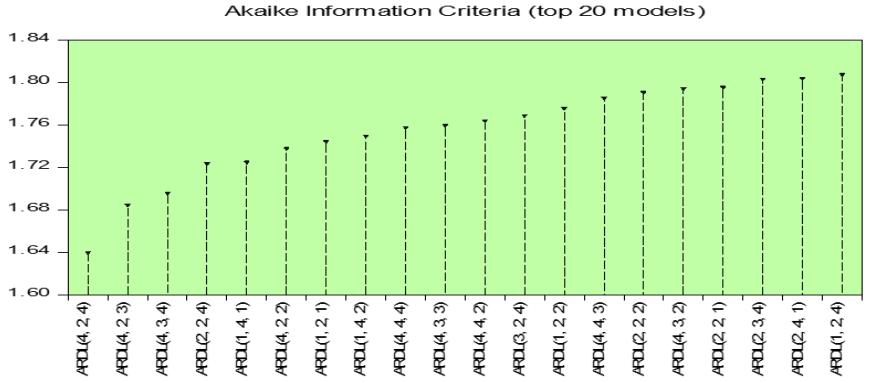


***المصدر:*** *من إعداد الباحثين بالاعتماد برنامج* ***Eviews 10***

**3.5. اختبار جودة النموذج:**

قبل اعتماد النموذج **ARDL(4,2,4)** في تقدير الآثار قصيرة وطويلة الأجل ينبغي التأكد من جودة أداء هذا النموذج، وذلك خلال استخدام الاختبارات التالية:

أ- **التوزيع الطبيعي للبواقي:** من خلال الشكل التالي يمكن معرفة خضوع النموذج للتوزيع الطبيعي من عدمه:

***الشكل 05: التوزيع الطبيعي للبواقي***

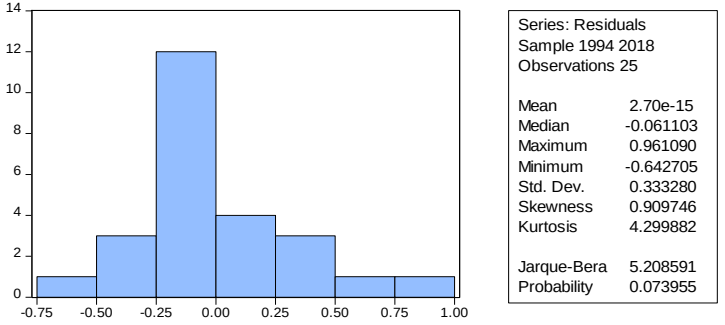


***المصدر:*** *من إعداد الباحثين بالاعتماد برنامج* ***Eviews 10***

للتحقق من شرط التوزيع الطبيعي نستخدم Jarque-Bera، فوجد أن نتيجة الاختبار كانت غير معنوية ($\alpha$>0.05) وهو ما يدعم أن البواقي يخضعون للتوزيع الطبيعي، ومن خلال قيمة J-B=5.20 اقل من $\chi^2$=5.99، وهو ما يؤكد أن بواقي النموذج تخضع للتوزيع الطبيعي.

ب- **اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء:** للتأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي نلجأ لاختبارات الارتباط الذاتي **Autocorrelation, Breusch-godfrey) (correlation LM test**، حيث:

***الجدول 02: نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء***

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

| | | | |
|---|---|---|---|
| F-statistic | 1.719892 | Prob. F(2,10) | 0.2281 |
| Obs*R-squared | 6.398509 | Prob. Chi-Square(2) | 0.1452 |

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: ARDL
Date: 06/14/19 Time: 14:33
Sample: 1994 2018
Included observations: 25
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Date: 06/14/19 Time: 14:31
Sample: 1990 2018
Included observations: 25

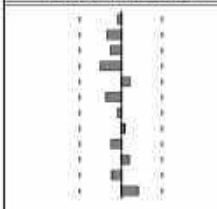

| | AC | PAC | Q-Stat | Prob* |
|---|---|---|---|---|
| 1 | -0.032 | -0.032 | 0.0283 | 0.866 |
| 2 | -0.135 | -0.136 | 0.5659 | 0.754 |
| 3 | -0.106 | -0.117 | 0.9105 | 0.823 |
| 4 | -0.199 | -0.235 | 2.1838 | 0.702 |
| 5 | 0.085 | 0.029 | 2.4302 | 0.787 |
| 6 | -0.141 | -0.233 | 3.1405 | 0.791 |
| 7 | -0.033 | -0.102 | 3.1806 | 0.868 |
| 8 | 0.039 | -0.087 | 3.2402 | 0.918 |
| 9 | -0.091 | -0.171 | 3.5933 | 0.936 |
| 10 | 0.079 | -0.074 | 3.8717 | 0.953 |
| 11 | -0.090 | -0.202 | 4.2584 | 0.962 |
| 12 | 0.166 | 0.073 | 5.6871 | 0.931 |

*Probabilities may not be valid for this equation specification.

***المصدر:*** *من إعداد الباحثين بالاعتماد برنامج* ***Eviews 10***

من خلال الجدول الممثل لدالة الارتباط الذاتي والجزئي (AC-PAC) لبواقي النموذج المقدر، نلاحظ أن جميع الأعمدة داخل مجال الثقة وإحصائية الاختبار Q-Star غير معنوية، وحسب LM test فإن Prob chi-square أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية بعدم وجود ارتباط ذاتي.

أ-**اختبار عدم ثبات التباين:** للكشف عن عدم ثبات التباين نستخدم الاختبار الموضح في الجدول التالي:

***الجدول 03: نتائج اختبار عدم ثبات التباين***

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

| | | | |
|---|---|---|---|
| F-statistic | 0.763339 | Prob. F(12,12) | 0.6763 |
| Obs*R-squared | 10.82235 | Prob. Chi-Square(12) | 0.5442 |
| Scaled explained SS | 4.114078 | Prob. Chi-Square(12) | 0.9813 |

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 06/14/19 Time: 14:36
Sample: 1994 2018
Included observations: 25

***المصدر:*** *من إعداد الباحثين بالاعتماد برنامج* ***Eviews 10***

حسب هذا الاختبار فإن Prob F أكبر من 0.05 ما يعني أن F ليست معنوية، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية بعدم ثبات التباين.

**ب-اختبار الاستقرارية:** لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لا بد من استخدام أحد الاختبارات التالية: المجموع التراكمي للبواقي CUSUM، وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي CUSUM of Squares، كما هو موضح في الشكل التالي:

***الشكل 06: نتائج اختبار استقرارية النموذج***

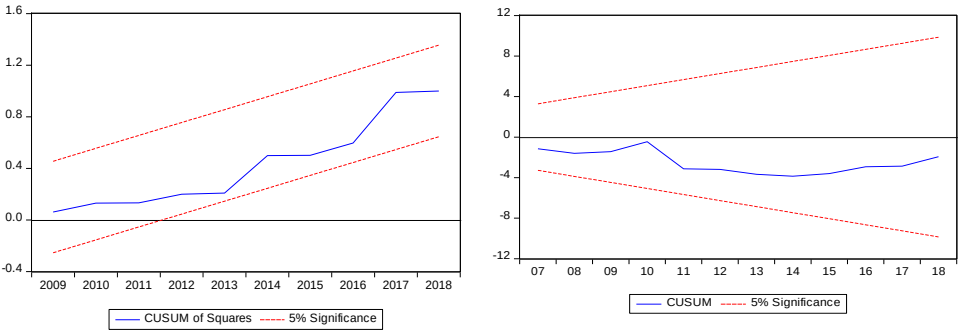


***المصدر:*** *من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج* ***Eviews 10***

بما أن التمثيل البياني في كل من CUSUM Test، وCUSUM of Squares Test داخل الحدود الحرجة عند مستوى 0.05، نقبل باستقرارية النموذج.

**3.5 . تقدير الأثر في الأجل القصير والطويل باستعمال نموذج ARDL:**

بعد التأكد من جودة أداء النموذج الآن نقوم بتقدير النموذج وذلك وفق الخطوات التالية:

أ- **اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود (Bounds Test):** يتم التحقق من وجود التكامل المشترك بين المتغيرات باستعمال منهجية اختبار الحدود **(Bounds Test)** الذي يستند على اختبار **Wald** للكشف عن العلاقة التوازنية بين المتغيرات على المدى الطويل، ويتبع هذا الاختبار توزيع فيشر **F**، وبالتالي رفض أو قبول فرضية العدم (عدم وجود تكامل مشترك) تعتمد على مقارنة قيمة **F** المحسوبة بالقيم الحرجة للحد الأدنى والأعلى كما هو موضح في الجدول التالي:

***الجدول 04: نتائج اختبار الحدود (Bounds Test)***

| F-Bounds Test | | Null Hypothesis: No levels relationship | | |
|---|---|---|---|---|
| Test Statistic | Value | Signif. | I(0) | I(1) |
| | | Asymptotic: n=1000 | | |
| F-statistic | 3.479249 | 10% | 2.63 | 3.35 |
| k | 2 | 5% | 3.1 | 3.87 |
| | | 2.5% | 3.55 | 4.38 |
| | | 1% | 4.13 | 5 |
| Actual Sample Size | 25 | Finite Sample: n=30 | | |
| | | 10% | 2.915 | 3.695 |
| | | 5% | 3.538 | 4.428 |
| | | 1% | 5.155 | 6.265 |

***المصدر:** من إعداد الباحثين بالاعتماد برنامج Eviews 10*

وتشير النتائج إلى أن القيمة المحسوبة لـ **F-statistic** أكبر من القيم الحرجة للحد الأعلى عند مستويات المعنوية 10% و5%، ومنه نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، ويعني ذلك وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإنتاج الفلاحي والمتغيرات المفسرة.

**تقدير نموذج ARDL في الاجل الطويل والقصير**

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل نقوم بتقدير الآثار القصيرة والطويلة الأجل كما هو موضح في الجدولين التاليين:

***الجدول 05: نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل***

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(LPIBA)
Selected Model: ARDL(4, 2, 4)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 06/14/19 Time: 14:41
Sample: 1990 2018
Included observations: 25

Conditional Error Correction Regression

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| C | 8.885712 | 7.082277 | 1.254641 | 0.2335 |
| LPIBA(-1)* | -0.475257 | 0.357323 | -1.330050 | 0.2082 |
| LDEPA(-1) | 0.230064 | 0.360057 | 0.638965 | 0.5349 |
| LEMPA(-1) | -0.934195 | 0.983194 | -0.950163 | 0.3608 |
| D(LPIBA(-1)) | -0.511186 | 0.353374 | -1.446584 | 0.1736 |
| D(LPIBA(-2)) | -0.189773 | 0.343115 | -0.553090 | 0.5904 |
| D(LPIBA(-3)) | -0.373533 | 0.223654 | -1.670140 | 0.1207 |
| D(LDEPA) | 0.404431 | 0.431586 | 0.937082 | 0.3672 |
| D(LDEPA(-1)) | -0.942188 | 0.381559 | -2.469311 | 0.0295 |
| D(LEMPA) | -0.241148 | 0.788477 | -0.305840 | 0.7650 |
| D(LEMPA(-1)) | -2.337924 | 1.201735 | -1.945458 | 0.0755 |
| D(LEMPA(-2)) | -0.322505 | 1.149637 | -0.280528 | 0.7839 |
| D(LEMPA(-3)) | 1.178364 | 0.933351 | 1.262510 | 0.2307 |

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| LDEPA | 0.484082 | 0.446294 | 1.084671 | 0.2994 |
| LEMPA | -1.965661 | 1.640851 | -1.197952 | 0.2541 |
| C | 18.69664 | 11.23552 | 1.664065 | 0.1220 |

EC = LPIBA - (0.4841*LDEPA -1.9657*LEMPA + 18.6966 )

***المصدر**: من إعداد الباحثين بالاعتماد برنامج **Eviews 10***

***الجدول 06: نتائج تقدير معلمات الأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ***

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(LPIBA)
Selected Model: ARDL(4, 2, 4)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 06/14/19 Time: 14:48
Sample: 1990 2018
Included observations: 25

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| D(LPIBA(-1)) | -0.511186 | 0.168646 | -3.031126 | 0.0104 |
| D(LPIBA(-2)) | -0.189773 | 0.197954 | -0.958674 | 0.3566 |
| D(LPIBA(-3)) | -0.373533 | 0.165031 | -2.263414 | 0.0429 |
| D(LDEPA) | 0.404431 | 0.302883 | 1.335270 | 0.2066 |
| D(LDEPA(-1)) | -0.942188 | 0.322347 | -2.922898 | 0.0128 |
| D(LEMPA) | -0.241148 | 0.582546 | -0.413956 | 0.6862 |
| D(LEMPA(-1)) | -2.337924 | 0.657556 | -3.555474 | 0.0040 |
| D(LEMPA(-2)) | -0.322505 | 0.744557 | -0.433150 | 0.6726 |
| D(LEMPA(-3)) | 1.178364 | 0.694433 | 1.696873 | 0.1155 |
| CointEq(-1)* | -0.475257 | 0.113946 | -4.170881 | 0.0013 |

***المصدر**: من إعداد الباحثين بالاعتماد برنامج **Eviews 10***

**علاقة الأجل الطويل:**

يوضح الجدول التأثير الإيجابي لنفقات التجهيز (الاستثمار العمومي) على الإنتاج الفلاحي في الأجل الطويل وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، أما العمالة الفلاحية فهي تؤثر سلبيا على الإنتاج، وهو ما لا يتوافق مع بعض النظريات الاقتصادية، لكن في الفكر الاقتصادي الحديث ومع وجود الماكنة فإن الاعتماد على الفلاح قد يخفض حجم الإنتاج مقارنة مع الاعتماد أكثر على الماكنة الفلاحية، أما إحصائيا فنجد أن معلمات المتغيرات المستقلة غير معنوية ما يعني عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والإنتاج الفلاحي من خلال النموذج المدروس، والسبب يعود إما فترة الدراسة أو بسبب المتغيرات المختارة.

**علاقة الأجل القصير:**

نلاحظ من خلال الجدول أن متغيرات الدراسة تؤثر على الإنتاج الفلاحي في الأجل القصير، فهناك تأثير موجب لنفقات التجهيز الفلاحية المبطئة بدرجة واحدة وذات معنوية

إحصائية إذ كلما ارتفعت نفقات التجهيز بنسبة 1% ارتفع الإنتاج الفلاحي بنسبة 0.94%، أما العمالة الفلاحية المبطئة بدرجة واحدة فهي تؤثر سلبا على الإنتاج الفلاحي فكلما ارتفعت العمالة الفلاحية بـ 1% انخفض الإنتاج الفلاحي بـ 2.33%، وهو بسبب أن الفلاحة الحديثة ولزيادة الإنتاج الفلاحي أصبحت تعتمد أكثر على المكننة، أي أن الاعتماد على العامل سيخفض الإنتاج مقارنة مع المكننة.

كما أظهرت النتائج أن هناك علاقة ديناميكية قصيرة الأجل بين الإنتاج الفلاحي والمتغيرات المفسرة وهذا راجع للخطأ المقدر سالب الإشارة والمعنوي إحصائيا وكانت قيمته ($CointEq(-1)=-0.47$)، وهو يقيس نسبة اختلال التوازن في المتغير التابع التي يمكن تصحيحها من فترة زمنية لأخرى، أي أن 47.52% من الإنتاج الفلاحي يمكن تصحيحها من فترة لأخرى، والإشارة السالبة تدعم وجود علاقة توازنية بين المتغيرات.

## 6. الخاتمة:

حاولنا من خلال هذه الدراسة تحليل وقياس مجهودات الدولة في النهوض بالقطاع الفلاحي من خلال تفعيل البرامج والمخصصات الاستثمارية العمومية لهذا القطاع، ومدى مساهمته في زيادة نمو الناتج الفلاحي وامتصاص اليد العاملة وذلك خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2018، فالإصلاحات التي باشرت بها الدولة وكذا السياسات الزراعية المنتهجة، انعكس بالارتفاع المتزايد في قيمة الاستثمار الفلاحي العمومي والذي ساهم هذا الأخير في ارتفاع متزايد في نسبة العمالة في القطاع الفلاحي إلا أنها تبقى دون المستوى المطلوب حيث لم تتجاوز نسبة 10% من العمالة الوطنية.

وبالعودة للدراسة القياسية التي قمنا بها استطعنا بناء نموذج قياسي سليم اقتصاديا وإحصائيا، حيث أكدت نتائج الدراسة إلى أن الاستثمار العمومي الفلاحي في الجزائر له تأثير

ايجابي على الناتج الفلاحي في المدى الطويل والقصير، في حين تؤثر العاملة الفلاحية تأثير سلبي على الناتج الفلاحي، ويعود هذا إلى نقص اليد العاملة المؤهلة والاعتماد على الماكنة الفلاحية. **ومن خلال دراستنا نوصي بما يلي:**

- الاهتمام أكثر بالاستثمارات الفلاحية عن طريق منح تشجيعات وإعفاءات وضمانات لمن يرغب في الاستثمار في هذا المجال، والعمل على تقديم الدعم كما هو الحال في الدول المتقدمة.
- رفع القدرات التنافسية للقطاع الفلاحي على اجتذاب الاستثمارات الوطنية والأجنبية المباشرة، وتحسين تنافسية منتجاته في السوق المحلي والأسواق الخارجية، وهو ما يعمل على رفع الناتج الفلاحي.

## 7. قائمة المراجع:

1. غردي محمد **(2012-2011)**، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، جامعة الجزائر3: أطروحة دكتوراه (غ منشورة) في العلوم الاقتصادية؛
2. مصطفى سهيلة **(2017-2016)**، الاستثمار الفلاحي وأثره على حركة التجارة الخارجية للمواد الغذائية الأساسية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر: أطروحة دكتوراه (غ منشورة) في العلوم الاقتصادية؛
3. يحياوي محمد **(2018)**، الاستثمار الزراعي كأساس لتحقيق الأمن الغذائي بالجزائر (دراسة تحليلية للفترة 2008-2016)، جامعة الجلفة: مجلة دراسات وأبحاث، المجلد 10، العدد 03؛

4.راتول محمد؛ بوثلجة عائشة **(2016)**، أهمية الاستثمار الزراعي في الدول العربية في ظل أزمة الغذاء العالمية، جامعة الشلف: مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد 15؛

5.بوعزيز عبد الرزاق **(2014)**، تحليل العلاقة بين الإنتاج الفلاحي والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر باستخدام منهجية التكامل المشترك وتحديد العلاقة السببية في الأجلين القصير والطويل باستخدام نموذج متجهات تصحيح الخطأ، جامعة المدية: مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 29؛

6.كتفي سلطانة **(2018)**، توجيه الاستثمار الفلاحي نحو الخواص نماذج من الشمال الشرقي الجزائري (سكيكدة، قسنطينة، أم البواقي)، مجلة علوم وتكنولوجيا، العدد 47؛

7.المولى يسري محمود قاسم **(2011)**، واقع سياسة الاستثمار وأثره في النمو الزراعي في العراق للفترة (1980–2003)، مجلة الفرات للعلوم الزراعية، العدد 01.

8. Pesaran. M. H, Shin. Y, Smith. R. J (**2001**), Bounds testing approaches to the analysis of level relationships, Journal of applied econometrics, 16(3).

# تأثير اليقظة الاستراتيجية في إختراق الأسواق الدولية

## –دراسة ميدانية بمؤسسة كوندور–

# The impact of strategic vigilance on the penetration of international markets- Analysis Study At Condor company-

**رضوان أنساعد**، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، r.ensaad@univ-chlef.dz

**حليمة قمري**، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، h.gomeri@univ-chlef.dz

تاريخ الاستلام: 2020/04/07 تاريخ القبول: 2020/05/18 تاريخ النشر: 2020/06/06

**ملخص:** تهدف الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير اليقظة الإستراتيجية في إختراق الأسواق الدولية بمؤسسة كوندور، تكونت عينة الدراسة من 50 موظف بالمؤسسة محل الدراسة وهذا بالإعتماد على العينة الميسرة، توصلت الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\propto \leq 0.05$) لأبعاد اليقظة الاستراتيجية على إختراق الأسواق الدولية بمؤسسة كوندور، توصي الدراسة بضرورة تبني نظام اليقظة الإستراتيجية لدى مؤسسة كوندور بسبب أهميتها في صياغة القرارات الإستراتيجية، خاصةً تلك التي تهدف إلى اختراق الأسواق

**الكلمات المفتاحية : يقظة استراتيجية ؛ اختراق أسواق دولية ؛ مؤسسة كوندور ؛الجزائر.**

**تصنيف JEL : M3،M15،M39**

**Abstract:** The study aims at identifying the impact of strategic vigilance on the penetration of international markets into Condor, the sample of the study was composed of 50 employees of the institution in question, based on the facilitated sample, The study found that there is a statistically significant effect at the level of significance ($0.05 \geq \alpha$) to the strategic dimensions of vigilance on the penetration of international markets into Condor, and recommends that Condor's strategic vigilance be adopted because of its importance in formulating strategic decisions, especially those aimed at penetrating international markets.

.**keyword**: strategic Vigilance; Penetrating international markets; condor company; Algeria.

**JEL classification code : M39،M15،M3**

**المؤلف المرسل: رضوان أنساعد، الإيميل:** r.ensaad@univ-chlef.dz

## 1. مقدمة:

يعتبر اتخاذ قرار اختراق الأسواق الدولية بالنسبة لمنظمة الأعمال هو محاولة استباق المنافسين والتفوق عليهم، وهذا من أجل السيطرة على أكبر حصة سوقية ممكنة، و باعتبار أن المعلومات حول الأسواق وحاجات المستهلكين والفرص التسويقية الجذابة أصبحت متاحة وسريعة الانتقال، فإن المنظمة الناجحة هي من تصل أولا إلى المعلومة من خلال استباق المعلومات عن طريق المسح البيئي و رصد المعلومات لاتخاذ القرارات الاستراتيجية وهذا من خلال نظام رصد استباقي متمثل في نظام اليقظة الاستراتيجية.

### 1.1إشكالية الدراسة:

من أجل دراسة وتحليل تأثير اليقظة الاستراتيجية على اختراق الأسواق الدولية بمؤسسة كوندور للصناعات الالكترونية والكهرومنزلية، قمنا بطرح السؤال التالي: ما تأثير اليقظة الاستراتيجية على اختراق الأسواق الدولية بمؤسسة كوندور للصناعات الإلكترونية و الكهرومنزلية؟

**2.1 الأسئلة الفرعية:** وينبثق من السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مستوى أبعاد اليقظة الاستراتيجية السائدة بمؤسسة كوندور من وجهة نظر المبحوثين؟
- ما مدى تأثير اليقظة التكنولوجية على اختراق الأسواق الدولية في المؤسسة محل الدراسة؟
- ما مدى تأثير اليقظة التنافسية على اختراق الأسواق الدولية في المؤسسة محل الدراسة؟
- ما مدى تأثير اليقظة التجارية على اختراق الأسواق الدولية في المؤسسة محل الدراسة؟
- ما مدى تأثير اليقظة البيئية على اختراق الأسواق الدولية في المؤسسة محل الدراسة؟

**3.1 فرضيات الدراسة:**إن بناء فرضيات الدراسة قائم أساسا على التساؤلات التي وردت بمشكلة الدراسة وأنموذج الدراسة الحالية، وعليه فإن الدراسة تنطلق من الفرضية الرئيسة الآتية والتي مفادها:

- تختلف مستويات أنواع اليقظة الاستراتيجية المطبقة في مؤسسة كوندور.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)لأبعاد اليقظة الاستراتيجية على اختراق الأسواق الدولية بمؤسسة كوندور.

- ويندرج عن الفرضية الرئيسة الأولى ،أربع فرضيات فرعية للأبعاد الاربعة اليقظة التكنولوجية ،اليقظة التنافسية، اليقظة التجارية ،اليقظة البيئية) على اختراق الأسواق الدولية.

**4.1 المنهج المستخدم في الدراسة:** استخدم في الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وهذا نظرا لطبيعة موضوع الدراسة والمتمثل في العلاقة التأثيرية لليقظة الاستراتيجية على اختراق الأسواق الدولية بمؤسسة كوندور، فاستخدام المنهج الوصفي هو من أجل وصف الظاهرة المدروسة ومتغيرات الدراسة دون تدخل من الباحثين، والتحليل برز في الجانب التطبيقي حيث تم الإعتماد على برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية **SPSS**.

**5.1 أهمية الدراسة:** تستمد هذه الدراسة أهميتها من الأهمية التي أصبحت تولى لموضوع اليقظة الاستراتيجية في الوقت الراهن بالنسبة لمنظمات الأعمال، فهي تساعد على ابراز مفهوم ونشر ثقافة اليقظة الاستراتيجية بين أوساط موظفي مؤسسة كوندور و تساعد هاته الدراسة مدراء المؤسسة من اتخاذ القرارات المناسبة وفي الوقت المناسب لاختراق الاسواق الدولية عن طريق التصدير أو الاستثمار أو التحالف ....الخ من خلال الرصد المستمر و الاستباقي للمعلومات نتيجة نظام اليقظة الاستراتيجية.

**6.1 أهداف الدراسة:** تسعى هذه الدراسة الى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على اليقظة الاستراتيجية كنظام قائم في حد ذاته ومدى فاعليته بالمؤسسة.
- اختبار العلاقة بين أبعاد اليقظة الاستراتيجية وإختراق الاسواق الدولية بالمؤسسة .
- محاولة تقديم بعض التوصيات للمؤسسة قيد الدراسة، وهذا من أجل تفعيل نظام اليقظة الاستراتيجية بالمؤسسة.

**7.1 الدراسات السابقة:** تتناول هاته الدراسة مجموعة من الدراسات السابقة والتي تعرض قسم منها اليقظة الاستراتيجية وقسم آخر حول إختراق الاسواق الدولية.

**– دراسة (Françoi brouard ,2004) تحت عنوان "تطوير أداة تشخيصية لممارسات اليقظة الاستراتيجية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** الهدف من البحث هو مساعدة مسيري المؤسسة بالأهمية التي توفرها أنشطة اليقظة الاستراتيجية لتحقيق التقدم وأهداف المؤسسات، حيث تم تطوير أداة تشخيصية لممارسات اليقظة الاستراتيجية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال بناء نموذج أولي كنظام خبير، يركز الهيكل التشخيصي على

خمسة مكونات رئيسية هي: أنواع اليقظة، سياق اليقظة، تنظيم اليقظة، عمليات اليقظة، وأمن المعلومات. تم إجراء الدراسة الميدانية على 6 مؤسسات متوسطة كندية بمشاركة 33 خبير من أجل تصميم نموذج النظام الخبير.قامت الشركات الست بالعديد من الاتصالات لتطوير الأداة التشخيصية مرت بأربعة مراحل: المرحلة الأولى تعرض للإطار المفاهيمي للأداة، تسليط الضوء من خلال تركيز على منهجية، مناقشة النتائج، تحديد فوائد البحث.

– **دراسة (العيداني حبيبة، 2016) بعنوان: اليقظة الاستراتيجية كخيار استراتيجي لتعزيز تنافسية المؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة المؤسسة الإقتصادية الجزائرية** هدفت الدراسة لابراز الدور الفاعل لمعلومات اليقظة الاستراتيجية كأساس لتعزيز تنافسية المؤسسات الاقتصادية، تمثلت عينة الدراسة في 109استبانة، منها 103صالحة للتحليل. توصلت الدراسة لوجود علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية($\alpha \leq 0.01$) بين اليقظة الاستراتيجية وتحقيق الميزة التنافسية من وجهة نظر مسؤولي مؤسسة كوندور للصناعة الالكترونية والكهرومنزلية حيث بلغ معامل الارتباط57.1 %،توصي الدراسة بضرورة تبني المؤسسات الجزائرية لثقافة اليقظة الاستراتيجية وتفعيل وظيفة اليقظة الاستراتيجية في مؤسسة كوندور من خلال استحداث وحدة منفصلة في مديرية البحث والتطوير.

– **دراسة ( قندوز أمينة، 2017) بعنوان: مساهمة التسويق الإستراتيجي في تدعيم قدرة المؤسسة على غزو الأسواق الدولية دراسة ميدانية،** هدفت الدراسة لتوضيح مدى مساهمة التسويق الاستراتيجي في تدعيم قدرة المؤسسة على غزو الأسواق الدولية، تم إعداد استبيان وتوزيعه على عينة مكونة من 30 مؤسسة إقتصادية جزائرية كبرى ذات طابع إنتاجي. توصلت الدراسة إلى أن المؤسسات محدودة في تطبيقها للمحاور الرئيسية للتسويق الاستراتيجي على المستوى الدولي، فبرغم من تصميمها لاستراتيجيات تسويقية فعالة تغزو بها الأسواق الدولية، إلا أنها ما زلت في المراحل الأولى من التوسع الدولي وهذا راجع لإكتفاءها بالتصدير، توصي الدراسة بضرورة تبني المؤسسات محل الدراسة لأبعاد التسويق الاستراتيجي كفلسفة تطبق بها أنشطة التسويق الدولي لتعزيز قدرتها على غزو الأسواق الدولية.

في ضوء الدراسات السابقة وفي حدود علم الباحث، فإن الدراسة الحالية تميزت عن سابقاتها بالأتي:

- أجريت هذه الدراسات خلال الفترة (2004-2017) في بيئات محلية، أجنبية منها ما أجريت على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و منها على المؤسسات الاقتصادية.
- أظهرت الدراسات السابقة إهتماما بموضوع اليقظة الاستراتيجية والدخول الاسواق الدولية.
- تعد هذه الدراسة مدخلا مهما في دراسة أثر اليقظة الاستراتيجية في إختراق الاسواق الدولية بمؤسسة كوندور.
- تلتقي هذه الدراسة مع دراسة(**Françoi brouard ,2004**) ودراسة (**العيداني حبيبة، 2016**) والتي تناولت المتغير المستقل ( اليقظة الاستراتيجية).
- تلتقي هذه الدراسة مع دراسة (**العيداني حبيبة، 2016**) ودراسة( **قندوز أمينة، 2017**) في المؤسسة محل الدراسة ( مؤسسة كوندور للصناعات الالكترونية والكهر ومنزلية).

جاءت هاته الدراسة استكمالا للدراسات السابقة و كمحاولة جادة لإختبار تأثير اليقظة الاستراتيجية على اختراق الأسواق الدولية بمؤسسة كوندور للصناعات الالكترونية والكهرومنزلية.

## 2. الاطار النظري للدراسة:

سنحاول التطرق لأدبيات الدراسة من خلال طرح نظري مختصر لليقظة الإستراتيجية و إختراق الاسواق الدولية.

### 1.2. الإطار المفاهيمي لليقظة الاستراتيجية:

إن جذور اليقظة الاستراتيجية كمصطلح تمتد الى مفهوم الاستخبارات، فلقد أشار (**Chalus- Sauvannet 2000**) إلى أن كلمة اليقظة الاستراتيجية هي ترجمة من الانجليزية واردة من عالمين مختلفين تماما هي الدول الانجلوساكسونية واليابان، فهي بالتالي تجمع بين ثقافات هاته الدول.(**بن خديجة، 2018، صفحة 95**). وتجدر الاشارة الى أن مفهوم اليقظة في أوروبا مرتبط بالمعلومة التكنولوجية، في حين أن مفهومها في الولايات الامريكية فهو مرتبط بالمنافسة (**حديد و حديد، 2005، صفحة 189**)

إن أصل مصطلح اليقظة مشتق من اللفظ اللاتيني (**vigila**) والذي يعني القيام بالحراسة والمراقبة على منطقة أو قطاع معين، فاليقظة بمفهومها الشامل مصطلح حديث النشأة ظهر في أدبيات إدارة الأعمال في الأوساط التي تعتني بالمعلومة وتسييرها، واستخدام هذا

المصطلح بالفرنسية هو ناتج عن مفهوم المراقبة بالرادار و هذا لحماية منطقة ما، ونقصد بالمراقبة ذلك العمل المنظم لرصد البيئة، وقد أوضح كل من( **Marti** و**Martinet** ) في كتابهما أن هذا الرادار أو كما سمياه رادار اليقظة يعمل على المراقبة المستمرة لمنطقة ما وهدفه إشعار الأشخاص المسؤولة عن أي خطر يداهمهم، فمفهوم اليقظة حسب" **Michel Cartier**":"هي ذلك النشاط الذي يمكننا من البقاء على علم بكل المستجدات في القطاع الذي تشغله".**(أمين و حميدة، 2014، الصفحات 48-49)** أما حسب:"**Humbert Lesca**" فهي عملية البحث عن المعلومة من خلال الحذر الثابت والحراسة الدائمة للبيئة من أجل تحقيق الأهداف الإستراتيجية، و يتموضع البعد الاستراتيجي من خلال ( الاستقبال، الشرح والفعل). **(قمان، 2014، صفحة 28)** وحسب **Jakobiak** فهي عملية ترصد للبيئة والذي يتبع نشر المعلومات المحللة المنتقاة، والمعالجة وهذا لغرض اتخاذ القرارات الاستراتيجية . **(JAKOBIAK, 1998, p. 23)**

**1.1.2 اليقظة الاستراتيجية والذكاء الاقتصادي:** قد يصادف الباحث في مجال اليقظة الاستراتيجية مجموعة من المصطلحات المرادفة أو القريبة لهذا المصطلح مثل : الذكاء الاقتصادي، التسيير الاستراتيجي للمعلومة، الذكاء الاستراتيجي ....الخ، سنحاول أن نبين العلاقة الموجودة بين اليقظة الاستراتيجية والذكاء الاقتصادي باعتباره موضوع الملتقى.

إن أول تعريف ظهر للذكاء الاقتصادي كان سنة 1994 من طرف "**Martre** "مجموعة العمل في المحافظة العامة للتخطيط بفرنسا، حيث تم تعريفه على أنه :" مجموعة الاعمال المرتبطة بالبحث، معالجة وبث المعلومة المفيدة للأعوان والمتدخلين الاقتصاديين لصياغة استراتيجياتهم"، وهنالك خلط كبير بينه وبين اليقظة الاستراتيجية حيث أن الخط الفاصل بين المفهومين لا يزال غير محدد بشكل واضح المعالم، فحاليا يوجد مدخلان يتنازعان في تحديد طبيعة العلاقة بين الذكاء الاقتصادي واليقظة الاستراتيجية : **(زرزار و مداحي، 2015، الصفحات 212-214)**

- **الاتجاه الاول:** وهو يعتبر اليقظة كمرحلة من مراحل الذكاء الاقتصادي وهي تهتم في مضمونها برصد محيط المؤسسة ( المحيط التنافسي، التكنولوجي، التجاري، القانوني....الخ)

وهي عملية منظمة ومستمرة ( متكررة) بغرض البقاء على علم بكل المستجدات في القطاع الذي تشغله المؤسسة، وتنتهي هذه العملية بتحصيل وتحليل ونشر المعلومات، أما الذكاء الاقتصادي فهو أشمل اذا يتضمن اضافة الى نتائج العملية السابقة (اليقظة) القيام بترجمة هذه المعلومات كمؤشرات لاتخاذ القرارات الاستراتيجية والمناورات التكتيكية بما يخدم أهداف المؤسسة والشكل الموالي يوضح العلاقة التي تعكس الاتجاه الاول.

**الشكل 1: الارتباطات بين الذكاء الاقتصادي واليقظة الاستراتيجية**

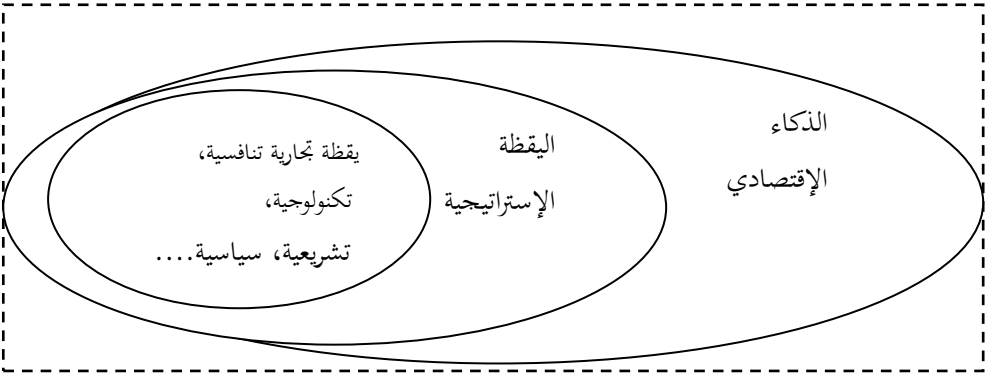


المصدر: **(بن خديجة، 2018، صفحة 118)**

•**الإتجاه الثاني:** والذي يتبنى التعارض بين المفهومين، حيث ينظر إلى اليقظة الإستراتيجية كرد فعل إتجاه تغيرات البيئة، في حين أن الذكاء الإقتصادي هو التأثير على البيئة بحد ذاتها، بمعنى أن اليقظة الإستراتيجية هي وظيفة لاثارة انتباه متخذي القرار لما يحدث في البيئة الخارجية، بينما الذكاء الاقتصادي يضمن موقعا أفضل للمؤسسة في السوق. **(العيداني، 2016، صفحة 109)**، ويرى هذا الإتجاه أن اليقظة الاستراتيجية هي رد فعل أما الذكاء الاقتصادي فهو الفعل. **(زرزار و مداحي، 2015، صفحة 214)**

**2.1.2 ميادين اليقظة الاستراتيجية** : إن اليقظة الاستراتيجية تتفرع للعديد من الانواع ونحاول أن نتطرق لأهم تقسيم لها وهذا حسب **Humbert Lesca** فاليقظة الاستراتيجية هي معظم اليقظات، وتتمثل في: اليقظة التكنولوجية، اليقظة التنافسية، اليقظة التجارية، اليقظة البيئية وهي موضحة في الشكل الموالي حسب القوى الخمس للمنافسة ل **M.Porter**:

**الشكل 2: أنواع اليقظة الاستراتيجية وفق القوى الخمس للمنافسة**

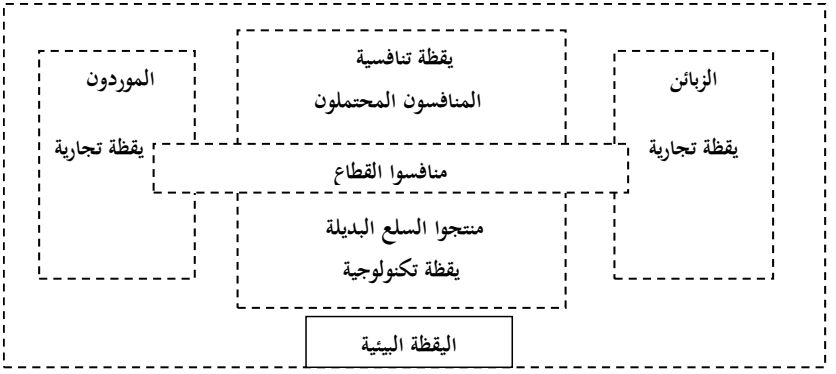


**المصدر:(Hermel, 2007, p. 08)**

**2.2. عموميات مفاهيمية حول اختراق الأسواق الدولية:** إن المؤسسات الاقتصادية هدفها الأساسي البقاء وتحقيق الأرباح، بالإضافة إلى ذلك تسعى جاهدة للتطوير والنمو في أسواقها، وهذا إنتقالا من إشباع الطلب المحلي وصولا إلى إقتناص الفرص وإشباع الفجوات لدى الطلب الخارجي الدولي، فبغض النظر عن ما إذا كانت تهدف لإشباع الحاجات المحلية بإنتهاجها التسويق المحلي أو الرغبات الخارجية بتبنيها التسويق الدولي، فإن الوصول للأسواق الخارجية يعتبر فرصة جيدة وملائمة للمؤسسات الإقتصادية السباقة في ترصد المعلومات الإستراتيجية واقتناصها من أجل بناء قرارات استراتيجية تنافسية على المستوى الدولي.

**1.2.2 أشكال الأسواق الدولية:** إن على المؤسسات الإقتصادية والتي تسعى للولوج للأسواق الخارجية من خلال عملية إختراقها أن توضح مسار الرؤية أمامها وهذا يتبلور جليا من خلال معرفة تفاصيل أشكال الأسواق الخارجية المحتملة التي ستتعامل معها أو في أي دائرة تقع لتدرك صياغة قراراتها بشكل إستراتيجي وتنقسم هاته الأخيرة عموما إلى مايلي: **(التركستاني، 2008، صفحة 208)**

-الأسواق المتطورة ذات الدخل المرتفع : هي الأسواق التي تنعم بإقتصاد قوي من بينها: الأسواق الأوروبية والأمريكية واليابانية.

-الأسواق ذات الدخل المتوسط: وهي التي تشهد نمو في اقتصادياتها مثل أسواق الدول العربية، مجلس التعاون لدول الخليج العربي وأسواق بعض الدول الاسيوية مثل ماليزيا، سنغفورا.

-الأسواق ذات الدخل الضعيف: هي الأسواق التي لا تشهد نموا اقتصاديا بسبب ضعف دخلها ومحدودية مصادرها المالية، مثل: الهند، الصومال، اندونيسيا.

**2.2.2 مسارات إختراق الأسواق الدولية:** إن المؤسسات الإقتصادية التي تسعى جاهدة لإختراق الأسواق الدولية تهدف أساسا لتحقيق مجموعة من الأهداف، إقتصادية كانت أو سياسية، أو إجتماعية وهذا لا يتأتى إلا من خلال الموائمة بين مجموعة الفرص والموانع التي تصادفها للولوج واختراق هاته الأسواق، وبغض النظر عن الأهمية النسبية لهاته الأسواق فإنه من المتداول والشائع أنه هنالك طريقتين أساسيتين لاختراقها وهي الطريقة المباشرة وغير المباشرة وعلى المؤسسات الإقتصادية المفاضلة بينهما.

بالرغم من اختلاف الباحثين في عدد وطرق إختراق الأسواق الدولية، إلا أن كوتلر أشار إلى وجود خمسة طرق وأساليب متاحة للمؤسسات الإقتصادية التي تسعى لاختراق الأسواق الدولية وتتمثل في:(التصدير غير المباشر، التصدير المباشر، التراخيص، المشاريع المشتركة، و الاستثمار المباشر)،كما هو موضح في الشكل الموالي"

الشكل 3: الطرق الخمس للدخول إلى الأسواق الدولية

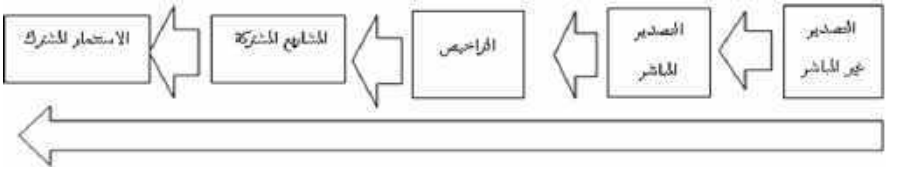


مقدار التعهد–الخطورة– الأرباح المقدرة

المصدر:**(kotler & Dubois, 1992, p. 395)**

## 3.الدراسة الميدانية بمؤسسة كوندور للصناعات الالكترونية:

**1.3 بطاقة تعريفية بشركة كوندور:** مؤسسة كوندور للصناعة الالكترونية والكهرومنزلية التابعة لمجموعة بن حمادي، هي مؤسسة ذات مسؤولية محدودة تعرف بإسم " **Antar trade**" ومعناه " **عنتر للتجارة**"، نشاطها الأساسي قائم في إنتاج وتسويق وضمان خدمات ما بعد البيع للصناعات الإلكترونية والكهرو منزلية، تأسست في 2002/02/09، وبدأت بنشاطها الفعلي في 2002/11/23، يقع مقرها بالمنطقة الصناعية بولاية برج بوعريريج.. **(wikipedia, 2019)**، يقدر رأس مال الشركة : 2.540.000.000 دج، بعدد عمال مقدر ب 3473 عامل، وبمساحة اجمالية 8010متر مربع، مسجلة تحت علامة كوندور، بلون أزرق، وتحت شعار الحياة ....ابتكار **(وثائق، 2019)**

**2.3 الطريقة والأدوات:** سنتناول في هذا الجزء من دراستنا لعرض مجتمع وعينة الدراسة، وبناء أداة القياس واختبارات الصدق والثبات، إضافة إلى الإشارة إلى الأدوات الإحصائية المستخدمة في الدراسة.

**1.2.3 مجتمع وعينة الدراسة:** يتكون مجتمع الدراسة من الإطارات السامية بمؤسسة كوندور للصناعات الإلكترونية و الكهرومنزلية، متمثلين في جميع العمال التابعين لإدارة الموارد البشرية وقد بلغ حجم عينة الدراسة 50موظف،من بينهم8 إطارات و22 عون تحكم و20عون تنفيذ، ولجمع البيانات تم إستخدام أسلوب العينة المسيرة، وقدتم توزيع الإستبانات على أفراد عينة الدراسة، وتم إسترداد34 إستبانة قابلة للدراسة والتحليل.

**2.2.3 بناء أداة القياس وإختبارات الصدق والثبات:** تم تقسيم الإستبيان الى ثلاثة محاور رئيسية، المحور الأول: تضمن المعلومات الشخصية(الجنس،العمر، المستوى التعليمي، سنوات الخبرة)عن عينة أفراد الدراسة، المحور الثاني تضمن عبارات المتغير المستقل (أبعاد اليقظة الإستراتيجية الأربعة) وهي:اليقظة التكنولوجية، التنافسية، التجارية، البيئية، المحور الثالث فتناول عبارات المتغير التابع(إختراق الاسواق الدولية).

**3.2.3 أساليب المعالجة الإحصائية:**إن البيانات المجمعة تحتاج لمعالجة عن طريق الأدوات الإحصائية المناسبة من أجل الإجابة على تساؤلات الدراسة ولتحليل البيانات تم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية(**SPSS v20**) في عملية التفريغ والتحليل الإحصائي

للبيانات واختبار فرضيات الدراسة حيث شملت الأساليب الإحصائية التالية: مقاييس النزعة المركزية، المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية، معامل إرتباط بيرسون، معامل الفا كرونباخ، نموذج الإنحدار البسيط.

**3.3 ثبات أداة الدراسة (الإستبانة):** تبلغ قيمة آلفا كرونباخ لقسمي اليقظة الاستراتيجية و إختراق الأسواق الدولية معا (0.94)، ونلاحظ أنها أكبر من 0.6، وهذه القيمة مقبولة وتدل على ثبات الدراسة،حيث أن معامل الثبات يساوي الجذر التَّربيعي لمعامل آلفاكرونباخ ، مما يشير إلى إمكانية ثبات النتائج التي يمكن الحصول عليها من خلال أداة الدراسة عند تطبيقها. كان جيدا، ونلاحظ أن معامل الثبات يساوي 0.97 وكلما زاد العامل عن 0.8 واقترب من 1 كان جيدا، وبالتالي يمكن الاعتماد على الاستبيان( أنظر الملحق 01) للقيام بالدراسة الميدانية.

**الجدول1:قيمة ألفا كرونباخ لكل محاور الدراسة**

| المحاور | ألفا كرونباخ | الثبات |
|---|---|---|
| **المحور الاول: اليقظة الاستراتيجية** | 0.87 | 0.93 |
| **المحور الثاني: اختراق الاسواق الدولية** | 0.9 | 0.94 |
| **المحورين معا** | 0.94 | 0.97 |

**المصدر: مخرجات الحاسوب بالاعتماد على spss v20مع اعادة التنظيم**

**الجدول 2: استجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات أنواع اليقظة الاستراتيجية واختراق الأسواق الدولية**

| رقم البعد | البعد | المتوسط الحسابي | الإنحراف المعياري | الأهمية النسبية | درجة التقدير |
|---|---|---|---|---|---|
| 01 | اليقظة التكنولوجية | 4.03 | 0.45 | 01 | مرتفعة |
| 02 | اليقظة التنافسية | 3.85 | 0.75 | 04 | مرتفعة |
| 03 | اليقظة التجارية | 3.94 | 0.6 | 02 | مرتفعة |
| 04 | اليقظة البيئية | 3.86 | 0.79 | 03 | مرتفعة |
| | اليقظة الاستراتيجية | 3.91 | 0.59 | --- | مرتفعة |
| | اختراق الاسواق | 3.84 | 0.57 | | مرتفعة |

**المصدر: مخرجات الحاسوب بالاعتماد على spss v20مع اعادة التنظيم**

يعبر هذا الجدول عن المتغيرين التابع والمستقل و قد تم تقسيم المتغير المستقل – اليقظة الاستراتيجية– الى أربعة ابعاد وتراوحت أوساطها الحسابية بين ( 3.85–4.03) بإنحراف معياري متوسط تراوح بين (0.45–0.79) ليظهر انسجاما في إجابات العينة، ويتضح من الجدول أعلاه أن المتوسط الحسابي لدرجة الموافقة على مدى توفر أنواع اليقظة الاستراتيجية في المؤسسة محل الدراسة هو (3.91) بانحراف معياري متوسط بلغ (0.59) درجة مما يدل على عدم وجود تباين كبير في اجابات أفراد عينة الدراسة، وانطلاقا من ذلك يمكن القول أن درجة الموافقة لمدى توفر أنواع اليقظة الاستراتيجية في المؤسسة محل الدراسة هي درجة مرتفعة

## 4. إختبار فرضيات الدراسة و النتائج:

**1.4 اختبار فرضيات الدراسة:** بعد عرض نتائج الاستبانة في العنصر السابق، ولمعرفة مساهمة اليقظة الاستراتيجية في اختراق الأسواق الدولية في مؤسسة كوندور للصناعات الالكترونية والكهرو منزلية، سنحاول في هذا العنصر إختبار فرضيات الدراسة.

**1.1.4 اختبار الفرضية الرئيسية:** توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين أنواع اليقظة الاستراتيجية واختراق الأسواق الدولية، هنا نقوم بإختبار صحة الفرضية من خلال مصفوفة الارتباطات بين المتغيرات كالتالي:

**الجدول 3: مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة**

| المتغير | اليقظة التكنولوجية | اليقظة التنافسية | اليقظة التجارية | اليقظة البيئية | إختراق الأسواق الدولية |
|---|---|---|---|---|---|
| اليقظة التكنولوجية | 1 | – | – | – | – |
| اليقظة التنافسية | 0.595 | 1 | – | – | – |
| اليقظة التجارية | 0.634 | 0.788 | 1 | – | – |
| اليقظة البيئية | 0.598 | 0.819 | 0.707 | 1 | – |
| إختراق الأسواق الدولية | 0.506 | 0.674 | 0.683 | 0.679 | 1 |

**المصدر: مخرجات الحاسوب بالاعتماد على spss v20مع اعادة التنظيم**

يتضح من الجدول أعلاه أن جميع معاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة ( بعد اليقظة التكنولوجية، التنافسية، التجارية، البيئية) والمتغير التابع( اختراق الاسواق الدولية) هي محصورة ما بين (0.506-0.683) حيث تدل على وجود علاقة ارتباطية طردية قوية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

**الجدول 4: نتائج اختبار القدرة التفسيرية للنموذج العام**

| المتغير المستقل | معامل الارتباط R | معامل التحديد $R^2$ | الدلالة sig F |
|---|---|---|---|
| اليقظة الإستراتيجية | 0.846 | 0.715 | 0.000 |

**المصدر: مخرجات الحاسوب بالاعتماد على spss v20مع اعادة التنظيم**

من الجدول أعلاه يتضح:

- أن معامل الارتباط بين المتغير المستقل اليقظة الاستراتيجية والمتغير التابع اختراق الاسواق الدولية قد بلغ (0.846) مما يدل على وجود علاقة ارتباط بينهما وقوية.

- معامل التحديد قدر ب ( 0.715) مما يعني أن المتغير المستقل يفسر أن نسبته ( 71.5% ) في المتغير التابع أي أن التغير الحاصل في إختراق الاسواق الدولية يكون عن طريق تأثير اليقظة الاستراتيجية بنسبة 71.5 %،و باقي النسبة تعود بتأثير عوامل ومتغيرات اخرى لم يتم ادراجها في الدراسة، وعند مستوى المعنوية (0.000) وهي أقل من مستوى معنوية الدراسة (0.005) وهذا يدل على صحة نتائج الدراسة.

كما سنتعرف على تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع بصورة انفرادية و نعتمد على اختبار (T) لتحليل الانحدار الخطي البسيط والجدول الموالي يوضح نتائج الاختبار:

**الجدول 5: نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لأثر اليقظة الاستراتيجية على اختراق الاسواق الدولية**

| المتغير | معامل الانحدار | Beta | T | Sig |
|---|---|---|---|---|
| الثابت | 0.634 | – | – | – |
| اليقظة الاستراتيجية | 0.821 | 0.846 | 8.966 | 0.000 |

المصدر: مخرجات الحاسوب بالاعتماد على spss v20مع اعادة التنظيم

انطلاقا من مخرجات الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة معامل الانحدار للمتغير المستقل هي (0.821) وبلغت القيمة المقابلة لها (8.966) عند مستوى المعنوية (0.000) وهي أقل من المستوى (0.05) مما يدل على أن قيمة المعامل للمتغير دال معنويا وبالتالي كلما زادت اليقظة الاستراتيجية بوحدة واحدة تزداد اختراق الاسواق الدولية بمقدار (0.821).

**2.1.4 اختبار الفرضية الفرعية الأولى:** وجود أثر ذو دلالة احصائية لبعد اليقظة التكنولوجية على اختراق الاسواق الدولية ونعتمد على الانحدار الخطي البسيط لاختبار هذه الفرضية، كما هو موضح في الجدول الموالي:

**الجدول 6: نتائج اختبار القدرة التفسيرية للنموذج الاول**

| المتغيرات المستقلة | معامل الارتباط R | معامل التحديد $R^2$ | الدلالة sig F |
|---|---|---|---|
| اليقظة التكنولوجية | 0.557 | 0.310 | 0.001 |

المصدر: مخرجات الحاسوب بالاعتماد على spss v20مع اعادة التنظيم

من الجدول أعلاه يتضح:

- أن معامل الارتباط بين المتغير المستقل اليقظة التكنولوجية والمتغير التابع اختراق الاسواق الدولية قد بلغ (0.557) مما يدل على وجود علاقة ارتباط قوية بينهما .
- معامل التحديد قدر ب ( 0.310) مما يعني أن المتغير المستقل يفسر أن نسبته( 31% ) في المتغير التابع أي أن التغير الحاصل في إختراق الاسواق الدولية يكون عن طريق تأثير اليقظة التكنولوجية بنسبة 31%،و باقي النسبة تعود بتأثير عوامل ومتغيرات اخرى لم يتم ادراجها في الدراسة،وعند مستوى المعنوية (0.001) وهي أقل من مستوى معنوية الدراسة (0.005) ،يعني وجود اثر لليقظة التكنولوجية على اختراق الاسواق الدولية .

ونعتمد على اختبار (T) لتحليل الانحدار الخطي البسيط والجدول الموالي يوضح نتائج الاختبار:

**الجدول 7: نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لأثر اليقظة التكنولوجية اختراق الاسواق الدولية**

| المتغير | معامل الانحدار | Beta | T | Sig |
|---|---|---|---|---|
| **الثابت** | **1.011** | - | - | - |
| **اليقظة التكنولوجية** | **0.703** | **0.557** | **3.792** | **0.001** |

**لمصدر: مخرجات الحاسوب بالاعتماد على spss v20 مع اعادة التنظيم**

- انطلاقا من مخرجات الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة معامل الانحدار للمتغير المستقل هي (0.703) وبلغت القيمة المقابلة لها T (3.792) عند مستوى المعنوية (0.001) وهي أقل من المستوى (0.05) مما يدل على أن قيمة المعامل للمتغير دال معنويا وبالتالي كلما زادت اليقظة التكنولوجية بوحدة واحدة تزداد اختراق الاسواق الدولية بمقدار (0.703).

**3.1.4 اختبار الفرضية الفرعية الثانية:** وجود أثر ذو دلالة احصائية لبعد اليقظة التنافسية على اختراق الاسواق الدولية ونعتمد على الانحدار الخطي البسيط لاختبار هذه الفرضية، كما هو موضح في الجدول الموالي:

**الجدول 8: نتائج اختبار القدرة التفسيرية للنموذج الثاني**

| المتغيرات المستقلة | معامل الارتباط R | معامل التحديد $R^2$ | مستوى الدلالة sig |
|---|---|---|---|
| **اليقظة التنافسية** | **0.799** | **0.639** | **0.000** |

**المصدر: مخرجات الحاسوب بالاعتماد على spss v20مع اعادة التنظيم**

من الجدول أعلاه يتضح:

- أن معامل الارتباط بين المتغير المستقل اليقظة التنافسية والمتغير التابع اختراق الاسواق الدولية قد بلغ (0.799) مما يدل على وجود علاقة ارتباط بينهما وقوية جدا.
- معامل التحديد قدر ب ( 0.639) مما يعني أن المتغير المستقل يفسر أن نسبته ( 63.9% ) في المتغير التابع أي أن التغير الحاصل في إختراق الاسواق الدولية يكون عن طريق تأثير اليقظة التنافسية بنسبة 63.9%،و باقي النسبة تعود بتأثير عوامل ومتغيرات اخرى لم يتم ادراجها في الدراسة.
- وعند مستوى المعنوية (0.000) وهي أقل من مستوى معنوية الدراسة ($\alpha \leq 0.05$)وجود اثر لليقظة التنافسية على اختراق الاسواق الدولية .

كما سنتعرف على تأثير المتغير المستقل ( بعد اليقظة التنافسية) على المتغير التابع( اختراق الاسواق الدولية)، نعتمد على اختبار T لتحليل الانحدار الخطي البسيط والجدول الموالي يوضح نتائج الاختبار:

**جدول 9: نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لأثر بعد اليقظة التنافسية على اختراق**

| المتغير | معامل الانحدار | Beta | T | Sig |
|---|---|---|---|---|
| **الثابت** | **1.511** | **-** | **-** | **-** |
| **اليقظة التنافسية** | **0.606** | **0.799** | **7.526** | **0.000** |

**الاسواق الدولية**

**المصدر: مخرجات الحاسوب بالاعتماد على spss v20مع اعادة التنظيم**

- انطلاقا من مخرجات الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة معامل الانحدار للمتغير المستقل هي (0.606) وبلغت القيمة المقابلة لها T (7.526) عند مستوى المعنوية (0.000) وهي أقل

من المستوى (0.05) مما يدل على أن قيمة المعامل للمتغير دال معنويا وبالتالي كلما زادت اليقظة التنافسية بوحدة واحدة تزداد اختراق الاسواق الدولية بمقدار (0.606).

**4.1.4اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:** وجود أثر ذو دلالة احصائية لبعد اليقظة التجارية على اختراق الاسواق الدولية ونعتمد على الانحدار الخطي البسيط لاختبار هذه الفرضية، كما هو موضح في الجدول الموالي:

**الجدول 10: نتائج اختبار القدرة التفسيرية للنموذج الثالث**

| المتغيرات المستقلة | معامل الارتباط R | معامل التحديد $R^2$ | مستوى الدلالة sig F |
|---|---|---|---|
| **اليقظة التجارية** | **0.786** | **0.617** | **0.000** |

**المصدر: مخرجات الحاسوب بالاعتماد على spss v20مع اعادة التنظيم**

من الجدول أعلاه يتضح:

- أن معامل الارتباط بين المتغير المستقل اليقظة التجارية والمتغير التابع اختراق الاسواق الدولية قد بلغ (0.786) مما يدل على وجود علاقة ارتباط بينهما وقوية.
- معامل التحديد قدر ب ( 0.617) مما يعني أن المتغير المستقل يفسر أن نسبته (61.7% ) في المتغير التابع أي أن التغير الحاصل في إختراق الاسواق الدولية يكون عن طريق تأثير اليقظة التجارية بنسبة 61.7%،و باقي النسبة تعود بتأثير عوامل ومتغيرات اخرى لم يتم ادراجها في الدراسة، وعند مستوى المعنوية (0.000) وهي أقل من مستوى معنوية الدراسة (0.005) مما يعني رفض الفرضية العديمة $H_0$والتي تنص على عدم وجود اثر لليقظة التجارية على اختراق الاسواق الدولية .

كما سنتعرف على تأثير المتغير المستقل ( بعد اليقظة التجارية) على المتغير التابع( اختراق الاسواق الدولية)، نعتمد على اختبار T لتحليل الانحدار الخطي البسيط والجدول الموالي يوضح نتائج الاختبار:

**الجدول 11: نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لأثر بعد اليقظة التجاريةعلى اختراق الاسواق الدولية**

| المتغير | معامل الانحدار | Beta | T | Sig |
|---|---|---|---|---|
| الثابت | 0.876 | – | – | – |
| اليقظة التجارية | 0.753 | 0.786 | 7.184 | 0.000 |

المصدر: مخرجات الحاسوب بالاعتماد على spss v20مع اعادة التنظيم

- انطلاقا من مخرجات الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة معامل الانحدار للمتغير المستقل هي (0.753) وبلغت القيمة المقابلة لها T (7.184) عند مستوى المعنوية (0.000) وهي أقل من المستوى (0.05) مما يدل على أن قيمة المعامل للمتغير دال معنويا وبالتالي كلما زادت اليقظة التجارية بوحدة واحدة تزداد اختراق الاسواق الدولية بمقدار (0.753).

**5.1.4 اختبار الفرضية الفرعية الرابعة:** وجود أثر ذو دلالة احصائية لبعد اليقظة البيئية على اختراق الاسواق الدولية ونعتمد على الانحدار الخطي البسيط لاختبار هذه الفرضية، كما هو موضح في الجدول الموالي:

**الجدول 12: نتائج اختبار القدرة التفسيرية للنموذج الرابع**

| المتغيرات المستقلة | معامل الارتباط R | معامل التحديد $R^2$ | مستوى الدلالة sig F |
|---|---|---|---|
| اليقظة البيئية | 0.780 | 0.608 | 0.000 |

المصدر: مخرجات الحاسوب بالاعتماد على spss v20 مع اعادة التنظيم

من الجدول أعلاه يتضح:

- أن معامل الارتباط بين المتغير المستقل اليقظة البيئية والمتغير التابع اختراق الاسواق الدولية قد بلغ (0.780) مما يدل على وجود علاقة ارتباط بينهما وقوية.
- معامل التحديد قدر ب (0.608) مما يعني أن المتغير المستقل يفسر أن نسبته ( 60.8% ) في المتغير التابع أي أن التغير الحاصل في إختراق الاسواق الدولية يكون عن طريق تأثير اليقظةالبيئيةبنسبة 60.8%،و باقي النسبة تعود بتأثير عوامل ومتغيرات اخرى لم يتم ادراجها في الدراسة.

•وعند مستوى المعنوية (0.000) وهي أقل من مستوى معنوية الدراسة (0.005) مما يعني رفض الفرضية العديمة $H_0$والتي تنص على عدم وجود اثر لليقظة البيئيةعلى اختراق الاسواق الدولية .

كما سنتعرف على تأثير المتغير المستقل ( بعد اليقظة البيئية) على المتغير التابع( اختراق الاسواق الدولية)، نعتمد على اختبار T لتحليل الانحدار الخطي البسيط والجدول الموالي يوضح نتائج الاختبار:

**الجدول13: نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لأثر بعد اليقظة البيئية على اختراق الاسواق الدولية**

| المتغير | معامل الانحدار | Beta | T | Sig |
|---|---|---|---|---|
| **الثابت** | **1.662** | – | – | – |
| **اليقظة البيئية** | **0.566** | **0.780** | **7.049** | **0.000** |

**المصدر: مخرجات الحاسوب بالاعتماد على spss v20مع اعادة التنظيم**

انطلاقا من مخرجات الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة معامل الانحدار للمتغير المستقل هي (0.566) وبلغت القيمة المقابلة لها T (7.049) عند مستوى المعنوية (0.000) وهي أقل من المستوى (0.05) مما يدل على أن قيمة المعامل للمتغير دال معنويا وبالتالي كلما زادت اليقظة البيئية بوحدة واحدة تزداد اختراق الاسواق الدولية بمقدار (0.566).

## 3. الخاتمة:

تعتبر اليقظة الاستراتيجية الوسيلة و الألية الفعالة والتي أصبحت المؤسسة مجبرة على تفعيلها كجهاز استشعار و رصد استباقي للمعلومات الاستراتيجية في عصرنا الحالي، والذي أصبح يطلق عليه بعصر "الاستباق في تقصي المعلومات"، وذلك لما لليقظة الاستراتيجية من أهمية بالغة في تحديد الفرص التسويقية الجذابة وغير المشبعة و تلبية حاجات ورغبات الزبائن والعملاء المستهدفين من قبل المؤسسة وكذلك المحتملين مستقبلا، كما تساهم اليقظة

الاستراتيجية في القيام بقفزة نوعية وكبيرة و الذي يساعد المؤسسة في الانتقال من مجرد اشباع سوق محلي للوصول الى تدويل نشاطها واختراق الأسواق الدولية.

و من خلال الطرح النظري، و ما تطرقنا له من أدبيات الدراسة و مجموعة الدراسات السابقة لمتغيري الدراسة، بالإضافة الى الاسقاط الميداني من خلال الجانب التطبيقي، والذي تم فيه تحليل وتفسير البيانات المتحصل عليها من خلال الاستبانة، توصلنا الى مجموعة من النتائج نذكرها كما يلي:

**2.4 النتائج:** أثبتت نتائج الدراسة الميدانية بأن أنواع اليقظة الإستراتيجية المتبعة في المؤسسة محل الدراسة هي:

- اليقظة التكنولوجية بمتوسط حسابي بلغ "4.03"، تليها اليقظة التجارية بمتوسط حسابي قدر ب" 3.94" مما يشير الى تطبيقها بدرجة متوسطة، ثم اليقظة البيئية بمتوسط حسابي بلغ" 3.86 "، وأخيرا اليقظة التنافسية بمتوسط حسابي"3.85" بدرجة منخفضة.

-أظهرت نتائج إختبار الفرضيات وجود تأثير ضعيف لليقظة التكنولوجية على إختراق الأسواق الدولية بالمؤسسة محل الدراسة.

-في حين أظهرت النتائج وجود تأثير قوي من اليقظة التنافسية على إختراق الاسواق الدولية بمؤسسة كوندور.

-تدل النتائج المتوصل اليها الى أن اليقظة البيئية تؤثر بشكل ايجابي على اختراق الاسواق الدولية من طرف مؤسسة كوندور.

-وبين النتائج هو أثر كبير لليقظة التجارية على إختراق الاسواق الدولية.

-أظهرت النتائج الخاصة بتحليل اجابات افراد عينة الدراسة لمتغير اليقظة الاستراتيجية بأبعادها الاربعة بأن هناك تأثير ذو دلالة احصائية للمتغيرات المستقلة مجتمعة: اليقظة التكنولوجية، اليقظة التنافسية، اليقظة التجارية، واليقظة البيئية في مدى إختراق الأسواق الدولية في مؤسسة كوندور للصناعات الالكترونية والكهرومنزلية.

**3.4 التوصيات:** بناء على النتائج المتوصل اليها نقدم بعض التوصيات للقائمين بالمؤسسة بضرورة:

-الاهتمام بتطوير علاقتها بمحيطها الخارجي، ومتابعته المستمرة لاقتناص الفرص الملائمة للمؤسسة و تجنب التهديدات من خلال الاعتماد على الاساليب الحديثة

-بقاء المؤسسة في حالة يقظة مستمرة و هذا من أجل القدرة على السيطرة على الاسواق الدولية و مواكبتها.

-استحداث خلية قائمة بحد ذاتها في الهيكل التنظيمي للمؤسسة.

-البحث وتوفير الجهود ووضع دورات تدريبية تكوينية في مجال البحث عن المعلومات.

-اهتمام المؤسسة باليقظة الاستراتيجية وجعلها ضمن أولوياتها من خلال تخصيص ميزانية خاصة بها.

-مشاركة القائمين على المؤسسة في الملتقيات العلمية المتعلقة بهذا الموضوع.

## 5.قائمة المراجع:


1. *wikipedia*. (2019, 11 18). Consulté le averi 18, 2019, sur https://fr.wikipedia.org/wiki/Condor_Electronics: https://fr.wikipedia.org/wiki/Condor_Electronics

2. Hermel, L. (2007). *Maitriser et pratiquer…Veille stratégique et intelligence économique;1 er édition.* France: afnor édition.

3. JAKOBIAK, F. (1998). *maitriser l'information critique.* paris: Ed d'organisation.

4. kotler, p., & Dubois, B. (1992). *marketing management* (éd. 7eme). paris: . Public-Union.

5. التركستاني ,م .(2008) .*التسويق الدولي*. السعودية :دار أعلام للنشر والتوزيع.

6. العيداني ,ح .(2016) .اليقظة الاستراتيجية كخيار استراتيجي لتعزيز تنافسية المؤسسة الاقتصادية، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير – تخصص إدارة الأعمال .-كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ,3الجزائر.

7.أمين ,م .ر & .,حميدة ,م .ب .(2014) .أساليب اختراق المؤسسة الجزائرية للأسواق الدولية دراسة حالة المؤسسة الوطنية ."ALZINC" *مجلة التنظيم والعمل* ,(04)*07* , 48-49.

8.أنيسة قمان. (2014). محاولة بناء خلية لليقظة الاستراتيجية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة لتنمية الصادرات خارج المحروقات دراسة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. مذكرة ماجستير في علوم التسيير تخصص ادارة الأعمال ، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر.

9.بن خديجة ,م .(2018) .*اليقظة الإستراتيجية*. الجزائر :الوراق للنشر والتوزيع.

10.حديد ,ن & .,حديد ,ر ,2005) .مارس .(08-09اليقظة التنافسية وسيلة تسييرية حديثة لتنافسية المؤسسة،مداخلة ضمن أعمال المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات أو الحكومات .199-188 .جامعة الشهيد لخضر حامة , الجزائر/ورقلة.

11.زرزار ,ا & .,مداحي ,م .(2015) .واقع الذكاء الاقتصادي في الجزائر وإمكانية دمجه في البرامج التعليمية .234-211 .كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير جامعة 20أوت سكيكدة ,الجزائر.

12. وثائق. (2019). تقارير مقدمة من طرف مؤسسة condor.

## 6.الملاحق:

### الملحق رقم (01) : عبارات استبيان الدراسة

| | | غير موافق بشدة | غير موافق | محايد | موافق | موافق بشدة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| عبارات اليقظة التكنولوجية | | | | | | |
| 1 | تتابع مؤسستنا أخر المستجدات العلمية والتكنولوجية | | | | | |
| 2 | تعتمد مؤسستنا على التقنيات والبرامج الحديثة | | | | | |
| 3 | تستعلم مؤسستنا على الابتكارات التكنولوجية | | | | | |
| 4 | تبرم مؤسستنا العديد من عقود التعاون والشراكة | | | | | |
| 5 | تسعى مؤسستنا لشراء التراخيص | | | | | |
| عبارات اليقظة التنافسية | | | | | | |
| 6 | تراقب مؤسستنا بشكل روتيني الحصة السوقية والمنافسين | | | | | |
| 7 | تتحرى مؤسستي مؤسستنا عن الاستراتيجيات المتبعة من قبل المنافسين في اعداد تشكيلة المنتجات الجديدة | | | | | |
| 8 | تقوم مؤسستنا بالتحري عن القرارات الاستراتيجية للمنافسين | | | | | |
| 9 | تعمل مؤسستنا على ترصد المنافسين | | | | | |
| 10 | تقوم مؤسستنا ببحث معمق عن الاسواق والمنافسة | | | | | |
| عبارات اليقظة التجارية | | | | | | |
| 11 | تسعى مؤسستنا لاقتناص الفرص غير المشبعة لعملائها | | | | | |
| 12 | تستطيع مؤسستنا من توقع متطلبات زبائنها الحاليين والمحتملين | | | | | |
| 13 | تسعى مؤسستنا لتقديم منتجات بأسعار مقبولة لدى العملاء | | | | | |
| 14 | تقتنص مؤسستنا الفرص المتاحة أمامها في الأسواق | | | | | |
| 15 | تعمل مؤسستنا على تتبع مصادر الموردين | | | | | |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| عبارات اليقظة البيئية | | | | | | |
| 16 | تتبع مؤسستنا مختلف القوانين والتشريعات المنظمة للأنشطة الاقتصادية | | | | | |
| 17 | تتحرى مؤسستنا عن ثقافات المستهلكين بالأسواق التي تحاول الولوج اليها | | | | | |
| 18 | تحاول مؤسستنا أن تكون مسؤولة نحو مختلف الشرائح المستهدفة | | | | | |
| 19 | تسعى مؤسستنا للحصول على مقاييس الايزو العالمية | | | | | |
| 20 | تقوم مؤسستنا بمتابعة الوضع الاقتصادي العام | | | | | |
| | عبارات اختراق الاسواق الدولية | | | | | |
| 21 | تشارك مؤسستنا في المعارض الدولية بشكل دوري | | | | | |
| 22 | تخطط مؤسستنا لاختراق أسواق دولية جديدة مستقبلا | | | | | |
| 23 | تقوم مؤسستنا بالتغلغل للأسواق الاقل منافسة بهدف اشباع الفرص التسويقية | | | | | |
| 24 | تسعى مؤسستنا لإقامة تحالفات استراتيجية بهدف البحث والتطوير مع المؤسسات الاجنبية | | | | | |
| 25 | تستغل مؤسستنا الثورة التكنولوجية المتاحة لديها من اجل الاقتراب اكثر من المستهلكين بالبيئة المجاورة | | | | | |
| 26 | من بين القرارات الاستراتيجية الحالية للشركة هي القيام بالتصدير للأسواق الدولية | | | | | |
| 27 | تستفيد مؤسستنا من مزاياها التنافسية بالتواجد بالأسواق الدولية ذات البنى التحتية الناشئة | | | | | |
| 28 | تقوم مؤسستنا بترصد المعلومات التنافسية عن الاسواق الخارجية | | | | | |
| 29 | تسعى مؤسستنا لإنتاج منتجات بأقل تكلفة للسيطرة على حصتها السوقية | | | | | |

# الإنتاج الأنظف كأداة فعالة في تحقيق التنمية المستدامة

## دراسة حالة إسمنت تبسة

# Title in English Cleaner production as an effective tool in achieving sustainable development - Tebessa cement case study

**د. بوعلاق نوال،** جامعة تبسة، nawalboualleg@yahoo.com

**د. رحال نصر**، جامعة الوادي، prnacerrahal@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2020/02/16 تاريخ القبول: 2020/05/06 تاريخ النشر: 2020/06/06

**ملخص:**

تهدف الدراسة إلى التعرف على واقع الإنتاج الأنظف في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية من خلال دراسة إشكالية مدى مساهمة الإنتاج الأنظف في تحقيق التنمية المستدامة، كما كشفت الدراسة عن مدى مساهمة مؤسسة إسمنت تبسة بمبادرات متنوعة وإدخال تقنيات جديدة في مجال الإنتاج الأنظف بهدف الحد من التلوث الناتج عن صناعة الإسمنت و تحقيق قيمة بيئية.

**الكلمات المفتاحية:** الإنتاج الأنظف، التكنولوجيا النظيفة، التنمية المستدامة، البعد البيئي.

**تصنيف *JEL: Q51، Q52، Q01***

**Abstract:**

The study aims to identify the reality of cleaner production in the Algerian economic establishment through a problematic study of the extent of the contribution of cleaner production to the achievement of sustainable development, The study also revealed the scope of Tebessa Cement Corporation's contribution to various initiatives and the introduction of new technologies in the field of cleaner production in order to reduce pollution resulting from the cement industry and achieve environmental value.

**Key words**: cleaner production, clean technology, sustainable development, the environmental dimension.

**JEL classification code: Q51، Q52،Q01.**

**المؤلف المرسل: نصر رحال ، الإيميل:** prnacerrahal@gmail.com

## مقدمة :

تعتبر تكنولوجيا الإنتاج الأنظف من أحدث ما توصل إليه الفكر البيئي في العقدين الأخيرين التي اهتمت بخفض استهلاك الموارد البيئية، ورفع كفاءة تصميم المنتجات وطرق إنتاجها، ثم الحد من الانبعاث والتأثيرات البيئية أثناء عمليات الإنتاج، وتدوير النفايات حتى تصل إلى حد النظر في منظومة القيم الاجتماعية التي تنشأ عنها الطلب على المنتجات أو الخدمات ومحاولة تعديلها للحد من هدر الموارد الاقتصادية والأضرار البيئية، وقد أحدثت تكنولوجيا الإنتاج الأنظف تقدما هائلا في تقنيات تخفيض النفايات الصناعية ومن ثم التخلص من التلوث الصناعي وتحسين كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة.

وحديثا صار الإنتاج الأنظف من أهم المتطلبات البيئية الواجب تطبيقها لدى القطاعات الاقتصادية، كما يعد من الخيارات المثلى لإدارة مشكلة التلوث في ظل ارتفاع تكاليف الإدارة البيئية وتصاعد الاهتمام العالمي بالبيئة وصولا إلى برقيق التنمية المستدامة.

بناء على ما سبق يمكن طرح وصياغة إشكالية الدراسة على النحو التالي:

ما مدى مساهمة الإنتاج الأنظف في تحقيق التنمية المستدامة؟

تساؤلات الدراسة الفرعية:

ما هو مفهوم الإنتاج الأنظف؟ كيف يساهم الإنتاج الأنظف في تحقيق تنمية مستدامة؟

ما مدى اهتمام مؤسسة صناعة الإسمنت بتبسة بتقنيات الإنتاج الأنظف ومدى اهتمامها بإدماج البعد البيئي في ظل التنمية المستدامة؟

فرضيات الدراسة:

- الإنتاج الأنظف يساهم في حماية البيئة وله أثر في تحقيق التنمية المستدامة.
- مؤسسة الإسمنت بتبسة تأخذ الاعتبارات البيئية ضمن أنشطتها بدرجة كبيرة وتتبنى إستراتيجية الإنتاج الأنظف كبديل أمثل عن الأساليب التقليدية في الصناعة.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في تسليط الضوء على تحسين الأداء الإنتاجي للمؤسسات الصناعية لضمان بقائها واستمراريتها في ظل القيود التي تفرضها المشاكل البيئية، وكذا محاولة تنمية

وتطوير المعارف لدى المؤسسة والعاملين بها بأهمية انتهاج أساليب إنتاج أنظف وأخذ الاعتبارات البيئية ضمن مراحل العمليات الإنتاجية لمواكبة التطورات الحاصلة.

منهج الدراسة: للإجابة عن الإشكالية المطروحة تم تبني المنهج الوصفي التحليلي لإثراء الجوانب النظرية من الدراسة وكذا تم اعتماد دراسة حالة لمؤسسة إسمنت تبسة.

المحور الأول: إطار مفاهيمي حول الإنتاج الأنظف

## أولا. مفهوم الإنتاج الأنظف، مبادئه وأهدافه:

**تعريف الإنتاج الأنظف:** أعطى البرنامج البيئي للأمم المتحدة (UNEP) خلال عام 1990 مفهوم الإنتاج الأنظف بأنه: «التطوير المستمر في العمليات الصناعية والمنتجات والخدمات بهدف تقليل استهلاك الموارد الطبيعية ومنع تلوث الهواء والماء والتربة عند المنبع وذلك لتقليل المخاطر التي تتعرض لها البشرية والبيئة.» (الحميد، 2006، صفحة 109)

عرف الإنتاج الأنظف بأنه التطبيق المستمر لاستراتيجية وقائية متكاملة على العمليات والمنتجات للإقلال من المخاطر على الإنسان والبيئة. (شاكر، 2014، صفحة 154)

وعرف أيضا الإنتاج الأنظف بأنه التطوير المستمر في العمليات الصناعية والمنتجات والخدمات بهدف تقليل استهلاك الموارد الطبيعية ومنع التلوث وخفض كمية المخلفات المتولدة عند المنبع وذلك لتقليل المخاطر التي تتعرض لها البشرية والبيئة. (محمود،، 2003، صفحة 71)

**مبادئ الإنتاج الأنظف ومزايا تطبيقه:**

**مبادئ الإنتاج الأنظف:**

المحافظة على المواد الأولية والطاقة والماء من خلال تحسين كفاءة التصنيع؛

اجتناب إنتاج النفايات في كل مرحلة من عملية التصنيع أو الخدمة؛

استبدال المواد السامة والخطرة بمواد بديلة؛

خفض مستوى التلوث في جميع الانبعاثات والتصريفات في موقع الإنتاج؛

إعادة تدوير واستعمال واسترداد المنتجات الثانوية المخلفات إلى أقصى حد ممكن من أجل تحويل النفايات إلى أرباح. (تي، 2012، صفحة 169)

**مزايا تطبيقه:**

زيادة الإنتاجية بتحسين العمليات الصناعية منخفضة الكفاءة الإنتاجية ببدائل أكثر كفاءة في استخدام المواد الخام والطاقة والأقل إنتاجا للملوثات؛

خفض تكلفة التشغيل من خلال خفض استهلاك المواد الخام والمياه والطاقة والاهتمام بالصيانة وتوفير عائد مادي إضافي للمشروع؛

تحسين ورفع مستوى تكنولوجيا الإنتاج بمواكبة التطور العالمي في طرق الإنتاج الحديثة؛

حماية العاملين والمواطنين والبيئة، وتجنب المساءلة القانونية وتحسين صورة المشروع. (إبراهيم،، 2012، صفحة 79)

أهداف الإنتاج الأنظف: بمكن تلخيص أهم أهداف الإنتاج الأنظف فيما يلي: (صبري،، 2010، صفحة 15)

ترشيد استغلال الموارد الطبيعية وضمان بقاء الموارد للأجيال القادمة؛

معالجة المشاكل البيئية عند المصدر بدل معالجتها عند حدوثها؛

إدارة الموارد المتجددة بصفة مستدامة وترشيد استخدام الموارد المتجددة؛

نشر وزيادة الوعي البيئي وخلق مناخ يشجع الاستثمار في التكنولوجيا النظيفة وعمليات الإنتاج غير الضارة بالبيئة؛

إيجاد النظم المناسبة لإعلام الرأي العام وإخطار الجهات الرسمية المعنية بكافة المعلومات المتعلقة بالمخاطر الصحية أو البيئية ذات الصلة بالإنتاج في المؤسسات الصناعية؛ (سرحان،، 2011، صفحة 41)

تبني تكنولوجيات منع ومراقبة التلوث بغرض امتثال المؤسسات لمعايير منع التلوث والتحكم في مستوياته، تحفيز القطاعات الوطنية لإنشاء مراكز متخصصة للبحث والتطوير في مجال التكنولوجيا الصديقة. (إيناس، 2013، صفحة 56)

## ثانيا. المراحل الإستراتيجية للإنتاج الأنظف وممارساته:

**مراحل الإنتاج الأنظف:**

عملية فرز المخلفات الصلبة: تسمح بفصل المخلفات دون تلوث من مخلفات الغذاء، وهذا يساعد على إتمام عملية الترتيب، وهي عملية إعادة التدوير لهذه المخلفات، ويتم التخطيط

لجمع الزجاجات والأوعية المعدنية وكل المخلفات القابلة لإعادة التدوير. (الجواد، 2000، صفحة 158)

عمليات إعادة تصنيع المخلفات الصلبة (التدوير): وتعتبر المرحلة الثانية من مراحل الإنتاج الأنظف ويتم استعراض عمليات تدوير المخلفات الصلبة كالآتي: (طاحون، 2003، صفحة 101)

إعادة تدوير المخلفات الورقية والمنسوجات، والمخلفات البلاستيكية؛

إعادة تدوير المخلفات العظمية، والمخلفات المعدنية، والمخلفات الزجاجية، والمخلفات العضوية.

التعامل مع المخلفات الصلبة: مرحلة التولد، حاويات التخزين، مرحلة التجميع، تداول ونقل المخلفات، عمليات الاسترجاع، (طاحون، 2003، صفحة 102)التخلص النهائي. (علي،، 2011، الصفحات 14-15)

طرق التخلص من المخلفات: نظراً لزيادة مصادر النفايات وزيادة تراكمها، ظهرت الحاجة إلى إيجاد طرق وأساليب من شأنها التقليل أو التخلص منها، ونذكر فيما يأتي أهم هذه الطرق للتخلص من النفايات: الحرق الآمن (الترميد) والدفن الصحي الآمن للمخلفات الصلبة، إلقاء المخلفات في البحار، إعادة استخدام المخلفات الصلبة. (علي،، 2011، صفحة 18)

ممارسات الإنتاج الأنظف: يبنى الإنتاج الأنظف على مجموعة من الممارسات التي تعتمدها المنظمات نحو تطبيقه، وتشمل ممارسات الإنتاج الأنظف ما يلي: (إسماعيل،، 2013، الصفحات 09-12)

الممارسات التشغيلية الجيدة: أو كما يشار إليها بالتدبير الإداري الجيد، وهي التدابير الإجرائية والإدارية للمؤسسة والتي يمكن استخدامها للحد من الانبعاث والملوثات ولتحسين الكفاءة وتقليل الكلف.

التغيرات في المواد الأولية: تؤدي التغيرات في المواد الأولية إلى تحقيق الإنتاج الأنظف عن طريق خفض وإلغاء استعمال المواد الخطرة والسامة التي تدخل في عملية إنتاج وبالتالي تقليل حجم المخلفات والملوثات البيئية.

التغير التكنولوجي: وهي التغيرات التكنولوجية الموجهة نحو إجراء التعديلات في المكنات والمعدات وتقنيات الإنتاج للحد من انبعاث الغازات والنفايات، وقد تشمل هذه التغييرات ما يلي: التغيير في عملية الإنتاج والتجهيزات والتصميم الداخلي للمعدات والمكنات والتغيرات في العملية مثل معدلات التدفق ودرجات الحرارة وبيئة العمل.

التغييرات في تصميم المنتج: وهي التغييرات التي تجرى على خصائص المنتج بهدف الحد من انبعاث النفايات أثناء استخدام المنتج أو بعد استخدامه والتخلص منه، ويمكن أن تؤدي هذه التغييرات إلى إعادة تصميم المنتج أو تغيير تركيبته الفنية.

التقليص وإعادة الاستخدام والتدوير: تشير هذه المصطلحات إلى منع توليد النفايات من مصدرها بدءا من تقليل استخدام المواد الأولية والطاقة وإعادة استخدام النفايات المتولدة منها إلى إعادة تدويرها وجعلها مواد مفيدة من خلال مجموعة من المعالجات، أي بمعنى الاستخدام المكرر للمنتجات من خلال تغيير استخدامها الأصلي.

## ثالثا. تطبيقات الإنتاج الأنظف وإدارة العناصر البيئية:

### تطبيقات الإنتاج الأنظف وآثاراها على الأداء البيئي:

تطوير العملية الإنتاجية بحذف واستثناء العمليات التي تنتج مواد ضاره بالصحة أو البيئة؛

استبدال المواد السامة في عمليات الإنتاج بمواد أقل ضررا وهذا لأسباب صحية وبيئية؛

تطوير المعدات والتقنيات في عمليات التصنيع والإنتاج والمعالجة لتكون أكثر أمنا للبيئة؛

تدوير النفايات لخفض التلوث من خلال إعادة استخدامها في العملية الصناعية الأصلية؛

كذلك فإن تطبيق الإنتاج الأنظف يتطلب معرفة تامة بطريقة الإنتاج والتكنولوجيا المستخدمة وتقييم استخداماتها، والملوثات الناتجة عن العمليات الإنتاجية؛

الاعتماد على تكنولوجيا نظيفة بهدف خفض الملوثات في العملية الإنتاجية من بدايتها وذلك من خلال تطويرها وتحديد نوعية المواد الخام والطاقة المستخدمة والاعتماد على تقنيات لخفض المخلفات ومن ثم الحاجة إلى معالجتها مستقبلا.

الإدارة الرشيدة للموارد الطبيعية

إن مبدأ حماية الطبيعة المعتمدة من قبل اليونسكو ومن الفاو لإدارة الموارد هو: «ترشيد استخدام الموارد على الكرة الأرضية لتحقيق أفضل مستوى لحياة الجنس البشري»، وإن كان

مستوى الحياة يتباين حسب الثقافات والحضارات وحسب الأوضاع الاقتصادية للشعوب، فهناك ثلاث قواعد بيئية ذات ارتباط خاص بالتنمية وحماية البيئة والموارد وهي:

ضرورة حماية الأنواع الموجودة من الموارد الطبيعية كافة، بهدف استمرار الأجيال المقبلة؛

إن التنمية الزراعية والرعوية المكثفة تميل في الغالب إلى إعطاء مردود أفضل للتنمية؛

أن حماية الأنواع والمجموعات الضعيفة تعتبر الخطوة الأولى في مجال التنمية، وأن حماية البيئة وإدارتها تعني الاستخدام بلا إسراف وبلا إشراف للموارد الطبيعية أي «التعايش مع البيئة» من أجل رفاهية الأجيال الحاضرة وحفظ حق الأجيال المقبلة في البقاء. (آدم،، 2009، الصفحات 21-23)

المعوقات الرئيسية لتطبيق منهج الإنتاج الأنظف:

المعوقات المعلوماتية: من المحددات الرئيسية التي تؤثر سلبا في انتشار منهج الإنتاج الأنظف، عدم توافر المعلومات والخبرات اللازمة، إذ انه في الكثير من الحالات لا يمكن استغلال هذه الفرص بسبب نقص المعلومات الخاصة بالتكنولوجيا النظيفة، مما يخلق إحساسا بالمخاطرة في تطبيق هذه التكنولوجيا والشك تجاهها. وقد يكون هناك نقص في الوعي العام لدى إدارة المنظمات أو على مستوى صناع القرار بمبادئ الإنتاج الأنظف وفوائده التي تميزه عن الاستراتيجيات القائمة على أساس معالجة التلوث بعد حدوثه. (شاكر، 2014، صفحة 157)

المعوقات الإدارية: قد يكون بعض صناع القرار غير معتادين على الاستراتيجيات الوقائية وقد يرجع ذلك إلى النظم التشريعية (خصوصا المواصفات التكنولوجية) التي تميل في الغالب نحو حلول (نهاية الأنبوب) وهذه الحلول أحيانا مبنية على نقل التلوث من وسط إلى وسط آخر، كذلك غياب الشفافية في الصناعة؛ وهناك تقليد راسخ من الغموض والسرية الذي يحيط بعالم الأعمال وقلما تجد منظمة تفصح عن أعمالها وخاصة فيما يتعلق بالأداء البيئي. وبصفة عامة فإن الأجهزة التنظيمية ليست معدة لتشجيع التغيير التكنولوجي واسع المدى لأنها تركز على مجالات معينة من المشاكل (كتلوث الهواء والماء والمخلفات الصلبة) وليس على القطاعات الصناعية والاقتصادية الرئيسية. (شاكر، 2014، صفحة 158)

المعوقات المالية: إن منع التلوث والتوجه نحو إنتاج أنظف صديق للبيئة قد تعترضه عدة عوائق مالية، وخاصة التمويل الداخلي بالمنظمات، فعدم فهم وصعوبة التكهن بالتكاليف التي ستتحملها المنظمة مستقبلا قد يكون عائقا أمام الاستثمار في مجال التكنولوجيا النظيفة وكذا تركيز المنظمات على الفائدة المحققة على المدى القصير وتأثير ذلك على الإحجام عن إنفاق المنظمة في مجال حماية البيئة والذي عادة ما تكون عائداته على المدى الطويل. (شاكر، 2014، صفحة 159)

المعوقات الفنية: تفتقر المنظمات إلى المعرفة الفنية لتقييم أوجه القصور لدى المنظمات، لتحديد الممارسات التي تهدر الموارد وفرص التطوير والتحسين وقد لا يكون لديها أيضا التكنولوجيا المطلوبة لتنفيذ الإنتاج الأنظف، وهذه المشكلة تكون أكثر وضوحا في المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تفتقر إلى الموارد الفنية والمالية المتاحة للمنظمات الكبيرة. (شاكر، 2014، صفحة 159)

معوقات التوجهات: إن عدم اليقين والتخوف لدى بعض صناعه القرار والسياسات في بيئة الأعمال قد ينقص من عزمهم على تبني أساليب مبتكرة لحماية البيئة ومحاربة التلوث، كذلك اعتماد الخبرات الهندسية على حساب استخدام التصميم المبني على التجربة العلمية وليس على مبدأ المعرفة العلمية. بالإضافة إلى اعتقاد خاطئ لدى القائمين على المؤسسات أن الاستثمار في الإنتاج الأنظف غير مجد اقتصاديا ويحمل مخاطر مالية. (محمد،، 2013، صفحة 03)

## المحور الثاني: دور الإنتاج الأنظف في تحقيق التنمية المستدامة

### أولا. عموميات حول التنمية المستدامة:

مفهوم التنمية المستدامة: تعرف التنمية المستدامة على أنها " التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتهم، والتي تركز على تحسين نوعية الحياة لجميع المواطنين في الأرض دون الزيادة في استخدام الموارد الطبيعية، بحيث تعمل على اتخاذ الإجراءات وتغيير السياسات والممارسات على جميع المستويات، بداية من الفرد وانتهاء بالأسرة الدولية". (حلاوة، 2010، صفحة 21)

كما عرفت أيضا على أنها: «صيانة واستدامة الموارد المتعددة في البيئة لتلبية احتياجات البشر الاجتماعية والاقتصادية وإدارتها بأرقى التكنولوجيات والعلم المتاحين مع ضمان استمرارية الموارد لرفاهية الأجيال التالية.» (غانم،، 2009، صفحة 38)

**أهداف التنمية المستدامة:**

الوفاء بحاجات الحاضر دون الحد من قدرات أجيال المستقبل على الوفاء بحاجاتها؛

ربط البيئة بالاقتصاد في خطط الدولة والأخذ بسياسات التوقعات والوقاية الأكثر فعالية اقتصاديا في تحقيق الملائمة للبيئة دون إهمال التعامل مع المشكلات البيئية المباشرة؛

الإدارة الحكيمة للمصادر المتاحة والقدرات البيئية نحو إعادة تأهيل البيئة التي تعرضت للتدهور وسوء الاستخدام؛

التركيز على العنصر الاجتماعي بحيث يمكن للفقراء الحصول بنفس الحظوظ على الموارد التي تسمح لهم بتحقيق التنمية؛ (العايب،، 2008، صفحة 05)

تحقيق استغلال واستخدام عقلاني للموارد حيث يتم التعامل مع الموارد الطبيعية على أساس أنها موارد محدودة دون استنزافها أو تدميرها؛

ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع، إذ يتم توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع والبيئة؛

تعزيز وعي المجتمعات بالمشكلات البيئية القائمة والمشكلات التي يمكن أن تكون مستقبلا فيما يخص المجال البيئي. (ياسمينة،، 2006، صفحة 129)

**ثانيا. مؤشرات ومقومات التنمية المستدامة وأبعادها:**

**من بين مؤشرات التنمية المستدامة نجد** المؤشرات القطاعية والتي تنطوي على إعداد مؤشر البعد البيئي للتنمية المستدامة ومنها:

1- البصمة الإيكولوجية:

المؤشر كلمن WACKERNAGEL وREES ويقيس الضغط الذي يمارسه الإنسان على الطبيعة، حيث يقوم على المساحة المنتجة الضرورية لمجتمع ما لتلبية متطلباته (استهلاكه من الموارد،احتياجاته من طرح النفايات). (Birkmann، 2002، صفحة 75)

وتجدر الإشارة هنا أن وحدة القياس المستخدمة في هذا المؤشر هي " وحدة المساحة " الهكتار كما يمكن الحصول على البصمة الإيكولوجية لمتوسط المساحة لكل فرد بقسمة مساحة الأرض على عدد السكان،فمثلا البصمة الإيكولوجية للولايات المتحدة الأمريكية لوحدها متوسط استهلاك الدولة مقدرا بوحدة المساحة( تستحوذ على ما يفوق20%) من المساحة الكلية لكوكب الأرض حسب دراسة أجراها باحثون في كولومبيا خلال بداية التسعينات من القرن الماضي. (Birkmann، 2002، صفحة 76)

2- مؤشر المحاسبة البيئية (المحاسبة الخضراء): تهدف المحاسبة الوطنية إلى وضع في الأفق متغيرات معبرة عن حالة وتطور الاقتصاد الوطني لإعطاء أصحاب القرار قاعدة للعمل، فنظام المحاسبة الوطنية هو مجموعة الحسابات التي تقوم بها الدول دوري المتابعة تطور اقتصادها، وعادة ما لم يتم إدماج القيمة الاقتصادية للموارد الطبيعية في نظام المحاسبة الوطنية، ومع بروز مفهوم التنمية المستدامة أدى بالحكومات إلى الرغبة في إدماج البعد الاقتصادي الكلي للبيئة في حقل القرار السياسي خصوصا بواسطة محاسبة بيئية خاصة تسمى المحاسبة الخضراء ويمكن تعريفها بأنها الوصف المنهجي داخل إطار محاسبي للعلاقات المتبادلة بينا لبيئة والاقتصاد. رغم أنه لا يوجد نموذج واحد لمحاسبة بيئية،

3- مؤشر التنمية البشرية: وهو مؤشر وطني تم إعداده مع بداية التسعينات من القرن الماضي، يعتمد على إدماج معطيات اجتماعية نوعية، يحيط بأهم الجوانب الاجتماعية للتنمية حيث يرتبط بالمستوى التعليمي، نصيب الفرد من الدخل الوطني...، يقتصر هذا المؤشر على إبراز التقدم في مستوى التنمية البشرية من خلال معطيات اقتصادية واجتماعية فحسب، ويركز المؤشر على الخيارات المتعلقة بالتنمية البشرية المتاحة وأهمها: (النيش،، 2001، صفحة 39)

مستوى معيشي لائق يمكن تحقيقه من خلال زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل؛

مستوى لائق من التعليم والرعاية الصحية والتغذية الملائمة؛

توفر فرص العمل التي تضمن تحقيق الدخل المناسب؛

إتاحة الفرصة الكاملة لكافة الأفراد للمشاركة في القرارات التي يتخذها المجتمع؛

تمتع الأفراد بالحرية السياسية و الاجتماعية.

**ثالثا. تكامل برنامج الإنتاج الأنظف مع الإدارة البيئية وأثره في تحقيق التنمية المستدامة**

إدماج البعد البيئي في السياسة الصناعية في الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة:

من بين المقاييس الملحوظة في خفض التلوث الصناعي نلاحظ سلسلة من الوسائل والتي تتعلق بالتسيير البيئي، وخصوصا الدليل المتعلق بدراسات التأثير على البيئة، تسيير النظام البيئي، جلسات بيئية، عقود الإتقان... فبهدف تسهيل فهم وتطبيق المرسوم التنفيذي رقم 90-78 المؤرخ في 27 فيفري 1990 المتعلق بدراسات التأثير على البيئة، هناك دليل لدراسات التأثير على البيئة أعد في سنة 2001، ويشتمل على الوسيلة المرجعية من أجل التحكم في الأساليب والمنهجيات والتقسيمات المتعلقة بدراسات التأثير على البيئة، ونجد أيضا في مجال حماية البيئة، 265 مؤسسة صناعية انضمت إلى السياسة البيئية الصناعية الجديدة، هذا القانون يشتمل على خطوة مشتركة ليثبت تكامل التنمية المستدامة في عمق استراتيجيات المؤسسة، فالمؤسسات الموقعة على هذا القانون هي اليوم مقتنعة أن حماية البيئة هي العامل الذي يحدد التنمية المستدامة.

كما أنشأت الدولة ما يعرف بالمساحة الوطنية للنفايات الخطرة (CND) والتي تسمح بتحديد كمية النفايات المتولدة والمخزنة والمعالجة، كذلك وضع توزيع جغرافي للنفايات الخاصة بالولايات والمناطق، وفي هذا السياق فالجزائر قد خصصت مركزا يعنى بتقنيات الإنتاج الأكثر نظافة، إذ تكمن مهمة هذا المركز في القيام بمراجعات للبيئة والمحيط لقياس كمية التلوث وتحديد النقاط الحرجة وكذا اقتراح تنظيمات لتحسين عمليات الإنتاج.

الأثر الإيجابي للتكنولوجيا النظيفة في تحقيق التنمية المستدامة:

تنويع مصادر الطاقة آنيا وبنفس الأجهزة مما ساهم في تقليل نسبة التلوث وتدنية التكاليف؛

إنتاج بدائل مشابهة من مواد أكثر فعالية وأقل تلويثا، ويؤدي إلى ارتفاع مرونة الجهاز الإنتاجي؛

تؤدي تكنولوجيا الإنتاج الأنظف الحديثة إلى زيادة الدقة في الإنتاج من خلال الالتزام بالمقاييس والمواصفات المحددتين وفق أصول علمية؛

الحفاظ على الاحتياجات الكامنة من الموارد القابلة للتجديد، وذلك يساهم في الحفاظ على التكامل البيئي؛

تقليل الطاقة سواء بصفة مطلقة أو باستبدال أنواع من الوقود الثقيل وإحلاله محل الغاز الطبيعي والنفط؛

التحديات التي تواجه تقنيات الإنتاج الأنظف في تحقيق التنمية المستدامة:

استخدام الطرق والأدوات العلمية لتقييم الآثار البيئية المختلفة للعمليات الصناعية، وكذلك تحليل دورة المنتجات لوضع أفضل نظم الإدارة البيئية وتطبيقها؛

العمل على استغلال المنتجات الثانوية والمخلفات بصورة منتظمة؛

إنتاج منتجات بديلة لرفع كفاءة استخدام الطاقة والموارد؛

هناك بعض المنتجات التي تنتشر وتؤثر في البيئة مثل الأسمدة الكيماوية والمبيدات؛

إدخال عمليات تقنية تقتضي الاستفادة من النفايات الناتجة من العمليات الصناعية الأخرى؛

استبدال العمليات الصناعية بأخرى أقل استهلاكا للطاقة والمواد وأقل توليدا للمخلفات.

## المحور الثالث: دراسة ميدانية حول تطبيقات الإنتاج الأنظف بمؤسسة صناعة الإسمنت – تبسة–

**أولا: تقديم شركة إسمنت– تبسة:**

التعريف بالشركة: شركة إسمنت تبسة هي مؤسسة عمومية اقتصادية متفرعة عن مؤسسة الإسمنت ومشتقاته للشرق، الغرب والشلف، وتمثل م. إ. م للشرق الباعث الأساسي للمشروع المنجز بأحدث التكنولوجيا في نظام التحكم ذات أسهم، تأسست بتاريخ 93/11/29، تحت اسم مؤسسة الإسمنت ومشتقاته للشرق "مصنع الماء الأبيض"، ثم انفصلت عن هذه الأخيرة لتصبح شركة قائمة بذاتها برأس مال اجتماعي مقدر بـ: 800 مليون دج ينقسم إلى 8000 سهم قيمة كل منه تقدر بـ: 100.000 دج، وفي سنة 1988 تم تحويل الملف إلى مؤسسة الإسمنت ومشتقاته للشرق بقسنطينة ERCE، وذلك باعتبارها قريبة جغرافيا لمدينة تبسة، وفي سنة 1996 انفصلت الشركة عن المؤسسة الأم تحت اسم "مؤسسة إسمنت تبسة" والتي تتولى الإشراف الإداري على الوحدة الإنتاجية الوحيدة "مصنع الماء الأبيض".

ولقد أنشأت الشركة (SCT) بهدف إنتاج وتسويق وممارسة جميع النشاطات الخاصة بمادة الإسمنت ومواد البناء في الوطن وخارجه، وتتمثل مهامها في:

الإشراف الإداري على المصنع؛
برمجة البيع لـ: 20% من الإنتاج؛
إن كل العمليات التي تجري داخل المصنع تتم باسمها.

يقع المصنع على بعد 26 كلم جنوب المدينة بمحاذاة الطريق الوطني رقم: 16، وتبلغ مساحته 32 هكتار، يبعد عن مقر بلدية الماء الأبيض بحوالي 02 كلم، يحده من الغرب مركب الزجاج SOVEST: ومن الشمال والشرق أراضي زراعية.

أهداف الشركة: لكل شركة أهداف تعمل على تحقيقها انطلاقا من إمكانياتها البشرية والمادية كما هو حال شركة إسمنت تبسة وأنشأت الشركة أساسا من أجل تموين الاقتصاد الوطني بمادة الإسمنت، ومن ثم يكون الهدف الأول هو تحقيق التنمية الاقتصادية في هذا المجال، وتتمثل أهداف الشركة كما جاء في الوثائق القانونية لها:«إن شركة إسمنت تبسة تهدف إلى إنتاج، نقل، تسويق وممارسة جميع النشاطات الخاصة بمادة الإسمنت ومواد البناء في الوطن وخارجه وسائر العمليات المالية والعقارية وغير العقارية، الخاصة والمرتبطة ارتباطا مباشرا وغير مباشر بمادة الإسمنت»، إلى جانب ذلك هناك أهداف أخرى ظاهرة وضمنية نجملها فيما يلي:

تدعيم المجهود الوطني في مجال التشغيل وتصحيح انحرافات المجهودات التنموية من حيث إعادة التوازن الجهوي في المجال الاقتصادي؛
تغطية العجز (الجهوي خاصة) في مجال الإسمنت ومواد البناء؛
إنتاج منتج يتصف بالمواصفات الدولية يسمح بالمنافسة.

البيئة القانونية لمؤسسة إسمنت

تحرص المؤسسة على إدارة عمليات الإنتاج بطريقة توفر بيئة صحية آمنة وواعدة لموظفيها ولمحيطها، وتكاثفت الجهود للحفاظ على البيئة المحلية، كما عملت المؤسسة بصورة متواصلة للحفاظ على مثلث الحياة (الهواء، الماء، التربة) المحيطة بالمصنع، والاهتمام بمسؤوليتها الاجتماعية وحرصها على التعايش مع البيئة المحيطة بها بصورة سليمة.

ومن هذا المنطلق فإن مؤسسة الإسمنت بالماء الأبيض بتبسة عملت على الالتزام بتنفيذ اللوائح والأحكام الخاصة بحماية البيئة، وذلك لتدعيم وتعزيز عمليات الإنتاج حتى تتجنب

الأضرار البيئية داخل وخارج المؤسسة، وبذلت شركة إسمنت تبسة مجهودات جدية من أجل تحقيق أهدافها ومطابقة المعايير الدولية وقد تحصلت على شهادة المطابقة أيزو 9002 دفعة 1994 وشهادة المطابقة أيزو 9001 دفعة 2000، وتسعى حاليا جاهدة للحصول على الأيزو 14001 للبيئة، حيث عمدت لإدماج البعد البيئي في نظام تسييرها وفق المعيار العالمي للأيزو 14001 دفعة 2004 بدمج جهازي الجودة والبيئة في جهاز واحد أسمته: الجهاز التكاملي للجودة والبيئة، وبذلك تتعهد المؤسسة بما يلي:

العمل على تبليغ الجهات المعنية عن النجاعة البيئية بطريقة تطوعية؛

تحسين النجاعة البيئية بتسخير الموارد الضرورية لذلك وإدماج سياسة إعادة تجهيز واستصلاح المحاجر.

وتتمثل الأحكام والتشريعات الخاصة بحماية البيئة فيما يلي:

تعيين مندوب البيئة وتقديم التصريح السنوي بالنفايات الخطرة؛

دراسات البيئة ورخص الاستغلال، ودراسات التأثير أو موجز التأثير ودراسة الخطر؛

الحصول على رخصة الاستغلال.

**ثانيا: واقع الإنتاج الأنظف لمؤسسة إسمنت:**

أثر صناعة الإسمنت على البيئة الطبيعية: تعتبر صناعة الإسمنت من الصناعات الملوثة للبيئة وخاصة تلوث الهواء سواء داخل المصنع أو البيئة المحيطة بالمصنع لما تطرحه في الجو من غبار وغازات بدءا من قسم المقالع وانتهاء بأقسام التعبئة وكذلك استهلاك الطاقة.

الملوثات: ونجد الملوثات الناجمة عن صناعة الإسمنت تنقسم إلى مجموعتين؛ ملوثات صلبة وملوثات غازية، فالملوثات الصلبة عبارة عن الجزيئات والدقائق الصلبة الناتجة عن مختلف عن العمليات الإنتاجية (التفجير، التكسير، الطحن، الحرق، التبريد، التعبئة)، إذ تؤدي إلى انبعاث الغبار. بينما تتمثل الملوثات الغازية في الانبعاثات الناجمة عن عمليات التفجير في المقالع وأكثرها من عمليات احتراق الوقود في الأفران، ومن أهم الغازات الناتجة عن احتراق الوقود؛ غاز ثاني أكسيد الكربون، أكاسيد النيتروجين، وغاز أول أكسيد الكربون.

استهلاك الطاقة: تعتبر صناعة الإسمنت من الصناعات التي تتطلب اللجوء إلى استهلاك كميات كبيرة من الطاقة، فمن أجل إنتاج طن واحد من الإسمنت، فإن الأمر يتطلب من 60 إلى 130 كيلوغرام من البترول و110 كيلو وات من الكهرباء.

تقنيات الإنتاج الأنظف بمؤسسة الاسمنت:

تتبع المؤسسة سياسة تسيير صارمة من أجل الالتزام بالقوانين البيئية والحد من الانبعاثات الغازية والحد من انتشار الغبار التي تنتج عن مختلف مراحل تشكيل مادة الإسمنت، مما دفع بالمؤسسة إلى انتهاج سياسات للحد من التلوث الصادر من المنبع وتتمثل أبرز تكنولوجيات وتقنيات وممارسات المؤسسة في مجال الإنتاج الأنظف في:

تقنية الفلاتر الكهربائي؛

تقنية المصفاة ذات الأذرع، والتي تعمل بتقنية لإنقاص انبعاث الغبار الإسمنتي؛

قامت المؤسسة بغرس ما يقارب 7800 شجرة زيتون في مقلع الكلس؛

تقنية إزالة مادة الكروم على مستوى الأفران؛

إجراءات الحد من تلوث المياه والمواد السائلة؛

أتباع إجراءات وممارسات في عملية الإنتاج لترشيد استهلاك المياه والطاقة الكهربائية والطاقة الحرارية.

تقييم أداء الإدارة البيئية بالمؤسسة في ظل استخدام برامج الإنتاج الأنظف:

يمكن القول عموما أن مؤسسة صناعة الإسمنت بتبسة قد بلغت مستوى لا بأس به في التقليل من التلوث والمخلفات المصاحبة لنشاطها خاصة بكميات الغبار المنبعث من المصنع والذي يعتبر أحد آليات تكنولوجيا الإنتاج الأنظف حسب ما تمت الإشارة إليه سابقا.

ويتضح مما سبق أن المؤسسة في طريقها لاستكمال متطلبات الإدارة البيئية الفاعلة وتبني الإنتاج الأنظف من خلال توسيع استخدام التكنولوجيا البيئية التي تجاوزت حدود قياس الانبعاثات من الغبار والحد منه إلى استخدام أساليب متنوعة للحد من المخلفات السائلة والصلبة واستغلالها بعقلانية، فضلا عن سعيها لقياس المخلفات الغازية بالاتفاق مع الديوان الوطني للبيئة، وكذلك قياس المخلفات السائلة من خلال قيامها بمشروع إنجاز مخبر للتحاليل لقياس هذه الأخيرة.

**ثالثا. التحديات التي تفرضها التنمية المستدامة على صناعة الإسمنت والدور الاقتصادي والاجتماعي للقطاع:**

التحديات التي تفرضها التنمية المستدامة على صناعة الإسمنت:

تقوية القوانين والتشريعات الضاغطة على مؤسسات صناعة الإسمنت؛

فرض ضوابط تفرض التقليص من حجم الانبعاثات الغازية والغبار؛

فرض ضوابط تخفف من استهلاك الطاقة؛

فرض ضوابط تفرض على المؤسسات اللجوء إلى استعمال مصادر الطاقة البديلة؛

فرض ضوابط وضغوط تساعد على التحكم في إجراءات منح التراخيص بغرض إنشاء مصانع جديدة.

الدور الاقتصادي للقطاع: إن استهلاك مادة الإسمنت يرتبط ارتباطا مباشرا بوتيرة النمو خاصة منها المحلية، ففي الجزائر لوحظ ازدياد الطلب على مادة الإسمنت منذ سنة 2000، نتيجة تطبيق البرامج الاقتصادية المسطرة من قبل الدولة، كمخطط الإنعاش الاقتصادي ومشاريع التنمية الأخرى كالطريق السيار شرق غرب، وبناء الموانئ وتوسيع وتحديث شبكة السكك الحديدية، وإنجاز مليون وحدة سكنية وغيرها من المشاريع الاقتصادية الأخرى.

بالنسبة لدوره الاقتصادي فالإسمنت هو المادة الأولية الأساسية اللازمة لإنجاز كافة مشاريع البناء، فمخطط الإنعاش الاقتصادي والذي شرعت الدولة في تطبيقه منذ سنة 2004 ما كان له أن يتحقق بوتيرته الحالية لولا المساهمة الفاعلة لهذا القطاع.

الدور الاجتماعي للقطاع :

بالنسبة للدور الاجتماعي لقطاع صناعة الإسمنت، فيعتبر أحد أهم القطاعات الاقتصادية المستقطبة لعدد معتبر من اليد العاملة، وما لذلك الدور الإيجابي اجتماعيا، فالقطاع حاليا يشتمل على حوالي 6063 عاملا مباشرا.

الجدول رقم (01): إجمالي مناصب الشغل في قطاع الإسمنت العمومي للعام 2010

| مجالات النشاط | التعـــــــداد الإجمالي | المجمعـــات الصـــناعية الأربعـــة للإسمنت | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | شرق | وسط | غرب | الشلف |
| إنتاج الإسمنت | 6063 | 1932 | 1630 | 1575 | 926 |
| إنتـــاج مشـــتقات الإسمنت | 1392 | 318 | 587 | 487 | - |
| خـــدمات صـــناعة ودراسات | 995 | 458 | 537 | - | - |
| توزيع | 1216 | 292 | 440 | 484 | - |
| الشركات الأم | 166 | 50 | 75 | 41 | - |
| فروع أخرى | 179 | 179 | - | - | - |
| المجموع | 10011 | 3229 | 3269 | 2587 | 926 |

المصدر: العايب عبد الرحمان، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010، ص 219.

## خـاتمة:

عن عملية التنمية المستدامة ترتبط ارتباطا وثيقا بالأساليب المطبقة من قبل المؤسسات في عمليات الإنتاج والتصنيع واستراتيجياتها في استدامة الموارد الطبيعية من خلال خفض استهلاك المواد الخام والتقليل من التكاليف المتعلقة بمحاربة التلوث، والإدارة السليمة للنفايات الناتجة عن مراحل العمليات الإنتاجية، ولن تتحقق التنمية المستدامة إلا بتكامل الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والتركيز عليها بنفس الأهمية.

نتائج الدراسة:

يساهم الإنتاج الأنظف في خلق قيمة بيئية من خلال تخفيض تكاليف المعالجة وبالتالي تحقيق أرباح إضافية؛

الإنتاج الأنظف له أثر في تحقيق التنمية المستدامة من خلال الاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية وتوظيف تكنولوجيا نظيفة في عمليات الإنتاج؛

تخصص مؤسسة صناعة الإسمنت بتبسة مصلحة خاصة بإدارة البيئة وهذا ما يعكس اهتمام المؤسسة ووعيها بقضايا البيئة؛

استخدام المؤسسة تكنولوجيات حديثة من أجل تقليل النفايات والتخلص الآمن منها؛

محاولة المؤسسة إتباع أساليب إنتاج أنظف في مختلف مراحل نشاطها؛

إتباع المؤسسة سياسة توعية بيئية للعاملين ومساهمتها في حماية البيئة؛

تلتزم المؤسسة بالقوانين والأحكام البيئية تدريجيا وتسعى إلى تطوير عملية الإنتاج ومواكبة عصرنة الإنتاج والتوافق مع المعايير الدولية للإنتاج؛

تقوم المؤسسة برقابة دورية ومستمرة على مخلفات العمليات الإنتاجية وتحليلها في مخابر خاصة وكذا قياس مستويات التلوث.

## قائمة المراجع:


1. http://www.uobabylon.edu.iq/sustainabilty/files. (2005). تاريخ الاسترداد 08, 06، من تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة في دول الإسكوا: تحليل النتائج، الأمم المتحدة نيويورك.
2. Gleisenstein, Jörg Birkmann&Jörn. (2002). " The implementation of sustainable development in regional planning documents. Objectives, opportunities and problems – case studies from Germany and Poland," ERSA conference papers ersa02p075, European Regional Sci .
3. أحمد تي. (2012). استراتيجية الإنتاج النظيف ودوره في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة. مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية .
4. أحمد عبد الوهاب عبد الجواد. (2000). التكافل الاجتماعي البيئي. القاهرة: الدار العربية للنشر والتوزيع.
5. الحجار صلاح محمود صقر، داليا عبد الحميد. (2006). نظام الإدارة والبيئة وتكنولوجية منهاجية –تقنياته– استدامته، ISO 14000. القاهرة: دار الفكر العربي للطبع والنشر.
6. الحجار صلاح محمود،. (2003). التوازن البيئي وتحديث الصناعة، سلسلة تكنولوجيا الإنتاج الأنظف. القاهرة: دار الفكر العربي.
7. الطاهر خامرة. (2007). المسؤولية البيئية الاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة – حالة سوناطراك–" . رسالة ماجستير (غ م) . كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة.
8. أمجد حميد مجيد، عصام محمد رضا شاكر. (2014). العلاقة بين التسويق الأخضر والإنتاج الأنظف – دراسة استطلاعية لآراء عينة في معمل إسمنت كربلاء. رسالة ماجيستير غير منشورة . كلية العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة كربلاء، العراق.
9. جمال حلاوة. (2010). مدخل إلى علم التنمية. دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان.
10. دلال حسين جمال ومحمد احمد محمود واحمد حسين نصر ورجب عباس محمد،. (2013). الإنتاج النظيف. مجلة بيئتنا، الهيئة العامة للبيئة .
11. زرنوخ ياسمينة،. (2006). إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر – دراسة حالة تقييمية. مذكرة ماجيستير غير منشورة . فرع التخطيط، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف.
12. زكريا طاحون. (2003). إدارة البيئة نحو الإنتاج الأنظف. القاهرة: سلسلة صون البيئة، جمعية المكتب العربي للبحوث والبيئة.

13. سامية سرحان،. (2011). أثر السياسات البيئية على القدرات التنافسية لصادرات الدول النامية – دراسة الآثار المتوقعة على تنافسية الصادرات الجزائرية. مذكرة ماجيستير غير منشورة . سطيف: جامعة فرحات عباس.

14. شيماء راتب وحسن علي،. (2011). التلوث البيئي بالمخلفات الصلبة (القمامة منجم ذهب)، . مذكرة دكتوراه غير منشورة . كلية الحقوق، جامعة أسيوط، مصر.

15. عبد الرحمان العايب،. (2008). الشريف بقة، التنمية المستدامة والتحديات الجديدة المطروحة أمام المؤسسات الاقتصادية،. مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي للتنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات فرحات عباس، سطيف 07–08 أفريل 2008.

16. عبد المجيد يوسف آدم،. (2009). استخدام وإدارة الموارد الطبيعية المتجددة وأثرها الاقتصادي والاجتماعي –دراسة حالة ولاية جنوب دارفور. رسالة ماجيستير في الجغرافيا، غير منشورة . جامعة الخرطوم، السودان.

17. عمر إسماعيل،. (2013). إدارة الجودة وأثرها في ممارسات تكنولوجيا الإنتاج الأنظف –دراسة استطلاعية لآراء عينة من العاملين في الشركة العامة لصناعة الأدوية والمستلزمات الطبية–. الموصل، العراق.

18. فاتح مجاهدي وشراف إبراهيم،. (2012). برنامج الإنتاج الأنظف كآلية لزيادة فعالية ممارسة الإدارة البيئية ودعم الأداء البيئي للمؤسسة – دراسة حالة مؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف. مجلة أداء المؤسسات الجزائرية .

19. فلوس إيناس. (2013). الاستثمار في الإنتاج الأنظف وخلق القيمة البيئية دراسة حالة مؤسسة حجار السود لصناعة الإسمنت. مذكرة ماجيستير غير منشورة . سكيكدة: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955.

20. مطانيوس مخلول، عدنان غانم،. (2009). نظم الإدارة البيئية ودورها في التنمية المستدامة. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية .

21. مقيمح صبري،. (2010). الإدارة البيئية وتكنولوجيا الإنتاج الأنظف، مجلة البحوث والدراسات الأساسية.

22. نجاة النيش،. (2001). الطاقة والبيئة والتنمية المستدامة: آفاق ومستجدات. منشورات المعهد العربية للتخطيط، الكويت.

# دراسة تحليلية لمساهمة القطاعات الاقتصادية البديلة لقطاع المحروقات في تنويع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة(2008-2017).

# Analytical study for contribution of alternative economic sectors of hydrocarbon in Algeria economic diversification (2008 - 2017).

**حنيش أحمد،** جامعة الجزائر3، hennichea@yahoo.fr

**بوضياف حفيظ،** جامعة الجزائر3، boudiafhh@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2020/01/15 تاريخ القبول: 2020/05/15 تاريخ النشر: 2020/06/06

**ملخص:** تهدف الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة القطاعات الاقتصادية البديلة لقطاع المحروقات في الاقتصاد الوطني من خلال إبراز مساهمة كل قطاع في تنويع الاقتصاد الوطني، وقد خلصت الدراسة في الأخير إلى أن مساهمة القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد الوطني تبقى ضعيفة مقارنة بقطاع المحروقات الذي يعتبر الركيزة الأساسية لتمويل الاقتصاد الوطني، بالرغم من الإجراءات المتخذة لتطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة خارج قطاع المحروقات.

**كلمات مفتاحية:** القطاعات الاقتصادية؛ التنويع الاقتصادي؛ قطاع المحروقات؛ الاقتصاد الوطني.

**تصنيفات JEL** : A10، O11،Q01.

**Abstract:** This study aims to know the extent contribution of alternative economic sectors of hydrocarbon in national economy through highlighting the contribution of each sector in national economy diversification. The study concluded that the contribution of economic sectors in national economy it remains weak compared to the hydrocarbon sector which is mainstay of financing the national economy, despite the procedures taken for developing the various economic sectors outside hydrocarbon sector.

**Keywords:** economic sectors, economic diversification, oils sector, national economy.

**JEL Classification Codes:** A10, O11, Q01 .

**المؤلف المرسل: حنيش أحمد،** hennichea@yahoo.fr

## 1. مقدمة:

تعتبر التطورات الاقتصادية والتنموية المتواضعة التي عاشتها دول العالم الثالث وبالخصوص الدول المصدرة للمحروقات، ومسيرة الإصلاحات التي باشرتها منذ فترة، وكذا الواقع الحالي للتنمية بهذه البلدان كلها جوانب تؤكد الحاجة الماسة إلى ضرورة البحث عن تصور جديد للنهوض بالاقتصاد في هذه البلدان، يقوم على خصوصيات الواقع المتعلق بهذه الاقتصاديات، حيث تعاني الدول التي تعتمد على قطاع وحيد في اقتصاداتها العديد من التحديات التي أثرت بشكل كبير على بنيتها الاقتصادية، وشكلت عائقا أمام فرص النمو المتاحة لهذه الاقتصادات نتيجة عدد من الاختلالات التي طالت قطاعات اقتصادية هامة، ما جعل هذه البلدان عرضة للأزمات الاقتصادية وتراجع إيراداتها مما يساهم في غياب التنمية, وهو ما أدى بهذه الدول إلى البحث عن قطاعات اقتصادية بديلة من شأنها أن تساهم في تنويع القاعدة الاقتصادية وتجنبها نقمة الاعتماد على الموارد الطبيعية.

وعليه بات من الضروري على هذه البلدان ومنها الجزائر التخلص من التبعية للإيرادات النفطية التي تشهد اليوم صدمات متتالية بفعل انخفاض أسعار هذه الأخيرة, مما أثر كثيرا على الوضعية الاقتصادية وحتى الاجتماعية لهذه البلدان, كما أن الاقتصاد الذي يرتكز على قطاع وحيد يتميز بعدم الاستقرار بسبب تعرضه لهزات خارجية متوالية, لهذا يجب على هذه الحكومات التوجه جديا نحو إقلاع اقتصادي حقيقي عن طريق تنويع الاقتصاد من خلال تفعيل القطاعات الاستراتيجية المنتجة والمتمثلة في القطاع الزراعي, القطاع الصناعي وقطاع السياحة وكذا الطاقات المتجددة، وذلك من أجل خلق الثروة وتأمين الإيرادات الضرورية لتحقيق مستويات النمو الاقتصادي المرجوة, من خلال تنفيذ برامجها التنموية التي تساهم في تحقيق تنمية مستدامة حقيقية, وهو ما يقودنا إلى طرح التساؤل التالي: **ما مدى مساهمة القطاعات الاقتصادية البديلة لقطاع المحروقات في تنويع الاقتصاد الجزائري؟**

**أهمية الدراسة:** تكمن أهمية الدراسة في محاولة إبراز إسهامات القطاعات الاقتصادية البديلة لقطاع المحروقات في تنويع الاقتصاد وتحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، في ظل عدم استقرار الموارد المالية المترتبة عن عوائد الموارد الطاقوية بسبب التقلبات المتكررة في أسعارها، وعليه كلما تنوعت مصادر الدخل بتنوع القطاعات الاقتصادية كلما تحقق الاستقرار

المالي للدولة وتحققت التنمية الاقتصادية، خصوصا أن قطاعات الفلاحة، الصناعة، السياحة والطاقات المتجددة هي أكثر القطاعات الإنتاجية قدرة على خلق الثروة في الاقتصاد الوطني، وتنويع الاقتصاد خارج قطاع المحروقات.

**أهداف الدراسة:** نهدف من خلال هذه الورقة البحثية إلى:

- تقييم مدى مساهمة القطاعات الاقتصادية البديلة لقطاع المحروقات في الاقتصاد الوطني؛
-إبراز مساهمة كل قطاع في تنويع الاقتصاد من خلال تطوير وتنويع الاستثمارات القطاعية؛
-عرض مدى أهمية كل قطاع من هذه القطاعات في تحقيق التنمية الاقتصادية.

**منهج البحث:** من أجل الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي، حيث استخدمنا المنهج الوصفي لتوضيح بعض المفاهيم المتعلقة بالجوانب النظرية للبحث، بينما تم استخدام المنهج التحليلي لتحليل الجداول والمعطيات المتوفرة على مستوى البحث من أجل تشخيص واقع الظاهرة محل الدراسة وإسهام مختلف القطاعات فيها، وقد اقتصرت الدراسة التحليلية على الجزائر للفترة الممتدة من 2008 إلى 2017.

ولمعالجة هذه الإشكالية يتضمن البحث المحاور التالية:

- مفاهيم حول التنويع الاقتصادي؛
- مساهمة القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد الوطني؛

## 2. مفاهيم حول التنويع الاقتصادي:

يحظى موضوع التنويع الاقتصادي بأهمية كبيرة لدى معظم الدول لا سيما الدول المصدرة للمحروقات والتي تعتمد بشكل أساسي على عائدات المحروقات, باعتبارها مصدر الدخل الوحيد الذي يجعل اقتصاداتها أكثر عرضة للصدمات الخارجية الناجمة عن تراجع أسعار المحروقات في الأسواق الدولية, والذي يكون له انعكاس مباشر على الوضع المالي والاقتصادي لهذه الدول, مما يدفع هذه الدول إلى التوجه نحو قطاعات اقتصادية بديلة تساهم في تنويع اقتصادها حتى لا تكون رهينة للاعتماد على القطاع الوحيد, الشيء الذي يسمح بتنويع مصادر دخلها ويجعلها أكثر استقرارا.

**1.2.تعريف التنويع الاقتصادي:** وردت عدة تعاريف للتنويع الاقتصادي تختلف باختلاف الرؤية التي ينظر إليه من خلالها نذكر منها ما يلي:

- يعرف التنويع الاقتصادي على أنه العملية التي تتضمن خروج الاقتصاد من حالة الانحسار في مصادر الدخل, وتخفيض الاعتماد على قطاع معين أو سلعة رئيسية وحيدة في الحصول على الإيرادات, وذلك بإقامة قاعدة اقتصادية صلبة متنوعة المقومات والنشاطات, متكاملة القطاعات ومتشابكة الوحدات, تستجيب للحاجات الأساسية والمتطلبات المتزايدة للمجتمع, توفر الحماية للاقتصاد من الصدمات الخارجية, وتتصف بوجود روابط داخلية قوية بين القطاعات (الفروع والنشاطات) الإنتاجية, بما يؤدي إلى توفير حد أدنى من التماسك والتكامل بينها, لا يكون الاقتصاد فيها مرتبطا بالخارج أكثر من الداخل وتعطي قوة دفع ذاتي للتنمية تكفل لها الاستمرار والتجدد مستقبلا ( هيكل، 1980، الصفحات 255-256).

- يتضمن التنويع تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى مرحلة تمتين القاعدة الاقتصادية الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية, وهذا يعني بناء قطاع اقتصادي سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع (Le- Yin Z Hang, 2003, p. 07).

- التنويع الاقتصادي هو تخفيض الاعتماد على قطاع البترول وعائداته عن طريق تطوير الاقتصاد غير البترولي وصادرات غير بترولية ومصادر إيرادات أخرى, في الوقت نفسه تخفيض دور القطاع العام وتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية (عاطف وعباس،2014، صفحة 57).

- يعرف التنويع الاقتصادي على أنه العمل على زيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي وتنويع الصادرات وتفعيل الضرائب في اقتصاد معين لتقليل المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها في حالة اعتماده على قطاع واحد وخصوصا اذا كان ريعيا.

فالتنويع عامة يدل على أنه يتوجب على الدولة أن تنتج لتصدر قائمة واسعة من السلع والخدمات, أي أن التنويع الاقتصادي يتضمن ( زغاشو و دهان، 2017، صفحة 74):

- **تنويع الإنتاج:** وذلك من خلال المساهمة النسبية لجميع القطاعات الاقتصادية في توليد الناتج والدخل القومي, غير أن تنويع الإنتاج يفرض بالضرورة التوجه نحو الزيادة النسبية للصناعة في مجمل النشاط الاقتصادي باعتبارها العمود الفقري لأي اقتصاد, ونقطة التكامل بين مختلف القطاعات الأخرى؛

- **تنويع الصادرات:** هي تلك الاستراتيجية الهادفة لزيادة وتطور الصادرات من خلال تقديم حوافز مادية وعينية للمستثمرين, لزيادة القدرة التنافسية للسلع المحلية في الأسواق الخارجية.

ومنه يمكن القول أن التنويع الاقتصادي هو تلك العملية المعقدة والتبادلية الرامية لتنويع الإنتاج وتنمية الصادرات.

كما يمكن التمييز بين أنواع مختلفة من التنويع حسب اتجاه كل منها ( شارف، 2016، صفحة 07):

- **التنويع العمودي:** هو استخدام مخرجات نشاط كنحاس خام لتكون مدخلا لنشاط آخر كأسلاك كهرباء, لرفع القيمة المضافة للمنتج باستخدام مدخلات محلية أو مستوردة, أو ما يسمى بالروابط الأمامية و الروابط الخلفية؛

- **التنويع الأفقي:** وهو خلق فرص جديدة لمنتجات جديدة كالتعدين, الطاقة والزراعة؛

- **التنويع الجانبي:** وهو الدخول إلى ميدان نشاط جديد من خلال إنتاج منتجات جديدة لا علاقة لها بالمنتجات الحالية وتستهدف أسواقا جديدة؛

- **التنويع الشامل:** والذي تسعى من خلاله المؤسسات الإنتاجية إلى توسيع تشكيلة منتجاتها الحالية وفي نفس الوقت اكتساب واختراق أسواق جديدة؛

- **التنويع الجغرافي:** والذي يعني الدخول إلى مناطق جغرافية جديدة (تصدير المنتجات) والتكيف مع تغيرات بيئة الإنتاج الجديدة؛

- **التنويع المالي:** وهو ذلك الشكل من التنويع الذي يهدف إلى الحد من مخاطر الاستثمار من خلال توزيع رؤوس الأموال على مجموعة متنوعة من الأنشطة الاستثمارية, والتي لا يمكن أن تخسر في آن واحد, كما قد يمتد التنويع المالي إلى الاستثمار في مناطق مختلفة لتجنب آثار الانكماش الاقتصادي, له دورا أساسيا في التحكم في التقلبات الاقتصادية ويخفض الأضرار الناتجة عن انهيار أسعار المواد الأولية في البورصات العالمية, كما يسمح بتحسين التنافسية الدولية.

**2.2. مؤشرات التنويع الاقتصادي:** تتمثل المؤشرات الدالة على التنويع الاقتصادي في (الأمم المتحدة، 2001، صفحة 12):

- معدل درجة التغير الهيكلي، كما تدل عليها النسبة المئوية لإسهام القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى زيادة أو انخفاض مساهمة هذه القطاعات مع الزمن،

ومن المفيد أيضا قياس معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي حسب القطاع، حيثما توفرت لنا البيانات الخاصة بذلك؛

- درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي، وعلاقتها بعدم استقرار سعر النفط، ومن المفهوم أن التنويع يفترض فيه أن يحد من عدم الاستقرار هذا مع مرور الزمن؛

- تطور إيرادات النفط والغاز كنسبة من مجموع إيرادات الحكومة، لأن أحد أهداف التنويع هو تقليل الاعتماد على إيرادات النفط، ومن المؤشرات المفيدة الأخرى، وتيرة اتساع قاعدة الإيرادات غير النفطية، إذ أن ذلك يدل على النجاح في تطوير مصادر جديدة للإيرادات غير النفطية؛

- نسبة الصادرات غير النفطية إلى مجموع الصادرات، والعناصر المكونة للصادرات غير النفطية، وبصورة عامة يدل الارتفاع المضطرد للصادرات غير النفطية على ازدياد التنويع الاقتصادي، على أن التغيرات القصيرة الأجل في هذا المقياس قد تكون مضللة، إذ يمكن أن تنجم عن تقلبات أسعار النفط وصادراته؛

- تطور إجمالي العمالة بمجملها حسب القطاع، ومن الواضح أن هذا المقياس ينبغي أن يعكس وأن يعزز تغيرات التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي؛

- تغير ما للقطاع العام والقطاع الخاص من إسهام نسبي في الناتج المحلي الإجمالي، وهذا مؤشر هام لأن التنويع الاقتصادي يعني ضمنا زيادة إسهام القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي الإجمالي؛

- مقاييس الإنتاجية، يمكن تطبيق هذه المقاييس خصوصا على أنشطة متنوعة في القطاع الخاص، لتقييم معدل تنميته وتحديثه.

**3.2. مبررات التنويع الاقتصادي:** تستند فكرة ضرورة التنويع الاقتصادي على الأسباب التالية (ضيف و عزوز، 2018، صفحة 22):

- **تقليل المخاطر الاستثمارية:** يسهم التنويع الاقتصادي في زيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال زيادة فرص الاستثمار، وتقليل المخاطر الاستثمارية، فتنويع الاستثمارات على عدد كبير من النشاطات الاقتصادية يقلل من المخاطر الاستثمارية الناجمة عن تركيز تلك الاستثمارات في عدد قليل منه؛

- **تقليص المخاطر المؤدية إلى انخفاض حصيلة الصادرات:** تعتمد بعض الدول التي يتسم اقتصادها بدرجة ضعيفة من التنويع الاقتصادي على تصدير منتج واحد أو عدد محدود من المنتجات، فعند انخفاض أسعار المنتجات المصدرة تنخفض عوائد الصادرات من النقد الأجنبي، مما يؤدي إلى تقليص إمكانية الدولة في تمويل الواردات أو تمويل عملية التنمية الاقتصادية؛

- **زيادة إنتاجية رأس المال البشري:** يسهم التنويع الاقتصادي في زيادة إنتاجية العمل ورأس المال البشري، ويؤدي بالتالي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي؛

- **تقليل التذبذب في مستويات الناتج المحلي الإجمالي:** يؤدي ضعف التنويع الاقتصادي الناجم عن تركز الإنتاج في عدد محدود من المنتجات إلى تذبذب ملحوظ في مستويات الناتج المحلي الإجمالي؛

- **توليد الفرص الوظيفية:** ذلك لأن التنويع يحفز على النمو الاقتصادي ويحقق التنمية المستدامة، ويزيد من درجة الترابط والتشابك بين القطاعات الاقتصادية، وكل ذلك يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة ويولد الفرص الوظيفية، ويقلص من معدلات البطالة؛

- **زيادة القيمة المضافة:** يعزز التنويع الرأسي الروابط الأمامية والخلفية في الاقتصاد، لأن مخرجات القطاع ستشكل مدخلات إنتاجية لقطاع آخر، كما يسهم التنويع في توليد الفرص الوظيفية ومن ثم إلى ارتفاع دخول عوائد الإنتاج، واستقرارها مما يؤدي إلى تزايد القيمة المضافة المتولدة قطاعيا ومحليا.

**4.2. أهداف التنويع الاقتصادي:** تتمثل هذه الأهداف فيما يلي (جمعية الاقتصاد السعودية، 2017، الصفحات 09-10):

- تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة التي تعزز من مستويات المعيشة, وتولد الثروات وفرص العمل وتشجع على تطوير المعارف والتكنولوجيا الجديدة.

- تأمين بيئة اقتصادية مستقرة تشجع على الاستثمار المحلي والأجنبي وتعزز المناخ الملائم لبيئة الأعمال.

- هيكلة الاقتصاد الوطني بشكل يجعله أكثر تنوعا وإنتاجية وأقل عرضة لمخاطر الاعتماد على مصدر واحد أو مصادر محدودة.

- تحقيق التنوع في مصادر الدخل الوطني والاعتماد على أكثر من مصدر للحد من الاعتماد على عائدات القطاع الأحادي.
- رفع مستوى مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في الدخل الوطني وتحسين كفاءة وفعالية هذه القطاعات وترابطها وبخاصة قطاع الصناعات التحويلية.
- تقليص مخاطر تقلبات أسعار السلع المصدرة ورفع معدل التبادل التجاري من خلال تنويع الصادرات.
-الزيادة في خلق وظائف في القطاع الخاص من خلال تنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة.
- رفع إنتاجية العمل ورأس المال البشري, وبالتالي معدلات النمو الاقتصادي.
- إرساء قواعد الاقتصاد غير النفطي الذي ستنشأ الحاجة إليه بمرور الوقت عندما تبدأ الإيرادات النفطية في التراجع وهذا ما حدث خلال السنوات الأخيرة بشكل ملحوظ.

**3. مساهمة القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد الوطني:** يتمثل أهم تحدي يجب رفعه بالنسبة للجزائر في ضرورة تنويع الاقتصاد الوطني نحو القطاعات الاستراتيجية التي تستوعب نسبة كبيرة من العمالة والتي تمتلك فيها قدرة تنافسية على المستوى الدولي، كما أن النمو الاقتصادي يجب أن يعتمد على القطاعات الاقتصادية المنتجة خارج قطاع المحروقات بسبب عدم استقرار أسعار المواد الطاقوية، مما دفع بالسلطات الجزائرية إلى تبني مجموعة من السياسات الاقتصادية خاصة في قطاعات الفلاحة، الصناعة، المنشآت القاعدية والخدمات، وللوقوف على مدى مساهمة القطاعات الاقتصادية في الجزائر في الاقتصاد الوطني سوف نتطرق إلى ما يلي:

**1.3.تطور القيمة المضافة الإجمالية لمختلف القطاعات الاقتصادية في الجزائر:** يعتبر مؤشر القيمة المضافة أكثر أهمية من حيث الدلالة على حجم الجهد المبذول في خلق الثروة الوطنية، والذي يتم على أساسه ترتيب القطاعات الاقتصادية من حيث الأهمية داخل الاقتصاد الوطني، وسوف يتم تتبع مساهمة كل قطاع من القطاعات الاقتصادية في الجزائر في خلق القيمة المضافة داخل الاقتصاد الوطني.

**الجدول (01): تطور القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية خلال الفترة (2008-2017).**

الوحدة: مليار دج

| السنوات | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الفلاحة | 727.4 | 931.3 | 1015.3 | 1183.2 | 1421.7 | 1640.0 | 1772.2 | 1935.1 | 2140.3 | 2281.9 |
| المحروقات | 4997.6 | 3109.1 | 4180.4 | 5242.5 | 5536.4 | 4968.0 | 4657.8 | 3134.2 | 3025.6 | 3660.0 |
| الصناعة خارج المحروقات | 519.6 | 570.7 | 617.4 | 664.2 | 729.5 | 771.8 | 837.7 | 919.4 | 989.7 | 1062.0 |
| البناء والأشغال العمومية | 956.7 | 1094.8 | 1257.4 | 1333.3 | 1491.2 | 1627.4 | 1794.0 | 1917.2 | 2072.9 | 2202.8 |
| الخدمات | 2113.7 | 2349.1 | 2586.3 | 2933.2 | 3305.2 | 3849.8 | 4186.4 | 4553.1 | 4841.3 | 4867.1 |
| المجموع | 9315.0 | 8055.0 | 9656.8 | 11356.4 | 12484 | 12857.1 | 13248.1 | 12459 | 13069.8 | 14073.8 |
| التطور % | - | -13.52 | 19.88 | 17.6 | 9.92 | 2.98 | 3.04 | -5.95 | 4.90 | 7.68 |

**المصدر**: من إعداد الباحثين بناء على:

- Ministère des finances, DGPP, Direction du Recueil des informations, rétrospective statistique, produit intérieur brut(SCN) 2000-2017, Alger ; disponible sur : http://www : dgpp-mf.gov.dz, consulter le :15/03/2019.

من خلال الجدول يتضح أن معدل نمو القيمة المضافة في الاقتصاد الوطني سجلت معدل سلبي قدر بـ: – 13.52**%** خلال سنة 2009، وهو ما يفسر تراجع القيمة المضافة من 9315 مليار دج سنة 2008 إلى 8055 مليار دج سنة 2009، ويرجع السبب في ذلك إلى الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 وارتداداتها على الاقتصاد العالمي مما نتج عنه تباطؤ في معدلات نمو الاقتصاد العالمي، الشيء الذي أدى إلى انخفاض الطلب على المحروقات وتراجع ملحوظ في أسعارها، كما سجلت سنة 2015 كذلك معدل سلبي في نمو القيمة المضافة ويرجع ذلك إلى انخفاض أسعار المحروقات خلال النصف الثاني من سنة 2014 وهو ما يفسر تراجع القيمة المضافة من 13248.1مليار دج سنة 2014 إلى 12459مليار دج سنة 2015، بينما سجلت السنوات الأخرى معدلات إيجابية، كما نشير إلى أن القيمة المضافة لمختلف القطاعات الاقتصادية سجلت معدلات إيجابية على طول فترة الدراسة، وهذا ما نستشفه من الزيادة المستمرة للقيمة المضافة لكل القطاعات ماعدا قطاع المحروقات وهو ما يفسر الاعتماد الكبير للاقتصاد الوطني على قطاع المحروقات، وأي تغيرات تصيب القطاع يكون لها الأثر المباشر على التوازنات المالية للاقتصاد الوطني.

**2.3.مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة(2008 – 2017):** ما يزال قطاع المحروقات يهيمن على النشاط الاقتصادي في الجزائر، كما أن نسبة مساهمة القطاعات الأخرى تبقى ضعيفة مقارنة بقطاع المحروقات الذي يعتبر عصب الاقتصاد الوطني والجدول الآتي يوضح ذلك.

**الجدول02: نسبة مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة(2008 – 2017).**

الوحدة: نسبة مئوية %

| السنوات | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المحروقات | 45.3 | 31.2 | 34.9 | 35.9 | 34.2 | 29.8 | 27.0 | 18.8 | 17.3 | 19.7 |
| الفلاحة | 6.6 | 9.3 | 8.5 | 8.1 | 8.8 | 9.9 | 10.3 | 11.6 | 12.2 | 12.3 |
| الصناعة | 4.7 | 5.7 | 5.1 | 4.6 | 4.5 | 4.6 | 4.9 | 5.5 | 5.6 | 5.7 |
| بناء وأشغال عمومية | 8.7 | 11 | 10.5 | 9.1 | 9.2 | 9.8 | 10.4 | 11.5 | 11.9 | 11.8 |
| خدمات | 19.1 | 23.6 | 21.6 | 20.1 | 20.4 | 23.1 | 24.3 | 27.2 | 27.6 | 26.2 |
| قطاعات أخرى | 13.8 | 19.2 | 19.4 | 22.1 | 23 | 22.7 | 23.2 | 26.1 | 25.4 | 24.3 |

**المصدر**: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- Ministère des finances, DGPP, Direction du Recueil des informations, rétrospective statistique, produit intérieur brut(SCN) 2000-2017, Structure du PIB(en%), Alger ; disponible sur : http://www : dgpp-mf.gov.dz, consulter le :15/03/2019.

من خلال الجدول رقم (02) نلاحظ تباين في مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام:

- **قطاع المحروقات:** يلاحظ من خلال الجدول المساهمة الكبيرة لقطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام والتي قدرت في المتوسط بـ 29.41% خلال فترة الدراسة، مما يؤكد أن قطاع المحروقات هو المحرك الرئيسي للاقتصاد الوطني، كما توضح معطيات الجدول انخفاض مساهمته في الناتج الداخلي الخام بين سنة 2008 و2009 أدى إلى تباطؤ في معدلات النمو الاقتصادي، حيث انتقلت مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام

من 45.3 % إلى 31.2% بسبب الأزمة المالية العالمية وتراجع الطلب على المحروقات مما انعكس سلبا على أسعار هذه الأخيرة، ثم بدأت أسعار المحروقات في التعافي وهو ما انعكس على تحسن نسب مساهمتها في الناتج الداخلي الخام، ثم عادت مرة أخرى للانخفاض لتبلغ نسبة 27 % من الناتج الداخلي الخام سنة 2014 بسبب انخفاض أسعارها في النصف الثاني من سنة 2014 لتبلغ نسبة 18.8 % سنة 2015 واستقرت عند هذا المستوى لتبلغ 19.7 % سنة 2017، وهو ما يفسر تراجع معدلات النمو الاقتصادي بسبب تراجع عائدات المحروقات، ما يؤكد أهمية قطاع المحروقات بالنسبة للاقتصاد الجزائري.

– **قطاع الفلاحة:** تبقى مساهمة قطاع الفلاحة ضئيلة مقارنة بالاعتمادات المالية المرصودة لهذا القطاع من خلال البرامج التنموية، إذ لم تتعدى مساهمته في المتوسط 9.76% من الناتج الداخلي الخام خلال فترة الدراسة، والذي كان دون الهدف المسطر والمتمثل في معدل سنوي في حدود 10% بسبب عدة عوامل منها المناخية بسبب الجفاف وأخرى مرتبطة بضعف الاستثمارات في القطاع، إلا أن هذه المعدلات تحسنت بين 2014 و2017 بسبب تحسن المناخ إضافة إلى الدعم الكبير.

– **قطاع الصناعة:** سجل هذا القطاع نسبة متوسطة متدنية قدرت بـ 5.09% من الناتج الداخلي الخام خلال فترة الدراسة وهي نسبة ضعيفة إذا ما قورنت بالقطاعات الأخرى، رغم الاعتمادات المرصودة لهذا القطاع من خلال البرامج التنموية إلا أن غياب استراتيجية واضحة خاصة بالقطاع حال دون تسجيل معدلات مقبولة تعكس التطلعات والأهداف المنتظرة.

– **قطاع البناء والأشغال العمومية:** قدرت مساهمته في المتوسط بـ 10.39% من الناتج الداخلي الخام، وهو ما يعكس الاعتمادات الكبيرة المخصصة لهذا القطاع من خلال البرامج التنموية والموجهة بالأساس إلى المشاريع السكنية بمختلف أنواعها وكذا المنشآت القاعدية.

- **قطاع الخدمات:** تأتي مساهمة قطاع الخدمات في الناتج الداخلي الخام في المرتبة الثانية بعد قطاع المحروقات، حيث كانت المساهمة في المتوسط في حدود 23.32%، إلا أنه كان هناك تحسن في السنوات الأخيرة حيث وصلت نسبة المساهمة إلى 27.2% سنة 2017، ويرجع ذلك إلى التراجع الكبير في قطاع المحروقات مما انعكس على معدلات مساهمة القطاعات الأخرى.

**3.3. مساهمة القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات في توفير مناصب الشغل خلال الفترة(2008 – 2017):** تعتبر مشكلة البطالة من أهم المشاكل التي تعاني منها مختلف الدول النامية خاصة الدول التي تعتمد على الريع، وعليه تسعى هذه الدول لتنويع اقتصاداتها من أجل خلق مناصب عمل جديدة ومتنوعة لامتصاص البطالة ورفع معدلات التشغيل.

**الجدول03: مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات في توفير مناصب العمل خلال الفترة(2008 – 2017).** الوحدة: ألف عامل

| السنوات / المؤشرات | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الفلاحة | 1252 | 1242 | 1136 | 1034 | 912 | 1141 | 899 | 917 | 865 | 1102 |
| الصناعة | 1141 | 1194 | 1337 | 1367 | 1335 | 1407 | 1290 | 1377 | 1465 | 1493 |
| بناء وأشغال عمومية | 1575 | 1718 | 1886 | 1595 | 1663 | 1791 | 1826 | 1776 | 1895 | 1847 |
| تجارة وخدمات | 5178 | 5318 | 5377 | 5603 | 6260 | 6449 | 6224 | 6524 | 6620 | 6417 |
| العمالة المشغلة | 9146 | 9472 | 9736 | 9599 | 10170 | 10788 | 10239 | 10594 | 10845 | 10858 |

**المصدر**: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- Ministère des finances, DGPP, Direction du Recueil des informations, rétrospective statistique, Emploi et Chômage 2000- 2018, Alger ; disponible sur : http://www : dgpp-mf.gov.dz, consulter le :15/03/2019.

من خلال الجدول نلاحظ أن القطاعات الاقتصادية قد ساهمت في زيادة مناصب الشغل بنسب متفاوتة مما أدى إلى انخفاض معدل البطالة، حيث سمحت البرامج التنموية من خلال السياسة المالية التوسعية والمتمثلة في زيادة الإنفاق العام، إلى انتقال عدد العمالة المشغلة من9146000 منصب شغل سنة 2008 إلى10858000 منصب شغل سنة 2017.

كما نلاحظ من خلال الجدول أن مساهمة قطاع الخدمات والتجارة في توفير مناصب الشغل وامتصاص البطالة كانت كبيرة مقارنة بالقطاعات الأخرى، حيث انتقل من 5178000منصب عمل سنة 2008 إلى 6417000 منصب عمل سنة 2017، ثم يليه قطاع البناء والأشغال العمومية حيث انتقل من 1575000منصب عمل سنة 2008 إلى 1847000 منصب عمل سنة2017، ثم قطاع الصناعة حيث انتقل من 1141000منصب عمل سنة 2008 إلى 1493000 منصب عمل سنة 2017، ثم يليه قطاع الفلاحة والذي تراجع من1252000 منصب عمل سنة 2008إلى 1102000 منصب عمل سنة 2017.

كما نسجل أن هناك مشاكل تعترض قطاع التشغيل منها ارتفاع نسبة المناصب المؤقتة خاصة عقود ما قبل التشغيل مما يجعل نسبة كبيرة تبقى مناصب مؤقتة وغير مستقرة، وكذلك بسبب الاعتماد على الموارد المالية المتأتية من عوائد المحروقات وهي موارد غير مستقرة بسبب عدة عوامل تبقى متغيرة.

**الجدول04: نسب مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات في توفير مناصب العمل خلال الفترة(2008 – 2017).** الوحدة: نسبة مئوية %

| السنوات / المؤشرات | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الفلاحة | 13.69 | 13.11 | 11.67 | 10.77 | 8.97 | 10.58 | 8.78 | 8.65 | 7.98 | 10.15 |
| الصناعة | 12.47 | 12.60 | 13.73 | 14.24 | 13.13 | 13.04 | 12.60 | 13.01 | 13.51 | 13.75 |
| بناء وأشغال عمومية | 17.22 | 18.13 | 19.37 | 16.62 | 16.35 | 16.60 | 17.83 | 16.76 | 17.47 | 17.01 |
| تجارة وخدمات | 56.61 | 56.14 | 55.23 | 58.37 | 61.55 | 59.78 | 60.79 | 61.58 | 61.04 | 59.09 |
| العمالة المشغلة | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 |

**المصدر**: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم (03).

من خلال الجدول رقم (04) يتضح أن نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في خلق مناصب الشغل تتفاوت من قطاع اقتصادي إلى قطاع اقتصادي آخر حيث احتل قطاع التجارة والخدمات المرتبة الأولى بنسبة متوسطة بلغت 59.01 %، ويمكن إرجاع ذلك إلى الاستثمارات الضخمة التي استفاد منها القطاع خاصة في مجال الاتصالات والهاتف النقال، بينما احتل قطاع البناء والأشغال العمومية المرتبة الثانية بنسبة متوسطة بلغت 17.32 % نتيجة المبالغ الهامة التي استفاد منها القطاع خاصة في مجال السكن ومشاريع البنية التحتية، كما احتل قطاع الصناعة المرتبة الثالثة بنسبة متوسطة بلغت 13.23% وهي نسبة ضعيفة نتيجة عدم استجابة قطاع الصناعة للسياسات العمومية المتبعة، ثم يليه قطاع الفلاحة في

المرتبة الأخيرة بنسبة متوسطة بلغت 10.43% وهي نسبة ضئيلة وبعيدة عن مستوى التوقعات.

### 4.3. مساهمة القطاعات الاقتصادية في هيكل الصادرات خلال الفترة(2008 – 2017):

تعكس مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة إلى حد كبير جوانب مهمة في التطور الاقتصادي الذي تحققه أي دولة، وهو ما ينعكس على التغيرات في هيكل الإنتاج الاقتصادي لاقتصاد ما على السلع المكونة للتجارة الخارجية، وعليه سوف نستعرض التركيب السلعي للصادرات، والجدول التالي يوضح ذلك.

**الجدول05: مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في هيكل الصادرات حسب الأصناف خلال الفترة(2008 – 2017).** الوحدة: مليون دولار.

| الصادرات | السنوات | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المواد الغذائية | القيمة | 119 | 113 | 315 | 355 | 315 | 402 | 323 | 235 | 327 | 349 |
| | النسبة | 0.15 | 0.25 | 0.55 | 0.48 | 0.44 | 0.62 | 0.51 | 0.68 | 1.09 | 0.99 |
| الطاقة والشحوم | القيمة | 77361 | 44128 | 55527 | 71427 | 69804 | 62960 | 60304 | 32699 | 28221 | 33261 |
| | النسبة | 97.56 | 97.64 | 97.32 | 97.19 | 97.13 | 96.90 | 95.86 | 94.32 | 93.99 | 94.51 |
| إنتاج خام | القيمة | 334 | 170 | 94 | 161 | 168 | 109 | 109 | 106 | 84 | 73 |
| | النسبة | 0.42 | 0.38 | 0.16 | 0.22 | 0.23 | 0.17 | 0.17 | 0.30 | 0.28 | 0.21 |
| إنتاج نصف | القيمة | 138 | 692 | 105 | 149 | 152 | 145 | 212 | 159 | 132 | 141 |

| مصنع | النسبة | 1.74 | 1.53 | 1.85 | 2.03 | 2.12 | 2.24 | 3.37 | 4.60 | 4.40 | 4.00 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| سلع تجهيز فلاحية | القيمة | 1 | 0 | 1 | 0 | 1 | 0 | 2 | 1 | 0 | 0.29 |
| | النسبة | 0.001 | 0 | 0.002 | 0 | 0.001 | 0 | 0.003 | 0.002 | 0 | 0 |
| سلع تجهيز صناعية | القيمة | 67 | 42 | 30 | 35 | 32 | 28 | 16 | 19 | 54 | 78 |
| | النسبة | 0.08 | 0.09 | 0.05 | 0.04 | 0.04 | 0.04 | 0.02 | 0.05 | 0.18 | 0.22 |
| سلع استهلاكية غير غذائية | القيمة | 32 | 49 | 30 | 15 | 19 | 17 | 11 | 11 | 19 | 20 |
| | النسبة | 0.04 | 0.10 | 0.05 | 0.02 | 0.02 | 0.02 | 0.01 | 0.03 | 0.06 | 0.05 |
| مجموع الصادرات | القيمة | 79298 | 45194 | 57053 | 73489 | 71866 | 64974 | 62886 | 34668 | 30026 | 35191 |
| | النسبة | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 |

**المصدر**: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- Ministère des finances, DGPP, Direction du Recueil des informations, rétrospective statistique Commerce Extérieur de l'Algérie 2000- 2018, Exportations par groupes d'utilisation, Alger ; disponible sur : http://www : dgpp-mf.gov.dz, consulter le : 15/03/2019.

من خلال الجدول رقم (05) نلاحظ أن قطاع الطاقة هو القطاع الذي يهيمن على صادرات الجزائر حيث سجل نسبة متوسطة بلغت 96.24 % من صادرات البلد خلال فترة الدراسة، بينما لم تتجاوز نسبة مساهمة باقي القطاعات في المتوسط 3.76 % من إجمالي الصادرات خلال نفس الفترة، حيث تتضمن الصادرات خارج المحروقات ستة مجموعات يحتل فيها الإنتاج النصف مصنع المرتبة الأولى بنسبة متوسطة تقدر بـ 2.79 % من إجمالي

الصادرات أي ما يعادل 74.20% من الصادرات خارج المحروقات، ثم تليه صادرات الصناعات الغذائية في المرتبة الثانية بنسبة مساهمة متوسطة تقدر بـ 0.58 % من إجمالي الصادرات أي ما يعادل 15.42% من الصادرات خارج المحروقات، ثم تليه صادرات الإنتاج الخام بنسبة متوسطة تقدر بـ 0.25 % من إجمالي الصادرات أي ما يعادل 6.65% من الصادرات خارج المحروقات، ثم تأتي في المرتبة الأخيرة صادرات سلع التجهيز الفلاحية وسلع التجهيز الصناعية والسلع الاستهلاكية غير الغذائية مجتمعة بنسبة متوسطة تقدر بـ 0.14 % من إجمالي الصادرات أي ما يعادل 3.73% من الصادرات خارج المحروقات، هذه المعطيات تعبر بما يدع مجال للشك أن قطاع المحروقات يعتبر العمود الفقري للاقتصاد الجزائري بالرغم من الإجراءات المتخذة من طرف السلطات من أجل تنويع الاقتصاد لتنويع مصادر الدخل الوطني، وهو ما يؤكد أن الواقع ما زال بعيد عن التوقعات.

**4.الخاتمة:** عمدت الجزائر إلى مراجعة سياساتها الاقتصادية وانتهاج استراتيجية التنويع الاقتصادي كأولوية وطنية من خلال إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني، وذلك من أجل رفع مساهمة القطاعات الاقتصادية خارج قطاع المحروقات في الاقتصاد الوطني، للتخلص من الاعتماد على مصدر الدخل الوحيد، كما تكمن أهمية التنويع الاقتصادي في كونه يعد شرطا ضروريا لبناء اقتصاد قوي يرتكز على قاعدة واسعة ومتنوعة من الموارد الاقتصادية، ويتسم بدرجة عالية من العلاقات التشابكية بين قطاعاته المختلفة، إلا أنه وبالرغم من الإجراءات المتخذة في هذا المجال لايزال الاقتصاد الجزائري يتسم بالهشاشة والضعف بسبب اعتماده على قطاع واحد، وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من **النتائج:**

- الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي يرتكز أساسا على قطاع المحروقات في تمويل التنمية؛
- مساهمة القطاعات الاقتصادية الاستراتيجية كالزراعة والصناعة في خلق الثروة تبقى ضعيفة مقارنة بقطاع المحروقات الذي يساهم بنسبة معتبرة؛

- ارتباط مؤشر القيمة المضافة للاقتصاد الوطني بالتغيرات الحاصلة في قطاع المحروقات؛

- ضعف مساهمة القطاعات الاقتصادية خارج قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام بالرغم من الاهتمام الذي حظيت به هذه القطاعات من خلال البرامج التنموية؛

- هيمنة قطاع المحروقات على الصادرات الوطنية حيث لم تتعدى الصادرات خارج قطاع المحروقات في أحسن الأحوال 6%.

- تعتبر القطاعات الاقتصادية البديلة قطاعات مهمة في تنويع القاعدة الاقتصادية وتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.

وللنهوض بالاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات نقترح **التوصيات** التالية:

- استغلال الإيرادات النفطية للاستثمار في تطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة وخاصة قطاع الصناعات التحويلية والفلاحة والسياحة لتعزيز القيمة المضافة للاقتصاد الوطني.

- اعتماد التخطيط الاستراتيجي على المدى المتوسط والبعيد للنهوض بالقطاع الاقتصادي في شتى المجالات لتنويع الموارد الاقتصادية وتحقيق التنمية.

- الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في مجال التنويع الاقتصادي مثل تجربة ماليزيا والنرويج وتجنب السياسات الفاشلة.

- تطوير البنية التحتية من شبكات الطرق والموانئ ومطارات وشبكات الاتصال لكونها مرافق مهمة تساهم في تطوير الاستثمار في مختلف القطاعات خصوصا بالنسبة للقطاع الخاص.

- الاهتمام بتكوين اليد العاملة المؤهلة في مختلف القطاعات الاقتصادية من أجل زيادة إنتاجيتها مما ينعكس إيجابا على هذه القطاعات ثم على الاقتصاد ككل.

- الاهتمام بالاستثمار في قطاع الطاقات المتجددة باعتبارها قطاعات مهمة في التنمية الاقتصادية وتساهم في تقليل الاعتماد على الموارد الطاقوية التقليدية .

- تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في مختلف القطاعات الاقتصادية خاصة الفلاحة والصناعة والسياحة.

- الاهتمام بقطاع السياحة باعتباره قطاع واعد في الجزائر حيث يساهم في دخول العملة الصعبة من جهة ومن جهة أخرى يساهم في التعريف بالمنتجات الوطنية.

## قائمة المراجع:


- الأمم المتحدة. (2001). *تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، التنويع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط" حالة اقتصاديات بلدان مجلس التعاون لبلدان الخليج.* نيويورك: الامم المتحدة.

- جمعية الاقتصاد السعودية. (2017). التنويع الاقتصادي وتوسيع القاعدة الإنتاجية في المملكة العربية السعودية. *اللقاء السنوي التاسع عشر.* الرياض.

- أحمد ضيف ، و أحمد عزوز. ( 2018). واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة،. *مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف،، 14*(19).

- عبد العزيز فهمي هيكل. (1980). *موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية.* بيروت: دار النهضة العربية.

- لافي مرزوك عاطف، و مكي حمزة عباس . (2014). التنويع الاقتصادي، مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق. *مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، ، المجلد 08* (العدد 31).

- مريم زغاشو، و محمد دهان. (2017). دور سياسة الإنفاق العام في تفعيل التنويع الاقتصادي، اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجا. *مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة*(عدد 48).

- نور الدين شارف. (2016). استراتيجية التصنيع لإحلال الواردات كمدخل للتنويع الاقتصادي في الجزائر. ، *مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات.* كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة يومي 29 و30 نوفمبر.

-UNFCCC Le-Yin Z Hang .(2003) .*W*ORKS HOP ON Economic diversification .Teheran: Islamic Republic of Iran 18 -19 octobre.

– Ministère des finances, DGPP, Direction du Recueil des informations, rétrospective statistique, Alger ; disponible sur : http://www : dgpp-mf.gov.dz, consulter le :15/03/2019.

# إستقلالية محافظ الحسابات الجزائري في بيئة التجارة الإلكترونية

## دراسة ميدانية لآراء عينة من محافظي الحسابات لولايات الجنوب الشرقي بالجزائر

**The Algerian account auditor independence within the environment of e-commerce : A field study of the opinions of a sample of the governors of accounts for the states of South-eastern Algeria**

أنور عيدة، جامعة الوادي، الجزائر، aida-anouar@univ-eloued.dz

سالمي محمد دينوري، جامعة الوادي، الجزائر، salemi-mohamed.dinouri@univ-eloued.dz

مخبر النمو والتنمية الاقتصادية في الدول العربية، جامعة الوادي، الجزائر

تاريخ الاستلام: 2020/02/15 تاريخ القبول: 2020/05/15 تاريخ النشر: 2020/06/06

**ملخص:**

تهدف الدراسة إلى التعرف على مدى إستقلالية محافظ الحسابات الجزائري ببيئة التجارة الالكترونية وتبيان التحديات اللازمة لمحافظ الحسابات, وهذا من خلال دراسة تحليلية لآراء عينة من محافظي الحسابات لولايات الجنوب الشرقي بالجزائر أجريت باستخدام إستبيان تم تصميمه بالإعتماد على الدراسات السابقة, وقد خلصت هذه إلى أن محافظ الحسابات يواجه معوقات لدى تقديره لمخاطر المراجعة في بيئة التجارة الإلكترونية مما يوثر في إستقلاليته.

**الكلمات المفتاحية:** إستقلالية محافظ الحسابات؛ التجارة الإلكترونية؛ مخاطر المراجعة.

**تصنيف JEL: M42، F19.**

**Abstract:**

The study aims to identify the independence of the Algerian account portfolios in the e-commerce environment and to clarify the challenges necessary for the account portfolios, and this is through an analytical study of the opinions of a sample of account portfolios for the southeastern states of Algeria conducted using a questionnaire designed based on previous studies, and these have concluded that the accounts governor He faces obstacles when assessing audit risks in the e-commerce environment, which affects his independence

**keyword**: The independence of the account portfolios; E-Commerce; Audit risks

**JEL classification code :** M42, F19.

**المؤلف المرسل: أنور عيدة، الإيميل:** aida-anouar@univ-eloued.dz

**مقدمة:**

تعد التجارة الالكترونية إحدى الأدوات الحديثة التي أفرزتها شبكة الانترنت ورافق ظهورها تغير جوهري في بيئة الأعمال, وتعتبر هذه الأخيرة من أهم المتغيرات المؤثرة على الكثير من المهن بصفة عامة وعلى مهنة محافظ الحسابات بصفة خاصة, ويظهر الإشكال في استقلالية محافظ الحسابات أساسا من حيث أدائه لبعض الخدمات الإدارية للشركة, وعليه فعلى محافظ الحسابات في ظل بيئة التجارة الالكترونية والاقتصاد الرقمي الحديث أن ينمي خبراته ومهاراته التقنية بطريقة مستمرة ومواكبة لكل التطورات الحاصلة في البيئة الحديثة, وفي ضوء ما سبق نطرح الإشكالية التالية:

- **ما مدى استقلالية محافظ الحسابات الجزائري عند أداء مهامه في ظل بيئة التجارة الإلكترونية؟**

**الأسئلة الفرعية:**

حتى نستطيع الإجابة على الإشكالية الرئيسة سنقوم تجزئتها إلى الأسئلة الفرعية الآتية:

1- هل لمحافظ الحسابات الجزائري الكفاءة اللازمة للمراجعة في بيئة التجارة الالكترونية ؟

2- هل يواجه محافظ الحسابات الجزائري صعوبة في الحصول على أدلة الإثبات الالكترونية وتقييمها لها مما يوثر في استقلاليته؟

3- هل يواجه محافظ الحسابات الجزائري معوقات لدى تقديره لمخاطر المراجعة في بيئة التجارة الالكترونية مما يوثر في استقلاليته؟

**الفرضيات:**

1- لمحافظ الحسابات الجزائري الكفاءة اللازمة للمراجعة في بيئة التجارة الالكترونية

2- يواجه محافظ الحسابات الجزائري صعوبة في الحصول على أدلة الإثبات الالكترونية وتقييمها مما يوثر في استقلاليته

3- يواجه محافظ الحسابات الجزائري معوقات لدى تقديره لمخاطر المراجعة في بيئة التجارة الالكترونية مما يوثر في استقلاليته.

**أهداف الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة في كونها تتناول واحدا من أهم المواضيع التي أثارت إهتمام جميع المهتمين بأمور مهنة المحاسبة والمراجعة في البيئة المعاصرة، والمتعلقة بمدى استقلالية محافظ الحسابات في ظل بيئة التجارة الالكترونية وتكنولوجيا المعلومات الحديثة خصوصا عند الاستعانة بخبراء في مجال التجارة الالكترونية واقتصاد الرقمي الحديث.

**منهجية الدراسة:**

تم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لغرض الوصول إلى أهداف الدراسة، ومن أجل تكوين الأساس الفكري والنظري عن الموضوع، من خلال الإطلاع على الأبحاث والدراسات السابقة والأدبيات التي لها صلة بموضوع الدراسة، أما الجانب التطبيقي فقد تم تحليل البيانات المستخرجة من إستمارة الإستبيان التي صممت لهذا الغرض، وتم التوصل إلى إختبار فرضيات الدراسة من خلال الإستعانة بالأساليب الإحصائية ضمن برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية (SPSS).

من اجل الإلمام بهذه الورقة البحثية تم تقسيمها إلى مايلي:

1. مدخل مفاهيمي للمراجعة ومحافظ الحسابات الجزائري
2. الإطار النظري للتجارة الالكترونية
3. علاقة مهنة محافظ الحسابات ببيئة التجارة الالكترونية
4. دراسة ميدانية لآراء عينة من محافظي الحسابات لولايات الجنوب الشرقي بالجزائر.

## الدراسات السابقة:

**أولا: الدراسات السابقة باللغة العربية**

- **1- محمد جمال رويشد (2013)، مدى ملائمة المراجعة المستمرة في التحقق من مصداقية معلومات التقارير المالية المنشورة الكترونيا وتأثيرها على استقلال مراجع الحسابات**

هدفت الدراسة إلى ما يلي:

– بيان ماهية مدخل المراجعة المستمرة, ومراحل تطبيقها لعناصر النظام المحاسبي الالكتروني لعميل المراجعة, ودورها في تحسين جودة ومصداقية معلومات تقارير الأعمال المنشورة الكترونيا؛

– دراسة القضايا والموضوعات التي تؤثر على استقلالية مراجع الحسابات عند أداء مدخل المراجعة المستمرة.

حيث كانت مشكلة الدراسة عبارة على مجموعة من الأسئلة على النحو الآتي:

– لماذا لا تقوم مؤسسات المراجعة الحالية بتطبيق خدمات المراجعة المستمرة؟

– هل سيؤدي تطبيق مدخل المراجعة المستمرة إلى التحقق من سلامة ومصداقية المعلومات الواردة في التقارير الأعمال المنشورة الكترونيا؟

– ماهي الآثار المرتبطة لتطبيق مدخل المراجعة المستمرة على استقلالية مراجع الحسابات؟

وخلصت الدراسة إلى مايلي:

أهمية ممارسة مراجع الحسابات لمهمة المراجعة المستمرة في تحسين سلامة ومصداقية معلومات تقارير الأعمال, حيث تم التوصل إلى وجود علاقة ارتباطيه طردية بين ممارسة مهمة المراجعة المستمرة من خلال التكامل بين نظم تكنولوجيا المعلومات لمؤسسة المراجعة ونظم تكنولوجيا المعلومات الخاصة بالعميل, واستقلال مراجع الحسابات الخارجي, حيث أوضحت النتائج أن هناك بعض المخاوف بشان استقلال مراجع الحسابات عند ممارسة مهمة المراجعة المستمرة في ظل اعتماد على أدوات المراجعة المتكاملة مثل نماذج المراجعة المحكمة (EAMs) في نظم العميل, وقيام مراجع الحسابات بالتواصل مع عميل المراجعة بشان تطوير أو تصميم النظام حتى تسهل مراجعته.

- **2– صالح حميداتو (2017), تحديات المراجعة الخارجية في ظل بيئة التجارة الالكترونية في الجزائر**

هدفت الدراسة إلى:

– توضيح مفهوم التجارة الالكترونية وأثرها على مراجعة الحسابات؛

– معرفة واقع وآفاق التجارة الالكترونية بالجزائر؛

– توضيح التحديات التي تواجه مهنة المراجعة في ظل التجارة الالكترونية إسقاط ذلك على واقع البيئة الجزائرية.

حيث كانت إشكالية الدراسة على النحو الآتي:

– ما مدى تأثير التجارة الالكترونية على النموذج التقليدي لمراجعة الحسابات في ظل آليات ومداخل الاستجابة الحتمية بهذا الأثر؟ وما مستوى قدرة مراجعي الحسابات في الجزائر على مراجعة حسابات الشركات العاملة في بيئة التجارة الالكترونية في ظل مهاراتهم الحالية؟

وخلصت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

– وجود التجارة الالكترونية ناشئة بالجزائر تتطلب استعداد مهنة المحاسبة والمراجعة للتكيف معها؛

– أن المراجعة المستمرة هي انسب المداخل الملائمة لممارسة المراجعة الخارجية في بيئة التجارة الالكترونية.

- **3- محمد عبد الماجد بوركايب (2017), معوقات مهنة مراجعة الحسابات بالجزائر في ظل خصائص بيئة المحاسبة الالكترونية**

هدفت الدراسة إلى:

– استكشاف وتحليل المعوقات من تعقيدات ومخاطر يواجهها مراجع الحسابات بالجزائر عند تعامله مع بيئة المحاسبة الإلكترونية لتدقيق مخرجاتها من المعلومات المالية؛ وكذا تبيان تأثير المعوقات السابقة على مهام وممارسات، مسئولية وتأهيل مراجع الحسابات بالجزائر.

حيث كانت إشكالية الدراسة على النحو الآتي:

– ماهي المعوقات التي تفرزها بيئة المحاسبة الإلكترونية لمدقق الحسابات بالجزائر؟ وما هو أثرها على مهامه، مسئوليته وتأهيله؟

وخلصت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

– مازالت مهنة تدقيق الحسابات بالجزائر تستمد أهميتها من إلزاميتها القانونية الشكلية، فلا وجود لبوادر اقتصادية كافية تضفي عليها أهمية من حيث الجوهر، بحيث لا وجود لطلب اقتصادي حقيقي على خدماتها، وهذا ما يعيق تطورها وتكيفيها مع بيئة المحاسبة الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات، فلا شيء يحفزها أو يفرض عليها تقديم خدمات ذات جودة مقبولة؛

– يواجه مدقق الحسابات عدة معوقات تحول دون تمكنه من استعمال تكنولوجيا المعلومات كأداة لتنفيذ عملية التدقيق، هذه المعوقات ليست مرتبطة بشخصه ولكن بالبيئة المحيطة به.

**ثانيا: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية**

➢ **1- دراسة** Mohammed Osama Shaat **بعنوان:**

Impact of E-Commerce on the External Auditor Work

بمعنى:

أثر التجارة الإلكترونية على عمل المراجع الخارجي

هدفت الدراسة إلى ما يلي:

- تحديد متطلبات وخصائص التجارة الإلكترونية؛
- تحديد التأثير المتوقع للتجارة الإلكترونية على معايير المراجعة والمحاسبة؛
- وصف أساليب المراجعة الإلكترونية التي تتناول أنظمة المعلومات.

حيث كانت إشكالية الدراسة على النحو الآتي:

- ما هو تأثير التجارة الإلكترونية على عمل المراجع الخارجي؟

وخلصت الدراسة إلى النتيجة التالية:

- التجارة الإلكترونية لها تأثير على تقرير المراجع الخارجي تعتمد على طبيعة عمليات التجارة الإلكترونية حيث تخضع معايير إعداد التقرير لتقرير المدقق، وهذه النتيجة منطقية مع وجود عينة دراسة معترف بها (84.0٪).

➢ **2- دراسة** Mohammad Ebrahim Nawaiseh, Suhayb Yunis Sarareh and Madher Hamdallah **بعنوان :**

How important is the Experience of the External Auditor in the Audit of Electronic Commerce

بمعنى:

أهمية تجربة المراجع الخارجي في مراجعة التجارة الإلكترونية

هدفت الدراسة إلى ما يلي:

- معرفة الفهم الحالي وأهمية خبرة المراجع في مراجعة التجارة الإلكترونية؛
- توضيح المشاكل أو المحددات التي تواجه (JCPA) عند التعامل مع مراجعة التجارة الإلكترونية.

حيث كانت إشكالية الدراسة على النحو الآتي:

- ما مدى أهمية تجربة المراجع الخارجي في مراجعة التجارة الإلكترونية؟

وخلصت الدراسة إلى:

– نمو تقنيات التجارة الإلكترونية، والحاجة إلى خبرة محددة في المراجعة، مثل هذه الكيانات لديها رغبة كبيرة من جانب مجتمع المراجعة لتوسيع قاعدة معارفه.

## الإطار النظري للدراسة:

### 1. مدخل مفاهيمي للمراجعة ومحافظ الحسابات الجزائري

#### 1.1. مفهوم المراجعة

المراجعة هي العملية التي تقوم على جمع وتقييم موضوعي ومنهجي للأدلة والبيانات التي تعبر عن الوقائع والأحداث الاقتصادية، لضمان التوافق بين هذه البيانات وإبلاغ النتائج المتوصل إليها إلى المستخدمين المهتمين.(charles & Bouquin p13.)

كما تعرف المراجعة بشكل عام بأنها عملية التحقيق في المعلومات التي أعدها شخص آخر من اجل تحديد ما اذا كانت المعلومات المذكورة بشكل عادل. (Maire ، p:10 )

#### 2.1. أهداف المراجعة

الهدف الجوهري للمراجع يتمثل في مهمة فحص الوضعية المالية والمحاسبية للمؤسسة الصناعية أو التجارية لضمان صدق وتناسق حسابات ونتائج هذه المؤسسة، واحترام معايير المراجعة ومبادئ المحاسبة المقبولة عموما كما يمكن اعتبار أن هناك أهدافا يمكن ذكرها في الآتي:

– مراقبة الخطط الموضوعة ومتابعة تنفيذها؛

– تقييم أعمال المؤسسة بالنسبة إلى الأهداف المرسومة؛

– تحقيق أقصى قدر ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع الذي تعمل فيه المؤسسة، ويأتي هذا الهدف نتيجة التحول الذي طرأ على أهداف المؤسسة بصورة عامة، حيث لم يعد تحقيق أكبر ربح ممكن هو الهدف الأساسي، وإنما هناك أهداف أخرى من بينها، العمل على تحقيق الرفاهية للمجتمع الذي تعمل فيه المؤسسة. (براق وآخرون،2013 ص ص: 30, 31.)

– كإجراءات جوهرية عندما يكون استعمالها ذات تأثير وفعالية أكثر من الاختبارات التفصيلية لتخفيض مخاطر الاكتشاف لتأكيدات خاصة للقوائم المالية. (سهام، 2015 ص: 369.).

### 3.1. استقلالية محافظ الحسابات

يقصد بالاستقلال محافظ الحسابات عدم خضوعه لتأثير وسلطة العميل الذي يقوم بمراجعة أعماله سواء عند تنفيذه لأعمال المراجعة أو عندما يوضح نتيجة تلك الأعمال في شكل تقرير, ومحافظ الحسابات المستقل هو الذي يكون له رأي محايد غير متحيز في الأمور التي يتولى مراجعتها. (شريط ولقليطي, 2017, ص: 206)

### 4.1. مفهوم محافظ الحسابات الجزائري

حسب ما جاء في القانون 01/10 وتحديدا في المادة 22 أن محافظ الحسابات هو " كل شخص يمارس بصفة عادية باسمه الخاص وتحت مسؤوليته، مهمة المصادقة على صحة الحسابات الشركات والهيئات وانتظامها ومطابقتها للأحكام التشريع المعمول به. (المادة22, قانون 10-01، 2010)

### 5.1. مهام محافظ الحسابات الجزائري

وكما نصت المادة 23 من القانون 01/10 على المهام التي تسمح وتساعد محافظ الحسابات للقيام بعمله على أكمل وجه أي مراقبة شركة ما وتتمثل هذه المهام فيما يلي:

- يشهد بأن الحسابات السنوية منتظمة وصحيحة ومطابقة تماما لنتائج عمليات السنة المنصرمة وكذا الأمر بالنسبة للوضعية المالية وممتلكات الشركات والهيئات؛
- يفحص صحة الحسابات السنوية ومطابقتها للمعلومات المبينة في تقرير التسيير الذي يقدمه المسيرون للمساهم أو الشركاء أو حاملي الحصص؛
- يبدي رأيه في شكل تقرير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية المصادق عليها من مجلس الإدارة ومجلس المديرين أو لمسير؛
- يقدر شروط إبرام الاتفاقيات بين الشركة التي يراقبها والمؤسسات أو الهيئات التابعة لها أو بين المؤسسات والهيئات التي تكون فيها للقائمين بالإدارة أو المسيرين للشركة المعنية مصالح مباشرة أو غير مباشرة. (سالمي وآخرون, 2019, ص ص: 02, 03.)
- يعلم المسيرين والجمعية العامة أو هيئة المداولة المؤهلة، بكل نقص قد يكتشفه أو اطلع عليه، ومن طبيعته أن يعرقل استمرار استغلال المؤسسة أو الهيئة. (المادة22, قانون 10-01، 2010).

## 2. الإطار النظري للتجارة الالكترونية

### 1.2. مفهوم التجارة الالكترونية

التجارة الإلكترونية مفهوم جديد يشرح عملية بيع أو شراء أو تبادل المنتجات والخدمات والمعلومات من خلال شبكات اتصال ومن ضمنها شبكة الإنترنت (قريشي وآخرون, 2018, ص:5 )

التجارة الالكترونية تمثل العمليات التجارية التي تتم عبر الانترنت لتنفيذ عمليات التبادل بما فيها البيع والشراء للسلع والخدمات. (عثمان يوسف, 2013, ص: 221)

كما تعرفها منظمة التجارة العالمية بأنها مجموعة متكاملة مت عمليات إنتاج وتوزيع وتسويق وبيع المنتجات بوسائل الكترونية. (بوزاهر , 2013, ص: 246)

### 2.2. أهداف التجارة الالكترونية

تسعى التجارة الإلكترونية إلى تحقيق عدد من الأهداف، والتي يمكن حصرها كما يلي:

– العمل على زيادة نطاق السوق، وتجاوز الحدود الجغرافية والإقليمية أمام السلع؛

– السعي نحو زيادات معدلات الوصول إلى الزبائن والتواصل معهم وبناء علاقات قوية معهم؛

– التقليل من تكاليف الإنتاج، التسويق والتوزيع، ومقارنة التجارة الإلكترونية بالتجارة التقليدية؛

– تحقيق السرعة في أداء الأعمال في ضوء التحول نحو استثمار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستثمار تطوراتها وتحولاتها المعاصرة والاعتماد عليها؛

– البحث عن عملاء جدد والوصول إليهم، وجذبهم للشراء اعتمادا على طبيعة التعامل والمزايا التي تعرض عليهم وتجتذب الكثير منهم؛

– تقديم وتحسين الخدمات المقدمة للعملاء، وتحسين الصورة الذهنية للمؤسسة بالمقارنة مع التجارة التقليدية، والصورة التي رسمتها وترسمها عند الكثير من الزبائن. (معمري وعمورة, 2019, ص ص119, 120.)

– توفير الوقت والجهد بتسهيل إجراء المعاملات من خلال المنزل أو أي مكان بدون الحاجة للوصول إلى المؤسسة يشكل مباشر. (ماجد, 2017, ص: 06)

## 3.علاقة مهنة محافظ الحسابات ببيئة التجارة الالكترونية

### 1.3. التحديات والمهارات اللازمة لمحافظ الحسابات في بيئة التجارة الالكترونية

– إن لتقنيات المعلومات وجهين وجه مشرق وآخر مظلم، فالوجه المظلم الذي أتت به شبكات المعلومات العالمية لم يتوقف عند نشر الفيروسات، وسرقة أرقام بطاقات الائتمان المصرفية، وتوزيع الصور والمواد الإباحية والخليعة، بل تعدي إلى نشر الأكاذيب وبث الإشاعات وترديد المعلومات غير الصحيحة والدقيقة، بالإضافة إلى التجسس التكنولوجي والتجاري والسياسي الذي بدأت تشارك فيه أجهزة مخابرات عالمية فنظم المعلومات في ظل التجارة الإلكترونية في حاجة إلى ما يضمن حمايتها والحفاظ على خصوصية وسرية البيانات والمعلومات؛

– التجارة الإلكترونية تشكل واحدة من أعظم العقبات أمام غياب قواعد محاسبية واضحة تحكم عملية تحديد الدخل الخاضع للتحاسب الضريبي، وهذا سيؤدي إلى تشجيع الدول على انتزاع الضريبة عن الأرباح المتحققة من صفقات التجارة الإلكترونية.(عطا الله، 2017, ص73.)

– دور مهنة المحاسبة والمراجعة تجاه تنمية صفقات التجارة الإلكترونية وتبادل البيانات إلكترونيا من خلال خدمات التأكيدات التي تقوم بأدائها مكاتب المحاسبية والمراجعة القانونية سواء كانت تأكيدات الثقة في النظم الإلكترونية أو كانت تأكيدات الثقة في المواقع.

أثارت التجارة الإلكترونية العديد من المشاكل والتحديات أمام التجارة الالكترونية المحاسبية بالمؤسسات مثل:

– ضرورة تحليل وتصميم نظم معلومات محاسبية إلكترونية جديدة ومحدثة تناسب عمليات التجارة الإلكترونية؛

– كيفية تطوير أو إعادة هندسة نظام معلومات إلكتروني يناسب التجارة الإلكترونية حيث إن ذلك سيترتب عليه استثمارات مالية ضخمة قد تؤدي إلى إفلاس المؤسسة إن لم تتم هذه العملية بنجاح؛

– الوقوف بدقة على احتياجات توفير الأمان والمحافظة على سرية وخصوصية التجارة الالكترونية بالمؤسسة في ظل الشبكات المفتوحة والتجارة الإلكترونية. (انور وسالمي، 2019، ص ص: 104, 105.)

### 2.3. أدلة الإثبات المراجعة في بيئة التجارة الالكترونية

إن عملية المراجعة التي يقوم بها محافظ الحسابات تتعلق بالحصول أدلة الإثبات ثم بعد ذلك يقوم بفحصها والتأكد من مصداقيتها ومطابقتها للعمليات المالية ، وفي الأخير ليحكم على صلاحيتها ومدى كفايتها ليدعم بها تقريره الذي يعبر عن مصداقية وصحة مخرجات البرنامج المحاسبي لدى المؤسسة وعليه يمكن تعريف أدلة الإثبات هي تلك الأسس والأساليب التي تساعد في تحويل الادعاءات أو الاعتقادات المزعومة إلى افتراضات مثبتة, كما يمكن تعريف أدلة الإثبات على أنها جميع المعلومات التي يستخدمها محافظ الحسابات للوصول إلى استنتاجات التي يبني عليها رأيه. (عياشي، 2017, ص 619.)

#### 1.2.3.تعريف أدلة الإثبات الالكترونية

هي عبارة عن معلومات تم إنشاءها ونقلها ومعالجتها وتسجيلها وحفظها في صورة إلكترونية ويعتمد عليها محافظ الحسابات في دعم الرأي الذي يتوصل إليه في تقرير المراجعة وهذه المعلومات لا يمكن الحصول عليها إلا من خلال استخدام معدات وتقنيات مناسبة مثل أجهزة الكمبيوتر والبرامج والطابعات وآلات الماسح الضوئي ..الخ ، وتشتمل أدلة المراجعة الإلكترونية على السجلات المحاسبية والمستندات الأولية وهذه المستندات مثل العقود الإلكترونية والوثائق الالكترونية المتعلقة بالفوتره والتجهيزات والدفع والمصادقات الإلكترونية وكل أنواع البيانات الإلكترونية وثيقة الصلة بالمراجعة وتتخذ المعلومات الإلكترونية أشكال مختلفة فقد تكون في شكل نصي أو في شكل صوت أو في شكل صور او شكل فيديو....الخ (https://www.almohasb1.com/2009/08/electronic-audit-evidence.html)

#### 2.2.3 أوجه الاختلافات بين أدلة الإثبات الإلكتروني وأدلة الإثبات التقليدية

تتمثل أدلة الإثبات التي يستعين بها محافظ الحسابات عند قيامه بعملية المراجعة والتي يحصل يعليها بعدة طرق سواء كانت بالطريقة العادية أو باستعمال تكنولوجيا النظام الالكتروني وتكون المقارنة كما يلي:

- **المنشأ:** أدلة الإثبات التقليدية الدليل على المنشأ من السهل تحديده وإيجاده, أما أدلة الإثبات الإلكترونية الدليل على المنشأ الصعب تحديده بمجرد فحص المعلومات الإلكترونية ولكن يتم تحديد المنشأ باستخدام تقنيات رقابية وأمان والتي تسمح بالتوثيق وعدم النكران؛

– **التبديل:** أدلة الإثبات التقليدية الدليل الورقي من الصعب تبديله بدون أن يتم اكتشافه أما, أدلة الإثبات الإلكترونية من السهل تبديل الدليل وهناك صعوبة إن لم يكن مستحيل اكتشاف عملية التبديل عن طريق فحص المعلومات الإلكترونية؛

– **القراءة:** أدلة الإثبات التقليدية لا يحتاج إلى وسائل وتقنيات خاصة للقراءة, أما أدلة الإثبات الإلكترونية تتطلب معدات وتقنيات متعددة للقراءة ( ورد، أكسل، أكروبات ...الخ) ؛

– **الصيغة:** أدلة الإثبات التقليدية جزء متكامل من المستند, أما أدلة الإثبات الإلكترونية منفصل عن البيانات ويمكن تغييره؛

– **التوقيع:** أدلة الإثبات التقليدية يعتبر التوقيع على المستند الورقي مسألة بسيطة ويمكن التحقق من صحته بسهولة, أما أدلة الإثبات الإلكترونية تتطلب عملية التوقيع تقنيات مناسبة كما يحتاج تقنيات خاصة للتحقق من صحته وإمكانية اعتماده. (عياشي، 2019, ص ص72, 73.)

### 3.3. مخاطر المراجعة في بيئة التجارة الالكترونية

#### 1.3.3. مخاطر المورثة

هي عبارة عن أخطاء مادية أو أخطاء احتيال في نظام المحاسبة المستخدم في وضع الكشوفات المالية، فنسبة الخطر الموروث (المتأصل) تتأثر بالخصائص الفريدة لطبيعة أعمال المؤسسة والصناعة التي تعمل فيها، فضلا عن طبيعة نظام التشغيل المطبق، النظام المباشر الفوري يفرض صعوبات متأصلة فيما يتعلق بكيفية مراجعة هذا النظام، وتعقيد أداء عملية التدقيق، فالمعاملات تدخل في مواقع بعيدة، ويتم تخزين المعاملات والأرصدة داخليا، ومن ثم قلت الحاجة للمستندات الورقية نظرا لإدخال البيانات مباشرة إلى النظام، وهذا يؤثر في طبيعة إجراءات التحقق المطلوبة ومداها وتوقيتها (حميداتو، 2017, ص26.)

#### 2.3.3. مخاطر الرقابة

إن مخاطر الرقابة هي مخاطر احتمالية أن تفشل نشاطات الرقابة الداخلية في منع أو كشف الأخطاء المادية في الكشوف المالية وإن محافظ الحسابات لا يستطيع أن يدير هذه المخاطر ولكنه يستطيع فقط أن يقيم نظام الرقابة الداخلية ويقيم احتمالية فشله. (انور وعمران، 2019, ص34.)

### 3.3.3. مخاطر الاكتشاف

وهي المخاطر الناتجة عن عجز إجراءات التحقق التي يطبقها محافظ الحسابات في اكتشاف تحريفات في أرصدة الحسابات أو فئات المعاملات، وهي مخاطر ناتجة عن فشل إجراءات المراجعة الخارجية في توليد أدلة عن أخطاء ملموسة شرط أنها قد دخلت في نظام المحاسبة والتي لم يمنعها أو يكشف عنها أو يصححها جهاز الرقابة الداخلية. (الوهاب و شحاته، 2014، صفحة 92)

## 4. الدراسة الميدانية:

### 1.4 مجتمع الدراسة وعينتها:

وجه الاستبيان لمحافظي الحسابات المزاولين للمهنة لولايات الجنوب الشرقي بالجزائر، المسجلين في جدول الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات، أما بخصوص عينة الدراسة فقد تم اختيارها بطريقة عشوائية، وقد تم توزيع 65 استمارة استبيان وقمنا باسترداد 57 استمارة منها 48 قابلة للتحليل وتم إلغاء 9 منها بسبب عدم صلاحيتها للتحليل.

**الجدول 01: الخصائص الشخصية لعينة الدراسة**

| المتغير | | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|
| **المؤهل العلمي** | ليسانس | 30 | %62.5 |
| | دراسات عليا | 18 | %37.5 |
| | **المجموع** | **48** | %100 |
| **الخبرة المهنية** | أقل من 10 سنوات | 12 | %25 |
| | من 10 إلى 15 سنوات | 30 | %62.5 |
| | أكثر من 15 سنوات | 06 | %12.5 |
| | **المجموع** | **48** | %100 |
| | محافظي حسابات | 48 | %100 |
| | **المجموع** | **48** | %100 |

**المصدر**: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

### 2.4 بناء وثبات أداة الدراسة:

من أجل الحصول على المعلومات الأساسية الخاصة بالدراسة تم الاعتماد على الاستبيان، وذلك من اجل معرفة مدى استقلالية محافظ الحسابات في بيئة التجارة الإلكترونية، وتكونت الأداة من مجموعة من محاور الدراسة وعدد فقرات, كما تم استخدام مقياس ليكرت Likertالخماسي في جميع أسئلة الاستبيان, وللتحقق من صدق وثبات الأداة تم توزيعها على عينة استطلاعية من مجتمع الدراسة وذلك لاكتشاف مراكز قصور في الاستبيان، وقد تم حساب معامل الثبات ألفا كرونباخ لقياس درجة الترابط بين بنود الاستبيان، حيث كانت قيمة ألفا كرونباخ الكلية للأداة تساوي 0.748.

### 3.4 أساليب التحليل الإحصائي:

من أجل تحليل البيانات المستخرجة من تفريغ الاستبيان تم الاعتماد على برنامج الحزمة الإحصائية للعوم الاجتماعية (SPSS) لدقة هذا البرنامج في تحديد العلاقات والنتائج، وقد اعتمدنا على التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، معامل ألفا كرونباخ، كما تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة.

## 5. تحليل النتائج واختبار الفرضيات:

### 1.5 عرض وتحليل نتائج المحور الأول

**الجدول 02: المتوسط، الانحراف المعياري واتجاه العينة بالنسبة للفرضية الأولى**

| الرقم | الفقرة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | درجة الموافقة |
|---|---|---|---|---|
| 01 | لدى محافظ الحسابات الجزائري التأهيل العلمي اللازم لتمكينه من ممارسة مهنة المراجعة في ظل بيئة التجارة الإلكترونية. | 3.41 | 0.97 | موافق |
| 02 | يقوم محافظ الحسابات الجزائري بتحديد طبيعة وتوقيت إجراءات عملية المراجعة في بيئة التجارة الإلكترونية | 4.38 | 0.51 | موافق بشدة |
| 03 | إدراك محافظ الحسابات الجزائري المعرفة اللازمة بالقوانين والتشريعات | 3.98 | 0.65 | موافق |
| 04 | يوجد تدريب كافي لمحافظ الحسابات الجزائري بما يؤهله لمراجعة حسابات الشركات التي تستخدم عمليات التجارة الإلكترونية | 3.31 | 1.02 | محايد |
| 05 | لمحافظ الحسابات الجزائري القدرة على تحديد مدى امتثال الشركة للضريبة والمتطلبات القانونية والتنظيمية للمعاملات الإلكترونية | 3.97 | 0.94 | موافق |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| 06 | يمتلك محافظ الحسابات المعرفة اللازمة حول إجراءات الرقابة الداخلية على بيئة التجارة الإلكترونية. | 4.66 | 0.74 | موافق بشدة |
| 07 | يأخذ محافظ الحسابات الجزائري بعين الاعتبار اكتمال عوامل الدقة والتوقيت والتصحيح والإفصاح الضروري للبيانات المالية للمؤسسة محل المراجعة. | 4.17 | 0.86 | موافق |
| | **اتجاه العينة للمحور الأول** | **3.98** | **0.81** | موافق |

**المصدر**: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول رقم 02 يتضح أن عينة الدراسة موافقة على الفرضية التي تنص على بأنه لمحافظ الحسابات الجزائري الكفاءة اللازمة للمراجعة في بيئة التجارة الالكترونية, حيث بلغت المتوسطات الحسابية للفقرة الأولى والثالثة والخامسة والسابعة بدرجة موافقة (3.41-3.98 -3.97- 4.17) على التوالي, في حين بلغ المتوسط الحسابي للفقرة الثانية والسادسة بدرجة موافقة جدا (4.38-4.66) باستثناء الفقرة رقم أربعة بدرجة محايدة بمتوسط حسابي قدره (3.31).

## 2.5 عرض وتحليل نتائج المحور الثاني.

**الجدول 03: المتوسط، الانحراف المعياري واتجاه العينة بالنسبة للفرضية الثانية**

| الرقم | الفقرة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | درجة الموافقة |
|---|---|---|---|---|
| 01 | في بيئة التجارة الالكترونية أدلة الإثبات هي جميع الوثائق والقرائن والتي تثبت وقوع الأحداث الاقتصادية | 4.65 | 0.89 | موافق بشدة |
| 02 | يحصل محافظ الحسابات الجزائري على أدلة الكترونية كافية عندما يكون النظام المحاسبي الالكتروني جيد | 4.28 | 0.59 | موافق بشدة |
| 03 | يعتمد محافظ الحسابات الجزائري على مزيج من أدلة الإثبات الموضوعية والذاتية في بيئة التجارة الالكترونية | 4.43 | 0.67 | موافق بشدة |
| 04 | تكون أدلة الإثبات في بيئة التجارة الالكترونية متناسبة | 3.30 | 0.95 | محايد |
| 05 | عدم وجود حجة قانونية لأدلة الإثبات في بيئة التجارة الالكترونية ما لا يسمح لمحافظ الحسابات الاعتماد عليها | 4.42 | 0.32 | موافق بشدة |
| | **اتجاه العينة للمحور الثاني** | **4.21** | **0.68** | موافق بشدة |

**المصدر**: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول رقم 03 يتضح أن عينة الدراسة موافقة بشدة على الفرضية التي تنص على انه يواجه محافظ الحسابات الجزائري صعوبة في الحصول على أدلة الإثبات الالكترونية وتقييمها مما يوثر في استقلاليته, حيث بلغت جميع المتوسطات الحسابية لكل الفقرات (من 4.28إلى 4.65), باستثناء الفقرة رقم أربعة بدرجة محايدة بمتوسط حسابي قدره (3.30).

### 5.3 عرض وتحليل نتائج المحور الثالث

**الجدول 04: المتوسط، الانحراف المعياري واتجاه العينة بالنسبة للفرضية الثالثة**

| الرقم | الفقرة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | درجة الموافقة |
|---|---|---|---|---|
| 01 | تزاد مخاطر الاكتشاف عندما يكون محافظ الحسابات الجزائري ليس له التأهيل الكافي ببيئة التجارة الالكترونية | 4.11 | 0.71 | موافق |
| 02 | يزيد احتمال وجود تحريفات جوهرية للقوائم المالية عندما ترتفع مخاطر الرقابة الداخلية في بيئة التجارة الالكترونية | 4.24 | 0.88 | موافق بشدة |
| 03 | عدم اعتماد محافظ الحسابات الجزائري على مدخل مخاطر المراجعة في بيئة التجارة الالكترونية لا يسمح بتقدير مخاطر الاكتشاف من ما ينعكس على استقلاليته | 3.92 | 0.85 | موافق |
| 04 | ارتفاع التحريفات ذات الأهمية النسبية بسبب المعالجة في بيئة التجارة الالكترونية يصعب من مهام محافظ الحسابات الجزائري | 4.17 | 0.55 | موافق |
| 05 | يزيد احتمال وجود تحريفات جوهرية للقوائم المالية عندما ترتفع مخاطر المورثة في بيئة التجارة الالكترونية | 3.87 | 0.63 | موافق |
| | **اتجاه العينة للمحور الثالث** | **4.06** | **0.77** | موافق |

**المصدر**: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول رقم 04 يتضح أن عينة الدراسة موافقة على الفرضية التي تنص على انه لمحافظ الحسابات الجزائري معوقات لدى تقديره لمخاطر المراجعة في بيئة التجارة الالكترونية مما يوثر في استقلاليته, حيث بلغت جميع المتوسطات الحسابية لكل الفقرات (من 3.87إلى 4.17) بدرجة موافقة, باستثناء الفقرة الثانية بدرجة موافق بشدة بمتوسط حسابي قدره (4.24).

**الجدول 05: اختبار فرضيات الدراسة**

| اختبار الفرضية الأولى | اختبار الفرضية الثانية | اختبار الفرضية الثالثة |
|---|---|---|
| لقد بلغ المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الأول 3.98 ولقد بلغة قيمة T المحسوبة 20.47 وهي أكبر من القيمة المجدولة 1.68وبلغ مستوي المعنوية 0.000 وهو أقل من 0.05 مما يعني قبول الفرضية الأولى التي تنص " بأنه لمحافظ الحسابات الجزائري الكفاءة اللازمة للمراجعة في بيئة التجارة الالكترونية". | لقد بلغ المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثاني 4.21 ولقد بلغة قيمة T المحسوبة 23.98 وهي أكبر من القيمة المجدولة 1.68وبلغ مستوي المعنوية 0.000 وهو أقل من 0.05 مما يعني قبول الفرضية الثانية التي تنص "انه يواجه محافظ الحسابات الجزائري صعوبة في الحصول على أدلة الإثبات الالكترونية وتقييمها مما يوثر في استقلاليته ". | لقد بلغ المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثالث 4.06 ولقد بلغة قيمة T المحسوبة 21.20 وهي أكبر من القيمة المجدولة 1.68وبلغ مستوي المعنوية 0.000 وهو أقل من 0.05 مما يعني قبول الفرضية الثالثة التي تنص " انه لمحافظ الحسابات الجزائري معوقات لدى تقديره لمخاطر المراجعة في بيئة التجارة الالكترونية". |

**المصدر**: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

## 6. الخاتمة:

انطلاقا من طريقة المعالجة التي اعتمدنها والتي جمعت بين الدراسة النظرية والدراسة الميدانية، توصل الباحثين إلى مجموعة من النتائج نوجز أهمها فيما يلي:

– لدى محافظ الحسابات الجزائري الكفاءة اللازمة لتمكينه من ممارسة مهنة المراجعة في ظل بيئة التجارة الإلكترونية؛

– يمتلك محافظ الحسابات المعرفة اللازمة حول إجراءات الرقابة الداخلية على بيئة التجارة الإلكترونية؛

– يواجه محافظ الحسابات الجزائري صعوبة عند الحصول على أدلة الإثبات الالكترونية وتقييمها مما يوثر في استقلاليته؛

– يعتمد محافظ الحسابات الجزائري على مزيج من أدلة الإثبات الموضوعية والذاتية في بيئة التجارة الالكترونية؛

– يواجه محافظ الحسابات الجزائري معوقات لدى تقديره لمخاطر المراجعة في بيئة التجارة الالكترونية مما يوثر في استقلاليته؛

– يزيد احتمال وجود تحريفات جوهرية للقوائم المالية عندما ترتفع مخاطر الرقابة الداخلية في بيئة التجارة الالكترونية من ما ينعكس على استقلالية محافظ الحسابات الجزائري.

ومن خلال النتائج التي توصلنا إليها نقترح التوصيات التالية:

– أهمية التأهيل والتدريب المستمر لمحافظ الحسابات الجزائري خاصة عندما يمتد عمله لشمل مجالات جديدة لم يسبق أدائها من قبل, وفي ذات الوقت يمكن لمحافظ الحسابات؛ الاستعانة ببعض المتخصصين في مجال التجارة الالكترونية وتكنولوجيا المعلومات كمعاونين.

– ضرورة قيام الهيئات المنظمة لمهنة المراجعة في الجزائر بتحديث القوانين والأنظمة، خاصة فيما يتعلق بالمراجعة في بيئة التجارة الالكترونية؛

– على محافظ الحسابات الجزائري أن يتابع باستمرار التطورات والمستجدات في مجال تكنولوجيا المعلومات الحديثة والتجارة الالكترونية.

## قائمة المراجع


1. Jean-charles Bécour et Henri Bouquin ،Audit Opérationnel Economica ، Priis،p:13
2. Maire Loughran Auditing For Dummies Willy Publishing Inc USA 2010 P:10
3. براق محمد وآخرون, أهمية تطبيق معيار التدقيق الدولي620, الاستفادة من عمل خبير في الممارسة العلمية لمهنة التدقيق بالجزائر, مداخلة قدمت للملتقى العلمي الوطني الأول حول واقع مهنة التدقيق في الجزائر في ظل معايير التدقيق الدولية, جامعة احمد بوقرة, بومرداس, الجزائر 11– 12– افريل 2018, ص ص: 30, 31.
4. كردودي سهام, استخدام تكنولوجيا المعلومات كمدخل لتحسين عملية المراجعة التحليلية في المؤسسة الاقتصادية, مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية, العدد 17, جوان 2015, جامعة محمد خيضر, بسكرة, الجزائر, ص: 369.
5. شريط صلاح الدين, لقليطي الأخضر, استقلالية مراجع الحسابات بين التشريع الجزائري ومعايير الدولية للمراجعة, مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية, العدد21, جوان 2017, جامعة محمد خيضر, بسكرة, ص: 206.
6. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون 10–01 الصادر في 29 جوان 2010، "المتعلق بمهنة الخبير المحاسب، محافظ الحسابات والمحاسب المعتمد"، العدد 42، المادة 22، ص: 07.

7. سالمي محمد دينوري وآخرون, تدقيق المؤسسات في ظل بيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصال, ملتقى الدولي حول الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية و تحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية 02 . 03 ديسمبر 2019, جامعة الوادي, الجزائر , ص:6.
8. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون 10-01 الصادر في 29 جوان 2010، "المتعلق بمهنة الخبير المحاسب، محافظ الحسابات والمحاسب المعتمد"، العدد 42، المادة 22، ص: 07.10.
9. سامي قريشي وآخرون, التنمية المستدامة في ظل التجارة الالكترونية, الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة وإشكالية تمويل الاستثمار في الطاقات المتجددة, يومي 23- 24 افريل 2018, جامعة باتنة, الجزائر ,ص:5
10. ردينة عثمان يوسف, العوامل المؤثرة على تعامل المستهلكين مع أنشطة التجارة الالكترونية, مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية, العدد14, ديسمبر 2013, جامعة محمد خيضر , بسكرة, الجزائر , ص: 221.
11. بوزاهر صونية, المراجعة المستمرة لحوكمة المؤسسات في ظل التجارة الالكترونية, مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية, العدد 14, ديسمبر 2013, جامعة محمد خيضر , بسكرة, الجزائر , ص: 246.
12. أسامة معمري, جمال عمورة, واقع ممارسة التجارة الالكترونية بين التأطير القانوني وتحديات التطبيق دراسة تحليلية, مجلة الأبحاث الاقتصادية, جامعة البليدة 2, العفرون, الجزائر , المجلد 14, العدد 01, جوان 2019, ص ص 119, 120
13. ماجد ملحم, اهمية ومعوقات توظيف التجارة الالكترونية من قبل قطاع الأعمال في محافظة الخليل وسبل تطويرها, مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية, العدد 22, ديسمبر 2017, جامعة محمد خيضر , بسكرة, الجزائر , ص: 6.
14. عطا الله عمر , تكنولوجيا شبكة الانترنت والتجارة الالكترونية وتأثيرها على تطوير أنظمة المعلومات المحاسبية, أطروحة دكتوراه, تخصص محاسبة, جامعة الحاج لخضر , باتنة, الجزائر ,2016, 2017 ص:73.
15. أنور عيدة سالمي محمد الدينوري, الإطار المفاهيمي للمحاسبة والمراجعة في ظل بيئة التجارة الالكترونية, مجلة إقتصاد المال والأعمال, المجلد 4, العدد 02, ديسمبر 2019, جامعة الوادي, الجزائر , ص ص:104, 105.
16. الأخضر عياشي, الياس الشاهد, أدلة الإثبات في عملية المراجعة الإلكترونية دراسة مقارنة بين أدلة الإثبات العادية وأدلة الإثبات الإلكترونية, مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية, جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي, العدد 8, ديسمبر , 2017, ص:619
17. https://www.almohasb1.com/2009/08/electronic-audit-evidence.html

18. الأخضر عياشي, اثر المراجعة الالكترونية على كفاءة وفعالية المراجع الخارجي في تحسين جودة المراجعة, أطروحة دكتوراه, تخصص, محاسبة وتدقيق, جامعة حمة لخضر الوادي, 2018, 2019, ص: 72, 73.

19. صالح حميداتو , تحديات المراجعة الخارجية في ظل بيئة التجارة الالكترونية في الجزائر , أطروحة دكتوراه, تخصص محاسبة وجباية, جامعة قاصدي مرباح, ورقلة, الجزائر , 2017, ص: 26.

20. أنور عيدة, عمران زين, أثر تكنولوجيا المعلومات والتجارة الالكترونية على مهنة مراجعة الحسابات بالجزائر , مجلة دراسات متقدمة في المالية والمحاسبية, المجلد 2, العدد 1, 2019, جامعة العربي التبسي, تبسة, الجزائر ص: 34.

21. عبد الوهاب نصر علي، شحاتة السيد شحاتة، المراجعة الالكترونية في أسواق المال، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2014، ص: 92, بتصرف.

# الإدارة الالكترونية في الجزائر بين النجاعة و التحديات

# (حالة الإدارة المحلية)

# Electronic management in Algeria between efficiency and challenges (local administration case)

**باحثة دكتوراه/عقبي أمال** ، جامعة باتنة1، amelokbi@gmail.com

**فريدة مزياني**، جامعة باتنة1، maitremeziani@yahoo.com

تاريخ الاستلام:2020/02/10 تاريخ القبول: 2020/06/04 تاريخ النشر: 2020/06/06

**ملخص:** تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الدور الفعال للإدارة الالكترونية في الإدارة المحلية بالجزائر و التغييرات الحاصلة على مستوى مصلحة الحالة المدينة ، كون هذا الأسلوب مستحدث على مستوى الوحدات المحلية و ما تقدمه من خدمات مما جعله ضرورة حتمية تسعى لتطبيقه كل دول عصرية تريد مواكبة هذا التطور، وقد بينت **النتائج** بعض الآثار الايجابية في العمل الإداري المحلي، مع بعض العراقيل التي حالت دون تطبيقها ، و عليه اعتمدنا في هذه الدراسة **المنهج** التحليلي لتناسبه مع طبيعة هذا البحث و إشكاليته.

**الكلمات المفتاحية** : إدارة الكترونية ؛ إدارة محلية ؛ مصلحة الحالة المدنية ؛ عمل إداري .

**تصنيف *JEL : XN1، XN2***

**Abstract:** This study aims to highlight the effective role of electronic management in the local administration in Algeria , and the changes that are taking place at the level of the Civil Status Authority, this method is developed at the level of local units and what they provide services, Which made it an imperative necessity to be applied by all modern countries that want to Keep pace with this development,The results have shown some positive effects in the local administrative work ,with some obstacles that prevented their application, and accordingly we have adopted In this study the analytical approach to its suitability with the nature and problematic of this research.

**.keyword:** Electronic management; local administration; Civil Status Authority; administrative work.

**JEL classification code : *XN1, XN2***

**المؤلف المرسل: عقبي أمال، الإيميل:** amelokbi@gmail.com

## 1. مقدمة:

يحظى موضوع الإدارة الالكترونية أهمية بالغة و ذلك راجع لكونه أهم دعائم و أسس تقدم الدول، و قد أثبتت الدراسات على ارض الواقع على أهمية هذه التقنية و أثرها في تحديد مكانة الدولة و ترتيبها بين الأمم في كافة المجالات الثقافية و الاقتصادية و الاجتماعية ، كونها تشكل إحدى أهم محاور ورش الإصلاح الإداري و تغيير طرق تقديم الخدمات الإدارية من الطرق التقليدية " الورقية " إلى طرق الكترونية عن طريق استغلال ما تتيحه التكنولوجيا الحديثة من وسائل و أدوات تهدف لاستخدام امثل للوقت و الجهد و المال.

و الجزائر من بين الدول العربية التي تحاول مسايرة التطورات الحاصلة في العالم و الانتقال لمفهوم الإدارة الالكترونية بحيث سعت في التطبيق التدريجي لها و مسايرة متطلبات هذا الوضع الشيء الذي طرح ضرورة إعادة النظر في طرق و أساليب تسيير الإدارة بأسلوب يتجاوب مع عولمة التبادلات الناتجة عن هذه التطورات بما يتلاءم و المناخ الجديد.

**مشكلة الدراسة:**

على الرغم من دخول مفهوم الإدارة الالكترونية كآلية لتحسين الخدمات و عصرنه و تطوير الأنشطة المقدمة من طرف الإدارة المحلية ، و قدرتها على مواكبة التطور الهائل في نظم المعلومات و الاتصال ، بحيث تسعى الإدارة الجزائرية إلى المستوى المطلوب من خلال تطبيق احدث الوسائل التقنية الحديثة باعتبار أن الإدارة الالكترونية تمثل اتجاها جديدا و غير معروف سابقا من الإدارة تقوم على أسس و مبادئ مختلفة ، بعدما أثبتت الإدارة التقليدية عدم قدرتها على الاستجابة لمتغيرات العصرنة و متطلباتها .

بناء على ما تقدم يمكن صياغة إشكالية الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

**ما مدى مساهمة الإدارة الالكترونية في تطوير و تحسين أداء الإدارة المحلية في الجزائر؟.**

**أهداف الدراسة:**

تهدف هذه الدارسة إلى معرفة مدى فعالية الإدارة الالكترونية في تحسين الخدمة العمومية في الإدارة المحلية بالجزائر.

التعرف إلى مستلزمات و مميزات الإدارة الالكترونية

التعرف على مقومات و استراتيجيات التحول إلى الإدارة الالكترونية

التعرف على أهم تحديات أو معوقات التي تحد من تطبيق مشروع الإدارة الالكترونية و الوصول إلى اقتراحات و توصيات.

**تقسيم الدراسة:**

أولا:مفهوم الإدارة الالكترونية و مميزاتها

ثانيا: مقومات و استراتيجيات التحول الناجح للإدارة الالكترونية

ثالثا: نتائج تطبيق الإدارة الالكترونية

رابعا:تحديات تطبيق الإدارة الالكترونية

**الدراسات السابقة**

فيما يخص الدراسات السابقة فقد اهتمت العديد منها بموضوع الإدارة الالكترونية ومدى فعاليتها على تحسين و تطوير الأداء الإداري من بينها دراسة (إيمان عبد المحسن زكي 2007 ) و التي ركزت الباحثة في دراستها إلى حصر العوامل المؤثرة في فاعليته تطبيق الحكومة الالكترونية في مصر ، و مدى أهمية تطبيق نظام الإدارة الالكترونية على مستوى القومي و على مستوى المنظمات الحكومية ذاتها ، مع الأخذ في الاعتبار الترتيبات اللازمة لتنمية سياسات إدارة الموارد البشرية لتوفير الكفاءة المؤهلة و المدربة على استخدام التكنولوجيا في أداء الحكومي ، و إتباع إستراتيجية في تحسين الجودة ، و قد توصلت نتائج الدراسة إلى انه بالرغم من ادارك السلطات بحتمية تطبيق نظام الإدارة الالكترونية ، إلا أن هذا المشروع لم يحقق الأهداف المنوطة به على الأرض الواقع ، و قد يعود بالدرجة الأولى إلى اصطدام متطلبات هذا المشروع بمجموعة من العراقيل و التي تحول دون نجاحه ، أما الدراسة الثانية ( عبد العزيز على صقر ، 2004 ) تناولت إشكالية كيفية إحداث تطوير للمنظمات العامة الخدمية في المملكة العربية السعودية على المستوى المحلي ، و تحديدا الخدمات البلدية بمنطقة عسير، و توصلت الدراسة لإيجاد إطار أكثر تكاملا لتطوير المنظمات العامة الخدمية ، ومدى إعادة دور الدولة في الحياة الاقتصادية و إمكانية التوسع في سياسات التحول

لاستثمار لتكنولوجيا المعلومات و الاتصال في الجوانب الإدارية و التنظيمية و القانونية و البشرية اللازمة توفيرها لإنجاح تطبيق مشروع الحكومة الالكترونية .

## 2. مفهوم الإدارة الالكترونية:

اختلفت أراء الفقهاء حول تحديد مفهوم الإدارة الالكترونية، و يرجع ذلك كل حسب زاوية اهتمامه و تعدد أبعادها التقنية و الإدارية و التجارية و الاجتماعية و مضامينها التي تؤثر علي أغلبية التعاريف الخاصة بها .

### 1.2. تعريف الإدارة الالكترونية:

فقد عرفها بعض الفقهاء بـ "قدرة الإدارة المحلية بمختلف وحداتها و أجهزتها الإدارية على تقديم و أداء الخدمات ، و المعاملات و الإجراءات العامة لجمهور المتعاملين معها ، سواء كانوا من الأفراد أو المؤسسات بكل سهولة و يسر عبر شبكة الانترنت من أي مكان ، و دون التقيد بزمن " (بيومي حجازي عبد الفتاح ، 2008، ص 22 ).

و هناك من يرى على أنها "استعمال التقنيات الرقمية في انجاز المعاملات الإدارية وتقديم الخدمات المرفقية و التواصل مع المواطنين بمزيد من الديمقراطية ، و يطلق عليها أحيانا عصر المعلومات و إدارة بغير ورق أو الإدارة الالكترونية و هو التعبير الأدق"( سمية مروان 2014 ، ص20) .

و يرى البعض الآخر من الباحثين بان الإدارة الالكترونية " عبارة عن منهجية إدارية جديدة تقوم على الاستيعاب و الاستخدام الواعي لتقنيات المعلومات و الاتصالات في ممارسة الوظائف الأساسية في منظمات عصر العولمة و التغيير المستمر "( شاكر جر الله الخشالي 2015 ، ص230 ).

كما عرف محمود القدوة الإدارة الالكترونية على أنها " استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات ، مثل شبكات ربط الاتصالات الخارجية ، مواقع الانترنت ، ونظم الحاسب الآلي بواسطة الجهات الحكومية ، إلى انتقال تقديم الخدمات الحكومية من الصيغة الورقية إلى

الصيغة الالكترونية ، وذلك باستخدام أجهزة الكمبيوتر و شبكات الاتصال و البرمجيات لذلك "(محمود القدوة ، 2010، ص 18).

و من المفاهيم الأساسية في نظام الإدارة المحلية الالكترونية نجد ما يسمى " بالبلديات الالكترونية أو الذكية " و التي تعرف على أنها " البلدية التي تستخدم تقنية المعلومات و الاتصال في الترابط مع كافة المتعاملين معها سواء كانوا مواطنين أو من القطاع الخـــاص أو حتى الدوائر الحكومية الاخرى ، بحيث يضمن أداء أعمال البلدية بشفافية و كفاءة و اقتصاد و سرعة "( حسين بن محمد الحسن ، 2009، ص12).

من التعاريف السابقة يمكن القول أن الإدارة الالكترونية تعتمد في الأساس على :

- ✓ استعمال تقنيات المعلومات و الاتصال و خاصة الشبكة الانترنت العالمية.
- ✓إدارة بلا ورق تستخدم الأرشيف الالكتروني ، وإدارة بلا مكان تستعمل الهاتف المحمول
- ✓تهدف إلى تقديم خدمات عمومية من الأسلوب الورقي إلى الأسلوب الالكتروني .

و يمكن من خلال ما تقدم من تعريفات أن نستنتج تعريف في رأي الباحثة الأمثل و الاشمل للإدارة الالكترونية على أنها " إستراتيجية إدارية لعصر المعلومات تعمل على تحقيق خدمات أفضل للمواطنين و المؤسسات ، مع استغلال الأمثل لمصادر تكنولوجيا المعلومات المتاحة في إطار الكتروني حديث ، من اجل استغلال امثل للوقت و المال و الجهد" .

### 2.2.مستلزمات الإدارة الالكترونية:

للإدارة الالكترونية مستلزمات لابد من توفيرها ويمكن تلخيصها كالأتي :

-**العنصر البشري المؤهل:** لنجاح تطبيق منظومة الإدارة الالكترونية تحتاج إلى إعداد و تكوين الكوادر البشرية المؤهلة و المدربة على العمل في مثل هذا المجال( محمد محمود الخالدي 2007، ص 21 و ما بعدها).

-**دور القيادة السياسية:** لا شك في أهمية دور القيادة كعنصر أساسي يتولى المبادرة لتحويل الإدارة التقليدية إلى إدارة الكترونية، و إقناع الآخرين و جعلهم يشتركون سويا في السعي لتحقيق نظام الإدارة الالكترونية ( سمية بومروان ، ص24 و 25).

-**البنية التحتية** : تتطلب الإدارة الالكترونية وجود مستوى مناسب إن لم نقل عال من البنية التحتية التي تتضمن شبكة حديثة للاتصالات و البيانات ، أي بنية معلوماتية قوية ( نظم معلومات قوية و متوافقة فيما بينها) لتامين التواصل و نقل المعلومات بين الإدارات و نفسها.

-**توفير الأجهزة العلمية المتطورة و الوسائل الالكترونية اللازمة** :مثل أجهزة كمبيوتر و المعدات العلمية المتطورة التي تمكننا من الاتصال بالشبكة العالمية أو الداخلية.

**-3.2. مميزات الإدارة الالكترونية:**

من مميزات تطبيق الإدارة الالكترونية في الإدارة المحلية خاصة أنها تتميز بشكل عام نلخصه فيما يلي(نجم عبود نجم، 2009، ص30):

- تخفيف الإجراءات الإدارية ، و سهولة انتقال المعلومات بدقة بين المصالح الإدارية و الإدارات المختلقة ، مما ينتج عنه تقليص الازدواجية في العمل و يمكن المواطن من الحصول على المعلومة بدقة .

- يؤدي تطبيق الإدارة الالكترونية إلى تخفيض التكاليف سواء المترتبة على المواطن كتكاليف التنقل ومتاعب السفر أو تكاليف المترتبة على الإدارة كتخصيص أماكن الاستقبال المواطنين و ما يترتب على ذلك من مصاريف و أعباء.

-تحقيق الاستفادة القصوى لعملاء الإدارة الالكترونية فقد يستفيد الأشخاص التعامليين من خدمات الإدارة الالكترونية و المتمثلة في توحيد أسلوب التعامل مع كل الأطراف مما يكرس مبدأ الشفافية و المساواة الذي ينشده كل مواطن.

-رفع مستوى أداء الخدمة المقدمة من الإدارة و سرعة انجازها ، تعمل الإدارة الالكترونية في المقام الأول إلى تحسين أداء الخدمة العامة و جودتها إلى الجمهور المتعاملين بشكل عال المستوى والدقة .

-تحسين مستوى الخدمات ، و تجاوز الأخطاء التي يقع فيها الموظف العادي أثناء ممارسته لعمله اليوم.

-تحقيق الوحدة بين الوحدات الإدارية لطالبي الخدمة، بإتباعها أسلوب موحد للتعامل مع جميع و المشاركة في رسم سياسة الإدارة و اتخاذ القرار ( اشرف محمد عبده، 2018 ، ص111) .

-الإدارة الالكترونية تقلل إجراءات البيروقراطية من خلال العمل طلية أيام الأسبوع أي 7 أيام في الأسبوع دون عطل و لمدة 24 ساعة في اليوم على مدار 365 يوم في السنة.

وهنا يمكننا طرح التساؤل التالي: **هل تقضي الإدارة الالكترونية على البيروقراطية فعلا ؟**

يرى بعض الباحثين أن الإدارة الالكترونية تقضي على بعض أنواع البيروقراطية و تلغي دور الموظفين الوسطاء و تخلق بيروقراطية من نوع آخر تسمى بيروقراطية الكترونية أفضل من البيروقراطية الحالية و هي أكثر فاعلية و أكثر شفافية و أكثر سرعة في التعاملات الإدارية.

## 3.مقومات و استراتيجيات التحول الناجح للإدارة الالكترونية:

لنجاح مشروع الإدارة الالكترونية لا بد من توفير وتهيئة العديد من المتطلبات الأساسية لتطبيقها على ارض الواقع فالتحول نحو هذه المنظومة الشاملة و المتكاملة لابد من توفير أوليات واضحة و محددة ودقيقة في ضوء معايير و مواصفات تتماشى و تتطابق مع التطورات الحديثة.

### 1.3. وضع استراتيجيات و خطط التأسيس:

تعتبر الإدارة الالكترونية أسلوب تغيير و إصلاح في الإدارة العمومية ، و لا يمكن تحقيقها بمجرد إصدار قانون من الإدارة المركزية ، بل تتطلب تغير في نمط تفكير القيادة السياسية و المسؤولين في الإدارة العليا للدولة ، لذا يستوجب وضع خطوات للتأسيس للإدارة الالكترونية نلخصها كالأتي( طارق عبد الرؤوف عامر ، 2007، ص 77 ):

- تشكيل جهة ( لجنة )عليا تتولى وضع الإستراتيجية لمشروع الإدارة الالكترونية.
- وضع الخطط الفرعية لمشروع الإدارة الالكترونية.

- طلب مساعدة أو استشارة بجهات استشارية متخصصة للمشاركة في الدارسة ووضع الخطط.
- التكامل و التوافق بين المعلومات المرتبطة بأكثر من جهة حكومية.
- إقامة شراكة مع القطاع الخاص لتنفيذ جزء من مراحل المشروع.
- تحديد منافذ الإدارة الالكترونية (Protals).
- التعاون مع المجتمع ووحداته للمشاركة في بناء و إرساء علاقات متبادلة و تحالفات تعود بالنفع على المجتمع ككل .

و لنجاح هذه الخطوات لابد من دعم القيادة العليا في الدولة مما يسهل تطبيقها و يسرع في انجازها و تخطي بعض التحديات التي قد تتعرض تنفيذ هذه المنظومة .

**2.3. سد الفجوة الشاسعة بين توقعات الحكومة و ادارك المواطنين:**

و هو أكثر عنصر خطورة في الإدارة الالكترونية، إذ نأخذ بعين الاعتبار أن نسبة المواطنين العرب الذين يعرفون استخدام التكنولوجيا من المجموع العام للسكان ، لذا لابد للحكومة ادارك المواطن من خلال برامج التوعية و إتاحة المعلومة بكل شفافية و مشاركة المواطنين و مؤسسات الأعمال في تبيان نقاط القوة و الضعف و الفرص التي يمكن استغلالها من تطبيق الإدارة الالكترونية مع ادارك المخاطر التي قد تنجم عن هذه المشكلة ( اشرف محمد عبده ، ص 385).

**3.3.تطوير الأنظمة الإدارية و المعاملات الإدارية تدريجيا:**

و يتم ذلك من خلال إعادة هندسة(*)الهياكل و العمليات و المعاملات للإدارات و الفروع للإدارة الواحدة التي تم تطبيق فيها الخدمة الالكترونية، حيث تحتاج المنظمة إلى تغيرات جذرية لتحول لتطبيقات الإدارة الالكترونية و يتم ذلك كما يلي:(محمود القدوة، ص116)

1. تبني تنظيم إداري يتلاءم مع إدارة الكترونية .
2. استحداث إدارات جديدة ودمج بعض المصالح فيما بينها.

3.إعادة تصميم الإجراءات تتناسب مع معاملات الإدارة الالكترونية .

4.تحديد أساليب عمل الإدارة الالكترونية ، و تمكين المواطنين من الوصول إلى المواقع الالكترونية بسهولة و يسر.

5.تعليم وتدريب العاملين وتوعيتهم باستمرار بأهمية الإدارة الالكترونية و أثرها على الخدمة العمومية .

6.إصدار تشريعات الضرورية و تعديل التشريعات الحالية و تحديثها بما يتماشى و المعاملات الالكترونية.

7.ضمان و حماية المعلومات في الإدارة الالكترونية .

إلا أن كل هذه المتطلبات تتطلب دعم و مساعدة من طرف القيادة السياسية موجودة على مستوى الأعلى للدولة و المسؤولة الأولى في وضع السياسات العامة ، فمثل هذه المشاريع الضخمة فعلا تحتاج إلى دعم حقيقي لنجاحها، فبالنظر إلى تجارب الدول الرائدة في تطبيق الإدارة الالكترونية و سر نجاحها الهائل في كل المجالات نجد دعم الجهات العليا " رؤساء الدول ".

## 4. نتائج تطبيق الإدارة الالكترونية:

بدأت العديد من الدول العربية منها الجزائر في وضع خطط و سياسات متقدمة في مجال الإدارة الالكترونية و التي تعتبر وسيلة مهمة في تحسين جودة الخدمة العمومية، و من أهم نتائجها كالأتي:

- السرعة في التغير و الوضوح من خلال انجاز المعاملات الإدارية و كسر حاجز الإدارة البيروقراطية و معوقاتها ، مع ضمان سرية التعامل.(سهام رابحي ،2018 ،ص 177).

- السرية و الخصوصية وذلك عبر برامج لحجز البيانات المهمة و عدم إتاحتها إلا للذين يملكون كلمة المرور للنفاذ إلى تلك المعلومات( سعد غالب يسين، 2005، ص 194 و196 ).

- الرقابة و سهولة الاتصال و التنسيق بين المصالح و الوحدات الإدارية المحلية، و استفادة المواطن من استخدامات البوابة الخدمات الالكترونية و سهولة الوصول إلى المعلومة التي يحتاجها دون تكبد عناء التنقل.

- تخفيف الملفات الإدارية و الإجراءات و تحسين الخدمات الصادرة عن الإدارة المحليـــة ( تعليمة وزارية رقم 1599 ،2011 ).

أما من حيث **تطبيقات الإدارة الالكترونية** في مجال تحسين الخدمة الالكترونية في الإدارة المحلية بالجزائر و تنفيذا لمخطط عمل الحكومة الهادف إلى تحسين أداء هيأتها المحلية و جعلها تتميز بالفعالية و الشفافية ، فقد قامت وزارة الداخلية و الجماعات المحلية بتجسيد عدة مشاريع هامة في مجال عصرنه المرفق العام باستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة ، تمكن في مجملها إلى تمكين المواطن من خدمة عمومية ذات جودة عالية نلخصها كالأتي: ( القانون رقم 14-08 المؤرخ في 09 أوت 2014)

✓ رقمنه مصالح الحالة المدنية مشروع طموح لخدمة المواطن ، بحيث شرعت الحكومة في مشروع شامل لتحديث مصالح الحالة المدنية ، بداية برقمنة جميع سجلات الحالة المدنية على المستوى الوطني .

✓ إحداث السجل الوطني الآلي للحالة المدنية و ربط كل البلديات و ملحقاتها الإدارية و كذا البعثات الدبلوماسية و الدوائر القنصلية به و هذا طبقا للقانون الجديد للحالة المدنية وتمكين كل المواطنين من استخراج كل وثائق الحالة المدنية بصفة آنية من أي بلدية أو ملحقة بلدية عبر الوطن دون تكبد عناء التنقل إلى البلدية الأصلية **عبر الشباك الوحيد** ، خاصة بعد

التحويل الجذري للمصالح البيومترية من الدوائر إلى المقاطعات الإدارية و البلديات( برقية وزارية 2831 المؤرخة في 2013/09/30).

✓ و في إطار تطبيق إستراتيجية" المواطن الالكتروني " قام المشرع الجزائري و في أولى خطوات تجسيد نظام الإدارة الالكترونية على مستوى الإدارة المحلية بإحداث **رقم تعريفي وحيد** و الذي يعتبر بمثابة بصمة الكترونية،و يمنح لكل مواطن جزائري مقيم على ارض الوطن أو المهجر و الأجانب المولودين في الجزائر القاطنين بصفة منتظمة بموجب (المرسوم التنفيذي 10-210 )، و يتشكل الرقم التعريفي من ثمانية عشر رقما يوافق بيانات الحالة المدنية و رقم عقد الميلاد و الرقم التسلسلي للسجلات ، و يتم استعماله من طرف المؤسسات و الإدارات و الهيئات ، و تعتمد هذه التقنية المتعمدة في الرقم التعريفي الموحد على التقنية الجديدة للصكوك البنكية على وجه الخصوص و التي استحدثت لمنع التزوير ، و يسمح كذلك بضبط دقيق لعدد السكان و الحد من ظاهرة التزوير الوثائق .

✓ كان انطلاق بطاقة التعريف البيومترية الالكترونية متأخرا نوعا ما أكثر من ثماني سنوات من اعتماد مشروع الجزائر الالكترونية ، و لأول مرة قامت وزارة الداخلية و الجماعات المحلية بإصدار خدمة جديدة من خلال موقعها الالكتروني ، و هي خدمة تمكن المواطن من خلالها من القيام بطلب لبطاقة التعريف البيومترية ، و ذلك دون حاجتهم إلى التوجه للمصالح الإدارية ، و تساعد هذه الخدمة الذين قاموا مسبقا بالحصول على جواز السفر البومتري (المرسوم الرئاسي رقم 17-143 المؤرخ في 18 افريل 2017) .

✓ نص المنشور الوزاري رقم 1099 المؤرخ في 2010/03/24 على الشروط المتعلقة بالإجراءات استخراج جواز السفر البيومتري الالكتروني الذي يعتبر سند سفر فردي يمنح للمواطن دون أي شرط السن ما لم يكن محكوما عليه نهائيا في جناية و لم يرد اعتباره ، يتم استخراجه من المصالح البلدية ، بحيث يتم الاستفادة من هذه الخدمة عن طريق إدخال الرقم

التعريفي الوطني عبر نافذة الكترونية متاحة عبر الموقع الالكتروني لوزارة الداخلية و الجماعات المحلية .

✓ رخصة السياقة البيومترية ، و في إطار تحسين الخدمة العمومية و عصرنتها و تقريب المواطن أكثر من الإدارة ، تم انطلاق عملية استخراج وثيقة رخصة السياقة البومتيرية في البلديات بتاريخ 01 افريل 2018 ، بحيث تم تزويدها بالشباك الالكتروني ، حيث يعتبر العمل برخصة السياقة الجديدة بالتنقيط التي تختلف عن الرخصة الكلاسيكية إجراءا جديد يتم عبر مراحل عديدة الهدف منه مراقبة مختلف المركبات ، و يتم سحب النقاط الكترونيا بعد إرسال المعلومات الشخصية لمرتكب المخالفة إلى قاعدة البيانات المركزية بوزارة الداخلية( برقية الوزارية رقم 1111 المؤرخة في 22 مارس 2018).

✓السجل التجاري الالكتروني بموجب المرسوم التنفيذي 18-112 الذي يحدد نموذج مستخرج من السجل التجاري الالكتروني عن طريق معطيات مشفرة عن هوية المتعامل وهو ما يدعم التوجه نحو الإدارة الالكترونية. يمكن توضيح تطبيق الإدارة الالكترونية:

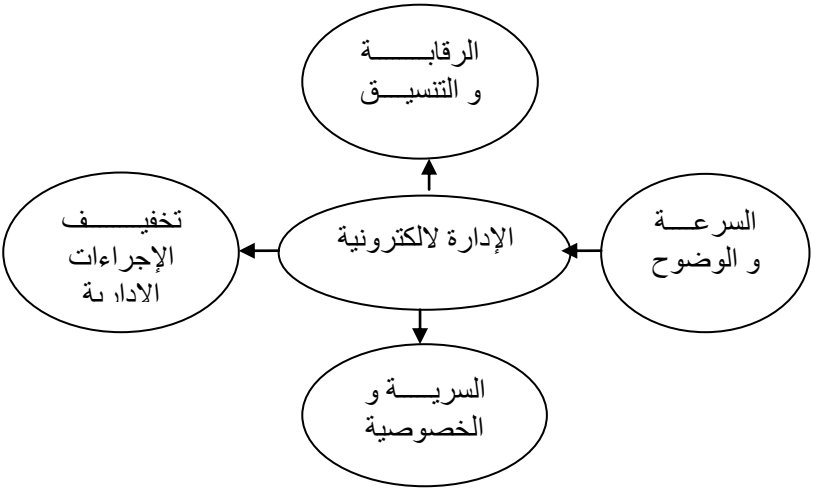


الشكل يوضح نتائج تطبيق الإدارة الالكترونية

المصدر من إعداد الباحثة باعتماد على نتائج المقدمة

## 5.تحديات تطبيق الإدارة الالكترونية:

بالرغم من أهمية الإدارة الالكترونية و الدور المهم الذي تلعبه في تحسين و ترشيد الخدمات العمومية و تعدد الأطراف المستفيدة منها ، إلا أن هناك بعض العقبات التي تحد من تطبيق الإدارة الالكترونية يمكن حصرها فيما يلي: ( إيهاب عيسى و طارق عامر،2016 ،ص 87، ).

- **التحديات الإدارية :**

و تتمثل في عدم وضوح الرؤية ووجود تفاوت في اخذ الإدارات بأسباب تفصيل الأنظمة المعلوماتية الإدارية ، و ضعف تكامل في التخطيط و التحليل و القدرة على التنبؤ بالمستقبل و المؤامة بين الحاجات المتنوعة و المتعارضة أحيانا ، وعدم تحقيق التوازن بين خطة المنظمة و الإستراتيجية الكلية ، و غياب إرادة التغيير.

- **التحديات التقنية :**

و تكمن هذه التحديات في إطار مهمة تكوين البنية المعلوماتية اللازمة ، وتتعلق هذه العقبات أو الصعوبات في الدول التي لا تملك صناعات تقنية الالكترونية و نقص في استثمارات مالية ضخمة لبناء بنية تحتية المعلوماتية و الافتقار إلى الخبرة اللازمة في التقنيات الدقيقة .

- **التحديات المعرفية ( تحديات المواطن الالكتروني ):**

ليس المقصود بها أن يتحول كل أفراد المجتمع إلى متخصصين في التقنيات الرقمية، و لكن إيجاد وعي و ثقافة الكترونية لدى المواطنين، و هذا ينتابه بعض الصعوبات منها حداثة التقنية بالنسبة لمجتمعات الدول النامية و الأمية الرقمية، تأخير الاستيعاب التعليمي، و الفجوة الرقمية(Karen l.,jungwoo l ;pp122-136 ;2001).

- **التحديات المالية(التكلفة الباهظة لبناء مثل هذه البيئات الالكترونية):**

و ذلك ما تحتاجه البنية التحتية و الخدمات المساندة للمشاريع الالكترونية من تدريب و تأهيل و التي يتم اقتطاع جزء كبير من ميزانية الدولة لها ، مما يؤثر على أولويات تنفيذ الخدمات و خاصة في الدول النامية.

- **التحديات الأمن المعلوماتي :**

يعد الأمن المعلوماتي من أهم المعوقات التي تواجه تطبيق الإدارة الالكترونية حيث هناك مجموعة من الأساليب لاختراق المنظومة المعلوماتية و ما يترتب عليه من فقدان خصوصية المستفيدين و سريتهم ، و لحل مثل هذه المشكلات يجب على الحكومة توفير المعلومات اللازمة بمواطنيها عبر الانترنت و توفير بنية تحتية قوية مناسبة و الكفيلة لبناء المجتمعات وتقوم بتوصيل بين المؤسسات الحكومية و بين المواطنين (http://www.hrdiscussion.com/hr17201.html).

## 6. الخاتمة:

نستنتج مما سبق أن الإدارة الالكترونية أصبحت واقعا ملموسا و مطلب ضروري لحكومات دول العالم في ظل التطور الهائل و السريع للتكنولوجيا المعلومات و الاتصال و ما تقدمه من امتيازات و تسهيلات و تبسيط للإجراءات الإدارية، غير أن المتتبع لمشروع الإدارة الالكترونية في الجزائر نجده انه لم يتحقق بالكامل على ارض الواقع غير انه توجد بعض النتائج و الايجابيات التي نلمسها في بعض الخدمات للإدارة المحلية كتحديث الحالة المدينة و التعاملات الإدارية مما سهلت من معاناة المواطن اليومية.

## 7. منهجية الدراسة:

بالنظر لطريقة دراسة الموضوع و حداثته تم الاعتماد بصفة أساسية على المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتبر الأنسب في وصف و توضيح مختلف الأطر المفاهيمية لإدارة الالكترونية بهدف الإلمام بمختلف جوانب الموضوع وأساليب البحث التي تمكننا من توضيح كل جزئية من جزئيات البحث.

## 8. نتائج الدراسة:

✓ يبقى مشروع تطبيق الإدارة الالكترونية في الجزائر مسالة وقت حتى تتكامل هذه المنظومة الحديثة.

✓ غياب التوعية و الثقة للمواطنين في بعض الأحيان مما يحول دون تطبيق الإدارة الالكترونية.

✓ محدودية الخدمات الالكترونية قد يكون سبب رئيسي في عدم تشجيع التعامل بتقنيات الرقمية.

✓نقص الكفاءات البشرية المتخصصة في مجال التقية المعلومات ، وغياب الصيانة الفورية للأجهزة الالكترونية .

## التوصيات و الاقتراحات:

✓العمل على تطوير صناعة البرمجيات و تطوير الابتكارات التكنولوجية من خلال تشجيع البحث العلمي في هذا الميدان و العمل على تطوير إطارات تكون قادرة على تطبيق هذا المشروع.

✓ إرساء ثقافة استخدام هذه التكنولوجيا ميدانيا من خلال نشر الوعي في المجتمع و العمل على جعلها في برامج التكوين على مستوى المدارس و الثانويات حتى يتم تكوين و بناء أجيال صاعدة يمكنها التعامل مع الإدارة الالكترونية بكل سهولة.

✓توفير الوسائل و أدوات الصيانة لمعالجة الاختلالات في أي وقت .

✓الاستمرار في دعم توفير الحواسيب وخفض تكاليف الاشتراك لخدمات الانترنت من خلال زيادة المنافسة بين الشركات العاملة في هذا المجال.

✓تبني الإدارة العليا لمبدأ تطبيق الإدارة الالكترونية و دعم هذا التوجه.

## 9. قائمة المراجع:

✓***المؤلفات***:


1. اشرف محمد عبده، الحكومة الالكترونية و تطبيقاتها في البلدان العربية و الأجنبية، دار الكتب و الدراسات العربية، الإسكندرية، 2017.
2. إيهاب عيسى و طارق عامر ، الحكومة الالكترونية ( مفهومها – مبادئها – متطلباتها) ، المؤسسة العربية للعلوم و الثقافة ، الطبعة الأولى ، 2016.
3. بيومي حجازي عبد الفتاح، الحكومة الالكترونية و نظامها القانوني، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008.
4. سعد غالب ياسين، الحكومة الالكترونية و آفاق تطبيقاتها العربية، معهد الحكومة العامة، الرياض، 2005.
5. سمية بو مروان، الحكومة الالكترونية و دورها في تحسين أداء الإدارات الحكومية ، دراسة مقارنة ، مكتبة القانون و الاقتصاد ،الطبعة الأولى ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ،2014.
6. شاكر جر الله الخشالي ، موضوعات إدارية معاصرة، دار الحامد للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ،2015.
7. طارق عبد الرؤوف عامر ، الإدارة الالكترونية –نماذج معاصرة– دار السحاب للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ،2007.
8. محمد محمود الخالدي، التكنولوجيا الالكترونية، دار كنوز المعرفة للنشر و التوزيع، ط الأولى ، عمان ،2007 .
9. محمود القدوة، الحكومة الالكترونية و الإدارة المعاصرة، دار أسامة للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى ،عمان ، الأردن،2010.
10. نجم عبود نجم ، الإدارة و المعرفة الالكترونية ، دار اليازوري ، عمان ، 2009.

✓***الاطروحات***:

1. رابحي سهام ، تحسين الخدمة العمومية على مستوى الإدارة المحلية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الحقوق ، جامعة باتنة 1 ، 2019/2018.
2. عبد العزيز علي صقر ، التغيير في دور الدولة و تطوير أداء المنظمات العامة الخدمية في المملكة العربية السعودية مع التطبيق على الخدمات العامة البلدية في منطقة عسير في المملكة العربية السعودية ، رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه في الإدارة العامة ، جامعة القاهرة ، 2004.
3. إيمان عبد المحسن زكي ، إطار متكامل لفاعلية تطبيق الحكومة الالكترونية في مصر – دراسة تطبيقية لوزارة التنمية الإدارية– رسالة مقدمة للحصول على دكتوراه الفلسفة في إدارة الأعمال ، القاهرة ، جامعة عين شمس ، 2007.

✓***المؤتمرات***:

✓حسين بن محمد الحسن، الإدارة الالكترونية بين النظرية و التطبيق، المؤتمر الدولي للتنمية الإدارية: نحو أداء مميز في القطاع الحكومي، معهد الإدارة العامة، الرياض نوفمبر 2009.

✓***التعليمات الوزارية***:

✓تعليمة وزراية رقم 1599 المؤرخة في25ماي 2011 تتعلق بتخفيف الوثائق في الملفات الإدارية و تحسين الخدمة المحلية.

✓المنشور الوزاري رقم1099 المؤرخ في 24 مارس 2010 يحدد و يوضح شروط المتعلقة بالإجراءات الجديدة لمعالجة ملفات طلب الحصول على بطاقة التعريف الوطنية و جواز السفر البيومترين الالكترونيين .

✓-***البرقية الوزارية***

✓البرقية الوزارية رقم 2831 المؤرخة في 2013/09/30 المتعلقة بإجراءات التسهيل و التخفيف استصدار وثائق الحالة المدنية عن طريق الإعلام الآلي .

✓البرقية الوزارية رقم 1111 المؤرخة في 22 مارس 2018 المتعلقة بكيفية و ترتيبات التنظيمية لإصدار رخصة السياقة البيومترية الالكترونية .

✓***المراسيم التنفيذية و المراسيم الرئاسية:***

✓المرسوم التنفيذي 10-210 المؤرخ في 16 سبتمبر 2010 يتضمن إحداث الرقم التعريفي الوطني الوحيد، ج ر العدد 54 الصادرة في 19 سبتمبر 2010.

✓المرسوم الرئاسي رقم17-143 المؤرخ في 18 افريل 2017 يحدد كيفيات إعداد بطاقة التعريف البيومترية و تسليمها و تجديدها ، ج ر ،العدد 25 الصادرة في 19 افريل 2017.

✓ المرسوم التنفيذي رقم 18-112 المؤرخ في 05 افريل 2018 يحدد نموذج مستخرج السجل التجاري الصادر بواسطة إجراء الكتروني ، ج ر عدد21 صادرة في 11 افريل 2018 .

✓***القوانين:***

✓القانون 14-08 المؤرخ في 09اوت 2014 يعدل و يتمم الأمر 70-20 المؤرخ في 19 فيفري 1970 و المتعلق بالحالة المدنية ، ج ر العدد 49 الصادر في 20 أوت 2014.

✓**مواقع الانترنيت:**

✓Karen L ; Jungwoo L ; " Developing fully functional E-Government :A four stage model ";government infomation quarterly ;2001,U S A .date de visualisation le 30/01/2020, a18.15heures. www.egov ee.media developing.

✓أبو معايض يحي محمد علي، تحديات الحكومة الالكترونية : تاريخ الاطلاع 2020/02/03 على الساعة 19:30ساعلى الموقع :

✓ http://www.hrdiscussion.com/hr17201.html.

✓ *يقصد بإعادة هندسة الهياكل التنظيمية هو " إعادة تصميم الجذري للعمليات الإدارية تحقيق تحسينات جوهرية في معايير قياس الأداء وفق متطلبات عالمية.

# إستخدام سلسلة القيمة في تحقيق الميزة التنافسية دراسة حالة المؤسسة الوطنية – مركب الملح لوطاية– بسكرة

# The role of value chain in achieving competitive advantage

**عبد القادر عوادي**، مخبر مالية بنوك وإدارة أعمال جامعة محمد خيضر بسكرة،
abdelkader.aouadi@univ-biskra.dz
**رشيدة مراوي**، مخبر مالية بنوك وإدارة أعمال جامعة محمد خيضر بسكرة،
rachida.mraoui@univ-biskra.dz

تاريخ الاستلام:2019/08/25 تاريخ القبول:2019/12/02 تاريخ النشر:06 /2020/06

**ملخص:**

نهدف من خلال هذا البحث إلى استعراض أسلوب وأداة من أدوات التحليل الإستراتيجي للتكلفة ألا وهي سلسلة القيمة حيث تعمل على تتبع الأنشطة التي تقوم بخلق قيمة للمنتج عبر جميع المراحل الممتدة من جمع المواد الأولية إلى غاية التسليم النهائي للمنتج أو تقديم الخدمة. حيث استعملنا هذا النوع من التحليل لغرض تحسين كفاءة أنشطة المؤسسة الوطنية –مركب الملح لوطاية– بسكرة، وتحديد المواضع التي يمكن فيها زيادة القيمة أو تخفيض التكلفة بهدف تحقيق الميزة التنافسية عن طريق إختيار الأنشطة المفيدة إستراتيجيا.

**الكلمات المفتاحية:** سلسلة القيمة؛ أنشطة؛ تكاليف؛ الميزة التنافسية.

**تصنيف *JEL : E42، Q52*.**

**Abstract:**

The aim of this research is to review the method and tool of the strategic analysis of cost, namely the value chain where it tracks the activities that create value for the product through all stages from the collection of raw materials until the final delivery of the product or service. We used this type of analysis to improve the efficiency of the activities of the national institution, and to identify where the value can be increased or the cost reduced in order to achieve competitive advantage by selecting activities that are strategically useful.

**keyword**: Value Chain, Activities, Costs, Competitive advantage.

**JEL classification code : *E42, Q52.***

**المؤلف المرسل: عبد القادر عوادي، الإيميل:** abdelkader.aouadi@univ-biskra.dz

## 1. مقدمة:

تسعى أغلب المؤسسات الإستمرار في السوق والمنافسة لتعظيم الأرباح غايتها النمو وهذا الأمر طبيعي لأي مؤسسة تنشط في السوق ولكن حاليا وفي ظل التحدي الشديد بين المؤسسات أصبحت هذه الأخيرة تبحث عن ميزة تميزها عن باقي المؤسسات المنافسة.

وفي ظل هذا التحديات ظهرت سلسلة القيمة وهي منهجية مطورة تسمح بتقسيم ووصف أنشطة المؤسسة، من خلال التحليل النظامي لعمليات وأنشطة المؤسسة وكذا العلاقات التفاعلية بينها. كما تعتبر وسيلة تمكن المسيرين من تحديد نقاط القوة والضعف لكل نشاط مقارنة بالمنافسين من خلال تقسيم المؤسسة إلى مجموعة العمليات والأنشطة والمتعلقة ببعضها البعض التي تمكن من تحقيق وفرات مالية للمؤسسة من خلال التحكم في التكاليف.

إن دور سلسلة القيمة هو التحليل الداخلي لأنشطة المؤسسة، ومن جهة أخرى تسمح بتحقيق ميزة تنافسية من خلال إدارة المؤسسة سلسلة القيمة الخاصة بها بشكل أفضل من منافسيها في نفس المجال والتي تضمن زيادة جودة المنتجات أو الخدمات المقدمة، وزيادة الأرباح وخفض التكاليف مما يؤدي إلى تعظيم الميزة التنافسية.

**الإشكالية:**

يمكن تلخيص الإشكالية المطروحة في التساؤل الرئيسي التالي:

**كيف يتم إستخدام سلسلة القيمة في تحقيق الميزة التنافسية في المؤسسة الوطنية – مركب الملح لوطاية– بسكرة؟**

ومن الإشكالية السابقة يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

– هل تساعد سلسلة القيمة في تحقيق الميزة التنافسية؟

– هل يؤدي تطبيق سلسلة القيمة في المؤسسة الوطنية للأملاح – مركب الملح لوطاية– بسكرة إلى تحقيق ميزة التكلفة الأقل؟

– هل تطبيق سلسلة القيمة في مركب الملح –لوطاية– بسكرة من شأنها أن تحقق له ميزة تنافسية عن منافسيه؟

**الفرضيات**

وللإجابة على التساؤلات السابقة يتم صياغة الفرضيات التالية:

– تساعد سلسلة القيمة في تحقيق الميزة التنافسية؛

– يؤدي تطبيق سلسلة القيمة في المؤسسة الوطنية للأملاح –مركب الملح لوطاية– بسكرة إلى تحقيق ميزة التكلفة الأقل؛

– تطبيق سلسلة القيمة في مركب الملح –لوطاية– بسكرة من شأنها أن تحقق له ميزة تنافسية عن منافسيه.

**أهداف البحث** : نسعى من خلال هذا البحث إلى:

– بيان دور سلسلة القيمة وأهميتها داخل المؤسسة الوطنية للأملاح –مركب الملح لوطاية–؛

– معرفة آلية عمل سلسلة القيمة.

**نموذج البحث:**

وعليه تم تقسيم هذا البحث إلى:

– ماهية سلسلة القيمة؛

– ماهية الميزة التنافسية؛

– تحليل سلسلة القيمة لمركب الملح وعلاقته بالميزة التنافسية.

**منهجية الدراسة:**

إتبعنا في هذا البحث من أجل الوصول إلى نتائج للإجابة على الأسئلة الفرعية المنهج الوصفي وهذا فيما يتعلق بالجانب النظري بهدف وصف وتحديد عناصر موضوع دور سلسلة القيمة في تحقيق الميزة التنافسية في المؤسسة الوطنية للأملاح –مركب الملح لوطاية– بسكرة،

أما بالنسبة للجانب التطبيقي إعتمدنا على أسلوب دراسة الحالة والذي يمكننا من التعمق في جوانب الموضوع والوقوف على واقع تطبيق سلسلة القيمة بالمؤسسة الوطنية للأملاح –مركب الملح لوطاية– بسكرة وكيفية توظيفها لتحقيق الميزة التنافسية.

**الدراسات السابقة:**

– دراسة (بلالي أحمد، 2003) بعنوان "الميزة التنافسية للمؤسسة الإقتصادية بتطبيق سلسلة القيمة ونموذج قوى المنافسة ل مايكل بورتر دراسة حالة مؤسسة مواد البناء بتمنراست"

هدفت الدراسة إلى التعرف على الميزة التنافسية للمؤسسة الإقتصادية، وذلك بالتركيز على تحليل "مايكل بورتر"، وتوصلت الدارسة إلى أنه بالرغم من أهمية تحليل الأنشطة الداخلية باعتبارها المسؤولة عن إنشاء القيمة إلا أنه ينبغي عدم إغفال دور المحيط الخارجي في التأثير على الميزة التنافسية للمؤسسة، وأنه من أجل تنميتها يجب على المؤسسة مراقبة العوامل التي كانت وراء حصولها على تلك الميزة، ولم يشر إلى دور الإبداع التكنولوجي في تنميتها؛

– دراسة (غضاب رانية،2014) بعنوان" إستخدام التكامل بين التقنيات الحديثة لأنظمة التكلفة، التسيير التسعير والموازنة على أساس الأنشطة لبناء الميزة التنافسية بالمؤسسة الإقتصادية" دراسة ميدانية.

هدفت هذه الدراسة إلى إستعراض مقاربة تخفيض التكلفة كأبرز مداخل تحقيق الميزة التنافسية بالمؤسسة الإقتصادية إعتمادا بالدرجة الأولى على التعاضد الناتج بين أنظمة التكلفة، التسيير، التسعير والموازنة على أساس الأنشطة والتكامل فيما بينها كمصدر للضبط المستمر للتكاليف بغرض توليد القيمة.

ومن بين نتائج هذه الدراسة نذكر:

✓ يسمح إستخدام التكامل بين الأنظمة القائمة على أساس الأنشطة بتوسيع نطاق إنتاج المعلومات المحاسبية ليشمل معلومات غير مالية أيضا مثل: القيمة التحفزية للعملاء.

✓ هناك معوقات تحول دون تطبيق نظام التكلفة على أساس الأنشطة في المؤسسات الصناعية الجزائرية بصفة عامة والمؤسسة قيد الدراسة بصفة خاصة مثل: عدم معرفة متخذي القرارات بالنظام بتجنبهم لتحمل تكاليف التحول إلى النظام الجديد، إعتقاد أن تكلفة تطبيق النظام تفوق المنافع المتوقعة من تطبيقه.

## 2. ماهية سلسلة القيمة

### 1.2 تعريف سلسلة القيمة

عرف Porter سلسلة القيمة بأنها" مجموعة من الأنشطة المولدة للقيمة تبدأ من الأنشطة الحصول على المواد الخام من الموردين، وتنتهي بتسليم المنتج النهائي إلى العملاء. فهي أداة يحتاجها واضعو السياسات لتشخيص وتعزيز الميزة التنافسية كما هي المصدر الأساسي للميزة التنافسية." (إبراهيم، 2010، صفحة 84)

وفقا لمفهوم سلسلة القيمة أشار كابلان وكوبر أن الأنشطة تصنف إلى: (حسن، 2011، صفحة 60)

- **أنشطة تضيف قيمة:** وهو النشاط الذي إذا استبعد فإنه سوف يؤدي في الأجل الطويل إلى عدم تلبية رغبات العميل ولا توقعاته، الأمر الذي سيؤثر سلبا على مبيعات المؤسسة وحصتها السوقية، لذلك تسعى المؤسسة إلى عدم إستبعاد تلك الأنشطة وإنجازها بكفاءة، فمثلا شراء مواد أولية لصنع المنتج هو نشاط ذو قيمة لأن المؤسسة بدونها لن تستطيع تصنيع المنتج.
- **أنشطة لا تضيف قيمة:** من الأنشطة التي لا تضيف قيمة للمخرجات أو المنتجات المقدمة للمستفيد، وفي نفس الوقت يمكن أن تعوق العمل وتزيد من تكلفة إنجازه، وبالتالي فهي أنشطة هدر، ويمكن للإدارة تخفيض التكلفة مع الحفاظ على طاقة خدمة المنتج باستبعاد هذه الأنشطة. فمثلا تخزين المواد الأولية أو المنتجات تامة الصنع يعد نشاطا غير منتجا لذلك كان السعي إلى تطبيق سياسة المخزون الصفري.

ولا بد من الإشارة إلى أن هناك أنشطة لا تضيف أي قيمة ولكنها ضرورية لإتمام العمل، وهي تلك الأنشطة التي لا يمكن إتمام العمل بدونها، بينما لا تمثل أي قيمة للمستفيد تجعله مستعدا ليدفع مقابلها. ويمكن للإدارة أن تخفض حجمها دون التأثير على كفاءتها كتكاليف إعداد الآلات وتكاليف الفحص وتكاليف المناولة.

**كما تصنيف الأنشطة إلى أساسية/مساندة/منحرفة:**

بهدف التحكم في تكاليف الأنشطة والعمل على استمرارية تخفيضها تم تقسيمها إلى:

- **الأنشطة الأساسية:** ترتبط مباشرة بالخلق الفعلي، التطوير، التصنيع، التوزيع، البيع، وخدمة المنتج أو الخدمة المقدمة لعميل المؤسسة تمثل هذه الأنشطة المهمة الأساسية التي تؤديها المؤسسة لإنتاج وتوصيل سلعة (دفيد.لى، 2008، صفحة 205)
- **الأنشطة المساندة:** وهي تلك الأنشطة التي لا ترتبط بمنتج معين ولكن يتم أدائها لكي تستمر المؤسسة في مزاولة أعمالها والمحافظة على صورتها في السوق.
- **الأنشطة المنحرفة:** يقصد بها الأنشطة الناتجة عن حدوث خطأ عند إنجاز عملية ما كما تندرج ضمنها أنشطة تصحيح الأخطاء (لطيفة، صفحة 3)

**2.2إستخدام سلسلة القيمة لتخفيض التكاليف:**

يعتبر أسلوب تحليل القيمة إحدى الوسائل التي تعتمد لتخفيض التكاليف، حيث يسمح هذا التحليل بالتعرف على مساهمة جميع الأنشطة في خلق القيمة للزبائن. ويتم تحليل الأنشطة التي تضيف قيمة والتي لا تضيف قيمة من خلال الخطوات التالية: (الصمد، 2002، صفحة 66)

- تقليص الوقت والجهد المطلوبين للقيام بالنشاط (أو الفعالية) فمثلا يمكن تقليص الوقت والجهد الخاص بنشاط التهيئة من خلال تحسين تدريب العمال.
- إلغاء الأنشطة غير الضرورية: قد تكون هذه النقطة الأكثر أهمية في هذا المجال. إذ أنه بواسطة تحليل الأنشطة يمكن الوصول إلى تلك الأنشطة التي لا تضيف قيمة إلى المنتجات أو التي لا تضيف إلى القيمة التي يطلبها المستهلك. فمثلا يمكن إلغاء نشاطات مناولة المواد بواسطة إجراء التغيرات على العمليات أو المنتجات من خلال الإجراءات الآتية:

تسليم الأجزاء مباشرة إلى المخزون وحسب الحاجة أو الطلب من المجهز (البائع) إجراء تغييرات في طريقة الإنتاج لتحسين النوعية أو إعادة تصميم تلك الأجزاء أو غيرها. وإن مثل هذه الإجراءات تجعل من غير الضروري تدقيق الأجزاء عند إستلامها وعند وضع الأجزاء على الرفوف في المخزن. وإن القضاء على مثل هذه الأنشطة يقلل من التكلفة الإجمالية وتكلفة المنتجات التي لم تعد تستعمل هذه الأنشطة.

إنتقاء الأنشطة ذات التكلفة المنخفضة وذلك في حالة وجود الأنشطة التنافسية التي تؤدي الغرض نفسه وبتكلفة أقل.

## 3. ماهية الميزة التنافسية:

### 1.3مفهوم الميزة التنافسية

تعرف الميزة التنافسية بأنها" العملية التي يكافح فيها كيان ما، على التفوق على كيان آخر يمكن أن يكون شخصا أو مؤسسة أو دولة والهدف هو الفوز ولكي تكون المؤسسة منافسة عليها أن توفر عدة عوامل مثل: القدرة والرغبة في الفوز وتوفر الموارد المتاحة." (المصاروه، 2016، صفحة 228)

كما تعرف أيضا بأنها "عبارة عن قدرة المؤسسة على تقديم سلعة أو خدمة ذات نفقة أقل ومنتج متميز عن نظيره في الأسواق مع إمكانية الإحتفاظ بهذه القدرة." (محبوب، 2007، صفحة 41)

يتضح مما سبق أن الميزة التنافسية هي خصائص وإختلافات تتميز بها المؤسسة عن منافسيها التي تؤهلها لتحقيق مزايا عدة مثل تطبيق أسعار جد منخفضة والنمو والبقاء أطول ما يمكن.

### 2.3. أنواع ومصادر الميزة التنافسية

**أ-أنواع الميزة التنافسية:**

يوجد عدة أنواع للميزة التنافسية هي:

- **ميزة التكلفة الأقل:** التي تتحقق كنتيجة لقدرة المؤسسة على إنتاج وتسويق منتجها بأقل تكلفة ممكنة، وذلك من خلال تملك التكنولوجيا الأفضل، مصادر أرخص للمواد الأولية، الإستغلال الأفضل للطاقات الإنتاجية، كفاءة العمليات

التسويقية، فعالية نظم الإنتاج ونظم الصيانة، كفاءة وفعالية عمليات النقل والتخزين. (عائشة، 2011، صفحة 715)

- **ميزة تمييز المنتج:** وتعني قدرة المؤسسة على عرض منتجات ذات خصائص متميزة ومتفردة، مما يجعلها ذات قيمة أكبر من نظيراتها من المنتجات من وجهة نظر المستهلك( الجودة، خصائص الإستعمال، خدمات ما بعد البيع...).
- **ميزة تمييز المنتج وبتكلفة أقل:** وتجمع هذه الميزة بين الميزتين السابقتين، حيث يتعين على المؤسسة في هذه الحالة عرض منتجاتها المختلفة والمتفردة عن منتجات المنافسين لإشباع الحاجات ذاتها للمجموعات الإستهلاكية، وفي الوقت ذاته بإسعار منخفضة ناتجة عن التكاليف المنخفضة لتلك المنتجات. (دلال، 2010، الصفحات 199-200)

**ب- مصادر الميزة التنافسية :**

- **الكفاءة:** تتجسد الكفاءة في الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، وتقاس بكمية المدخلات المستخدمة لإنتاج مخرجات محددة، باعتبار المؤسسة أداة لتحويل المدخلات إلى مخرجات، فكلما ارتفع معدل كفاءة المؤسسة كلما قلت المدخلات المطلوبة لإنتاج مخرجات معينة، فالمؤسسة تتميز تكاليفها بالإنخفاض إذا كانت تستحوذ على كفاءة إنتاجية عالية مقارنة بمنافسيها، مما يسمح لها ببناء مزايا تنافسية.
- **الجودة:** نتيجة للتغيرات السريعة والتطورات المتعاقبة، زاد اهتمام المؤسسات بتلبية رغبات المستهلكين والحرص على رضاهم إذ لم يعد السعر العامل المحرك لسلوك المستهلك، بل أصبحت الجودة هي الاهتمام الأول له والقيمة التي يسعى للحصول عليها، هذا ما أوجب على المؤسسات التي ترغب في البقاء في المنافسة أن تصنع منتجات ذات جودة عالية. (وصاف، 2005، صفحة 36)
- **المرونة:** مع دخول مرحلة التسعينات وتزايد ديناميكية الأسواق الدولية، عدت المرونة أحد أهم الأبعاد التنافسية التي تستطيع المؤسسة أن تتميز من خلالها، ذلك أن المرونة وكمواجهة لتحديات هذه المرحلة، تتعلق بمدى تكيف النظم التشغيلية للمؤسسة مع الطلب والتغيرات الحاصلة في بيئة الأعمال.
- **الوقت:** بالنظر إلى ما يمثله الوقت من أهمية لدى الزبون وإهتمامه المتزايد به فقد أدى ذلك إلى بروز ما يعرف بالمنافسة المرتكزة على عنصر الزمن، وذلك بتقليص هذا الأخير

ما أمكن لفائدة العملاء، ويمكن التعبير عن الوقت كبعد تنافسي من خلال عدة نقاط أهمها:

- **تخفيض زمن التسليم للعميل:** أي تقليص الفترة المستمرة ما بين طلب العميل للمنتج وتسليمه إياه وهو ما يعرف بوقت التسليم السريع.

- **تخفيض زمن المنتجات الجديدة للأسواق:** وذلك من خلال إختصار دورة حياة المنتج على مستوى تقديمه للأسواق وتحقيق الأسبقية على هذا المستوى.

- **تخفيض زمن تحويل العمليات:** إذا كانت عملية التصنيع ليست سوى عملية تدفق لعناصر المدخلات والمخرجات، فإنه وإنطلاقا من فلسفة الوقت المحدد فإنه يمكن تحقيق قيمة مضافة للمدخلات كلما أمكن تخفيض عنصر الزمن، خاصة إذا أفاد ذلك في الإستغناء عن المخزون والإقتصاد فيه، وبالتالي في تكاليف التخزين بفعل الإلتزام بجداول زمنية محددة وثابتة لتسليم المكونات الداخلة في عملية الإنتاج.

- **سرعة التطوير:** ونعني بها الفترة المرتبطة بإبتكار وتطوير المنتجات وتقليصها ما أمكن والعمل على تحقيق أسبقية على هذا المستوى خدمة لتنافسية المؤسسة وتحسب هذه الفترة من بداية ولادة الأفكار الخاصة بالمنتجات وحتى تحقيق التصميم النهائي أو الإنتاج الفعلي للمنتج.

- **الإبداع:** يعتبر الإبداع بعدا رئيسيا للميزة التنافسية من خلال قدرته على إستكشاف الفرص الجديدة في البيئة الخارجية ومراقبتها وسرعة الإستجابة لها بإنجاز تطور معين أو عمل خلاق، سواء في مجال الإنتاج والتكنولوجيا المستعملة، أو إيجاد طرق جديدة أكثر خلقا للقيمة في مجالات النشاط الإقتصادي للمؤسسة تختلف عن تلك الطرق القائمة. الشيء الذي تكون محصلته دعم قوى للموقع التنافسي للمؤسسة. (لمجد، 2010، الصفحات 10-11)

- **المعرفة:** تعد الأصول الفكرية ركيزة أساسية لإستمرار نشاط المؤسسة في البيئة التنافسية المرتكزة على المعلومات والمعرفة، فلقد زاد اهتمام تلك المؤسسات المعتمدة على الأصول الفكرية القابلة للقياس كالمعرفة، باعتبارها شرطا أساسيا ضمن سياساتها الاستثمارية، كما أصبح قياس القيمة الحقيقة للمعرفة أمرا ضروريا للمؤسسات ذات المعاملات الخاصة وبراءات الاختراع، والعلامات التجارية المتميزة. فالمؤسسات الناجحة هي التي تستثمر في

ما تعرفه، بحيث تنقل تلك المعرفة عبر قنواتها التنظيمية للإستفادة منها في عمليات إنتاج السلع والخدمات أو في تطوير الهياكل والوظائف والعمليات. (وصاف، 2005، صفحة 36)

### 3.3. الإستراتيجيات العامة للميزة التنافسية

للحصول على الميزة التنافسية يجب على المسيرين الإستراتيجيين إنتهاج خطة عمل من أجل الإستغلال الأمثل لموارد المؤسسة لتحقيق الكفاءة المتميزة حتى تكتسب ميزة التنافسية في السوق وفي إطار ذلك وضع porter ثلاث إستراتجيات.

- **إستراتيجية إدارة التكلفة:** الهدف من إتباع هذة الإستراتيجية هو تحقيق التفوق على المنافسين بإنتاج سلع وخدمات بتكلفة أقل من تكلفة المنافسين، حيث تهدف هذه الإستراتيجية إلى تقوية المركز التنافسي للمؤسسة والسيطرة على السوق من خلال توفير المنتج بأقل تكلفة مقارنة بالمنافسين، و تتمتع المؤسسة المطبقة لهذه الإستراتيجية بميزة التكلفة المنخفضة، كما تكون المؤسسة المطبقة لهذه الإستراتيجية قادرة على فرض سعر أقل من أسعار المنافسين، مع حفاظها على نفس مستوى ربح المنافسين و يعود هذا لإنخفاض تكاليف هذه المؤسسة نسبة إلى تكاليف منافسيها. (الطيطي، 2013، صفحة 211)
- **إستراتيجية التركيز:** تستند على أساس إختبار مجال تنافسي محدود في داخل قطاع الصناعة بحيث يتم التركيز على جزء معين من السوق، وتكثيف نشاط المؤسسة التسويقي في هذا الجزء والعمل على إستبعاد الآخرين ومنعهم من التأثير في حصة المؤسسة.

في حين يشير Wheelen على التركيز على قطاع معين من السوق وتستخدم محورين الأول تحقيق ميزة تنافسية في التكلفة، والثاني في تميز المركز، حيث تعتمد هذه الإستراتيجية على التخصص في منتج معين أو سوق معين.

كما إن هناك المبررات الداعية لإتباع هذه الإستراتيجية هي:

- الإستفادة من مزايا التخصص
- القدرة على التجديد والإبتكار.
- إكتساب مزايا تنافسية عالية من جانب إشباع حاجات المستهلكين.

ويرى Wheelen بأن هناك مخاطر في إتباع هذه الإستراتيجية هي:

- التعرض للتوقف بسبب إنخفاض أو ندرة المواد الأساسية التي تعتمد علية في الإنتاج.
- تتعرض المؤسسة للخطر بسبب تقلص الطلب على المنتجات التي تقدمها بسبب:
- التغير في الظروف المحيطة.
- ظهور منافسين جدد.
- تقديم منتج بديل لمنتج المؤسسة.
- عدم الإستفادة القصوي من الطاقات المتاحة لدى المؤسسة في حال إنخفاض الطلب.
- عدم إشباع حاجات ورغبات العملاء.
- عدم توزيع المخاطرة على مجالات ومنتجات متعددة.
- عدم القدرة على التعامل مع مجالات الأعمال الأخرى غير المجال الذي ترتكز عليه. (الخفاجي، 2014، صفحة 77)

- **إستراتيجية التميز**: تهدف هذه الإستراتيجية إلى تقوية المركز التنافسي للمؤسسة من خلال تميز منتجاتها وخدماتها عما يقدمه المنافسون ،بحيث تطبق هذه الإستراتيجية بهدف تقديم منتج فريد من وجهة نظر المستهلك بالنسبة لما يقدمه المنافسون.

حيث تكون المؤسسة القادرة على تحقيق التميز لمنتجاتها، قادرة على فرض سعر عال لمنتجها المتميز، إلا أن المشكلة الأساسية التي ترافق تطبيق إستراتيجية التميز تتجسد في قدرة المؤسسة على المدى الطويل على الإحتفاظ بتميزها في أعين العملاء و يعود ذلك لعمل المنافسين على تقليد إنتاج المنتجين المتميزين. (الطيطي، 2013، صفحة 211)

## 4. تحليل سلسلة القيمة لمركب الملح وعلاقته بالميزة التنافسية

### 1.4.التعريف بمركب الملح ونشأته

يعتبر مركب الملح أحد أهم الوحدات التابعة للمؤسسة الوطنية للأملاح ويقع ببلدية لوطاية التي تبعد 25كلم عن ولاية بسكرة، تقدر مساحة المركب ب 13 هكتار، يتوزع على بنايات إدارية، ورشات إنتاج، مخازن، محجرة تبعد حوالي 3 كلم عن المركب(لم تعد تستخدم). إنطلقت الأشغال به سنة 1976 تحت إشراف شركة DRAVOCONSTRUCTORI من الشركة الأم الأمريكية DRAVO CORPORATION، التي قامت ببناء المنشآت القاعدية

، وإنتهت الأشغال بالمشروع سنة 1983، وكانت الإنطلاقة الأولى في الإستغلال في شهر جويلية من نفس السنة حيث تم إنتاج بلورات الملح المكرر.

مركب الملح الوطاية هو وحدة إنتاجية تابعة للمؤسسة الوطنية للأملاح التي أنشئت بمقتضى المرسوم رقم 83-444 المؤرخ في 16 جويلية 1983 وتم التحويل القانوني للمؤسسة إلى شركة ذات أسهم تبعا للقانون الأساسي المؤرخ في 4 جوان 1990 وهي مؤسسة عمومية إقتصادية ذات أسهم برأس مال إقتصادي قدره 339000000 دج وأصبحت الآن برأس مال قدره 1600000000 دج، ويحقق متوسط ربح سنوي يقدر ب 12000000دج.

وتعتبر المؤسسة الوطنية للأملاح أكبر منتج وموزع جزائري للملح ويتواجد المقر الإجتماعي (المديرية العامة) بقسنطينة.

وتضم هذه المؤسسة ست وحدات إنتاجية و أربعة وحدات توزيع موزعة عبر القطر الجزائري وهي:

مركب الملح لوطاية ولاية بسكرة، وحدة المغير ولاية الوادي، وحدة قرقور العمري ولاية سطيف، وحدة سيدي بوزيان ولاية غليزان، وحدة بطيوة ولاية وهران، وحدة إنتاج وتوزيع أولاد زوائي، وحدة توزيع الجزائر العاصمة، وحدة توزيع بجاية،وحدة توزيع وهران.

### 2.4.تحليل سلسلة القيمة للتعرف على الأنشطة المضيفة للقيمة والتي لا تضيف قيمة

تصميم سلسلة القيمة لمركب الملح:

**الشكل01:** سلسلة القيمة لمركب الملح سنة 2018

**المصدر**: من إعداد الباحثين بالإعتماد على بيانات تقسيم الأنشطة بالمركب

يتضح لنا من خلال الشكل 01 ما يلي:

**الأنشطة الرئيسية:** هي مجموعة الأنشطة التي تؤدي إلى التشكيل المادية للمنتج، وتشمل:

- **عملية التموين:** ترتبط عملية التموين بكافة الأنشطة المتعلقة بالحصول على المادة الأولية، وتتضمن الأنشطة التالية:

- نقل المشتريات: يتم إيصال الملح إلى المركب، بالإضافة إلى كل المواد المتعلقة بعملية إنتاج الملح كاليود، الأكياس،...إلخ.
- إدارة التموين: يتعلق هذا النشاط بإرسال الطلبيات إلى الموردين.
- تسديد الضرائب والرسوم: يظهر هذا النشاط في المركب بسبب عمليات الشراء مثل: الرسم على القيمة المضافة TVA.
- الصيانة: تتعلق بتصليح وسائل نقل عند تعطلها وفي حالة عدم قدرة المركب على تصليحها يتم أخرجة النشاط.

- **عملية الإنتاج:** تنطلق هذه العملية عند دخول المواد الأولية للإنتاج وتنتهي عند إتمام عملية إنتاجها ( أي أصبح الملح منتج تام).وتتضمن الأنشطة التالية:

- إدارة الجودة والبحث والتطوير: يتم إجراء إختبار لتأكد من نوعية الملح المشترى إن كان ذا جودة أم لا.
- التنظيف و الطحن والغربلة: يتم غسل الملح بالماء المعالج ثم يتم طحن كميات الملح النظيف وغربلته.
- التغليف: في هذه المرحلة يتم تغليف الملح بواسطة آلات خاصة.
- صيانة معدات الإنتاج: تتعلق بكافة عمليات الصيانة التي قام بها المركب.

- **عملية التوزيع:** تتضمن الأنشطة التالية:

- إدارة المبيعات: مهمتها بيع منتجات المركب.
- نقل المبيعات: تتعلق بتوصيل المنتج إلى الزبائن.
- الصيانة: تتعلق بكافة التدخلات من أجل صيانة الآلات والمعدات.

- **العمليات الثانوية:** وهي الأنشطة الغير ضرورية والتي يمكن أخرجتها إلا أن وجودها يساعد المركب على الإستمرارية، وتتضمن الأنشطة التالية:

- الوقاية والأمن: يهدف إلى حماية المركب ككل( الآلات، العمال...إلخ)
- الإدارة: يضم قسم المحاسبة والمالية بالإضافة إلى الأنشطة المتعلقة بتدريب وتنمية الأفراد، وتشمل كل نشاط يتعلق بالموارد البشرية.
- نقل العمال: يوفر المركب النقل لعماله نظرا لموقعه الإستراتيجي الموجود بمكان معزول ببلدية لوطاية.

ويكون تتابع أنشطة سلسلة القيمة كما هو موضح بالشكل الموالي:

**الشكل02:** تتابع أنشطة سلسلة القيمة لمركب الملح–لوطاية–

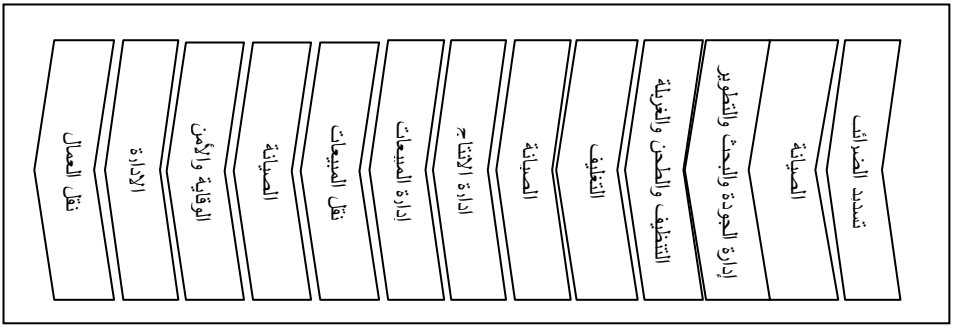


**المصدر:** من إعداد الباحثين بالإعتماد على وثائق ومعلومات مركب ملح–لوطاية–

بعـد تحليـل أنشـطة سلسـلة القيمـة إتضـح لنـا أن هنـاك أنشـطة تضـيف قيمـة وأخـرى لا تضيف قيمة فمن الضروري العمل على تقليص تكاليف هذه الأخيرة.

نقـوم بحسـاب نسـبة تكـاليف الأنشـطة غيـر المضـيفة للقيمـة، بالإعتمـاد علـى إجمـالي التكاليف الكلية بالمركب.

ويحسب إجمالي التكاليف الكلية لمركب الملح كالآتي:

**إجمالي التكاليف الكلية للوحدة=** إجمالي التكاليف المباشرة + إجمالي التكاليف غير المباشرة

**إجمالي التكاليف الكلية للوحدة** = 155081093.68 +1528834341= 1683915435.08دج

والجدول الموالي يوضح تكاليف الأنشطة غير المضيفة للقيمة ونسبتها بمركب الملح من أجل معرفة كفاءة وقدرة المركب في السيطرة على أنشطته.

**الجدول02:** يوضح تكاليف الأنشطة غير المضيفة للقيمة ونسبتها بمركب الملح لسنة 2018

**التكاليف الأنشطة غير المضيفة للقيمة**

| العملية/النشاط | الرمز | مصدر التكلفة | التكاليف | من التكاليف الكلية% |
|---|---|---|---|---|
| عملية التموين-نشاط الصيانة | A35 | صيانة وإصلاح معدات النقل(خارجيا). | 322068.28 | 0.019126155 |
| عملية الإنتاج-نشاط إدارة الجودة | A43 | تحليل الأملاح(خارجيا) | 70100 | 0.004162917 |
| | A48 | مصاريف الصيانة الخارجية معدات المخبر. | 405951.35 | 0.024107585 |
| عملية الإنتاج-صيانة معدات الإنتاج | A77 | صيانة وإصلاح المعدات الصناعية(خارجيا). | 909936.33 | 0.054036937 |
| | A78 | صيانة وإصلاح معدات النقل(خارجيا) | 313798.11 | 0.018635028 |
| عملية التوزيع- نشاط الصيانة | A115 | مصاريف الصيانة معدات النقل (خارجيا) | 736980.85 | 0.043765906 |
| العمليات الثانوية: نشاط الإدارة(الصيانة) | A132 | مصاريف الصيانة الخارجية معدات النقل | 187561.08 | 0.011138391 |
| العمليات الثانوية: | A152 | التكاليف والآثار المترتبة | 76,678.20 | 0.004553566 |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| **نشاط الإدارة** | | عن الشيكات | | |
| | / | غرامات التأخير | 108,700.00 | 0.006455194 |
| **الأنشطة المنحرفة** | / | المصاريف الإستثنائية الأخرى | 2,716,816.30 | 0.161339236 |
| | **المجموع** | | 5848590.5 | 0.347320915 |

**المصدر**: من إعداد الباحثين بالإعتماد على المعلومات المقدمة من قبل مهندس الإنتاج بالمركب

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن تكلفة الأنشطة غير المضيفة للقيمة تمثل نسبة 0.35% من إجمالي التكاليف الكلية. و بذلك يمكن للمركب تحقيق ميزة تنافسية عن طريق إلغاء الأنشطة غير المضيفة للقيمة وبالتالي يصبح أفضل من منافسيه بنفس المجال.

الشكل 03: تتابع أنشطة سلسلة القيمة المحسنة لمركب الملح ومقدار التكاليف المخفضة سنة 2018

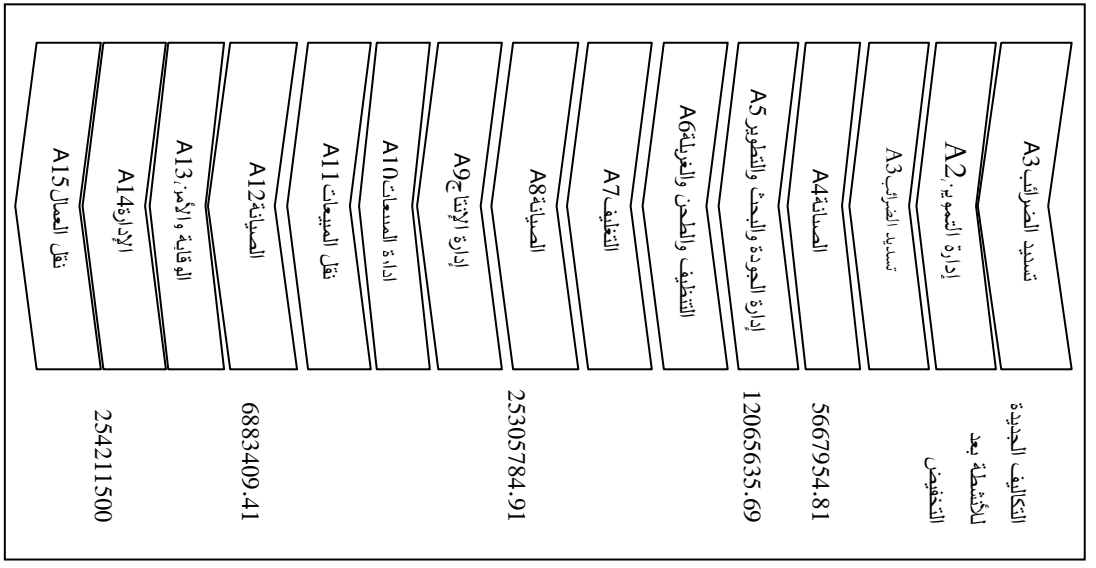


**المصدر**: من إعداد الباحثين بالإعتماد على المعلومات المقدمة من قبل مهندس الإنتاج بالمركب

## 6. خاتمة:

إن أسلوب سلسلة القيمة يشير إلى الطريقة التي يمكن من خلالها تحديد ودراسة خصائص المنتج والأنشطة التي ساعدت في الحصول عليه، بدءا من المواد الخام الأساسية وصولا إلى المنتج النهائي الذي يسلم للعميل، كما يهدف هذا الأسلوب إلى البحث عن بدائل لإنتاج منتجات بأقل تكلفة مع مراعاة العوامل الأخرى المتعلقة بتحقيق الميزة التنافسية.

**نتائج البحث:**

- إستناد المؤسسة إلى نموذج سلسلة القيمة لتحديد مواطن تخفيض تكاليف الأنشطة غير المضيفة للقيمة يمكنها من تحقيق ميزة تنافسية.
- إن تطبيق سلسلة القيمة في المؤسسة الوطنية –مركب الملح لوطاية– بسكرة سيمكنها من تجاوز الكثير من الصعوبات في ظل التغيرات الراهنة وتزايد حدة المنافسة، مما يؤكد مساهمتها في تخفيض تكاليف المؤسسة من خلال إدارج تكاليف الأنشطة غير المضيفة للقيمة والأنشطة الواجب تخفيض تكاليفها.
- إشتداد المنافسة تفرض على المركب تقديم منتجات بسعر منخفض، وهذا ما يزيد من أهمية تبني سلسلة القيمة نظرا لتحكمها الجيد في التكاليف.
- تتوفر لدى المؤسسة الوطنية –مركب الملح لوطاية– بسكرة المقومات الأساسية اللازمة لتطبيق أسلوب سلسلة القيمة.
- عدم وجود قسم خاص بمحاسبة التكاليف.
- عدم إدراك عمال مركب الملح بسلسلة القيمة ومدى أهمية تطبيقها في المركب.

**التوصيات:**

- العمل بتقنية سلسلة القيمة يساعد على التمييز بين تكاليف الأنشطة المرتفعة وتكاليف المنخفضة مما يساعد في إتخاذ القرارات السليمة.
- ضرورة الإهتمام بالأساليب الحديثة لمحاسبة التكاليف.

## 7. الملاحق: الملحق رقم (1) جدول تكاليف مركب الملح–لوطاية– لسنة المالية 2018

| رقم الحساب | البيان | المبلغ(دج) |
|---|---|---|
| 602112 | الوقود | 5808369.54 |
| 602114 | أكسجين الأستيلين | 486,825.00 |
| 602131 | مواد كيماوية | 42,710.00 |
| 602211 | قطع الغيار المستهلكة | 11676963.86 |
| 602231 | خردوات مستهلكة | 1063716.69 |
| 602232 | الأدوات الصغيرة | 790859.19 |
| 602233 | الصيدليات | 2477340.93 |
| 602271 | أدوات مكتبية | 303102.75 |
| 602282 | ألبسة العمال | 1,058,571.60 |
| 602290 | مواد ولوازم مختلفة | 3639920.05 |
| 607100 | طاقة كهربائية مستهلكة | 7533744.99 |
| 607200 | الماء المستهلك | 557604.78 |
| 611300 | عمل الحراسة والأمن | 8637183.14 |
| 613230 | كراء آلة المحجر | 434495.68 |
| 615230 | صيانة وإصلاح المعدات | 1315887.68 |
| 615250 | صيانة وإصلاح معدات النقل | 1560408.33 |
| 615260 | صيانة وإصلاح أثاث مكتب | 24,180.00 |
| 615280 | صيانة وإصلاح المعدات والمرافق الإجتماعية | 2,800.00 |
| 615290 | صيانة وإصلاح أعمال مختلفة | 38,800.00 |
| 616900 | تأمينات أخرى | 949,952.55 |
| 616400 | التأمين على النقل | 951,300.20 |
| 616500 | التأمين على السيارات | 1,009,406.10 |
| 618200 | ندوات، مؤتمرات | 3,200.00 |
| 622210 | القضايا والمحاكم | 1,004,791.07 |
| 622240 | مهندسون إستشاريون | 12,000.00 |
| 622250 | مراقبة تقنية | 186,780.81 |
| 622260 | تحليل أملاح(خارجيا) | 70,100.00 |
| 623100 | الدعاية والنشر | 55,000.00 |
| 624000 | نقل الملح | 130,280,180.14 |

| | | |
|---|---|---|
| 624400 | نقل العمال | 4,482,150.00 |
| 625300 | مصاريف النقل المسددة على العامل | 109,190.00 |
| 625400 | مصاريف التنقل | 1,107,093.37 |
| 626100 | مصاريف البريد والإتصال | 504,782.99 |
| 627300 | الخدمات البنكية وما يتعلق بها | 76,678.20 |
| 631 | أعباء المستخدمين | 90,006,482.10 |
| 642000 | ضرائب ورسوم (رسم مسترجع على المشتريات) | 739,373,791.00 |
| 642100 | ضرائب على النشاط المهني | 1,775,839.00 |
| 645110 | حقوق الطابع | 12,957.00 |
| 645125 | الضرائب العقارية | 75,910.50 |
| 645140 | الضرائب على المنطقة | 26,276.06 |
| 645150 | ضرائب على المركبات | 25,500.00 |
| 656110 | غرامات التأخير | 108,700.00 |
| 657300 | المصاريف الإستثنائية الأخرى | 2,716,816.30 |
| 681000 | مخصصات الإهتلاك | 506,455,979.40 |
| | **المجموع** | 1,528,834,341.00 |

## 8. قائمة المراجع:

**المؤلفات:**

1. الخفاجي ,ع .ا .(2014) .الميزة التنافسية وفق منظور إستراتيجيات التغيير التنظيمي .عمان :دار الأيام للنشر والتوزيع.
2. خضر مصباح إسماعيل الطيطي. (2013). الإدارة الإستراتيجية. عمان: دار حامد للنشر والتوزيع.
3. روبرت. أ. بتس- دفيد.لى. (2008). الإدارة الإستراتيجية بناء الميزة التنافسية (الإصدار دار الفجر للنشر والتوزيع). (ترجمة عبد الحكيم الخزامى، المترجمون) مصر.

**المقالات:**

1. الطيب داودي، مراد محبوب. (2007). تعزيز تنافسية المؤسسة من خلال تحقيق النجاح الإستراتيجي. مجلة العلوم الإنسانية (العدد 12).

2. حنان جابر حسن. (2011). التكامل بين نظام التكاليف على أساس النشاط وتحليل سلسلة القيمة كأداة لخفض تكاليف القطاع المصرفي دعما لقدرته التنافسية في ظل الأزمة المالية العالمية دراسة نظرية ميدانية. مجلة البحوث المحاسبية (العدد الأول).
3. عظيمي دلال. (2010). مداخل تحقيق المزايا التنافسية لمنظمات الأعمال في ظل محيط حركي. مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف (العدد10).
4. محمد سلامة يوسف المصاروه. (2016). إستراتيجية التصنيع حسب الطلب وأثرها في تحقيق الميزة التنافسية. مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة ( العدد49).
5. محمود أحمد إبراهيم. (2010). التحليل الإستراتيجي للتكلفة في ظل بيئة التصنيع الحديثة ودعم الميزة التنافسية. مجلة تنمية الرافدين، كلية الإدارة و الإقتصاد، جامعة الموصل، المجلد 32 (العدد101).

**المداخلات:**

1. بن ساهل وسيلة، بكوش لطيفة. (بلا تاريخ). تحقيق ميزة التكلفة من خلال نظام التكاليف على أساس الأنشطة، دراسة حالة : قسم الأشعة بمصلحة طبية–جراحية خاصة.
2. سليمة غدير أحمد، سلمى كيحلي عائشة. (22–23 نوفمبر, 2011). دور الأداء البيئي في رفع من تنافسة المؤسسات الإقتصادية. الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات ، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.
3. سملالي يحضيه، سعيدي وصاف. (نوفمبر, 2005). نحو تسيير إستراتيجي للمعرفة والميزة التنافسية للمؤسسة الإقتصادية. الملتقى الدولي حول: المعرفة الركيزة الجديدة والتحدي التنافسي للمؤسسات والإقتصاديات ، بسكرة، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر.
4. عبد الله بلوناس، بوزيدي لمجد. (9–10 نوفمبر, 2010). طرق بناء المزايا التنافسية المستدامة. ، الملتقى الدولي الرابع حول: المنافسة والإستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية ، جامعة شلف.
5. نجوى عبد الصمد. (29–30 أكتوبر, 2002). دور نظام محاسبة الكلفة على أساس الأنشطة في تحسين تنافسية منشأة الأعمال. الملتقى الدولي حول تنافسية المؤسسات الإقتصادية وتحولات المحيط ، بسكرة، كلية الحقوق والعلوم الإقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.

# أثر جودة خدمة التعليم العالي على رضا الطلبة: دراسة ميدانية بجامعة محمد الصديق بن يحيى –جيجل–

**Impact of the Quality of Higher Education Service on the Students Satisfaction: An field Study at Mohammed Siddiq Ben Yahya University – Jijel-**

**ط.د ياسر عبد الرحمان**، مخبر اقتصاد المنظمات والتنمية المستدامة، جامعة لونيسي علي البليدة 02، ey.abderrahmane@univ-blida-2.dz

**خالد قاشي**، المركز الجامعي عبد الله مرسلي تيبازة، khaledgachi2000@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2020/02/01 تاريخ القبول: 2020/05/15 تاريخ النشر: 2020/06/06

**ملخص:**

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار أثر جودة خدمة التعليم العالي على رضا طلبة جامعة محمد الصديق بن يحيى– جيجل. اعتمد الباحثان على الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات عن متغيرات الدراسة، حيث تم توزيعها على عينة شملت 470 طالب بجامعة جيجل، ومن أجل معالجة البيانات تم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية. توصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي لجودة خدمة التعليم العالي على رضا طلبة جامعة جيجل، ويرجع هذا إلى التأثير الإيجابي لأبعاد: الملموسية؛ الاستجابة؛ الأمان؛ التعاطف.

**الكلمات المفتاحية:** الجودة؛ الخدمة؛ التعليم العالي؛ رضا الطلبة.

**تصنيف *JEL*: I23، P36**

**Abstract:**

This study aims to test the effect of the quality of higher education service on the satisfaction of students of Mohammed Siddiq Ben Yahya University - Jijel. The researchers relied on the questionnaire as a main tool to collect data on the study variables, as it was distributed to a sample of 470 students at the University of Jijel. In order to process the data, the statistical package for social sciences program was used. The study found that there is a positive effect of the quality of higher education service on the satisfaction of Jijel University students, this is due to the positive impact of the dimensions: tangibility, responsiveness, assurance, and empathy.

**Keyword**: quality; service; higher education; student satisfaction.

**JEL classification code : I23, P36.**

**المؤلف المرسل: ياسر عبد الرحمان، ey.abderrahmane@univ-blida2.dz**

## 1. مقدمة:

يحظى موضوع جودة الخدمات التي تقدمها مختلف المؤسسات والهيئات باهتمام كبير من قبل الباحثين والمتخصصين، لما له من أهمية كبيرة في تطوير وتحسين أداء هذه المؤسسات لتكون قادرة على المنافسة في ظل التغيرات المتسارعة في العالم.

تعتبر الجامعات كغيرها من المؤسسات الأخرى تسعى باستمرار إلى ترقية جودة الخدمات التي تقدمها حتى تصل إلى درجة التميز الذي يعد هدفا يتوق إليه كل من مقدمو الخدمات والمستفيدين منها على حد سواء، حيث تقوم هذه المؤسسات بانتهاج العديد من الخطط والاستراتيجيات من أجل تحسين مستوى أداءها ومن أهم تلك الإستراتيجيات الاهتمام بالجودة بوصفها استراتيجية مهمة تساعد المؤسسة التعليمية على توفير خدمات تلبي احتياجات زبائنها وتوقعاتهم داخل المؤسسة أو خارجها.

بالرغم من تعدد مخرجات التعليم العالي واختلافها، يبقى الطالب أحد أهم هذه المخرجات، من هنا وجب التركيز على جودة الخدمات التعليمية التي تقدمها الجامعات من أجل تحسين وتطوير جودة الطالب باعتباره متلقي هذه الخدمات، من خلال العمل على توجيه كافة الموارد البشرية والسياسات والنظم والمناهج والبنى التحتية لخلق مناخ ملائم للابتكار والإبداع يستجيب للمتطلبات التي تهيئ الطالب لبلوغ المستوى الذي نسعى إلى تحقيقه. لذلك وجب على مؤسسات التعليم العالي إلى تبني أساليب واضحة لقياس درجة رضا الطلبة نحو الخدمات التعليمية التي تقدمها وعن أداء الجامعة ودرجة استجابتها لمتطلبات الطلبة.

**1.1إشكالية الدراسة:** في ضوء العرض السابق جاءت هذه الدراسة كمحاولة للتعرف على درجة رضا الطلبة نحو الخدمات التعليمية التي تقدمها جامعة محمد الصديق بن يحيى – جيجل–، من خلال الإجابة على الإشكالية التالية: **ما أثر أبعاد جودة خدمة التعليم العالي على رضا الطلبة بجامعة محمد الصديق بن يحيى–جيجل؟** وللإجابة على هذه الإشكالية يتم طرح التساؤلات الفرعية وهي:

– ما أثر بعد الملموسية على رضا طلبة جامعة جيجل؟

– ما أثر بعد الاعتمادية على رضا طلبة جامعة جيجل؟

– ما أثر بعد الاستجابة على رضا طلبة جامعة جيجل؟

– ما أثر بعد الأمان على رضا طلبة جامعة جيجل؟

– ما أثر بعد التعاطف على رضا طلبة جيجل؟

**2.1 فرضيات الدراسة:** للإجابة على إشكالية الدراسة وتساؤلاتها الفرعية إنطلقنت من **الفرضية الرئيسية التالية:** لجودة خدمة التعليم العالي أثر إيجابي على رضا طلبة جامعة محمد الصديق بن يحيى –جيجل–.

تتفرع هذه الفرضية إلى الفرضيات الفرعية التالية:

– لبعد الملموسية أثر إيجابي على رضا طلبة جامعة جيجل؛

– لبعد الاعتمادية أثر إيجابي على رضا طلبة جامعة جيجل؛

– لبعد الاستجابة أثر إيجابي على رضا طلبة جيجل؛

– لبعد الأمان أثر إيجابي على رضا طلبة جامعة جيجل؛

– لبعد التعاطف أثر إيجابي على رضا طلبة جامعة جيجل.

**3.1 أهداف الدراسة:** تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

– تقديم إطار مفاهيمي لجودة الخدمة التعليمية؛

– اختبار أثر جودة الخدمات التعليمية بأبعادها الخمسة على رضا طلبة جامعة جيجل؛

– تقديم مجموعة من التوصيات والاقتراحات.

**4.1 الدراسات السابقة:** توجد عدة دراسات سابقة، نذكر منها ما يلي:

– دراسة **khan et al** سنة 2011 بعنوان:

Student's Perspective of Service Quality in Higher Learning Institutions: An Evidence Based Approach.

جاءت هذه الدراسة لمناقشة تأثير جودة الخدمة التعليمية في مؤسسات التعليم العالي في باكيستان على مستوى رضا الطلبة واستعدادهم لبذل المزيد من الجهود، حيث اسخددم الباحثون على نموذج SERVQUAL في قياس جودة الخدمة التعليمية. جرت الدراسة على عينة تضم 600 طالب تم اختيارهم بطريقة عشوائية، وبعد توزيع الاستبانات تم استبعاد 105 استبانة ليتم استخدام 495 استبانة في التحليل. وخلصت الدراسة إلى أن لجودة الخدمة التعليمة أثر كبير على رضا الطلبة. (khan et al, 2011, p163)

– دراسة **Fattahi & Dahlan** سنة 2013 بعنوان:

Service Quality Gap in Higher Education: School of Postgraduate Studies (SPS) case study.

هدفت هذه الدراسة إلى قياس الفجوة بين ما يدركه طلبة مدرسة الدراسات العليا (SPS) في جامعة UTM الماليزية، وما يتوقعونه وأثر هذه الفجوة على رضا الطلبة باستخدام نموذج SERVQUAL، وتكونت عينة الدراسة من 120 مفردة، وخلصت الدراسة إلى أن هناك فجوة كبيرة بين مدركات الطلبة وتوقعاتهم في جميع الأبعاد الخمسة للمقياس وهي (الملموسية، المنهج، الخدمة الأساسية، المسؤولية الاجتماعية والعنصر البشري)، كما توصلت الدراسة إلى أن هناك انخفاض في رضا الطلبة بسبب هذه الفجوة الموجودة في نوعية الخدمات التعليمية. (Fattahi & Dahlan, 2013, p 64)

- دراسة **عثمان وفاطر** سنة 2016 بعنوان:

تأثير جودة الخدمة التعليمية على رضا طلاب الجامعات –دراسة ميدانية بالتطبيق على طلاب جامعة البعث–.

سعت هذه الدراسة إلى بيان تأثير جودة الخدمة التعليمية على رضا الطلبة في جامعة البعث. ولتحقيق أهداف الدراسة تم تطوير استبانة خاصة وزعت على عينة من طلاب جامعة البعث قدرها 384 طالب؛ حيث تم استرجاع 300 استبانة صالحة للتحليل. خلصت الدراسة إلى أن هناك تأثير معنوي لكل بعد من أبعاد جودة الخدمة التعليمية على رضا طلاب الجامعات. (عثمان و فاطر، 2016، ص 111)

- دراسة **Muthamia Suzanne** سنة 2016 بعنوان:

An assessment of University Quality and its Affection Student Satisfaction: A Case of University of United State International University.

هدفت هده الدراسة إلى تقييم العلاقة بين جودة خدمات التعليم الجامعي ورضا الطلبة ومدى تأثير جودة الخدمات المقدمة على درجة رضا الطلبة في كينيا، حيث أجريت الدراسة الميدانية على عينة من 60 طالب في جامعة الولايات المتحدة العالمية في العاصمة نايروبي. توصلت الدراسة إلى أن رضا الطلبة يتأثر بشكل كبير بجودة الخدمات التعليمية، فرضا الطلبة يكون منخفض كلما كانت جودة الخدمات المقدمة لهم أقل من توقعاتهم لها والعكس صحيح. (Muthamia, 2016, p56)

- دراسة **Chandra et al** سنة 2018 بعنوان:

The Effect of Service Quality on Student Satisfaction and Student Loyalty: An Empirical Study.

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن تأثير جودة الخدمة التعليمية على رضا الطلبة وولائهم لمؤسسات التعليم العالي بمحافظة Riau بأندونيسا. تم الاعتماد على الاستبانة في جمع البيانات من أفراد عينة الدراسة التي بلغ حجمها 1000 طالب من 13 جامعة في Riau، كما تم الاعتماد على عدة أساليب إحصائية في التحليل باستعمال برنامجي SPSS21 وAMOS21. توصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي لجودة الخدمة التعليمية على رضا الطلبة، لكن لم يتم إيجاد أي تأثير لجودة الخدمة على ولاء الطلبة. (Chandra et al, 2018, p109)

- دراسة **Uddin et al** سنة 2018 بعنوان:

Impact of Service Quality (SQ) on Student Satisfaction: Empirical Evidence on in the Higher Education Context of Emerging Economy.

هدفت الدراسة إلى كشف مدى تأثير جودة الخدمة التعليمية على رضا الطلبة باستعمال نموذج HEdPERF الدي طوره Firdaus سنة 2005. أجريت الدراسة على عينة من 376 طالب ينتمون إلى 8 جامعات (7 جامعات خاصة وجامعة حكومية) في بنغلاديش. خلصت الدراسة إلى وجود أثر كبير لجودة الخدمة التعليمية بجميع أبعادها (الجوانب الأكاديمية، الجوانب غير الأكاديمية، السمعة، تسهيلات الوصول، والبرمجة) على رضا الطلبة. (Uddin et al, 2018, p31)

من خلال الاطلاع على مختلف الدراسات السابقة توصلنا إلى أنها تتقاطع مع دراستنا الحالية في دراستها لمتغيري جودة خدمات التعليم العالي ورضا الطلبة، كما أن الدراسات السابقة اعتمدت على الاستبانة في جمع البيانات من أفراد عينة الدراسة. إضافة إلى ذلك أن الدراسة الحالية تشترك مع الدراسات السابقة في اعتمادها على برنامج SPSS في معالجة وتحليل البيانات واختبار فرضيات البحث.أما ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة كونها اعتمدت في قياس جودة خدمة التعليم العالي على مقياس (SERVPERF)، عكس الدراسات السابقة والتي اعتمدت على نماذج أخرى (SERVQUAL وHEdPERF). كما تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في مجتمع وعينة الدراسة، حيث أجرينا دراستنا على عينة من 470 طالب بجامعة جيجل.

**5.1 أنموذج الدراسة:** الشكل التالي يوضح النموذج المعتمد في الدراسة.

***الشكل 1: أنموذج الدراسة***

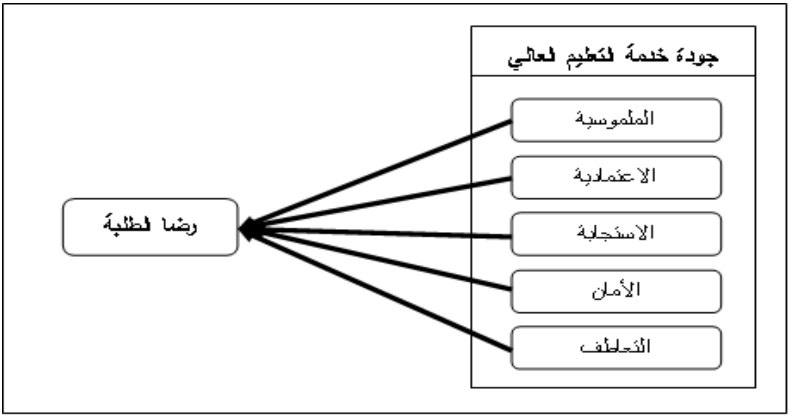


***المصدر:*** *من إعداد الباحثين*

## *2.* الإطار النظري لجودة الخدمة في التعليم العالي

### 1.2 مفهوم الجودة

لا يوجد تعريف واحد وشامل لمصطلح الجودة، بسبب اختلاف وجهات نظر الباحثين والمختصين في هذا المجال. فنجد Juran يعرفها بأنها "ملائمة المنتج للاستعمال". (Juran & Godfrey, 1998, p27) أما Crosby فيرى بأنها "المطابقة مع المتطلبات" . (Sussland, 1996, p16) في حين يعتبرها Deming بأنها "التوجه لإشباع حاجات المستهلك في الحاضر والمستقبل". (Suarez, 1992, p. 11)

### 2.2 مفهوم الخدمة

بالرغم من تداول مصطلح الخدمة منذ فترة ليس بالقصيرة مقارنة بمفاهيم أخرى، إلا أنه لا يوجد تعريف واضح ودقيق له، حيث ركزت التعاريف المقدمة للخدمة على عدة جوانب. فهناك من يعرفها بأنها " نشاط أو منفعة مقدمة من طرف إلى طرف آخر دون أن تنتج عنها ملكية، وتكون هذه الخدمة غير ملموسة سواء ارتبطت بمنتج مادي أم لم ترتبط به". (Kotler et al , 2009, p 452) أما Palmer فيرى أن الخدمة هي "إنتاج منفعة غير ملموسة بالأساس سواء بحد ذاتها أو بوصفها عنصرا عاما من منتج مادي، نشأت عن طريق شكل من أشكال التبادل لتلبية حاجات محددة". (Beaumont, 2012, p16) في حين تعرفها الجمعية

الأمريكية للتسويق (AMA) بأنها " الأنشطة أو المنافع التي تعرض للبيع أو التي تقدم مرتبطة مع السلع المباعة". (Verma, 2008, p26) نستنتج من التعاريف السالفة الذكر أن الخدمة في أغلبها غير ملموسة؛ بل مدركة من خلال المنفعة التي تقدمها للمستفيد، قد ترتبط وقد لا ترتبط بمنتج مادي ملموس ولا يمكن تملكها.

**3.2 مفهوم جودة الخدمة**

لقد تحول مفهوم الجودة من التركيز الكبير على السلع وبشكل أقل على الخدمات إلى التركيز بشكل أساسي على الخدمات والنظر للسلع المستلمة على أنها مكونات لتلك الخدمات فقط. (Akdere et al, 2018, p01) في هذا الإطار يعرف Parasurman جودة الخدمة بأنها "مدى قدرة المنظمة على تلبية وتجاوز توقعات العملاء". (Parasurman et al, 1988, p15) بمعنى آخر جودة الخدمة هي الفرق بين توقعات العملاء وتصوراتهم حول الخدمة المستلمة. وهذا ما أكده Ghobadian et al عندما ربط جودة الخدمة بدرجة تلبية الخدمات المقدمة لتوقعات المستفيد.(Ghobadian et al, 1994, p 45) من جهة أخرى يرى Kotler & Armstrong أن جودة الخدمة تعبر عن قدرة المنظمة على التمسك بعملائها، بمعنى قدرتها على الاحتفاظ بالزبائن يعد أفضل مقياس لجودة الخدمة. (Ramya et al, 2019, p 38)

**4.2 مفهوم الجودة في التعليم العالي**

لقد حظي موضوع جودة الخدمة في التعليم العالي باهتمام كبير في العقدين الأخيرين، لذلك وجب على مؤسسات التعليم العالي تحديد احتياجات عملائها بدقة ومحاولة تحقيق رضاهم لأن تحقيق ذلك يرتبط بجودة الخدمة المقدمة لهم.(Ada et al, 2017, p 2056) في قطاع التعليم العالي؛ تعتبر الجودة هي المحدد الرئيسي لأداء مؤسسات التعليم العالي وفي ضوء ذلك يعرف Zeithaml et al جودة خدمة التعليم العالي بأنها المطابقة مع متطلبات الطلبة. (Onditi & Wechuli, 2017, p328) وهو ما ذهب إليه Munshi الذي عرف جودة الخدمة في سياق التعليم العالي بأنها "الفرق بين ما يتوقع الطالب أن يحصل عليه من خدمات وبين ما حصل عليه فعليا". (Munshi, 2019, p182) في ضوء ما سبق يمكن القول أن جودة الخدمة في التعليم العالي هي نظام متكامل للأنشطة الموجهة للمستفيد تبدا من

تحديد رغباته ومتطلباته وتنتهي بالعمل على تلبيتها، وهذا يتفق تماما مع الهدف الأساسي من وجود الجامعات.

**5.2 أبعاد جودة خدمة التعليم العالي**

باعتبار التعليم العالي خدمة؛ فإن أبعاد جودتها هي نفسها أبعاد جودة الخدمات الأخرى. حيث تعتبر دراسة Parasurman et al (1985) هي الدراسة الأولى التي حاولت تطوير نموذج لقياس جودة الخدمة، حيث طوروا من أجل ذلك مقياس أطلق عليه اسم SERVQUAL (نموذج الفجوات) والذي يقوم على مقارنة توقعات الزبائن للخدمة والأداء الفعلي لها. حيث كان هذا المقياس يعتمد على عشرة أبعاد لجودة الخدمة المقدمة وهي: الاعتمادية، سرعة الاستجابة، الكفاءة، السهولة في تقديم الخدمة، مهارات الاتصال، اللباقة، الأمان، المصداقية، فهم العميل والجوانب المادية الملموسة. (Parasuraman et al, 1985, p 47) في دراسة لاحقة سنة 1988 قام نفس الباحثون بدمج هذه الأبعاد العشرة لجودة الخدمة في خمسة أبعاد فقط وهي: (Quinn et al, 2009, p145)

- **الملموسية (Tangibles):** وتشمل جميع المظاهر والتسهيلات المادية المرتبطة بتقديم الخدمة مثل: مظهر العاملين، المعدات المتسعملة ...إلخ؛
- **الاعتمادية (Reliability):** وتعني قدرة المنظمة على أداء الخدمة بثقة ودقة كما وعدت به؛
- **الاستجابة (Responsivness):** وهي تعكس رغبة المنظمة في مساعدة العملاء والاستجابة لمتطلباتهم بسرعة؛
- **الأمان (Assurance):** ويعبر عن الثقة بالعاملين في المنظمة والشعور بالأمان في التعامل معهم؛
- **التعاطف (Empathy):** ويعكس هذا البعد العناية والاهتمام الفردي الذي توليه المنظمة مقدمة الخدمة لعملائها.

فيما بعد جاءت الكثير من الدراسات التي انتقدت مقياس SERVQUAL واستبعدت فكرة الفجوة بين الأداء المتوقع والأداء الفعلي، وأبرزها دراسة Cronin and Taylor (1992) والتي جاءت بمقياس جديد أطلق عليه اسم SERVPERF (نموذج الأداء الفعلي) والذي يعتمد في قياس جودة الخدمة على الأداء الفعلي المقدمة للعملاء. حيث يرتكز على نفس الأبعاد التي يعتمد عليها المقياس السابق.(Cronin & Taylor, 1992, p58)

## 3. مفهوم رضا الطلبة

### 1.3 تعرض رضا العميل

وردت في الأدبيات الإدارية العديد من التعاريف التي قدمت لمفهوم رضا العميل، حيث عرفه Kotler بأنه "الشعور بالسعادة أو الإحباط الناتج عن المقارنة بين الأداء الفعلي مع الأداء المتوقع".(Son et al, 2018, p 22) بمعنى أن العميل سيكون راضيا عندما تتلاءم الخدمات المقدمة له فعليا مع كان يتوقعه.

### 2.3 تعريف رضا الطالب

في سياق التعليم العالي يعتبر الطلبة هم العملاء الأساسيين لجامعاتهم (Hall et al, 2014, p 6) وبالتالي يمكن تعريف رضا الطلبة بنفس الطريقة؛ حيث يشير هذا المفهوم إلى الشعور الإيجابي للطلبة اتجاه الجامعة التي ينتسبون إليها، ويرى Mark أن رضا الطلبة يتحقق عندما يلبي الأداء الفعلي توقعات الطلبة أو يتجاوزها.(Mark, 2013, p07) كما عرف كذلك بأنه ذلك الموقف الناتج عن تقييم الخبرات التعليمية للطالب. (Elliott & Healy, 2001, p 2) ويعتبر رضا الطالب من المؤشرات الإيجابية التي تدل ولائه للمؤسسة التعليمية. (Weerasinghe & Fernando, 2018, p117) ويرجع سبب اهتمام مؤسسات التعليم العالي برضا طلبتها إلى أثره الكبير على تحفيزهم والحفاظ عليهم من جهة وعلى قدرة استقطابها لطلبة جدد من جهة أخرى في ظل المنافسة الشديدة بين الجامعات.

## 4. منهجية الدراسة الميدانية

**1.4 مجتمع وعينة الدراسة:** يتكون مجتمع الدراسة من جميع طلبة جامعة جيجل والمقدر عددهم بـ 25962 طالب موزعين على سبع كليات، ونظرا لاستحالة الوصول إلى جميع أفراد المجتمع فقد اعتمد الباحثان على العينة العشوائية البسيطة؛ في هذا النوع من العينات يكون لجميع عناصر المجتمع فرص متساوية للظهور في العينة. (Sekaran, 2003, p 270) حيث تم توزيع 500 استبانة على أفراد عينة الدراسة، وتم استرداد 484 استبانة، في حين استبعدت 14 استبانة لعدم الإجابة على كل فقراتها، أي كانت 470 استبانة صالحة للقيام بعملية التحليل واختبار الفرضيات، حيث كان معدل الاسترداد 94%.

**2.4 أداة الدراسة:** لتحقيق أهداف الدراسة اعتمدنا على الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات من أفراد عينة الدراسة، حيث تم تقسيمها إلى محورين، يتعلق المحور الأول بجودة خدمة التعليم العالي، حيث تم تقسيمه إلى خمسة أبعاد رئيسية وفق مقياس (SERVPERF) وهي: الملموسية، الاعتمادية، الاستجابة، الأمان، والتعاطف. في حين كان المحور الثاني يتعلق برضا الطلبة.

من أجل معرفة اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو عبارات الاستبيان تم الاعتماد على سلم ليكرت (Likert) الخماسي، وذلك على النحو التالي: خيار "غير موافق بشدة" أعطي له درجة واحدة، خيار "غير موافق" أعطي له درجتان، خيار "محايد" أعطي له ثلاث درجات، خيار "موافق" أعطي له أربع درجات وأخيرا خيار "موافق بشدة" أعطي له خمس درجات. (sakaran, 2003, p. 197) كما تم تحديد فئات سلم ليكرت الخماسي ودلالاتها، من خلال حساب المدى بين أكبر وأصغر قيمة لدرجات المقياس (5−1=4)، ثم تم تقسمه على درجات المقياس للحصول على طول الفئة، أي (4/5=0.80)، بعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (1) لتحديد الحد الأعلى لأول فئة (1+0.8= 1.80)، كما هو موضح في الجدول 1.

***الجدول 1: فئات مقياس ليكرت الخماسي ودلالاتها.***

| رقم الفئة | الدرجات | الأوزان | مجال الفئة | دلالات الفئة |
|---|---|---|---|---|
| 1 | غير موافق بشدة | 1 | من 1 إلى 1.80 | مستوى منخفض جدا |
| 2 | غير موافق | 2 | من 1.81 إلى 2.60 | مستوى منخفض |
| 3 | محايد | 3 | من 2.61 إلى 3.40 | مستوى متوسط |
| 4 | موافق | 4 | من 3.41 إلى 4.20 | مستوى مرتفع |
| 5 | موافق بشدة | 5 | من 4.21 إلى 5 | مستوى مرتفع جدا |

***المصدر:*** *من إعداد الباحثين بالاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي.*

**3.4 أساليب المعالجة الإحصائية:** من أجل تحليل البيانات المتحصل عليها من أفراد عينة الدراسة واختبار الفرضيات تمت الاستعانة بمجموعة من المقاييس الإحصائية باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (spss) والمتمثلة في: معامل الارتباط بيرسون؛ معامل الثبات ألفا كرونباخ؛ معاملي الالتواء والتفرطح؛ معاملي تضخم التباين والتباين المسموح؛ تحليل الانحدار المتعدد.

**4.4 ثبات أداة الدراسة:** يتم التأكد من ثبات الاستبانة من خلال حساب معامل ألفا كرونباخ، والنتائج المتحصل عليها موضحة في الجدول 2.

***الجدول 2: نتائج اختبار معامل الثبات ألفا كرونباخ***

| المتغيرات | | عدد العبارات | معامل ألفا كرونباخ |
|---|---|---|---|
| أبعاد جودة خدمة التعليم العالي | الملموسية | 04 | 0.756 |
| | الاعتمادية | 05 | 0.789 |
| | الاستجابة | 04 | 0.792 |
| | الأمان | 04 | 0.819 |
| | التعاطف | 04 | 0.822 |
| محور جودة خدمة التعليم العالي | | 21 | 0.926 |
| محور رضا الطلبة | | 06 | 0.918 |

***المصدر:*** *من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS.*

من الجدول أعلاه نلاحظ أن معامل الثبات ألفا كرونباخ بالنسبة لكل المتغيرات محصور بين 0.756 و0.926 وهو أكبر من 0.70، وهذا معناه أن ثبات أداة الدراسة محقق، إذ أكد Cohen et al أنه إذا كان معامل الثبات أكبر من 0.70 فإن شرط ثبات أداة الدراسة محقق. (Cohen et al, 2007, p506)

**5.4 الصدق البنائي لأداة الدراسة:** يتم التحقق من الصدق البنائي لأداة الدراسة باستخدام معامل الارتباط بيرسون بالنسبة لمجموع العبارات، كما هو موضح في الجدول 3.

***الجدول 3: نتائج اختبار الصدق البنائي***

| المتغيرات | رقم العبارة | مستوى الدلالة sig | ارتباط العبارة بالنسبة لكل العبارات |
|---|---|---|---|
| الملموسية | 01 | 0.000 | 0.527** |
| | 02 | 0.000 | 0.486** |
| | 03 | 0.000 | 0.550** |
| | 04 | 0.000 | 0.559** |
| الاعتمادية | 01 | 0.000 | 0.582** |
| | 02 | 0.000 | 0.584** |
| | 03 | 0.000 | 0.643** |

| | | | |
|---|---|---|---|
| | 04 | 0.000 | 0.687** |
| | 05 | 0.000 | 0.606** |
| الاستجابة | 01 | 0.000 | 0.707** |
| | 02 | 0.000 | 0.726** |
| | 03 | 0.000 | 0.595** |
| | 04 | 0.000 | 0.729** |
| الأمان | 01 | 0.000 | 0.572** |
| | 02 | 0.000 | 0.643** |
| | 03 | 0.000 | 0.643** |
| | 04 | 0.000 | 0.695** |
| التعاطف | 01 | 0.000 | 0.625** |
| | 02 | 0.000 | 0.746** |
| | 03 | 0.000 | 0.602** |
| | 04 | 0.000 | 0.715** |
| رضا الطلبة | 01 | 0.000 | 0.614** |
| | 02 | 0.000 | 0.605** |
| | 03 | 0.000 | 0.679** |
| | 04 | 0.000 | 0.731** |
| | 05 | 0.000 | 0.612** |
| | 06 | 0.000 | 0.577** |

** دال إحصائيا عند 0.001

**المصدر:** من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

من الجدول 03 نلاحظ أن مستوى الدلالة لجميع عبارات الاستبانة أقل تماما من مستوى المعنوية المعتمد في الدراسة 0.05، كما أن معامل ارتباط كل عبارة بالنسبة لمتوسط مجموع العبارات المشكلة لكل متغير محصور بين 0.486 و0.746 وهي أكبر من 0.35، إذن يوجد ارتباط قوي وموجب بين كل عبارة ومتوسط مجموع العبارات، وعليه فإن صدق أداة الدراسة محقق.(Octavia et al, 2018, p 03)

**6.4 طبيعة توزيع متغيرات الدراسة:** من أجل معرفة طبيعة توزيع متغيرات الدراسة، يتم الاعتماد على معاملي الالتواء والتفرطح، والجدول رقم 4 يوضح النتائج المتوصل إليها:

***الجدول 4:*** *نتائج اختبار معاملي الالتواء والتفرطح*

| المتغيرات | | معامل الالتواء | معامل التفرطح |
|---|---|---|---|
| أبعاد جودة خدمة التعليم العالي | الملموسية | 0.379 | 0.585 |
| | الاعتمادية | 0.338 | 0.007 |
| | الاستجابة | 0.286 | - 0.398 |
| | الأمان | 0.249 | - 0.274 |
| | التعاطف | 0.486 | 0.17 |
| محور رضا الطلبة | | 0.253 | 0.225 |

***المصدر:*** *من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS.*

من الجدول رقم 04 نلاحظ أن معامل الالتواء محصورة بين 0.249 و0.486 وهي أقل تماما من 3، كما أن قيم معامل التفرطح محصورة بين 0.398- و0.585 وهو أقل تماما من 20، وبالتالي فإن متغيرات الدراسة تخضع للتوزيع الطبيعي، لأنه إذا كان معامل الالتواء محصور بين [-3،+3] ومعامل التفرطح أقل من 20 فإن متغيرات الدراسة تخضع للتوزيع الطبيعي.(Guo & Bowen, 2012, p 60)

**7.4 تحليل معامل التضخم والتباين المسموح:** يتم التأكد من أن متغيرات الدراسة المستقلة غير مرتبطة فيما بينها بالاعتماد على اختباري معامل تضخم التباين والتباين المسموح، النتائج المتوصل إليها موضحة في الجدول 5.

***الجدول 5:*** *نتائج اختبار معاملي تضخم التباين والتباين المسموح*

| المتغيرات | معامل تضخم التباين | التباين المسموح |
|---|---|---|
| الملموسية | 3.016 | 0.332 |
| الاعتمادية | 1.866 | 0.536 |
| الاستجابة | 2.186 | 0.458 |
| الأمان | 1.845 | 0.542 |
| التعاطف | 2.601 | 0.384 |

***المصدر:*** *من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS.*

لن تظهر مشكلة ارتباط المتغيرات المستقلة في حالة ما إذا كان معامل تضخم التباين أقل من 10 والتباين المسموح أكبر من 0.1 بالنسبة لجميع المتغيرات المستقلة للدراسة.-Clark) Carter, 2004, p. 329) يتضح من الجدول 05 أن النتائج المتوصل إليها تشير إلى أن قيم معامل تضخم التباين محصورة بين 1.845 و3.016 وهي أقل من 10، كما نلاحظ أن قيم التباين المسموح به كلها أكبر من 0.1 بالنسبة لجميع المتغيرات، وعليه يمكن القول أن نتائج اختبار عدم ارتباط المتغيرات المستقلة جيدة.

## 5. نتائج الدراسة

**1.5 اختبار ملائمة النموذج والفرضية الرئيسية:** من أجل اختبار الفرضية الرئيسية تم الاعتماد على تحليل الانحدار المتعدد والجدول الموالي يوضح النتائج المتوصل إليها:

***الجدول 6: نتائج تحليل التباين للانحدار المتعدد (المتغير التابع= رضا الطلبة)***

| النموذج | | مجموع المربعات | درجات الحرية | متوسط المربعات | قيمة F المحسوبة | مستوى دلالة F | معامل التحديد $R^2$ | معامل الارتباط R |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | الانحدار | 162.918 | 5 | 32.584 | 180.549 | 0.000 | 0.661 | 0.813 |
| | الخطأ المتبقي | 83.737 | 464 | 0.180 | – | – | – | – |
| | المجموع | 246.655 | 469 | – | – | – | – | – |

***المصدر:*** *من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS.*

من الجدول رقم 6 نلاحظ أن مستوى الدلالة F=0.000 وهو أقل تماما من 0.05 وهذا يعني أن النموذج ذو أهمية إحصائية، كما بلغت قيمة معامل الارتباط R= 0.813 مما يدل على وجود ارتباط قوي وموجب بين جودة خدمة التعليم العالي ورضا الطلبة، كما أن معامل التحديد $R^2$ يساوي 0.661، هذا يعني أن 66.10% من التباين الحاصل في المتغير التابع (رضا الطلبة) مفسر بالتغير في المتغير المستقل (الملموسية، الاعتمادية، الاستجابة، الأمان، والتعاطف) وأن 43.90% راجع إلى متغيرات أخرى غير مدرجة في النموذج. وعليه يمكن القول أن **الفرضية الرئيسية** والتي تنص على أنه " لأبعاد جودة خدمة التعليم العالي أثر إيجابي على رضا طلبة جامعة محمد الصديق بن يحيى –جيجل– " **مقبولة.**

**2.5 اختبار الفرضيات الفرعية:** من أجل اختبار أثر كل بعد من أبعاد جودة خدمة التعليم العالي (الملموسية، الاعتمادية، الاستجابة، الأمان، والتعاطف) على رضا طلبة جامعة جيجل

من خلال اختبار تحليل التباين للانحدار المتعدد، والنتائج المتحصل عليها موضحة في الجدول الموالي.

***الجدول 7 : نتائج اختبار تحليل التباين للانحدار المتعدد***

| النموذج | المعاملات غير النمطية | | المعاملات النمطية | قيمةT المحسوبة | مستوى دلالة T |
|---|---|---|---|---|---|
| | B | الخطأ المعياري | Beta | | |
| الثابت Constant | 0.69 | 0.78 | - | 0.883 | 0.378 |
| الملموسية | 0.372 | 0.42 | 0.327 | 8.910 | 0.000 |
| الاعتمادية | 0.32 | 0.42 | 0.34 | 0.779 | 0.438 |
| الاستجابة | 0.169 | 0.44 | 0.180 | 3.837 | 0.000 |
| الأمان | 0.126 | 0.30 | 0.153 | 4.151 | 0.000 |
| التعاطف | 0.252 | 0.36 | 0.277 | 6.914 | 0.000 |

***المصدر:*** *من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS.*

من الجدول أعلاه يمكن استنتاج ما يلي:

- لبعد الملموسية أثر إيجابي على رضا طلبة جامعة جيجل لأن مستوى الدلالة sig=0.000 وهو أصغر من مستوى المعنوية 0.05، وعليه فإن **الفرضية الفرعية الأولى** والتي تنص على أنه "لبعد الملموسية أثر إيجابي على رضا طلبة جامعة محمد الصديق بن يحيى –جيجل–" **مقبولة؛**

- ليس لبعد الاعتمادية أثر إيجابي على رضا طلبة جامعة جيجل لأن مستوى الدلالة sig=0.438 وهو أصغر من مستوى المعنوية 0.05، وعليه فإن **الفرضية الفرعية الثانية** والتي تنص على أنه "لبعد الاعتمادية أثر إيجابي على رضا طلبة جامعة محمد الصديق بن يحيى –جيجل–" **مقبولة؛**

- لبعد الاستجابة أثر إيجابي على رضا طلبة جامعة جيجل لأن مستوى الدلالة sig=0.000 وهو أصغر من مستوى المعنوية 0.05، وعليه فإن الفرضية الفرعية الثالثة القائلة بأن "لبعد الاستجابة أثر إيجابي على رضا طلبة جامعة محمد الصديق بن يحيى –جيجل–" **مقبولة؛**

– لبعد الأمان أثر إيجابي على رضا طلبة جامعة جيجل لأن مستوى الدلالة sig=0.000 وهو أصغر من مستوى المعنوية 0.05، وعليه فإن **الفرضية الفرعية الرابعة** القائلة بأن "لبعد الأمان أثر إيجابي على رضا طلبة جامعة محمد الصديق بن يحيى –جيجل–" **مقبولة؛**

– لبعد التعاطف أثر إيجابي على رضا طلبة جامعة جيجل لأن مستوى الدلالة sig=0.000 وهو أصغر من مستوى المعنوية 0.05، وعليه فإن **الفرضية الفرعية الخامسة** والتي تنص على أنه "لبعد التعاطف أثر إيجابي على رضا طلبة جامعة محمد الصديق بن يحيى – جيجل–" **مقبولة؛**

**3.5 تفسير نتائج الدراسة:** يتم تقديم تفسير للنتائج المتوصل إليها على النحو التالي:

– وجود أثر إيجابي لجودة خدمة التعليم العالي على رضا طلبة جامعة جيجل، هذه النتيجة تتفق مع ما توصلت إليه دراسات: **عثمان وفاطر** (2016) ، khan et al (2011) ، Chandra et al (2018) ، Muthamia (2016) ، Uddin et al (2018)، مما يدل على أنه يمكن زيادة رضا الطلبة من خلال تحسين جودة خدمة التعليم العالي؛

– بعد الملموسية له أثر إيجابي على رضا طلبة جامعة جيجل، هذه النتيجة لا تتوافق مع نتائج دراسة khan et al (2011)، ويمكن تفسير ذلك بأن جميع التسهيلات المادية المرتبطة بخدمة التعليم العالي المقدمة على مستوى جامعة جيجل مثل: مظهر العاملين، الأجهزة والمعدات المستخدمة ... إلخ لها أثر كبير على درجة رضا الطلبة من وجهة نظرهم؛

– ليس لبعد الاعتمادية أثر إيجابي على رضا طلبة جامعة جيجل، هذه النتيجة لا تتوافق مع نتائج دراسة khan et al (2011) ، ويمكن إرجاع ذلك إلى أن طلبة جامعة جيجل لا يولون هذا البعد أهمية كبيرة، لأنهم على دراية بعدم قدرة الجامعة على الوفاء بأداء الخدمة بالشكل الذي يمكن الاعتماد عليه وبالشكل الذي يرضي الطلبة؛

– لبعد الاستجابة أثر إيجابي على رضا طلبة جامعة جيجل، هذه النتيجة تتفق مع نتائج دراسة khan et al (2011) ودراسة عثمان وفاطر (2016) ويمكن تفسير ذلك بأن الطلبة يولون اهتمام كبير بهذا البعد؛ والذي يعكس مدى استعداد موظفي الجامعة لمساعدة الطلبة والاستجابة الفورية لمتطلباتهم؛

– لبعد الأمان أثر إيجابي على رضا طلبة جامعة جيجل، هذه النتيجة تتفق مع نتائج دراسة عثمان وفاطر (2016)، ويمكن تفسير ذلك بأن الطلبة يولون اهتمام كبير بهذا البعد؛ والذي

يعكس شعور الطالب بالراحة والاطمئنان إلى المعلومات التي يأخذها ومدى قدرة العاملين في الجامعة من إداريين وأساتذة على بث الثقة والأمان في نفوس الطلبة؛

– لبعد التعاطف أثر إيجابي على رضا طلبة جامعة جيجل، هذه النتيجة تتفق مع نتائج دراسة khan et al (2011) ودراسة عثمان وفاطر (2016) ويمكن ارجاع ذلك إلى الاهتمام الكبير بهذا البعد من طرف الطلبة، لأنه يعبر عن شعورهم بأنهم محور اهتمام الموظف والأستاذ في الجامعة وأن مصلحتهم هي الأساس، وأنهم قادرين على الاتصال والاستفسار في أي وقت، ومن الضروري شعورهم بأن الجامعة تتفهم حاجاتهم وتتفاعل مع ذلك.

## 6. الخاتمة

**1.6 نتائج الدراسة:** خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

– وجود أثر إيجابي لجودة خدمة التعليم العالي على رضا طلبة جامعة جيجل؛

– لبعد الملموسية أثر إيجابي على رضا طلبة جامعة جيجل؛

– ليس لبعد الاعتمادية أثر إيجابي على رضا طلبة جامعة جيجل؛

– لبعد الاستجابة أثر إيجابي على رضا طلبة جامعة جيجل؛

– لبعد الأمان أثر إيجابي على رضا طلبة جامعة جيجل،

– لبعد التعاطف أثر إيجابي على رضا طلبة جامعة جيجل.

**2.6 توصيات الدراسة:** في ضوء النتائج المتوصل إليها تم اقتراح جملة توصيات نوجزها في النقاط التالية:

– ضرورة اهتمام الجامعة بالخدمات التعليمية المقدمة من كافة جوانبها (بجميع أبعادها) والعمل على تحسين جودتها لأن ذلك سينعكس إيجابيا على مستوى رضا الطلبة؛

– على إدارة الجامعة الاهتمام بتأهيل موظفيها للتعامل بخبرة وثقة مع الطلبة وإشعارهم بالاهتمام الشخصي أثناء تعرضهم لأي مشكلة، وتقديم الخدمات لهم بشكل يسير وسهل؛

– يجب على إدارة الجامعة أن تركز على مشاكل الطلبة المتنوعة وتنويرهم بمختلف القوانين والتشريعات، الأمر الذي سيرفع من إحساسهم بمستوى الخدمات التعليمية المقدمة لهم؛

– العمل على تطوير نظام معايير فعال لمتابعة الأداء الأكاديمي والإداري وتقييمه بجدية على أن يكون قياس رضا الطلبة واحد من تلك المعايير؛

– يجب على الجامعة القيام بالبحوث والدراسات الدورية للكشف على مستوى جودة الخدمات المقدمة، حتى يمكن تحديد نقاط القوة لتدعيمها وتقويتها، ونقاط الضعف لمعالجتها.

## 7. قائمة المراجع:

### 1.7المراجع باللغة العربية

– جمانة عثمان و سليطن فاطر، **تأثير جودة الخدمة التعليمية على رضا طلاب الجامعات –دراسة ميدانية بالتطبيق على طلاب جامعة البعث–**، *مجلة جامعة البعث، 38*(48)، 2016.

### 2.7المراجع باللغة الأجنبية

- Ada Sefer et al, **An Evaluation of Service Quality in Higher Education: Marmara and Nigde Omer Halisdemir Universities Departement of Education Students,** Universal Journal of Education Reseaech, 5(11), 2017.

- Akdere Mesut et al, **Examining Patient Perceptions of Service of Quality in Turkish Hospitals: The SERVPREF model**, Total Quality Management & Business Excellence, 2018.

- Beaumont, D. J, **Service Quality in Higher Education: The student's viewpion (Bachelor Thesis)**, Manchester Business School, University of Manchester, Manchester, 2012.

- Chandra Teddy et al, **The Effect of Service Quality on Student Satisfaction and Student Loyalty: An Empirical Study**, Journal of Social Studies Education Research(3), 2018.

- Clark-Carter David, **Quantitative Psychological Research; A Student's Handbook,** Psychology Press Taylor & Francis group, New York, 2004.

- Cohen Louis et al, **Research Methods in Education** (6 ed.), Routledge Taylor & Francis Group, New York, 2007.

- Cronin, J. J., & Taylor, S. A , **Measuring Service Quality: A Reexamination and Extension,** Journal of Marketing, *56*(2), 1992.

- Elliott, K. M., & Healy, M. A, **Key Factors Influencing Student Satisfaction Related to Recruitment and Retention**, Journal of Marketing for Higher Education, 10(4), 2001.

- Fattahi, H & Dahlan, H. M, **Service Quality Gap in Higher Education: School of Postgraduate Studies (SPS) case study**, Journal of Information Systems Research and Innovation, 4, 2013.

- Ghobadian Abby et al, **Service Quality - Concepts and Models**, The International Journal of Quality & Reliability Management, 11(9), 1994.
- Guo, S & Bowen, N. K, ***Structural Equation Modeling***,Oxford University Press, Inc, New York, 2012.
- Hall Cathy et al, **Balancing Customer Needs and Standards**, Quality Approaches in Higher Education, 3(1), 2014.
- Juran, J. M & Godfrey, A. B, ***Juran's Quality Handbook*** **(5 ed.)**, McGraw-Hill Book Company, New York, 1998.
- khan Mubbsher Munawar et al, **Student's Perspective of Service Quality in Higher Learning Institutions; Anevidence Based Approach**, International Journal of Business and Social Science, 2(11), 2011.
- Kotler Philip et al, **Marketing Management (éd. 13)**, Pearson Edution, Paris, 2009.
- Mark Eddie, **Student Satisfaction and The Customer in Higher Education**, Journal of Higher Education Policy and Management, 35(1), 2013.
- Munshi Rahim, **Higher education Service Quality Model (HESQUAL) to Improve Service Quality of Higher Education Institutes**, International Journal of Research in Humanities, Arts and Literature, 7(1), 2019.
- Muthamia Suzanne. M, **an Assessment of University Service Quality and Its Effects on Student Satisfaction: A Case of United States International University** (Master's thesis), United States International University, Kenya.
- Octavia Rini et al, **Assessing the validity and reliability of questionnaires on the implementation of Indonesian curriculum K-13 in STEM education**, The 6th South East Asia Design Research International Conference (6th SEA-DR IC), 27-28 jun 2018, Uninersity of Siyah Kuala,Indonisia.
- Onditi, E. O & Wechuli, T. W, **Service Quality and Student Satisfaction in Higher Education Institutions: Ariview of Literature**, International Journal of Scientific and Research Publications, 7(7), 2017.
- Parasuraman Parsu et al, **A Conceptual Model of Service Quality and Its Implications for Future Research,** Journal of Marketing, 49(4), 1985.
- Parasurman Parsu et al, **SERVQUAL: A Multiple-Itme Scale for Measuring Consumer Perception of Service Quality**. Journal of Retailing, 64(1), 1988.

- Quinn Anita et al, **Service Quality in Higher Education**. Total Quality Management & Business Excellence, 20(2), 2009.
- Ramya, N et al, **Service Quality and Its Dimensions**. EPRA International Journal of Research & Development (IJRD), 4(2), 2019.
- Sekaran Uma, **Research Methods For Business: A Skill Building Approach**, Jhon Wiley & Sons, Inc, New York, 2003.
- Son Hoang Thai et al, **Measuring Student's Satisfaction With Higher Education Service-An Experimental Study at Thainguyen University**. International Journal of Business Marketing and Management (IJBMM), 3(1), 2018.
- Suarez Gerald, **Three Experts On Quality Management : Philip B. Crosby, W. Edward Deming, Joseph M. Juran**,TQLO publication, Arlington,1992.
- Sussland Willy. A, **Le Manager, la qualité et les normes ISO : de l'ISO 9000 vers la qualité total**, Presses polytechnique et universitaire romandes, Lausanne, 1996.
- Uddin Mahi et al, **Impact of Service Quality (SQ) on Student Satisfaction: Empirical Evidence in the Higher Education Context of Emerging Economy**, Journal of Islamic Social Sciences and Humanities, Vol.16, 2018.
- Verma Harsh. V, **Services Marketing: Text and Cases,** Pearson Education, Delhi, 2008.
- Weerasinghe, I & Fernando, R. L, **Critical Factors Afffecting Student's Satisfaction With Higher Education in Sri Lanka,** Quality Assurance in Higher Education, 26(01), 2018.

# أساليب المحاسبة الإدارية كألية لدعم تنفيذ حوكمة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

# Management Accounting Methods as a Mechanism Supporting The Governance of Algerian Economic Institutions

**نبيل حمادي**، جامعة يحي فارس المدية، profhamadinabil@gmail.com

**حسين جلاخ**، جامعة يحي فارس المدية، housseyn.opescom@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2020/01/21 تاريخ القبول: 2020/05/09 تاريخ النشر: 2020/06/06

**ملخص:** تهدف الدراسة إلى تقدير واختبار نموذج انحدار خطي متعدد لدور أساليب المحاسبة الإدارية في دعم ممارسة بعض آليات الحوكمة، بتحليل 98 استمارة استبيان لعينة من المؤسسات الاقتصادية. توصلت الدراسة إلى إثبات وجود علاقة إيجابيه بين تحسين تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية ومستوى فعالية الحوكمة، وبذلك فقد أوصت بضرورة تكييف هذه الأساليب حسب الخط الانتاجي الذي تحتويه المؤسسة والبحث عن الأسلوب المناسب له.

**الكلمات المفتاحية:** أساليب المحاسبة الإدارية؛ الحوكمة؛ المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

**تصنيف JEL : G3, M110, M410**

**Abstract:** This study aims to estimate and test a multiple linear regression model of the role of management accounting methods in supporting the practice of some governance mechanisms. The study analysed 98 questionnaire of a sample of economic institutions. The study found that there is a positive relationship between improving the application of management accounting methods and the of governance effectiveness level. Thus, it recommended the importance of adapting management accounting methods according to the production line in the institution and looks for the adequate method for it.

**keyword**: management accounting methods; governance; algerian economic institutions.

**JEL classification code : G3, M110, M410**

**المؤلف المرسل: حسين جلاخ، الإيميل:** housseyn.opescom@gmail.com

## 1.مقدمة:

عرفت المؤسسات الاقتصادية تحولا كبيرا منها انفصال الملكية عن التسيير، وما نتج عنها من تعارض في المصالح بين كل من المالك والمسير لتحقيق كل طرف لمصالحه الخاصة، وفي هذا الصدد يحاول الملاك معالجة هذا التعارض بمنح حوافز مناسبة للإدارة، وتصميم مجموعة من الأليات للرقابة علي أداء الإدارة، أو ما يعرف بالتدقيق الخارجي لإضفاء الثقة والشرعية على القوائم المالية، والتأكد من أن الإدارة تسعي إلي تعظيم ثروة المؤسسة واستمرارها.

إلا أنه وفي العقود القليلة الماضية شهد العالم العديد من الأزمات المالية وانهيارات المؤسسات خاصة في الدول المتقدمة، والتي كان أبرزها انهيار مؤسسة ENRON للطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2001 وكذلك أزمة مؤسسة ORLDCOM للاتصالات عام 2002، هذا ما أدى إلي زعزعة ثقة أصحاب المصالح بمهنة التدقيق، وبالتالي زيادة الاهتمام بمتطلبات حوكمة المؤسسات، حيث حاولت عدة دول منها الجزائر تبني هذا الأسلوب سنة 2009 لتحسين أداء المؤسسات.

وانطلاقا من الدور الإيجابي الذي تلعبه حوكمة المؤسسات كنظام فعال للتسيير والرقابة على المؤسسة، فإنه أصبح لزاما على المؤسسات خاصة الجزائرية تهيئة البيئة الخاصة بها للتكيف مع هذا النمط الرقابي الجديد والعمل على نزع جميع العراقيل التي تحد من تطبيق الحوكمة بالإضافة إلى البحث عن سبل تفعيلها.

إن من أهم العوامل التي من الممكن أن تؤدي إلي زيادة فعالية نظام حوكمة المؤسسات أساليب المحاسبة الإدارية، فحسب (خطاب، 2010، ص 1-18)، تعتبر هذه الأخيرة كأحد أساليب الرقابة على المؤسسة، من خلال تتبع حركة التكاليف ومنع ارتفاعها، وهذا ما سيزيد من العوائد ومنه خدمة أصحاب المصالح، وبالتالي تحسين مستوى الحوكمة، فعلى المسؤولين الإداريين الاعتماد على مخرجات أساليب المحاسبة الإدارية في اتخاذ قراراتهم وهذا لتعزيز مبادئ الحوكمة ودعم آلياتها من خلال الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة وتعظيم قيمة المؤسسة والعمل على خفض التكلفة وتحسين الجودة.

الملاحظ أن المؤسسات الجزائرية خلال العقدين الأخيرين عرفت منافسة شديدة ما أدي إلى تراجع الحصة السوقية نتيجة ارتفاع التكاليف وغياب تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية لما تمتاز به هذه الأخيرة في قدرتها على الموازنة بين خفض التكلفة من جهة والحفاظ على جودة المنتج من جهة أخرى، هذا ما يعني عدم التزام المؤسسة بمبادئ الحوكمة والذي أدي إلى عدم رضا أصحاب المصالح، وفي هذا الصدد فإن أهمية هذه الدراسة تمكن في محاولة البحث عن سبل تفعيل الحوكمة في الجزائر من خلال تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية.

**إشكالية الدراسة:**

مما سبق يمكن طرح السؤال الرئيسي التالي: ما العلاقة بين تحسين تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية ومستوى فعالية الحوكمة بالمؤسسات الاقتصادية محل الدراسة؟.

**فرضيات الدراسة:** كإجابة قبلية عن إشكالية الدراسة فإننا نطرح الفرضية التالية:

**الفرضية الرئيسية:** تحسين تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية (التقليدية والحديثة) سيكون له أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha=0.05$ في زيادة دعم وتفعيل حوكمة المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة.

**أهداف الدراسة:**

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى البحث عن سبل تفعيل الحوكمة بالمؤسسات الجزائرية بالاعتماد على أساليب المحاسبة الإدارية وتحديد مدى تأثيرها على مستوى الحوكمة.

**نموذج الدراسة:** بناء عن تساؤلات الدراسة وفرضياتها فإنه يمكن التعبير عن متغيرات الدراسة من خلال الشكل أدناه حيث تم اعتماد متغيرين أساسيين لبناء نموذج الدراسة الافتراضي وهما أساليب المحاسبة الإدارية والحوكمة.

***الشكل 01: نموذج الدراسة.***

***المصدر:*** *من إعداد الباحثين بالاعتماد على أسئلة وفرضيات الدراسة.*

**الدراسات السابقة:**

في إطار علاقة أساليب المحاسبة الإدارية بالحوكمة فإننا نجد العديد من الدراسات السابقة التي بحثت في هذا المجال ويمكن صياغة أهم النتائج التي توصلت اليها:

**دراسة**(mayanja & van, 2011, p12050-12065) أجريت هذه الدراسة علي مستوى مجموعة من المؤسسات في بتسوانا تبين للباحث من خلالها ضعف تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية في المؤسسات محل الدراسة والذي أدي بدوره إلى الفشل في توصيل معلومات إلي مجلس الإدارة لدعم قراراته، وبذلك أصبحت القرارات المالية الكبيرة تتخذ على مستوي الإدارة العليا دون الاعتماد على معلومات المحاسبة الإدارية، كما أوصت هذه الدراسة بضرورة الاهتمام أكثر بوظيفة المحاسبة الإدارية والاستفادة من تقاريرها في عملية اتخاذ القرارات لتحسين مستوى الحوكمة، وفي هذا الصدد أشارت دراسة (han & wang, 2014, p216-235)إلي أن هيكل حوكمة المؤسسات يلعب دور الوساطة في الربط ما بين اعتماد نظام المحاسبة الإدارية والأداء المالي، كما أن اعتماد نظام المحاسبة الإدارية يحدد هيكل حوكمة المؤسسات مما يحسن الأداء المالي، وتأكيدا لنتائج هذه الدراسة جاءت دراسة (huynh, 2015,p403-410 ) والتي أثبتت أن الهيكل الجيد لحوكمة المؤسسات يعتبر القوة الدافعة لتبني المحاسبة الإدارية، هذه الأخيرة سوف تساعد أليات حوكمة المؤسسات بالمعلومات، كما أن المديرين سوف يقومون ببناء نظام فعال للمحاسبة الإدارية يتناسب مع هيكل حوكمة المؤسسات لتحقيق أفضل أداء ممكن.

ومواكبتا لتطورات البيئة الاقتصادية والتطورات التي عرفتها أساليب المحاسبة الإدارية جاءت دراسة (نعمان، 2017،) لمعالجة مشكلة عدم دقة البيانات التي توفرها الأنظمة التقليدية للمحاسبة الإدارية في المؤسسات العراقية مما انعكس سلبا على القرارات التي تتخذ في شتي المجالات، هذا بالإضافة إلى أن هذه الأنظمة لم تعد قادرة على توفير مؤشرات أداء تمكن من قياس وتحسين الأداء واحكام الرقابة على عناصر التكاليف في ظل بيئة تمتاز بالمنافسة، حيث قامت بتحديد أثر نظام التكاليف على أساس الأنشطة على جودة المعلومات المحاسبية وتحسين الأداء، توصلت هذه الدراسة إلى أن هذا النظام يسمح بتوفير بيانات أكثر

دقة وملائمة تستخدم لإدارة التكاليف والإيرادات لتجنب المخاطر التي قد تتعرض لها المؤسسة نتيجة اتخاذ قرارات غير صحيحة بناء على بيانات تكلفة غير دقيقة، كما يعتبر النظام أحد أهم أساليب تحسين الأداء مما يؤدي إلى تحسين القدرة التنافسية، كما أوصت هذه الدراسة بضرورة تطبيق هذا النظام كونه يحسن من جودة المعلومات المحاسبية من خلال توفير معلومات تتصف بالملائمة والدقة يمكن على أساسها توفير قاعدة بيانات مالية وغير مالية واضحة ومفهومة ومفصلة لكافة الأنشطة تمكن من صياغة مجموعة من مؤشرات لأغراض الرقابة وتحسين الأداء.

أما فيما يتعلق بالبيئة الجزائرية فقد كشفت دراسة (حاب الله، 2016) واقع تطبيق المحاسبة الإدارية وأن أكثر الأساليب المستخدمة في المؤسسات محل الدراسة في مجال التخطيط أسلوب الموازنات التقديرية، أما في مجال الرقابة وتقييم الأداء فيعتبر أسلوب إدارة الجودة الشاملة من بين أكثر الأساليب استعمالا، يليه أسلوب تحليل الانحرافات، أما في مجال إتخاذ القرارات فيعتبر أسلوب أسعار التكلفة الأكثر استعمالا، كما شكل غياب المنافسة وارتفاع تكلفة تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية أهم المعوقات التي تحد من تطبيق هذه الأساليب، وقد أوصت هذه الدراسة بضرورة زيادة الاهتمام بتطبيق مختلف الأساليب واشراك جميع الأفراد ما يسمح برفع الكفاءة وتحسين أداء المؤسسة، أما فيما يتعلق بالعلاقة بين المحاسبة الإدارية والحوكمة بالبيئة الجزائرية فقد توصلت دراسة (تقرارت، 2017) إلى أنه لأساليب المحاسبية الإدارية الأثر البالغ في تعزيز حوكمة المؤسسات، حيث أن أساليب المحاسبة الإدارية التقليدية تؤثر على تفعيل حوكمة المؤسسات بوزن نسبي 80.576%، أما أساليب المحاسبة الإدارية الحديثة تؤثر على تفعيل حوكمة المؤسسات بوزن نسبي 80.04%، كما يعد أسلوب محاسبة المسؤولية من أحسن الأساليب التقليدية في المحاسبة الإدارية تأثيرا على حوكمة المؤسسات بوزن نسبي81.6%، أما أحسن أسلوب تأثيرا في حوكمة المؤسسات بالنسبة للأساليب الحديثة للمحاسبة الإدارية يتمثل في أسلوب الإنتاج في الوقت المحدد بوزن نسبي 80.86%، وفي نفس السياق أظهرت دراسة (جلاخ و حمادي ، 2018، ص 152-168) رغبت المؤسسات الجزائرية في التحول إلى الأنظمة الحديثة للمحاسبة الإدارية، كما أثبتت وجود علاقة إيجابية بين تحسين تطبيق نظام التكاليف على أساس الأنشطة وتحسين مستوى الإفصاح والشفافية.

الملاحظ من خلال نتائج الدراسات السابقة أنها انقسمت إلى ثلاثة اتجاهات، دراسات أثبتت وجود علاقة بين المحاسبة الإدارية والحوكمة، ودراسات أثبتت وجود اختلافات في مستوى تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية من بيئة إلى أخرى، ودراسات أكدت على ضرورة العمل على تحسين تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية والتحول إلى الأساليب الحديثة لتحسين مستوى الحوكمة، من هنا جاءت دراستنا للكشف عن مستوى تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية في البيئة الجزائرية، وتحديد أثر تحسين تطبيقها على مستوى فعالية الحوكمة.

## 2.أساليب المحاسبة الإدارية وحوكمة المؤسسات:

من الواضح أن المحاسبة الإدارية جاءت لسد حاجات أساسية (أهداف المحاسبة الإدارية) تخص المؤسسات الاقتصادية وتطورت بتطور هذه الأهداف (الحاجات) في ظل متغيرات البيئة الاقتصادية العالمية، وتعتبر المحاسبة الإدارية نظام داخلي لتوفير المعلومات المالية وغير المالية لإدارة المؤسسة بغرض اتخاذ القرارات وترشيد استهلاك الموارد (han & wang, 2014, p64) ظهرت أول مرة في التقرير الذى نشره فريق العمل من المجلس الأنجلو أمريكي للكفاية الإنتاجية بعنوان المحاسبة الإدارية عام 1950، من خلال دراسة ميدانية قام بها الفريق على مستوى مجموعة من المؤسسات في الولايات المتحدة الأمريكية (nishikant & arvid, 2015, p1) وللبحث أكثر في تطور المحاسبة الإدارية فقد أصدرت الفيديرالية الدولية للمحاسبين سنة 1998 بيانا يعرض مراحل تطور المحاسبية الإدارية (shah, 2015, p12-19) (reinaldo, 2012, p18)حيث عرفت تطورا ضئيلا بالمقارنة مع المحاسبة المالية والتي تمكن الباحثين والهيئات من ضبط اطار نظري لها وتوحيد ممارساتها في محاسبة دولية موحدة من خلال اصدار المعايير.

ومن منطلق أن المحاسبة الإدارية تعمل على تحسين التسيير والرقابة على موارد المؤسسة لتحقيق أفضل أداء فإنها تشترك مع حوكمة المؤسسات في نفس الهدف، ضمان استمرار المؤسسة وتعظيم قيمتها في المستقبل خدمت لجميع الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة، وبالتالي يمكن تحديد كيفية مساهمة أساليب المحاسبة الإدارية في تحسين مستوى الحوكمة فيما يلي:

**1.2. الأساليب التقليدية للمحاسبة الإدارية وحوكمة المؤسسات:**

اعتمدت المحاسبة الإدارية على عدة أساليب لقياس وتحليل التكاليف منذ نشأتها إلى يومنا هذا كاستجابة لتطورات البيئة الاقتصادية، حيث تتميز هذه الأساليب بالمرونة والتطور، شملت في بدايتها على أساليب عرفت بالأساليب التقليدية والتي ساهمت في توصيل المعلومات إلى إدارة المؤسسات الاقتصادية في ذلك الوقت، لتحسين أدائها وضمان الرقابة الفعالة على مواردها ومن بين هذه الأساليب نجد:

**أسلوب الموازنات التقديرية:** تمثل خطة مالية تحدد مقدماً الموارد اللازمة لتنفيذ الأنشطة المختلفة ولتحقيق الأهداف المطلوبة خلال فترة زمنية قادمة (جودة و أبو سردانة ، 2010، ص09).

**أسلوب محاسبة المسؤولية:** تعرف محاسبة المسؤولية بأنها عبارة عن أسلوب أو طريقة للمحاسبة عن التكاليف والإيرادات وتقييم الأداء (الكرعاوي، 2009، ص152)، من خلال تقسيم المؤسسة إلى مراكز مسؤولية.

**أسلوب التكاليف الكلية:** كما تسمى أيضا بطريقة الأقسام المتجانسة أو طريقة مراكز التحليل، ويستند هذا الأسلوب على مبدأ أن كل عناصر التكاليف سوآءا كانت مباشرة أو غير مباشرة، ثابتة أو متغيرة، مستغلة أو غير مستغلة هي تكاليف إنتاج يتم تحميلها على الوحدات المنتجة تامة الصنع أو غير تامة الصنع.

ويمكن تحديد كيفية مساهمة هذه الأساليب في تفعيل الحوكمة فيما يلي:

**1.1.2. مجلس الإدارة:**

تساهم الموازنات التقديرية في تنفيذ الأهداف الاستراتيجية لمجلس الإدارة باعتبارها خطة مستقبلية تبين كيفية الحصول على الموارد الاقتصادية المستقبلية وكيفية استخدمها هذا ما يسمح لمجلس الإدارة من متابعة وتقييم أداء الإدارة التنفيذية لخدمة أصحاب المصالح من خلال التخطيط لكافة أنشطة المؤسسة، توفير نظام متكامل للرقابة وتقويم الأداء، توفير الوعي التكاليفي للعاملين (الحارس، 2003، ص 290-292).

كما يساعد أسلوب محاسبة المسؤولية مجلس الإدارة في أداء مهامه، فعادة ما يتم تقسيم المؤسسة إلى أربعة مراكز مسؤولية وكل مركز له مديره ما يسهل على مجلس الإدارة مساءلة

المدير عن مجموعة من الأنشطة وتحميل المسؤوليات والرقابة، وتتمثل هذه المراكز الأربعة في: مركز التكلفة، مركز الإيراد، مركز الربحية، مركز الاستثمار (هدى خليل، 2014، ص 380-384).

أما أسلوب التكاليف الكلية فيساهم في دعم مجلس الإدارة بشكل محدود كون أن هذا الأسلوب يتميز بالعديد من العيوب التي تحد من فعاليته، وهذا نظرا لعدم الدقة في تحميل التكاليف غير المباشرة، والانتظار حتي نهاية الدورة لحساب التكلفة وبالتالي عدم تفادي تكاليف الهدر والضياع.

**2.1.2. الإفصاح والشفافية:**

في ظل تأخر المؤسسات في إعداد القوائم المالية الختامية والمصادقة عليها وتدقيقها مما قد يؤدي إلى فقدانها لمنفعتها أو تكون غير ملائمة هذا من جهة، وحاجة المستثمرين إلى معلومات حول نشاط المؤسسة من جهة أخرى، أصبح لزاما إجراء إفصاح استباقي من خلال عرض قوائم مالية تظهر ضمنها أرقام مالية فعلية عن فترات سابقة وقوائم تخطط لها المؤسسة تظهر نتائجها في المرحلة المقبلة، وهذا ما تأمنه الموازنات التقديرية.

كما يساهم أسلوب محاسبة المسؤولية في دعم الإفصاح والشفافية من خلال التقارير التي يقدمها سواء تقارير من الأعلى إلى الأسفل أو العكس، أو تقارير ما بين مراكز المسؤولية.

أما أسلوب التكاليف الكلية فنلاحظ أن القوائم المالية التي تعدها المحاسبة المالية تحتوي على بيانات حول التكاليف الإجمالية، تكلفة المبيعات، تكلفة المشتريات، تكلفة مخزون أول المدة، تكلفة مخزون أخر المدة، هذه البيانات هي مخرجات نظام التكاليف في المؤسسة، بهذا يمكن القول أن تحسين تطبيق هذا الأسلوب سوف يحسن دقة وصدق القوائم المالية.

**3.1.2. التدقيق الداخلي:**

من منطلق أن الموازنات التقديرية تسعى إلى تحسين عملية التخطيط والرقابة على الموارد للوصول إلى تحقيق أهداف المؤسسة، فإنها تشترك في نفس الهدف مع التدقيق الداخلي وبالتالي تساهم الموازنات التقديرية في دعم وتفعيل ألية التدقيق الداخلي من خلال مساعدته على معرفة وتحديد أهداف المؤسسة، بالإضافة إلى قياس وتقييم الأداء الفعلي لمختلف مراكز

المسؤولية، وتحديد الانحرافات والرقابة عليها ومعرفة أسبابها وتقديم التقارير عليها إلى الإدارة العليا مما يزيد من فعالية أداء المدقق الداخلي.

أما أسلوب محاسبة المسؤولية فيمكن المدقق الداخلي من: تحديد مركز المسؤولية والأهداف المطلوب منه، كما يمكنه من تسجيل الأداء الفعلي ومقارنته بالمعايير المحددة له، وتحديد الانحرافات وإعداد تقارير الأداء الملائمة (حاب الله، 2016، ص79).

كما يسمح أسلوب التكاليف الكلية للمدقق الداخلي من رقابة التكاليف وطريقة توزيعها على المنتجات بعد نهاية الدورة، للتأكد من عدم ضياعها والبحث عن سبل تخفيضها مستقبلا.

**2.2. الأساليب الحديثة للمحاسبة الإدارية وحوكمة المؤسسات:**

جاءت الأساليب الحديثة للمحاسبة الإدارية كنتيجة للتطور الكبير الذي عرفته بيئة التصنيع وزيادة حجم المنافسة وكذا الانتقادات الموجهة إلى الأساليب التقليدية نتيجة عجزها في مواكبة هذه التطورات، ومن بين الانتقادات التي وجهت للأساليب التقليدية نجد (النجار، 2013، ص 347-348):

- أنها مقاييس تاريخية تعكس الماضي؛
- أن مقاييس الأداء التقليدية تتجاهل القيمة المالية للأصول غير الملموسة للمؤسسة؛
- التركيز على النتائج دون التركيز على مسببات النتائج.

ومن بين الأساليب الحديثة نجد:

**أسلوب التكلفة المستهدفة:** عرف المجلس الاستشاري للتصنيع الدولي المتقدم (CAM-I) التكاليف المستهدفة بأنها نظام لتخطيط الأرباح وإدارة التكلفة يعتمد على سعر البيع والتركيز على العميل وتصميم المنتج ووجود فريق عمل متكامل ملزم بتطبيق النظام، ويتيح تطبيق نظام التكاليف المستهدفة ممارسة إدارة التكلفة في المراحل المبكرة لتطوير المنتج وتستمر تلك الممارسة خلال دورة حياة المنتج وذلك من خلال تعامل النشط مع سلسلة القيمة الكلية (ذوادي، 2009، ص 210).

**أسلوب محاسبة التكاليف على أساس الأنشطة:** يوفر هذا النظام عموما تكاليف منتجات أكثر دقة من أساليب حساب التكاليف التقليدية (cooper & kaplan, 1988, p98)، وقد عرفه (Davidson) بأنه نظام لتخصيص الكلفة على مرحلتين حيث يتم في المرحلة الأولى

تخصيص عناصر التكاليف الصناعية غير المباشرة على أحواض الكلف والتي تمثل الأنشطة ثم يتم في المرحلة الثانية تخصيصها على المنتجات بموجب عدد الأنشطة اللازمة لإنهائها (حجازي و معاليم ، 2018، ص27).

**أسلوب بطاقة الأداء المتوازن:** تعتبر بطاقة الأداء المتوازن الأداة الفعالة في تحقيق الأداء الاستراتيجي للمؤسسة الذي يشتمل على أربعة أبعاد: البعد المالي، بعد الزبائن، بعد العمليات الداخلية، بعد التعلم والابتكار، وهذا ما طرحه الباحثان (Kaplan & Norton, 1992) كإطار لتسهيل ترجمة استراتيجية المؤسسة إلى أعمال من خلال قائمة من المؤشرات أطلق عليها بطاقة الأداء المتوازن (kaplan & nortion, 1992, p72) حيث اعتبر أن المتغيرات المالية وحدها لا تكفي لقياس أداء المؤسسات(jalbert & landry, 2003, p36) .

ويمكن تحديد كيفية مساهمة هذا الأساليب في تفعيل الحوكمة كما يلي:

**1.2.2. مجلس الإدارة:**

تطبيق المؤسسة لأسلوب التكلفة المستهدفة يدعم مجلس الإدارة في (الشقاحين، 2014، ص26-27):

- تسهيل العمل الجماعي بخلق لغة مشتركة وهدف مشترك يتمثل في التكلفة المستهدفة؛
- يساعد تطبيق هذا الأسلوب في التحسينات، مما ينعكس على أداء مجلس الإدارة؛
- المساعدة في تحسين العلاقات مع الموردين؛

أما أسلوب التكاليف على أساس الأنشطة فيساعد مجلس الإدارة على:

- معرفة الأنشطة التي تضيف قيمة والأنشطة التي لا تضيف لاتخاذ القرارات بشأنها؛
- المفاضلة بين الاستراتيجيات المتاحة وتحديد توليفة منتجات تحقق الأرباح المناسبة؛
- المساعدة في اتخاذ قرارات الاستثمار.

كما أن بطاقة الأداء المتوازن تسمح بتحويل استراتيجية المؤسسة إلى لغة مشتركة يفهمها جميع الأفراد في كافة المستويات الإدارية، وذلك بتضمين الاستراتيجية العامة مجموعة من الأهداف والمؤشرات والنتائج والمبادرات الاستراتيجية التي توفر إطار متكامل عن وضع المؤسسة ومركزها التنافسي، فنموذج الأداء المتوازن يساعد المؤسسة على الموازنة بين الأهداف المالية والأهداف الأخرى قصيرة وطويلة الأجل من خلال: معرفة الأداء المالي

للمؤسسة، معرفة مدى رضا الزبائن حول المنتجات التي تقدمها المؤسسة، بناء استراتيجية المؤسسة على الزبائن والعمل على ارضائهم، تطوير العمليات الداخلية وتحسين قدرات ومهارات العاملين، معرفة الأداء البيئي للمؤسسة.

**2.2.2. الإفصاح والشفافية:**

يسمح أسلوب التكلفة المستهدفة من تحسين الإفصاح والشفافية من خلال:

- تقديم معلومات عن رغبات الزبائن للمساعدة في تخطيط وتصميم المنتج؛
- تقديم معلومات عن الخصائص الوظيفية للمنتج عبر مراحل الإنتاج المختلفة والتي يطلبها الزبون؛
- تقديم معلومات عن الأجزاء الجديدة المستخدمة في إنتاج المنتجات الجديدة، وإمكانية استبدالها بأخرى أقل تكلفة.

أما نظام ABC فقد أشارت دراسة (نعمان ، 2017، ص99-107) إلى أن هذا النظام يمكن من تحقيق جودة المعلومات المحاسبية ( الملائمة، الموثوقية، الثبات والاتساق، القابلية للمقارنة، الوضوح، الاكتمال)، كما أشار (جلاخ و حمادي ، 2018، ص160) إلى أن هذا النظام يعمل على ضمان صحة ودقة تعبير القوائم المالية ( قائمة المركز المالي، قائمة حساب النتيجة).

بالمقابل نجد أسلوب بطاقة الأداء المتوازن يحسن الإفصاح في التقارير المالية من خلال تضمينها لكافة جوانب الأداء بالمؤسسة سواء كانت في صورة مالية أو غير مالية من خلال:

- الإفصاح عن مقاييس الأداء الاستراتيجية ضمن التقرير السنوي؛
- توفير معلومات لمستخدمي التقارير المالية عن الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة؛
- توفير معلومات عن التطلعات المستقبلية للمؤسسة؛
- توفير معلومات عن العمليات الداخلية المؤسسة.

**3.2.2. التدقيق الداخلي:**

يساعد أسلوب التكلفة المستهدفة المدقق الداخلي على زيادة قدرته في رقابة وتتبع التكاليف قبل حدوثها أي في مرحلة تطوير وتصميم المنتج، بما يحقق رقابة فعالة على تكاليف في المراحل المبكرة من دورة حياة المنتج.

أما أسلوب التكاليف على أساس الأنشطة فيدعم عملية التدقيق الداخلي من خلال مساعدة المدقق الداخلي في تقديم الاستشارة الإدارية خاصة ما تعلق بالأنشطة غير المضيفة للقيمة لأجل تخفيضها أو التخلص منها، بالإضافة إلى توفيره المؤشرات اللازمة المتعلقة بأنشطة التشغيل وتحديد مواطن الضعف فيها في اطار قيامه بالتدقيق التشغيلي، وتقديم التوصيات وتوجيه الإدارة العليا إلى سبل التحسين المستمر اعتمادا على أسس أكثر دقة وموضوعية.

أما بطاقة الأداء المتوازن تسعى إلى ربط أداء الفرد بالمؤسسة لإنجاز الأهداف الاستراتيجية لما توفره من مقاييس مختلفة تحدد مدى نجاح كل فرد وكل قسم داخل المؤسسة وفق منظورات متعددة، هذا ما يمكن استخدامه لقياس وتحسين نشاط التدقيق الداخلي من خلال تكييف بطاقة الأداء المتوازن مع نشاط التدقيق الداخلي لجعله يعمل وفق المنظورات المتعددة لبطاقة الأداء المتوازن.

من خلال ما سبق يتضح أنه لأساليب المحاسبة الإدارية دور مهم في دعم ممارسة أليات الحوكمة، وفيما يلي سنقوم بالتأكد من هذه النتائج النظرية وهذ بإسقاطها على البيئة الجزائرية.

## 3.الدراسة التطبيقية:

بعد تحديد وتحليل نتائج الدراسات السابقة قمنا بإسقاطها على البيئة الجزائرية لتحديد مدى مساهمة أساليب المحاسبة الإدارية في دعم وتفعيل نظام الحوكمة بها.

### 1.3. منهجية الدراسة:

تم اجراء دراسة تطبيقية بالاعتماد على الاستبانة مع استعمال برنامج spss كأداة لعرض وتبويب المعلومات التي تم جمعها، واستخدام بعض الأساليب الإحصائية مثل نموذج الانحدار المتعدد لنمّذجة العلاقة بين متغيرات الدراسة.

### 2.3. مجتمع وعينة الدراسة:

تم استخدام الاستبيان كأداة لجمع البيانات الأولية، وبالنظر الى طبيعة الموضوع قرر الباحثين أن يتكون مجتمع الدراسة من مجموعة من المؤسسات الاقتصادية بولاية المدية بالإضافة إلى المؤسسات المدرجة ببورصة الجزائر، ومجموعة من الممارسين لمهنة المحاسبة والتدقيق، تم اختيار عينة ملائمة وميسرة حجمها 110 مفردة، هذا في الفترة الممتدة من

09/01/ 2018 إلى غاية 2018/12/30 وقد بلغ عدد الاستمارات المسترجعة 106 استمارة، تم إقصاء 08 استمارات منها، وبالتالي تم اجراء التحليل على 98 استمارة.

**3.3. أداة الدراسة:**

لجأ الباحثين إلى الاستقصاء لجمع البيانات المتعلقة بالدراسة الميدانية وذلك بالاعتماد على استمارات استقصاء تم إعدادها على ضوء ما توصلت اليه الدراسات السابقة من نتائج وبناء على مقاييس مستخدمة في هذه الدراسات وقد شملت الاستبانة على أربعة محاور، المحور الأول خصص لمعرفة خصائص عينة الدراسة أما المحور الثاني فقد خصص لمعرفة واقع تطبيق الأساليب التقليدية للمحاسبة الإدارية، أما المحور الثالث فقد خصص لمعرفة واقع تطبيق الأساليب الحديثة للمحاسبة الإدارية، في حين خصص المحور الرابع لوصف واقع الحوكمة، وقد تم تصميم استمارات الاستبيان بالشكل المناسب لأهداف وفرضيات الدراسة من خلال الاعتماد على دراسات سابقة.

**4.3. صدق وثبات أداة القياس:**

تم تأكيد صدق أداة القياس بعرض الاستبيان على مجموعة من الأساتذة المختصين للحكم على محتوى الأسئلة ومدى ملاءمتها وشموليتها للموضوع المبحوث، وبغرض التأكد من فهم مفردات العينة لأسئلة الاستبيان، تم توزيع 30 استمارة على العينة الاستطلاعية، حيث قمنا بإعادة صياغة بعض الأسئلة لإزالة الغموض الذي انتاب بعضها، كما اعتمدنا على معامل ألفا كرو نباخ لتأكد من صلاحية المقياس وقد بلغت قيمة هذا المعامل 0.93، وتعتبر هذه القيمة كافية للحكم على وجود الاتساق الداخلي لعبارات الاستبيان وتحقيق شرط الاعتمادية على المقاييس المستخدمة كونها تتجاوز نسبة 0.6 المتعارف عليها، وهذا يعني أن المقاييس تتمتع بدلالة ثابتة ومقبولة.

## 4.نتائج الدراسة:

**1.4. التعريف بنموذج أساليب المحاسبة الإدارية – الحوكمة:**

تم صياغة نموذج انحدار خطي متعدد بهدف دراسة طبيعة وحجم تأثير المتغيرات الفرعية لأساليب المحاسبة الإدارية، كمتغيرات مستقلة على المتغير التابع المتمثل في الحوكمة، كما تم حساب الخطأ المعياري للتقدير Std. Error of the Estimate الذي يقيس تشتت قيم

متغيرات هذه النماذج عن خط الإنحدار بهدف التأكد من وجود علاقة خطية بين متغيرات النموذج، بحيث كلما كانت قيمة هذا المؤشر صغيرة تتقلص الأخطاء العشوائية وبالتالي وجود علاقة خطية تسمح بتحقيق جودة تمثيل خط الإنحدار لنقاط شكل الانتشار، والجدول الموالي يوضح مختلف النتائج:

***الجدول 01:*** *التعريف بنموذج الحوكمة وأساليب المحاسبة الإدارية.*

| $\widehat{G} = f(\widehat{T}, \widehat{M}) = G_0 + \alpha_1 \widehat{T} + \alpha_2 \widehat{M}$ **نموذج الحوكمة أساليب المحاسبة الإدارية** | |
|---|---|
| قيمة الخطأ المعياري للتقدير: 0.24؛ | |
| $\widehat{G}$ | القيمة التقديرية للحوكمة، وهي متغيرة تابعة لأساليب المحاسبة الإدارية؛ |
| $(\widehat{T}، \widehat{M})$ | متغيرات مستقلة تتمثل في: الأساليب التقليدية للمحاسبة الإدارية $\widehat{T}$، الأساليب الحديثة للمحاسبة الإدارية $\widehat{M}$؛ |
| $G_0$ | مستوى الحوكمة عند انعدام أساليب المحاسبة الإدارية، أي عدم تطبيق المؤسسة لأساليب المحاسبة الإدارية؛ |
| $\alpha_1$ | الميل الحدي للأساليب التقليدية للمحاسبة الإدارية، والذي يعني أنه كلما قامت المؤسسة بتحسين تطبيق الأساليب التقليدية للمحاسبة الإدارية زاد مستوى الحوكمة بنسبة $\alpha_1$؛ |
| $\alpha_2$ | الميل الحدي للأساليب الحديثة للمحاسبة الإدارية، والذي يعني أنه كلما قامت المؤسسة بتحسين تطبيق الأساليب الحديثة للمحاسبة الإدارية، زاد مستوى الحوكمة بنسبة $\alpha_2$؛ |

***المصدر:*** *من إعداد الباحثين بناء عن فرضيات الدراسة والدراسات السابقة*

### 2.4. تقدير نموذج أساليب المحاسبة الإدارية – الحوكمة:

الجدول الموالي يلخص نتائج تقدير معالم نموذج الحوكمة أساليب المحاسبة الإدارية:

***الجدول 02:*** *نتائج تقدير معالم نموذج الحوكمة أساليب المحاسبة الإدارية.*

| النموذج: $\hat{G} = f(\hat{T}, \hat{M})$ | قيمة المعلمة | قيمة التأثير على الحوكمة | نسبة التأثير على الحوكمة | الخطأ المرافق لاختبار T Sig. (T-test) | معامل التحديد $R^2$ | الخطأ المرافق لاختبار F Sig. (F - test) |
|---|---|---|---|---|---|---|
| $G_0$ | 1.01 | 1.01 | %1.77 | 0.000 | | |
| $\alpha_1$ | 0.24 | 0.72 | %1.26 | 0.050 | 0.44 | 0.000 |
| $\alpha_2$ | 0.40 | 1.2 | %2.1 | 0.000 | | |

***المصدر:*** *من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss*

تم إعداد هذا الجدول بالاعتماد على دراسة (حمادي ، 2012، ص166) حيث أن:

-قيمة التأثير على الحوكمة = قيمة المعلمة x 3 (التي تمثل الإجابة بنعم في الاستبيان)؛

-نسبة التأثير على الحوكمة = {قيمة التأثير على الحوكمة/ القيمة الكلية لمستوى فعالية الحوكمة ( عدد عبارات المتغير التابع 3x)} x 100.

بعد قيامنا بتقدير نموذج الحوكمة–أساليب المحاسبة الإدارية سيتم فيما يلي اختبار هذا النموذج وتقديم التحليلات المناسبة.

### 3.4. اختبار نموذج الحوكمة –أساليب المحاسبة الإدارية: $\hat{G} = f(\hat{T}, \hat{M})$

من خلال الجدول رقم (02) يمكن صياغة النموذج المقدر للعلاقة: الحوكمة وأساليب المحاسبة الإدارية كما يلي: $\hat{G} = f(\hat{T}, \hat{M}) = 1.01 + 0.24\hat{T} + 0.4\hat{M}$

القيمة الابتدائية للحوكمة $G_0$ في حالة عدم تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية في المؤسسات تساوي 1.01 نقطة من مجموع 57 نقطة أي ما نسبته 1.77% وهي نسبة تأثير المتغيرات العشوائية ماعدا أساليب للمحاسبة الإدارية (التقليدية والحديثة)، أما النسبة الباقية عن 100% والمقدرة با 98.23% فهي نسبة تأثير أساليب المحاسبة الإدارية.

$\alpha_1$= 0.24، والذي يعني أنه كلما قامت المؤسسة بتحسين تطبيق الأساليب التقليدية للمحاسبة الإدارية المتمثلة في (أسلوب الموازنات التقديرية، أسلوب محاسبة المسؤولية، أسلوب

التكلفة الكلية) بوحدة واحد مع افتراض ثبات الأساليب الأخرى، زادة فعالية الحوكمة بقيمة 0.72 نقطة من مجموع 57 نقطة، أي ما نسبته 1.26% من النسبة الكلية للحوكمة؛

$\alpha_2$= 0.4، والذي يعني أنه كلما قامت المؤسسة بتحسين تطبيق الأساليب الحديثة للمحاسبة الإدارية المتمثلة في (أسلوب التكلفة المستهدفة، أسلوب محاسبة التكاليف على أساس الأنشطة، أسلوب بطاقة الأداء المتوازن) بوحدة واحدة مع افتراض ثبات الأساليب الأخرى، زادة فعالية الحوكمة بقيمة 1.2نقطة من مجموع 57 نقطة، أي ما نسبته2.1% من النسبة الكلية للحوكمة؛

اختبار (t– test): من الجدو السابق يتضح أن كل المتغيرات المستقلة للأساليب التقليدية والحديثة للمحاسبة الإدارية كانت معنوية من الناحية الاحصائية حسب اختبارt عند مستوى معنوية P ≤0.05، وبالتالي فالفرضية الرئيسية صحيحة، أي أن تحسين تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية (التقليدية والحديثة) سيكون له أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى α=0.05 في زيادة دعم وتفعيل حوكمة المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة، وتعتبر هذه الأساليب مفسرات حقيقة للحوكمة؛

معامل التحديد $R^2$ بلغ 0.44 مما يعني أن المتغيرات المستقلة التفسيرية ( الأساليب التقليدية، الأساليب الحديثة)، لها القدرة على تفسير 44% من التغيرات التي تحصل على مستوى الحوكمة، أما الباقي 66% فيعزى إلى عوامل عشوائية أخرى؛

اختبار :(F – test) الخطأ المرافق للإحصائية F بلغ 0.000 وهو أقل من القيمة 0.05، مما يؤكد القبول الكلي للنموذج والقوة التفسيرية العالية لنموذج الانحدار الخطي المتعدد من الناحية الاحصائية.

## 5.الخاتمة:

تمثل الهدف الأساسي من هذه الدراسة في تحديد أثر تحسين تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية على حوكمة المؤسسات، وكانت نتائج الدراسة كالتالي:

من خلال اختبار النموذج تم قبول الفرضية الرئيسية تحسين تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية (التقليدية والحديثة) سيكون له أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى α=0.05 في زيادة

دعم وتفعيل حوكمة المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة، حيث تم الابقاء على المتغيرات المستقلة لأساليب المحاسبة الإدارية المتمثلة في الأساليب التقليدية والأساليب الحديثة كعوامل مؤثرة حقيقة على تحسين مستوى الحوكمة حيث ظهر الميل الحدي لكل من متغيرة الأساليب التقليدية والحديثة، موجبا وقد بلغت قيمته على التوالي: 0.24، 0.4، كما أن نتائج الاختبار الجزئي (T- test) والكلي (F – test) كانت مقبولة، وقيمة معامل التحديد بلغت 0.44 بينت أن المتغيرات الفرعية لأساليب المحاسبة الإدارية لها قدرة على تفسير التغيرات التي يمكن أن تحصل في مستوى فعالية الحوكمة بنسبة 44 %، هذا ما يتفق مع دراسة (تقرارات،2017) التي توصلت أن أساليب المحاسبة الإدارية التقليدية تؤثر على تفعيل حوكمة المؤسسات بوزن نسبي 80.576%، أما أساليب المحاسبة الإدارية الحديثة تؤثر على تفعيل حوكمة المؤسسات بوزن نسبي 80.04%.

بناء على النتائج السابقة أوصت هذه الدراسة بما يلي:

- **فيما يتعلق بأساليب المحاسبة الإدارية:**
- تقييم تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية والعمل على نزع العراقيل التي من الممكن أن تحد أو تعرقل تطبيق هذه الأساليب؛
- تكييف أساليب المحاسبة الإدارية حسب الخط الإنتاجي الذي تحتويه المؤسسة، والبحث عن الأساليب المناسبة له؛
- إنشاء قسم خاص بالمحاسبة الإدارية تابع مباشرة إلى مجلس الإدارة أو الإدارة العليا؛
- ضرورة تكوين المحاسبين الإداريين بهدف الاطلاع على مستجدات المحاسبة الإدارية؛
- العمل على تطبيق الأساليب الحديثة للمحاسبة الإدارية لما لها من دور فعال في تحسين الأداء وتحسين تنافسية المؤسسة؛
- الاستفادة من تجارب المؤسسات الرائدة في تطبيق الحوكمة والمحاسبة الإدارية.
- **فميا يتعلق بالحوكمة:**
- على مجلس الإدارة الاعتماد أكثر على مخرجات المحاسبة الإدارية في الرقابة على الأداء؛
- على مجلس الإدارة تسهيل عملية اتصال المحاسب الإداري بجميع الأقسام في المؤسسة؛

- ضرورة إيجاد تكامل بين مجلس الإدارة، التدقيق الداخلي، قسم المحاسبة الإدارية، بالإضافة إلى تحقيق التفاعل بين مختلف أليات الحوكمة؛
- وضع شروط أساسية يجب أن يتمتع بها الشخص ليتقلد منصب عضو مجلس إدارة تتضمن الكفاءة، الخبرة، الاستقلالية؛
- إشراف مجلس الإدارة على اللجان الفرعية له حسن اختيار أعضائها؛
- تعيين مدقق التكاليف بهدف التحقق من حسابات التكلفة، دقة حسابات التكلفة، تقارير التكلفة، تقنيات حساب التكاليف؛
- العمل على اشراك المحاسب الإداري أكثر في عملية الإفصاح والشفافية؛
- تحسين الإفصاح والشفافية من خلال إرفاق القوائم المالية بالتقارير الإدارية الداخلية والقوائم المخطط لها للسنوات القادمة بما يمكن المستخدمين لها من تحديد الأهداف المستقبلية للمؤسسة ومدى فعالية المؤسسة في استغلال مواردها لاتخاذ قرارات الاستثمار بها.

## 6.قائمة المراجع:


1. Mayanja mk, Van der poll hm, management accounting: an instrument for implementing effective corporate governance, affrican journal of business management, vol05, N30, 2011.
2. David han-Min wang, Quang linh huynh, The Role of Corporate Governance in the Link between Management Accounting System and Firm Performance, Asian journal of finance and accounting, vol 06, N01, 2014.
3. Quang Linh Huynh, The Mutual Relationship Between Corporate Governance and Management Accounting: Which Occurs First? American Journal of Applied Sciences, vol 12 (06), 2015.
4. David han-Min wang, Quang linh huynh, Linkages amoung corporate governance, management accouting practice and organizational performance, evidence from a southeast asian country, Romanian Economic and Business Review, Vol09, No1, 2014.
5. Nishikant jha, Arvind ubale, jani camr, introduction to management accounting, first edition, himalaya publishing house, university of mumbai, 2015.

6. Shah Kamal, Historical Evolution of Management Accounting, The cost and management, Vol43, No4, july-august, 2015.
7. Reinaldo Guerreiro and all, external disclosure and management accounting artefacts do top-ranked companies in quality of financial reporting, tend to rank high in adoption of modern management accounting artefacts?, International Journal of Business and Commerce, Vol-01, No-09, May 2012.
8. Jalbert Terrance, Landry Steven, Which Performance Measurement is best for your company, Management Accounting Quarterly, vol 4, no3, 2003.
9. Cooper, Robin & Kaplan,Robert S, measure cost right: make the right decisions, harvard business review, september-october 1988.
10. Robert S Kaplan, David. P Nortion, Balanced Scorecard Measures That Drive Performance, Harvard Business Review, (janury, february) 1992.

11. لبنى هاشم نعمان، أثر نظام التكاليف اساس الأنشطة على جودة المعلومات المحاسبية وتحسين الأداء- دراسة ميدانية تطبيقية على عينة من الشركات الصناعية العراقية، أطروحة دكتوراه في المحاسبة، السودان، جامعة النيلين، 2017.
12. حاب الله الشريف، أساليب المحاسبة الإدارية بين النظرية والتطبيق – دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص محاسبة ومالية، الجزائر، جامعة أم البواقي، 2016.
13. تقرارت يزيد، دور أساليب المحاسبة الإدارية في حوكمة المؤسسات الاقتصادية – دراسة حالة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، الجزائر، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2017.
14. جلاخ حسين، حمادي نبيل، أثر نظام التكاليف على أساس الأنشطة في تحسين الإفصاح والشفافية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 11، (02)، 2018.
15. عبد الحكيم مصطفى جوده، جمال عبد الرحمن أبو سردانه، تقييم نظام الموازنة التخطيطية في أمانة عمان الكبرى دراسة ميدانية، مجلة البصائر، المجلد 13، العدد2، 2009.

16.نجم عبد عليوى الكرعاوي، مزايا ومشاكل التكامل بين نظام محاسبة المسؤولية ونظام تكاليف الأنشطة، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 11، العدد 4، 2009.
17.أسامة الحارس، المحاسبة الادارية، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2003.
18.هدى خليل ابراهيم، دور محاسبة المسؤولية كألية للرقابة وتقييم الأداء بحث تطبيقي في الشركة العامة لتسويق الأدوية والمستلزمات الطبية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 41، 2014.
19.جميل حسن النجار، أثر تطبيق بطاقة الأداء المتوازن على تعزيز المركز التنافسي الاستراتيجي دراسة تطبيقية على قطاع المؤسسات المالية العاملة في قطاع غزة، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد 29، رقم 1، 2013.
20.ذوادي مهيدي، مدخل التكلفة المستهدفة كأداة للإدارة الاستراتيجية للتكلفة ودوره في تحقيق المركز التنافسي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجد09 العدد09، 2009.
21.إسماعيل حجازي، سعاد معاليم، نظام التكاليف على أساس الأنشطة عوامل التبني ونجاح التطبيق، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2018.
22.محمد شحاتة خطاب، التكامل بين أدوات إدارة التكلفة وحوكمة الشركات، إطار مقترح: دراسة نظرية وميدانية، الندوة الثانية عشر لسبل تطوير المحاسبة في المملكة، بعنوان مهنة المحاسبة في المملكة العربية السعودية وتحديات القرن الحادي والعشرين،18-19 مايو2010، جامعة الملك خالد، المملكة العربية السعودية.
23.رياض مصلح الشقاحين، مدى ادراك أهمية تطبيق التكلفة المستهدفة في الشركات الصناعية الالكترونية المساهمة العامة الأردنية، مجلة بحوث جامعة حلب، سلسلة العلوم الاقتصادية، العدد 10، 2014.
24.حمادي نبيل، أثر تطبيق الحوكمة على جودة المراجعة المالية دراسة حالة الجزائر، اطروحة دكتوراه في علوم التسيير، الجزائر، جامعة الجزائر 03، 2012.

# أثر الدخل المتاح على الإنفاق الاستهلاكي في الجزائر: دراسة قياسية خلال الفترة 1980-2017 باستخدام نموذج VECM

# The impact of disposable income on consumer spending in Algeria An empirical study during 1980-2017 using VECM

**دقيش جمال**،المركز الجامعي غليزان،djamal.dekkiche@cu-relizane.dz

**عبد الرحمان عبد القادر**، جامعة أحمد دراية أدرار،abdrh.aek@univ-adrar.dz

تاريخ الاستلام:2019/08/26 تاريخ القبول: 2019/10/27 تاريخ النشر:2020/06/06

**ملخص:**

يهدف هذا العمل إلى دراسة اثر الدخل على الاستهلاك في الجزائر من خلال إجراء دراسة قياسية تحليلية خلال الفترة 1980-2017 وذلك باعتبار الاستهلاك النهائي للعائلات CFM كمتغير تابع و الدخل المتاح yd، معدل التضخمinf، معدل الفائدة int ومعدل البطالة كمتغيرات مستقلة باستخدام نموذج شعاع متجه تصحيح الخطأ Vecm، توصلت النتائج إلى وجود تأثير ايجابي للدخل على الاستهلاك(وهذا ما يتوافق مع النظرية الكينزية)، معدل الفائدة له تأثير موجب على الاستهلاك، بينما معدل التضخم ومعدل البطالة لهما أثر سلبي.

**الكلمات المفتاحية** : الاستهلاك ؛ الدخل المتاح ؛ معدل التضخم ؛ معدل الفائدة.

**تصنيف *JEL* : E21; E43;H21;P21**

**Abstract:**

This study examine the impact of income on consumption in Algeriathrough empirical analytical study during 1980-2017, the finalconsumption of households CFM as dependent variable and disposableincome yd, inflation, unemployment and interest rate as independent variables using VECM.The results found a positive effect of yd on CFM (this corresponds tothe Keynesian theory), also int has a positive impact on consumption.

.**keyword**:Consumption; Disposable Income; Inflation; Interest Rate;

**JEL classification code :**E21**,** E43, H21, P21

## 1. مقدمة:

اهتم الفكر الاقتصادي بالاستهلاكباعتباره من أهم الظواهر الاقتصادية واحدى أهم مقومات النشاط الاقتصادي، كما أنه يعد من بين محددات الطلب الكلي؛ أي من العوامل التي تؤثر على توازن الاقتصاد الكلي، ويصدر الاستهلاك من الافراد او المؤسسات الاقتصاديةلغرض تغطية احتياجاتها الاقتصادية، ويعتبر قطاع العائلات من القطاعات الاقتصادية الهامة التي تلعب دور هام في تحسين المستوى المعيشي والنمو.

تتأثر قرارات العائلات في الاستهلاك على مجموعة من المحددات والعوامل التي تساهم في رفع مستوى المعيشة، ويعتبر الدخل أهم محدد وفقا لما نصّت عليه النظرية الكينزية بالإضافة إلى عوامل أخرى

**الإشكالية الرئيسية:**

بناء على ما سبق، يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

**ماهي أهم العوامل أو المحدّدات التي تمكن من تفسير السلوك الاستهلاكي للأسر الجزائرية ؟**

**فرضيات البحث**

محاولة منّا في الإجابة عن الإشكالية الرئيسية، تمّ طرح الفرضيات التالية"

- **الفرضية الأولى:** الدخل الحقيقي يؤثر ايجابيا على إنفاق العائلات الاستهلاكي أي كلما ارتفع الدخل كل ارتفع الميل الحدّي للاستهلاك.
- **الفرضية الثانية:** معدل التضخم يؤثر سلبيا على استهلاك العائلات حيث أن ارتفاع الأسعار من شأنه أن يقلل من الإنفاق الاستهلاكي.
- **الفرضية الثالثة:** معل الفائدة له أثر سلبي على الاستهلاك حيث أن ارتفاع معدلات الفائدة في البنوك يشجّع العائلات على الادخار بدل الاستهلاك للحصول على فوائد مستقبلية.
- **الفرضية الرابعة:** ارتفاع البطالة من شأنه أن يؤثر سلبا على استهلاك الأسر بسبب غياب الدخل.

**أهمية البحث**

تكمن أهمية البحث في التطرق لظاهرة اقتصادية من أهم محددات الطلب الكلي لما له من دور في تحقيق توازن الاقتصاد الكلي.

**أهداف البحث**

تكمن أهمية البحث في:

- دراسة محدّدات الاستهلاك النهائي في الجزائر خلال فترة الدراسة.
- بناء نموذج قياسي يشرح أثر كل متغير على دالة الاستهلاك خال من أي مشاكل وصالح للتنبؤ.

**مصادر المعلومات**

من اجل جمع المعلومات والإحصائيات الخاصة بالدراسة القياسية والإحصائية، تم الاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات ONS والبنك الدولي.

## 2. الدراسات السابقة

بهدف دراسة محدّدات استهلاك العائلات في الجزائر، تمّ الاستعانة بمجموعة من الدراسات التي تطرقت للموضوع ويمكن اختصارها فيما يلي:

- دراسة (حامد، 2019، صفحة 1)حامد معلي ادم حامد بعنوان"**محددات الاستهلاك الخاص في السودان دراسة قياسية خلال الفترة 1980-2016**" وكانت إشكالية الدراسة تدور حول ماهية محددات استهلاك الأسر في السودان وقد تمت الدراسة من خلال بناء نموذج قياسي يعتمد في تفسيره على كل من الدخل الحقيقي المتاح، معدلات التضخم كمتغيرات مستقلة.

توصلت نتائج الدراسة إلى أن الدخل المتاح له علاقة طردية مع الاستهلاك، بالإضافة إلى وجود علاقة عكسية بين معدلات التضخم والاستهلاك.

- دراسة (الشمبري، 2008)ناصر غازي عبد الله الشمبريبعنوان"**محددات الإنفاق الاستهلاكي العائلي: دراسة قياسية عن المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1963-1995**" وكان هدف الدراسة هو تقدير نموذج الاستهلاك العائلي في المملكة العربية السعودية من خلال حصر وتحديد المتغيرات المؤثرة في الإنفاق الاستهلاكي، باستعمال منهجية التكامل

المشترك ونموذج تصحيح الخطأ في المدى الطويل، وذلك بالاستعانة ببعض المتغيرات المفسّرة مثل: الدخل القومي، التضخم، الثروة، حجم الواردات.

توصلت نتائج الدراسة إلى أن الدخل القومي والثروة لها علاقة معنوية وايجابية على الاستهلاك، كما أن التضخم له تأثير سلبي ومعنوي على الاستهلاك.

- دراسة Gbègni Alladassi-Batto بعنوان"

**« Analyse des déterminants de la consommation des ménages au Benin ; approche par le modele à correction d'erreur »**

بيّنت(Gbègni ALLADASSI–BATTO, 2006)الدراسة أهمية الاستهلاك في تكوين الناتج المحلي، وتطرّق الباحث إلى أهم محدّدات دالة الاستهلاك في دولة البنين والمتكوّنة من الدخل، المستوى العام للأسعار ومعدل الفائدة من خلال النموذج الكينزي.

توصلت نتائج الدراسة إلى أن كل من المستوى العام للأسعار ومعدل الفائدة لها اثر سلبي على استهلاك العائلات بينما الدخل له اثر ايجابي.

- دراسة (Mumtaz, 2015)Syed Mumtazبعنوان:

**" Real privete consumption expenditure modeling-An empirical study on Pakistan »**

هدفت الدراسة الى البحث عن أهم محددات الاستهلاك الخاص في باكستان، من خلال تقدير نموذج الفجوات الزمنية الموزّعة Ardl خلال الفترة 1971–2012.

توصلت نتائج الدراسة إلى ان الاستهلاك الخاص الحقيقي لباكستان يتكيف بسرعة مع مستويات التوازن في الفترة الحاليةt ، كما أن الاستهلاك الخاص يتأثر بشكل كبير بالتغيرات في مستوى الثروة، معدل الفائدة والبطالة.

**تقسيم البحث**

من اجل الإجابة عن الإشكالية الرئيسية، تمّ تقسيم البحث إلى المحاور التالية:

- المحور الأول: الإطار النظري لظاهرة الاستهلاك
- المحور الثاني: دراسة تحليلية لمحدّدات نموذج استهلاك الأسر في الجزائر
- المحور الثالث: الدراسة القياسية لمحددات دالة الاستهلاك في الجزائر

## 3. الإطار النظري لظاهرة الاستهلاك

### 1.3. تعريف دالة الاستهلاك

يتوقف الاستهلاك على مجموعة من العوامل لعل أهمها الدخل، سعر الفائدة، المستوى العام للأسعار وحجم السكان، إلا ان الدخل الوطني يعتبر أهم محددات الاستهلاك ونعبر عنه رياضيا بالعلاقة:

$C=Co+by_d$

حيث C يمثل الاستهلاك الكلي

Co الاستهلاك التلقائي وهو الاستهلاك الذي لا يتبع الدخل او بعبارة أخرى هو الاستهلاك لما يكون الدخل معدوما

b الميل الحدي للاستهلاك وهو عبارة عن التغير الناجم عن تغير الدخل بوحدة واحدة

حيث $b=\frac{\partial c}{\partial y}$

ويجب الإشارة إلى ان العلاقة بين الاستهلاك والدخل هي علاقة خطية وهذا راجع الى أنها سهلة الدراسة، بالإضافة إلى ان الدراسات التجريبية التي درست العلاقة بين الاستهلاك والدخل كانت تعتبر العلاقة خطية بينهما

### 2.3. التمثيل البياني لدالة الاستهلاك

باعتبار العلاقة الخطية لدالة الاستهلاك، فانه يمكن تمثيلها كما يلي:

**الشكل01: التمثيل البياني لدالة الاستهلاك**

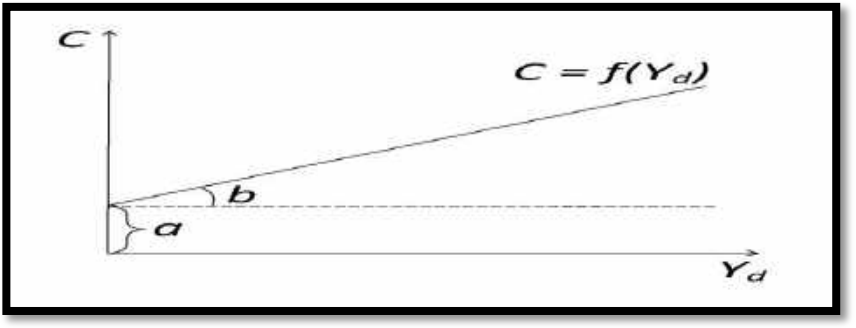


المصدر: (صخري، 2005، صفحة 56).

### 3.3. اثر الاستهلاك على الدخل: مضاعف الاستهلاك

استنادا الى معادلة الاستهلاك المرتبط بالدخل C=Co+byd فان الاستهلاك يتكون من جزئين هما Co و by، لذلك يمكن اعتبار ان الثابت Co متغير خارجي وندرس اثره على الدخل.

لنفرض ان الاستهلاك المستقل Co ارتفع بمقدار ΔCo ونتيجة لذلك فان الدخل سوف يرتفع بمقدار Δy، فما هي قيمة الدخل الجديد؟

والدخل التوازني في اقتصاد يتكون من قطاعين يكتب بالعبارة: y=C+I

$$Y=\frac{1}{1-b} \qquad (Co+Io\ G_0+X_0-M_0)$$

$$\Delta y=\frac{1}{1-b}\ (Co+\Delta Co+Io+G_0+X_0-M_0)$$

ويسمى الكسر $\frac{1}{1-b}$ بمضاعف الاستهلاك المستقل ونرمز له ب $K_{C0}$وهو يعبر عن الزيادة في الدخل الناجمة عن زيادة وحدة واحدة من الاستهلاك المستقل كما يوضحه الشكل التالي:

**الشكل02: مضاعف الاستهلاك**

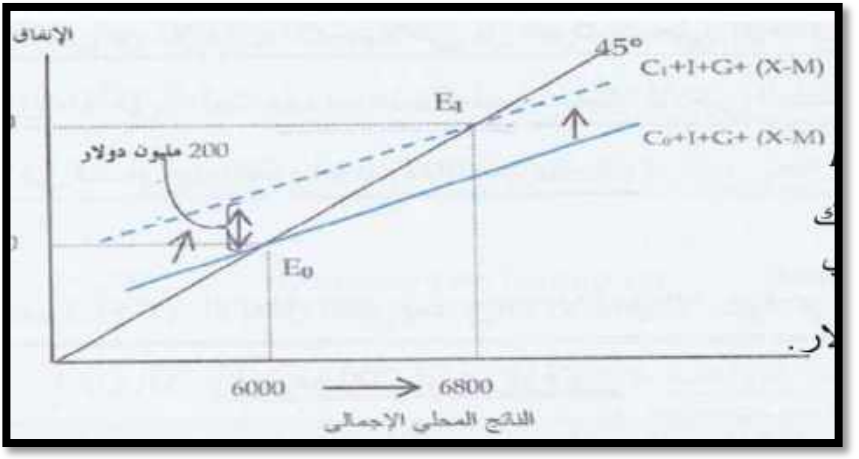


المصدر: (صخري، 2005، صفحة 83)

## 4. الطريقة والأدوات المستخدمة

### 1.4. دراسة تحليلية لمحدّدات استهلاك الأسر في الجزائر

وفقا لما نصّت عليه الدراسات السابقة، فانه يمكننا التركيز في هذا الجزء على دراسة العلاقة بين مجموعة من المتغيرات الكلية والتي لها اثر على الاستهلاك النهائي للعائلات ومستوى المعيشة للأفراد، ويمكن حصرها فيما يلي:

- معدل التضخم ;
- معدل الفائدة ;
- الدخل المتاح ;
- معدل البطالة ;

والشكل البياني يوضح العلاقة بين مختلف هذه المتغيرات

**الشكل03: التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة**

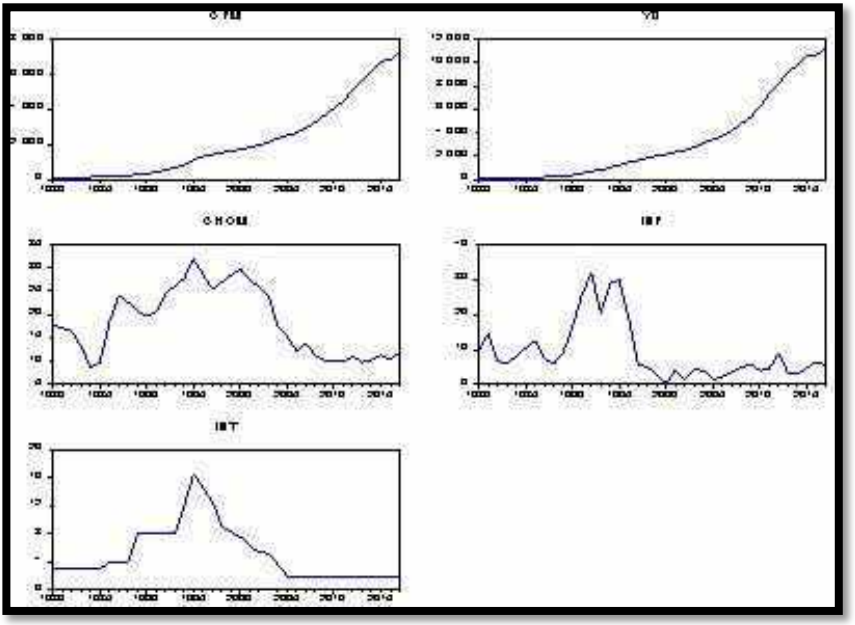

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات Eviews9

من خلال البيان السابق نلاحظ ان:

### 2.4. الاستهلاك النهائي والدخل المتاح للعائلات

لقد أثرت الأزمة النفطية 1986 على التوازنات الكلية للاقتصاد الوطني، بسبب ضعف المواد المالية حيث شرعت الجزائر بداية من التسعينيات في تطبيق حزمة من الإصلاحات من اجل الانتقال إلى اقتصاد السوق

تخصص الأسر الجزائرية جزءا اكبر من دخلها للجانب الاستهلاكي، بينما لا يحظى الادخار بنسب اكبر(امحمد، 2016-2017، صفحة 159)، فمثلا سنة 1990 قدّر الدخل المتاح في الجزائر ب 328.1 مليار دينار حيث 97.65% منه خصّصت للاستهلاك والباقي للادخار.

في سنة 1995، عرف معدل التضخم نسبة مرتفعة جدا قدرت ب 29.79% نتيجة تحرير الأسعار بعد ضغوطات صندوق النقد الدولي في إطار الإصلاحات الاقتصادية، إلا انه ورغم ذلك، لم يكن له نفس الاثر على الاستهلاك ويرجع ذلك إلى ان الأسعار كانت مدعّمة من طرف الدولة حيث كانت العائلات تستهلك أكثر من دخولها المتاحة مما يدفعها الى استخدام مدخراتها السابقة لتلبية حاجياتها وهو ما يؤثر سلبا على الاستثمار.

خلال الفترة 2000-2014، نلاحظ ارتفاع مستويات الاستهلاك نتيجة تحسن الظروف المعيشية بعد رجوع الأمن وانخفاض معدلات البطالة وهو الأمر الذي شجع على زيادة الطلب الكلي.

**معدل التضخم**

لقد عرف المؤشر العام للأسعار ارتفاعا متواصلا خلال الفترة 1990-2015 حيث سجل تغير متوسط قدر ب 9.57% ويرجع هذا الى ارتفاع الأسعار بسبب التوسع النقدي حيث كانت الحكومة تلجأ الى الإصدار النقدي من اجل تغطية عجز الموازنة وكذا تمويل المشاريع الاستثمارية، بالإضافة الى تدهور قيمة العملة المحلية.

**معدل البطالة**

شهد معدلات مرتفعة مع بداية التسعينيات بسبب الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الجزائر في تلك الفترة وبمرافقة من صندوق النقد الدولي عقب الأزمة النفطية 1986 خاصة بعد التوقيع على برنامج التثبيت الأول في جوان 1991 و الثاني في جوان 1993 ثم تطبيق

برنامج التعديل الهيكلي بداية من ماي 1995 والذي من خلاله تم خوصصة المؤسسات العمومية مما نجم عنه تسريح الآلاف من العمال بالإضافة إلى تدهور القدرة الشرائية للمواطن نتيجة تدهور قيمة العملة الوطنية وارتفاع الأسعار. لكن مع بداية سنوات ال2000، سجل انخفاض في معدلات البطالة بسبب الشروع في تطبيق مختلف برامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 و البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 والتي كانت تهدف إلى الاستثمار في المشاريع الضخمة وتنمية المناطق الريفية مما ساهم في خلق مناصب شغل وامتصاص البطالة.

### 3.4. الدراسة القياسية

سنحاول في هذا الجزء إسقاط الجانب النظري الذي عالج النظريات الاقتصادية وكذا الدراسات السابقة التي تطرّقت لدراسة محدّدات الإنفاق الاستهلاكي وذلك بإجراء دراسة قياسية بالاعتماد على منهجية التكامل المشترك لجوهانسن ونموذج شعاع متجه تصحيح الخطأ وفق المراحل التالية:

- تحديد نموذج الدراسة والمتغيرات
- اختبار استقرارية المتغيرات لتحديد درجة التكامل
- تحديد درجة الإبطاء المثلى
- اختبار التباين المشترك لجوهانسن

### 1.3.4. تحديد النموذج العام للدراسة

تمّ تحديد متغيرات الدراسة والتي نحاول من خلالها تبيان أثر الدخل المتاح على الإنفاق وفقا لما نصّت عليه النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة كما يلي:

**التعريف بمتغيرات النموذج:**

**المتغير التابع:** الاستهلاك النهائي للأسر CFM

**المتغيرات المستقلة:** وتتمثل في كل من:

الدخل المتاح $y_d$

معدل الفائدة int

معدل التضخم inf

معدل البطالة chom

**نموذج الدراسة:**

لقد تم صياغة النموذج كالأتي:

$$CFM= F(Y_d, INT, INF, CHOM) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

بإدخال اللوغاريتم إلى طرف المعادلة(4) حتى تصبح كل متغيرات النموذج متجانسة من حيث التركيبة نحصل على المعادلة الجديدة التالية :

$$CFM_t= a_0(Y_d)^{\alpha 1}{}_t \ (INT)^{\alpha 2}{}_t + (INF)^{\alpha 3}{}_t + (CHOM)^{\alpha 4}{}_t \ \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

بإدخال اللوغاريتم على طرفي المعادلة (2) نحصل على :

$$lnCFM=a_0+\alpha_1 \ lnY_d + \alpha_2 \ lnINT + \alpha_3 \ lnINF + \alpha_4 \ lnCHOM+ £_t \ldots\ldots\ldots (3)$$

حيث : $£_t$ بواقي الدالة.

### 2.3.4. التحليل الوصفي للمتغيرات

يهدف إجراء التحليل الوصفي للمتغيرات لدراسة الاختبارات الإحصائية للسلاسل الزمنية محل الدراسة مثل حساب المتوسط و الوسيط و المنوال و كذا اختبار التوزيع الطبيعي لها من خلال إحصائية معامل التناظر و معامل التفلطح و كذا احتمالية Jarque-bara، من خلال الجدول التالي:

**الجدول01: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة**

| | LNCFM | LNYD | LNINT | LNINF | LNCHOM |
|---|---|---|---|---|---|
| Mean | 6.918598 | 7.180509 | 1.363509 | 1.838156 | 2.832595 |
| Median | 7.368941 | 7.550856 | 1.195298 | 1.761181 | 2.869034 |
| Maximum | 8.887719 | 9.320784 | 2.808197 | 3.455054 | 3.460723 |
| Minimum | 4.216806 | 4.406885 | 0.559616 | -1.108663 | 2.163323 |
| Std. Dev. | 1.472706 | 1.577066 | 0.731118 | 0.933937 | 0.412786 |
| Skewness | -0.428053 | -0.342437 | 0.341663 | -0.533069 | -0.101847 |
| Kurtosis | 1.833499 | 1.800093 | 1.791119 | 4.209128 | 1.515101 |
| Jarque-Bera | 3.314935 | 3.022313 | 3.053183 | 4.114514 | 3.556826 |
| Probability | 0.190621 | 0.220655 | 0.217275 | 0.127804 | 0.168906 |

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد علىمخرجات Eviews9

### 3.3.4. اختبار استقرارية المتغيرات

بعد دراسة اختبار الاستقرارية عن طريق اختبار فيليب بيرون توصلنا الى النتائج التالية:

**الجدول02: دراسة استقرارية المتغيرات باستخدام اختبار PP**

| UNIT ROOT TEST TABLE (PP) | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | At Level | | | | | |
| | | LNCFM | LNYD | LNINF | LNINT | LNCHOM |
| With Constant | t-Statistic | -2.0843 | -2.0294 | -2.6556 | -0.8880 | -1.3351 |
| | Prob. | 0.2518 | 0.2735 | 0.0914 | 0.7809 | 0.6029 |
| | | n0 | n0 | * | n0 | n0 |
| With Constant & Trend | t-Statistic | -0.8391 | 0.2951 | -3.0120 | -1.5252 | -1.5427 |
| | Prob. | 0.9524 | 0.9979 | 0.1427 | 0.8025 | 0.7960 |
| | | n0 | n0 | n0 | n0 | n0 |
| Without Constant & Trend | t-Statistic | 4.1940 | 1.6947 | -1.0513 | -0.6959 | -0.5127 |
| | Prob. | 1.0000 | 0.9760 | 0.2591 | 0.4085 | 0.4876 |
| | | n0 | n0 | n0 | n0 | n0 |
| | At First Difference | | | | | |
| | | d(LNCFM) | d(LNYD) | d(LNINF) | d(LNINT) | d(LNCHOM) |
| With Constant | t-Statistic | -3.8817 | -5.4133 | -8.5663 | -4.0709 | -3.7565 |
| | Prob. | 0.0052 | 0.0001 | 0.0000 | 0.0031 | 0.0072 |
| | | *** | *** | *** | *** | *** |
| With Constant & Trend | t-Statistic | -4.1712 | -6.0628 | -8.4627 | -4.2153 | -3.6224 |
| | Prob. | 0.0117 | 0.0001 | 0.0000 | 0.0105 | 0.0418 |
| | | ** | *** | *** | ** | ** |
| Without Constant & Trend | t-Statistic | -1.8638 | -4.8881 | -8.6805 | -4.1164 | -3.8487 |
| | Prob. | 0.0601 | 0.0000 | 0.0000 | 0.0001 | 0.0003 |
| | | * | *** | *** | *** | *** |

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على ومخرجات Eviews9

من خلال نتائج اختبار الاستقرارية، تبيّن ما يلي:

- المتغيرات كلها غير مستقرة عند المستوى لان احتمالية القبول P>0.05 ولكنها تستقر بعد إجراء الفرق الأول بالتالي فهي متكاملة من الدرجة 1 اي )I1( وفقا لما يوضحه الجدول التالي الذي يلخص نتائج اختبار الاستقرارية

**الجدول03: نتائج اختبار الاستقرارية ودرجة تكامل المتغيرات**

| المتغير | الاستقرارية في المستوى | الاستقرارية في الفرق الاول | درجة التكامل |
|---|---|---|---|
| LNCFM | غير مستقر | مستقر | I(1) |
| LNYD | غير مستقر | مستقر | I(1) |
| LNINF | غير مستقر | مستقر | I(1) |
| INTLN | غير مستقر | مستقر | I(1) |
| LNCHOM | غير مستقر | مستقر | I(1) |

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات Eviews9

### 4.4.4. اختبار التكامل المشترك لجوهانسن

بما ان المتغيرات مستقرة عند الفروق الأولى فهذا يعني أنها متكاملة من الدرجة الأولى(1)I ،عندها يمكن إجراء اختبار التكامل المشترك الذي اقترحه جوهانسن،و الجدول (4) و (5) يلخصان نتائج هذا الاختبار.

**الجدول (4) نتائج اختبار التكامل المشترك لجوهانسن باستعمال معيار :اختبار الاثر Trace statistic**

| Hypothesized No. of CE(s) | Eigenvalue | Trace Statistic | 0.05 Critical Value | Prob.** |
|---|---|---|---|---|
| None * | 0.660201 | 86.31998 | 69.81889 | 0.0014 |
| At most 1 | 0.520944 | 47.46156 | 47.85613 | 0.0544 |
| At most 2 | 0.295924 | 20.96780 | 29.79707 | 0.3596 |
| At most 3 | 0.161092 | 8.336528 | 15.49471 | 0.4301 |
| At most 4 | 0.054382 | 2.012979 | 3.841466 | 0.1560 |

Trace test indicates 1 cointegratingeqn(s) at the 0.05 level

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات Eviews9

**الجدول (5): اختبار التكامل المشترك لجوهانسن باستعمال معيار اختبار القيم المميّزة العظمى**

| Hypothesized No. of CE(s) | Eigenvalue | Max-Eigen Statistic | 0.05 Critical Value | Prob.** |
|---|---|---|---|---|
| None * | 0.660201 | 38.85843 | 33.87687 | 0.0117 |
| At most 1 | 0.520944 | 26.49376 | 27.58434 | 0.0684 |
| At most 2 | 0.295924 | 12.63127 | 21.13162 | 0.4867 |
| At most 3 | 0.161092 | 6.323549 | 14.26460 | 0.5721 |
| At most 4 | 0.054382 | 2.012979 | 3.841466 | 0.1560 |

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegratingeqn(s) at the 0.05 level

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات Eviews9

من خلال إجراء اختبار التكامل المشترك المبني على اختبار ألأثر(trace) واختبار القيم المميزة العظمى(max-Eigen) بين الإنفاق الاستهلاكي و المتغيرات المستقلة الأخرى ( الدخل المتاح، معدل الفائدة، معدل البطالة، معدل التضخم) يوضح رفض فرض العدم (r=0) التي تنص على عدم وجود تكامل مشترك عند مستوى معنوية 5% حيث ان :

Trace statistic=86.31>Trace stat(5%)=69.81

لايمكن رفض فرضية العدم(r=1) عند نفس مستوى المعنوية، مما يعني عدم وجود معادلة تكامل مشترك بين الإنفاق الاستهلاكي الحقيقي و المتغيرات الأخرى محل الدراسة.

من خلال تحليل اختبار التكامل المشترك لجوهانسن، تبيّن أنه توجد علاقة تكامل مشترك في المدى الطويل بمعنى أن المتغيرات لها نفس السيرورة أو الاتجاه في المدى الطويل.

**5.4.4. اختبار نموذج شعاع متجه تصحيح الخطأ VECM:**

يقوم اختبار متجه تصحيح الخطأ VECM على ثلاث مراحل أساسية و هي:

- ايجاد فترة الإبطاء الزمني **(Laglength)**
- اجراء اختبار التكامل المشترك لجوهانسن
- بعد إجراء الاختبارين السابقين نمر إلى اختبار متجه تصحيح الخطأ VECM كما هو موضح في الجدول الموالي:

### 1.5.4.4. تحديد درجة الإبطاء المثلى

يعتمد نموذج VECM على تقدير شعاع الانحدار الذاتي لمجموعة من المتغيرات، بالاعتماد على فترات إبطاء معينة، حيث ان المتغيرات التابعة تصبح مفسّرة بمتغيرات مبطئة بفترات زمنية معينة، بالإضافة الى المتغيرات المستقلة الأخرى، ومن اجل تقدير نموذج VECM، يجب تحديد فترة الإبطاء p التي تعتمد على اقل (ابراهيم، 2016، صفحة 11)قيمة لمعيار schwarz كما يوضّحه الجدول التالي:

**الجدول06: تحديد درجة التأخير المثلى**

| Lag | LogL | LR | FPE | AIC | SC | HQ |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 0 | -57.88784 | NA | 2.78e-05 | 3.699285 | 3.923749 | 3.775834 |
| 1 | 122.3346 | 296.8370 | 3.07e-09 | -5.431449 | -4.084660* | -4.972156 |
| 2 | 153.5196 | 42.19140* | 2.36e-09 | -5.795270 | -3.326157 | -4.953231 |
| 3 | 183.5675 | 31.81544 | 2.33e-09 | -6.092206 | -2.500769 | -4.867423 |
| 4 | 223.3553 | 30.42600 | 1.84e-09* | -6.962079* | -2.248319 | -5.354552* |

المصدر: مناعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات Eviews9

من خلال الجدول السابق، فان فترة الإبطاء المناسبة لتقدير نموذج var هي p=1 وفقا للقيمة الدنيا لمعيار sc.

### 2.5.4.4. تقدير نموذج VECM

بعد التأكد من ان المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول، وأن درجة الإبطاء المثلى هي 1 فانه بإمكاننا تقدير نموذج شعاع متجه تصحيح الخطأ والنتائج ملخصة في الجدول الموالي:

**الجدول07: تقدير نموذج VECM**

| Dependent Variable: D(LNCFM) | | | | |
|---|---|---|---|---|
| D(LNCFM) = C(1)*( LNCFM(−1) − 0.942721622871*LNYD(−1) + 0.0610683188333*LNINT(−1) − 0.113853166658*LNINF(−1) − 0.336121074262*LNCHOM(−1) + 0.925135795391 ) + C(2)*D(LNCFM(−1)) + C(3)*D(LNYD(−1)) + C(4)*D(LNINT(−1)) + C(5)*D(LNINF(−1)) + C(6)*D(LNCHOM(−1)) + C(7) | | | | |
| | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
| C(1)* ECT | −0.448903 | 0.126397 | −3.551540 | 0.0013 |
| C(2)* lncfm (−1) | −0.292282 | 0.302164 | −0.967297 | 0.3414 |
| C(3)* lnyd (−1) | 0.318205 | 0.320966 | 0.991399 | 0.3297 |
| C(4)* lnint (−1) | 0.108881 | 0.061736 | 1.763647 | 0.0883 |
| C(5)* lninf (−1) | −0.020099 | 0.014910 | −1.347980 | 0.1881 |
| C(6)* lnchom (−1) | −0.183494 | 0.077806 | −2.358343 | 0.0253 |
| C(7)* C | 0.116652 | 0.028054 | 4.158044 | 0.0003 |
| R-squared | 0.504458 | Mean dependent var | | 0.123615 |
| Adjusted R-squared | 0.401931 | S.D. dependent var | | 0.081869 |
| F-statistic | 4.920287 | Durbin-Watson stat | | 2.108067 |
| Prob(F-statistic) | 0.001399 | | | |

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد علىمخرجات Eviews9

من خلال تحليل نموذج VECM يمكن ملاحظة ما يلي:

- نموذج VECM يحول اتوماتيكيا المتغيرات الى فروق أولى.
- درجة الإبطاء المثلى المختارة هي p=1
- معامل تصحيح الخطأ هو c(1)=−0.448 سالب ومعنوي عند 5%، فالإشارة السالبة تعبر عن قوة الجذب نحو التوازن من المدى القصير الى المدى الطويل حيث تصحّح المسار وترجعه نحو حالة التوازن الأصلية.

اما المعنوية تدل على أن نسبة 44.8 من أخطاء الاجل القصير يمكن تصحيحها في واحدة من الزمن من أجل الرجوع الى الوضع التوازني في المدى الطويل. بمعنى أنه من أجل معالجة الانحراف في دالة الاستهلاك يلزم $\frac{1}{0.448}$=2.23 اي أننا نحتاج الى فترة تقدّر ب 2 سنة وشهرين للرجوع الى حالة التوازن الأصلية.

**3.5.4.4. معادلة التوازن في الأجل القصير لدالة الاستهلاك تكتب من الشكل:**

$$D(LNCFM) = -0.44890260359*(LNCFM(-1) - 0.942721622871*LNYD(-1) + 0.0610683188333*LNINT(-1) - 0.113853166658*LNINF(-1) - 0.336121074262*LNCHOM(-1) + 0.925135795391) - 0.292282300625*D(LNCFM(-1)) + 0.318205450624*D(LNYD(-1)) + 0.10888096113*D(LNINT(-1)) - 0.0200989393079*D(LNINF(-1)) - 0.183493524714*D(LNCHOM(-1)) + 0.116651544508$$

- الإنفاق الاستهلاكي المبطئ بفترة واحدة $lncfm(-1)$ له اثر سلبي على الاستهلاك بمعنى انه كلما ارتفع استهلاك الأسر في الفترة السابقة فان ذلك يؤثر على دخول العائلات مما يجعلها تخفّض من استهلاك السنة المقبلة.
- الدخل المتاح $lnyd(-1)$ يؤثر ايجابيا على الإنفاق الاستهلاكي بمعامل 0.318، أي أن زيادة الدخل بوحدة واحدة يؤدي الى ارتفاع الاستهلاك ب 0.318 وحدة وهو ما يتوافق مع التحليل الكينزي لدالة الاستهلاك والذي ينصّ على أن الدخل يعتبر من أهم محددات دالة الاستهلاك $C=C_0+by_d$
- معدل التضخم $lninf(-1)$ له علاقة سلبية مع الاستهلاك بمعامل -0.02 وهذا راجع إلى أن ارتفاع الأسعار يزيد من إنفاق الأسر على شراء السلع الاستهلاكية بسبب الغلاء وتدهور القدرة الشرائية.
- معدل البطالة $lnchom(-1)$ كذلك له اثر سلبي على دالة الاستهلاك كون أن البطالة وغياب فرص الشغل تؤدي بالفرد إلى التقليل من الإنفاق على شراء السلع والخدمات بسبب غياب الدخل اللازم لذلك.
- معدل الفائدة $lnint(-1)$ له اثر ايجابي على الإنفاق الاستهلاكي وهو ما يتنافى مع الفكر الاقتصادي ويعود ذلك الى غياب الوعي المصرفي لدى الأفراد فيما يخص الادخار

والاستثمار لدى البنوك فالمستهلك الجزائري يفضّل الاكتناز على الادخار لغياب الثقة في البنوك.

- الاستهلاك التلقائي $C_0=0.116$ يعني أن الفرد يستهلك 0116 وحدة حتى في حالة غياب الدخل(yd=0)
- معامل الارتباط $R^2=0.50$ وهو ما يشير إلى أن المتغيرات المستقلة تشرح المتغير التابع بنسبة 50%
- احتمالية فيشر $prob(F-statistic)=0.0013<0.05$ ما يعني أن النموذج له معنوية إجمالية.
- إحصائية ديربن واتسون dw=2.10 تشير إلى غياب ارتباط الأخطاء فيما بينها.

## 5. الخاتمة

يعتبر الاستهلاك احد المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تساهم في الناتج المحلي الخام للدولة، حيث حاولنا من خلال هذه الدراسة التطرق لأهم محددات الاستهلاك والمتمثلة في كل من الدخل المتاح، معدل الفائدة،معدل البطالة والتضخم ، ستمكن هذه النتائج من تسليط الضوء على تطور مستوى المعيشة ونموذج الاستهلاك وكذا ظواهر الفقر والهشاشة والفوارق الاجتماعية ببلادنا على الصعيد الوطني وعلى مستوى مختلف الوحدات الترابية. وقد توصلت النتائج إلى:

## 6. نتائج البحث

- متغيرات الدراسة كلها غير مستقرة في المستوى ولكنها تستقر بعد إجراء الفرق الأول ممّا يعني أنها متكاملة من الردة الأولى.
- بيّن اختبار التكامل المشترك لجوهانسن وجود علاقة تكامل مشترك واحدة في المدى الطويل بين الإنفاق الاستهلاكي والمتغيرات الأخرى المستقلة أي أن المتغيرات تسير بنفس الاتجاه في المدى الطويل.

- نتائج تقدير نموذج شعاع متجه تصحيح الخطأ VECM بيّنت معامل حد تصحيح الخطأ سالب في الإشارة ومعنوي عند 5% مما يدل على فيه إمكانية للرجوع إلى حالة التوازن من المدى القصير إلى المدى الطويل بمعدل 44.3 في الوحدة الزمنية.
- الدخل المتاح yd يؤثر ايجابيا على الاستهلاك النهائي للعائلات وهذا ما يتوافق مع النظرية الكينزية القائلة بان الدخل هو أهم محددات الاستهلاك C=Co+by حيث ان زيادة الدخل تؤدي إلى زيادة الاستهلاك والعكس. وكذلك من خلال شرط التوازن في حساب الدخل التوازني Y=C+I فان أي زيادة في الإنفاق الاستهلاكي يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي وبالتالي زيادة العرض الكلي(مبدأ الطلب الفعال لكينز الذي ينصّ على أن الطلب يخلق العرض وليس العكس)
- معدل الفائدة له علاقة طردية مع الاستهلاك النهائي للعائلات (وهو ما يتنافى مع النظرية التي تنصّ على أن زيادة معدلات الفوائد تؤدي إلى زيادة إقبال الأفراد على الادخار لدى البنوك بدل زيادة الاستهلاك مما يؤدي إلى زيادة الفوائد المستقبلية $Y_d=C+S$) وهذا راجع(قنوني، 2016، صفحة 123) الى غياب الوعي المصرفي لدى الأفراد فيما يخص الادخار والاستثمار لدى البنوك فالمستهلك الجزائري يفضّل الاكتناز على الادخار لغياب الثقة في البنوك.
- الاستهلاك النهائي للعائلات المبطئ بفترة واحدة CFM(-1) له تأثير سلبي ومعنوي على المتغير التابع CFM يعني أن استهلاك الفترة السابقة يؤثر سلبيا على استهلاك الفترة الحالية.
- معدل البطالة له اثر سلبي على الإنفاق الاستهلاكي كون أن غياب الدخل أو الأجر بسبب البطالة من شأنه أن يقلّل من إنفاق الأسر على شراء السلع خاصة الكمالية منها.
- معدل التضخم له علاقة سلبية مع الاستهلاك وهذا راجع إلى أن ارتفاع الأسعار يزيد من إنفاق الأسر على شراء السلع الاستهلاكية بسبب الغلاء وتدهور القدرة الشرائية.

## 7. الهوامش والمراجع

1. حامد معلي ادم حامد. (2019). محددات الاستهلاك الخاص في السودان دراسة قياسية خلال الفترة 1980-2016. مجلة العلوم الادارية والاقتصادية ، 1 (1)، فلسطين.

2. https://acjrs.com/Studies/13/%D9%85%D8%AD%D8%AF%D8%AF%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%87%D9%84%D8%A7%D9%83-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B5-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%AF%D8%A7%D9%86-%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D9%82%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D8%AE%D9%84%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%AA%D8%B1%D8%A9-%D9%85%D9%86-1980-2016%D9%85

3. ناصر غازي عبد الله الشمبري. (مارس, 2008). محددات الانفاق الاستهلاكي العائلي: دراسة قياسية عن المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1963-1995. رسالة ماجستير،جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية https://www.kau.edu.sa/ResearchRepository/PdfDocument/2853_306_AR.pdf

4. Gbègni ALLADASSI-BATTO, G. (2006). Analyse des déterminants de la consommation des ménages au Benin ; approche par le modele à correction d'erreur. (u. d. d'erreur, Éd.) Consulté le juillet 31, 2019, sur https://www.memoireonline.com/01/10/3118/Analyse-des-determinants-de-la-consommation-des-menages-au-Benin-Approche-par-le-modele--corr.html

5. Mumtaz, S. (2015). real privete consumption expenditure modeling-An empirical study on Pakistan. Journal of Economics and Sustanaible Development , 6 (17).
6. https://www.iiste.org/Journals/index.php/JEDS/article/view/25801/26648
7. عمر صخري، (2005)، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
8. بن البار امحمد. (2016-2017). اثر السياسة المالية والنقدية على التضخم في الجزائر خلال الفترة 1986-2014، دراسة قياسية تحليلية. تأليف ، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم اقتصادية (صفحة 159). جامعة محمد بوضياف المسيلة.
9. http://dspace.univ-msila.dz:8080/xmlui/handle/123456789/3553
10. بويعقوب ابراهيم. (2016). النمذجة القياسية لدراسة اثر التضخم على الاقتصاد الجزائري باستخدام نموذج الانحدار الذاتي VAR خلال الفترة 2000-2015. مجلة البشائر الاقتصادية 2(7)، https://www.asjp.cerist.dz/en/article/11889
11. قنوني الحبيب، تسابت عبد الرحمان. (2016). المتغيرات النقدية والاستهلاك العائلي في الجزائر. المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية 6(6)،
12. https://www.asjp.cerist.dz/en/article/26442

# النظام الميزانياتي للجماعات المحلية في الجزائر

# The budgetary system of local government in Algeria

نعيجة فهيم ، جامعة الجزائر 03، الايميل: naidja.fahim@univ-alger3.dz

الصادق الأسود، جامعة الجزائر 03، الايميل: lassoued.sadek@univ-alger3.dz

تاريخ الاستلام:2020/04/06 تاريخ القبول: 2020/05/10 تاريخ النشر : 2020/06/06

**ملخص:**

تهدف هذه الدراسة إلى عرض واقع النظام الميزانياتي للجماعات المحلية في الجزائر من خلال إبراز الأسلوب المتبع في إعداد الميزانية المحلية.و توصلت الدراسة إلى أن ميزانية الجماعات المحلية في الجزائر هي ميزانية مبنية على الأساس التقليدي لا تسمح بترشيد النفقات المحلية كما أنها لا تتيح تقييم أداء العمل المحلي.و أوصت الدراسة إلى ضرورة تبني السلطات العليا إرادة حقيقة لإصلاح جذري و عميق للنظام الميزانياتي المحلي من خلال تبني أسلوب ميزانية الأداء و البرامج.

**الكلمات المفتاحية:** الجماعات المحلية، الميزانية المحلية، الأعوان المكلفون بالتنفيذ.

**تصنيف JEL: H72،H61 .**

## Abstract :

This study aims at presenting the reality of the local budgetary system in Algeria by highlighting the method used in preparing the local budget. The study concluded that the budget of the local government is a traditional budget that does not allow rationalization of local expenditures. Also it does not allow for evaluation of the performance of local action. The study recommended that the higher authorities should adopt a real will to radically and profoundly to reform the budget system through adopting the budget programs and performance method.

**Key words**: Local government, local budget, execution agents.

**JEL classification code : H61, H72.**

**المؤلف المرسل: نعيجة فهيم، الإيميل:** fahimbelazem@yahoo.fr

## 1. مقدمة:

تمثل الجماعات المحلية أحد أهم الأعمدة التي يرتكز عليها النظام الإداري فهي شريان حيوي له، وهمزة وصل بين القمة والقاعدة، كما أنها الأقرب للمواطنين وخدمة مصالحهم من جهة والأكثر إطلاعا على حاجياتهم وضروريات عيشهم وراحتهم من جهة أخرى، كما أنها منطلق التسيير الفعّال والمحكم لمختلف أمور الدولة، وأجهزتها التنفيذية، ومصالحها المختلفة، خاصة فيما يخص المال العام وأوجه صرفه على المستوى المحلي.

ولكي تقوم هذه الجماعات بدورها على أحسن وجه، فإنها تحتاج إلى موارد مادية وبشرية وتنظيمية مختلفة، يتم استغلالها من أجل تهيئة الجو الملائم للسير العادي لهذه المصالح، وفق اللوائح القانونية والتشريعات التنظيمية، ومن بين أهم الموارد التي تعتمد عليها الجماعات المحلية نجد الموارد المالية، والتي تعتبر أساس جلب والحصول على الموارد الأخرى، حيث تصرف في مختلف أوجه الإنفاق التي يتطلبها التسيير المحلي، لتلبية حاجيات المواطنين، وضمان حقوقهم على المستوى المحلي.

إن هذه الموارد والنفقات تبوّب (توضع) في وثيقة رسمية يطلق عليها اسم الميزانية المحلية، هذه الأخيرة هي عبارة عن البرنامج المالي الذي يعكس سياسات الإدارة المحلية المختلفة، وهي الإطار الذي يتضمن القرارات المتعددة لاختيار السياسات والأهداف التي ترغب الإدارة المحلية في تحقيقها، وكذا اختيار الوسائل، والبرامج التي تؤدي إلى إحراز هذه الأهداف؛ لذلك فإن وثيقة الميزانية المحلية، توفّر معلومات عن القرارات التي تتخذها الإدارة المحلية، لتوزيع مواردها لإشباع الحاجات العامة. من خلال ما سبق يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

**فيما يتمثل الأسلوب المتبع في إعداد الميزانية المحلية في الجزائر؟**

**فرضية الدراسة:**

**إن الأسلوب التقليدي ( ميزانية البنود أو الاعتمادات) هو الأسلوب المتبع في إعداد الميزانية المحلية في الجزائر، نظرا لسهولته و عدم تعقيده.**

**أهمية الدراسة:**

يعتبر موضوع كل من التسيير العمومي القائم على أساس النتائج وكذا ترشيد النفقات العمومية من المواضيع الهامة في مجال الإدارة المالية العمومية ، و تتمثل أهمية هذه الدراسة

في إبراز ضرورة إصلاح نظام الميزانية المحلية في الجزائر من خلال الانتقال من ميزانية التقليدية ( موازنة الاعتمادات، موازنة البنود) إلى الميزانية القائمة على أساس النتائج و هذا من أجل ترشيد النفقات المحلية واستغلال الموارد المحلية بكفاءة و فاعلية ، في ظل إصلاح الميزانية العامة للدولة بتبني ميزانية البرامج من إخلال إصدار القانون العضوي رقم 18- 15 و المؤرخ في 2018/09/02 و المتعلق بقوانين المالية.

**منهجية الدراسة:**

للإجابة عن الإشكالية المطروحة تم اعتماد المنهج الوصفي و هذا من خلال التطرق إلى عرض (وصف) واقع النظام الميزانياتي للجماعات المحلية في الجزائر ( عرض الدورة الميزانياتية):

**الدراسات السابقة:**

- **يرقي جمال، إشكالية العجز في ميزانية البلدية- دراسة حالة بلديات دائرتي وزرة و المدية لولاية المدية،** أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية – جامعة الجزائر 03، 2011: و ناقشت هذه الدراسة إشكالية العجز في ميزانية البلدية و عدم تكافؤ نفقاتها مع إيراداتها، و خلصت الدراسة بأن العجز الذي تعاني منه معظم الجماعات المحلية بصفة عامة ليس مرده في النقص في عدد الضرائب التي تستفيد منها الجماعات المحلية ولا إلى التضييق في مجال اختصاصها ، بل راجع إلى نسب و مردودية الموارد الجبائية و توزيعها بين الدولة و الجماعات المحلية.
- **يونس جعفر، حسين عبد القادر، إمكانية تطبيق الموازنات الصفرية كموازنة تخطيطية في المجالس المحلية الفلسطينية – دراسة حالة بالمجالس المحلية في منطقة ضواحي القدس:** و تمحورت مشكلة البحث في مدى إمكانية تطبيق الموازنات الصفرية كموازنة تخطيطية في المجالس المحلية و ما هي المعوقات و الصعوبات التي تقف حائلا أمام تطبيقها ، و قد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: وجود إمكانية تطبيق الموازنة الصفرية كبديل للموازنة المعمول بها حاليا في المجلس المحلية الفلسطينية ، و ذلك بسبب وجود الإمكانات الإدارية و

المالية و الفنية ، كما أوصت الدراسة إلى ضرورة تذليل الصعوبات و المعوقات التي تواجه عملية إعداد الموازنة الصفرية.

## 2. ماهية الميزانية المحلية:

### 1.2. تعريف الميزانية المحلية:

عرفت المادة 176 من القانون11-10 و المتعلق بالبلدية ميزانية البلدية على أنها عبارة عن جدول تقديرات الإيرادات والنفقات السنوية للبلدية .وهي عقد ترخيص وإدارة يسمح بسير المصالح البلدية وتنفيذ برنامجها للتجهيز والاستثمار(القانون رقم 11- 10 المؤرخ في و المتعلق بالبلدية ).

كما عرفت المادة 157 من 12-07 و المتعلق بالولاية ميزانية الولاية على أنها على أنها عبارة عن جدول تقديرات للإيرادات و النفقات السنوية الخاصة بالولاية، كما هي قرار بالترخيص و الإدارة يسمح بحسن سير مصالح الولاية و تنفيذ برنامجها الخاص بالتجهيز و الاستثمار( القانون رقم 12-07 المؤرخ في 2012/02/21 و المتعلق بالولاية).

### 2.2. المبادئ التي تقوم عليها الميزانية المحلية

إن إعداد الميزانية المحلية يعتمد على قواعد مستوحاة عموما من : المبادئ العامة للقانون الموازني.طبقت هذه المبادئ، أولا في إطار ميزانية الدولة قبل أن تمتد إلى الميزانيات المحلية.

-**مبدأ السنوية:** ظهر هذا المبدأ أولا في القانون الموازني للدولة ، ثم انتقل إلى الجماعات المحلية . ويقصد به أن السنة المالية تبدأ في أول جانفي و تنتهي في الواحد و الثلاثين ديسمبر من نفس السنة .ويقوم هذا المبدأ على قاعدتين هما: يتم التصويت على الميزانية المحلية سنويا و يتم تنفيذها في السنة.إلا أنه، وفي الواقع، فإن الدورة المالية تعرف تعديلات(أي الخروج على مبدأ السنوية) تبرر عادة بضرورة ضمان المواصلة في التسيير المالي للجماعات المحلية ( G.TERRIEN, Y. REYMAUD, J. REYNAUD, 2006, P.168. ).

فبالنسبة للجماعات المحلية في الجزائر، تشمل سنتها المالية السنة المدنية و فترة تكميلية تصل إلى 31 مارس من السنة الموالية.فطبقا لأحكام المادة 187 من قانون البلدية و المادة

149 من قانون الولاية، يمتد تنفيذ الموازنة المحلية إلى غاية 15 مارس من السنة الموالية فيما يتعلق بتصفية النفقات و الأمر بدفعها ؛ و إلى غاية 31 مارس فيما يخص تصفية الإيرادات و تحصيلها ، و كذا دفع النفقات(مسعي محمد، 2003 ، ص.127).

- **مبدأ الوحدة:** و يقصد بهذا المبدأ إظهار كافة الإيرادات و النفقات المتوقعة في وثيقة واحدة، وهذا من أجل إعطاء الهيئة المحلية رؤية شاملة و كاملة حول المركز المالي للجماعات المحلية. إلا أنـه و مع توسَع وظائف هذه الأخيرة أدَى إلى إحداث مصالح عمومية ؛ مما أدَى بدوره إلى ظهور ميزانيات ملحقة والذي تستفيد منه بعض المصالح المتخصصة، و تتمتع هذه الأخيرة بالاستقلال المالي و الموازني دون أن تتمتع بالشخصية الاعتبارية القانونية.

- **مبدأ الشمولية:** و يقصد بهذا المبدأ إدراج كافة الإيرادات و النفقات دون إجراء أي مقاصة أو تخصيص بينهما ومنه يكون مبدأ الشمولية مكمل لمبدأ الوحدة، و يقوم المبدأ على قاعدتين هما:

- قاعدة الناتج الخام أي أن الإيرادات و النفقات تسجل بمبلغها الخام(عدم المقاصة)؛

- قاعدة عدم التخصيص أي أنّ مجموع الإيرادات تخصص لتغطية مجموع النفقات(عدم تخصيص النفقات) (دراوسي مسعود ، 2005 ، ص ص 383-384).

- **مبدأ القبلية : مبدأ التصويت قبل أي تنفيذ** :إنَ الميزانية المحلية عبارة عن وثيقة تقديرية و ترخيصية يستوجب المصادقة عليها قبل 01 جانفي؛ولكونها ذات طابع تنبؤي يستوجب إقفال عناصرها قبل السنة التي تسبق تنفيذها .

- **التوازن الموازني:** على عكس ميزانية الدولة، ينبغي أن يتم التصويت على الميزانية المحلية وهي في حالة توازن (M .BOUVIER، 2001, P.150). و يمثل توازن الميزانية السنوية في ظاهره تعادل نفقات الجماعة المحلية مع مواردها، إلا أن التوازن الحقيقي الموازنة المحلية يتمثل في تحقيق المعادلة بين إمكانياتها الحقيقية وما أنيط بعهدتها من تسيير أمثل لمرافقها العمومية ومن تنمية للطاقات الاقتصادية والاجتماعية المتواجدة بمنطقتها.

### 3.2. أنواع الميزانية المحلية

أ. **الميزانية الأولية:** و تعتبر الوثيقة الأساسية، و تشمل كافة إيرادات و نفقات الدورة المتعلقة بها.وتحتوي على:

- ميزان عام« balance générale » ،
- جداول ملخصة "tableau récapitulatif"و التي تسمح بالتأكد من أن أقسام الموازنة متوازنة،
- ملاحق إحصائية.

و تظهر الصفحة الأولى من الموازنة نظرة عامة حول وضعية الجماعات المحلية و كذا حول سياستها المالية.و تعتبر هذه المعلومات مهمة بالنسبة للمجلس الشعبي بحيث تسمح له بممارسة الرقابة (BACHIR YELLES CHAOUCHE,1990,p239-240).

**الميزانية الإضافية:** وهي ميزانية تسمح بتعديل النفقات والإيرادات خلال السنة المالية تبعا لنتائج السنة المالية السابقة.هي الموازنة الأولية مضافا إليها ترحيل بواقي الحساب الإداري والتغييرات في الإيرادات والنفقات التي يراها المجلس ضرورية للسنة المعنية وبالتالي تعتبر الموازنة الإضافية ترحيلية لأنها تتضمن:

- كل ترحيلات النفقات المتبقية للسنة المنصرمة.
- كل ترحيلات الإيرادات المتبقية للسنة المنصرمة.
- ترحيل كل الأرصدة سواء كانت دائنة أو مدينة.

وتعتبر معدلة لأنه يمكن زيادة أو تخفيض النفقات المسجلة والمصادق عليها في الميزانية الأولية المتعلقة بالنسبة المعنية.وإذا كانت هناك نفقات تعديلية بعد المصادقة على الميزانية الإضافية فإنها تتم عن طريق مداولة يجرى من خلالها هذا التعديل ويتم تسويتها في الحساب الإداري (وزارة الداخلية و الجماعات المحلية، الدورة التكوينية لرؤساء المجالس الشعبية البلدية).

## 3. تحضير و اعتماد الميزانية المحلية:

### 1.3. تحضير الميزانية المحلية:

يتم تحضير الميزانية المحلية من خلال جمع المعلومات اللازمة، ومعالجتها ومعرفة معوقات تنفيذ الميزانية السابقة وتجنبها مستقبلا، فيتم تحديد المتطلبات المالية والاختيارات التي تقترح، كما تتم صياغة مشروع الميزانية وهذا فيما يخص جانب الإيرادات والنفقات، إذن يمكن القول بأن التحضير يستند إلى الوثائق التالية:

**أ. بالنسبة للإيرادات:**

- **الملحق رقم 02 بطاقة حساب الضرائب:** تتحصل عليها الجماعات المحلية في بداية كل سنة من مصالح الضرائب للولاية و التي تحدد التنبؤات الجبائية بالنسبة للضرائب المباشرة و الضرائب غير المباشرة لكي تسجل في الموازنة المحلية.

- **مصادر التمويل الخارجية:**

الإمدادات المختلفة لصندوق المشترك للجماعات المحلية FCCL،إعانات الدولة و الولاية، مداخيل الهبات، مداخيل الإقراض، مداخيل التصرف في الممتلكات.

**ب. بالنسبة للنفقات:** يتم تخصيص الإيرادات على أساس الأهداف و البرامج المحددة من طرف الجماعات المحلية عن طريق تقسيم الجماعات المحلية إلى وحدات تحليل و تكاليف معينة مترجمة في شكل تمويل الخدمات العمومية مثل تمويل الحالة المدنية، المساحات العمومية،المرافق الثقافية و الرياضية و الشؤون الاجتماعية و غيرها.

### 2.3. التصويت على الميزانية المحلية :

يتم التصويت على موازنة البلدية من طرف المجلس الشعبي البلدي ، بينما يتم التصويت على موازنة الولاية من طرف المجلس الشعبي الولائي .و على عكس موازنة الدولة ، يبغي التصويت لزوما على الموازنة المحلية على أساس التوازن ،كما يتم التصويت عليها بابا ببابا و فصلا بفصلا .كما يصوت لزوما على الميزانية الأولية قبل 31 أكتوبر من السنة التي تسبق سنة تنفيذها؛ ويصوت على الميزانية الإضافية قبل 15 جوان من السنة التي تطبق فيها .

### 3.3. المصادقة على الميزانية المحلية من طرف السلطة الوصية

إن الميزانية المحلية المصوت عليها من طرف المجلس الشعبي المؤهل قانونا لا تنفذ إلا بعد إقرار السلطة الوصية ، و هذا من أجل السماح لهذه الأخيرة بمراقبة النفقات و الإيرادات المتنبئ بها في الموازنة المحلية ( وزارة الداخلية و الجماعات المحلية، الدورة التكوينية لرؤساء المجالس الشعبية البلدية ) .

ويتم المصادقة على ميزانية البلدية من طرف :

– رؤساء الدوائر إذا عدد السكان أقل من 50.000 نسمة،

– أما بالنسبة للبلديات التي عدد سكانها أكبر من 50.000 نسمة فيتم إقرارها من طرف الوالي.و يمكن للسلطة الوصية رفض أو تعديل النفقات و الإيرادات التي تضمنتها الميزانية المحلية إذا لم تضبط نهائيا قبل بدأ السنة المالية، يستمر في تنفيذ الإيرادات و النفقات العادية في السنة الأخيرة حتى يصادق على الموازنة الجديدة.

غير أنه لا يجوز الالتزام بالنفقات و صرفها في حدود جزء من اثني عشر في كل شهر من مبلغ إعتمادات السنة المالية السابقة .

أما في حالة رفض السلطة الوصية الميزانية المحلية، في هذه الحالة يجب طرحها من جديد للمداولة على المجلس الشعبي البلدي و ذلك في غضون 10 أيام.

## 4. مضمون الميزانية المحلية:

تحتوي الميزانية المحلية سواء من جانب الإيرادات أو من جانب النفقات، على شقين (فرعين) هما: قسم التسيير و قسم التجهيز و الاستثمار. ظهر هذا التقسيم من منطق اقتصادي: حيث يشتمل قسم التسيير على النفقات و الإيرادات الجارية للجماعات المحلية، و هي قريب من جدول النتائج التنبؤي بمعنى المحاسبة المالية . بينما قسم الاستثمار يتضمن طريقة تمويل عمليات الاستثمار ، فهو قريب من جدول التمويل التنبؤي ( F.ADAM, O.FERRAND, R.RIOUX 2007, P.P183-186).

### 1.4. النفقات المحلية

على الجماعات المحلية تسيير الممتلكات التي تحت تصرفها، و تضمن بالموازاة تقديم الخدمات الضرورية للسكان الذين هم تحت إقليمها. هذه الأنشطة يتولد عنها نفقات هامة تتزايد باستمرار، و تنقسم هذه النفقات إلى نفقات التسيير و نفقات التجهيز و الاستثمار.

#### 1.4. 1. نفقات التسيير

هي تلك النفقات التي تسمح بالتسيير الحسن لمصالح الجماعات المحلية و المحافظة على ممتلكاتها و المتكونة أساسا من الأغذية و اللوازم، الأشغال و المصالح الخارجية، نفقات التسيير العام، نفقات المستخدمين، الضرائب و الرسوم، النفقات المالية، المنح و الإعانات، المساهمات و الحصص و الخدمات لفائدة الغير. و ترتب في الموازنة داخل المصالح مقسمة إلى فصول و مواد، و عليه فإن تبويب نفقات التسيير هو تبويب مزدوج اقتصادي و حسب الطبيعية.

#### 1.4. 2. نفقات التجهيز و الاستثمار

ترتب نفقات قسم التجهيز و الاستثمار في الميزانية داخل برامج و عمليات خارج البرامج مقسمة إلى فصول و مواد ،والمتكونة أساسا من الإعانة التي تدفعها الجماعات المحلية، الأضرار، الأملاك المنقولة وغير المنقولة، القروض التي تقدمها الجماعات المحلية و تزيد مدتها عن السنة، السندات و القيم، تخصيصات للوحدات الاقتصادية البلدية ، الأشغال الجديدة و الترميمات الكبرى، و عليه فإن تبويب نفقات التجهيز و الاستثمار هو تبويب مزدوج اقتصادي و حسب الطبيعة .

### 2.4. الإيرادات المحلية

تتحمل الجماعات المحلية نفقات معتبرة، و من أجل تغطيتها، ينبغي عليها الحصول على موارد مالية.و مراعاة لذلك، و ضع المشرع امتياز تحصيل الموارد الجبائية بحيث تمكنها من الحصول على نوع من الاستقلالية المالية . هذه الاستقلالية تعتبر محدودة جدا لأن الجماعات المحلية لا تستطيع فرض أو تحصيل إيراد إلا عن طريق النصوص و القوانين المعمول بها. و يخضع تبويب الإيرادات المحلية إلى المعيار الاقتصادي بحيث، تبوب إلى قسمين: إيرادات التسيير، إيرادات التجهيز و الاستثمار.

### 2.4. 1. إيرادات التسيير

و يكون مصدرها الإيرادات الجبائية، إيرادات الاستغلال، إيرادات الأملاك ،إيرادات إعانات الصندوق المشترك للجماعات المحلية، و كذا الإعانات المقدمة من طرف الدولة...

- **الإيرادات الجبائية** : تعد الموارد الجبائية من أهم مصادر تمويل الجماعات المحلية حيث تقدر مساهمتها بأكثر من 80% إذا تم مقارنتها مع الإيرادات غير الجبائية و تتكون من مداخيل الضرائب و الحقوق و الرسوم المخصصة كليا أو جزئيا إلى الجماعات المحلية و المتمثلة فيما يلي:الرسم على النشاط المهني؛رسم التطهير؛رسم الإقامة؛الرسم على القيمة المضافة؛الرسم على الذبح؛الضريبة على الممتلكات؛قسيمة السيارات؛الضريبة الجزافية الوحيدة.
- **إيرادات الاستغلال:** تتشكل إيرادات الاستغلال من العوائد الناتجة عن بيع منتجات أو عرض خدمات توفرها الجماعات المحلية، تتسم هذه الإيرادات بالتنوع و ترتبط وفرتها بمدى ديناميكية الجماعات المحلية و تتكون هذه الإيرادات من:حقوق الكيل والوزن و القياس؛عوائد الرسوم الإضافية عن الذبح؛ نواتج المحشر العمومي؛حقوق فحص و ختم اللحوم.
- **إيرادات الأملاك:** تتوفر الجماعات المحلية على إيرادات أملاك متنوعة و هي تنتج عن استغلال أو استعمال الجماعات المحلية لأملاكها بنفسها باعتبارها أشخاص اعتبارية تنتمي للقانون العام أو تحصيل حقوق أو ضرائب مقابل استغلالها من طرف الخواص، و تتكون هذه الإيرادات من:حقوق الإيجار؛حقوق استغلال الأماكن في المعارض و الأسواق؛عوائد منح الامتيازات.
- **إيرادات مالية:** و تحتوي على صنفين من المداخيل:مداخيل السندات ، الفوائد على القروض و الحقوق؛إيرادات المصالح الصناعية، و التجارية المستقلة و التي تمتع بمسك محاسبة مالية أو مستقلة.
- **الإعانات و المساعدات:** يتم الحصول على الإعانات و المساعدات لصالح الجماعات المحلية من طرف الدولة في إطار برامج تنموية و قد تكون مشروطة أو غير مشروطة، و عادة ما تمنح هذه الإعانات و المساعدات للإنفاق منها على إقامة

مشاريع معينة أو الارتفاع بمستوى أداء خدمات معينة ( بوخاري عبد الحميد ، زرقون محمد، 2010، ص: 7-8).

**2.4. 2. إيرادات التجهيز و الاستثمار**

و هي الإيرادات التي يكون مصدرها التمويل الذاتي؛ الهبات و الوصايا، القروض، التنازل عن المباني و العقارات و المعدات، التعويض عن الكوارث، التنازل عن سندات الدولة أو المؤسسات العمومية الوطنية،الاقتطاع من قسم التسيير لتمويل قسم التجهيز ، الإعانات المقدمة من طرف الدولة في شكل المخططات البلدية للتنمية، أو الإعانات المقدمة من طرف الولاية و الصندوق المشترك للجماعات المحلية.

**2.4. 1.2 . إيرادات التجهيز**

و يشتمل قسم التجهيز على المداخيل التالية:

- **التمويل الذاتي:** تنص المادة 198 من قانون البلدية على ضرورة اقتطاع جزء من إيرادات التسيير و تحويلها لقسم التجهيز و الاستثمار، و يهدف هذا الإجراء إلى ضمان التمويل الذاتي لفائدة البلدية كي تتمكن من تحقيق حد أدنى من الاستثمار لفائدة ذمتها ، و تحدد النسبة القانونية الدنيا التي تقتطعها من إيرادات قسم التسيير و المخصصة لتغطية نفقات التجهيز و الاستثمار بـ 10% .
- **الهبات و الوصايا:**تتكون من حصيلة ما يتبرع به المواطنين و المؤسسات و الشركات إما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بالمساهمة في تنفيذ و تمويل أحد المشاريع المحلية.
- **الإعانات:** إن إعانة التجهيز تمنح من طرف:

الدولة: إن إعانة التي تمنحها الدولة تخص مجالين: المخططات البلدية للتنمية و المباني المدرسية. و تكون في شكل إعانة المخططات البلدية للتنمية و إعانة المباني المدرسية و صيانتها.

صندوق الضمان و التضامن للجماعات المحلية:

الولاية: بحيث يمكن لها منح إعانات إلى البلدية على اعتمادات للتجهيز

**القروض:** يلجأ إلى القروض لتمويل بعض النفقات في حالات معينة كتنفيذ المشاريع الضخمة مثل إنشاء بنية تحتية كالطرقات أو بناء خزانات و سدود ، في حالة عدم كفاية أموال البلدية ( الذاتية) في مثل هذه الحالات تلجأ البلدية إلى القروض من المؤسسات المالية الداخلية ، إلا أن هناك شرطين لذلك:

**أ)** يستخدم هذا التصرف حصيلة القروض في إنفاق استثماري؛

**ب)** يخضع إلى رقابة الحكومة المركزية.

- **التنازل عن المباني و المعدات:** إن التنازل عن ممتلكات البلدية لا يتم إلا في الحالات الاستثنائية المحددة في النصوص و القوانين المعمول بها.
- **التنازل عن السندات و القيم:** يمكن للبلدية أن تقم باقتناء السندات و القيم المنقولة كسندات الخزينة، كما يمكنها إعادة بيعها بناءا على قرار المجلس الشعبي البلدي و بعد مصادقة السلطات الوصية.

**2.4. 2.2 . إيرادات التجهيز:**

و يشتمل قسم الاستثمار على المداخيل التالية:

- الاقتطاع من إيرادات قسم التسيير؛
- مداخيل المساهمة في رأس مال المؤسسات الخاصة؛
- المداخيل الناتجة عن أرباح وحداتها الاقتصادية؛
- مداخيل الإعانات الخارجية الممنوحة للوحدات الاقتصادية؛
- نواتج القروض المبرمة من طرف الجماعات المحلية لصالح وحداتها الاقتصادية.

## 5. تنفيذ الميزانية المحلية:

### 1.5. الأعوان المكلفون في عملية التنفيذ

المقصود بالمتدخلين في عملية التنفيذ الأعوان المرخص لهم قانوناً حصرا لتنفيذ الميزانية، و هنا يكون الآمر بالصرف يختلف في مهامه عن المحاسب العمومي، فالذي يقرر و يتابع عمليات الميزانية ليس هو المكلف بمسك الأموال و تسديد النفقات و هذا وفقا لمبدأ الفصل بين وظيفتي الآمر بالصرف والمحاسب العمومي تطبيقا لنصوص القانون 90-21 المتعلق بالمحاسبة العمومية.

- **الآمر بالصرف:** هو كل شخص له صفة تمثيل الدولة، بالنسبة للمصلحة أو المؤسسة العمومية، التي يكون على رأسها فيمكن القول أنه: " كل شخص مؤهل لإثبات دين (حق) لهيئة عمومية وتصفيته و الآمر بدفعه"، فالآمر بالصرف لا يعتبر آمر مالي بل هو مسير رئيسي أو ثانوي حسب المخطط الإداري، و أما الوظيفة المالية ما هي إلا مكملة للوظائف الأخرى، و الآمر بالصرف يعين أو ينتخب. ( وزارة الداخلية و الجماعات المحلية، الدورة التكوينية لرؤساء المجالس الشعبية البلدية ). يكتسي كلا من رئيس المجلس الشعبي البلدي و الوالي صفة الآمر بالصرف ، وذلك حسب المادة 26 من قانون المحاسبة العمومية ، فهو يقوم بتنفيذ الميزانية ، بتحصيل مجمع إيراداتها المقررة عن طريق الإثبات والتصفية والأمر بالتحصيل، وتنفيذ (صرف) مجموع نفقاتها عن طريق الالتزام (الإنشاء للدين) والتصفية والأمر بالدفع.استنادا إلى المواد 2، 15، 27، 32، 66 من القانون 90-21 و المتعلق بالمحاسبة العمومية تعهد إلى الآمر بالصرف المهام التالية ( شبايكي سعدان، 2001، ص:74):

- التسجيل المحاسبي لكل الطلبيات في السجل الخاص بها و التأكد من عدم وجود أخطاء محاسبية بها؛
- التأكد من أن عملية تصفية الفواتير المستلمة قد تمت بصفة قانونية و محاسبية سليمة؛
- التسجيل التسلسلي للفواتير و النفقات و متابعة ذلك و مراجعة أرصدة النفقات ؛
- التأكد من أن كل الفواتير التي تمت تصفيتها وفق استحقاق معين قد أصدرت بشأنها حوالات الدفع؛
- التأكد عقب كل عملية من أن النفقة قد حملت في فصلها أو مادتها؛
- التسجيل التسلسلي للحوالات الصادرة في سجل النفقات؛
- التأكد من أن أوامر التحصيل واجبة الصدور قد أنجزت، و التأكد بعد ذلك من عمليات التصفية المرتبطة بها؛
- التسجيل التسلسلي، بعد التأكد، للإيرادات المحصلة في سجل التحصيل؛

- التأكد من أن المدينين و المحاسب قد أخطرا بالمستندات اللازمة و المتعلقة بالإيرادات الواجبة التحصيل؛
- التأكد من أن كل الحيازات ، من التجهيزات و المعدات قد سجلت في سجل الجرد و استقرا في الأماكن المخصصة و مصحوبة كذالك ببطاقة الجرد؛
- متابعة ، كل ما لزم الأمر، استمرار تواجد الحيازات من التجهيزات و المعدات في الأماكن و مواضع الاستخدام التي حيزت من أجلها؛
- ترصيد و توقيف الحسابات على مستوى كل الدفاتر و البطاقات ثم التأكد من التوافق الضروري للأرصدة و صحتها.

– **المحاسب العمومي:**المحاسب العمومي هو كل عون أو موظف مؤهل قانونا، يتصرف باسم الدولة، جماعة محلية، مؤسسة عمومية، من أجل تنفيذ النفقات و تحصيل الإيرادات، أو تسيير السندات، بواسطة الأموال و القيم الموضوعة تحت تصرفه، أو بواسطة التحويلات الداخلية للقيود ، أو بواسطة المحاسبين العموميون الذين تحت إشرافه (F.CHOUVEL, 2001, P.146.147). يكتسي كلا من أمين الخزينة البلدية وأمين خزينة الولاية صفة المحاسب العمومي، هذا الأخير معين من طرف وزير المالية، ويقوم في مجال الإيرادات بالتحصيل و مجال النفقات بالدفع. و تتمثل مهام المحاسب العمومي في النقاط التالية:

- يتكفل المحاسب العمومي بسندات الأمر بتحصيل الإيرادات المرسلة من طرف الآمرين بالصرف و القيام بعملية تحصيلها، أو يقوم بتحصيل الإيرادات مباشرة لصالح الهيئات العمومية التي تدفع سندات الأمر أو تدفع مباشرة من طرف المدينين؛
- يقوم بدفع نفقات الهيئات العمومية إما عن طريق أوامر بالدفع مرسلة من طرف الآمر بالصرف

  أو السند المقدم من طرف الدائن؛
- القيام بعمليات الخزينة، أي حركات الأموال و التي لا تشكل إيراد أو نفقة؛
- ضمان حراسة الأموال العمومية و القيم و التي تكون ملكا إما لهيئة عمومية أو ودائع الغير؛

- مسك محاسبة تبين تنفيذ العمليات المالية؛
- المحافظة على الوثائق المحاسبية و وثائق الإثبات لجميع العمليات التي يقوم بها؛
- يقوم بإعداد حساب التسيير السنوي الذي يسجل فيه جميع العمليات المالية و عمليات تنفيذ الميزانية.

- **المراقب المالي:** المراقب المالي هو العون المؤهل قانونا لمراقبة إجراءات الالتزام للنفقات المرخصة في الميزانية العمومية، و يتم تعيينه من طرف وزير المالية من بين موظفي المديرية العامة للميزانية ، و تتمثل مهمته الرئيسية في مراقبة مشروعية عمليات تنفيذ النفقات العمومية و مطابقتها للأنظمة و القوانين المعمول بهما، إضافة على الإشراف على متابعة الوضعية المالية للمؤسسات لمكلف بمراقبتها.

و طبقا للمادة 09 من المرسوم التنفيذي رقم 92- 414 (المرسوم التنفيذي رقم 92-414 المؤرخ في 1992/11/14 و المتعلق بالرقابة القبلية للنفقات التي يلتزم بها، الجريدة الرسمية رقم 82) و المعدل و المتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 09-374 و المؤرخ في 2009/11/09 و المتعلق بالرقابة السابقة للنفقات التي يلتزم بها، يتحقق المراقب المالي من:

- التحقق من صفة الآمر بالصرف؛
- مشروعية النفقة العمومية و مطابقتها بالقوانين و الأنظمة المعمول بها،
- صحة التبويب و إنشاء النفقة وفقا لبنود الميزانية؛
- توافق مبالغ النفقة مع وثائق الالتزام؛
- التحقق من وجود التأشيرة الممنوحة من طرف الإدارة المعنية عندما تستلزم ذلك القوانين و الأنظمة المعمول بها.

إضافة إلى المهام المرتبطة بإثبات مشروعية النفقات العمومية عن طريق قبول أو رفض وضع تأشيرة الدفع على الوثائق الخاصة بالنفقات ،يضطلع المراقب المالي بمهمة إدارة أخرى حيث يعتبر هذا الأخير المستشار المالي للآمر بالصرف.

### 2.5. مراحل تنفيذ الميزانية المحلية

عملية تنفيذ الميزانية هي عملية من عمليات تنفيذ المالية العمومية، فالقاعدة هنا هي القيام بتحصيل الإيرادات وتنفيذها، ثم القيام بالنفقات (تنفيذ النفقات)، عكس حساب الميزانية (عملية

التحضير) فالقاعدة هي حساب النفقات ثم حساب الإيرادات (أي مصادر التمويل) وهنا سوف نقسم هاته المراحل إلى :

**مجال النفقات :**

**الالتزام:** هو التصرف الذي يؤدي إلى نشوء التزام اتجاه الغير، وهو الأمر الذي يثبت بموجبه نشوء الدين وقد يكون :

– التزام قانوني: هو القيام بتصرف قانوني أدى إلى نشوء الالتزام ، كإمضاء صفقة أو عقد أو قرار قضائي.

– التزام محاسبي: وهو تخصيص اعتمادات للعملية الناتجة عن الالتزام القانوني.

**التصفية:** يعبر عن (قاعدة أداء الخدمة) أو ما يسمى كذلك (بقاعدة الحق المكتسب). وهي التحقق من وجود الدين (ألتزم) به وتم تحديده وضبط مبلغه "ماعدا الصفقات" فهي تخضع لشروط خاصة.

**الأمر بالصرف:** ويكون بإصدار حوالة للدفع، ويمثل الأمر بالصرف لفائدة المدين وهو موجه للمحاسب من أجل الدفع ( Ministère des finances, direction générale de la comptabilité, direction de la réglementation comptable, 2007, P.16.).

**الدفع:** وهو إجراء يتم بواسطة إبراء الدين العمومي. ويلعب المحاسب هنا دور مهم في مراقبة قانونية النفقة ولذا يجب عليه التأكد من:

- مطابقة العملية للقوانين المعمول بها.
- صفة الآمر بالصرف أو المفوض له.
- شرعية عمليات تصفية النفقات.
- توفير الاعتماد.
- تبرير أداء الخدمة.
- الديون لم تسقط آجالها و أنها محل معارضة.
- الطابع الابرائي للدفع.

في مجال تنفيذ النفقات، و على مستوى المحاسب العمومي لا بد الإشارة إلى مبدأ الفصل بين الآمر بالصرف وفقا لقواعد المحاسبة العمومية التي ينص عليها القانون 90–21 و المؤرخ في 1990/08/15 و المتعلق بالمحاسبة العمومية (القانون 90–21). فالمحاسب

بإمكانه رفض دفع نفقة أو مجموعة من النفقات التي يتحصل بموجبها على أمر بالتسديد من طرف الآمر بالصرف وهذا الأخير بإمكانه تسخير المحاسب لدفع النفقة .

**مجال الإيرادات:**

تشمل عملية الإيرادات أربعة (04) مراحل وهي الإثبات، التصفية، الأمر بالتحصيل والتحصيل.

**الإثبات:** هو عملية تكريس حق الدين العمومي، أي تكريس الحق قانونيا مثل: تحديد الوعاء الضريبي.

**التصفية:** هي عملية تحديد مبلغ الدين الواجب تحصيله (مثل مبلغ الضريبة، نسبة الضريبة أو الرسم، الغرامة) وذلك بإصدار وثائق تحدد ذلك وهي عملية تمهيدية لإصدار الأمر بالتحصيل .

**الأمر بالتحصيل:** ويصدره الآمر بالصرف. وهذا الأمر يحدد طبيعة الإيراد، أساس الحساب وسند القيمة المستحقة ويحمل رقم تسلسلي حسب السنة وحسب الأقسام (تسيير، تجهيز واستثمار).

**التحصيل:** وهو إجراء يقوم به المحاسب العمومي وهناك: التحصيل الودي: وهو إشعار المدين وإعطاءه مهلة تسديد ما عليه – التحصيل الجبري: عدم استجابة المدين في الفترة المحددة في التحصيل الودي (أي التخلي عن التسديد)، ويصبح الأمر هنا أمر تنفيذي وتسمى بالبيانات التنفيذية ( سند تنفيذي ).

## 6. الخاتمة:

تقوم الحاجة إلى النوعية في الخدمة العمومية، اليوم و أكثر فأكثر في العالم المعاصر، الجماعات المحلية مثل المؤسسات، إلى تحسين تسييرها باستمرار. في هذا الإطار الديناميكي فإن الدول المتقدمة تتجه في تسيير موازناتها المحلية من الموازنة التقليدية المبنية على الوسائل إلى الموازنة الحديثة و المبنية على أساس الأداء و البرامج.إلا أن نظام الميزانية المحلية في الجزائر قائم على الميزانية التقليدية المبنية على الوسائل(القائمة على ما تشتريه من سلع و مواد) بدلا من الأسلوب القائم على الأداء و البرامج.

من خلال عرضنا لواقع النظام الميزانياتي للجماعات المحلية في الجزائر توصلنا إلى النتائج التالية:

- إن الأسلوب المعتمد في إعداد الميزانية المحلية في الجزائر هو الأسلوب التقليدي ( ميزانية البنود) بالرغم ما يحمله هذا الأسلوب من ميزات ايجابية كونه يتم بالبساطة و السهولة إلا أنه لا يخلو من مساوئ تتمثل في :

- إن الاعتماد على أسلوب الميزانية التقليدية لا يسمح بالتسيير الأمثل و العقلاني للموارد المحلية بكفاءة و فاعلية ، و كذا ضعف المساهمة في دعم آليات الرقابة و المسؤولية على الانحرافات و تقييم النتائج ؛
- أداة غير فعالة في تقييم الأداء المحلي حسب الأهداف المبرمجة؛
- لا يسمح بتحليل أسباب الانحرافات في تحقيق الأهداف ؛
- يهتم بالمدخلات فقط و يهمل المخرجات مما لا يسمح بقياس الأداء و الكفاءة؛
- لا يحقق هذا الأسلوب الربط الفعال بين التخطيط و ما ينبثق عنه سياسات و أهداف و برامج و تخصيص الموارد المالية المتاحة؛
- عدم الربط بين تخصيص النفقات و النتائج المستهدفة.

- تعقد إجراءات تنفيذ النفقات و كذا تعدد أشكال الرقابة من شأنه يؤدي إلى بطء في تنفيذ النفقات مما ينجر عنها مشاكل تتعلق بالبيروقراطية و كذا الفساد الإداري ( الرشوة...).

## 7. التوصيات:

ضرورة إصلاح النظام الميزانياتي المحلي بتبني ميزانية الأداء و البرامج في ظل إصلاح الميزانية العامة للدولة بتبني القانون العضوي رقم 18-15 و المؤرخ في 2018/09/02 و المتعلق بقوانين المالية.

ضرورة إصلاح المحاسبة المحلية من خلال الانتقال من المحاسبة على الأساس النقدي إلى المحاسبة على أساس الاستحقاق في ظل المعايير الدولية للمحاسبة في القطاع العام و كذا إصلاح محاسبة الدولة ( محاسبة الخزينة في الجزائر.

ضرورة الانتقال من التسيير التقليدي ( التسيير البيروقراطي) إلى التسيير العمومي الجديد new public management.

## 8. قائمة المراجع:


1.القانون 90-21 و المؤرخ في 1990/08/15 والمتعلق بالمحاسبة العمومية ، الجريدة الرسمية رقم 35.

2.القانون رقم 11- 10 المؤرخ في 2011/06/22 و المتعلق بقانون البلدية ، الجريدة الرسمية رقم 37.

3.القانون رقم 12-07 المؤرخ في 2012/02/21 و المتعلق بالولاية ، الجريدة الرسمية رقم 12.

4.المرسوم التنفيذي رقم 09-374 المؤرخ في 19 نوفمبر 2009 و المتعلق بالرقابة القبلية للنفقات التي يلتزم بها، الجريدة الرسمية رقم 67.

5. المرسوم التنفيذي رقم 92-414 المؤرخ في 1992/11/14 و المتعلق بالرقابة القبلية للنفقات التي يلتزم بها، الجريدة الرسمية رقم 82.

6. مسعي، محمد . (2003). المحاسبة العمومية. دار الهدى . الجزائر.

7.شبايكي، سعدان. (2001). "دراسة تحليلية و نقدية لنظام المحاسبة العمومية في الجزائر". أطروحة دكتوراه دولة.كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير. جامعة قسنطينة. الجزائر.

8.دراوسي، مسعود.(2005)."السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004" . أطروحة دكتوراه دولة.كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير.جامعة الجزائر3. الجزائر.

9.بوخاري عبد الحميد ، زرقون محمد، إدارة و تمويل التنمية المحلية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، الملتقى العلمي الدولي حول تسيير الجماعات المحلية : الواقع و التحديات، جامعة البليدة، 17-18 ماي 2010.

10. F,ADAM, O,FERRAND, R.RIOUX. ( 2007 ). finances publiques, 2e édition, Dalloz, Paris, France.

11. F,CHOUVEL. (2001). Finances publiques, Gualino. Paris. France

12. G, TERRIEN. Y, REYMAUD. J, REYNAUD. (2006 ) Finances publiques, édition foucher, Paris, France.

13. BACHIR YELLES CHAOUCHE (1990). Le budget de l'Etat et des collectivités locales. OPU. Alger. Algérie.
14. M, BOUVIER. (2001). les finances locales. 7 e édition. L.G.D.J. Paris. France.
15. Ministère des finances, direction générale de la comptabilité, direction de la réglementation comptable (2007). Manuel de procédures d'exécution des recettes et des dépenses publiques. Alger .Algérie.
16. وزارة الداخلية و الجماعات المحلية(2009) .المالية المحلية. الدورة التكوينية لرؤساء المجالس الشعبية البلدية. متاح على:
17. http://www.interieur.gov.dz/PublishingFiles/contenusformationPresidentsAPC/Financeslocales.zip و Date de consultation : 29/07/2019.
18. http://www.colloc.bercy.gouv.fr/colo_otherfiles_fina_loca/telecharger/m14_tome2_2006_2.pdf , date de consultation : 01/05/2019.

# أثر مهارات القيادة الفكرية في عملية التغيير التنظيمي بالمؤسسة الإقتصادية -حالة الشركة الإفريقية للزجاج جيجل-

# The Effect Of intellectual Leadership Skills on the Organizational Change process in the Economic Enterprise the case of the African Glass Company.

هري بلال، جامعة جيجل، bilal_her26@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2020/02/17 تاريخ القبول: 2020/05/06 تاريخ النشر: 2020/06/06

**ملخص:**

هدفت هذه الدراسة لمعرفة أثر مهارات القيادة الفكرية، على عملية التغيير التنظيمي لعينة من موظفي الشركة الإفريقية للزجاج عند مستوى الدلالة 0.05، ومن خلال توزيع استبيان على 75 موظفا، والاستعانة بعدد من المؤشرات الإحصائية والبرنامج الإحصائي SPSS25 تم التحقق من صحة الفرضية التي انطلق منها الباحث. وبناءا على نتائج التحليل تم وضع مجموعة من التوصيات التي تركز جوهرها على ضرورة الاهتمام بمهارات القيادة الفكرية خاصة لموظفي القيادة العليا باعتبارها من الركائز الأساسية لنجاح برامج التغيير التنظيمي وبالتالي نجاح المنظمة واستمرارها.

**الكلمات المفتاحية :** القيادة، المهارة، المهارات الفكرية، التغيير التنظيمي.

**تصنيف *JEL* : D23, J31, L26, M54, O15.**

**Abstract:**

This study aimed to find out the effect of intellectual leadership skills on the organizational change process for a sample of the A,G,Company at the significance level 0.05, and through the distribution of a questionnaire to 75, and the use of a number of statistical indicators and 25 SPSS, the hypothesis that the researchers started from what was validated. Based on the results of the analysis, a set of recommendations was developed and which core focuses on the need for paying attention to the intellectual skills, especially for leadership employees, as it is one of the main pillars of the success of organizational change programs, and thus the success and continuity of the organization .

**.keyword**: leadership, skill, intellectual skills, organizational change **JEL classification code : D23, J31, L26, M54, O15**

**المؤلف المرسل:** أ.هري بلال، bilal_her26@yahoo.fr

## 1. مقدمة:

التغيير التنظيمي عملية صعبة ومعقدة، وليست بالسهلة والبسيطة، لكونها تتعامل مع العنصر الإنساني الذي قد يرى في التغيير تهديدا لاستقراره، ومقوضا لصلاحياته التي لا يريد لأحد أن ينتزعها منه، حتى لو كان ذلك الأمر في مصلحته، أو مصلحة المنظمة التي يعمل بها، لذا أصبحت مهمة قيادة التغيير مهمة محفوفة بالمخاطر تحتاج إلى بيئة وأساليب وإستراتيجيات مناسبة، وجهود متضافرة، وقبل هذا وذاك هي بحاجة إلى قيادة فاعلة تستطيع نقل المنظمة التي تحتضنها إلى آفاق أرحب، تحقق للمؤسسة أهدافها، وتلبي حاجات ورغبات العاملين بها، وتضمن أيضا الانتقال السلس لعملية التغيير، ولعل من بين أبرز المهارات التي يحتاجها قادة التغيير لإنجاح هذه العملية، نجد المهارات الفكرية أو الذهنية كالتفاوض وحل المشكلات واتخاذ القرارات، وإدارة وغيرها. وعليه وبناء على ما سبق يمكن بلورت مشكلة البحث الحالي من خلال التساؤل الأتي: **هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 لمهارات القيادة الفكرية في عملية التغيير التنظيمي بالشركة الإفريقية للزجاج –جيجل–؟.** وللإجابة على هذه الإشكالية تمت صياغة فرضية رئيسة وفرضيات فرعية على النحو الآتي.

**الفرضية الرئيسية:** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 لمهارات القيادة الفكرية في عملية التغيير التنظيمي بالشركة الإفريقية للزجاج –جيجل– من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.

وللإجابة على الفرضية الرئيسة تم تجزئتها إلى مجموعة من الفرضيات الفرعية التالية:

–يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 لمهارة التفاوض في عملية التغيير التنظيمي.

–يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 لمهارة حل المشكلات في عملية التغيير التنظيمي.

–يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 لمهارة اتخاذ القرار في عملية التغيير التنظيمي.

–يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 لمهارة إدارة الأزمات في عملية التغيير التنظيمي.

–يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 لمهارة العمل تحت الضغط في عملية التغيير التنظيمي.

**أهداف البحث:** تهدف هذه الدراسة إلى:

–إمكانية إسهام الدراسة بنتائج وتوصيات تسهم في تعزيز المهارات الفكرية والارتقاء بها لدى المسؤولين في مؤسساتنا الوطنية، تقدم الدراسة إطارا عمليا يحدد جوانب التركيز الأكثر أهمية في كل مهارة من المهارات الفكرية لإنجاح عمليات التغيير التنظيمي التي تعصف بالمؤسسة محل الدراسة والمؤسسات المشابهة، ستقدم الدراسة إطارا نظريا علميا يجمع بين متغيرين لم تتطرق إليهما مجتمعين، أيا من الدراسات السابقة (في حدود علم الباحث.).

- **أنموذج الدراسة:**

يمثل الشكل الموالي أنموذج الدراسة الذي تم تطويره بناء على تحليل الدراسات السابقة والتحليل النظري والمفاهيمي لمهارات القيادة الفكرية وعملية التغيير التنظيمي.

***الشكل 1: أنموذج الدراسة الإفتراضي***

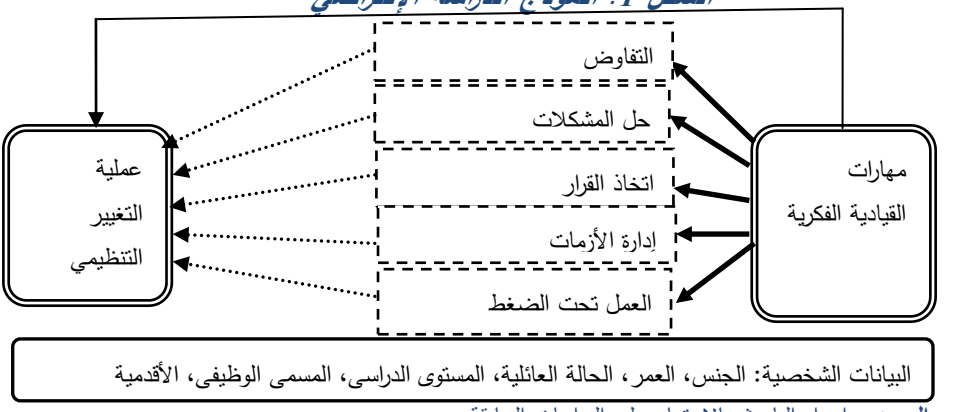


**المصدر**: إعداد الباحث بالإعتماد على الدراسات السابقة.

**الدراسات السابقة**: فيما يلي ثلاث دراسات سابقة التي ساعدتنا في بناء أنموذج دراستنا:

- دراسة Moo & Dr. Rashad 2015 بعنوان "How Effective Leadership can Facilitate Change in Organizations through Improvement and Innovation"، كيف يمكن للقيادة الفعالة تسهيل التغيير في المنظمات من خلال التحسين والإبتكار.

هدفت هذه الدراسة إلى مناقشة القيادة الفعالة وإدارة التغيير، من خلال توضيح معنى القيادة الفعالة، وكيف يمكنها أن تحقق التغيير الإيجابي الذي يساعد المنظمة على التحسن والابتكار في بيئة الأعمال المعاصرة، ووتأثيرها على عوامل أخرى في المنظمة كالثقافة، وتوضيح الرؤية، وغرس الثقة في الأتباع تسهيلا لعملية التغيير، ولقد أجريت الدراسة على مجموعة من الشركات في الو.م.أ، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة أن القيادة الفعالة ضرورية في إدارة التغيير، وأن التغيير هو الطريقة الوحيدة للحفاظ على المنظمة في بيئة الأعمال الحالية، ويرى الباحث أنه على القادة تعلم مهارات القيادة الفعالة مثل حل المشكلات وإدارة الأزمات، تفويض الموظفين، لأن مثل هذه المهارات تمكنهم من قيادة موظفيهم في الاتجاه الصحيح، وفقا لرؤية المنظمة ورسالتها.

- دراسة Tang 2013، بعنوان:Leadershipsof Skills Of Deans In Three Malaysian Public Universities، المهارات القيادية الناعمة لعمداء الكليات في ثلاثة جامعات حكومية في ماليزيا.

هدفت إلى دراسة مهارات القيادة الناعمة لدى عمداء الكليات في ثلاث جامعات حكومية من ماليزيا، (بناء فرق العمل، مهارات الاتصال، المبادرة، القدرة على القيادة، حل المشكلات، التفويض)، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، كما استخدم أداة المقابلة لجمع البيانات. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك بعض أوجه التشابه والاختلاف بين عمداء الكليات مع التزامهم بالمهارات القيادية العالية والمنخفضة مع الموظفين، وأوصت الدراسة ضرورة محاولة العمداء تطوير المهارات ذات الجودة العالية مع الموظفين لديهم في الكليات.

– دراسة Vincent 2013 بعنوان: Effective leadership: Explains The Hard Facts of Soft Skills Management، القيادة الفعالة: تفسير لحقائق ثابتة بخصوص القيادة بالمهارات الناعمة.

هدفت هذه الدارسة إلى توضيح مفهوم إدارة المهارات الناعمة وكيفية استخدام المهارات الناعمة في عملية القيادة لدى المدراء والقادة . وأوضحت الدراسة أنه كلما زاد حجم الشركة كلما زاد الاضطراب والتوتر وضغط العمل الذي تواجهه الشركة وموظفيها، مما يستدعي استخدام ما يسمي بالمهارات الناعمة في القيادة والإدارة وأوضحت الدراسة أيضا أن المدراء يجب أن يواجهوا هذه المشاكل بأن يكونوا قادرين على التواصل بشكل جيد وشرح القرارات التي يتم اتخاذها. وخلصت الدراسة إلى أن أهم المهارات الناعمة التي يجب توافرها لتحقيق القيادة والإدارة السليمة هي مهارات، مهارات التفاوض، مهارات إدارة الأزمات. وأوصت الدراسة بضرورة أن يعمل المدراء على تطوير مهاراتهم لتجنب العديد من المشاكل الإدارية بين المشرفين وموظفيهم عند إحداث التغيير.

**2.مهارات القيادة الفكرية:** خصص هذا العنصر للتعريف بالمفاهيم الأساسية للمتغير الأول للدراسة على النحو التالي:

**2- 1- تعرف المهارة:** عرفها "كوتريل Cottrell" بأنها:" القدرة على الأداء والتعلم الجيد وقت ما نريد، وهي أنشطة يتم تطويرها خلال ممارسة نشاط ما، تدعمه التغذية الراجعة، وكل مهارة من المهارات تتكون من مهارات فرعية أصغر منها والقصور في أي من المهارات الفرعية يؤثر على جودة الأداء الكلي (S.Cottrell, 1999, p. 21) أما "هوغ Hogg" فيرى في المهارات بأنها: " مجموعة من الخصائص التي تمنح القائد إثبات قدراته، وأداء فعالا ضمن حدود العمل، مع إمكانية تحويل هذه القدرات من مكان لآخر (sanghi, 2007, p. 9).

**2- 2- القيادة:** هي تجاوز تقديم الحوافز مقابل الأداء المرغوب إلى تطوير وتشجيع المرؤوسين فكريا وإبداعيا وتحويل اهتماماتهم الذاتية لتكون جزءا أساسيا من الرسالة العليا للمنظمة (Conger, 2002, p. 47) أي أن القيادة هنا ذات بعد استراتيجي، أين يمكن للقائد أن يبث في أتباعه روح المسؤولية اتجاه رسالة المنظمة، أما "بلاك و

موتون، Black and Mouton" فيعرفانها بأنها" :النشاط الإداري لتعظيم الإنتاجية وتنشيط الابتكار في حل المشاكل ورفع الروح المعنوية والرضا(Holt, 1993, p. 440) .

**2- 3- مفهوم المهارات الفكرية Intellectual Skills:** يقصد بها قدرة القائد على فهم عمله، وممارسة نشاطه بما يتلاءم وتحقيق أهداف التنظيم، ويكفل تحقيق متطلبات المرؤوسين وإشباع حاجاتهم. (الجريسي، 2016، صفحة 92). والمهارات الفكرية أو ما يطلق عليها في كتابات أخرى بالمهارات الإدارية أو الإدراكية، تعني القدرة على التفكير المنطقي المرتب، وتصور الأمور ورؤية الأبعاد الكاملة لمشكلة ما، وتحديد العلاقات بين المتغيرات المختلفة، ومن أمثلة المهارات الفكرية نذكر: حل المشكلات، إدارة الأزمات العمل تحت الضغط، التفاوض اتخاذ القرارات. (أبوالنصر، 2009، صفحة 58).

**2- 4- أنواع مهارات القيادة الفكرية:** هي عديدة ومتنوعة إلا أننا سنكتفي بذكر المهارات المذكورة في أنموذج دراستنا كما يلي:

**2-4-1- مهارة التفاوض:** التفاوض هو فن المساومة والخروج باتفاق بين اثنين أو أكثر من الأفراد أو الجماعات أو المنظمات. وليست مبالغة إن أقررنا بأهميته في مختلف المجالات مثل الأعمال والتجارة، فهو مهارة أساسية ولازمة للحصول على ما مرادنا وفي الوقت نفسه تعزيز علاقات جيدة مع الطرف الآخر، (Abedi, 2014, p. 15). والتفاوض مهارة لا يجيدها الجميع، وهي تحتاج إلى عدة مهارات مجتمعة مع بعضها البعض والتفاوض بين شخصين أو أكثر يلزم خصوصا عند اختلاف الرؤى أو الآراء أو المفاهيم وذلك للوصول إلى حل للمشكلة، أو معالجة لأزمة ما، (Kelchner, 2010, p. 73).

**2-4-2- مهارة حل المشكلات:** يعرفها الباحث "كروليك وروبنيك، Krulih & Rudnick" بأنها عملية تفكيرية يستخدم الفرد فيها ما لديه من معارف مكتسبة سابقة ومهارات، من أجل الاستجابة لمتطلبات موقف ليس مألوفًا له، ويرى Schunk" أن تعبير حل المشكلات يشير إلى مجهودات القادة والمسؤولين في المنظمة لبلوغ هدف ليس لديهم حل جاهز لتحقيقه (معوض، 2017). **و**" في كتابهما Problem Solving and Comprehension يرى "ويمبي ولوكهيد، Whimbey & Lochhead أن مهارة حل المشكلات ليست إلا عملية يمكن تعلمها وإجادتها بالمراس والتدريب، .(Lochhead, 1982, p. 88) وتكمن أهمية اكتساب القائد لمهارة حل المشكلات في أنها تنمي لديه أسلوبا جديدا في حياته، يمكنه من التعامل مع المواقف التي تواجهه بطرق علمية وعملية أفضل.

**2-4-3- مهارة اتخاذ القرار:** عرف "سايمون Simon" القرار بأنه:" اختيار بديل من البدائل المتاحة لإيجاد الحل المناسب لمشكلة جدية ناتجة عن عالم متغير"، أما "بيرنارد Barnard" فقد عرف القرار بأنه:" ذلك

التصرف العقلاني الذي يتأتى نتيجة التدابير والحساب والتفكير" .(Heskett, 2007, p. 9)، ويذهب الكثير من الباحث إلى اعتبار أن القرار هو العملية الأساسية في الإدارة وأن عمل المدير الحقيقي هو وضع القرار الذي يحدد البديل الأفضل والأمثل من بين البدائل المختلفة المتاحة، ومن خلال البديل الأفضل أو الأمثل يتم اعتماد العقلانية كأساس منهجي Rationality في استخدام الطرق العملية لاتخاذ القرار (thorne, 2007, p. 3).

**2-4-4- مهارة إدارة الأزمات:** تواجه القيادة سلسلة متتالية ومفاجئة من الأزمات التي تحدث إما بسبب سوء التخطيط أو انخفاض التوقعات، ما يجعل القائد حائرا أمام الإجراء الذي يجب عليه أن يفعله لمواجهة الأزمات، ومهما كانت قدرات القائد في التعامل مع الأزمات، إلا أن هذه الأخيرة لابد من حدوثها، لذلك يتطلب الأمر أن يكون القائد صاحب رؤيا بعيدة المدى، (داني كوكس، 2004، ص 132) كما أن إدارة الأزمات تقوم على أساس التنبؤ بالأزمات المستقبلية واكتشاف إشارات الإنذار السابقة لحدوث الأزمة واستبعاد عبارة (إن ذلك لا يمكن أن يحدث لنا). فالقيادة الناجحة هي القادرة على القضاء على الأزمة بأدنى خسارة (عبدالقادر، 2015، ص 71).

**2-4-5- مهارة العمل تحت الضغط:** تعددت الآراء ووجهات النظر في ما إذا كان العمل تحت الضغط صفة قيادية، أم مهارة مكتسبة، يقول أمجد الحسن أن العمل تحت الضغط هي مهارة تكتسب مع الوقت بالتدريب والخبرة، مما يعزز قدرة القادة على مواجهة مختلف الأمور دون أن يؤثر ذلك على اتخاذ القرارات أو العمل وانجازه بالشكل المطلوب، وفي نفس السياق يرى زهير بكير بأنها مهارة مكتسبة ولكن الإرادة هي سيدة الموقف ولها متعة عند إنجاز العمل بنجاح (مدير، 2015). فالضغط في العمل ظاهرة سلبية لكنها جزء من واقع العمل، وعلى القيادة أن تتحلى برباطة الجأش والصبر لتتحول إلى مهارة تجعل الشخص يتجاهل الضغوط ويتصرف بصورة طبيعية خاصة في حالات إجراء تغييرات تنظيمية في المؤسسة لمنح الثقة والطمأنينة لأعضاء فريق العمل.

**3- عملية التغيير التنظيمي:** خصص هذا العنصر للمتغير الثاني لدراستنا على نحو ما يلي:

**3-1- تعريف عملية التغيير التنظيمي:** عموما يعد تغييرا كل تحول من حالة إلى أخرى، أما فيما يخص التغيير في عالم منظمات الأعمال فهو يعني: التحول أو التعديل على مستوى الأهداف، الهيكل التنظيمي، الوظائف، تغييرات فنية، تغييرات سلوكية، العمليات، الإجراءات...للتفاعل الإيجابي مع البيئة، بهدف المحافظة على المركز التنافسي الحالي وتطويره، ومن هذا المنطلق يمكن تعريف التغيير التنظيمي بأنه: " العملية التي من خلالها تتبنى قيادة المنظمة مجموعة معينة من القيم، المعارف والتقنيات...، مقابل التخلي عن قيم، معارف أو تقنيات أخرى. (بلال، 2004، صفحة 170).

**2-3- مستويات عملية التغيير التنظيمي:** وتنطوي عملية التغيير التنظيمي على مستويين رئيسين هما (بلال، 2004، الصفحات 170-171):

- **مستوى التبني:** ونقصد به تبني القيم الجديدة التي ترغب قيادة المؤسسة إحداث التغيير باتجاهها، وتحدث عملية التبني بالتدرج من مستوى تقبل القيمة الجديدة إلى مستوى تفضيلها فالالتزام بها اعتقاد بأن عدم الالتزام بها لن يخدم مصلحة التنظيم.

- **مستوى التخلي:** ونعني به التخلي على قيمة من قيم التنظيم ويتم هذا التخلي عبر إهماله في البداية لهذه القيمة، ثم إعادة توزيع هذه القيمة وإعطاءها وزنا ضعيفا، فانخفاض وضيق مجال عمل هذه القيمة.

## 4- منهجية الدراسة: سنتطرق من خلالها إلى العناصر التالية:

**4-1-الإجراءات المتبعة في الدراسة:** خصص هذا الجزء لمنهجية الدراسة، من خلال ما يلي:

**4-1-1- منهج الدراسة:** إنطلاقا من طبيعة موضوع الدراسة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، فقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع، ويهتم بوصفها وصفا دقيقا، ويعبر عنها تعبيرا كيفيا وكميا، فالتعبير الكيفي يصف لنا الظاهرة، ويوضح خصائصها، أما التعبير الكمي فيعطينا وصفا رقميا يوضح مقدار هذه الظاهرة، أو حجمها، ودرجات ارتباطها مع الظواهر الأخرى (بوحوش، 1999، صفحة 99)، ولا يتوقف هذا المنهج عند جمع المعلومات المتعلقة بالظاهرة من أجل استقصاء مظاهرها وعلاقاتها المختلفة، بل يتعداه إلى التحليل والربط والتفسير للوصول إلى استنتاجات يبنى عليها التصور المقترح.

**4-1-2-مجتمع وعينة الدراسة:** يتكون مجتمع الدراسة من موظفي الشركة الإفريقية للزجاج جيجل، والبالغ عددهم 270 سنة 2019، موزعين بين 3 فئات عمالية (الإطارات: 63، أفراد التحكم: 66، عمال التنفيذ: 141)، ولقد تم اعتماد طريقة العينة العشوائية الطبقية النسبية، وذلك لأن طبيعة الموضوع (عملية التغيير التنظيمي) تمس كل الطبقات العمالية في المجتمع، وقد اعتمد الباحث على المعاينة الإحتمالية في توزيع الإستبيان، ولتحديد حجم عينة الدراسة فقد تم الإعتماد على اقتراح الباحثة "شيكاران Sekaran" التي أشارت إلى إمكانية الإعتماد على العينة في الظروف التالية (Sekaran, 2004, p. 295):

- عند استخدام الانحدار المتعدد أو الاختبارات المماثلة له فإن حجم العينة (عدد مفرداتها بين 30 و 500) يجب أن يكون أضعاف متغيرات الدراسة ومن الأفضل أن يكون حجم العينة 10 أضعاف متغيرات الدراسة.

وبما أن عدد متغيرات دراستنا 5: فإن الحد الأدنى المطلوب هو 50، وبما أن عدد أفراد العينة هو 75 فإنه يمكن الإعتماد على هذا الأسلوب من العينة. للعلم قمنا بتوزيع 95 إستمارة، بتطبيق القاعدة الثلاثية

للحصول على العينة الطبقية النسبية كانت النتائج كالتالي: – الإطارات: 63*270/95= 22 - أفراد التحكم: 66*270/95=23 - عمال التنفيذ: 141*270/95=50. تجدر الإشارة إلى أننا استبعدنا 20 استمارة لعدم صلاحيتها للتحليل، أي تم استرجاع 75 استمارة، بنسبة استرداد 78.95 %.

**4-2- أداة الدراسة:** لمعالجة الجوانب التحليلية لدراستنا، صممنا خصيصا استمارة لهذا الغرض، ولقد تضمنت 30 عبارة، خصصت 20 منها للمتغير المستقل المهارات الفكرية بمؤشراتها المختلفة (التفاوض 4، حل المشكلات 4، اتخاذ القرار 5، إدارة الأزمات 4، العمل تحت الضغط 3)، في حين خصصت 10 عبارات للمتغير التابع عملية التغيير التنظيمي. بالإضافة إلى البيانات الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة.

**4-3- الأدوات الإحصائية المستخدمة في الدراسة:** لمعالجة البيانات المتحصل عليها إعتمدنا على مجموعة من الأساليب الإحصائية ممثلة في معامل الثبات ألفا كرونباخ، معامل ارتباط بيرسون، إختبار الإنحدار المتعدد، معتمدين في ذلك على برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الإجتماعية spss v25.

**4-4- صدق أداة الدراسة:** هناك العديد من الطرق لاختبار صدق الأداة، اعتمدنا على بعض منها:

**4-4-1- الصدق الظاهري** (وجهة نظر المحكمين): قام الباحث بعرض الإستبيان على ذوي الخبرة في المجال الأكاديمي والإحصائي، لتقديم النصح والإرشاد وتعديل وحذف ما يلزم من فقرات الإستبيان، وقد أخذ الباحث أرائهم بعين الإعتبار وقاما بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء المقترحات المقدمة.

**4-4-2- الصدق البنائي:** يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدى ارتباط كل بعد من أبعاد الدراسة بالدرجة الكلية لعبارات الأبعاد.

***الجدول 1: الصدق البنائي لمحاور ومؤشرات الإستبيان***

| الرقم | البعد/ المحور | معامل بيرسون للارتباط | القيمة الاحتمالية |
|---|---|---|---|
| 1 | التفاوض | 0.861 | 0,000 |
| 2 | حل المشكلات | 0.875 | 0,000 |
| 3 | اتخاذ القرار | 0.903 | 0,000 |
| 4 | إدارة الأزمات | 0.918 | 0,000 |
| 5 | العمل تحت الضغط | 0.920 | 0,000 |
| 6 | مهارات القيادة الفكرية | 0.986 | 0,000 |
| 7 | عملية التغيير التنظيمي | 0.991 | 0,000 |

*المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات spss v25*

يتضح من الجدول أعلاه أن جميع معاملات الارتباط في جميع مؤشرات بعد المهارات الفكرية، وبين المحاور أيضا قوية وقوية جدا، وهي دالة إحصائيا عند مستوى معنوية 0.01. مما يدل على قوة العلاقة، ولذلك تعتبر أبعاد الاستبيان صادقة لما وضعت لقياسه فيما يتعلق بالمتغير التابع والمستقل على حد سواء.

**4-5- ثبات أداة الدراسة:** باستخدام معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات أداة الدراسة، تحصلنا على النتائج التالية:

*الجدول 2: نتائج معامل ألف كرونباخ لقياس ثبات الإستبيان*

| البعد | عدد الفقرات | ألفا كرونباخ | الصدق * |
|---|---|---|---|
| التفاوض | 4 | 0.896 | 0.946 |
| حل المشكلات | 4 | 0.892 | 0.944 |
| اتخاذ القرار | 5 | 0.869 | 0.932 |
| إدارة الأزمات | 4 | 0.889 | 0.942 |
| العمل تحت الضغط | 3 | 0.881 | 0.938 |
| مهارات القيادة الفكرية | 21 | 0.831 | 0.911 |
| عملية التغيير التنظيمي | 10 | 0.946 | 0.972 |
| جميع محاور الاستبيان | 31 | 0.966 | 0.982 |

*المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات spss v25 * الصدق =الجذر التربيعي الموجب لألفا كرونباخ*

يتبين من نتائج الجدول أعلاه أن قيمة معامل ألفا كرونباخ مرتفعة جدا وهي أكثر من 0.7 بالنسبة لكل المتغيرات والمحاور، وبذلك يكون الباحث قد تأكدا من صدق وثبات إستبيان الدراسة مما يجعلهما على ثقة بصحة الإستبيان وصلاحيته للإجابة على إشكالية الدراسة واختبار فرضياتها

## 5. نتائج الدراسة:

خصص هذا الجزء لمناقشة نتائج التحليل الإحصائي لمتغيرات البحث وفقا لنموذج الدراسة الإفتراضي المعتمد في توضيح أثر المتغير المستقل بأبعاده الفرعية على المتغير التابع، ولكن قبل ذلك يتعين علينا إجراء بعض الإختبارات القبلية للنموذج للتأكد من صلاحيته لقياس ما وضع لأجله.

**1.5. عرض نموذج الدراسة:** يتمثل نموذج دراستنا في الإنحدار الخطي المتعدد، والذي يعد من الأساليب الإحصائية المتقدمة والتي تضمن دقة الإستدلال من أجل تحسين نتائج البحث عن طريق الإستخدام الأمثل للبيانات لإيجاد علاقات سببية بين الظواهر موضوع البحث.

**1.1.5. تقدير نموذج الدراسة:** بداية لابد من دراسة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع لإثبات وجود علاقة ارتباط خطي بينها، وذلك من خلال اختبار الفرضين الإحصائيين التاليين:

**H0**: عدم وجود علاقة ارتباط بين أبعاد مهارات القيادة الفكرية (التفاوض، حل المشكلات، اتخاذ القرار، إدارة الأزمات، العمل تحت الضغط)، وعملية التغيير التنظيمي.

**H1**: وجود علاقة ارتباط بين أبعاد مهارات القيادة الفكرية، وعملية التغيير التنظيمي.

من خلال برنامج spss v25 وباستخدام معامل الإرتباط الخطي تحصلنا على النتائج الموضحة في الجدول التالي:

***الجدول 3:الإرتباط بين أبعاد مهارات القيادة الفكرية، وعملية التغيير التنظيمي***

| الإرتباط بين أبعاد مهارات القيادة الفكرية، وعملية التغيير التنظيمي | معامل الإرتباط | مستوى الدلالة sig | قوة واتجاه الإرتباط |
|---|---|---|---|
| التفاوض | 0.818 | 0.000 | ارتباط قوي موجب |
| حل المشكلات | 0.930 | 0.000 | ارتباط قوي موجب |
| اتخاذ القرار | 0.927 | 0.000 | ارتباط قوي موجب |
| إدارة الأزمات | 0.897 | 0.000 | ارتباط قوي موجب |
| العمل تحت الضغط | 0.889 | 0.000 | ارتباط قوي موجب |

*المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات spss v25*

نلاحظ من الجدول أعلاه أن مستوى الدلالة sig لجميع أبعاد مهارات القيادة الفكرية أصغر من مستوى المعنوية 0.05، وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية H0 وقبول الفرضية البديلة H1، أي أن هناك ارتباط خطي طردي (موجب) بين أبعاد مهارات القيادة الفكرية (التفاوض، حل المشكلات، اتخاذ القرار، إدارة الأزمات، العمل تحت الضغط)، وعملية التغيير التنظيمي. ويمكن التعبير عن هذه العلاقة بالمعادلة التالية:

$$Y = a + b1X1 + b2X2 + b3X3+b4X4+b5X5.$$

ولاختبار فرضية أن هناك أثر موجب ذو دلالة إحصائية لأبعاد مهارات القيادة الفكرية في عملية التغيير التنظيمي، تم تقدير النموذج الخطي المتعدد، وذلك باختبار معنوية معلماته، عن طريق فرضين إحصائيين هما: $H0 : a=0, b=0$ أو $H1 : a\neq0, b\neq0$

*الجدول 4: نتائج اختبار معنوية معلمات النموذج*

| المتغيرات | المعاملات غ م A | المعاملات م Beta | قيمة t . م | مستوى sig |
|---|---|---|---|---|
| الثابت | 0.228 | - | 2.027 | 0.004 |
| التفاوض | 0.019 | 0.206 | 2.210 | 0.030 |
| حل المشكلات | 0.295 | 0.304 | 16.297 | 0.000 |
| اتخاذ القرار | 0.486 | 0.510 | 24.296 | 0.000 |
| إدارة الأزمات | 0.079 | 0.081 | 1.612 | 0.010 |
| العمل تحت الضغط | 0.147 | 0.160 | 3.270 | 0.002 |

*المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات spss v25*

من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة sig أصغر من مستوى المعنوية 0.05 بالنسبة لأبعاد مهارات القيادة الفكرية، مما يترتب عليه رفض الفرضية الصفرية H0 وقبول الفرضية البديلة H1، أي أن هناك ارتباط خطي طردي (موجب) بين أبعاد مهارات القيادة الفكرية، وعملية التغيير التنظيمي. أي أنه على الأقل يوجد معامل من المتغيرات المستقلة يختلف عن الصفر، أي أن النموذج صالح لدراسة الظاهرة. أما قيمة الثابت a= 0.228 ، معناه أن قيمة عملية التغيير التنظيمي في حالة غياب مهارات القيادة الفكرية لها معنى، أي أن a لها معنى في النموذج لأن قيمة sig أصغر من مستوى الدلالة 0.05، وهذا يعني أن عملية التغيير التنظيمي تتأثر في غياب المتغيرات المستقلة المكونة لهذا النموذج. وعليه فإن معادلة الإنحدار الخطي المتعدد الخاصة بدراستنا هذه تأخذ الشكل التالي:

عملية التغيير التنظيمي= 0.228 (a) + 0.206 (التفاوض) + 0.304 (حل المشكلات) + 0.510 (اتخاذ القرار) + 0.081 (إدارة الأزمات) + 0.160 (العمل تحت الضغط).

وللتأكد من صلاحية هذه المعادلة لا بد من إجراء بعض الإختبارات للتأكد من جودة النموذج المقترح لدراسة الأثر بين أبعاد المتغير المستقل في دراستنا والبعد التابع.

**2.1.5. اختبارات جودة النموذج:** هناك العديد من الإختبارات التي يجب إجراءها، ونظرا لكثرتها وتنوعها فقد اكتفينا بأكثرها شيوعا واستخداما بين علماء الإحصاء على النحو الآتي:

- **اختبار ANOVA لجودة النموذج ككل:** بداية لا بد من اختبار الفرضين الإحصائيين التاليين:

H0: b1= b2= b3= b4= b5= 0 (جميع المعاملات متساوية وتساوي الصفر)

H1 : Ǝ ! bi ≠0 (على الأقل هناك معامل يختلف عن الصفر)

**الجدول 5:** *اختبار جودة النموذج ANOVA*

| جودة النموذج | قيمة F المحسوبة | معامل التحديد $R^2$ | قيمة sig |
|---|---|---|---|
| *تأثير أبعاد مهارات القيادة الفكرية على عملية التغيير التنظيمي* | 2429.755 | ***0.894*** | 0.000 |

*المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات spss v25*

من الجدول أعلاه يتضح أن قيمة sig أصغر من مستوى المعنوية 0.05 ومنه يتم رفض الفرضية H0، وقبول الفرضية البديلة H1، ومعناه على الأقل يوجد معامل من المعاملات المستقلة المفسرة للمتغير التابع يختلف عن الصفر، أي أن الإنحدار معنوي، وبالتالي فالنموذج المقترح صالح لدراسة الظاهرة وهو يفسر ما مقداره 89.4 %من تباين الظاهرة المدروسة. وهي نسبة عالية ومقبولة لقبول النموذج من هذه النقطة.

**5-1-3- بعض المقاييس التي تفسر نموذج الدراسة:** من خلال اختبار نموذج الدراسة وبالاعتماد على مخرجات **SPSS**، تحصلنا على النتائج التالية:

**الجدول 6:** *بعض المقاييس التي تم حسابها للنموذج المقدر*

| النموذج | معامل الإرتباط R | معامل التحديد $R^2$ | معامل التحديد المعدل Adjusted $R^2$ | خطأ التقدير Std. Error of the Est | D.W |
|---|---|---|---|---|---|
| *1* | ***0.945*** | ***0.894*** | ***0.893*** | ***0.07506*** | ***1.845*** |

*المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات spss v25*

من الجدول أعلاه نلاحظ بعض المقاييس التي تم حسابها لنموذجنا المقدر والمتمثلة في:

- R=0.945 ما يدل على وجود ارتباط طردي موجب قوي جدا بين المتغير التابع وأبعاد المتغير المستقل.
- معامل التحديد (R-SQUARE / R-DEUX) نلاحظ أن النموذج المقدر يعبر عن (المتغيرات المستقلة معا) 89.4 %من البيانات، وزيادة قيمة هذا المقياس يفسر أن النموذج المقترح ملائم وجيد للإعتماد عليه.
- مربع معامل الارتباط المصحح Adjusted R Square: لكي نعرف إن كان إضافة متغير له تأثير إيجابي على النموذج الرياضي (المعادلة التي تربط المتغير التابع بالمتغيرات المستقلة) فإننا ننظر إلى معامل التحديد المعدل R-Square Adjusted (بري، دون سنة نشر، الصفحات 14-15) وقد بلغت قيمة معامل التحديد المصحح

0.893 مما يعني بأن المتغيرات المستقلة التفسيرية المعتمدة في دراستنا استطاعت أن تفسر 89.3 % من التغيرات الحاصلة في (عملية التغيير التنظيمي) المطلوبة والباقي 0.107 (10.7%) يعزى إلى عوامل أخرى.

- تعيين خطأ التقدير وهو هنا 0.075، حيث أنه كلما قل هذا المقياس دل على خطأ أقل للنموذج.

- تعكس قيمة اختبار Durbin-watson (D.W) البالغة 1.845 عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية لنموذج دراستنا هذه.

بعد إجراءنا لأهم الإختبارات المتعلقة بنموذج الدراسة (عرض وتقدير واختبار جودة النموذج) وتأكدنا من سلامتها ومصداقيتها، يمكننا القول بأن النموذج المقترح صالح لدراسة الظاهرة وهو يفسر ما مقداره 89.3% من تباين الظاهرة المدروسة. وهذا يعني أن أبعاد مهارات القيادة الفكرية مسؤولة عن تفسير عملية التغيير التنظيمي بالمؤسسة محل الدراسة بـ 89.3. % وبشكل دال إحصائيا عن التباين الذي حدث في عملية التغيير التنظيمي، وأن نموذج الإنحدار الكلي دال إحصائيا، ويعطى بالصورة التالية:

$$f(5.69) = 2429.755 \quad p < 0.05 \qquad R^2 \text{ Adjusted} = 0.893$$

بعد عرض وتقدير نموذج الدراسة والتأكد من جودته باستخدام بعض الإختبارات الإحصائية، صار المجال مفتوحا أمام الباحث لاختبار فرضيات الدراسة ومناقشتها، وهو ما سنتطرق له في العنصر الموالي.

### 5-2- اختبار الفرضية الرئيسية

بالإستعانة بجدول الإنحدار الخطي المتعدد يمكننا أن نبرهن على صحة الفرضية الرئيسية، وذلك بالإعتماد على قاعدة القرار التالية:

H0: الفرضية الصفرية، لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية إذا كان مستوى الدلالة sig أكبر من مستوى المعنوية 0.05.

H1: الفرضية البديلة، يوجد أثر ذو دلالة إحصائية إذا كان مستوى الدلالة sig أصغر من مستوى المعنوية 0.05.

*الجدول* 7: نتائج اختبار الفرضية الرئيسة

| الفرضية الرئيسية | D | DLL | | $R^2$ | مستوى sig | القرار |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | Residu | Regress | | | |
| يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة **0.05** لمهارات القيادة الفكرية في عملية التغيير ت | 68.45 | 69 | 5 | 0.894 | 0.000 | نقبل H1 |
| | مستوى المعنوية المعتمدة $\alpha \leq 0.05$ | | | | | |

*المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات spss v25*

ومنه الفرضية الرئيسية القائلة بأنه: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 لأبعاد مهارات القيادة الفكرية، في عملية التغيير التنظيمي صحيحة ومقبولة. وهو ما يتفق مع دراسات: Moo & Dr. Rashad 2015، 2013 Tang، 2013Vincent، تجدر الإشارة إلى أن هذه الدراسات أثبتت أهمية المهارات الفكرية للقيادة والمدراء من خلال التحليل النظري، أو إثبات وجود العلاقة بين المهارات الفكرية وعملية التغيير التنظيمي، في حين أثبتت دراستنا هذه وجود أثر موجب للمهارات الفكرية في عملية التغير التنظيمي من الناحية الكمية. وتفسير ذلك يعود إلى أن المهارات الفكرية ترتبط أساسا بالقدرة على رؤية المنظمة في مجموعها العام، وعلى إدراك الترابط في وظائفها وأثر التغيرات في أي جزء منها على بقية الأجزاء الأخرى. مما يقودنا إلى الإجابة عن الفرضيات الفرعية التي انبثقت عن الفرضية الرئيسية، كما هو موضح في إشكالية الدراسة، لمعرفة أهم مؤشرات هذه المهارات، وهو ما سنتطرق إليه تاليا من خلال الجدول رقم (9) وبالإعتماد على قاعدة القرار (H0: الفرضية الصفرية، H1: الفرضية البديلة ) أين تحصلنا على النتائج التالية:

***الجدول 8: نتائج اختبار الفرضيات الفرعية***

| الفرضيات الفرعية | Beta | R | t المحسوبة | sig | القرار |
|---|---|---|---|---|---|
| الفرضية الفرعية 1 | 0.206 | 0.818 | 2.210 | 0.030 | نقبل H1 |
| الفرضية الفرعية 2 | 0.304 | 0.930 | 16.297 | 0.000 | نقبل H1 |
| الفرضية الفرعية 3 | 0.510 | 0.927 | 24.296 | 0.000 | نقبل H1 |
| الفرضية الفرعية 4 | 0.081 | 0.897 | 1.612 | 0.010 | نقبل H1 |
| الفرضية الفرعية 5 | 0.160 | 0.889 | 3.270 | 0.002 | نقبل H1 |
| مستوى المعنوية المعتمدة $\alpha \leq 0.05$ | | | | | |

*المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات spss v25*

**5-2-1- اختبار الفرضية الفرعية الأولى:** محتوى هذه الفرضية وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 لمهارة التفاوض في عملية التغيير التنظيمي من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة. فمن الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة Beta = 0.206 وهي موجبة، أي أنه كلما زاد المتغير المستقل (بعد مهارة التفاوض) بوحدة واحدة زاد المتغير التابع (عملية التغيير التنظيمي) بقيمة 0.206، وبما أن قيمة الدلالة الإحصائية sig = 0.030، وهي أصغر من مستوى المعنوية المعتمدة $\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على صحة الفرضية البديلة H1، أي وجود أثر ذو دلالة

إحصائية لبعد مهارة التفاوض في عملية التغيير التنظيمي، وهذا معناه وجود مقدار تباين في عملية التغيير التنظيمي مسؤول عنه (يفسره) فقط بعد مهارة التفاوض ولا تفسره الأبعاد الأخرى، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة Moo & Dr. Rashad 2015، من جهة ضرورة توافر مهارة التفاوض لدى القيادة لإنجاح عملية التغيير التنظيمي، واتفاقها مع دراسة Vincent 2013، بضرورة تمتع القائد أو المسؤول بمهارة التفاوض، وانفردت هذه الدراسة بإثبات وجود أثر لمهارة التفاوض في عملية التغيير التنظيمي، ويمكن تفسير ذلك بأن ترسيخ ثقافة التفاوض بين أفراد المنظمة تساعد على تقوية العلاقات الفكرية، وتشجيع الإتصال والحوار، وزرع الثقة بين الرئيس والمرؤوس، فالمفاوض عند حدوث أزمة ما وبغرض إدارتها عليه أن يعي جيدا أن المفاوضات مع الموظفين أو أطراف الأزمة يجب أن تتم في أجواء من التفاهم، ليس فيها رابح وخاسر، وأن يتم من خلالها تنفيذ سياسات وأهداف المؤسسة من جهة، والحفاظ على أو بناء علاقة قوية مع الموظفين من جهة أخرى.

**5-2-2- اختبار الفرضية الفرعية الثانية:** محتوى هذه الفرضية أنه: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 لمهارة حل المشكلات في عملية التغيير التنظيمي من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة. أين يتبين من الجدول أعلاه أن قيمة Beta = 0.304 وهي موجبة، أي أنه كلما زاد المتغير المستقل حل المشكلات بوحدة واحدة زاد المتغير التابع (التغيير التنظيمي) بقيمة 0.304، وبما أن قيمة الدلالة الإحصائية sig = 0.000، وهي أصغر من مستوى المعنوية المعتمدة $\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على صحة الفرضية البديلة H1، أي وجود أثر ذو دلالة إحصائية لبعد مهارة حل المشكلات في عملية التغيير التنظيمي، وهذا معناه وجود مقدار تباين في عملية التغيير التنظيمي مسؤول عنه (يفسره) فقط بعد مهارة حل المشكلات ولا تفسره الأبعاد الأخرى. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة Moo & Dr. Rashad 2015، من جهة تمتع القادة بمهارة حل المشكلات لإنجاح عملية التغيير التنظيمي. وأهمية تمتع القائد بمهارة حل المشكلات، وتميزت دراستنا هذه عن كل هذه الدراسات من ناحية إثبات وجود أثر موجب لمهارة حل المشكلات في عملية التغيير التنظيمي. ولا غرابة في ذلك على اعتبار أنها تعتبر إحدى المهارات الرئيسة التي يحتاجها قادة منظمات اليوم، ولقد أشارت الدراسات الحديثة في مجال حل المشكلات أن هذه المهارة أصبحت مطلبا هاما من متطلبات الحياة عموما ومتطلبات العمل خصوصا. فهذه المهارة يحتاجها القادة عند مواجهة مشاكل في العمل خاصة عند إحداث التغيير التنظيمي.

**5-2-3- اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:** محتوى هذه الفرضية أنه: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 لمهارة اتخاذ القرار في عملية التغيير التنظيمي من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة. فمن الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة Beta = 0.510 وهي موجبة، أي أنه كلما زاد المتغير

المستقل مهارة اتخاذ القرار بوحدة واحدة زاد المتغير التابع (عملية التغيير التنظيمي) بقيمة 0.510، وبما أن قيمة الدلالة الإحصائية sig =0.000 وهي أصغر من مستوى المعنوية المعتمدة 0.05 ≥α، مما يدل على صحة الفرضية البديلة H1، أي وجود أثر ذو دلالة إحصائية لبعد مهارة اتخاذ القرار في عملية التغيير التنظيمي، وهذا معناه وجود مقدار تباين في عملية التغيير التنظيمي مسؤول عنه (يفسره) فقط بعد مهارة اتخاذ القرار ولا تفسره الأبعاد الأخرى، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة Moo & Dr. Rashad 2015، من جهة ضرورة تمتع القيادة أو المسؤولين بمهارة اتخاذ القرار لإنجاح عملية التغيير التنظيمي. واتفاقها مع دراسة Tang 2013، بوجود علاقة بين المتغيرين، وتميزت دراستنا هذه عن كل هذه الدراسات من ناحية إثبات وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لمهارة اتخاذ القرار في عملية التغيير التنظيمي. ويمكن تفسير ذلك بأن القرارات الإدارية اليوم أصبحت بمثابة الأداة الفاعلة والمعبرة بشكل أساسي عن مدى تحقيق النجاح أو الفشل الذي تمارسه قيادة المنظمة في توجيه مختلف الجهود نحو استثمار الموارد المتاحة، واستغلال الوقت للوصول إلى الأهداف وتحقيقها، وفق رؤية علمية واضحة وشفافة وتكمن أهمية هذه المهارة ودورها في عملية التغيير التنظيمي بدوام الحاجة لها، فعملية التغيير التنظيمي عملية مستمرة ما دامت المنظمة قائمة، وكذا عملية اتخاذ القرارات مستمرة ومتكررة الظهور.

**5-2-4- اختبار الفرضية الفرعية الرابعة:** محتوى هذه الفرضية أنه: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 لمهارة إدارة الأزمات في عملية التغيير التنظيمي من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة. فمن الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة Beta = 0.081 وهي موجبة، أي أنه كلما زاد المتغير المستقل (بعد مهارة إدارة الأزمات) بوحدة واحدة زاد المتغير التابع (عملية التغيير التنظيمي) بقيمة 0.081، وبما أن قيمة الدلالة الإحصائية sig =0.010، وهي أصغر من مستوى المعنوية المعتمدة 0.05 ≥α ، مما يدل على صحة الفرضية البديلة H1، وهذا معناه وجود مقدار تباين في عملية التغيير التنظيمي مسؤول عنه (يفسره) فقط بعد مهارة إدارة الأزمات ولا تفسره الأبعاد الأخرى، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة Moo & Dr. Rashad 2015، على ضرورة توافر مهارة إدارة الأزمات لدى القيادة لإنجاح عملية التغيير التنظيمي، واتفاقها مع دراسة Vincent 2013، على وجود علاقة بين بمهارة إدارة الأزمات وعملية التغيير الناجح، وانفردت هذه الدراسة بإثبات وجود أثر موجب ذو دلالة إحصائية لمهارة إدارة الأزمات في عملية التغيير التنظيمي، أي أنه كلما زادت درجة توافر هذه المهارة لدى المسؤولين كلما أدى ذلك إلى تحسن في عملية التغيير التنظيمي في الإتجاه الإيجابي. ويمكن تفسير ذلك بأن الأزمات تعد جزءا هاما وأساسيا من حياة أية منظمة، وعليه فإن إدارة

الأزمات يعد أسلوبا علميا يستخدم للتعامل مع الأزمات من أجل تجنب حدوثها والتخطيط لإدارة الحالات التي لا يمكن تجنبها، كما تستخدم للتعامل مع الحالات الطارئة عند حدوثها بغرض التخفيف منها ومن التداعيات السلبية التي يمكن أن تترتب عليها، الأمر الذي يتطلب من القائد التمتع بالقدرة على التعامل مع المواقف غير الاعتيادية ومعالجتها والتي من بينها عمليات التغيير المتبناة من قبل الإدارة.

**5-2-5- اختبار الفرضية الفرعية الخامسة:** محتوى هذه الفرضية أنه: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 لمهارة العمل تحت الضغط في عملية التغيير التنظيمي من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة. من الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة Beta = 0.160 وهي موجبة، أي أنه كلما زاد المتغير المستقل (العمل تحت الضغط) بوحدة واحدة زاد المتغير التابع (عملية التغيير التنظيمي) بقيمة 0.160، وبما أن قيمة الدلالة الإحصائية sig = 0.000، وهي أصغر من مستوى المعنوية المعتمدة $\alpha \leq 0.05$، مما يدل على صحة الفرضية البديلة H1، أي وجود أثر ذو دلالة إحصائية لبعد مهارة العمل تحت الضغط في عملية التغيير التنظيمي، وهذا معناه وجود مقدار تباين في عملية التغيير التنظيمي مسؤول عنه (يفسره) فقط بعد مهارة العمل تحت الضغط، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة كل من Vincent2013، Tang 2013، وتميزت هذه الدراسة بإثبات وجود أثر موجب ذو دلالة إحصائية لمهارة العمل تحت الضغط في عملية التغيير التنظيمي.

## 6. الخاتمة:

بناءا على التحليل النظري لمهارات القيادة الفكرية وعملية التغيير التنظيمي، ومن ثم التحليل الميداني لأثر مهارات القيادة الفكرية في عملية التغيير التنظيمي واختبار أنموذج الدراسة الإفتراضي وفرضيات الدراسة، استنتجنا جملة من النتائج على المستويين النظري والميداني، أرردفناها ببعض الإقتراحات التي يمكن الإستفادة منها، وكذا آفاق الدراسة التي يمكن أن يتطرق إليها مستقبلا استكمالا وإثراء لها على النحو التالي:

**1.6. نتائج الدراسة:** خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج نختصرها في النقاط التالية:

- تعتبر عملية التغيير التنظيمي عملية صعبة ومعقدة، وليست بالسهلة والبسيطة، لكونها تتعامل مع العنصر الإنساني الذي قد يرى في التغيير تهديدا لاستقراره؛ وفي المقابل تعتمد حياة المنظمة وبقاؤها على قدرتها على التواؤم مع بيئتها، والتغيرات الحاصلة فيها؛
- عملية التغيير التنظيمي المستمر تعد من أهم أهداف أي منظمة تسعى إلى البقاء والمنافسة في عصر العولمة، والتكتلات الاقتصادية، واقتصاد المعرفة، والتكنولوجيا، والمعلوماتية؛
- وجود أثر موجب ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 لمهارات القيادة الفكرية في عملية التغيير التنظيمي؛

– وجود أثر موجب ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 لمهارة التفاوض في عملية التغيير التنظيمي من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؛

– وجود أثر موجب ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 لمهارة حل المشكلات في عملية التغيير التنظيمي من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؛

– وجود أثر موجب ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 لمهارة اتخاذ القرارت في عملية التغيير التنظيمي من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؛

– وجود أثر موجب ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 لمهارة إدارة الأزمات في عملية التغيير التنظيمي من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؛

– وجود أثر موجب ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 لمهارة العمل تحت الضغط في عملية التغيير التنظيمي، أي وجود مقدار تباين في عملية التغيير التنظيمي مسؤول عنه (يفسره) فقط بعد مهارة العمل تحت الضغط ولا تفسره الأبعاد الأخرى.

**5-2- إقتراحات الدراسة:**

على ضوء النتائج المتحصل عليها من الدراسة الميدانية قدمنا بعض الإقتراحات التي نرى بأنها ستساهم مستقبلا المسؤولين في تحسين مهاراتهم الفكرية وبالتالي مساعدتهم في إنجاح عمليات التغيير التنظيمي في المؤسسة محل الدراسة بصفة خاصة والمؤسسات العمومية بصفة عامة، وذلك على النحو التالي:

– ضرورة إنشاء خلية أو وحدة متخصصة في قيادة عملية التغيير التنظيمي (فريق قيادة التغيير) على مستوى الشركة محل الدراسة وذلك لعدم امتلاكها لهكذا وحدة؛

– فتح دورات تطويرية وتدريبية للقيادة على المهارات الفكرية، أو مهارات التصور الكلي كما يسميها البعض، باعتبارها من المهارات الضرورية للقيادة لاسيما في مستوى الإدارة العليا والوسطى، والتي أثبتت أثرها الواضح في عملية التغيير التنظيمي في دراستنا هذه من خلال:

- مزيد الاهتمام بمهارة حل المشكلات التي تعد من علامات الثقة بالنفس والشخصية المتزنة صاحبة التفكير السليم والمنظم الذي يستطيع من خلالها القائد أن يتعامل مع أحداث ومتغيرات تتطلب منه إيجاد حلول لها والتعامل معها بصورة إيجابية؛
- مشاركة جميع عناصر التنظيم (رؤساء ومرؤوسين) في اتخاذ القرارات لترشيد عملية اتخاذ القرارات، والتي تؤدي إلى إحداث نقلة نوعية في القرار الإداري، مما يساعد على اتخاذ قرارات فعالة؛

- اعتماد مبدأ التفاوض عند القيام بعمليات تطويرية داخل المنظمة لرفع اللبس عن الجوانب المختلفة التي قد تواجه هذه العملية الصعبة والمعقدة؛
- تنمية قدرات القادة والمسؤولين وتوظيف جميع الإمكانات والمقدرات الخاصة بالشركة لدعمهم ومساندتهم في إدارة الأزمات وتذليل العقبات والتحديات أمامهم؛
- تعزيز مهارة العمل تحت الضغط لدى القيادة، إذ أنه ما من عمل يخلو من الضغط خاصة في أوقات التغيير والتجديد، فرباطة الجأش والقدرة على التفكير في ظل الظروف المتغيرة تساهم بلا شك في اتخاذ القرارات الرشيدة والتوجيه السليم للمرؤوسين وتجنب الصراعات والانفعالات التي لا تحمد عقباها.

**5-3- آفاق االدراسة:**

من خلال معالجة إشكالية الدراسة صادف الباحث العديد من التساؤلات ذات الصلة بموضوع بحثنا، وهو ما جعله يضعها بين يديه وأيدي من يهمه البحث في هذين المتغيرين على النحو التالي:

- دور المهارات الناعمة في إنجاح عملية التغيير التنظيمي في المؤسسة الإقتصادية.
- أثر المهارات الفكرية للقيادة العليا في الحد من مقاومة التغيير التنظيمي من قبل الموظفين.
- دراسة واقع المهارات الفكرية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.
- أهم المهارات الفكرية اللازمة لقيادة التغيير التنظيمي في نظر المسؤولين في مجموعة من المؤسسات الوطنية.

## 7. قائمة المراجع:


1. S.Cottrell, ***The study skills hand book*** .London, macmillan press, 1999.
2. Seema sanghi, .***The hand book of competency mapping***, India, Sage published, 2007.
3. M.Conger, **leadership: learning to share the visio, organizational dynamics** .*winter, Vol 19, issue 3.47, 2002.*
4. David.H Holt, ***Management: Principles and Practices***, new jerssy, Englewood Cliffs, 1993.
5. خالد الجريسي، ***القيادة الإدارية من المنظور الإسلامي والإداري***، الرياض، مكتبة الألوكة، 2016.
6. مدحت أبوالنصر، ***قادة المستقبل، القيادة المتميزة الجديدة***، القاهرة، المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2009.
7. Abbas Abedi, **Good negotiation skills can give your career a boost** . mystarjob.com/articles, Web, viewed ،arabie saoudie, 2014
8. Luanne Kelchner, ***Top Ten Effective Negotiation Skills***, boston, Demand Media, 2010.

9. موسى نجيب موسى معوض. مفهوم حل المشكلات، avr 2017,12 ، نقلا من موقع: www.alukah.net/culture/0/62467/#ixzz5W0tpWm7h 10/102019.

10. Arthur Whimbey & jack Lochhead, ***Problem Solving and Comprehension***, franklin, institute press, 1982 .

11. Jim Heskett, ***What is Management's Role in innovation*** *?* works press, 2007.

12. Sean Silver thorne, ***Six Steps for Reinvigorating America,*** *Harvard, Business School Working Knowledge, 2*007.

13. داني كوكس هوفر جون، ***القيادة وقت الأزمات***. الريا ض، مكتبة جرير، 2004.

14. عبدالقادر محمد عبدالقادر، ***فن إدارة الأزمات***. جامعة المنصورة، مركز التدريب الإداري، 2015.

15. عبد السلام هيكل، 12 مارس 2015، تاريخ الاسترداد، العمل تحت الضغط هل هو مهارة أم موهبة أم مجرد صفة قيادية، نقلا من الموقع: https://aliqtisadi.com/539848- le 09/10/2019

16. محمد إسماعيل بلال، ***إدارة الموارد البشرية***، ج م العربية: الدار الجامعية، 2004.

17. محمد إسماعيل بلال، ***إدارة الموارد البشرية***، ج م العربية: الدار الجامعية، 2004.

18. عمار بوحوش، ***مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث***، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999.

19. عدنان ماجد عبد الرحمان بري.. ***تحليل الإنحدار الخطي***، الرياض، جامعة الملك سعود، قسم الإحصاء وبحوث العمليات. دون سنة نشر.

# دور إستراتيجية الجذب الترويجية للمؤسسة الاقتصادية في تحقيق القيمة المدركة لدى زبائن موبليس

# The Role of the Promotional Attraction strategy of the Economic Institutions in the Perception of the Value by the Customer's Of Mobilis

**شارف وهيبة**، مخبر إتمام جامعة سعيدة، charefwahiba@gmail.com

**زروقي إبراهيم**، مخبر إتمام جامعة سعيدة ، zerrouki02@yahoo.fr

تاريخ الاستلام:2020/04/07 تاريخ القبول:2020/05/15 تاريخ النشر:06 /2020/06

**ملخص:**

تهدف الدراسة إلى إبراز العلاقة بين إستراتيجية الجذب الترويجية للمؤسسة وإدراك الزبون لقيمة المنتوجات التي تروج لها، من وجهه نظر زبائن موبليس بولاية سعيدة ، وتم تحليل البيانات ببرنامج الSpss.وقد خلصت الدراسة إلى وجود أثر ذودلالة إحصائية لإستراتيجية الجذب الترويجية لمؤسسة موبليس على إدراك الزبون لقيمة منتجاتها.

**الكلمات المفتاحية** : قيمة الزبون ؛ إستراتيجية الجذب ؛ الصورة الذهنية؛

**تصنيف *JEL: M39، M31، M30***

**Abstract:**

The study aims to highlight the relationship between promotional Attraction strategy of the institution and the customer's perception of the value the use of a questionnaire from the viewpoint of mobilis costumers in Saida state, data was analyzed by the Spss program. The study concluded that there is a statistical significance of the Mobilis promotional attraction strategy on the customer's awareness of the value of its products.

**keyword**: Customer Value; Attraction strategy; the image;

**JEL classification code :** ***M39, M31, M30***

**المؤلف المرسل: شارف وهيبة، الإيميل:** charefwahiba@gmail.com

## 1. مقدمة:

يتميز قطاع خدمات الاتصالات في الجزائر بالمنافسة الحادة في ظل وجود عدد محدود لمتعاملي الهاتف النقال، حيث يسعى كل واحد منهم لطرح أحسن البدائل والخيارات المتاحة للزبون لكسب أكبر شريحة ممكنة، ضمن هذه الأهداف تختار المؤسسة الإستراتيجية المناسبة لتحقيق ذلك بفعالية. يعتبر الترويج من العناصر التسويقية التي تظهر فاعليته في الاتصال بالزبون ومن أبرز التوجهات التي تستخدمها المؤسسة لعرض المنتوج،لكن يبقى المشكل المطروح في تحديد السياسة الترويجية التي تعتمدها المؤسسة من جهة ونجاحها في تطبيقها حتى تساعد الزبون في الإدراك الجيد لقيمة المنتوج المعروض من خلال توفير كافة المعلومات اللازمة عن المنتوج.

1.1.إشكالية البحث:على ضوء ما تقدم يمكن طرح التساؤل التالي:

ما هو دور إستراتيجية الجذب الترويجية للمؤسسات الاقتصادية في إدراك الزبون لقيمة المنتوج؟

وللإجابة على هذه الإشكالية يمكن طرح التساؤلات التالية:

– ماهي أنواع استراتيجيات الترويج في المؤسسة الاقتصادية؟

– ما هي العناصر المكونة لإستراتيجية الجذب في التأثير على إدراك الزبون لقيمة المنتوج أو الخدمات؟

– على أي أساس تتكون القيمة المدركة عند الزبون ؟

2.1.فرضيات البحث:

حتى يتم تفسير إشكالية الدراسة ومحاولة الإجابة عن الأسئلة المطروحة فقد قام الباحثين بصياغة مجموعة من الفرضيات بهدف اختبار علاقة إستراتجية

الجذب كمتغير مستقل مع القيمة المدركة للزبون كمتغير تابع وهي على النحو التالي :

✓ الفرضية الرئيسية الأولى:

H01:لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إستراتيجية الجذب وتحقيق القيمة المدركة لدى زبائن موبليس عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

وقد اشتق الباحثين مجموعة من الفرضيات الفرعية التالية:

H01-1: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إستراتيجية الجذب وسعر الخدمة زبائن موبليس عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

H01-2: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إستراتيجية الجذب وجودة الخدمة زبائن موبليس عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

H01-3: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إستراتيجية الجذب والصورة الذهنية زبائن موبليس عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

✓ الفرضية الرئيسية الثانية:

H02: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين إستراتيجية الجذب على تحقيق القيمة المدركة لدى زبائن موبليس عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

3.1.أهداف البحث: بناءً على ما تقدم فإن هذه البحث يهدف أساسا إلى:

1- التطرق إلى أهم المفاهيم المتعلقة بإستراتيجية الترويج في المؤسسات الاقتصادية.

2- تحديد الإطار النظري للقيمة المدركة للزبون.

3- تفسير العلاقة بين إستراتيجية الترويج والقيمة المدركة للزبون في مؤسسة موبليس.

4- التعرف على عناصر الإستراتيجية الترويجية الأكثر فاعلية في تحقيق الإدراك لدى زبون موبليس.

4.1.انموذج البحث:

***الشكل1:*** *النموذج الافتراضي للدراسة*

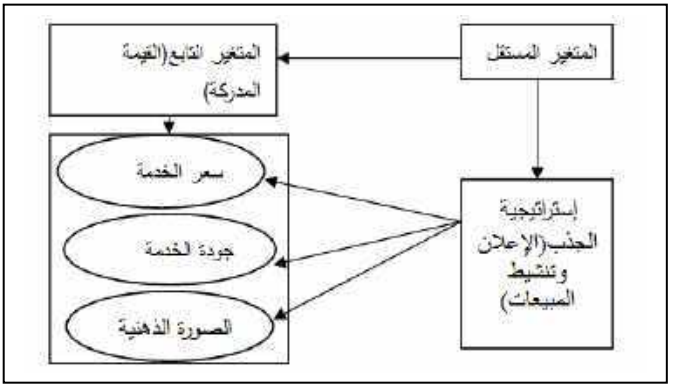


***المصدر:*** *من إعداد الباحثين*

5.1.الدراسات السابقة:بالرغم من محدودية الدراسات العربية التي تناولت القيمة المدركة للزبون إلا أن الباحثين قاما بمراجعة بعض الدراسات التي عرضت هذه المفاهيم موضوع البحث، وفيما يلي ملخص لأهم هذه الدراسات:

1.5.1. الدراسات المتعلقة بالترويج:

1. دراسة (منال كباب،2007)،بعنوان دور إستراتيجية الترويج في تحسين القدرة التنافسية للمؤسسة الوطنية "دراسة حالة المؤسسة الوطنية للأجهزة المراقبة و القياس بسطيف" خلصت الدراسة إلى أن اعتماد المؤسسة على مزيج ترويجي فعال يساعد المؤسسة على تحسين مركزها التنافسي ويدعم قدرتها على تحسين

تنافسيتها وعند ابتكار المؤسسة أفكار ترويجية جديدة غير تقليدية، سيكسبها ميزة تنافسية.

2.دراسة (المومني،غالب،2011) بعنوان أثر عناصر المزيج الترويجي على الإدمان الشرائي للمرأة الأردنية كان الهدف من هذه الدراسة هو التعرف على أثر عناصر المزيج الترويجي على إدمان المرأة الأردنية على التسوق، وتقديم التوصيات بناء على النتائج المحققة، حيث توصلت الدراسة إلى وجود أثر لجميع عناصر المزيج الترويجي على ظاهرة إدمان المرأة الأردنية على التسوق ولكن بدرجات مختلفة، حيث كان عنصر العلاقات العامة من أكثر العناصر تأثيرا ويليها عنصر الإعلان، ثم البيع الشخصي وأخيرا تنشيط المبيعات.

3.دراسة( اسراء قيسية ،2016) بعنوان تقييم أنشطة المزيج الترويجي في البنوك العاملة في فلسطين،هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع عملية أنشطة المزيج الترويجي في البنوك العاملة في فلسطين، وذلك من خلال التعرف على الطرق المستخدمة في عملية تقييم كل عنصر من عناصر المزيج الترويجي والتي تضم الإعلان، والعلاقات العامة، وموظفي البيع الشخصي، وتنشيط المبيعات، والتسويق المباشر، والتعرف على أهداف عملية تقييم أنشطة المزيج الترويجي، والجهات المسئولة عن عملية التقييم، والتعرف على الطرق التي تستخدمها الإدارة في التعرف على وجهة نظر العملاء حول الأنشطة الترويجية. إضافة إلى التعرف على الصعوبات التي تواجه عملية التقييم من وجهة نظر الإدارة، ومن ثم التعرف على وجهة نظر العملاء وتقييمهم للأنشطة الترويجية التي تقوم بها البنوك من خلال توزيع استبانة على العملاء. وقد خلصت الدراسة إلى: ضرورة تبني وجهة نظر العملاء في البنوك لتقييم أنشطة المزيج الترويجي

في البنوك،ضرورة استخدام طرق جديدة في عملية تقييم أنشطة المزيج الترويجي.

2.5.1.الدراسات المتعلقة بالقيمة المدركة:

4. دراسة (زكريا الدوري،2005) بعنوان: التكامل بين سلسلة قيمة الزبون وسلسلة قيمة المنظمة، كانت الدراسة نظرية تحليلية حول عملية تكوين القيمة عند الزبون والمنظمة.خلصت لأن المنظمة تحصل على هامش الربح عندما يتحصل الزبون على القيمة المستلمة.ويحصل الزبون على القيمة المستلمة من مقارنة قيمة الزبون الإجمالية بكلف الزبون الإجمالية والمنظمة تحصل على الهامش من خلال مقارنة التكاليف بالسعر مع فارق أن في سلسلة قيمة المنظمة يكون لكل نشاط وموقع مستقل يحسب من خلاله الهامش، وبعد ذلك يحسب الهامش الذي تساهم به كل السلسلة. في حين في سلسلة قيمة الزبون تحسب القيمة المستلمة على مستوى السلسة ككل. وعندما تبدأ المنظمة بالتكيف يجب أن تركز في سلسلة قيمة الزبون على العناصر الأكثر أهمية في سلسلة القيمة.

5.دراسة(كاظم حسين،2014) بعنوان: دور القيمة المدركة،جودة الخدمة،السعر والصورة الذهنية في تعزيز ولاء الزبون،هدفت الدراسة إلى بيان الدور الذي تلعبه كل من القيمة المدركة، جودة الخدمة، السعر، والقدرة الذهنية في تعزيز ولاء الزبون في المصارف الأهلية التجارية العاملة في محافظة الديوانية، فضلا عن تحديد علاقة الارتباط والأثر بين هذه المتغيرات وولاء الزبون. توصلت الدراسة إلى وجود أثر لجميع المتغيرات المستقلة في تعزيز ولاء الزبون في مصارف محافظة الديوانية.

## 2. مفهوم الترويج:

يعتبر الترويج ذلك الجزء من الاتصالات الذي يهدف إلى إعلام وإقناع وتذكرة المستهلك بالسلعة أو الخدمة التي تنتجها الشركة والتأثير فيها لقبولها واستخدامها ولقد وردت العديد من التعاريف للترويج منها:

الترويج هو جميع النشاطات التي تمارسها الشركة من أجل الاتصال بالمستهلكين المستهدفين ومحاولة إقناعهم بشراء المنتج، ويشمل الإعلان البيع الشخصي، أدوات تنشيط المبيعات والعلاقات العامة. (فهد و محمد، 2000 ،صفحة06)

فالترويج هو:"اتصال بين البائع والمشتري والهادف إلى تغيير اتجاهات وسلوك المشتري." (بوهدة، 2016،صفحة20)، ويعرف الترويج " بأنه التنسيق بين جهود البائع في إقامة منافذ للمعلومات وفي تسهيل بيع السلعة أو الخدمة أو في قبول فكرة معينة ". (العلاق، 1998،صفحة12) فالمنتج لا يبيع نفسه حتى ولو اتسم بأنه أفضل المنتجات في العالم، فالوظيفة الأساسية لنشاط الترويج هي تعريف المستهلك بالمنتج من حيث خصائصه، ووظائفه ومكانه ودرجة توافره بالأسواق، والسعر الذي يباع به...الخ، ولا يقف نشاط الترويج عند حد التعريف بالمنتج ولكنه يمتد إلى محاولة إقناع المستهلك بشراء أو اقتناء المنتج.(أبو قحف،1997،صفحة76)

### 1.2. عناصر المزيج الترويجي:

يطلق اصطلاح المزيج الترويجي على مجموعة من المكونات التي تتفاعل وتتكامل مع بعضها البعض معا لتحقيق الأهداف الترويجية للمنظمة، إذ أن هذه الأخيرة تعتمد على مجموعة من العناصر أو الأدوات التي تساهم في خلق الاتصال بينها وبين المستهلكين إذ تختلف نسبة أو درجة استخدامها لكل عنصر باختلاف المنتج وللمنتج الواحد من وقت لآخر. (بوهدة، 2016،صفحة21)

1.1.2.الإعلان: هو عملية اتصال غير شخصي من خلال وسائل الاتصال العامة، ويتم الإعلان بوسائل منها الصحف والمجلات والتلفزيون والإذاعة والملصقات وشبكة الأنترنت. ويساعد الإعلان في زيادة المعلومات عن الخدمات و المنتجات وتنمية اتجاهات ايجابية نحوها وبناء علاقات مع العملاء. (حنيش، 2009،صفحة47)

2.1.2.البيع الشخصي: هو التقديم الشخصي والشفهي لسلعة أو خدمة أو فكرة بهدف دفع المستهلك المرتقب نحو شرائها أو الاقتناع بها. (بوهدة، 2016،صفحة21) كما أنه العملية المتعلقة بإمداد المستهلك بالمعلومات وإغرائه بشراء السلعة أو الخدمة من خلال الاتصال الشخصي في موقف تبادلي. (حنيش، 2009،صفحة49)

3.1.2.تنشيط المبيعات: هي مجموعة التقنيات الموجهة لإثارة الطلب في المدى القصير وزيادة معدل ومستوى الشراء للسلع والخدمات من قبل المستهلك.(بوهدة، 2016،صفحة21)

4.1.2.العلاقات العامة:عملية اتصال مباشرة مع المستهلك ليس مهمتها البيع وإنما زيادة البيع بطريقة غير مباشرة عن طريق العلاقات المباشرة مع المستهلكين والوقوف على مشاكلهم ومحاولة حلها.(الصميدعي و الساعد، 2006،صفحة) فالعلاقات العامة تلعب دورا مهما في بناء جسور وركائز الاتصال بين الجمهور والمؤسسات المختلفة.

1.2. 5.الدعاية والنشر: هي النشر المجاني لأمور تتعلق بأنشطة منظمة ما أو سياساتها ونقل معلومات إلى الجمهور ثم العودة بردود الفعل التي صاحبت ذلك. (حنيش، 2009،صفحة50) وتتمثل الدعاية والنشر في:" المعلومات التي تنشرها الشركات والهيئات الرسمية والغير الرسمية أو المشاريع أو الأفراد بقصد كسب ثقة الجمهور ولا يدفع لها أي مقابل وهي في الغالب تؤخذ طابعا إخباريا". (حنيش، 2009،صفحة51)

**2.2.إستراتيجية الترويج:**

يقصد بها تلك الأدوات التي تمكن المنظمة من التوصل إلى الأهداف الموضوعة في الأجل الطويل، وتتبنى صياغة الإستراتيجية التسويقية على مجموعة من النقاط الحاكمة التي تبدأ بتحديد السوق المرتقبة، وتحديد شرائح السوق التي سوف تتعامل معها، وكذا تحديد المركز السوقي المطلوب أن تحتله المنظمة مقارنة بالمنافسين في أذهان العملاء، وبالتالي يمكن تحديد ملامح المنافع التي يتم التركيز عليها للوصول إلى العملاء المرتقبين.(الحميد، 2000،صفحة188).تعني الاستراتيجيات الترويجية تشكيل حالة من التنسيق للجهود المبذولة من قبل المؤسسة وفقا لأهداف إستراتيجية التسويق.

1.2.2استراتيجية الجذب:تقوم هذه الإستراتيجية على أساس الإعلان وترويج المبيعات للتأثير على الزبون وجعله يحاول البحث عن السلع والخدمات من تاجر التجزئة، والذي بدوره يسأل تاجر الجملة الذي بدوره يوفر هذه السلع، وكأن المنتج جذب العميل إليه من خلال التركيز على الإعلانات المباشرة إلى الزبون وهي إستراتيجية ترويجية تعتمد على الإعلانات وتنشيط المبيعات وبالتالي فهي تنفق مبالغ هائلة على عنصر الإعلان وخاصة عن طريق جهاز التلفاز من أجل إقناع المشترين بأن منتجاتها أفضل من منتجات بقية المؤسسات. (بشيشي وليد، مجلخ سليم، وخالد علي، 2018،صفحة170)

2.2.2استراتيجية الدفع:أطلق عليها هذا الاسم لأنها تقوم بدفع المنتوج عن طريق تجار الجملة ثم تجار التجزئة صولا إلى المستهلك وتعتمد هذه الإستراتيجية غالبا على البيع الشخصي، كما يمكن استخدام الإعلان ولكن بشكل قليل. والذين يقومون بدورهم بالاتصال بالمستهلك النهائي عبر وسائل الاتصال المباشرة أو العرض عند نقطة الشراء أو أي أسلوب آخر ممكن أن يؤمن الاتصال وإيصال الرسالة الاتصالية لهم.

## 3. القيمة المدركة:

### 1.3. تكوين القيمة المدركة لدى الزبون:

تستخدم المنظمات استراتيجيات مبتكرة ومتطورة تتلاءم مع تقوية العلاقة بين الزبون والمنتج لذا عندما تفكر هذه المنظمات في البقاء فلا بد عليها ان تتجه نحو بناء قيمة للزبون. كما قدم Zeitham أربعة تعاريف لقيمة الزبون هي:(1) عرف القيمة كأسعار منخفضة،(2) عرفها بأنها أي شيء يرغب به الزبون في المنتج،(3) وعرفها بأنها الجودة التي يستلمها الزبون مقابل ما يدفع (4) وأخيرا عرفها بأنها ما يحصل عليه الزبون مقابل ما يدفع، فهو يرى القيمة المدركة من قبل الزبون بأنها "تقييم المستهلك الشامل لمنفعة المنتج أو الخدمة على أساس ادراكاته لما تحصل عليه وما قدمه".(الدوري و يعرب،2006،صفحة25 ) يعكس هذا التعريف تقييم المنتج من حيث المقارنة بين العناصر المتحصل عليها والعناصر المقدمة للمنتج أو الخدمة، ويعتبر الأكثر شيوعا أو استعمالا لتعريف القيمة من خلال المفاضلة بين السعر والجودة. فحسب Kotler القيمة هي ذلك الفرق بين القيم والكلية والتكلفة الكلية، حيث تتعلق

القيم الكلية بالمنافع التي يحصل عليها الزبون من المنتج،أما التكلفة الكلية فتتعلق بمجموع التكاليف المالية والوظيفية والنفسية التي يبذلها الزبون.(محمود وزيدان، 2016،صفحة52)
إن الافتراض الأساسي ضمن مدخل التسعير على أساس القيمة هو أن مفاضلة المستهلك للبدائل المتاحة يكون على أساس إدراكه للقيمة المقدمة إليه من المنتوج حيث يقصد بها: الفرق بين قيمة المستهلك الكلية وتكلفة المستهلك الكلية من جهة أخرى. (محمود و زيدان، 2016،صفحة52).

***الشكل 02:*** *محددات القيمة للمستهلك*

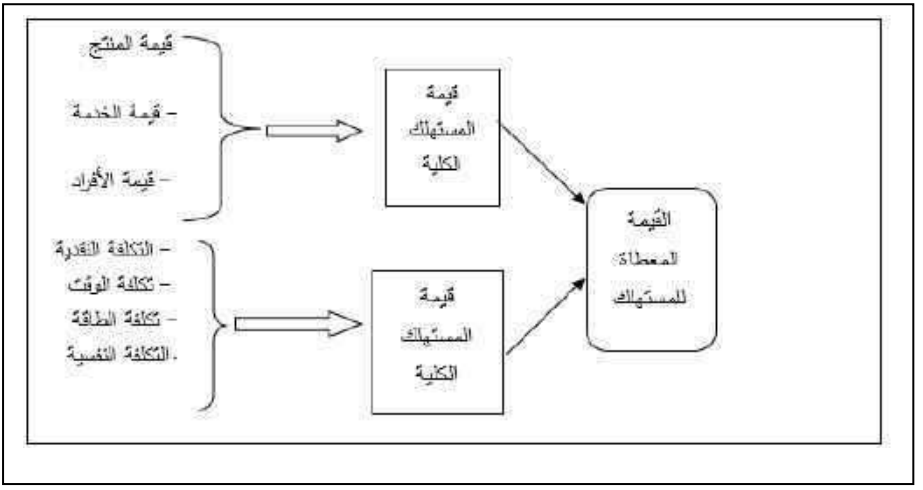


***SOURCE:*** *Richard Ladwin,2003, page146*

### 2.3. قيمة المستهلك الكلية:

تشتمل على مجموعة المنافع التي يتحصل عليها الزبون من المنتج أو الخدمة

1.2.3. قيمة المنتوج:ويقصد بقيمة المنتج الخصائص المادية للمنتج نفسه.ويمكن أن تتضمن الأداء، المعولية، المطابقة، المتانة، الجمالية.(الدوري و يعرب،صفحة20 )

2.2.3. قيمة الخدمات:هي مجموعة المنافع غير الملموسة التي سيحصل عليها المشتري مثل خدمات ما بعد البيع، طريقة التسليم، طرق الدفع... إلخ. (محمود و زيدان، 2016،صفحة52)

3.2.3. قيمة الأفراد: يقصد بها خبرة ومهارة العاملين في المؤسسة المنتجة والتي تؤثر إيجابا أو سلبا على تقييم المشتري.(محمود و زيدان، 2016،صفحة52)

4.2.3. قيمة الصورة الذهنية: تلعب الصورة الذهنية(سمعة) للمؤسسة المنتجة والعلامة التي تقدمها دورا هاما في تقييم المشتري للمنافع التي يأمل الحصول عليها لكونها تعكس أبعادا حقيقية في أداء المنتوج. (محمود و زيدان، 2016،ص52)

**4.3.تكلفة المستهلك الكلية:** هي مجموع الكلف التي يتحملها الزبون مقابل الحصول على المنتج ويمكن أن تكون كلف نقدية وكلف غير نقدية.

1.4.3.الكلف النقدية:وهو المبلغ الذي يدفعه الزبون مقابل الحصول على المنتوج ويمكن القول أنه سعر المنتوج.

2.4.3.الكلف الغير النقدية:وهذه الكلف تتضمن كلفة الوقت،كلفة المجهود والكلف النفسية.

## 4. منهجية الدراسة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهجين الوصفي والتحليلي وذلك بالتطرق إلى مختلف المفاهيم النظرية لاستراتيجيات الترويج وكذلك القيمة المدركة للزبون، إلى جانب استخدام بعض أساليب البحث النوعي لجمع البيانات بواسطة استبيان مصمم وموجه لمجموعة من زبائن موبليس،ليتم بعد ذلك تحليلها إحصائيا واختبار فرضيات الدراسة باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS23).

**1.4.تقديم أداة الدراسة:** تعد الاستبانة أداة من أدوات جمع المعلومات، وذلك انطلاقا من الرغبة في معرفة الرأي الآخر اتجاه موضوع الدراسة، من خلال توزيع استبانة بها مجموعة من الأسئلة حول موضوع الدراسة على عينة الدراسة والتي تمثل المجتمع الأصلي، من أجل تحقيق أهداف الدراسة واختبار الفرضيات، وتم إنجاز هذه الدراسة باستخدام إحدى الأساليب الإحصائية التي تستعمل لتحليل البيانات والمعالجات الإحصائية المتمثل في برنامج Spss.

**2.4.عينة الدراسة:** تم استهداف عينة من الزبائن متعاملي موبليس في ولاية سعيدة وقد تم توزيع استبانة تجاوبت معنا كلهم، والجدول التالي يوضح عينية الدراسة.

**الجدول 1:** عينة الدراسة

| الرقم | العينة | الاستبيانات الموزعة | الاستبيانات الصالحة للتحليل |
|---|---|---|---|
| 01 | 70 | 95 | 70 |

**المصدر:** من إعداد الباحثين

## 5. نتائج الدراسة:

### 1.5.اختبار التوزيع الطبيعي:

تم استخدام اختبار كلوموغروف –سمونروف Smirnov Test (S–K )– Kolmogorov لاختبار ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه . و كانت النتائج كما هي مبينة في الجدول التالي:

**الجدول 2:** يوضح نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

| المجال | قيمة الاختبار | القيمة الاحتمالية sig |
|---|---|---|
| استراتيجية الجذب | 0.256 | 0.000 |
| القيمة المدركة | 0.195 | 0.000 |

**المصدر:** من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Spss20.

يبين الجدول02 أن القيمة الاحتمالية لمجالات الدراسة أصغر من مستوى الدلالة 0.05 وبذلك فإن توزيع البيانات لهذه المجالات لا يتبع للتوزيع الطبيعي،وعليه سيتم في دراستنا هذه الاعتماد على الاختبارات اللامعلمية.

**2.5.صدق وثبات الاستبيان:** تم تقنين فقرات الاستبانة وذلك للتأكد من صدق وثبات فقراتها كالتالي:

1.2.5.صدق فقرات الاستبيان: تم التأكد من صدق فقرات الاستبيان عن طريق التحكيم وكذا الاتساق الداخلي والبنائي من خلال استخدام كل من معامل الارتباط سيبرمان فيما يخص الاتساق الداخلي وكذا معامل الارتباط بيرسون بالنسبة للاتساق البنائي.

2.2.5.ثبات فقرات الاستبانة:تم التحقق من الثبات بطريقة معامل الثبات ( Cronbach Alpha)، إذ قام الباحثين بإجراء اختبار مدى الاتساق الداخلي لفقرات المقياس، حيث ثم تقييم

تماسك المقياس بحساب معامل الثبات (Cronbach Alpha) لأنه يعتمد على اتساق أداء الفرد من فقرة لأخرى، وهو يشير إلى قوة الارتباط والتماسك بين فقرات المقياس، إضافة لذلك فإنه يزود بتقدير جيد للثبات وللتحقق من ثبات أداة الدراسة بهذه الطريقة طبقت معادلة (Cronbach Alpha) على درجات أفراد الثبات وعلى الرغم من عدم وجود قواعد قياسية بخصوص القيم المناسبة (Alpha)، وبالنسبة لمعامل ثبات الاستبانة ككل فقد بلغ ألفا كرونباخ0.75، أي 75%وهي نسبة ثبات ممتازة لأداة الدراسة. وهذا ما يوضحه الجدول رقم (03).

***الجدول 3:***معامل الثبات (بطريقة ألفا كرونباخ)

| عدد الفقرات | معامل ألفا كرونباخ |
|---|---|
| 30 | 0.75 |

***المصدر:*** من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائيSpss20

### 3.5. التحليل الإحصائي لأبعاد الدراسة :

***الجدول 4:***التحليل الإحصائي لأبعاد الدراسة

| الأبعاد | المحتوى | الفقرات | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | معنوية المتوسط | مستوى الموافقة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| المتغير المستقل | استراتيجية الجذب | 18 | 3.873 | 0.288 | 0.000 | موافق |
| المتغير التابع | القيمة المدركة | 12 | 3.721 | 0.482 | 0.000 | موافق |
| | سعر الخدمة | 03 | 3.795 | 0.390 | 0.000 | موافق |
| | جودة الخدمة | 04 | 3.667 | 0.527 | 0.000 | موافق |
| | الصورة الذهنية | 05 | 3.720 | 0.612 | 0.000 | موافق |

***المصدر:*** من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائيSpss20

في دراستنا هذه تعتبر إستراتيجية الجذب متغيرا مستقلا تم تغطيتها ب18عبارة والمتغير التابع القيمة المدركة تمت تغطيته ب12عبارة، تم اعتماد المتوسط الحسابي الفرضي(3) معيارا لقياس وتقييم الدرجة المتحصل عليها من خلال تقدير أوزان الاستبيان الخمسة حيث تم

جمع أعلى درجة للمقياس وهي 5 مع أقل قيمة وهي1و قسمة حاصل الجمع على 2 لنحصل على المتوسط الحسابي الفرضي، تم تحديد طول الفئة من خلال: 1- 5 تقسيم 5 نجدها تساوي 0,8 لكل عبارة تحديد مستوى الموافقة لدى أفراد العينة.ومن الجدول رقم 04 أظهرت نتائج التحليل أن أراء العينة حول إستراتيجية الجذب لموبليس بشكل عام كانت موافقة عليها حيث بلغ المتوسط الحسابي لإستراتيجية الجذب ككل3.873 بانحراف معياري قدره 0.288،كما بلغت sig للمتوسط الحسابي لإستراتيجية الجذب0.000 هذا ما يدل أن المتوسط الحسابي دال معنويا.

كما أشارت نتائج الجدول إلى أن المتوسط الحسابي للقيمة المدركة بلغ 3.721وانحراف معياري 0.482 بمستوى معنوية0.000 وهذا ما يدل على أن أراء عينة الدراسة تميل كلها للموافقة وأن المتوسط الحسابي لمتغير القيمة المدركة كان دالا معنويا. كما تراوحت متوسطات أبعاد القيمة المدركة المتمثلة في سعر الخدمة، جودة الخدمة والصورة الذهنية ما بين (3.667،3.795، 3.720) على الترتيب هذا ما يشير أن أراء العينة حول تشكيل القيمة المدركة عندهم كانت بالموافقة .

**4.5.اختبار فرضيات الدراسة:**

**1.4.5. الفرضية الرئيسية الأولى:**

**H01:** لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إستراتيجية الجذب على تحقيق القيمة المدركة لدى زبائن موبليس عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).ولاختبار هذه الفرضية تم تجزئتها إلى الفرضيات التالية:

✓**الفرضية الفرعية الأولى:**

**$H0_{1-1}$:** لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إستراتيجية الجذب وسعر الخدمة لدى زبائن موبليس عند مستوى($\alpha \leq 0.05$)

ولفحص هذه الفرضية الفرعية الأولى تم استخراج معامل الارتباط كاندال لإيجاد العلاقة بين إستراتيجية الترويج وسعر الخدمة كما في الجدول رقم05.

**الجدول5:**معامل ارتباط كاندال بين إستراتيجية الجذب و أبعاد القيمة المدركة

| | سعر الخدمة | جودة الخدمة | الصورة الذهنية | القيمة المدركة | قيمة sig الاحتمالية |
|---|---|---|---|---|---|
| استراتيجية الجذب | 0.616 | 0.520 | 0.763 | 0.739 | 0.000 |

**المصدر:** من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائيSpss20

يتبين من الجدول أعلاه أن قيمة معامل ارتباط كاندال بين إستراتيجية الجذب وسعر الخدمة لدى زبائن موبليس كانت دالة إحصائيا (R=0.616)،مما يشير لوجود علاقة ارتباط قوية نسبيا بين المتغيرين.وعليه ترفض الفرضية الصفرية الفرعية الأولى وتقبل البديلة والتي تنص على" توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إستراتيجية الجذب وسعر الخدمة لدى زبائن موبليس عند مستوى($\alpha \leq 0.05$)"

✓**الفرضية الفرعية الثانية:**

$H0_{1-2}$: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إستراتيجية الجذب و جودة الخدمة لدى زبائن موبليس عند مستوى($\alpha \leq 0.05$)

ولفحص هذه الفرضية الفرعية الثانية تم استخراج معامل الارتباط كاندال لإيجاد العلاقة بين إستراتيجية الجذب وجودة الخدمة كما في الجدول رقم5، وتبين أن قيمة الارتباط(R=0.520) وهي دالة إحصائيا مما يشير لوجود علاقة ارتباط بين المتغيرين.وعليه ترفض الفرضية الصفرية الفرعية الثانية وتقبل البديلة والتي تنص على" توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إستراتيجية الجذب وجودة الخدمة لدى زبائن موبليس عند مستوى($\alpha \leq 0.05$)"

✓**الفرضية الفرعية الثالثة:**

$H0_{1-3}$:لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إستراتيجية الجذب والصورة الذهنية لدى زبائن موبليس عند مستوى($\alpha \leq 0.05$).

ولفحص هذه الفرضية الفرعية الثالثة تم استخراج معامل الارتباط كاندال لإيجاد العلاقة بين إستراتيجية الجذب والصورة الذهنية كما في الجدول رقم5،وتبين أن قيمة الارتباط(R=0.763) وهي دالة إحصائيا مما يشير لوجود علاقة ارتباط قوية بين المتغيرين،وعليه ترفض الفرضية الصفرية الفرعية الثالثة وتقبل البديلة والتي تنص على" توجد

علاقة ذات دلالة إحصائية بين إستراتيجية الجذب والصورة الذهنية لدى زبائن موبليس عند مستوى($\alpha \leq 0.05$).وبشكل عام فقد تم رفض الفرضيات الصفرية الفرعية المشتقة من الفرضية الرئيسية الأولى وقبول الفرضيات البديلة عليها جميعا مما يشير لوجود علاقة بين إستراتيجية الجذب والقيمة المدركة، وعليه ترفض الفرضية الصفرية الرئيسية وتقبل البديلة والتي تنص على" توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إستراتيجية الجذب والقيمة المدركة لدى زبائن موبليس عند مستوى($\alpha \leq 0.05$)"

**2.4.5. الفرضية الرئيسية الثانية:**

**H02:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين إستراتيجية الجذب على تحقيق القيمة المدركة لدى زبائن موبليس عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

حيث تم إدخال المتغير المستقل إستراتيجية الجذب لمعرفة تأثيرها على تحقيق القيمة المدركة للزبون كمتغير تابع في تحليل الانحدار البسيط ،وجد أن قيمة مربع معامل الارتباط ($R=0.495$)،مما يشير أن القوة التفسيرية للمتغير المستقل تمثل (49.50% ) من التباين الكلي في تحقيق القيمة المدركة لدى زبون موبليس.

***الجدول6:***نموذج تحليل الإنحدار

| نموذج الإنحدار | معامل الارتباط R | معامل التحديد deux R | معامل التحديد–R deux ajusté | الخطأ المعياري المقدر Erreur standard de l'estimation |
|---|---|---|---|---|
| | 0.704 | 0.495 | 0.488 | 0.3544 |

***المصدر:*** من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Spss20

**الجدول7:** تحليل الإنحدار Anova

| مصدر التباين | مجموع المربعات | درجة الحريات | متوسط المربعات | قيمة F | الاحتمال |
|---|---|---|---|---|---|
| الإنحدار | 7.967 | 1 | 7.967 | 66.767 | 0.000 |
| الخطأ | 8.114 | 68 | 0.119 | | |
| المجموع الكلي | 16.082 | 69 | | | |

**المصدر:** من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائيSpss20

يلاحظ من الجدول السابق أن تحليل الانحدار دال إحصائيا، حيث كانت قيمة F المحسوبة تساوي (66.767،0.05≥α) بمستوى دلالة 0.000، مما يشير لإمكانية استخدام تحليل الانحدار في معرفة تأثير إستراتيجية الجذب على القيمة المدركة لدى زبائن موبليس.

ولمعرفة تأثير المتغير الداخل في تحليل الانحدار البسيط على القيمة المدركة لدى زبائن موبليس فقد استخرجت دلالة الفروق كما يلي:

**الجدول8:** معامل الانحدار لإستراتيجية الجذب الترويجية والقيمة المدركة

| النموذج | | معامل الانحدار | الخطأ المعياري | قيمة t | الاحتمال |
|---|---|---|---|---|---|
| | | القيمة | | | |
| الثابت | | -0.833 | 0.559 | -1.940 | 0.141 |
| 01 | استراتيجية الجذب | 1.176 | 0.144 | 8.171 | 0.000 |

**المصدر:** من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائيSpss20

يلاحظ من الجدول رقم08 أن إستراتيجية الجذب كانت دالة إحصائيا وتؤثر على القيمة المدركة لدى زبائن موبليس،حيث كانت قيمة t لمعامل الانحدار β الخاصة بإستراتيجية الجذب (8.171،0.05≥α)،ومن خلال النتائج المعروضة في الجدول رقم08 فإن القيمة المدركة لدى زبائن موبليس تتأثر بإستراتيجية الترويج،وبشكل عام قد تم رفض الفرضية الصفرية الرئيسية الثانية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على:" يوجد أثر ذو دلالة

إحصائية بين إستراتيجية الجذب على تحقيق القيمة المدركة لدى زبائن موبليس عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)"

ويمكن استخراج معادلة الانحدار البسيط كالآتي:

$$Y_1 = \alpha + \beta.x + e_i$$

$$Y = -0.83 + 1.18x$$

حيث أن: $\alpha$: ثابت معادلة الانحدار، $Y_1$: القيمة المدركة للزبون، $\beta$: معامل الانحدار لكل متغير، $e_i$: متغير عشوائي أو العوامل الأخرى، X: إستراتيجية الجذب.

## 6. الخاتمة:

**1.6.النتائج** :خلصت الدراسة إلى مجموعة من النقاط يمكن توضيحها كالآتي :

– أظهرت النتائج أنه هنالك دور لإستراتيجية الجذب الترويجية في تحقيق القيمة المدركة لدى الزبون.

– أشارت الدراسة أن توجه الآراء لإستراتيجية الجذب الترويجية لموبليس عال.

– أظهرت النتائج أن توجه الآراء حول القيمة المدركة عال وفق مقياس ليكرت الخماسي.

– أشارت النتائج بوجود علاقة دالة إحصائيا بين إستراتيجية الجذب موبليس تحقيق القيمة المدركة لدى الزبون.

– أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين إستراتيجية الجذب لموبليس سعر الخدمة لدى الزبون.

– أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين إستراتيجية الجذب لموبليس جودة الخدمة لدى الزبون.

– أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين إستراتيجية الجذب لموبليس الصورة الذهنية لدى الزبون.

– كانت أعلى علاقة ارتباط بين إستراتيجية الجذب و الصورة الذهنية حيث بلغ معامل الارتباط 0.739.

– كانت أضعف علاقة ارتباط بين إستراتيجية الجذب و جودة الخدمة حيث بلغ معامل الارتباط 0.520.

– أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين إستراتيجية الجذب لموبليس على تحقيق القيمة المدركة لدى الزبون.

**2.6.التوصيات:** لقد حاولنا في هذه الورقة البحثية التطرق إلى دور إستراتيجية الترويج في إدراك الزبون لقيمة منتجات المؤسسة وهذا ما أسقطناه على مؤسسة موبليس التي تتبنى هذه الاستراتيجيات، فحسب النتائج المتحصل عليها يمكن أن:

– نوصي مؤسسة موبليس بالتبني الفعلي لجميع عناصر المزيج الترويجي لكسب شريحة أكبر من عدد العملاء.

– ضرورة توفير المعلومات الكافية واللازمة للزبون من خلال جميع عناصر الاستراتيجيات الترويجية الخاصة بالمنتوج وهذا لتسهيل عملية اختيار الزبون لخدمات المؤسسة من بين سلة الخيارات المعروضة أمامهم.

– العمل على تعزيز العمليات الترويجية للمنتوجات أو الخدمات والاعتماد على التطور التكنولوجي فيها من أجل جذب الزبائن.

– التركيز على أدوات تنشيط المبيعات التي تعتبر من وسائل إستراتيجية الجذب فهذا العنصر يعتبر من أهم العناصر الترويجية لتحقيق المستوى البيعي المطلوب وزيادة عدد الزبائن كونه يعتمد سياسة الغراء التي من شأنها التأثير القوي على الزبون.

## 7.قائمة المراجع:

1- بشير عباس العلاق، الترويج والإعلان، دار اليازوري العلمية.عمان،الأردن 1998.

2- الحميد طلعت، أسعد التسويق الفعال، مكتبة عين الشمس ،الإسكندرية ،مصر ،2000.

3- الخطيب فهد سليم، وعواد محمد سليمان، مبادئ التسويق (مفاهيم أساسية)، دار الفكر. عمان،الأردن،2000.

4- الصميدعي,م.محمد،الساعد,محمد ي، إدارة التسويق، دار المناهج للنشر والتوزيع،عمان، الأردن،2006.

5- عبد السلام أبو قحف،التسويق مدخل تطبيقي،دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر،1997.

6- محمد خالد بوهدة،الرسالة الاعلانية مدخل تسويقي،دار النشور كنوز المعرفة، الجزائر،2016.

7- ابو عجلية حاجي أبو عجلية حنيش،أثر عناصر المزيج الترويجي على اتجاهات السياح نحو السياحة المحلية في ليبيا، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا،ليبيا،2009.

8- كوسة ليلى،واقع وأهمية الإعلان في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، كلية العلم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة قسنطينة الجزائر،2007.

9- بشيشي وليد، مجلخ سليم، علي خالد، أثر سياسة الترويج في زيادة ربحية المؤسسة باستخدام نموذج التكامل المشترك ومنهج تصحيح الخطأ في مؤسسة ماونة للسياحة، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد،(02)،2018.

10- السعيدي حسني، التكامل بين سلسلة قيمة الزبون وسلسلة قيمة المنظمة، مدخل تحليلي ،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ,العدد0،2006.

11- محمود، أحمد،زيدان أحمد، فاعلية القيمة المدركة في تحقيق ولاء العميل في سوق خدمة الهاتف النقال حالة مؤسسة أوراسكوم تليكوم،مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد15،2016.

12-richard, l. (s.d.). le comportement du consomateur et de l'achteur éd. Edition Economica. paris, france.2003.

# تأثير خصائص الخدمة على تبني العملاء للخدمات المصرفية الإلكترونية في الجزائر

## *Impact of service characteristics on customers' adoption of electronic banking services in Algeria*

بن صالح ماجدة، جامعة 8 ماي 1945–قالمة، Mj.bensalah@gmail.com
طبايبية سليمة، جامعة 8 ماي 1945–قالمة، salimatebaibia@gmail.com

تاريخ الاستلام:2019/08/18 تاريخ القبول:2019/10/31 تاريخ النشر: 2020/06/06

**ملخص:**

هدفت الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة في تبني العملاء للخدمات المصرفية الإلكترونية في الجزائر، حيث افترضت أن خصائص الخدمة المتمثلة في السرية والأمان وسهولة الاستخدام تؤثر في التبني، وقد تم توزيع الاستبيان على عينة مقصودة من عملاء بعض البنوك الجزائرية بلغ عددها 150 عميلا، وقمنا باستعمال SPSS لتحليل فقرات الاستمارة والبالغ عددها 16 فقرة، وقد توصلنا إلى ثبوت كافة العوامل ما عدا سهولة الاستخدام.

**الكلمات المفتاحية:** الخدمات المصرفية الإلكترونية، السرية والأمان، سهولة الاستخدام، التبني.

**Abstract:**

The purpose of paper was to explore factors affecting Algerian customers' intentions of adopting e-banking services, the paper developed a model proposing that Algerian customer intentions towards e-banking services were affected by e-banking services characteristics–namely; privacy, safety, and ease of use, a questionnaire was distributed to a convenience sample of 150 customers. Findings suggested that, with the exception of ease of use, all proposed factors had a significant impact.

**Key words**: e-banking services, privacy, safety, ease of use, adoption.

**المؤلف المرسل: بن صالح ماجدة، الإيميل:** mj.bensalah@gmail.com

## 1. مقدمة:

على الرغم من انتشار الخدمات المصرفية الإلكترونية بشكل واسع في معظم مصارف الدول العربية إلا أن الاقبال عليها مازال في حدوده الدنيا، حيث ما تزال نسبة قليلة من العملاء تعتمد على الخدمات المصرفية الإلكترونية، مقابل نسبة كبيرة تعتمد على الخدمات التقليدية منها، وبالتالي أصبح جديرا بالاهتمام دراسة سلوك العملاء نحو تبني الخدمات المصرفية الإلكترونية، ومعرفة أهم العوامل المؤثرة في سلوكهم تجاهها، وتوجيه قراراتهم التي تحدد طبيعة سلوكهم المستقبلي.

ففي الجزائر وخلال السنوات الأخيرة كثر الحديث عن عصرنة المصارف، وفي هذا الإطار تم اقتراح العديد من الأفكار والمشاريع، غير أن ما ينتظر منها أكثر بكثير مما تحقق فعلا، ولعل من أهم هذه المشاريع اطلاق الخدمات المصرفية الإلكترونية، والتي تعد الوجه الحديث للمصارف المعاصرة، أو بالأحرى الوجه البارز للاقتصاد الجديد.

ولأن القطاع المصرفي الجزائري يخسر ملايين الدينارات لتقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية يجب عليه ضمان تبني العملاء الجزائريين لها، ولضمان ذلك يجب العمل على إدراك العوامل التي تؤثر في تبني العملاء للخدمات المصرفية الإلكترونية سلبا أو ايجابا والعمل على تدعيم العوامل المؤثرة إيجابا ومعالجة أو التخلص من العوامل المؤثرة سلبا.

انطلاقا مما سبق يمكن صياغة السؤال المحوري للدراسة والذي سنحاول الإجابة عليه وهو:

- هل هناك تأثير لخصائص الخدمة على تبني العملاء للخدمات المصرفية الإلكترونية ؟

**فرضيات الدراسة:** تتمثل فيما يلي:

1. هناك تأثير ذو دلالة احصائية لخصائص الخدمة على تبني العميل للخدمات المصرفية الإلكترونية.

1.1.هناك تأثير ذو دلالة احصائية للسرية والأمان على تبني العميل للخدمات المصرفية الإلكترونية.

2.1.هناك تأثير ذو دلالة احصائية لسهولة الاستخدام على تبني العميل للخدمات المصرفية الإلكترونية.

**أهمية الدراسة:** تنبع أهمية الدراسة وبشكل رئيسي من أهمية الصيرفة الإلكترونية والدور الذي تلعبه في تأهيل المصارف لمجابهة مختلف التحديات التي تفرضها العولمة، وضمان قدرتها على المنافسة والمحافظة على قطاعها السوقي المستهدف، فالبيئة المالية والمصرفية الحالية تشجع الكثير من المصارف على تبني الخدمات المصرفية الإلكترونية بدل الخدمات التقليدية كي تحقق عوائد مالية كبيرة تساهم إيجابا في تطور الاقتصاد الوطني.

**أهداف الدراسة:** إن الاستثمار في التكنلوجيا يشكل الورقة الرابحة لنجاح المؤسسات الاقتصادية عموما والمصرفية خصوصا، وتؤكد الأبحاث العلمية الأخيرة أهمية الاستثمار في الخدمات المصرفية المرتكزة على التكنلوجيا الحديثة، وتشير الاتجاهات المعاصرة إلى تفضيل الخدمة الذاتية لإدارة الأنشطة المالية، وبالتالي فإن البنوك التي لا تتوافر على الخدمات المصرفية الإلكترونية ستواجه مشاكل مع العملاء الذين يفضلون الخدمة الذاتية.

**منهج الدراسة:** تم تصميم الدراسة الحالية اعتماداً على مجموعة خطوات باتباع الطريقة الافتراضية–الاستنتاجية، ومن ثم اختبار هذه الفرضيات من أجل الخروج بمجموعة نتائج يمكن تعميمها على مجتمع الدراسة. كما تم الاعتماد أيضا على المنهج الكمي.

**الدراسات السابقة:**

**دراسة Esmaili, et al, 2011 بعنوان "The Role of Trust and other Behavioral Intention toward Using Internet Banking** "(Esmaili,

(Mohammad Ishak, & Moradi, 2011 هدفت هذه الدراسة إلى دراسة العوامل المحددة لنية العملاء نحو استخدامهم خدمات الانترنت المصرفي في إيران، وتكونت عينة الدراسة من 237 عميلا يتعاملون مع مصرف إيران الوطني واعتمدت الدراسة بشكل رئيسي على كل من تحليل الارتباط و الانحدار المتعدد من أجل اثبات صحة الفرضيات. أبرز النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة نلخصها كالاتي:

1. المنافع المدركة، وسهولة الاستخدام المدركة، والتأثير الاجتماعي، واتجاهات العملاء لها أثر إيجابي في نية العملاء نحو استخدامهم خدمات الانترنت المصرفي.

2. الثقة لها أثر معدل للعلاقة بين التأثير الاجتماعي وبين نية العملاء نحو استخدامهم خدمات الانترنت المصرفي.

دراسة **(Khrewesh, 2011)** بعنوان: **E-banking Adoption Model in Palestine"** (Khrewesh, 2011) هدفت الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة في تبني الخدمات المصرفية الإلكترونية لدى عملاء البنوك في فلسطين وبالتالي تقديم نموذج يعمل على تبني الخدمات المصرفية الإلكترونية ويساعد القطاع المصرفي الفلسطيني على نشر الخدمات المصرفية الإلكترونية في المجتمع الفلسطيني. وقد استخدمت الدراسة المنهج الكمي والنوعي حيث تم اجراء المقابلات مع مدراء دوائر تكنلوجيا المعلومات في البنوك الفلسطينية وعدد محدد من عملاء هذه البنوك، بالإضافة إلى الاستبيان الذي وزع على أفراد عينة عددها 1010 من عملاء هذه البنوك ويتعاملون على الأقل من خلال خدمة مصرفية إلكترونية واحدة.

وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن كلا من الفائدة المدركة، وسهولة الاستخدام ، والاتجاه نحو استخدام الحاسوب والانترنت تؤثر في تبني الخدمات المصرفية الإلكترونية في فلسطين.

**دراسة: ( العلوان،2007) بعنوان: العوامل المؤثرة في تبني الزبون الأردني لتكنولوجيا الخدمة الذاتية –الصراف الآلي–** (العلوان ، 2007) تناولت هذه الدراسة العوامل المؤثرة في تبني الزبون الأردني لتكنولوجيا الخدمة الذاتية(الصراف الآلي) من بينها المخاطرة المدركة والخصائص الديموغرافية إضافة خصائص الخدمة الآلية باعتبارها منتج جديد على السوق الأردني. توصلت الدراسة إلى ثبوت كافة العوامل المؤثرة في عملية التبني ما عدا بعض الخصائص الديموغرافية كالجنس، العمر، حيث لم يتأكد وجود اختلافات في حالة التبني تعزى إلى الجنس أو عمر الزبون.

**دراسة العبد اللات، عبد الفتاح، 2006 بعنوان معيقات التوسع في الصيرفة الإلكترونية– دراسة حالة على البنوك الأردنية** (العبد اللات، 2006) حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على المعيقات التي تحول دون توسع العملاء في الصيرفة الإلكترونية، وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج نلخصها فيما يلي:

- وصلت نسبة مستخدمي الصراف الالي إلى حوالي 85% من مجمل العينة، بينما باقي النسبة كانت 6.8 % نقاط البيع، 5% الأنترنت، 3.9%الصيرفة عبر الهاتف.
- من بين أهم معيقات التوسع في استخدام الصيرفة الإلكترونية من قبل العملاء يأتي عائق عدم توفر الأمان والسرية في المرتبة الأولى، ويليه صعوبة الاستخدام مثل صعوبة اللغة.

## 2. الجانب النظري للدراسة:

**1.2 مفهوم الخدمة المصرفية:** الخدمة المصرفية هي عبارة عن ما يقدمه المصرف في إطار نشاطه للطرف الثاني المتمثل في العميل لإشباع حاجاته ورغباته المختلفة. أما من منظور البنك فإنها تمثل مصدرا للربح والحقيقة أن مفهوم التسويق للخدمة المصرفية ألقى الاهتمام على مضمون الخدمة، وعليه يمكن النظر إلى الخدمة المصرفية من ثلاث زوايا هي: (معلا، 1994)

1. **جوهر الخدمة:** ويتمثل في ذلك البعد الذي يرتبط مباشرة بالدافع الذي يقف وراء طلب الخدمة المصرفية، أي مجموعة المنافع الأساسية التي يستهدف العميل تحقيقها من وراء طلبه للخدمة.

2. **الخدمة الحقيقية:** وتشمل مجموعة الأبعاد الخاصة بجودة الخدمة والتي مضمونها يرتقي بجوهرها إلى مستوى التفضيل لدى العملاء وتوقعاتهم.

3. **الخدمة المدعمة:** وهي تمثل مضمونا متكاملا وتشير إلى جوهر الخدمة وحقيقتها بالإضافة إلى مجموعة من الخصائص والمزايا المقترنة بتقديمها، وهنا يجب النظر إلى الخدمة المصرفية ليس فقط من زاوية جوهرها وإنما كحل يسعى العميل إليه وصولا لتحقيق الإشباع.

كما تعرف الخدمة المصرفية Bank Service بأنها مجموعة من العمليات ذات المضمون المنفعي الذي يتصف بتغلب العناصر غير الملموسة على العناصر الملموسة والتي تدرك من قبل الأفراد أو المؤسسات من خلال دلالاتها وقيمتها المنفعية التي تشكل مصدرا لإشباع حاجاتهم المالية والائتمانية الحالية والمستقبلية والتي تشكل في الوقت نفسه مصدرا لربحية المصرف وذلك من خلال علاقة تبادلية بين الطرفين. (معلا، الأصول العلمية للتسويق المصرفي، 2015)

ويتجسد المضمون المنفعي للخدمة المصرفية في بعدين أساسيين هما: البعد المنفعي والبعد السماتي، حيث يتمثل البعد الأول في مجموعة المنافع المادية المباشرة التي يسعى العميل (فردا أو مؤسسة) للحصول عليها من خلال شرائه للخدمة المصرفية، أما البعد الثاني فإنه يتمثل في مجموعة الخصائص والسمات التي يتصف بها المضمون المنفعي المباشر للخدمة. ( معلا، الأصول العلمية للتسويق المصرفي، 2015)

**2.2 مفهوم الخدمة الإلكترونية:** تعتبر الخدمة الإلكترونية شكل من أشكال الخدمة الذاتية الذي يتطلب قيام الزبون خدمة نفسه بنفسه، فبدلا من تقديم الطلب إلى الموظف خلف المكتب أو التحدث إلى شخص عبر الهاتف طلبا لمعلومات أو استفسارات يتم الحصول على الخدمة عن طريق التفاعل الإلكتروني المتبادل بين طالب الخدمة والحاسب الآلي من خلال وسيط "شبكة إلكترونية"، لذا ينبغي أن يكون تصميم الخدمة الإلكترونية مرتكزا على حاجات ورغبات وتطلعات وتوقعات الزبون. (ياسين و الطائي، 2004)

"الخدمة الإلكترونية تتعلق بخدمة تعرض لمستهلك في وجود وسيط عبارة عن شبكة إلكترونية، وتدعم قرار شرائه الإلكتروني".(Singh, 2002)

وتعرف الخدمة الإلكترونية في إطارها الواسع على أنها تنطوي على تقديم خدمة عبر وسائل وشبكات إلكترونية مثل الأنترنت ويتضمن هذا التصور ليس فقط الخدمات التي اعتادت مؤسسات الخدمة التقليدية على تقديمها، وإنما أيضا تلك الخدمات المقدمة من قبل الصناعيين ممن يعتمد نجاحهم على جودة هذه الخدمات، وتأسيسا على ما تقدم فإن مفهوم الخدمة الإلكترونية يركز بالدرجة الأساس على العميل (Customer centric) أو بعبارة أخرى مفهوم موجه للعميل أساسا (Customer oriented). (أحمد، 2009).

### 3.2 تعريف الخدمات المصرفية الإلكترونية:

- يمكن تعريفها بأنها تشمل المعاملات المالية بين المؤسسات المالية والأفراد والشركات التجارية والحكومية، ومن أجل الربحية تحاول المنظمات المصرفية كالمنظمات الأخرى السيطرة على التكاليف وخفض المصروفات التشغيلية، متخذة من التكنولوجيا والابتكار أدواتها لتحقيق ذلك. (حماد، 2004)
- وتعرف الصيرفة الإلكترونية أيضا بأنها تقديم المصارف خدماتها عبر الوسائل الإلكترونية، سواء في المنزل، أو في المكتب، أو بواسطة الهاتف الثابت، أو الهاتف الجوال، وغيرها من الوسائل الإلكترونية المتطورة. (سفر، 2006)

## 3. الدراسة الميدانية:

**1.3 عينة الدراسة:** تم اختيار عينة قصدية أي الذهاب إلى الهدف مباشرة واستهداف أفراد بعينهم من خلال زيارة البنوك أين يتم اختيار العينة القصدية على أساس الاعتقاد بأنها تمثل مجتمع الدراسة أو لأنها تخدم أغراض الدراسة (النعيمي، 2009) ، وعادة ما يتم اختيار هذا النوع من العينات عندما يكون حجم عينة الدراسة صغيرا جدا إذ إنها تكون أكثر مصداقية من العينات الاحتمالية. و قام الباحثان بتطوير وبناء أداة الدراسة (الاستبيان) من أجل تحقيق أهداف الدراسة، حيث استعانا بالأدبيات التي تتعلق بالعوامل المؤثرة في تبني العملاء للخدمات المصرفية الإلكترونية للبنوك العربية والأجنبية، وقد تكون هذا الاستبيان من:

**الجزء الأول: البيانات الشخصية** ويختص بالبيانات الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة، حيث تتضمن (الجنس، والعمر، والدخل الشهري، والمستوى التعليمي).

**الجزء الثاني: معلومات خاصة بالدراسة،** وقد تم تقسيمها إلى قسمين رئيسيين، كالآتي:

**القسم الأول:** لتحديد أي من الخدمات المصرفية الإلكترونية يعرف العميل المستجوب أنها متوفرة في مصرفه وتشمل: بطاقة الصراف الالي ATM، الرسائل القصيرة الإلكترونية المصرفية SMS، الانترنت المصرفي، الاتصال الفوري، أو لا شيء مما سبق.

**القسم الثاني:** لتحديد ماذا يستخدم العميل المستجوب من بين الخدمات المصرفية الإلكترونية المذكورة في القسم الأول.

**الجزء الثالث: محاور الاستبيان:** تم تقسيمه إلى محورين أساسيين كالتالي:

**المحور الأول:** ويقيس تأثير خصائص الخدمة على تبني العميل للخدمات المصرفية الإلكترونية، و يشمل الفقرات من 1 إلى 10.

**المحور الثاني:** ويقيس مدى نية العميل في تبني الخدمات المصرفية الإلكترونية، ويشمل الفقرات من 11 إلى 16.

**2,3ثبات أداة الدراسة الحالية:** تم قياس الثبات في هذه الدراسة باستخدام كل من معامل الاتساق الداخلي كرومباخ ألفا، بالإضافة إلى استخدام تحليل العامل المؤكد confirmatory factor analysis (CFA)، حيث وكما يوضحه الجدول رقم (1) فاقت قيمة كل من كرومباخ ألفا و(CFA) القيمة 0.7 ما يؤكد ثبات البناء.

**الجدول (1): نتائج قياس النموذج**

| البناء | | تحميل العامل (Factor Loading) | كرونباخ ألفا |
|---|---|---|---|
| السرية والأمان | السرية والأمان 1 | 0.447 | ,796 |
| | السرية والأمان 2 | 0.898 | |
| | السرية والأمان 3 | 0.516 | |
| | السرية والأمان 4 | 0.711 | |
| سهولة الاستخدام | سهولة الاستخدام1 | 0.416 | ,757 |
| | سهولة الاستخدام2 | 0.36 | |
| | سهولة الاستخدام3 | 0.781 | |

| | | | |
|---|---|---|---|
| | سهولة الاستخدام4 | 0.420 | |
| | سهولة الاستخدام5 | 0.898 | |
| | سهولة الاستخدام6 | 0.848 | |
| تبني الخدمات المصرفية الإلكترونية | التبني1 | 0.395 | ,894 |
| | التبني2 | 0.697 | |
| | التبني3 | 0.897 | |
| | التبني4 | 0.676 | |
| | التبني5 | 0.493 | |
| | التبني6 | 0.372 | |

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام مخرجات برنامج SPSS

### 3.3 وصف عينة الدراسة:

**الجدول (2): التكرارات والنسب المئوية المتعلقة بالمستقصين**

| القياس | | التكرار | النسبة% |
|---|---|---|---|
| الجنس | ذكر | 90 | 60 |
| | أنثى | 60 | 40 |
| العمر | أقل من 30سنة | 12 | 8 |
| | من 30 إلى أقل من 40 سنة | 69 | 46 |
| | من 40 إلى أقل من 50 سنة | 54 | 36 |
| | 50 سنة فأكثر | 15 | 10 |
| الدخل الشهري | أقل من 20000 دج | 21 | 14 |
| | من 20000 إلى أقل من 40000دج | 15 | 10 |
| | من 40000 إلى أقل من 60000 دج | 24 | 16 |
| | من 60000 دج فأكثر | 90 | 60 |
| المستوى التعليمي | باكالوريا أو أقل | 42 | 28 |
| | الليسانس | 30 | 20 |
| | ماجستير | 45 | 30 |
| | دكتوراه | 33 | 22 |
| المجموع | | 150 | 100 |

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج تحليل الاستبيان من خلال SPSS.

ورد في الجدول (2) تفصيل لعينة الدراسة حسب الجنس حيث فاقت نسبة العملاء الذكور 60% بتكرار 90 عميلا في هذه الدراسة، بينما بلغت نسبة العملاء الإناث أكثر 40% بتكرار 60 عميلة. ورغم تفوق عدد العملاء الذكور إلاّ أن النسبتين متقاربتان نسبيا. كما ورد في الجدول توزيع لعملاء البنوك الجزائرية المدروسة حسب العمر حيث تشكل الفئة من 30 إلى أقل من 40 سنة النسبة الأعلى فبلغت 46 % بتكرار 69 عميلا في هذه الدراسة، تليها فئة العملاء من 40 إلى الأقل من 50 سنة حيث بلغت نسبتهم 36% ثم الذين بلغت 50 سنة فأكثر بنسبة 10% وتكرار 15 عميلا، في حين أن نسبة العملاء الأقل من 30 سنة هي الأقل وبلغت 8%. كذلك تم عرض المؤهلات التعليمية لعملاء البنوك الجزائرية في الجدول والتي وردت كما يلي: الحاصلين على شهادة الماجستير كانت النسبة الأعلى وبلغت 30% تليها الحاصلين على شهادة البكالوريا أو أقل وبلغت نسبتهم 28%، ثم الحاصلين على شهادة الدكتوراه بنسبة 22% ، بينما المتحصلين على شهادة الليسانس فقد كانت نسبهم منخفضة وهي 20%.

**الجدول (3): التكرارات والنسب المئوية المتعلقة بالخدمات المصرفية الإلكترونية المتوفرة**

| القياس | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| بطاقة الصراف الالي ATM | 114 | 76 |
| الرسائل القصيرة الإلكترونية المصرفية SMS | 0 | 0 |
| الانترنت المصرفي | 12 | 8 |
| الاتصال الفوري | 3 | 2 |
| لا شيء مما سبق | 21 | 14 |
| المجموع | 150 | 100 |

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج تحليل الاستبيان من خلال SPSS.

**الجدول (4): التكرارات والنسب المئوية المتعلقة بمدى استخدام العملاء للخدمات المصرفية الإلكترونية**

| القياس | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| بطاقة الصراف الالي ATM | 78 | 52 |
| الرسائل القصيرة الإلكترونية المصرفية SMS | 0 | 0 |
| الانترنت المصرفي | 9 | 6 |
| الاتصال الفوري | 3 | 2 |
| لا شيء مما سبق | 60 | 40 |
| المجموع | 150 | 100 |

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج تحليل الاستبيان من خلال SPSS.

## 4.3اختبار التوزيع الطبيعي والارتباط الذاتي لمتغيرات الدراسة

1)**التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة:** عادة ما يستخدم كل من معامل الالتواء skewness ومعامل التفلطح kurtosis، حيث تِرى بعض الدراسات الإحصائية أن skewness يجب أن يكون محصور بين–1 و1 ، kurtosis بين –3 و3، إضافة إلى أن أحد الشروط الهامة التي تعتمد عليها أغلب الاختبارات العلمية هي أن تكون البيانات تتبع التوزيع الطبيعي (Cao & Dowlatshahi, 2005).

**الجدول (5): التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة**

| المتغيرات | Skew | kurtosis |
|---|---|---|
| **خصائص الخدمة** | ,419 | ,673 |
| السرية و الأمان | ,425 | 1,396 |
| سهولة الاستخدام | ,878 | 2,996 |
| **تبني الخدمات المصرفية الإلكترونية** | ,757 | 1,070 |

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج تحليل الاستبيان من خلال SPSS.

حسب الجدول فإنّ كل متغيرات الدراسة تتّبع التوزيع الطبيعي حيث كانت قيم skew تتراوح بين 243, إلى 878, وقيم kurtosis تتراوح بين 038,- إلى 2,996، وهذا ما يسمح للباحثين بمتابعة تحليل نموذج الدراسة باستخدام أدوات التحليل المناسبة للاختبارات العلمية.

**2) الارتباط الذاتي:**

**الجدول (6): اختبار معامل التضخم والتباين المسموح به**

| المتغير المستقل | VIF | Tolerance |
|---|---|---|
| السرية و الأمان | 1,637 | ,611 |
| سهولة الاستخدام | 4,414 | ,227 |

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج تحليل الاستبيان من خلال SPSS

يوضح الجدول(6) أنه لا توجد مشاكل الارتباط الذاتي، أي أن المتغيرات المستقلة ليس بينها ارتباط، لأن قيم معامل التضخم كانت محصورة بين1,637 و 4,414 و هي أقل من 10. أما قيم التباين فكانت محصورة بين 227,و611, وهي أكبر من 0.1 وهذا مقبول.

**3) عرض نتائج تقييم متغيرات الدراسة**

**الجدول (7): ترتيب للمتوسطات الحسابية لمتغيرات الدراسة**

| المتغير | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | التعليق |
|---|---|---|---|
| **خصائص الخدمة** | 2,2880 | ,56389 | عالٍ |
| السرية و الأمان | 2,5800 | ,82195 | عالٍ |
| سهولة الاستخدام | 2,0933 | ,57362 | عالٍ |
| **تبني الخدمات المصرفية الإلكترونية** | 1,9500 | ,66323 | عالٍ |

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج تحليل الاستبيان من خلال SPSS

1. **خصائص الخدمة:** حقق هذا المتغير وسطا حسابيا بلغ (2,2880) بانحراف معياري (,56389) ولما كانت قيمة الوسط الحسابي تتراوح بين 1.80 و 2.59 على مساحة المقياس، لذلك فإن النتائج تشير إلى أن خصائص الخدمة المتمثلة في السرية والأمان وسهولة الاستخدام، في مستوى عالٍ.

أ. **السرية والأمان:** حقق هذا المتغير وسطا حسابيا قدره (2,5800) وبانحراف معياري (,82195) وهذا يعني أن الوسط الحسابي للعنصر يتراوح بين 1.80 و 2.59 على مساحة المقياس. هذا يعطي انطباعا بأن عملاء البنوك في الجزائر مطمئنون على سرية وأمان بياناتهم بشكل جيد.

ب. **سهولة الاستخدام:** حصل هذا العنصر على وسط حسابي قدره (2,0933) وبانحراف معياري (,57362) وهذا يعني أن الوسط الحسابي للعنصر يتراوح بين 1.80 و2.59 وهذا يؤكد أن عملاء البنوك في الجزائر يجدون سهولة في استخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية.

**2. تبني الخدمات المصرفية الإلكترونية:** حقق هذا العنصر وسطا حسابيا مقداره (1,9500)، وبانحراف معياري (,66323) ولما كانت قيمة الوسط الحسابي تتراوح بين 1.80 و 2.59 على مساحة المقياس. وهي نتيجة تؤكد أن عملاء البنوك في الجزائر لديهم نية عالية لتبني الخدمات المصرفية الإلكترونية.

**الجدول (8): ترتيب للمتوسطات الحسابية لفقرات خصائص الخدمة**

| الفقرات | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | اتجاه الاجابة |
|---|---|---|---|
| **السرية والأمان** | 2,5800 | ,82195 | موافق |
| أثق بجوانب الأمان المتعلقة باستخدام الخدمات الإلكترونية المصرفية في انجاز المعاملات المالية مع البنوك. | 2,4400 | 1,08362 | موافق |
| أعتقد أن نسبة الأخطاء في المعاملات المصرفية الإلكترونية معدومة بشكل عام. | 3,3400 | 1,14593 | غير موافق |
| أعتقد أن استخدام الخدمات الإلكترونية المصرفية يحافظ على سرية معلوماتي الشخصية. | 2,1800 | ,91277 | موافق |
| لا يوجد أي مخاطر من التعامل مع الصراف الآلي و بقية وسائل الدفع الإلكترونية تتعلق بسرقة أموالي بفضل وجود رقم سري. | 2,3600 | 1,01849 | موافق |
| **سهولة الاستخدام** | 2,0933 | ,57362 | موافق |
| أعتقد أن الخدمات الإلكترونية المصرفية سهلة الفهم والتعلم بالنسبة لي. | 1,8200 | ,65610 | موافق |

| | | | |
|---|---|---|---|
| أعتقد أن الخدمات الإلكترونية المصرفية سهلة الاستعمال بالنسبة لي. | 1,7800 | ,57778 | موافق |
| أعتقد أن الخدمات الإلكترونية المصرفية تتميز بمرونة استخدامها. | 2,1800 | ,74248 | موافق |
| أعتقد أنني سوف أصبح ماهرا في استخدام الخدمات الإلكترونية المصرفية. | 1,9600 | ,87378 | موافق |
| أستطيع الحصول على الخدمات الإلكترونية المصرفية من أي مكان أريد. | 2,3800 | 1,02105 | موافق |
| أستطيع الحصول على الخدمات الإلكترونية المصرفية في أي وقت أريد. | 2,4400 | 1,12016 | موافق |

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج تحليل الاستبيان من خلال SPSS

حققت الفقرات (من 1-4) والمتعلقة بآراء عملاء البنوك الجزائرية في خصائص الخدمة المصرفية الإلكترونية المتمثلة في درجة السرية والأمان متوسطات حسابية بلغت على التوالي 2,44 و3,34، 2,18 و2,36، وهذا يعني أن العملاء يثقون في جوانب السرية والأمان التي تتمتع بها الخدمات المصرفية الإلكترونية وأنها خالية نوعا ما من مخاطر السرقة أو انتهاك الخصوصية، بينما حققت الفقرات (من5-10) متوسطات حسابية وهي على التوالي 1,82 و1,78و2,18، و1,96 و2,38و 2,44، وهذا يعني أن العملاء يجدون سهولة في استخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية ولا يواجهون صعوبات تذكر مقارنة مع الخدمات التقليدية.

**الجدول (9): ترتيب للمتوسطات الحسابية لفقرات التبني**

| الفقرات | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | اتجاه الإجابة |
|---|---|---|---|
| التبني | 1,9500 | ,66323 | موافق |
| على افتراض أنني قادر على الوصول للخدمات المصرفية الإلكترونية، أتوقع أن أستخدم هذه الخدمات في المستقبل. | 1,8600 | ,77745 | موافق |
| أنا عازم على استخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية إذا كان كل من عنصر الوقت والتكلفة مناسب لي. | 1,9200 | ,95903 | موافق |
| بقدر استطاعتي سوف أستخدم الخدمات المصرفية الإلكترونية بشكل اعتيادي في المستقبل من أجل الحصول على مزاياها و فائدتها. | 1,8600 | ,77745 | موافق |
| لدي النية لاستخدام الخدمة المصرفية الإلكترونية في انجاز المعاملات المالية مع البنك إذا أتيحت لي الفرصة لذلك. | 1,8800 | ,71344 | موافق |
| أفضل استخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية في انجاز المعاملات المالية مع البنك حتى لو كنت قادر على الاتصال مباشرة مع موظف البنك. | 2,1800 | ,89044 | موافق |
| سوف أنصح أصدقائي باستخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية في انجاز المعاملات المالية. | 2,0000 | ,77719 | موافق |

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج تحليل الاستبيان من خلال SPSS

حققت الفقرات (من 11-16) والمتعلقة بمدى نية عملاء البنوك الجزائرية في تبني الخدمات المصرفية الإلكترونية متوسطات حسابية بلغت على التوالي: 1,86، و1,92، و1,86، و1,88، و2,1800، و2,00، وهذا يعني أن عملاء البنوك على استعداد لتبني الخدمات المصرفية الإلكترونية وعلى قناعة تامة بأن هذا الخيار هو الأفضل لهم.

### II-3-4- نتائج اختبار العلاقة بين متغيرات الدراسة

**الجدول (10): معامل الارتباط بيرسون**

| | | تبني الخدمات المصرفية الإلكترونية |
|---|---|---|
| خصائص الخدمة | معامل بيرسون | ,659 ** |
| | مستوى الدلالة | ,000 |
| السرية و الأمان | معامل بيرسون | ,797 ** |
| | مستوى الدلالة | ,000 |
| سهولة الاستخدام | معامل بيرسون | ,319 ** |
| | مستوى الدلالة | ,000 |

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج تحليل الاستبيان من خلال SPSS

ويظهر من الجدول أعلاه أن هناك علاقات ارتباط طردية ذات دلالات معنوية بين مختلف متغيرات الدراسة عند مستوى دلالة 0.000 وهو أقل من (0.01)، وتشير هذه النتيجة إلى وجود ارتباط موجب وقوي بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

### 4) نتائج اختبار الفرضيات:

### 1- اختبار معنوية العلاقة بين خصائص الخدمة وتبني الخدمات المصرفية الإلكترونية:

استخدم الباحثان معامل الاختبار فيشر F وذلك من أجل دراسة معنوية العلاقة بين المتغير المستقل خصائص الخدمة المصرفية الإلكترونية والمتغير التابع تبني الخدمات المصرفية الإلكترونية من قبل العميل المصرفي الجزائري كما هو موضح في الجدول الاتي:

**الجدول (11): تحليل التباين لخصائص الخدمة و التبني**

| Modèle | | مجموع المربعات | درجة المربعات | متوسط المربعات | Fقيمة | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | Régression | 35,641 | 1 | 35,641 | 113,647 | ,000 |
| | Résidu | 46,414 | 148 | ,314 | | |
| | Total | 82,055 | 149 | | | |

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج تحليل الاستبيان من خلال SPSS

ويتضح من خلال الجدول أن قيمة فيشر تساوي 113,647 بمستوى معنوية 000, وهذا أقل من مستوى الدلالة المعنوية 0,05، مما يعني أن العلاقة بين المتغيرين هي علاقة معنوية جوهرية.

**الجدول (12): اختبار تحليل الانحدار المتعدد بين خصائص الخدمة و التبني**

| Modèle | | Coefficients non standardisés | | Coefficients standardisés | t | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | A | Erreur standard | Bêta | | |
| 1 | (Constante) | ,428 | ,192 | | 2,233 | ,027 |
| | CS | ,867 | ,081 | ,659 | 10,661 | ,000 |

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج تحليل الاستبيان من خلال SPSS

ويتضح من خلال الجدول أن قيمة t المحسوبة تساوي 10,661بمستوى معنوية 000, وهذا أقل من مستوى الدلالة المعنوية 0,05، مما يعني أن هناك تأثير ذو دلالة احصائية لخصائص الخدمة على تبني العميل للخدمات المصرفية الإلكترونية. كما نلاحظ أن قيمة A موجبة وتساوي 867, وبالتالي العلاقة طردية.

## 2-اختبار معنوية العلاقة بين السرية والأمان وسهولة الاستخدام والتبني:

**الجدول (13): تحليل التباين للسرية والأمان وسهولة الاستخدام والتبني**

| Modèle | | مجموع المربعات | درجة المربعات | متوسط المربعات | Fقيمة | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | Régression | 52,063 | 2 | 26,032 | 127,591 | ,000 |
| | Résidu | 29,992 | 147 | ,204 | | |
| | Total | 82,055 | 149 | | | |

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج تحليل الاستبيان من خلال SPSS

يتضح من خلال الجدول أن قيمة فيشر تساوي 127,591 بمستوى معنوية 000, وهذا أقل من مستوى الدلالة المعنوية 0,05، مما يعني أن العلاقة بين المتغيرين هي علاقة معنوية جوهرية.

**الجدول (14): اختبار تحليل الانحدار البسيط بين السرية والأمان وسهولة الاستخدام والتبني**

| Modèle | | Coefficients non standardisés | | Coefficients standardisés | t | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | A | Erreur standard | Bêta | | |
| 1 | (Constante) | ,563 | ,155 | | 3,626 | ,000 |
| | CSS | ,720 | ,049 | ,798 | 14,639 | ,000 |
| | CSU | -,005 | ,071 | -,003 | -,064 | ,949 |

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج تحليل الاستبيان من خلال SPSS

ويتضح من خلال الجدول أن قيمة t المحسوبة تساوي 14,639بمستوى معنوية 000, وهذا أقل من مستوى الدلالة المعنوية 0,05، مما يعني أن هناك تأثير ذو دلالة احصائية للسرية والأمان على تبني العميل للخدمات المصرفية الإلكترونية. كما نلاحظ أن قيمة A موجبة وتساوي 720, وبالتالي العلاقة طردية.

كما نلاحظ أن أن قيمة t المحسوبة تساوي 064,-بمستوى معنوية 949, وهذا أكبر من مستوى الدلالة المعنوية 0,05، مما يعني أنه لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لسهولة الاستخدام على تبني العميل للخدمات المصرفية الإلكترونية. كما نلاحظ أن قيمة A سالبة و تساوي 005,-.

## 4. نتائج الدراسة:

هناك تأثير ذو دلالة احصائية لخصائص الخدمة متمثلة في السرية والأمان على تبني العميل للخدمات المصرفية الإلكترونية، بينما لا يوجد تأثير لسهولة الاستخدام على تبني العميل للخدمات المصرفية الإلكترونية.

بالنسبة لواقع الخدمات المصرفية الإلكترونية في الجزائر من وجهة نظر العملاء فقد لاحظنا أنها في أذهانهم تقتصر على خدمة الصراف الالي فقط، وذلك لقلة الجهود التي تبذلها الدولة والبنوك في التعريف بباقي الخدمات المصرفية الإلكترونية وتشجيع العملاء على تبنيها.

1. بالنسبة للفرضية الأولى والمتعلقة بتأثير خصائص الخدمة على تبني العميل للخدمات المصرفية الإلكترونية يعتبر تقديم الخدمة المناسبة وبالنوعية التي يترقبها العميل عنصرا أساسيا في تدعيم ثقة هذا الأخير بالبنك، لاسيما في ظل صناعة لا تقوم إلا على الثقة المتبادلة التي يوليها العميل للبنك الذي يتعامل معه من جهة، ويمنحها هذا الأخير للعميل من جهة أخرى، الأمر الذي دفع البنوك للبحث عن سبل لإرضاء عملائها وإشباعهم بالقدر الكافي وذلك عن طريق توفير عنصري السرية والأمان ويعكس ذلك خلو المعاملات مع البنك من الشك والخطورة، ويتضمن الأمان المادي والمالي وسرية المعاملات، بمعنى توافر درجة من الأمان والبعد عن المخاطر، ويتضمن توافر وسائل الأمان المادية وتوافر درجة عالية من الخصوصية والسرية في التعامل مع العملاء، وهذا ما يدعم النتيجة التي توصلنا إليها في هذه الدراسة والمتمثلة في التأثير القوي والإيجابي لخصائص الخدمة متمثلة خصوصا في السرية والأمان على تبني العميل للخدمات المصرفية الإلكترونية.

أما سهولة الاستخدام والتي تعكس عدم تعقيد الخطوات الواجب اتباعها للحصول على الخدمة وسهولة استخدام هذه الخدمات وعدم تعقيدها من حيث الاجراءات والمراحل والعمليات وكذا

اللغة والجهاز المستخدم فالسبب لعدم وجود تأثير لها يرجع إلى أن العينة المأخوذة في هذه الدراسة هي عينة مقصودة أي أن الاستبيان كان موجها إلى فئة معينة تتمتع بمستوى تعليمي وخبرة عالية وبالتالي فالخدمات المصرفية الإلكترونية هي سهلة الاستخدام بالنسبة لهم ولا أهمية لهذا العامل في تبنيهم لهذه الخدمات.

## 5. الخاتمة:

بالرغم من مضي وقت طويل على انتشار الخدمات المصرفية الإلكترونية، إلا أن مستخدمي الانترنت لا يثقون كثيرا في أمن هذه الشبكة فهم يخشون عند استخدام بطاقات الائتمان مثلا الخاصة بهم أن يحصل طرف ثالث على أرقام هذه البطاقات ويستخدمها في سرقة أموالهم المودعة لدى البنوك، كما أنهم يخشون كذلك من اكتشاف الاخرين لكلمة السر التي يستخدمونها عند التعامل مع البنوك، وعملاء البنوك في الجزائر وغيرها من بلدان العالم الثالث يميلون إلى اجمالي هذه المخاوف والوساوس اتجاه خصائص الخدمة نفسها والمتمثلة في السرية والأمان الخاصة بمعلومات العميل من بيانات شخصية وأرقام سرية بالإضافة إلى سهولة استخدام هذه الخدمات وعدم تعقيدها من حيث الاجراءات والمراحل والعمليات وكذا اللغة والجهاز المستخدم مما قد يؤثر سلبا على تبني الخدمات المصرفية الالكترونية بشكل واسع كما هو الحال في دول العالم المتقدم.

وقد نتج عن هذه الدراسة جملة من التوصيات التي من شأنها أن تزيد من ثقة و تبني العملاء الجزائريين للخدمات المصرفية الإلكترونية التي نلخصها في الآتي:

1. وضع آلة الصراف الآلي بداخل المصرف بالقرب من موظف الشباك لتشجيع العملاء على استخدام هذه الخدمة، ولتقليل الشعور بالتعقيد أو الخوف أو الخطر من استخدام هذه الآلة.

2. الاهتمام بإدارة العلاقة مع الزبون والعمل على حل أي مشاكل قد تواجه العميل حتى لو كانت بسيطة وذلك حتى تتولد ثقة العميل بالخدمة الإلكترونية وبالبنك مقدم الخدمة.

3. على الدولة تعظيم الاستفادة من هذه الأنظمة من خلال الترويج لاستخدام البطاقات البلاستيكية في صرف رواتب الموظفين وتسديد الفواتير والمشتريات حيث أن ذلك يوفر تكلفة إصدار النقود وتداولها واستهلاكها علاوة على ما يوفره من أمان في التعامل.

4. توضيح أهمية ومزايا الخدمات المصرفية الإلكترونية الحديثة بالإضافة إلى خدماتها الفرعية، لكي تدرس بجميع الدورات التدريبية المعطاة لموظفي البنوك.

5. محاولة كسب عملاء جدد من فئة كبار السن أو من ذوي الدخل الشهري المتوسط أو المنخفض والذين هم أكثر تخوفا من تبني الخدمات المصرفية الإلكترونية، وبيان مزايا هذه الخدمات مثل توفير الوقت والجهد وقلة التكلفة.

## 6. قائمة المراجع:

1. Cao, Q., & Dowlatshahi, S. (2005, July ). The impact of alignment between virtual enterprise and information technology on business performance in an agile manufacturing environment. *Journal of Operations Management, 23*(5), 531-550.

2. Esmaili, E., Mohammad Ishak, D., & Moradi, H. (2011, February). The Role of Trust and other Behavioral Intention Determinants on Intention toward Using Internet Banking. *International Journal of Innovation Management and Technology, 2*(1), 95 –199.

3. Khrewesh, A. H. (2011). *E-banking Adoption Model in Palestine, thesis for the degree of Master of Engineering Management*. Faculty of Graduate Studies, Nablus, Palestine: An-Najah National University.

4. Singh, M. (2002). E-services and their role in B2C e-commerce. *Managing Service Quality, 12*(6), 434-446.

5. أحمد سفر. (2006). *العمل المصرفي الإلكتروني في البلدان العربية*. طرابلس، لبنان: المؤسسة الحديثة للكتاب.

6.سعد غالب ياسين ، و حميد عبد النبي الطائي. (2004). تقييم مواقع فنادق الدرجة الأولى على شبكة المعلومات العالمية (حالة من الأردن). *دراسات في العلوم الإدارية، 31*(2)، 32.

7.طارق عبد العال حماد. (2004). *التجارة الإلكترونية*. الإسكندرية، مصر: الدار الجامعية.

8.عبد الفتاح العبد اللات. (2006). *معيقات التوسع في الصيرفة الإلكترونية- دراسة حالة على البنوك الأردنية-رسالة دكتوراه غير منشورة*. عمان، الأكاديمية العربية للعلوم المالية و المصرفية، الأردن.

9.علي عبد الله العلوان. (2007). *العوامل المؤثرة على تبني المستهلك الأردني لتكنولوجيا الخدمة الذاتية – تكنولوجيا الصراف الآلي-، رسالة ماجستير في التسويق*. عمان، الأردن: الجامعة الأردنية.

10.محمد سمير أحمد. (2009). *التسويق الإلكتروني* (الإصدار الطبعة الأولى). عمان، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

11.محمد عبد العال النعيمي. (2009). *طرق و مناهج البحث العلمي*. عمان، الأردن: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.

12.ناجي ذيب معلا. (2015). *الأصول العلمية للتسويق المصرفي* (الإصدار الطبعة الأولى). عمان، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

13.ناجي ذيب معلا. (1994). *أصول التسويق المصرفي*. عمان، الأردن: الجامعة الأردنية.

# قياس الكفاءة التشغيلية في البنوك التجارية الجزائرية

## -دراسة تطبيقية خلال الفترة (2012-2017)-

# Measuring operational efficiency in Algerian commercial banks -An empirical study (2012-2017)-

**د.طلال زغبة**، جامعة المسيلة، talal.zeghba@univ-msila.dz

**ط.د نعيجة رزقية احلام**، جامعة المسيلة، ahlam.naidjarezqiya@univ-msila.dz

تاريخ الاستلام:2020/01/24 تاريخ القبول:2020/05/27 تاريخ النشر:2020/06/06

**ملخص:** تركز هذه الدراسة قياس الكفاءة التشغيلية في البنوك التجارية دراسة تطبيقية لمجموعة من البنوك العاملة بالجزائر والمكونة من ستة بنوك، بنكين عموميين، بنك أجنبي وثلاث بنوك عربية خلال الفترة (2012-2017)، وذلك بهدف قياس مدى تمتع البنوك الجزائرية بالكفاءة التشغيلية التي تعكس قدرتها على التحكم في تكاليفها، تم استخدام التحليل المالي بأسلوب النسب المالية وبرنامج Excel للوصول إلى أغراض الدراسة، تمثلت النتائج العامة للدراسة بأن البنوك صغيرة الحجم تتمتع بكفاءة تشغيلية عالية في الإدارة والتحكم في تكاليفها مقارنة مع البنوك العمومية كبيرة الحجم.

**الكلمات المفتاحية** : الكفاءة البنكية؛ النسب المالية؛ الكفاءة التشغيلية؛ البنوك التجارية.

**تصنيف JEL : G21، M48، H21.**

**Abstract:** This study focuses on Measuring operational efficiency in commercial banks, An empirical study of a group of banks operating in Algeria, the latter and composed of six banks: two public banks, a foreign bank and three Arab banks during the period (2012-2017). In order to measure the operational efficiency of Algerian banks that reflect their ability to control costs, financial analysis was used with the Financial Ratios.method and Excel program to achieve the objectives of the study.

**keyword:** Banking efficiency; Financial ratios; Operational efficiency; Commercial banks.

**JEL classification code : G21، M48 ، H21.**

**المؤلف المرسل: طلال زغبة، الإيميل:** zeghbatalal@gmail.com

## 1. مقدمة:

يعتبر القطاع البنكي من القطاعات الهامة الذي يلعب دورا هاما في حياتنا اليومية، ليس فقط لدوره الهام في وتعبئة المدخرات المحلية والأجنبية وتمويل الاستثمار الذي يمثل عصب النشاط الاقتصادي، بل لكونه يعتبر قاطرة تدفع الاقتصاد الوطني، فهو يمثل حلقة الاتصال الأكثر أهمية مع العالم الخارجي، وطالما أن البنوك تعمل في بيئات مختلفة فان ذلك يتطلب تفعيلها وإصلاح محيطها لزيادة كفاءتها وفعاليتها، لتعمل على تحقيق أهدافها واستراتيجياتها وبرامجها ضمن إطار البيئة المالية والبنكية التنافسية.

يكتسي تقييم أداء البنوك أهمية كبيرة خاصة وأنها أصبحت تعمل في محيط متغير ويتميز بمزيد من المخاطر ويتطلب المتابعة والمراقبة أو على الأقل التقليل من تأثيرها عليها، كما أنه يساعد في نجاح البنوك وذلك من خلال تحديد درجة الاستخدام الرشيد للموارد المتاحة دون التضحية بجودة المخرجات.

الجزائر كغيرها من دول العالم عملت على اتخاذ جملة من الإصلاحات المالية والبنكية، وذلك لتهيئة البنوك لمسايرة التغيرات السريعة والمتلاحقة التي يشهدها الاقتصاد العالمي خصوصا في ظل التقدم الكبير في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهو ما ساعدها على اتخاذ العديد من الاستراتجيات التي تمكنها من الاستغلال الأمثل للموارد وتحقيق مخرجات بأدنى تكلفة ممكنة.

**أولا: إشكالية البحث**

ازدادت أهمية موضوع الكفاءة البنكية نتيجة لاحتدام شدة المنافسة، حيث أصبحت الكفاءة على مستوى التكلفة والربح مطلب إداري مهم جدا تسعى كل البنوك إلى تحقيقه، حتى تتمكن من الاستمرار والنمو في ظل توسع الأنشطة وازدياد شدة المنافسة، وعليه سيتم من خلال هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية:

**ما مدى تمتع البنوك الجزائرية بالكفاءة التشغيلية التي تعكس قدرتها على التحكم في تكاليفها؟**

**ثانيا: فرضية الدراسة:**

تقوم الدراسة على الفرضية التالية:

– البنوك التجارية العاملة بالجزائر لها الكفاءة والقدرة على التحكم في تكاليفها.

ثالثا: أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

– إبراز أهم أساليب تقييم وقياس الكفاءة البنكية؛

– محاولة اختبار مدى قدرة البنوك الجزائرية في مسايرة المتغيرات العالمية؛

– قياس الكفاءة البنكية باعتبارها متطلبا راهنا في ظل اشتداد المنافسة.

**رابعا: أهمية الدراسة:**

تنبع أهمية الدراسة من أهمية الموضوع الذي تعالجه، لاسيما وان سلامة أداء البنوك يعد من المتطلبات الأساسية لتطور ونمو اقتصاد أي دولة في العالم، وبالمقابل فان القياس المستمر للكفاءة خاصة في الوقت الراهن المتميز باشتداد المنافسة، يعد احد العناصر الأساسية في تقييم وتقويم الأداء، حيث أن تقييم الكفاءة في البنوك يمكنها من معرفة مدى كفاءتها في استغلال مواردها وتحقيق أقصى المخرجات بأقل قدر من المدخلات.

**خامسا: الدراسات السابقة:**

– **دراسة العربي مصطفى**، بعنوان تقييم الكفاءة التشغيلية للمصرف الإسلامية والمصرف التقليدي–دراسة مقارنة بين بنك البركة الجزائري وسوسيتي جنرال الجزائر باستخدام نموذج العائد على الحقوق الملكية–، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد، 08 العدد 01، 2019، المركز الجامعي تمنراست الجزائر، هدفت الدراسة إلى تقييم أداء البنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام العائد على حقوق الملكية، وخلصت إلى أن بنك البركة كان أفضل من بنك سوسيتي جنرال في مؤشرات الربحية وكان بنك سوسيتي جنرال أفضل من بنك البركة من حيث استغلال أصوله.

– دراسة أحلام بوعبدلي، احمد عمان، بعنوان قياس درجة الكفاءة التشغيلية ودروها في إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات DEA، مجلة رؤى الاقتصادية، العدد 11، 2016، جامعة الوادي الجزائر، هدفت الدراسة إلى قياس درجة الكفاءة التشغيلية لبنك خليج الجزائر AGB ومدى إدارته لمخاطر السيولة خلال الفترة 2010

2015- بأسلوب تحليل مغلف البيانات، وقد توصلت الدراسة إلى أن بنك خليج الجزائر يتمتع بدرجة كفاءة فنية وحجمية كبرية في إدارة موارده.

من خلال ما سبق من دراسات يتضح أن دراستنا تختلف عن الدراسات السابقة في أنها تبحث في مدى تحكم البنوك الجزائرية وقدرتها على إنتاج المخرجات باستخدام الحد الأدنى من المدخلات وهو ما ينعكس على قدرتها في التحكم في تكاليفها.

## 2. ماهية الكفاءة البنكية:

ينطوي مفهوم الكفاءة على كثير من الغموض وذلك بسبب تداخله مع بعض المفاهيم القريبة منه كالإنتاجية والفاعلية.

### 1.2. مفهوم الكفاءة البنكية:

يتفق مفهوم الكفاءة في البنوك مع مفهوم الكفاءة في المؤسسات الاقتصادية من حيث المبدأ أو المعنى والمتمثل في الاستغلال الأمثل للموارد أو تحقيق مخرجات معينة بأدنى تكلفة ممكنة ولقد وردت عدة تعاريف للكفاءة البنكية نذكر من بينها ما يلي:

- توصل Farrell, M.J. (1957) إلى أن الكفاءة الكلية تحتوي على مكونيين هما (Farrell, 1957, pp. 260-261):

- الكفاءة الفنية (The Technical efficiency): قدرة المؤسسة على اختيار المزيج الأمثل من المدخلات وذلك لكي تتمكن فيما بعد من إنتاج اكبر قدر ممكن من المخرجات، وهذا مفاده عدم وجود هدر في استغلال المدخلات أي استخدام اقل قدر ممكن من المدخلات بغض النظر عن تكلفتها، أما من ناحية المخرجات فالمؤسسة تسعى لزيادة مخرجاتها بغض النظر عن سعرها.
- الكفاءة التخصصية أو السعرية (The Price Efficiency): تشير إلى استخدام المزيج الأمثل من المدخلات لغرض تخفيض التكلفة، أما من جهة المخرجات فان الكفاءة السعرية تعني استخدام المزيج الأمثل من المخرجات بهدف زيادة الأرباح، وبالتالي فان الكفاءة التخصصية من منظور المدخلات تأخذ بالحسبان أسعار المدخلات، أما من منظور المخرجات فتأخذ بالحسبان الأسعار المستقبلية للمخرجات.

- الكفاءة البنكية هي إنجاز الكثير بأقل ما يمكن، أي العمل على تقليل الموارد المستخدمة، سواء أكانت بشرية أو مادية أو مالية وكذلك العمل على تقليل الهدر والعطل في الطاقة الإنتاجية (الحسيني و الدوري، 2006، صفحة 227).

**2.2. أنواع الكفاءة البنكية:**

تتمثل فيما يلي(الهبيل، 2013، الصفحات 23-26):

- الكفاءة الإنتاجية: تتحقق باستخدام الموارد المتاحة للحصول على أقصى إنتاج ممكن بطريقة ملائمة يراعى فيها تقليل التكاليف وتحقيق رغبات المستهلكين؛
- كفاءة تخصيص الموارد: يهدف هذا النوع من الكفاءة إلى قياس خسارة الرفاهية الاجتماعية للمجتمع الناتجة عن عدم استخدام أو تخصيص الموارد بشكل أمثل، ويرى معظم الباحثون أن اللاكفاءة في تخصيص الموارد ينتج عنها خسارة في رفاهية المجتمع؛
- كفاءة إكس: يقصد بها كل العوامل غير القابلة للقياس والتي تساهم بالإضافة لعوامل الإنتاج المعروفة تقليديا من تحديد كميات الإنتاج وجودته، مثل البنية والتنظيم الداخلي للمؤسسة؛
- الكفاءة النسبية: هي مقياس للكفاءة سواء كانت كفاءة تقنية أو كفاءة سعرية أو كفاءة اقتصادية لمؤسستين أو أكثر، أي مقارنة درجة الكفاءة بين المؤسسات داخل الصناعة الواحدة؛
- الكفاءة التشغيلية: تشمل الكفاءة التشغيلية العديد من الاستراتيجيات والتقنيات المستخدمة لتحقيق الهدف الأساسي المتمثل في تقديم سلع ذات جودة عالية للعملاء بأفضل طريقة ممكنة من حيث التكلفة وفي الوقت المناسب.

**3.2. أهمية الكفاءة البنكية:**

تتمثل فيما يلي(جعدي، 2014، صفحة 28):

- يؤدي ارتفاع معدلات الكفاءة إلى وجود إدارة كفئة، لأن هذه الأخيرة تعمل على تخفيض مصاريف التشغيل، مما يعمل على رفع صافي الدخل للبنك؛

- إن جمع العناصر السابقة الذكر بمنظومة بنكية واحدة، يؤدي إلى الناتج الأساسي للكفاءة وهو تحقيق معدلات عالية من العائد، وجوهر هذا الأمر هو توجيه مصادر الأموال إلى استخداماتها المثلى، مما يؤدي إلى رفع معدلات الربحية والإبقاء على معدلات كافية من السيولة، وهذا ما يجعل البنك أكثر كفاءة؛
- البحث عن فرص استثمار جديدة لاستخدام الأموال المتاحة لدى البنك، يحقق له أرباح أكبر بتكلفة أقل بإتباع إستراتيجية التنويع في الاستثمار وذلك لتوزيع مخاطر الاستثمار والتقليل من حدتها وتأثيرها على البنك؛
- السعي نحو تخفيض تكلفة الخدمات المقدمة مع الاحتفاظ بجودة مرتفعة، مما يؤدي إلى تحقيق معدلات عالية من النمو في حجم الودائع، والذي بدوره يوفر مصادر جديدة للأموال تساعد على تمويل استثمارات أخرى تولد أرباح إضافية وتعزز المركز المالي للبنك.

بما أن الكفاءة تقدم للمسيرين المعلومات والمعطيات المؤدية إلى اتخاذ القرار السليم، فإن عملية القياس تسمح بربط الكفاءة من أمام عملية التحكم بضمان متابعة اختيار القرارات الإستراتيجية، ومن خلف عملية التحكم نستخرج الانحرافات بين ما هو مقدر ومن التحليل نتعرف على أسباب هذه الانحرافات وبالتالي اتخاذ القرارات الصحيحة.

**4.2. العوامل المؤثرة على الكفاءة البنكية:**

يمكن تقسيم العوامل المؤثرة على الكفاءة البنكية إلى عوامل داخلية وأخرى خارجية(بوخاري و بن ساحة، 2011، صفحة 139):

- **العوامل الداخلية:** تتكون من السياسات المالية والإدارية المتبعة من قبل البنك، والتي تعتمد على درجة المنافسة بين البنوك، كفاءة البنك، حجم النشاط الاقتصادي، وهذه العوامل جميعها تتعلق بالسيولة والتركيز على العائد على حقوق الملكية والعائد على الاستثمارات وكذلك حجم الموجودات.
- **العوامل الخارجية:** مختلف النظم والتشريعات المالية والنقدية المفروضة من قبل الحكومة والبنك المركزي والمتعلقة بأسعار الفوائد وحجم الاحتياطات النقدية المفروضة على البنوك، وكذلك حجم الائتمان الممنوح من قبل هذه البنوك.

**5.2.نماذج قياس كفاءة البنوك التجارية:**

**1) قياس الكفاءة البنكية باستخدام التحليل المالي:**

يعتبر التحليل المالي من أهم الأدوات الرئيسية التي تستخدمها البنوك عند الحكم على أدائها وسلامة مركزها المالي، لما يتضمنه من دراسة تحليلية للبيانات والقوائم المالية.

أ) **التحليل العمودي للقوائم المالية:** يسمى التحليل المالي الساكن ويرتكز على دراسة القوائم المالية من خلال ربط علاقات بين عناصرها وأجزاءها في شكل نسب ذات دلالة يمكن من خلالها الحكم على التوازن المالي والوضعية المالية للمؤسسة وتتمثل هذه الأدوات في رأس المال العامل والمؤشرات المالية(شنوف، 2013، صفحة 50).

ب) **التحليل الأفقي للقوائم المالية:** التحليل الأفقي أو تحليل الاتجاهات عبارة عن مقارنة البيانات المنشورة في سنتين أو أكثر أي عرض التغيرات الحاصلة في تلك السنوات أما بواسطة أرقام مطلقة أو مطلقة أو من خلال النسب المئوية(داوود، 2012، صفحة 98).

ت) **التحليل بالنسب المالية:** يعتبر هذا الأسلوب من أساليب التحليل المالي الأكثر شيوعا في عالم الأعمال وذلك لأنه يوفر عددا كبيرا من المؤشرات المالية التي يمكن الاستفادة منها في تقييم أداء الشركة في مجالات الربحية والسيولة والكفاءة في إدارة الأصول والخصوم(مطر، 2006، صفحة 31).

**2) قياس الكفاءة البنكية باستخدام الأساليب الكمية:**

تتم القياسات التطبيقية للكفاءة باستخدام نوعين من الأساليب الكمية طرق معلمية أشهرها طريقة الحد التصادفي وأخرى طرق غير معلمية أهمها تحليل مغلف البيانات كأساليب حديثة تستخدم وبشكل واسع لقياس كفاءة المصرفية.

أ) **الطرق المعلمية Parametric Model**

- طريقة الحد التصادفي Stochastic Frontier Analysis (SFA)
- طريقة الحد السميك The Thick Frontier Approach (TFA)
- طريقة التوزيع الحر The Distribution Free Approach (DFA)

**ب) الطرق اللامعلمية Non – Parametric Model**

– تحليل مغلف البيانات(DEA) Data Envelopment Analysis

## 3. منهجية الدراسة:

### 1.3 مجتمع وعينة الدراسة:

تم اختيار عينة الدراسة بناء على معلومات وبيانات متوفرة في التقارير المالية للبنوك المنشورة على مواقعها الالكترونية، تم تشكيل قاعدة معطيات مالية ومحاسبية في شكل نسب مالية مفسرة لكفاءة البنوك موضوع الدراسة، اقتصرت الدراسة على 06 بنوك عمومية وبنوك خاصة، وتم اختيار الفترة من 2012 إلى 2017 للدراسة، وللقيام بهذه الدراسة تم الحصول على البيانات من القوائم المالية (الميزانية وجدول حسابات النتائج).

– القسم الأول تتميز هذه البنوك بأنها وطنية وتابعة للقطاع العام وتتميز أيضا بكبر حجم أصولها نظرا للانتشار الواسع لوكلاتها عبر التراب الوطني تتمثل في:
  - البنك الوطني الجزائري Banque Nationale d'Algérie (BNA)؛
  - البنك الخارجي الجزائري Banque Extérieure d'Algérie (BEA).
– القسم الثاني تتمثل في البنوك الخاصة مستثمرة في الجزائر بقاعدة (51/49) للاستثمار الأجنبي، وتكون تحت إشراف ورقابة البنك المركزي الجزائري مثلها مثل البنوك العمومية، وتتميز هذه البنوك بأنها حديثة النشأة في الجزائر وقليلة الانتشار عبر تراب الوطن وتتمثل في:
  - الشركة العامة الجزائر Société Générale d'Algérie(SGA)؛
  - بنك تراست Banque TRUST؛
  - بنك خليج الجزائر Gulf Bank Algérie (AGB)؛
  - مصرف السلام (SALAM).

***الجدول 1:*** *البنوك محل الدراسة.*

| الرمز | اسم البنك | التأسيس | القطاع | رأس المال سنة 2017 |
|---|---|---|---|---|
| BNA | بنك الوطني الجزائري | 1966 | عام | 14.600.000.000 |
| BEA | بنك الخارجي الجزائري | 1967 | عام | 150 000 000 000 |
| SGA | الشركة العامة الجزائر | 1999 | خاص | 10.000.000.000 |
| TRUST | تراست بنك | 2002 | خاص | 13.000.000.000 |
| AGB | بنك خليج الجزائر | 2003 | خاص | 10.000.000.000 |
| SALAM | بنك السلام | 2008 | خاص | 10.000.000.000 |

***المصدر:*** *من إعداد الباحثين بالاعتماد على مواقع الالكترونية للبنوك محل الدراسة.*

أما بخصوص تطور حجم الأصول للبنوك محل الدراسة فهو معبر عنها بالشكل التالي:

***الشكل 1:*** *تطور حجم الأصول للبنوك محل الدراسة خلال الفترة (2012-2017)*

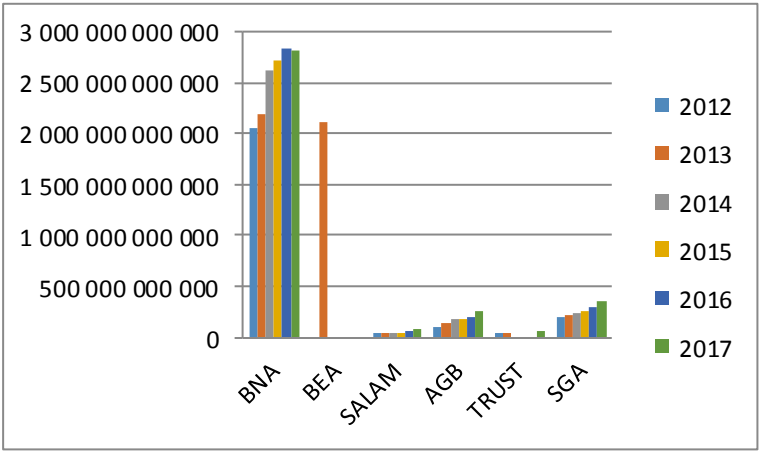


*المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير المالية للبنوك.*

يتضح جليا من الشكل رقم 01 أن بنك BNA تحتل المرتبة الأولى من بين البنوك الأخرى من حيث حجم الأصول.

أما تطور قيمة النتيجة الصافية للبنوك محل الدراسة معبر عنها بالشكل التالي:

***الشكل 2:*** *تطور قيمة النتيجة الصافية للبنوك خلال الفترة (2012-2017)*

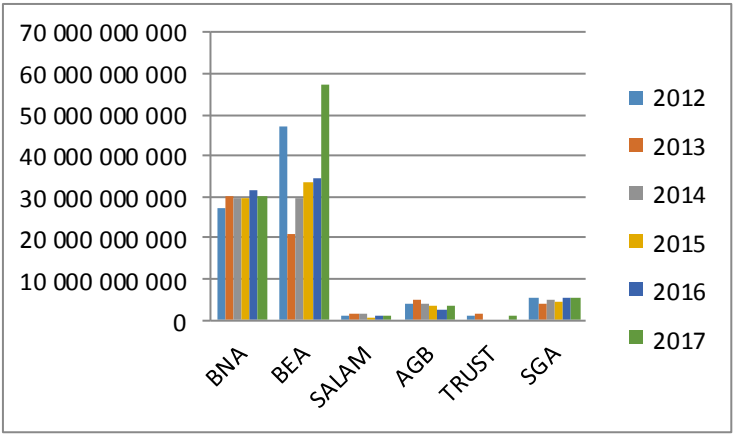


***المصدر:*** *من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير المالية للبنوك.*

يوضح الشكل رقم 02 أن بنك BEA حقق أحسن وأفضل نتيجة صافية من بين البنوك الأخرى وخاصة في السنة الأخيرة.

أما بخصوص تطور حجم الأموال الخاصة للبنوك محل الدراسة معبر عنها بالشكل التالي:

***الشكل 3:*** *تطور حجم الأموال الخاصة للبنوك خلال الفترة (2012-2017)*

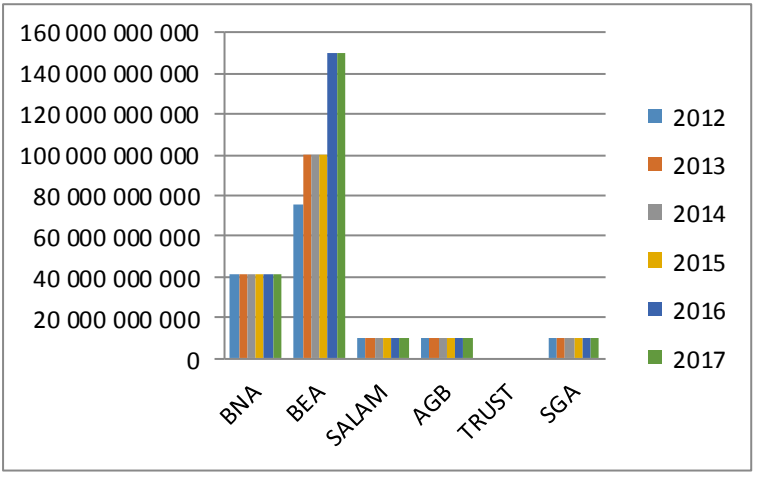


***المصدر:*** *من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير المالية للبنوك.*

يوضح الشكل رقم 03 أن بنك BEA لديه أموال خاصة كبيرة يليه بنك BNA ثم باقي البنوك الأخرى.

أما بخصوص تطور حجم إيرادات البنوك محل الدراسة معبر عنها بالشكل التالي:

***الشكل 4:*** *تطور حجم الإيرادات للبنوك محل الدراسة خلال الفترة (2012-2017)*

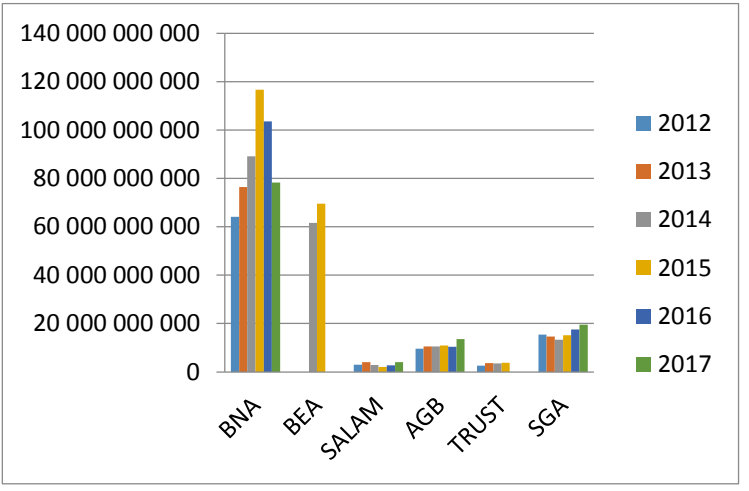


***المصدر:*** *من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير المالية للبنوك.*

يوضح الشكل رقم 04 أن بنك BNA قد حقق حجم إيرادات عالي مقارنة مع البنوك الأخرى.

### 2.3 تحديد نموذج الدراسة:

تعتبر النسب المالية من أهم الأدوات المستخدمة لقياس الكفاءة البنكية حيث اعتمدنا على مؤشر العائد على حقوق الملكية لاعتباره مؤشر متكامل وشامل لتقييم كفاءة الربحية وكفاءة التكاليف البنكية للبنوك محل الدراسة، ويتشكل نموذج العائد على حقوق الملكية من مجموعة من المؤشرات التي تستخدم في الدراسة نوضحها في الجدول رقم 02.

***الجدول 2:*** *نسب مؤشرات الربحية.*

| الرمز | النسبة | طريقة الحساب |
|---|---|---|
| ROE | المؤشر العائد على حقوق الملكية | النتيجة الصافية/الأموال الخاصة X 100 |
| ROA | المؤشر العائد على الأصول | النتيجة الصافية / مجموع الأصول X 100 |
| EM | مضاعف حقوق الملكية آو الرافعة المالية | الأموال الخاصة / مجموع الأصول X 100 |
| AU | مؤشر منفعة الأصول | الإيرادات / مجموع الأصول X 100 |
| PM | مؤشر هامش الربح | النتيجة الصافية / الإيرادات X 100 |

***المصدر:*** *من إعداد الباحثين بالاعتماد على دراسات سابقة*

## 4. تحليل النتائج:

### 1.4 تقييم كفاءة الأرباح:

يتم قياس ربحية البنوك محل الدراسة، باستخدام النسب المالية سابقة الذكر.

**1) مؤشر العائد على حقوق الملكية ROE**

***الجدول 3:*** *مؤشر العائد على حقوق الملكية ROE*

| البنك | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | المتوسط |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| BNA | 65,34 | 72,69 | 71,60 | 71,00 | 75,53 | 72,08 | 71,37 |
| BEA | 61,88 | 20,93 | 29,81 | 33,42 | 23,05 | 38,34 | 34,56 |
| SALAM | 11,20 | 12,67 | 13,83 | 3,01 | 10,80 | 11,81 | 10,55 |
| AGB | 39,99 | 50,35 | 40,10 | 36,28 | 26,32 | 36,38 | 38,24 |
| TRUST | 8,69 | 10,83 | 12,39 | 13,18 | 7,69 | 9,09 | 10,31 |
| SGA | 51,69 | 40,20 | 51,37 | 44,16 | 55,96 | 52,59 | 49,33 |

***المصدر:*** *من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير المالية للبنوك.*

تشير نتائج الجدول رقم 04 إلى أن بنك الوطني الجزائري BNA حقق أكبر معدل سنة 2016 بنسبة 75,53% وأقل عائد تم تحقيقه سنة 2012 بنسبة 65,34% يليه بنك الخارجي الجزائري BEA الذي تراوحت النسب فيه بين61,88% كنسبة مرتفعة سنة 2012 و20,93% كأدنى نسبة سنة 2013، أما بنك السلام SALAM فقد حقق نسبة 13,83% سنة 2014 كأعلى قيمة له وأدنى قيمة له كانت سنة 2015 بقيمة جد منخفضة قدرت ب 3,01%، وبالنسبة لبنك خليج الجزائر AGB فقد حقق ارتفاعا خلال سنة 2013 بنسبة 50,35% ليتراجع بعدها إلى أدنى مستوى له سنة 2016 بنسبة 26,32%، أما بنك تراست TRUST فقد حقق نسبة منخفضة سنة 2016 تقدر ب 7,69% وأعلى قيمة له كانت بنسبة 13,18% سنة 2015، أما بنك الشركة العامة SGA فقد حقق أعلى عائد له سنة 2016 بنسبة تقدر ب 55,96% وأقل قيمة حققها كانت سنة 2013 بنسبة 40,20%.

و بمقارنة بنوك العينة من خلال مؤشر العائد على حقوق الملكية نلاحظ أن متوسط نسبة هذا الأخير متفاوتة بين البنوك خلال سنوات الدراسة حيث بلغ المتوسط في البنك الوطني الجزائري نسبة 71,37% كأعلى قيمة يأتي بعده بنك الشركة العامة بنسبة 49,33% ثم يأتي بعده بنك خليج الجزائر بنسبة 38,24% وبعد ذلك تتوالى نسب 34,56%و 10,55%و 10,31% لبنك الخارجي الجزائري، بنك السلام وبنك تراست TRUST على التوالي.

**2) مؤشر العائد على الأصول ROA**

***الجدول 4:*** *مؤشر العائد على الأصول ROA*

| البنك | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | المتوسط |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| BNA | 1,32 | 1,38 | 1,14 | 1,09 | 1,11 | 1,06 | 1,18 |
| BEA | 2,04 | 0,99 | 1,15 | 1,28 | 1,34 | 1,84 | 1,44 |
| SALAM | 3,42 | 3,20 | 3,81 | 0,74 | 2,03 | 1,38 | 2,43 |
| AGB | 3,80 | 3,62 | 2,27 | 2,05 | 1,39 | 1,42 | 2,42 |
| TRUST | 3,11 | 3,43 | 3,60 | 3,53 | 2,05 | 1,81 | 2,92 |
| SGA | 2,55 | 1,81 | 2,11 | 1,78 | 1,88 | 1,49 | 1,94 |

***المصدر:*** *من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير المالية للبنوك.*

تشير نتائج الجدول رقم 05 إلى أن بنك الوطني الجزائري BNA حقق أكبر نسبة سنة 2013 بنسبة 1,38% وأقل عائد سنة 2015 بنسبة 1,09% ، وبنك الخارجي الجزائري BEA حقق نسبة عليا تقدر ب 2,04% سنة 2012 وأدنى قيمة حققها سنة 2013 بنسبة 0,99%، ثم بنك السلام SALAM سجل 3,81% كنسبة عليا خلال سنة 2014 و 0,74% كأدنى نسبة في 2015، أما بنك خليج الجزائر AGB فقد حقق نسبة 3,80% سنة 2012 كأعلى قيمة له أما أدنى قيمة له كانت سنة 2016 بنسبة 1,39%، وأظهرت نتائج بنك تراست TRUST ارتفاعا خلال سنة 2014 بنسبة 3,60% أما سنة 2017 فقد كانت أدنى نسبة تقدر ب 1,81%، أما بنك الشركة العامة SGA فقد حقق أعلى عائد له سنة 2012 بنسبة تقدر ب 2,55% وأقل قيمة حققها كانت سنة 2013 بنسبة 40,20%.

### 3) مؤشر مضاعف حقوق الملكية أو الرافعة المالية EM

***الجدول 5:****مضاعف حقوق الملكية EM*

| البنك | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | المتوسط |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| BNA | 0,02 | 0,02 | 0,02 | 0,02 | 0,01 | 0,01 | 0,02 |
| BEA | 0,03 | 0,05 | 0,04 | 0,04 | 0,06 | 0,05 | 0,04 |
| SALAM | 0,31 | 0,25 | 0,28 | 0,25 | 0,19 | 0,12 | 0,23 |
| AGB | 0,10 | 0,07 | 0,06 | 0,06 | 0,05 | 0,04 | 0,06 |
| TRUST | 0,36 | 0,32 | 0,29 | 0,27 | 0,27 | 0,20 | 0,28 |
| SGA | 0,05 | 0,04 | 0,04 | 0,04 | 0,03 | 0,03 | 0,04 |

***المصدر:*** *من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير المالية للبنوك.*

تشير نتائج الجدول رقم 06 أن كل بنوك العينة حققت قيما متباعدة نسبيا فيما بينها، فبالنسبة إلى بنك الوطني الجزائري BNA فقد عرف مؤشر مضاعف الملكية ثبات في السنوات من 2012 إلى غاية 2015 بقيمة 0,02 مرة بعدها انخفضت قيمته في السنتين الأخيرتين لتبلغ0,01 مرة، أما بنك الخارجي الجزائري BEA فقد حقق أعلى معامل له سنة

2016 بقيمة تقدر ب 0,06 مرة وأقل قيمة حققها كانت سنة 2012 بقيمة تقدر ب 0,03 مرة، أما بنك السلام SALAM فقد تراوحت ما بين 0,28 مرة كأعلى حد سنة 2014 و 0,12 مرة كأدنى حد والتي حققها سنة 2017، أما بنك خليج الجزائر AGB فقد حقق معدل قدره 0,10 مرة كأعلى قيمة سنة 2012 بعدها سجل هذا المضاعف تراجع في السنوات الموالية ليصل إلى 0,04 مرة في السنة الأخيرة للدراسة 2017، بيد أن بنك تراست TRUST فقد حقق أكبر قيم مضاعف حقوق الملكية على الإطلاق وأظهرت النتائج أن أعلى قيمة حققها هذا البنك كانت سنة 2012 بقيمة تقدر ب 0,36 مرة بعدها سجل انخفاض وتراجع ليصل إلى أدنى قيمة سنة 2017 بمقدار 0,20 مرة، في حين أن بنك الشركة العامة SGA فقد حقق أعلى قيمة للمضاعف بقيمة 0,05 مرة سنة 2012 وتراجع بعدها ليصل إلى أدنى قيمة له سنة 2017 بقيمة تقدر ب 0,03 مرة.

من خلال الجدول السابق نرى أن معامل الرفع المالي مرتفع في بنك تراست TRUST خلال سنوات الدراسة مقارنة بالبنوك الأخرى.

**4) مؤشر منفعة الأصولAU**

***الجدول 6:*** *مؤشر منفعة الأصول AU*

| البنك | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | المتوسط |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| BNA | 0,03 | 0,03 | 0,03 | 0,04 | 0,04 | 0,03 | 0,03 |
| BEA | 0,02 | 0,02 | 0,02 | 0,03 | 0,03 | 0,04 | 0,03 |
| SALAM | 0,09 | 0,10 | 0,08 | 0,05 | 0,05 | 0,05 | 0,07 |
| AGB | 0,09 | 0,08 | 0,06 | 0,06 | 0,05 | 0,05 | 0,07 |
| TRUST | 0,07 | 0,09 | 0,08 | 0,08 | 0,07 | 0,06 | 0,08 |
| SGA | 0,08 | 0,07 | 0,05 | 0,06 | 0,06 | 0,06 | 0,06 |

***المصدر:*** *من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير المالية للبنوك.*

تشير نتائج الجدول رقم07 أن بنك الوطني الجزائري BNA حقق نسبة 0,03% في السنوات 2012-2013-2014 على التوالي لترتفع بعدها سنة 2015 و2016 بنسبة 0,04% بعد ذلك تنخفض مجددا سنة 2017 إلى نسبة 0,03%، بينما بنك الخارجي

الجزائري BEA فقد حقق نتائج مرتفعة تدريجيا، فقد كانت النسبة سنة (2012–2013–2014) 0,02% لترتفع بعدها سنة 2015 و2016 لتصل النسبة إلى 0,03% وفي سنة 2017 ارتفعت لتسجل أعلى نسبة لها 0,04%، أما بنك السلام SALAM فقد تذبذبت نسب مؤشر منفعة الأصول لتتراوح بين 0,05% و 0,10% فقد كانت أعلى نسبة في سنة 2013 بنسبة 0,10% لتتدهور بعدها وتنخفض إلى غاية 0,05% في السنوات الأخيرة على التوالي 2015–2016–2017، وهو نفس الشيء الملاحظ في بنك خليج الجزائرAGB فقد سجل أعلى قيمة له سنة 2012 بنسبة 0,09% لتتراجع بعدها هذه النسبة إلى غاية 0,05% في السنتين الأخيرتين 2016–2017 على التوالي، وبالنسبة لبنك تراست TRUST فقد عرف المؤشر ارتفاعا سنة 2013 بنسبة 0,09% ليتراجع بعدها في السنوات الموالية إلى أن وصل إلى أدنى مستوى له سنة 2017 بنسبة 0,06%، أما بالنسبة إلى بنك الشركة العامة SGA فقد حقق أعلى عائد له سنة 2012 بنسبة تقدر ب 0,08% وأقل قيمة حققها كانت سنة 2014 بنسبة 0,05% لترتفع بعدها في السنوات الموالية 2015–2016–2017 على التوالي لتصل إلى نسبة 0,06%.

وبمقارنة بنوك العينة من خلال مؤشر منفعة الأصول وكون هذا الأخير يدل على الاستغلال أو الاستعمال الأفضل للأصول أي إنتاجية الأصول نلاحظ أن متوسط النسبة المرتفعة للبنوك محل الدراسة هي 0,08% التي حققها بنك تراست TRUST.

**5) مؤشر هامش الربح PM**

***الجدول 7:*** *مؤشر هامش الربح PM*

| البنك | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | المتوسط |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| BNA | 0,42 | 0,40 | 0,33 | 0,25 | 0,30 | 0,38 | 0,35 |
| BEA | 1,06 | 0,46 | 0,48 | 0,48 | 0,40 | 0,47 | 0,56 |
| SALAM | 0,37 | 0,31 | 0,48 | 0,14 | 0,39 | 0,30 | 0,33 |
| AGB | 0,42 | 0,48 | 0,38 | 0,33 | 0,25 | 0,27 | 0,35 |
| TRUST | 0,43 | 0,39 | 0,45 | 0,45 | 0,30 | 0,30 | 0,38 |
| SGA | 0,34 | 0,27 | 0,39 | 0,29 | 0,32 | 0,27 | 0,31 |

***المصدر:*** *من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير المالية للبنوك.*

تشير نتائج الجدول رقم 08 أن بنك الوطني الجزائري BNA حقق أكبر معدل لمؤشر هامش الربح سنة 2012 بنسبة 0,42% وأقل عائد تم تحقيقه سنة 2015 بنسبة 0,25%، في حين أن بنك الخارجي الجزائري BEA الذي تراوحت النسب فيه بين 1,06% كنسبة عليا خلال سنة 2012 و0,40% كأدنى نسبة والتي حققتها في سنة 2016، أما بنك السلام SALAM فقد حقق نسبة 0,39% سنة 2016 كأعلى قيمة له وأدنى قيمة له كانت سنة 2015 بنسبة 0,14%، بينما بنك خليج الجزائرAGB فقد تذبذبت نسب مؤشر هامش الربح لتتراوح بين 0,25% كأدنى قيمة والمحققة سنة 2016 و 0,48% كأعلى قيمة سنة 2014، وبالنسبة لبنك تراست TRUST فقد أظهرت نتائج مؤشر هامش الربح ارتفاعا خلال سنتي 2014-2015 على التوالي بنسبة 0,45% لتنخفض بعدها لتصل إلى أدنى مستوى له سنتي 2016-2017 بنسبة 0,30%، أما بالنسبة إلى بنك الشركة العامة SGA فقد حقق أعلى عائد له سنة 2014 بنسبة تقدر ب 0,39% وأقل قيمة حققها كانت سنتي 2013-2017 بنسبة 0,27%.

وبمقارنة بنوك العينة من خلال مؤشر هامش الربح وكون هذا الأخير يدل على الكفاءة في إدارة ومراقبة التكاليف، نلاحظ أن متوسط نسبة المرتفعة للبنوك محل الدراسة هي نسبة 0,56% التي حققها بنك الخارجي الجزائريBEA.

**2.4 تقييم كفاءة التكاليف:**

نعتمد في تقييم كفاءة التكاليف على مؤشر هامش الربح،والذي يبين قدرة البنك على التحكم في تكاليفه، إن قيام المؤسسة المصرفية بالحصول على تمويلات تعادل ضعف رأسمالها، مشروط باستخدام هذه الأموال بكفاءة، وعليه فتحقيق الربح يعني تحويل هذه الموارد إلى استخدامات مناسبة،من خلال ما سبق نتوصل إلى الاستنتاجات التالية:

**1) من حيث الربحية**

يتم قياس ربحية البنك من قدرته على توليد عائد من توظيف وحدة نقدية واحدة، حيث تبين مؤشرات الربحية والمتمثلة في كل من مؤشر العائد على حقوق الملكية، مؤشر العائد على الأصول ومؤشر هامش الربح.

حيث يعتبر بنك BNA هو أفضل بنك من حيث العائد على حقوق الملكية، أما بالنسبة للعائد على الأصول فقد تصدر بنك TRUST المرتبة الأولى بينما هامش الربح فبنك BEA كان في المرتبة الأولى.

**2) من حيث التكاليف**

يبين مؤشر هامش الربح أن بنكBEA أكثر كفاءة في التحكم بتكاليفه مقارنة بالبنوك الأخرى محل الدراسة.

**3) من حيث المخاطرة**

يظهر مؤشر مضاعف حقوق الملكية أو الرافعة المالية مدى مخاطرة البنك بأموال الغير لتمويل استثماراته ومن خلال النتائج السابقة تبين أن بنك SALAM أكثر مخاطرة من البنوك الأخرى محل الدراسة نظرا لاعتماده الكبير على الديون للتمويل.

**4) من حيث الإنتاجية**

يتم تحديد كفاءة البنوك من حيث الإنتاجية من خلال مؤشر منفعة الأصول حيث تقارب معدلاته للبنوك الخاصة وهذا ما يفسر الاستعمال الأفضل للأصول للبنوك الخاصة ويأتي بنك TRUST في مقدمة يليه بعد ذلك بنك AGB و SALAM بنفس المعدل.

## 5. الخاتمة:

تنعكس كفاءة البنوك في القيام بأنشطتها ووظائفها إيجابا وسلبا على تحقيق التنمية الاقتصادية، وبالتالي فإن هذا الأمر يتطلب من البنوك أن تعمل على زيادة فعاليتها وذلك من خلال رفع كفاءتها وتبسيط إجراءات سير عملها والارتقاء بمستويات أداء موظفيها، الأمر الذي من شأنه أن ينعكس على تحقيق أكبر صافي دخل بنكي، ومن خلال هذه الدراسة تمثلت أهم النتائج فيما يلي:

- يعتبر بنك TRUST أفضل بنك من باقي بنوك العينة من حيث مؤشر العائد على الأصول وكذلك مؤشر منفعة الأصول، فقد أبدى هذا البنك كفاءة عالية في توظيف الأموال توظيفا امثلا في استغلال كفاءته في استخدام مجموع أصوله ويرجع هذا

لاستفادته من عقار بالهكتارات مقابل دينار رمزي بموجب قرار رسمي لزيادة رأس ماله وهذا بأمر من البنك المركزي، بيد أنه حقق أعلى قيمة في مؤشر مضاعف حقوق الملكية أو الرافعة المالية وهذا ما يدل على أنه يتمتع بدرجة عالية من المخاطرة في تمويل استثماراته؛

- يعتبر بنك BNA أفضل بنك من البنوك العينة من حيث العائد على حقوق الملكية فقد اتضح أن لهذا البنك القدرة في استغلال أمواله الخاصة لتوليد الأرباح؛
- حقق بنك BEA أعلى معدل لهامش الربح مما يدل هذا على أن البنك ذو كفاءة عالية في التحكم بتكاليفه ويرجع علو معدلات هوامش الربح إلى حصص موارد سوناطراك على مستوى البنك؛
- تعتبر البنوك صغيرة الحجم أكثر كفاءة في إدارة كفاءتها والتحكم في تكاليفها من البنوك كبيرة الحجم.

## 6. قائمة المراجع:

1.شريفة جعدي. (2014). قياس الكفاءة التشغيلية في المؤسسات المصرفية- دراسة حالة عينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (2006-2012). ورقلة، الجزائر: اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح.

2.شعيب شنوف. (2013). *التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS.* عمان، الأردن: الطبعة الاولى، دار زهران للنشر والتوزيع.

3.عبد الحميد بوخاري ، و علي بن ساحة. (2011). نمو المؤسسات والاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي. *الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات* (صفحة ايام 22 و23 نوفمبر 2011، ص 139.). ورقلة، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، ايام 22 و23 نوفمبر 2011.

4.فلاح حسن الحسيني، و مؤيد عبد الرحمن الدوري. (2006). *إدارة البنوك -مدخل كمي واستراتيجي معاصر*. عمان، الأردن: دار وائل للنشر.

5.محمد مطر. (2006). *الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني (الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية)*. عمان، الأردن: الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع.

6.نعيم نمر داوود. (2012). *نعيم نمر داوود: التحليل المالي باستخدام برنامج Excel، دار البداية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن،2012، ص 98*. عمان، الأردن: الطبعة الاولى، دار البداية للنشر والتوزيع.

7.نهاد ناهض فؤاد الهبيل. (2013). قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية –SFAدراسة تطبيقية على المصارف المحلية في فلسطين–. غزة، فلسطين: مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة بالجامعة الاسلامية بغزة.

8. Farrell, M. (1957). The Measurement of Productive Efficiency. *Journal of the Royal Statistical Society. Series A (General), 120*(3), 253-290. Retrieved from https://www.jstor.org/stable/2343100

# تشخيص ممارسات اليقظة الإستراتيجية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

## دراسة حالة المجمع الصناعي عموري بسكرة

# Diagnosis of strategic vigilance practices in Algerian economic Case Study of Amouri Industrial group Biskra institutions

**أ.قرون نورهان**، جامعة بسكرة، nourhane.groun@univ-biskra.dz

**د.غضبان حسام الدين**، جامعة بسكرة، houssam.ghodbane@univ-biskra.dz

تاريخ الاستلام: 2019/09/30 تاريخ القبول:2019/11/21 تاريخ النشر:2020/06/06

**ملخص:**

قمنا من خلال هذه الدراسة بتشخيص ممارسات اليقظة الإستراتيجية بالمجمع الصناعي عموري بسكرة، من خلال المقابلة والتي اعتمدنا في إعدادها على الأبعاد التي وضعها françois brouard في نموذجه المقترح لتشخيص اليقظة الإستراتيجية، وخلصت الدراسة إلى الأهمية البالغة تشخيص ممارسات اليقظة الإستراتيجية بالمؤسسات الاقتصادية.

**الكلمات المفتاحية** : اليقظة الإستراتيجية ؛ التشخيص ؛ سياق اليقظة الإستراتيجية ؛ أمن اليقظة الإستراتيجية، عمليات اليقظة الإستراتيجية.

**تصنيف JEL : L86، M19**

**Abstract**

This study was aimed at identifying the problems of establishing a system of strategic vigilance Amouri industrial group, The study concluded that it is important to diagnose the practices of strategic vigilance in Algeria economic institution, that still lacks the most important factors for an effective vigilance system as the context, operations and security of strategic vigilance.

**Keywords**: strategic vigilance; diagnosis; context of strategic vigilance; security of strategic vigilance.

**JEL classification code : L86, M19**

**أ.نورهان قرون ، الإيميل:** nourhane.groun@univ-biskra.dz

## مقدمة:

لا يختلف اثنان أن للمعلومات أهمية بالغة في تنافسية المؤسسات الصناعية لا سيما المجمعات الصناعية والتي تعتبر المنافسة بالنسبة لها أصعب نظرا لتنوع مجالات نشاطها ما يجعلها بحاجة للمعلومات في شتى المجالات وعلى أكثر من منافس لأكثر من منتج، مما يفرض إرساء نظام يقظة بصفته الرسمية أو غير الرسمية خاصة في ظل التغير المستمر في البيئة والانفجار الحاصل في مجال المعلومات والذي يتطلب الاستباق في جمع المعلومات وتحليلها للتمكن من الاقتناص واستغلال الفرص المناسبة في الوقت المناسب، وبالرغم من تزايد اهتمام المنظمات باليقظة الإستراتيجية في الدول الغربية، إلا أن هذا المفهوم مازال في أطواره البدائية بالنسبة للمنظمات العربية عامة والجزائرية خاصة، فمازالت المنظمات تعاني من مشاكل في إرساء نظام اليقظة ما يحد من فعاليته ويدفع للشك والارتباك من مخرجاته، لذلك جاءت الدراسة لمعالجة مشكلة إرساء نظام يقظة فعال ومتكامل في المنظمات الجزائرية، وقد جاء françois brouard" بنموذج يساهم في تشخيص اليقظة الإستراتيجية في المؤسسة مما يساعد على معرفتها وإدراكها بما تملكه وما ينقصها أو الفجوة بين ما يجب أن يكون عليه النظام وماهو عليه في المؤسسة لتدارك الأمر وسد الفجوة ...الخ.

وقد استهدفت الدراسة المجمع الصناعي عموري بسكرة لطرحه كنموذج على مدى تبني المنظمات الجزائرية لنظام اليقظة الإستراتيجية، وما هي العوامل المهمة والتي لم تأخذ بعين الاعتبار في إرساء النظام بالمجمع رغم أهميتها ويمكن إذن طرح التساؤل التالي:

ما مدى تبني المجمع الصناعي عموري لنظام اليقظة الإستراتيجية؟

وحسب النموذج المستعمل يمكن أن نطرح الأسئلة الفرعية الآتية والتي تجيب جزئيا على التساؤل الرئيسي:

-ما هو وضع تبني المؤسسات الجزائرية لأنواع اليقظة؟

-ما هو وضع تبني المؤسسات الجزائرية لسياق اليقظة؟

-ما هو وضع تبني المؤسسات الجزائرية لتنظيم اليقظة؟

-ما هو وضع تبني المؤسسات الجزائرية لعمليات اليقظة؟

-ما هو وضع تبني المؤسسات الجزائرية للجانب الأمني لليقظة؟

كما نسعى من خلال هذا البحث لتحقيق جملة من **الأهداف** والمتمثلة في:

-الوقوف على مدى تبني المجمع محل الدراسة لليقظة الإستراتيجية.

-تسليط الضوء على النقاط المهمشة في إرساء نظام اليقظة الإستراتيجية في المجمع والتأكيد على مدى أهميتها.

وتتمثل **أهمية** الدراسة في:

- الأهمية البالغة التي تكتسيها المعلومات في تنافسية المنظمات.

-أهمية نظام اليقظة الإستراتيجية كآلية استباقية للحصول على المعلومات في المحي التنافسي.

-أهمية نموذج التشخيص المستعمل في التحليل والذي يوضح أهم المتطلبات في إرساء اليقظة الإستراتيجية.

**الدراسات السابقة:**

دراسة (لمين ع.، و. عابد، 2017، ص3-15) هدفت هذه الدراسة والمعنونة **آليات تطبيق الإستراتيجية بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية –نموذج مقترح- دراسة تطبيقية بمؤسسة الاسمنت** بالشلف إلى تقديم نموذج مقترح لتطبيق آليات اليقظة الإستراتيجية بالمؤسسات الاقتصادية، وقد تم وضع مخطط يبين كيفية سير المعلومة أو كما سماه الباحث مراحل اليقظة الإستراتيجية، كما أكد الباحث على أهمية تدعيم ذلك بالإمكانيات المالية والمادية والعمل بجميع أنواع اليقظة الإستراتيجية لضمان رصد شامل للبيئة، كما أوصت

الدراسة بضرورة تبني ثقافة اليقظة الإستراتيجية بالمؤسسات وضرورة الاستعانة بخبراء في مجال خاصة في ما يتعلق بمجال اليقظة التكنولوجية.

**دراسة عليوات رفيق، 2004**

دراسة (رفيق، 2004) هدفت هذه الدراسة والمعنونة **إرساء نظام اليقظة الإستراتيجية للتحسين من تنافسية مؤسسة اتصالات الجزائر للهاتف النقال موبيليس**، وقد هدفت الدراسة إلى اقتراح مخطط لنظام اليقظة بمؤسسة موبيليس وقد تم التركيز في إعداد هذا النموذج على أنواع اليقظة التنافسية، التكنولوجية، التجارية والإستراتيجية وكان أعم ما ركز عليه النمودج والذي جاء أيضا في التوصيات هو التركيز على التغذية العكسية بعد عملية التعقب، المعالجة ثم النشر وقد اعتبر التغذية العكسية بمثابة المحرك الحقيق لدورة حياة النظام، وقد خلصت الدراسة إلى أن المؤسسة تطبق اليقظة بشكلها اللارسمي وأنها تفتقر لثقافة اليقظة فكانت أحد أهم المقترحات الاهتمام بثقافة اليقظة كخطوة أساسية قبل إرساء نظام اليقظة الإستراتيجية.

ربما تختلف الدراستين السابقتين على الدراسة الحالية في كونها اقترحت نموذج جديد ينطبق على المؤسسة المدروسة في حين أخذت الدراسة الحالية أنموذج تمت دراسته ودراسة فعاليته من قبل لتشخيص اليقظة الإستراتيجية بالمؤسسة محل الدراسة ومحاولة معرفة الفجوة في ما يجب أن يكون وفي ما تتوفر عليه من متطلبات إرساء نظام اليقظة وعوامل فعاليته.

## 1. ماهية اليقظة الإستراتيجية:

### 1.2. مفهوم اليقظة الإستراتيجية la veille stratégique

يشبّه كل من ( PEARCE & CHAPMAN & DAVID 1982 and LESCA 1986)؛ اليقظة الإستراتيجية بالرادار الذي تستطيع المؤسسة من خلاله أن تراقب بيئاتها الإستراتيجية، بغرض تزويد صناع القرار بالبيانات الأساسية وذات الصلة، لتمكنهم من تفسيرها وفهمها واستغلالها للتصرف بسرعة وفي الوقت المناسب.(gozim, 2016, p09)

ولعلاقتها المباشرة بالمعلومات ومعالجتها عُرفت اليقظة الإستراتيجية أنها عملية جمع ومعالجة المعلومات المخصصة (فيما يتعلق المؤسسة) والاستعانة بها في الأنشطة الإستراتيجية وشبه الإستراتيجية (Agrar, 2011, p03)، فتستخدم اليقظة الإستراتيجية ما تستقطبه من إشارات ضعيفة من البيئات العلمية والتكنولوجية والسياسية والاجتماعية والثقافية والتنافسية خاصة، لتوفر الأساليب والعمليات التي تساعد في اتخاذ القرارات الإستراتيجية . (Roherbeck, 2007, p04) وفي هذا الخصوص أكد lesca، أن الإشارات الضعيفة تساعد في الإدراك المسبق للفرص والتحذير من التهديدات في البيئة التنافسية للمؤسسة، وتساهم في اقتراح لأساليب والأنشطة والإستراتيجيات لتحسين وضع المؤسسة في السوق (Lesca ,2014) .وَصفة الإستراتيجية في اليقظة تشير إلى أن مهمتها هي تزود متخذي القرارات غير المتكررة التي ليس لها أي نموذج من النماذج المفحوصة بفعل التجربة أو التي لها تأثير كبير على تنافسية وبقاء واستمرار المنظمة بالمعلومات الإستراتيجية، (نوفل، 2012، ص04) ويعرف "Johnson"هذه القرارات بأنها "تلك القرارات التي تؤثر بعمق في حاضر ومستقبل المنظمة من خلال التجاوب والتوافق بين هذه القرارات ومتطلبات البيئة" (مبروك، 2015، ص247)

كما أخذت صفتها الإستراتيجية كونها عبارة عن نشاط داعم لأنشطة إستراتيجية المؤسسة، كالتخطيط، والاستجابة، وصنع القرار، والابتكار، والاستكشاف والترقب، في بعض الأحيان كل من هذه العمليات في نفس الوقت (gozim s. a., 2016, p09) ، أيضا لاستهدافها المعلومات الإستراتيجية السوداء بدل المعلومات الرمادية أو البيضاء في محيطها التنافسي.

وبالتالي تعتبر اليقظة الإستراتيجية عملية منظمة تشمل البحث والتحليل والاختيار المناسب للمعلومة، التي تمكن المنظمة من الحصول على مزايا تنافسية، كما أنها عملية رصد للمحيط، والذي يتبع بالبث العادي للمعلومة التي تم تحليلها ومعالجتها، بهدف دعم اتخاذ القرارات الإستراتيجية، أو هي تلك العملية الإعلامية التي تسمح للمؤسسة بالاستماع المسبق للإشارات الضعيفة في محيطها، بهدف فتح نوافذ الفرص وتقليص مستوى التهديد الوارد من المحيط الخارجي للمؤسسة، وتعتبر اليقظة أيضا تلك العملية التي تمكن متخذ القرار من ملاحظة المحيط الخارجي واستيعاب ما يحدث فيه من تحولات، وبالتالي فهي العملية التي

تسمح بإجراء عمليات المراقبة الروتينية على محيط المنظمة كما تسمح بجمع واستخدام المعلومات السوداء (غير الرسمية). (اليمين، 2013، ص47)

**2.2. التفرقة بين اليقظة الإستراتيجية وبعض المصطلحات ذات الصلة**

يتقارب مفهوم اليقظة الإستراتيجية مع عدة مفاهيم أخرى من أهم هذه المفاهيم الذكاء الاستراتيجي أو ذكاء الأعمال والذكاء الاقتصادي، جاءت اليقظة الإستراتيجية تارة إعلامية وتارة استعلامية فكانت أقرب ما يكون للذكاء الاقتصادي أو الاستراتيجي (اليمين، 2013، ص48)، ويظهر من خلال مفهوم الذكاء الاقتصادي أنه يتضمن اليقظة الإستراتيجية كأحد أبعاده أو آلياته ويتعدى ذلك بالاستفادة من هذه الآلية وحماية ما تنتجه من معلومات إستراتيجية لاستغلال هذه المعلومات في التأثير على المحيط الخارجي، وكما جاء عن marti martinet & في كتابهما فإن اليقظة الإستراتيجية عبارة عن رادار يعمل على مراقبة مستمرة لمنطقة ما بهدف الإشعار عن أي خطر قادم، أما عن الذكاء الإستراتيجي فوصفاه برادار المتابعة فإن أطلق الرادار الأول إشارات الإنذار قام الرادار الثاني بتتبع مصدر الإنذار ومحاولة تخطيه، بالإضافة إلى أن الذكاء الاقتصادي أشمل من اليقظة من حيث المستوى المستهدف فإذا كانت اليقظة الإستراتيجية تستهدف المستوى الجزئي كمنظمة معينة فالذكاء الاقتصادي يتعدى ذلك بهدفه السامي والذي يصل إلى استقرار اقتصاد دول وبالتالي فهو يستهدف المستوى الكلي، لكن رغم اهتمامه بالنطاق الكلي فهو يختلف عن الذكاء الاستراتيجي فهذا الأخير يتعدى في مفهومه الذكاء الاقتصادي اتساعا وشمولا، ونستطيع القول أن الذكاء الاستراتيجي يضم كل من الذكاء الاقتصادي وتسيير المعارف الداخلية مع الإشارة إلى أن اليقظة تعد أحد أبعاد الذكاء الاقتصادي ضمنيا هي محتوى في الذكاء الاستراتيجي، رغم اعتبار البعض أن الذكاء الاستراتيجي هو المصطلح الأنجلوسكسوني لمفهوم اليقظة.

**3.2. أشكال اليقظة الإستراتيجية**

اليقظة الإستراتيجية عبارة عن مفهوم واسع يتفرع عليه مجموعة من الأبعاد أو الأنواع المتكاملة فيما بينها، والتي تدرس وتستمع للبيئة العامة للمنظمة، ويمكن تصنيف أشكال

اليقظة حسب ميدان الاستهداف إلى يقظة تنافسية، يقظة تكنولوجية، يقظة تجارية وأخرى بيئية واجتماعية (منصف، 2018، ص188-197)

- اليقظة التنافسية Competitive Intelligence:تهتم اليقظة التنافسية بسلوك المنافسين الحاليين والمرتقبين للمنظمة، وتقوم على متابعة استراتيجياتهم وأهدافهم الحالية والجديدة وتطوراتهم المالية وسياساتهم في مجال الإنتاج والتوظيف وزبائنهم وأسواقهم وشركائهم وتحالفاتهم وكل ما يتعلّق بمحيط المنافسين، كما تساعد اليقظة التنافسية على التتبع المستمر لتغيرات السوق، ويساعد هذا النوع من اليقظة على وضع الإستراتيجيات الأكثر فعالية لمواجهة التغيرات في العناصر المشار إليها وتحديد المنافسين حسب درجة الخطورة والتهديد.
- اليقظة التكنولوجية:ومن خلالها تتم ملاحظة التطورات التقنية والتكنولوجية والعملية الحالية والمستقبلية لتحديد الفرص في محيط المنظمة والاستفادة منها والتهديدات وتحديها،وهي تهتم بدائرة الاختراع والإبداع وكل ماهو جديد.
- اليقظة التجارية:هي دراسة تطورات السوق كسلوك المستهلكين والمنافسين و يقوم اليقظ هنا بمراقبة و التنبؤ لسلوك المستهلكين و تطور رغباتهم و كذا تطورات السوق و الطلب بشكل خاص و كذلك الموزعين، المنافسين ... وكل يهم المؤسسة وتجارتها.

  هي عموما تهتم بالموردين والزبائن حيث يعبر عنهم بأنهم:" آذان وعيون المؤسسة نظرا لاتصالاتهم المباشرة مع الزبائن والموزعين وكذا المنافسين"
- اليقظة الاجتماعية:تهتم بتحديد وملاحظة كل الظواهر الاجتماعية مثل الصراعات والتعارضات الدينية،التمسك بالتقاليد،وتهدف للحد من العراقيل بين المؤسسة وعمالها.
- اليقظة البيئية : Environmental Intelligenceوتعرف أيضا باليقظة الشاملة، وتضم باقي المتغيرات البيئية دون متغيرات المحيط التشغيلي وتسعى إلى المراقبة المستمرة

بجمع المعلومات المتعلقة بالتطورات والأحداث التي تطرأ في مختلف الميادين الاقتصادية,السياسية،القانونية والثقافية والتطورات الجبائية والمالية ..الخ

### 4.2. مراحل وطريقة عمل اليقظة الإستراتيجية

كأي عملية أخرى، عملية اليقظة الإستراتيجية لها طريقة عمل ومراحل محددة تمر عليها بغية الوصول إلى الهدف المنشود، تختلف هذه المراحل من باحث لآخر فهناك من يحددها في ثلاثة مراحل أو أربعة، وهناك حتى من حددها في 10 مراحل، رغم ذلك فإن الهدف واحد واختلاف التقسيم لم يأثر على مضمون هذه المراحل فلا تكاد تختلف لدى أغلب الباحثين، و وضع LESCA Humbert لسيرورة عملية اليقظة نموذج خاص سماه L.E.SCAnning method، يتضمن هذا النموذج طريقة عمل اليقظة الإستراتيجية بمختلف مراحلها وعملياتها وحسب هذا النموذج تنطلق عملية اليقظة من مرحلة اختيار مجال التطبيق أو الترصد إلى مرحلة استغلال كل ما تم جمعة من بيانات ومعلومات ثم عملية المتابعة :

- يتم في الخطوة الأولى عملية الاستهداف (Ciblage) والذي عرفه Lesca على انه "العملية التي يتم من خلالها تحديد المساحة الخارجية التي تريد الشركة وضعها تحت المراقبة الاستباقية، أي ما هو مطلوب منها لتركيز الانتباه عليه." (LESCA & SCHULER, 1995, p02) وتجيب هذه المرحلة على السؤال أي نوع من المعلومات نحن بصدد البحث عنها؟ وأين يمكن أن نجدها؟ وهذه الخطوة هي خطوة مهمة جدا خاصة أن المحيط أصبح يتسم بتخمة المعلومات أو كما وصفه (shenk) ضباب المعلومات مما يصيب الفرد المتلقي بحالة شلل في التحليل أو أثناء المعالجة، حيث أنه في لحظة ما يتلازم زيادة حجم المعلومات بعدم القدرة على معالجتها (Angela & Anne, 2002, p17-28)، لذلك أصبح مطلوب من المنظمات التعامل مع هذا الحجم الكبير منها بحذر أكبر؛
- تأتي في الخطوة الثانية مرحلة التعقب (Traque)، وهي العملية الاستباقية التي يحصل من خلالها المتيقظون على الإشارات الضعيفة في المحيط المستهدف"، ثم تخضع

المعلومات للاختيارات (Selection) المختلفة طوال عملية التداول في المنظمة (ردود الفعل وتوزيع المعلومات)، الاختيار هي عملية حساسة تعتمد أيضًا على جزء من المعرفة الضمنية من جانب الشخص الذي اختارها: يمكن اعتبار نفس "البيانات" مهمة للبعض، وغير مهمة لغيرهم في نفس المنظمة لذلك يراعى جانب الخبرة في هذه العملية؛

- ليتم بعدها رفع (Remontee) ما تم اختياره من معلومات وهي العملية التي تضمن انتقال المعلومات من المتعقبين إلى الشخص أو الأشخاص( المكلف بتخزينها )غالبا ما يكون منشط اليقظة الإستراتيجية أو إلى المستعملين المحتملين للمعلومات، ونلاحظ هنا أن الاختيار جاء على خطوتين حيث يتم الاختيار الفردي ثم يتبعه الاختيار الجماعي كمرحلة عودة للاستفادة من خبرات مختلفة كنوع من المشاركة في اتخاذ القرار؛
- بعد الاختيار المحكم للمعلومات ومعالجتها تأتي خطوة أخرى مهمة وهي عملية التخزين "Mémoires" فبالإضافة إلى تشكيل معارف ضمنية تخزن في عقول الأفراد أو المتيقظون يتم تخزين المعلومات في قواعد بيانات المنظمة (Lesca & Mancret, 2007, p4-5)

-ثم يستمر التداول والخلق الجماعي للمعنى (Creation Collective De Sens) أي إعطاء معنى لهذه الإشارات والمعلومات المخزنة جماعيا، ليتم تداولها وتخزينها مرة أخرى، ونشرها (Diffusion) إلى المستوى الاستراتيجي ولمتخذي القرارات فيه ليتم استغلالها والتصرف من خلالها.

## 2. تشخيص اليقظة الإستراتيجية (نموذج françois brouard لتشخيص اليقظة):

حسب (منصف، 2018، ص182) فإن وضع خلية لليقظة والقيام بعملية اليقظة مرورا بمراحل معينة لا يكفي، بل يجب إلحاق ذلك بعملية المتابعة المستمرة حتى تستطيع معرفة الفجوة بين التخطيط والأداء الفعلي لجهاز أو نظام اليقظة.

وقد وضع (brouard, 2007,p24) مخططا يحوي عدة عوامل لتشخيص اليقظة (الشكل رقم 1)، أهمها أنواع اليقظة، سياق اليقظة، تنظيم اليقظة، مراحل اليقظة وأضاف

الأمان كأحد أهم العوامل في التشخيص وتبين نتيجة تشخيص هذه العوامل الوضع العام لليقظة الإستراتيجية بالمؤسسة المستهدفة أكان في وضعه الجيد، المتوسط أم أن وضعه سيء ويستدعي لإعادة الرسلكة.

ويحتوي المخطط أو النموذج مجموعة من الرموز في شكل إشارات المرور وألوانها (الأخضر، الأحمر والأصفر) كرموز للإنذار والتي تدل على مستوى أداء النظام وخطورة تدنيه، وقد وضع النموذج أولا لدراسة ممارسات اليقظة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ثم تم تطويره وقد طبق هذا التشخيص على مؤسسات كندية متوسطة الحجم وتم تطويره من قبل33 خبيرا في المجال. ويعتبر هذا التشخيص بمثابة التيقظ لعملية اليقظة لمعرفة جوانب القصور فيها.

**الشكل 1:** نموذج "françois brouard" لتشخيص عملية اليقظة الإستراتيجية (بتصرف)

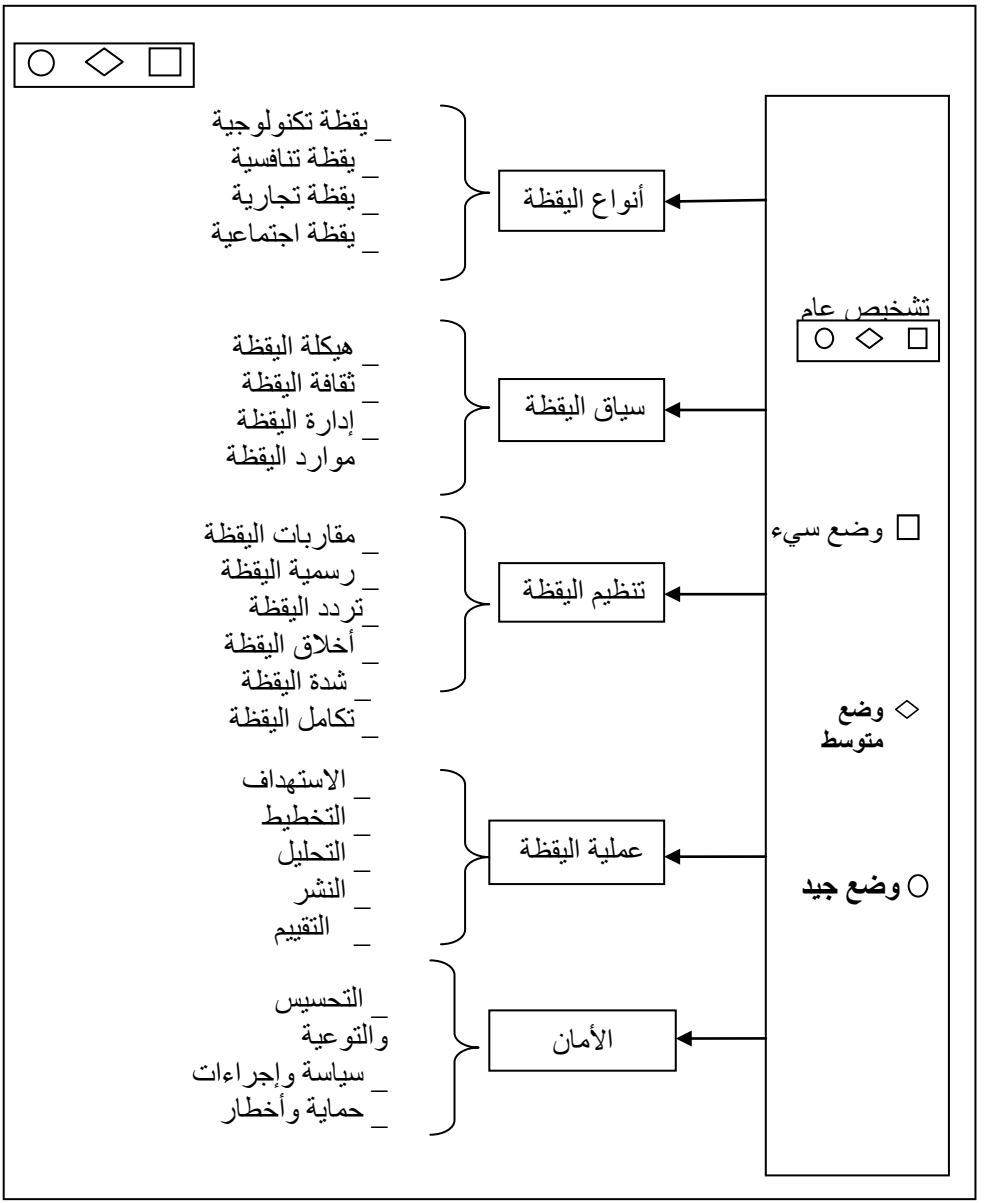


Source : brouard françois, 2007, p24

## 3. منهجية الدراسة:

انطلاقا من اعتبارات عدة فرضها موضوع البحث وظروفه علينا، ومن الإشكالية التي وضعت والمبنية أساسا على الدراسة التحليلية وجدنا أن أنسب منهج نعتمده في الدراسة هو المنهج الوصفي، ولمساعدتنا في الإجابة على الإشكالية المطروحة سلفا، استعنا ببعض أدوات جمع البيانات لتعزيز التحليل والمقارنة الواقعية للتنظير، وقد استخدمنا كل من:

الملاحظة: اعتمادنا على هذه الأداة من أجل جمع بعض المعلومات عن طريق رصد بعض السلوكيات بالمجمع الصناعي عموري بسكرة.

المقابلة: استخدمنا المقابلة في الدراسة الميدانية مع كل بعض مسئولي المصالح بالمجمع الصناعي عموري بسكرة، وكان هدفنا من وراء هذه المقابلات، معرفة مستوى تبني المجمع لليقظة الإستراتيجية هل هو في وضع جيد، متوسط أم أنه سيء.

وقد تم استعمال مقابلة مفتوحة وأخرى مغلقة حيث يتم بالإجابة ب (جيد، متوسط، أو سيء) على مؤشرات كل محور من المحاور، قسمت أسئلة المقابلة إلى خمسة محاور نظرا لما جاء في النموذج المتبع:

-أسئلة تبحث في وضع تطبيق كل نوع من أنواع اليقظة الإستراتيجية بمؤشراته.

-أسئلة تبحث وضع توفر سياق اليقظة الإستراتيجية.

-أسئلة تبحث في وضع تنظيم اليقظة الإستراتيجية بالمجمع.

-أسئلة تبحث في وضع إتباع المراحل المطلوبة في عملية اليقظة الإستراتيجية.

-أسئلة تبحث في وضع الأمان لمخرجات نظام اليقظة الإستراتيجية كما مدخلاته.

**حدود الدراسة:** اقتصرت الدراسة على المجمع الصناعي عموري بسكرة والذي يعد من أكبر وأهم المجمعات على المستوى الوطني، وهو عبارة عن مجموعة مؤسسات ذات نشاطات مختلفة ومتعددة منها 14 وحدة لصناعة الأجر بمختلف الثقوب، حيث شهد عدة توسعات وتطورات أثناء وجوده حتى انتقل من مؤسسة إلى مجمع في سوق مواد البناء (المواد الحمراء) في الجزائر، حيث يتكون مجمع عموري من 14 وحدة لصناعة الأجر موزعة عبر خمسة

ولايات (بسكرة، الجزائر، الوادي، الأغواط والجلفة)، قدرت الطاقة الإنتاجية للمجمع تقريبا بـ 3000000 طن/السنة خلال سنة 2017، أما عن الحدود الزمنية فقد استمرت الدراسة الميدانية والمقابلات خلال شهر أوت/ سبتمبر 2019، كما اقتصرت بالنسبة للعنصر مسئولي بعض المصالح بالمجمع.

## 4. نتائج الدراسة:

### 1. وضع أنواع اليقظة بالمجمع

يعتبر المجمع محل الدراسة متيقظا تكنولوجيا، تنافسيا وتجاريا بدرجة جيدة في حين يعتبر تيقظه بيئيا متوسط نوعا ما، حيث يهتم مسئولي المجمع بمراقبة المحيط التكنولوجي خاصة في ما يخص التراخيص والعلامات التجارية الحالية والمرتقبة كذلك بالنسبة لمستجدات الأجهزة والتطبيقات التقنية، كل إبداع جديد في المحيط التنافسي له ومجال اهتمامه.

يهتم أيضا وبدرجة كبيرة بدراسة السوق وسلوك المنافسين الحاليين والمحتملين، وأكثر ما يهتم به المجمع وبدرجة كبيرة هو كل ما يخص الزبون حيث يأخذ المجمع السبق في قراءة وتوقع سلوك زبائن المجمع وزبائن المنافسين.

كما يسهر على توقع احتياجات الزبائن الغير معلنة وتحقيق الاحتياجات المعلنة منها، يهتم أيضا المجمع بجمع المعلومات التي تخص القدرات التعاقدية والتفاوضية للمنافسين في القطاع.

أما في ما يخص المعلومات البيئية فلا يسعى المجمع للتيقظ لها إلا في ما يخص المعلومات القانونية والسياسية، حيث يعتبر بقية المعلومات الثقافية من قيم، عادات وتقاليد، أنماط السلوك الاجتماعي... معلومات ثابتة كون المجتمع متمسك بعاداته وتقاليده كما يعتبرها معلومات لا تأثر في مجال نشاطه وهذا ما جعلنا نقيم اليقظة البيئية بالمجمع بالوضع المتوسط، ليعتبر وضع بقية أنواع اليقظة بالمجمع جيدا.

## 2. وضع سياق اليقظة بالمجمع

مما لا شك فيه أن نجاح آلية معينة يستدعي توفير الأرضية المناسبة له وتهيأت المحيط، وهو كذلك بالسنبة لإرساء نظام اليقظة وتفعيله فيجب أن يتوفر سياق معين يسهل عملية سير النظام بما في ذلك:

هيكلة اليقظة والتي نقصد بها شكل اليقظة الإستراتيجية هل هي مركزية يهتم بها مسؤول بعينه أم أنها غير مركزية ويتشارك في إنجاحها مختلف الموظفين في القسم، هل تعمل بصفتها الرسمية أم أنها غير رسمية، هل هي منتظمة أو مستمرة وممنهجة؟ وقد أظهرت نتائج الدراسة أن وضع هيكلة اليقظة هو وضع سيء حيث تعتبر اليقظة بالمجمع مجرد عملية غير رسمية تتمثل في جمع المعلومات التي يحتاجها الأقسام ومصالح المجمع بكل عفوية بدوت تخطيط أي لا يأخذ هيكلتها بعين الاعتبار.

ثقافة اليقظة والتي تقاس من خلال درجة اطلاع المجمع على مصطلح اليقظة الإستراتيجية وكل من مصطلح الإشارات الضعيفة والاستباق، وأهمية جمع المعلومات الإستراتيجية بالإضافة إلى درجة أهمية إرساء نظام اليقظة بالمجمع؟ وقد خلصت الدراسة الحالية بكون المجمع لايزال لا يهتم بمصطلح اليقظة واتضح ذلك من خلال استغراب المبحوثين من المصطلح حين عرضه، ورغم أهمية الاستباق في جمع المعلومات والإشارات الضعيفة بالمجمع ألا أن المجمع لم يبدي نيته في أن ينتقل من اللارسمية للرسمية في ما يخص هيكلة اليقظة ما يدعو للقول أن المجمع لا ينوي إرِساء نظام يقظة حقيقي.

أما في ما يخص موارد اليقظة فيمكن القول أن المجمع يمتلك تقريبا كل ما يلزم لإرساء نظام يقظة إستراتيجية فعال، من موارد بشرية خبيرة في مجال المعلوماتية والتي تستطيع تشكيل ممثلوا اليقظة من متيقظون، مشاركون خبراء والموظفون والذين يلعبون دور هام في عملية التيقظ، أيضا يتوفر على الأجهزة والتطبيقات الالكترونية، الشبكات الداخلية والخارجية... الخ والتي تساهم في التحليل والتخزين ثم في النشر، إلا أنه وللأسف هذه الموارد لا تسخر لتطبيق اليقظة ولا لإداراتها بل المتيقظون بالمجمع هم المسئولين عن المصالح

وذوي العلاقات حيث تعتبر العلاقات مهمة جدا في جمع المعلومات أول بأول بالمجمع وهذا يأتي بنتائج جيدة في الترصد رغم عدم رسميته.

### 3. وضع تنظيم اليقظة بالمجمع

فيما يخص مقاربات اليقظة يتبنى المجمع كل من المقاربة العسكرية والتي بنيت على حرب المعلومات والتجسس والمقاربة الاقتصادية لليقظة في حين يتجاهل كل من المقاربة الإدارية، الأخلاقية والإلكترونية والذي يجعل منها في وضعها السيئ.

وكما ذكرنا سابقا فاليقظة بالمجمع تأخذ الصفة الغير رسمية، وتعتبر يقظة دائمة أي أنها لا ترتبط بمناسبة محددة كما تعتبر شاملة وتهتم بمختلف جوانب المحيط ما يجعلها في وضع جيد، كما تعتبر اليقظة متكاملة حيث أن المعلومات التي يتم جمعها مهما كان مجالها فهي تساهم في مجال آخر ما يجعل كل نوع من أنواع اليقظة يعتمد بشكل غير مباشر على الأنواع الأخرى ويرجع ذلك لتكامل نشاطات المجمع مع بعضها البعض.

### 4. وضع عمليات اليقظة بالمجمع

يتبنى المجمع بعض عمليات اليقظة أو مراحلها لكنه يهمش أهم مراحل عملية التيقظ وهي الاستهداف التخطيط والتقييم، أما بالنسبة جمع، تحليل ثم النشر فهو يتبناها بشكل غير مقصود.

تعتبر عملية الاستهداف الخطوة الأولى في عملية التيقظ والاستماع للمحيط حيث يتم تحديد الجزء الذي يجب التركيز عليه والانتباه له من المحيط، تجيب هذه الخطوة أي على السؤال أي نوع من المعلومات نحن بصدد البحث عنه؟، ويغفل المجمع عن أهميتها حيث يستهدف كل المحيط والمنافسين في آن واحد ما يؤدي إلى تشتت عملية البحث وفقدان التركيز والتعرض إلى ما يدعى بـ تخمة المعلومات ما يؤدي إلى عملية الشلل في التحليل.

أما بالنسبة لعملية التخطيط والتي تحدد طريق وأساليب البحث عن المعلومات بالإضافة إلى الموارد اللازمة لإتمامها، فهي الأخرى لا تحظى باهتمام المجمع والقائمين عليه رغم أنها بمثابة دليل المتيقظون في البحث عن المعلومة وتحليلها ونشرها.

ينتقل مسئولي المجمع مباشرة لعملية الجمع ثم النشر وتعتبر هاتين العمليتين في وضعها الجيد ورغم ذلك فإن الوضع السيئ لعملية التقييم قم تعيق التغذية العكسية لما تم جمعه وتحليله والذي يساهم في تحديد مواصفات الاستماع للبيئة مرة أخرى كذلك للوقوف على الفجوات والانحرافات.

**وضع أمن اليقظة بالمجمع**

لم يرقى أمن اليقظة الإستراتيجية ورغم أهميته بعد للوضع الجيد بالمجمع، وذلك على مستوى كل الأبعاد، فقد أخذ التحسيس والتوعية الوضع السيئ من خلال إجابات المبحوثين حيث يفتقر مسئولي المجمع لثقافة اليقظة ما يصعب مهمة نقلها للآخرين، في حين من المهم جدا نشر ثقافة سرية المعلومة لضمان سلامتها كما التعرف على الأخطار الذي قد تواجه النظام الذي يعتبر خطوة في تفاديها.

تأخذ السياسات والإجراءات الوضع المتوسط وذلك كونها إجراءات غير مرتب لها، كما تأخذ الحماية والإخطار أيضا الوضع المتوسط فيعتمد المجمع على حماية المعلومات الداخلة والخارجة كما يعي جيدا مدى الخطر الناتج عن خروج أي معلومات غير مرغوب في نشرها ورغم ذلك فالحماية في المجمع لا تستهدف النظام بل المعلومات في حد ذاتها، ويجهل مدى أهمية حماية النظام والأجهزة الالكترونية المكونة له والتي قد تتعرض للقرصنة أو انتشار فيروس والناتج عن بعض الرسائل الالكترونية المجهولة والغير مرغوب فيها أو عن تثبيت برامج غير محمية ما يؤدي لحذف المعلومات المخزنة في النظام.

## 5. الخاتمة:

يتطلب إرساء نظام يقظة إستراتيجية توفر جملة من الشروط والموارد المختلفة التي يجب أن تأخذ بعين الاعتبار، وإدارة تسهر على السير الحسن لعملية اليقظة وكذا هيكلة وثقافة داعمة لليقظة الإستراتيجية، ولا يتوقف الأمر على توفير المتطلبات وإرساء النظام بل يجب المتابعة الدائمة والمراقبة المستمرة لعمل النظام ونتائجه للتعرف على جوانب القصور ومواطن القوة والضعف بالنظام وهذا ما يعرف بتشخيص اليقظة الإستراتيجية (منصف، 2018، ص182)، وتم من خلال الدراسة تشخيص عملية اليقظة الاستراتيجية بالمجمع الصناعي عموري بسكرة حيث خلصت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها:

- وضع اليقظة الإستراتيجية بالمجمع الصناعي عموري بسكرة هو وضع متوسط حيث يعتبر وضع تبني المؤسسة لأنواع اليقظة الإستراتيجية جيد، في حين وضع كل من تبنيها لتنظيم، عمليات وأمن اليقظة هو وضع متوسط، أما عن سياق اليقظة فوضع تبنيها له سيء رغم أهميته ومكانته كونه بمثابة حجر الأساس لتبني نظام اليقظة الإستراتيجية بالمؤسسات خاصة أنه يضم بين مؤشراته ثقافة اليقظة، هيكلتها ومواردها.
- يتبنى المجمع محل الدراسة اليقظة الإستراتيجية عفويا بشكل غير مخطط له وذلك لوعيه وإدراكه لأهمية الاستباق في جمع المعلومات والاستماع الدائم للمحيط والإشارات الضعيفة.
- يملك المجمع قدرات وموارد تسمح له بإرساء نظام يقظة إستراتيجية بمختلف متطلباته إلا أنه لم يستغلها بعد.

ومن خلال ما توصلت إليه الدراسة من نتائج يمكن وضع مجموعة من الاقتراحات:

- إعادة النظير في هيكلة اليقظة الإستراتيجية بالمجمع.
- عدم إهمال اليقظة البيئية والمجتمعة كون معلوماتها ذات أهمية بالغة خاصة السياسية منها والقانونية.
- استغلال موارد المجمع التقنية والبشرية منها في إرساء نظام يقظة فعّال لا يخلوا من أهم متطلباته.

- الإطلاع على مفهوم وأهمية اليقظة والاهتمام بهذه الثقافة نظرا لأهميتها في نشر الوعي بأهمية الإشارات الضعيفة.
- عدم إهمال مرحلة التخطيط للتيقظ فهي المرحلة التي تسمح بتقييم نتائج عملية اليقظة
- اعتماد المتابعة المستمرة لعملية اليقظة للتمكن من المقارنة بين المخطط والفعلي فهذه المرحلة بمثابة تشخيص لعمليات اليقظة.
- الاهتمام بأمن اليقظة بكل أبعاده ومؤشراته وذلك لحماية المعلومات وتجنب تسربها والذي قد يسمح للمنافس باقتناص فرص مهمة في المحيط كما قد يسبب تسرب أي معلومة مهمة في وضع المجمع في خطر قد يصعب تجاوزه.

## 6. قائمة المراجع:

✓ المؤلفات:

1.السـعيد مبـروك ابـراهيم، المعلومـات ودورهـا فـي دعـم واتخـاذ القـرار الاسـتراتيجي، المجموعة العربية للنشر، (مصر: المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2015)؛

2.منصـف بـن خديجـة، اليقظـة الإسـتراتيجية، مؤسسـة الـوراق للنشـر، ( الأردن: مؤسسـة الوراق للنشر والتوزيع، 2018)؛

3. علـيوات رفيـق، إرسـاء نظـام اليقظـة الإسـتراتيجية للتحسـين مـن تنافسـية مؤسسـة الاتصالات للهاتف النقال موبيليس، المدرسة العليا للتجارة، (الجزائر: المدرسة العليا للتجارة، 2004)؛

4.فالتـة اليمـين، اليقظـة وأهميتهـا فـي اتخـاذ القـرارات الإسـتراتيجية، جامعـة بسـكرة، ( الجزائر: جامعة بسكرة، 2013)؛

5. LESCA Humbert, SCHULER Maria , Veille Stratégique : Comment ne pas être noyé sous les informations?,( France,Grenoble 2: Laboratoire CERAG, Ecole Supérieure des Affaires, Université Pierre Mendès , 1995);

6. Lesca, H, Mancret, G, Vers une gestion des connaissances tacites pour la veille Anticipative Stratégique dans les PME-PMI: retours d'expérience. In: (Hermès Lavoisier : *Management, systèmes d'information et connaissances tacites*. Ouvrage collectif sous la direction de Nicolas Lesca, 2007) ;

7. Lesca, H, Veille stratégique : La méthode L.E.SCAnning: Management et Société (EMS) ;

8. Sid Ahmed Gozim, Le rôle de la veille stratégique dans le processus d'innovation de services, (Aix-Marseille: faculté du gestio, 2016).

✓ المقالات:

1.ولد عابد عمر وعلواطي لمين، آليات تطبيق اليقظة الاستراتيجي بالمؤسسات الاقتصادية نموذج مقترح –دراسة تطبيقية بمؤسسة الاسمنت بالشلف–، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 17، 2017؛

2. Angela emunds & Anne moris, The problem of information overload in business 09organizations, International Journal of Information Management, V 20, 2002;
3. Brouad françois, une recherché-action pour diagnostiquer les pratique de veille stratégique des PME, revue international PME, V 02, N01, 2007

✓ المداخلات:

1.نوفل حديد، نظم المعلومات الحديثة في خدمة الذكاء الاقتصادي لمنظمة الأعمال، مداخلة، ملتقى الذكاء الاقتصادي والتنافسية المستدامة في منظمات الأعمال الحديثة، *2012*، جامعة الشلف، الجزائر؛

2. M. Abdelbaqi AGRAR ,Réalisé par: Asmae EL ABED, Trace écrite du cours de la veille stratégique, Matière : veille stratégique, 9 september 2009, Université Mohamed premier Ecole nationale de commerce et de gestion, Oujda;
3. R. Rohrbeck, Veille stratégique en entreprise multinationale: Une étude de cas auprès de la Deutsche Telekom AG, XVIeConférence internationale de management stratégique, 2007 ,Montréal, Canada.

# استخدام التكلفة المستهدفة لتخفيض سعر الخدمات الصحية دراسة حالة قسم الأشعة مستشفى طب العيون –بسكرة–

# Using the target cost to reduce the price of health services case study of Radiology Department, Ophtalmology Hospital-Biskra-

**حبشي أسماء**، جامعة محمد خيضر، مخبر مالية بنوك وإدارة الأعمال
asma.habchi@univ-biskra.dz
**تومي ميلود**، جامعة محمد خيضر، مخبر مالية بنوك وإدارة الأعمال
miloud.toumi@univ-biskra.dz

تاريخ الاستلام:2020/04/06 تاريخ القبول:2020/05/15 تاريخ النشر:06 /2020/06

**ملخص:**

تعتبر التكلفة المستهدفة أسلوب لتحديد السعر التنافسي، لذا هدفت الدراسة إلى إبراز دور أسلوب التكلفة المستهدفة في تحديد سعر صورة الصدر بقسم الأشعة، ومن أهم النتائج التي توصلنا إليها أن استخدام أسلوب التكلفة المستهدفة يساهم فيتخفيض سعر صورة الصدر مع تحقيق ميزة تنافسية للمؤسسةفي سوق الخدمات الصحية.

**الكلمات المفتاحية: التكلفة المستهدفة؛ التكلفة الحالية؛ صورة الصدر؛ فجوة التكلفة؛ مستشفى طب العيون.**

**تصنيف *JEL*: M490**

**Abstract:**

The target cost is a procedure for determining the competitive price, so the study aimed to highlight the role of the target cost procedure in determining the price of the thorax image in the radiology department,and one of the most important results we found is that using the target cost procedure can contribute to reduce the price of the thorax image with the achievement of the institution's competitive advantage in the health services market.

.**keyword**:**Thetarget cost; The actual cost; The thorax image; The gap cost; The Ophthalmology hospital.**

**JEL classification code : M490**

**حبشي أسماء، الإيميل:** **asma.habchi@**univ-biskra.dz

## 1. مقدمة:

ضغطت المنافسة في عصرنا الحالي على المؤسسات لتتجه نحو مناهج حديثة في التسعير بهدف كسب الأسواق ورضا الزبون، ويتطلب هذا الأمر تحديد وتخفيض التكلفة إلى الحد الأدنى، لذا أصبح تحديث نظام التكاليفأمرا ضروريا للوصول إلى قرارات تسعير رشيدة، ومن المناهج الحديثة في التسعير أسلوب التكلفة المستهدفة، والذي يعبر عن برنامج كامل لتخفيض التكاليف مع تلبية متطلبات الزبون، فهو منهج في التسعير تجاوز أوجه القصور في المناهج التقليدية.

ويعتبر قطاع الصحة من أهم القطاعات في أي اقتصاد، لذا عملت الجزائر منذ الاستقلال على تطويره من خلال مختلف التعديلات والإصلاحات المتبعة، مع تزويد المؤسسات الصحية بالتكنولوجيا والتقنية الطبية والخبرة العلمية بهدف تحسين الخدمات الصحية، ولتزايد تكاليف الرعاية الصحية بمعدل يفوق الزيادة في الميزانية الصحية، تم انتهاج النظام التعاقدي كنمط حديث في عملية التسيير الإداري بتفعيل العلاقة بين المؤسسات الصحية وهيئات الضمان الاجتماعي، للتحكم في التكاليف مع الحفاظ على المستوى المناسب للخدمات الصحية.

وقد تحددت مشكلة البحث في الإجابة على السؤال الرئيس التالي:

**كيف يتم استخدام التكلفة المستهدفة لتخفيض سعر صورة الصدر بقسم الأشعة في مستشفى طب العيون؟**

**حدود الدراسة:** تم تطبيق أسلوب التكلفة المستهدفة على خدمة التصوير الطبي للصدر بقسم الأشعة في المؤسسة العمومية الاستشفائية المتخصصة في طب العيون –بسكرة، باعتبارها من الخدمات الضرورية لإجراء العمل الجراحي ولتوفر المعلومات الكافية عن الخدمة، وقد اعتمدنا بيانات سنة 2018 للمؤسسة محل الدراسة لغرض إعداد الجانب التطبيقي.

**أهمية الدراسة:** إن تطبيق النظام التعاقدي يحتم على المؤسسات الإستشفائية البحث عن أساليب جديدة لتسعير خدماتها الصحية، خفض التكلفة وإرضاء الزبائن، في ظل المنافسة مع المؤسسات الخاصة كأسلوب التكلفة المستهدفة، وتعتبر هذه الدراسة من الدراسات الأولية التي تعالج كيفية استخدام التكلفة المستهدفة لتخفيض سعر الخدمة الصحية، كما أن القيام بهذه الدراسة سوف يمنح معرفة جديدة في القدرة على المنافسة لبقية المؤسسات الصحية.

**أهداف الدراسة:** يمكننا جمع أهداف هذه الدراسة في:

– التعرف على أساسيات أسلوب التكلفة المستهدفة؛

– محاولة استخدام أسلوب التكلفة المستهدفة في تسعير الخدمة الصحية؛

– تحديد مجالات وأهمية استخدام التكلفة المستهدفة في خفض تكاليف الخدمة الصحية؛

– تحديد وتطبيق خطوات التكلفة المستهدفة في خفض تكلفة التصوير الطبي للصدر بالأشعة (دراسة الحالة).

**خطة الدراسة:**للإجابة عن هذه الإشكالية قسمت الدراسة إلى المحاور التالية:

1. مقدمة
2. مدخل نظري لأسلوب التكلفة المستهدفة؛
3. تطبيق أسلوب التكلفة المستهدفة في مستشفى طب العيون بسكرة؛
4. نتائج الدراسة؛
5. الخاتمة.

**الدراسات السابقة:**

– **دراسة سالم عبد الله حلس ومحمد حسن الحداد (2012)** بعنوان "**مدى تطبيق مدخل التكلفة المستهدفة في الشركات الصناعية الفلسطينية العاملة في قطاع غزة**"، **دراسة ميدانية، فلسطين**،هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى تطبيق مدخل التكلفة المستهدفة في الشركات العاملة في قطاع غزة ومدى ملاءمة البيئة الصناعية الفلسطينية لتطبيق هذا المدخل،وخلصت الدراسة أن الشركات الصناعية العاملة في قطاع غزة على وعي وإدراك بمفهوم التكلفة المستهدفة إلا أنها لا تقوم باستخدام معادلة التكلفة المستهدفة بصورة علمية في تخفيض تكاليفها.

– **دراسة سامي محمد أحمد غنيمي (2014)** بعنوان "**مدى فعالية دور التكلفة المستهدفة في زيادة القدرة التنافسية لخدمات البنوك التجارية**"، **دراسة تحليلية، مصر**، هدفت الدراسة إلى محاولة التعرف على مدى إمكانية استخدام أسلوب التكلفة المستهدفة في مجال خفض التكلفة وتسعير الخدمات في البنوك التجارية، وخلصت إلى أنه رغم الصعوبات التي قد تواجه

التطبيق في قطاع الخدمات المصرفية، إلا أن أسلوب التكلفة المستهدفة يساعد على دعم القدرة التنافسية ويدعم تحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنوك.

– **دراسة حسام مراجع مؤمن النعاس (2015)** بعنوان "**مدى قدرة شركة الإنماء للأسلاك والكابلات المساهمة على تبني أسلوب التكلفة المستهدفة**"، **دراسة ميدانية، ليبيا**، هدفت الدراسة إلى تطبيق أسلوب التكلفة المستهدفة بغرض تحقيق خفض في التكاليف، والذي يؤدي بدوره إلى تحقيق المزايا التنافسية، خلصت الدراسة إلى أن تطبيق أسلوب التكلفة المستهدفة على أحد منتجات الشركة يوفر معلومات هامة تنبه إلى ضرورة تخفيض التكاليف وتطوير المنتجات.

– **دراسة** NorhafizaBaharudin&RuzitaJusoh**(2015)** بعنوان "**إدارة التكلفة المستهدفة: دراسة حالة في شركة تصنيع السيارات**"، **دراسة ميدانية، ماليزيا**، هدفت الدراسة إلى توضيح كيفية تطبيق إدارة التكلفة المستهدفة والعوامل الرئيسية التي تؤثر عليها في البيئة غير اليابانية، خلصت الدراسة إلى كيفية ممارسة إدارة التكلفة المستهدفة في ماليزيا مقارنة بالنموذج النظري الياباني، والعوامل الرئيسية التي تؤثر على تصميم عملية تنفيذها.

- الدراسات السابقة تم اجراؤها في بيئة صناعية أو خدمية بمجال المصرفية بعيدة عن البيئة الجزائرية والصحية، لذا تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في أنها متعلقة بمؤسسة متخصصة في الخدمات الصحية وهي خدمة التصوير الطبي بالأشعة للصدر، لتخفيض تكلفتها دون المساس بنوعية الخدمة المقدمة.

## 2. مدخل نظري عن أسلوب التكلفة المستهدفة

**1.2 تعريف أسلوب التكلفة المستهدفة:**هو أسلوب قائم على التحديد المسبق لسعر البيع المستهدف وهامش الربح المستهدف، وبذلك تحدد طرق الإنتاج اللازمة في حدود التكلفة المستهدفة،***(COOPER & SLAGMULDER, 2004, P. 46)***فهو أسلوب شامل لإدارة التكلفة يبين كل الأطراف الداخلية والخارجية للمؤسسة، والتي تتمثل في الزبائن والمصممين

والعاملين من أجل العمل معا من البداية إلى النهاية، بهدف إنتاج منتج يفي برغبات الزبائن وبأقل تكلفة ممكنة.*(YOOK, KIM, & YOSHIKAWA, 2005, P. 7)*

**2.2 مبادئ التكلفة المستهدفة:**تتمثل المبادئ الأساسية التي تقوم عليها التكلفة المستهدفة في:*(KWAH, 2004, pp. 44-45)*

- **السعر يؤدي إلى التكلفة:** يتم تحديد السعر السوقي بناء على طلب الزبون وتفضيلاته؛
- **التركيز على الزبائن:** بأخذ آرائهم حول المنتجات المفضلة، خصائصها وكم هم راغبين للدفع مقابل مستوى معين من الجودة؛
- **التركيز على تصميم المنتج:** يتم التركيز على هذا المبدأ من البداية ليكون التصنيع في حدود التكلفة المستهدفة؛
- **التركيز على تصميم العملية:** يكون من خلال اختيار التكنولوجيا اللازمة، والمصادر العالمية للمشتريات؛
- **فرق العمل متعددة الوظائف:** يتعلق بحقيقة أن هذه الفرق مسؤولة عن كامل العملية الإنتاجية من البداية إلى النهاية؛
- **تخفيض تكلفة دورة الحياة:** تشمل تكلفة دورة الحياة سعر الشراء، تكلفة التشغيل وتكاليف الصيانة والتوزيع؛
- **الاتجاه نحو سلسلة القيمة:** لما تكون التكلفة المتوقعة أعلى من التكلفة المستهدفة، يقوم المديرون بنظرة فاحصة على سلسلة القيمة لتحديد الفرص المتاحة لتخفيض التكاليف.

**3.2 مراحل تطبيق التكلفة المستهدفة:**يمكن تقسيم التكلفة المستهدفة إلى ثلاث مراحل أساسية هي:

**على مستوى السوق:** يتم في هذه المرحلة نقل الضغط الذي تواجهه المؤسسة إلى مصممي وموردي المنتج، عن طريق تحديد تكلفة المنتوج المسموح بها، ويكون ذلك بعد تحديد سعر البيع المستهدف وخصم هامش الربح. *(COOPER & SLAGMULDER, 1997, p. 1)*

**تحديد السعر المستهدف:**يتم تحديد السعر المستهدف في نظام التكلفة المستهدفة بعد الأخذ بعين الاعتبار أربعة محددات أساسية:*(Ansari & Bell, 1997, p. 33)*

- حاجات ورغبات الزبائن المرتبطة بالخصائص والوظائف المادية والجمالية للمنتج؛
- السعر الذي يكون الزبائن مستعدين لدفعه مقابل الخصائص والوظائف التي تميز المنتج؛
- تحليل خصائص وأسعار المنتجات المنافسة؛
- الحصة السوقية للمنتج، وتحليل المنافسين.

**تحديد الربح المستهدف:** وذلك بناء على استراتيجية الربح طويل المدى للمؤسسة واستراتيجية حصة المنتوج في السوق في المدى القصير،***(HERGETH, 2002, p. 5)***ويتحدد الربح المستهدف على أساس العائد على المبيعات الذي تريد المؤسسة تحقيقه بدلا من العائد على الاستثمار.***(KWAH, 2004, p. 52)***

**حساب التكلفة المستهدفة:** يتم حسابها بطرح الربح المستهدف من السعر المستهدف مع ضمان توفر جميع الوظائف الأساسية التي يريدها الزبائن في المنتج. ***(Meyssonnier, 2001, p. 120)***

**...على مستوى المنتج:** في هذه المرحلة يركز مصممي المنتج على إيجاد طرق لتصميم منتجات ترضي زبائن المؤسسة عند مستوى تكاليف مسموح بها، فهي تستخدم هندسة القيمة لتحقيق هذا الهدف والتنسيق أو الاتصال مع موردي المؤسسة.***(ساحري، 2017، صفحة 289)***

**...على مستوى المركبات (الأجزاء):** والتي تتم في كثير من الحالات بالتوازي مع المرحلة الثانية، حيث يتم تجزئة المكونات إلى وظائف فرعية ومحاولة تخفيض تكلفة كل جزء على حده، مثل ما تم على مستوى المنتج.***(عطوي، 2016، صفحة 113)***

**4.2 استخدام أسلوب التكلفة المستهدفة لخفض التكلفة:**

يقوم مهندسو المؤسسة ومصممو المنتج باستخدام أسلوب التكلفة المستهدفة لغرض تحديد الحد الأقصىللتكلفة، الذي يفترض أن تتحقق بالمواد والموارد المطلوبة في عملية تصميم وتصنيع المنتج، وتكون مسؤوليتهم ابتكار منتجات ذات تكلفة مساوية أو أقل من التكلفة المستهدفة، ويزود هذا الأسلوب المديرين بالقدرة على السيطرة على تكاليف المنتج في مرحلة التخطيط، أيضا يمكن المديرين في البيئة التنافسية من تحليل المنتجات المحتمل إنتاجها قبل الالتزام بتخصيص الموارد اللازمة لإنتاجها، ***(شاكر نوري و حسن جمعة، 2014، صفحة 365)***، وبالتالي الوصول إلى سعر تنافسي بعد وضعه على مستوى الأنشطة المستقبلية

المستهدفة بما يمكن من إجراء تحليل ضمني للأنشطة ومحاولة التخلص من الأنشطة التي لا تحقق قيمة.***(يونس الشعباني، 2010، صفحة 23)***

**5.2 خصائص أسلوب التكلفة المستهدفة:**ذكرت العديد من الدراسات أن أسلوب التكلفة المستهدفة يتميز بالعديد من الخصائص أهمها:***(النعاس، 2015، الصفحات 141-142)***

- هو أسلوب يتنبأ بالتكاليف المطلوبة ويحضر للإنتاج في نطاقها؛

-يمثل الوسيلة اللازمة للتعرف على المنتجات التي تحقق الأرباح الكافية والمطلوبة؛

-ينمي روح التعاون والابتكار لدى جميع العاملين بهدف إخراج المنتج بالصورة المطلوبة؛

-يصف خطة التطوير مع الأخذ في الاعتبار ديناميكية التسعير وتعقيد مكونات المنتج والعلاقة مع الموردين؛

-يطبق هذا الأسلوب في مرحلة تصميم وتطوير المنتج أي قبل الإنتاج؛

-يعتبر أداة رقابية على نتائج القرارات المتعلقة بتصميم المنتج والأساليب التقنية المستخدمة أثناء مرحلة الإنتاج؛

-يساعد في خلق مستقبل تنافسي للمؤسسة من خلال التركيز على الإدارة الموجهة من السوق.

**6.2 أهداف أسلوب التكلفة المستهدفة:**نظرا للمنافسة الحادة والتطور الهائل في تكنولوجيا نظم الإنتاج والمعلومات، ظهر أسلوب التكلفة المستهدفة بهدف:***(غنيمي، 2014، الصفحات 23-24)***

-خفض تكلفة الإنتاج مع الحفاظ على الجودة والالتزام بالسعر المناسب للأسعار السائدة في السوق، والتوقيت المناسب وإرضاء الزبائن؛

-السعي نحو تحقيق الربح المستهدف، من خلال تحفيز العاملين في كافة المستويات الإدارية؛

-السعي نحو تحقيق التخفيض المستمر لتكلفة الإنتاج من خلال إتباع سياسات التخطيط الاستراتيجي وزيادة فعالية تصميم وتطوير المنتجات.

-جذب الزبائن وتحسين الوضع التنافسي من خلال التطوير المستمر للمنتجات وبث روح الانتماء لدى العاملين بالمؤسسة؛

-التركيز على البيئة الخارجية للمؤسسة، من خلال التركيز على مواصفات المنتج ورغبات الزبائن والمنافسين للوصول إلى التكلفة التنافسية ومقارنتها بتكلفة منتج المؤسسة؛

-تحقيق الأهداف الاستراتيجية للإدارة العليا مع الحفاظ على الوضع التنافسي في الأجل الطويل وتحقيق أرباح مقبولة؛

-توفير احتياجات الزبائن واشباع رغباتهم، بتقديم منتجات بجودة وسعر مناسبين ما يضمن الاستمرار في السوق؛

-إن تطبيق أسلوب التكلفة المستهدفة يرسخ فكرة العمل بروح الفريق داخل المؤسسة.

**7.2 الصعوبات التي تواجه تطبيق أسلوب التكلفة المستهدفة:**يعتبر أسلوب التكلفة المستهدفة مدخل حديث في إدارة التكاليف ومن الصعوبات التي تواجه تطبيقها:***(سالم عبد الله حلس، محمد حسن الحداد، 2012، الصفحات 307-308)***

-عدم توفر إطار مفاهيمي ومنهجية واضحة لتطبيق الأساليب الحديثة لخفض التكلفة والمحافظة على مستوى الجودة والأداء الوظيفي للوصول إلى التكلفة المستهدفة؛

-عدم توفر بيانات واضحة على أسعار المنافسين والأرباح المستهدفة لتحديد التكلفة المستهدفة؛

-عدم وضوح كيفية تخصيص الخفض في التكلفة الحالية لتتساوى مع التكلفة المستهدفة؛

-صعوبة استمرارية المحافظة على خطة التكلفة المستهدفة نتيجة التطور التكنولوجي السريع والمتزايد مع دخول منافسين جدد للسوق؛

-الآثار المتعارضة المترتبة على الاستغناء عن الأيدي العاملة كنتيجة حتمية لتطبيق أسلوب التكلفة المستهدفة.

## 3. تطبيق أسلوب التكلفة المستهدفة في مستشفى طب العيون بسكرة:

سيتم التطرق من خلال هذا العنصر إلى التعريف بالمؤسسة العمومية الإستشفائية المتخصصة في طب العيون بسكرة، من حيث نشأتها، ومهامها ثم التطرق إلى مراحل تقديم خدمة التصوير بالأشعة، واستخدام التكلفة التقليدية في تحديد سعر الخدمة الصحية، ثم تطبيق أسلوب التكلفة المستهدفة وتحقيق التخفيض المستهدف لصورة الصدر بقسم الأشعة.

### 1.3 التعريف بالمؤسسة الإستشفائية المتخصصة في طب العيون:

أنشأت المؤسسة محل الدراسة تبعا للمرسوم التنفيذي 465/97 المتضمن إنشاء المؤسسات الإستشفائية المتخصصة وسيرها،الموافق لـ: 02 ديسمبر 1997الصادر عن وزارة الصحة وإصلاح المستشفيات، كما نصت المادة 02 من القرار رقم 027 المؤرخ في2009/01/27 الصادر عن وزارة الصحة وإصلاح المستشفيات بإنشاء مصلحة ووحدات بالمؤسسة الإستشفائية المتخصصة في طب العيون مستشفى البوخاري–بسكرة كما هو موضح بالجدول التالي:

***الجدول 1: المصالح والوحدات المكونة للمؤسسة الإستشفائية المتخصصة***

| المصالح | عدد الأسرة | الوحدات |
|---|---|---|
| ***طب أمراض العيون*** | ***40*** | ***استشفاء الرجال***<br>***استشفاء النساء***<br>***الفحص والاستعجالات***<br>***الكشف*** |

***المصدر:*** *المادة 02 من ملحق القرار رقم 027 المؤرخ في 2009/01/27 من وزارة الصحة وإصلاح المستشفيات.*

كما تم في وقت لاحق فتح صيدلية بالمؤسسة الإستشفائية تبعا للقرار رقم 45 المؤرخ في 2013/02/26 الصادر عن وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، المتضمن إنشاء مصلحة الصيدلية.

تقع المؤسسة العمومية الإستشفائية المتخصصة في طب العيون محل الدراسة بحي البوخاري وسط مدينة بسكرة، يحدها من جميع الجهات أحياء سكنية.

**مهام المؤسسة العمومية الإستشفائية المتخصصة في طب العيون بسكرة:**حسب نص المادة 3 من المرسوم التنفيذي 465/97؛ وملحق المادة 02 من القرار رقم 027 المؤرخ في 2009/01/27 فإن المؤسسة الإستشفائية تتكون من هيكل واحد متخصص في طب أمراض العيون، وهي تغطي حاجات سكان ولاية بسكرة وبعض الولايات المجاورة مثل باتنة، خنشلة مسيلة، كما نصت كذلك المادة 05 من نفس المرسوم على مهام تقوم بها هاته المؤسسات في مجال نشاطها كما يلي:

. تنفيذ نشاطات الوقاية والتشخيص والعلاج وإعادة التكييف الطبي والاستشفاء؛

. تطبيق البرامج الوطنية والجهوية والمحلية للصحة؛

. المساهمة في إعادة تأهيل مستخدمي مصالح الصحة وتحسين مستواهم.

وذكر في المادة 06، 07 من نفس المرسوم بأنه يمكن استخدام المؤسسة الإستشفائية المتخصصة كميدان للتكوين الشبه الطبي والتسيير الاستشفائي على أساس اتفاقيات توقع مع مؤسسة التكوين، ويمكن اعتماد مؤسسة عمومية متخصصة أو جزء من هياكلها بناء على قرار مشترك بين الوزير المكلف بالصحة ووزير التعليم العاليلضمان نشاطات استشفائية جامعية.

**مراحل عملية أخذ صورة بالأشعة:** تمر عملية التصوير بقسم الأشعة بثلاث مراحل، من خلال التقاط الصورة، تحميض الفلم واستخراج الصورة مع مراقبة النتيجة، وللقيام بالعملية يجب توفر غرفة للتصوير بها آلة الراديو، وغرفة أخرى للتحميض واستخراج الصورة بها آلة تحميض الفلم والكواشف اللازمة وأفلام وأدوات التصوير.

***الشكل 1:*** *مراحل التصوير بالأشعة*

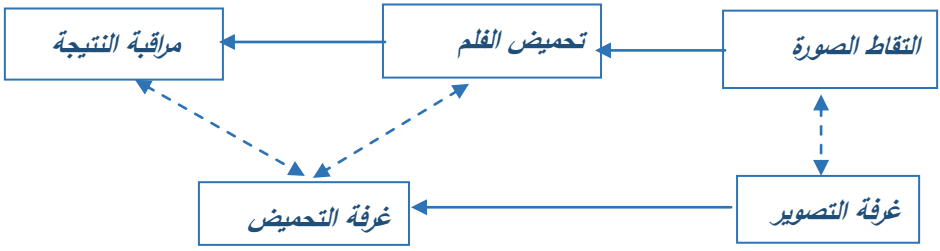


***المصدر:*** *من إعداد الباحثين*

**2.3 تحديد التكلفة والسعر الفعليين لصورة الصدر بقسم الأشعة:**لوجود علاقة مباشرة بين قسم الأشعة والخدمات المقدمة في المؤسسة الإستشفائية، يصبح هذا القسم من الأقسام الرئيسية في المؤسسة محل الدراسة.

**1.2.3 تحديد التكلفة الحالية لصورة الصدر بمستشفى طب العيون:**يحتوي قسم الأشعة على مجموعة من التكاليف نوجزها في الجدول التالي:

***الجدول 2:*** *تكاليف قسم الأشعة (دج)*

| مصاريف قسم الأشعة | مصاريف مباشرة | مصاريف غير مباشرة |
|---|---|---|
| *أجور عمال قسم الأشعة* | *1 733 767,00* | - |
| *مجموع نفقات الغذاء* | - | - |
| *مجموع تكلفة الصيدلية* | *1 557 170,00* | - |
| *لوازم متنوعة* | - | *155 347,00* |
| *مجموع تكلفة الصيانة* | - | *5 254,00* |
| *قسط اهتلاك غرفة قسم الأشعة* | *840,00* | - |
| *قسط اهتلاك العتاد الطبي* | *412 824,33* | - |
| *قسط اهتلاك العتاد غير طبي* | - | - |
| *قسط اهتلاك السترة العازلة* | *4 400,00* | - |
| *المجموع* | *3 709 001,33* | *160 601,00* |

***المصدر:*** *من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات قسم المحاسبة بالمؤسسة محل الدراسة*

إضافة إلى المصاريف المشتركةوالإدارية، مع ملاحظة أنه يوجد بقسم الأشعة نوعين من الصور، صور صدرية وصور جمجمة، حيث بلغ عدد الصور سنويا 3063 صورة، ومدة أخذ صورة واحدة من صور الصدر هي 15 دقيقة أما صورة الجمجمة 10 دقيقة.

**مصاريف الأجور**: يوجد بقسم الأشعة ثلاثة عمال للتصوير الطبي، حيث بلغت مصاريف الأجور السنوية 767 733 1 دج، يتم حساب نصيب الشعاع من مصاريف الأجور كالتالي:

تكلفة الدقيقة = (مجموع مصاريف الأجور) ÷ (المدة الإجمالية السنوية للتصوير بالدقائق)

تكلفة الدقيقة الواحدة = 1733767 ÷ 43865

تكلفة الدقيقة الواحدة = 39.53 دج

المدة الاجمالية السنوية للتصوير = (مدة أخذ الصورة) × (عدد الصور سنويا)

تكلفة الصورة الواحدة = (تكلفة الدقيقة) × (مدة أخذ الصورة)

وهذا موضح في الجدول التالي:

***الجدول 3:*** *نصيب الصورة من مصاريف الأجور*

| الوحدة | صورة | دقيقة | دقيقة | دج | دج |
|---|---|---|---|---|---|
| نوع الصورة | عدد الصور سنويا | مدة أخذ الصورة | المدة الاجمالية | تكلفة الدقيقة | تكلفة الصورة |
| صورة جمجمة | 416 | 10 | 4160 | 39,53 | 395,25 |
| صورة صدرية | 2647 | 15 | 39705 | 39,53 | 592,88 |
| المجموع | 3063 | 25 | 43865 | - | 988,13 |

***المصدر:*** *من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات قسم المحاسبة وقسم الاشعة بالمؤسسة محل الدراسة*

يلاحظ من الجدول أن نصيب الصورة الصدرية الواحدة من تكاليف الأجور 592.88 دج

**مصاريف الصيدلية:** بلغت مصاريف الصيدلية الخاصة بقسم الأشعة 170 557 1 دج، لاستخراج تكلفة الفلم الواحد قمنا بقسمة تكلفة علبة الأفلام على عدد الأفلام المتواجدة بالعلبة، حيث كل علبة بها 100 فلم، كما قمنا بحساب نصيب الصورة من مصاريف الصيدلية من خلال الجدول التالي:

***الجدول 4:*** *نصيب الصورة من مصاريف الصيدلية*

| الوحدة | صورة | دج | دج | بالمئة | دج | دج |
|---|---|---|---|---|---|---|
| نوع الصورة | عدد الصور | تكلفة الفلم | قيمة الصور | النسب | مصاريف الصيدلية | نصيب الصورة من المصاريف |
| جمجمة | 416 | 64,70 | 26 916,91 | 5% | 72 496,52 | 174,27 |
| الصدر | 2 647 | 208,25 | 551 237,75 | 95% | 1 484 673,48 | 560,89 |
| المجموع | 3 063 | 272,95 | 578 154,66 | 100% | 1 557 170,00 | 735,16 |

***المصدر:*** *من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات قسم المحاسبة والصيدلية (أخذ كل الأرقام بعد الفاصلة)*

**حساب هامش الأمان الخاص بالصيدلية:** يقدر هامش الأمان بـ: 10% من إجمالي مصاريف الصيدلية.

هامش الأمان = 155 717 دج لكل الأشعة، عدد اختبارات الأشعة لسنة 2018 هو 3063

ومنه نصيب الشعاع الواحد: 155717÷ 3063 = 50.84 دج.

مما سبق مصاريف الصيدلية الخاصة بشعاع الصدر = 560.89+ 50.84 = 611.73 دج.

**مصاريف اللوازم المتنوعة:** بلغت 155 347 دج، يتم حساب نصيب الصورة من اللوازم المتنوعة كما في الجدول التالي:

***الجدول 5:*** *نصيب الصورة من مصاريف اللوازم المتنوعة*

| الوحدة | صورة | دج | بالمئة | دج | دج |
|---|---|---|---|---|---|
| نوع الصورة | عدد الصور | قيمة الصور | نسبمئوية | نصيب الصور من المصاريف | نصيب الصورة من المصاريف |
| جمجمة | 416 | 26 915,20 | 5% | 7 231,99 | 17,38 |
| الصدر | 2 647 | 551 237,75 | 95% | 148 115,01 | 55,96 |
| المجموع | 3 063 | 578 152,95 | 100% | 155 347,00 | 73,34 |

***المصدر:*** *من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات قسم المحاسبة ومسؤول المخزن*

**حساب هامش الأمان الخاص بتوريدات اللوازم المتنوعة:** يمثلهامش الأمان 10% من إجمالي مصاريف اللوازم المتنوعة.

هامش الأمان = 10% × 155347

هامش الأمان = 15534.7 دج لكل الأشعة، عدد اختبارات الأشعة لسنة 2018 هو 3063

ومنه نصيب الصورة الواحدة: 15571.7÷ 3063 = 5.08 دج

مما سبق مصاريف اللوازم المتنوعة الخاصة بصورة الصدر= 55.96+ 5.08 =61.04 دج

**مصاريف الصيانة:** بلغت 5 254 دج، يتم حساب نصيب الصورة من مصاريف الصيانة كما في الجدول التالي:

**الجدول 6:** نصيب الصورة من مصاريف الصيانة

| الوحدة | صورة | بالمئة | دج | دج |
|---|---|---|---|---|
| نوع الصورة | عدد الصور | النسبة المئوية | نصيب الصور من المصروف | نصيب الصورة من الصيانة |
| جمجمة | 416,00 | 5% | 244,59 | 0,59 |
| الصدر | 2 647,00 | 95% | 5 009,41 | 1,89 |
| المجموع | 3 063,00 | 100% | 5 254,00 | 2,48 |

**المصدر:** من اعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات قسم المحاسبة

من الجدول يلاحظ أن نصيب الصورة الصدرية الواحدة من مصاريف الصيانة 1.89 دج.

**مجموع الاهتلاك:** بلغ مجموع الاهتلاك 418064.33 دج، يتم حساب نصيب الصورة من الاهتلاك كما يلي:

**الجدول 7:** نصيب الصورة من مجموع الاهتلاك

| الوحدة | صورة | بالمئة | دج | دج |
|---|---|---|---|---|
| نوع الصورة | عدد الصور | النسب المئوية | نصيب نوع الصور من الاهتلاك | نصيب الصورة من الاهتلاك |
| جمجمة | 416,00 | 5% | 19 462,47 | 46,78 |
| الصدر | 2 647,00 | 95% | 398 601,86 | 150,59 |
| المجموع | 3 063,00 | 100% | 418 064,33 | 197,37 |

**المصدر:**من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات قسم المحاسبة وقسم الأشعة بالمؤسسة

يلاحظ من الجدول أن نصيب الصورة الصدرية الواحدة من مجموع الاهتلاك الخاص بالقسم بلغ 59. 150 دج.

**المصاريف المشتركة:** بلغت المصاريف المشتركة لكل الأقسام 18520228.93 دج، تم توزيعها حسب مجموع المصاريف في كل قسم، لتحديد المصاريف المشتركة الخاصة بقسم الأشعة حسب الجدول التالي:

**الجدول 8:** جدول التوزيع الأولي للتكاليف(دج)

| الأقسام | مجموع التكاليف | نسب | مصاريف مشتركة | مج التوزيع الأولي |
|---|---|---|---|---|
| الإدارة | 52 850 385,56 | 20,89% | 3 869 309,66 | 56 719 695,22 |
| العمليات | 110 303 170,86 | 43,60% | 8 075 572,58 | 118 378 743,44 |
| قسم الأشعة | 3 869 602,33 | 1,53% | 283 303,32 | 4 152 905,65 |
| قسم المخبر | 15 077 259,77 | 5,96% | 1 103 844,11 | 16 181 103,88 |
| قسم الرجال | 26 284 271,48 | 10,39% | 1 924 337,63 | 28 208 609,11 |
| قسم النساء | 27 885 367,00 | 11,02% | 2 041 557,86 | 29 926 924,86 |
| استعجالات | 16 695 284,58 | 6,60% | 1 222 303,78 | 17 917 588,36 |
| المجموع | 252 965 341,58 | 100% | 18 520 228,93 | 271 485 570,51 |

**المصدر**:من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات قسم المحاسبة

من الجدول يلاحظ أن المصاريف المشتركة الخاصة بقسم الأشعة بلغت 283303.32 دج،ويوجد بالقسم نوعين من الأشعة صدرية وجمجمة، للفصل بينهما نضرب في نسبة القيمة الخاصة بصورة الصدر، نجد المصاريف المشتركة الخاصة بالصور الصدرية كما يلي:

مصاريف مشتركة خاصة بأشعة الصدر = (283303.32) × (0.95344342)

مصاريف مشتركة خاصة بأشعة الصدر = 270113.68 دج

نصيب شعاع الصدر من المصاريف المشتركة = 270113.38 ÷ 2647

نصيب شعاع الصدر من المصاريف المشتركة = 102.04 دج.

**المصاريف الإدارية:** بلغت المصاريف الإدارية 25. 237 733 56 دج لكل الأقسام، تم توزيعها حسب مجموع المصاريف في كل قسم بالنسبة لإجمالي المصاريف، لتحديد المصاريف الإدارية الخاصة بقسم الأشعة حسب الجدول التالي:من جدول التوزيع الثانوي نلاحظ أن المصاريف الإدارية الخاصة بقسم الأشعة بلغت 1100611.56 دج، ويوجد

بالقسم نوعين من الأشعة صدرية وجمجمة، للفصل بينهما نضرب في النسبة التي تبين قيمة الصور الصدرية وهذا ما سنوضحه:

مصاريف إدارية خاصة بصور الصدر = (1100611.56) × (0.95344342)

مصاريف إدارية خاصة بصور الصدر = 1049370.85

نصيب صورة الصدر الواحدة من المصاريف الإدارية = (1049370.85) ÷ (2647)

نصيب صورة الصدر الواحدة من المصاريف الإدارية = 396.43 دج.

**نصيب الصورة الصدرية الواحدة من إجمالي المصاريف:**لحسابها قمنا بجمع كل المصاريف المتعلقة بالصورة الصدرية كما يظهرها الجدول التالي

**الجدول 10:** تكلفة الصورة الصدرية الفعلية (دج)

| المصاريف | الأجور | الصيدلية | لوازم متنوعة | صيانة | مج الاهتلاك | تكاليف مشتركة | تكاليف إدارية | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| صورة الصدر | 592,88 | 611,73 | 61,04 | 1,89 | 150,59 | 102,04 | 396,43 | 1916,6 |

**المصدر**: من إعداد الباحثين

**2.2.3 تحديد السعر الفعلي لصورة الصدر بقسم الأشعة:** بعد تحديد التكلفة الحالية لخدمة التصوير الطبي بالأشعة للصدر خلال عام 2018، كما هو موضح في الجدول رقم (10)، يتم تحديد سعر البيع بناء على التكاليف، وهناك ثلاث طرق رئيسية للتسعير وهي:

- التسعير على أساس التكلفة الكلية؛
- التسعير على أساس التكلفة المتغيرة؛
- التسعير على أساس العائد على الاستثمار.

والطريقة التي تتبعها المؤسسة حالة اعتماد النظام التعاقدي هي التسعير على أساس التكلفة الكلية بهامش ربح، ويتم بموجب هذه الطريقة تحديد سعر البيع بإضافة هامش الربح إلى التكلفة الكلية التي تتضمن التكاليف المباشرة وغير المباشرة، الثابتة والمتغيرة، لتحقيق صافي الربح المستهدف للمؤسسة الصحية، ويمثل هامش الربح نسبة مئوية من التكلفة الكلية.

ويتم تحديد سعر الخدمة من خلال لمعادلة التالية:

سعر صورة الصدر = تكلفة الصورة + تكلفة الصورة × نسبة هامش الربح

سعر صورة الصدر = 1916.6 + 1916.6× 12 %

سعر صورة الصدر = 2146.59 دج

**3.3 تطبيق أسلوب التكلفة المستهدفة في المؤسسة محل الدراسة:**

**1.3.3 تحديد السعر المستهدف:**لتحديد السعر المستهدف يجب القيام بدراسة تسويقية، بغرض تحديد أسعار المنافسين العاملين في نفس المجال، يظهر الجدول التالي أبرز المنافسين المحليين وهي مراكز لخدمة التصوير الطبي بالأشعة:

***الجدول 11:*** *تحديد أسعار المنافسين في سوق الخدمات الصحية (دج)*

| المنافسين | مكان العمل | تسعيرة أشعة الصدر |
|---|---|---|
| المركز الطبي للكشف بالأشعة " الحكيمة كريمة بن يحيى" | الحوزة–بسكرة | 1500 |
| مركز الفحص الطبي بالأشعة القدس | الضلعة–بسكرة | 1500 |
| مصحة الرازي (02) | حي الزمالة–بسكرة | 1480 |

***المصدر:****من اعداد الباحثين بالاعتماد على أسعار سوق الخدمات الصحية المحلي*

من الجدول السابق نلاحظ أن أدنى سعر لخدمة التصوير الطبي بالأشعة كانت بمصحة الرازي (02) بـ: 1480 دج، ومنه نتخذ من السعر 1450 دج سعرا مستهدفا لجذب الزبائن.

**2.3.3 حساب التكلفة المستهدفة للخدمة الصحية:**

التكلفة المستهدفة = السعر المستهدف – هامش الربح المستهدف

التكلفة المستهدفة = 1450 – (التكلفة المستهدفة × 12%)

1.12 التكلفة المستهدفة = 1450

التكلفة المستهدفة = 1450 ÷ 1.12

التكلفة المستهدفة = 1294.64 دج.

**3.3.3 مقارنة التكلفة الحالية بالتكلفة المستهدفة لخدمة التصوير الطبي بالأشعة للصدر:**بناء على النتائج المتحصل عليها عند حساب التكلفة الحالية لسنة 2018 والتي بلغت 1916.6 دج، وهي التكلفة المقدرة لخدمة التصوير الطبي بالأشعة للصدر لسنة 2019،

وتوصلنا في المرحلة السابقة إلى تكلفة مستهدفة تقدر بـ:1294.64 دج، نقوم بحساب فجوة التكلفة بالعلاقة التالية:

**فجوة التكلفة = التكلفة المقدرة – التكلفة المستهدفة للخدمة**

فجوة التكلفة = 1916.6 – 1294.64

فجوة التكلفة = 621.96 دج

نلاحظ أن هناك فجوة موجبة بين التكلفة المقدرة والتكلفة المستهدفة تقدر بـ:621.96 دج يجب العمل على تقليصها وهذا هو هدف المرحلة الموالية من الدراسة.

**4.3 تحقيق التخفيض المستهدف للتكاليف بقسم الأشعة بالمؤسسة محل الدراسة:**

**1.4.3 تحديد تكلفة صورة الصدر بعد التخفيض المستهدف:**للوصول إلى تكلفة منخفضة تحقق سعر منخفض يقترب من السعر المستهدف، نقوم باستغلال كامل الطاقة الإنتاجية لقسم الأشعة حيثيتم رفع عدد الصور السنوية إلى: 17280 صورة صدرية، 5760 صورة جمجمة، وهي تعبر على الاستخدام الكلي للطاقة الإنتاجية لقسم الأشعة، ولتغطية هذه الزيادة يجب إضافة 6 عمال إضافيين، تصبح التكاليف كما يلي:

**الأجور:** عند إضافة 6 عمال بقسم الأشعة تصبح الأجور السنوية: (1733767 × 3) = 5201203 دج

تكلفة الدقيقة الواحدة = 301 201 5 ÷ 040 23

تكلفة الدقيقة الواحدة = 42. 16 دج

نصيب الصورة من الصدرية من مصاريف الأجور: 16.42 × 15 = 246.27 دج

**الصيدلية:** عند زيادة عدد الأفلام المستهلكة إلى 23040 تصبح مصاريف الصيدلية 11713091 دج، يصبح نصيب الصورة الصدرية الواحدة مصاريف الصيدلية 614.23 دج

**حساب هامش الأمان:** يقدر هامش الأمان بـ: 10% من إجمالي مصاريف الصيدلية.

هامش الأمان = 10% × 11713091

هامش الأمان = 1171309.10 دج لكل الأشعة، عدد اختبارات الأشعة 040 23 شعاع

ومنه نصيب الشعاع الواحد: 1171309.10÷ 23040 = 50.83 دج

مما سبق مصاريف الصيدلية الخاصة بشعاع الصدر = 614.23+ 50.83 = 665.06 دج.

**لوازم متنوعة:** عند زيادة عدد الأفلام المستهلكة إلى 23040 تصبح مصاريف اللوازم المتنوعة 1168525.92 دج، ونصيب الصورة الصدرية من مصاريف اللوازم المتنوعة 61.76 دج.

**حساب هامش الأمان الخاص بتوريدات اللوازم المتنوعة:** يمثل هامش الأمان 10% من اجمالي مصاريف اللوازم المتنوعة.

هامش الأمان = 10% × 1168525.92

هامش الأمان = 116852.59 دج لكل الأشعة، عدد الصور المقدرة هو 23040

ومنه نصيب الصورة الواحدة:116852.59 ÷ 23040 = 5.07 دج.

مما سبق مصاريف اللوازم المتنوعة الخاصة بصورة صدرية: 61.76 +5.07=66.83 دج.

**الصيانة:** عند زيادة عدد الأفلام المستهلكة إلى 23040 تصبح مصاريف الصيانة 39520.78 دج، يصبح نصيب الصورة الصدرية الواحدة من مصاريف الصيانة 2.07 دج.

**مجموع الاهتلاك:** عند زيادة عدد الأفلام المستهلكة إلى 23040 تبقى مجموع أقساط الاهتلاك 418064.33 دج، يصبح نصيب الصورة الصدرية الواحدة من مجموع الاهتلاك 21.92 دج.

**المصاريف المشتركة:** بلغت المصاريف المشتركة لكل الأقسام 18520228.93 دج، تم توزيعها حسب مجموع المصاريف في كل قسم، لتحديد المصاريف المشتركة الخاصة بقسم الأشعة حسب الجدول التالي:

***الجدول 12:*** *التوزيع الأولي للتكاليف بعد التخفيض المستهدف(دج)*

| الأقسام | مجموع التكاليف | نسبة التكلفة لإجمالي التكاليف | مصاريف مشتركة | مج التوزيع الاولي |
|---|---|---|---|---|
| الإدارة | 52 850 382,56 | 8,29% | 1 535 400,36 | 54 385 782,92 |
| قسم العمليات | 378 791 681,86 | 59,42% | 11 004 591,75 | 389 796 273,61 |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| قسم الأشعة | 18 540 502,83 | 2,91% | 538 635,55 | 19 079 138,38 |
| قسم المخبر | 38 717 513,94 | 6,07% | 1 124 814,65 | 39 842 328,59 |
| قسم الرجال | 66 634 324,43 | 10,45% | 1 935 849,10 | 68 570 173,53 |
| قسم النساء | 65 259 534,69 | 10,24% | 1 895 908,94 | 67 155 443,63 |
| استعجالات | 16 695 284,58 | 2,62% | 485 028,58 | 17 180 313,16 |
| المجموع | 637 489 224,89 | 100% | 18 520 228,93 | 656 009 453,82 |

**المصدر:** من إعداد الباحثين

من الجدول يلاحظ أن المصاريف المشتركة الخاصة بقسم الأشعة بلغت 538635.55 دج، يوجد بالقسم نوعين من الأشعة صدرية وجمجمة، للفصل بينهما نضرب في نسبة القيمة الخاصة بصورة الصدر، نجد المصاريف المشتركة الخاصة بالصور الصدرية هذا ما سنوضحه:

مصاريف مشتركة خاصة بصور الصدر = (538635.55) × (0.906151169)

مصاريف مشتركة خاصة بصور الصدر = 488085.23دج

نصيب صورة الصدر الواحدة من المصاريف المشتركة = (488085.23) ÷ (17280)

نصيب صورة الصدر من المصاريف المشتركة = 28.24 دج

**المصاريف الإدارية:** بلغت المصاريف الإدارية 54385782.92 دج لكل الأقسام، تم توزيعها حسب مجموع المصاريف في كل قسم بالنسبة لإجمالي المصاريف، لتحديد المصاريف الادارية الخاصة بقسم الأشعة حسب الجدول التالي:من الجدول يلاحظ أن المصاريف الإدارية الخاصة بقسم الأشعة بلغت 1724722.51 دج، يوجد بالقسم نوعين من الأشعة صدرية وجمجمة، للفصل بينهما نضرب في نسبة القيمة الخاصة بصورة الصدر، نجد المصاريف الادارية الخاصة بالصور الصدرية وهذا ما سنوضحه:

مصاريف إدارية خاصة بصور الصدر = 1724722.51 × 0.90615169

مصاريف إدارية خاصة بصور الصدر = 1562860.22

نصيب صورة الصدر الواحدة من المصاريف الإدارية = 1562860.22 ÷ 17 280

نصيب صورة الصدر من المصاريف الإدارية = 90.44 دج.

**تكلفة صورة صدرية واحدة بعد التخفيض المستهدف:** لحسابها قمنا بجمع كل المصاريف الخاصة بقسم الأشعة كما يظهرها الجدول التالي:

***الجدول 14:*** *تكلفة الصورة الصدرية بعد التخفيض (دج)*

| المصاريف | الأجور | الصيدلية | لوازم متنوعة | صيانة | مج الاهتلاك | تكاليف مشتركة | تكاليف إدارية | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| صورة الصدر | 246,27 | 665,06 | 66,83 | 2,07 | 21,92 | 28,24 | 90,44 | 1120,83 |

***المصدر:*** *من إعداد الباحثين*

### 2.4.3 حساب سعر صورة الصدر بعد التخفيض المستهدف في التكاليف:

بعد تحديدلتكلفة الصورة الصدرية بعد التخفيض، نحدد سعر هذه الخدمة كما يلي:

سعر صورة الصدر = 1120.83 + 1120.83 × 12 %

سعر صورة الصدر = 1255.33 دج

***الجدول 15:*** *المقارنة بين مختلف التكاليف والأسعار (دج)*

| التكلفة التقديرية | السعر التقديري | التكلفة المستهدفة | السعر المستهدف | التكلفة بعد التخفيض | السعر بعد التخفيض |
|---|---|---|---|---|---|
| 1916.6 | 2146.59 | 1294,64 | 1450 | 1120.83 | 1255.33 |

***المصدر:*** *من إعداد الباحثين*

لما كان السعر المستهدف 1450 دج كانت التكلفة المستهدفة 64. 294 1 دج، بعد القيام بعمليات التخفيض وصلنا إلى سعر 1255.33دج وتكلفة 1120.83دج، ومنه السعر والتكلفة اللذان تم التوصل إليهما يجعلان من المؤسسة الصحية أكثر تنافسية في سوق الخدمات الصحية.

هنا نكون قد حققنا هدف الدراسة المحدد في إشكالية بحثنا، حيث تمكنا من استخدام التكلفة المستهدفة لتخفيض تكلفة خدمة تصوير الصدر بقسم الأشعة في مستشفى طب العيون بسكرة.

## 4. نتائج الدراسة:

من خلال الإطار النظري والدراسة التطبيقية، تم التوصل إلى النتائج التالية:

– في ظل معطيات البيئة الاقتصادية الحديثة أصبحت المؤسسات مطالبة بتوفير خدمات ذات جودة عالية وتكلفة منخفضة؛

– أصبحت أسعار الخدمات تحدد في السوق وبالتالي الانتقال من طريقة تحديد السعر بناء من التكلفة إلى تحديد التكلفة بناء على السعر؛

– التكلفة المستهدفة أسلوب لتحديد السعر التنافسي، واستراتيجية المؤسسة بالنسبة للأرباح المراد تحقيقها؛

– بناء على أسلوب التكلفة المستهدفة يتم اتخاذ إجراءات لتخفيض التكلفة بالقدر الذي يجعل المؤسسة قادرة على امتصاص الفجوة الموجبة بين التكلفة الحالية والتكلفة المستهدفة؛

– أسلوب التكلفة المستهدفة يجعل من المؤسسة الصحية أكثر تنافسية في سوق الخدمات الصحية؛

– من الصعوبات التي تواجه المؤسسات الصحية أن أغلب تكاليفها ثابتة بفعل الاستثمارات الضخمة في المباني والأجهزة والمعدات الطبية إضافة إلى رواتب الموظفين الشهرية، مما يوجب العمل بكامل طاقتها الإنتاجية حتى تحقق التكلفة المستهدفة.

## 5. الخاتمة:

من خلال هذه الورقة البحثية تم إبراز محدودية أنظمة التكاليف التقليدية في ظل التطورات الحديثة للبيئة الاقتصادية خاصة في مجال الخدمات الصحية، ففي حال التطبيق الصارم لمرسوم النظام التعاقدي والذي يلزم المؤسسة الصحية بتحديد تكلفة الخدمة والعمل على جذب الزبون باعتبارها محل منافسة مع مقدمي الخدمات الخواص، فاستخدام أسلوب التكلفة المستهدفة يساهم في تحديد السعر الذي يلقى قبولا من الزبائن وفي حدود امكانياتهم، وعلى أساس هذا السعر يتم تحديد التكلفة المستهدفة والعمل على عدم تخطيها بالاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، والطاقة الإنتاجية الكاملة مع تعاون كل من الطاقم الطبي والإداري للمؤسسة الصحية، وفي ظل النتائج السابقة خلصت الدراسة إلى التوصيات التالية:

– ضرورة إعادة النظر في أنظمة محاسبة التكاليف التقليدية المطبقة في المؤسسات الخدمية، لأن البيئة الحديثة تتطلب أساليب تحديد وقياس وعرض المعلومة التكاليفية بما يلائم المتطلبات التكنولوجية ذات المنافسة القوية؛

– العمل على رفع درجة كفاءة المحاسبين وتدريبهم للعمل في أقسام التكاليف؛

– انشاء قسم للبحوث والتطوير، من أجل دراسة السوق والمنافسين وتزويد المؤسسة بالمعلومات اللازمة لتطبيق أسلوب التكلفة المستهدفة؛

– الاهتمام بجميع مراحل تقديم الخدمة عند قياس تكلفة الخدمة الصحية، وانشاء فريق عمل متعدد الخصائص مهمته تحقيق أسلوب التكلفة المستهدفة؛

– ضرورة إدراك محاسبي المؤسسة بالمزايا المتحققة من تطبيق أسلوب التكلفة المستهدفة؛

– تفعيل دور نظم محاسبة التكاليف في المؤسسات الصحية، وتوفير الكفاءات العلمية والعملية القادرة على تطبيق أسلوب التكلفة المستهدفة.

**قائمة المراجع باللغة العربية**


1. اليزيد ساحري. (جوان, 2017). نظام التكلفة المستهدفة: مدخل استراتيجي لإدارة التكلفة. *7* (3)، الصفحات 282-294.
2. حسام مراجع مؤمن النعاس. (2015). مدى قدرة شركة الانماء لأسلاك والكابلات المساهمة على تبني أسلوب التكلفة المستهدفة. *مجلة المختار للعلوم الاقتصادية، 02*(04)، الصفحات 132-174.
3. حيدر شاكر نوري، و محمود حسن جمعة. (2014). تقنيات ادارة التكلفة الاستراتيجية. *مجلة ديالي*(63)، الصفحات 345-383.
4. راضية عطوي. (2016). التكلفة المستهدفة كأداة لتخفيض التكاليف-دراسة حالة: تخفيض تكلفة صنبور من نوع Prima لشركة Saniak. *مجلة الأبحاث الاقتصادية*(15)، الصفحات 107-129.
5. سالم عبد الله حلس، محمد حسن الحداد. (2012). مدى تطبيق مدخل التكلفة المستهدفة في الشركات الصناعية الفلسطينية العاملة في قطاع غزة. *مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والادارية، 20*(02)، الصفحات 301-330.
6. سامي محمد أحمد غنيمي. (2014). مدى فعالية دور التكلفة المستهدفة في زيادة القدرة التنافسية لخدمات البنوك التجارية. *مجلة البحوث التجارية*(01)، الصفحات 2-51.
7. صالح ابراهيم يونس الشعباني. (2010). التغير في استراتيجيات خفض الكلف وآثارها. *مجلة تنمية الرافدين، 32*(98)، الصفحات 9-33.

**قائمة المراجع باللغة الأجنبية**


1. Ansari, S., & Bell, J. (1997). *Target Costing.* IRWIN McGraw Hill.
2. COOPER, R., & SLAGMULDER, R. (1997, February 25). Factors Influencing The Target Costing Process: Lessons From Japanese Practice. Claremont Graduate School, California: Claremont Graduate University.
3. COOPER, R., & SLAGMULDER, R. (2004). Achieving Full-Cycle Cost Management. *MTSloan Management Review*, *46*(1), pp. 45-52.
4. HERGETH, H. (2002). Target Costing In the Textile Complex. *Journal of Textile and ApparelTechnology and Management, 2*, pp. 1-10.
5. KWAH, D. G. (2004). Target Costing In Swedish Firms-Fiction, fad or fact? an empirical study of some Swedish firms(Masters Thesis). School of Economics and Commercial Law, Sweden: Goteborg University.
6. Meyssonnier, F. (2001, décembre). Le Target Costing: Un Eta De L'Art. *Finance controle stratégie, 4*(4), pp. 113-138.
7. YOOK, K.-H., KIM, I.-W., & YOSHIKAWA, T. (2005). Target Costing in Industry-Evidence from Japan. *Construction Accounting and Taxation, 15*(3), pp. 5-18.

# أثر الفساد على النمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا وجنوب آسيا للفترة (2003-2018)

# The Impact of Corruption on the Economic Growth in African and South Asian Countries during the Period (2003-2018)

**غزازي عماد**، جامعة يحي فارس بالمدية، rezazi.imad@univ-medea.dz

**صغيري سيدعلي**، جامعة يحي فارس بالمدية، Seghiri.sidali@univ-medea.dz

تاريخ الاستلام:2019/09/30 تاريخ القبول:2019/12/03 تاريخ النشر:2020/06/06

**ملخص:**

تهدف الدراسة إلى معرفة تأثير الفساد، على النمو الاقتصادي، في (09) دول من شمال افريقيا وجنوب آسيا، باستخدام نماذج بانل الساكن، خلال الفترة (2003-2018)، بالاستعانة بطريقة المربعات الصغرى المعممة الممكنة (FGLS).

وبينت نتائج الدراسة، أن للفساد أثر سلبي على النمو الاقتصادي. أما مؤشر التعليم والانفتاح التجاري فكان أثرهما إيجابي، في حين كان أثر الانفاق الحكومي سلبي على النمو الاقتصادي، كما أظهر الاستثمار ومعدل التضخم عدم معنوية على النمو الاقتصادي.

**الكلمات المفتاحية :** الفساد ؛ النمو الاقتصادي ؛ نماذج بانل الساكن.

**تصنيف *JEL* : C23، D73 ، O40.**

**Abstract:**

The study aims at identifying the impact of corruption on the economic growth in nine African and south Asian countries using Static Panel Model during the period (2003-2018). The study concludes that corruption has a negative effect on the economic corruption. While both education index and trade openness has positive effects, government expenditure has a negative effect on the economic growth. Investment and the rate of inflation were insignificant.

.**keyword**: corruption ; economic growth ; static panel model.

**JEL classification code : C23, D73, O40.**

**المؤلف المرسل: عماد غزازي، الإيميل:** rezaziimad@gmail.com

## 1. مقدمة:

يعد الفساد ظاهرة منتشرة عالميا لا تقتصر على بلد معين، بحيث لم تسلم منها لا البلدان المتقدمة ولا حتى النامية، تتشابك فيها عوامل متعددة، وعلى الرغم من أن الظاهرة قديمة إلا أن زيادة حجمها واتساع رقعتها خاصة في الاقتصاديات النامية دفع بالهيئات والمنظمات العالمية إلى البحث في مؤشراتها ومحاولة تقديم آليات مواجهتها.

يترتب على الفساد آثار خطيرة تهدد الاقتصاديات المحلية لاسيما عملية التنمية الاقتصادية، حيث يعد النمو الاقتصادي من بين الأهداف الرئيسية التي تسعى الدول بأكملها إلى تحقيقه سواء تلك المتقدمة أو النامية، ومن شان تفشي ظاهرة الفساد وانتشارها خاصة في الحياة الاقتصادية أن تؤثر سلبا على العوامل المحفزة للنمو ودفع عجلة الاقتصاد كتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ومن ثم فقدان المكاسب الدافعة بالنمو كالتكنولوجيا ورأس المال البشري.

وعليه يمكن صياغة إشكالية الدراسة على النحو التالي: ما هو تأثير الفساد على النمو الاقتصادي في دول شمال افريقيا وجنوب آسيا خلال الفترة (2003-2018)؟

**1.1. فرضيات الدراسة:** للإجابة على إشكالية الدراسة سيتم الاعتماد على الفرضيتين التاليتين:

-يوجد تأثير سلبي للفساد ومعدل التضخم على النمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا وجنوب آسيا خلال فترة الدراسة؛

-يوجد تأثير إيجابي للتعليم، الإنفاق الحكومي، الاستثمار والانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا وجنوب آسيا خلال فترة الدراسة.

**2.1.أهداف الدراسة:**

تهدف الدراسة إلى قياس، أثر مؤشر الفساد على النمو الاقتصادي، في دول شمال إفريقيا وجنوب آسيا وهي كل من (الجزائر، المغرب، تونس، مصر، نيبال، باكستان، سريلانكا، بنغلاديش والهند)، خلال الفترة (2003-2018)، باستخدام نماذج بانل الساكن.

**3.1.منهج البحث:**

لتحقيق أهداف البحث، واثبات فرضياته فقد تم استخدام المنهج الكمي، من خلال بناء نموذج لقياس وتحليل اثر الفساد على النمو الاقتصادي في دول شمال افريقيا وجنوب آسيا، بالاعتماد على برمجية (Stata 15)، في معالجة البيانات للحصول على نتائج أكثر دقة.

**4.1. الدراسات السابقة:**

لغرض تحليل مشكلة البحث ومناقشتها، تطلب الأمر الاستعانة بأهم الدراسات السابقة، حسب التسلسل الزمني نذكر منها:

دراسة (مفيد ذنون، 2010): حاولت هذه الدراسة استقصاء تأثير الفساد على تخصيص الإنفاق العام، الإيرادات العامة ونوعية الخدمات الحكومية بالتطبيق على مجموعة دول الشرق الأوسط وباستخدام طريقة البيانات المقطعية الزمنية للفترة 2004–2007. وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير سلبي للفساد على تخصيص الميزانية العامة، وتبين أن الفساد يشوه تركيبة كل من الإنفاق الحكومي والهيكل الضريبي وتسوء الخدمات الحكومية عند مستويات الفساد المرتفعة، حيث تسوء الخدمات الصحية والتعليمية التي تقدمها الحكومة.

دراسة (مفيد ذنون و عدنان دهام، 2012): اهتمت الدراسة باستقصاء تأثير الفساد في النمو الاقتصادي في ظل تباين المؤسسات بالتطبيق على جميع دول العالم باستخدام معادلة الانحدار للسنوات 2002، 2004 و2006. وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير سلبي ومعنوي للفساد في حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، مع تباين هذا التأثير فقد يكون التأثير السلبي قليلا في البلدان التي لديها مؤسسات جيدة، في حين يكون التأثير السلبي أكبر في البلدان ذات المؤسسات الضعيفة، ولم يظهر للاستثمار المحلي أو الأجنبي تأثير يذكر على النمو الاقتصادي.

دراسة (كداوي و الدليمي، 2012): اهتمت الدراسة بواقع الفساد العالمي وعلاقته بالنمو الاقتصادي لعينة تتكون من 157 دولة خلال الفترة 2005–2010. وتوصلت الدراسة إلى عدم استقلالية النمو الاقتصادي عن الفساد، حيث يوجد علاقة بين النمو الاقتصادي والفساد في كافة مجموعات الدول لكن طبيعة هذه العلاقة مختلفة، فقد ظهرت محايدة إلى حد ما في

الدول الأمريكية وسلبية في كل من الدول الآسيوية والدول المستقلة حديثا والأوروبية والإفريقية بينما هي ايجابية في كل من الدول العربية وروسيا.

دراسة (Amin, Ahmed, & Zaman, 2013) وتبحث الدراسة في العلاقة بين الفساد والنمو الاقتصادي في باكستان للفترة (1985–2010)، وكشفت الدراسة عن أثر السلبي لكل من الفساد والاستثمار على النمو الاقتصادي، في حين كان أثر كل من مؤشر التعليم والانفاق الحكومي إيجابي على النمو الاقتصادي.

دراسة (SHERA, DOSTI, & GRABOVA, 2014) واهتمت الدراسة بالبحث عن أثر الفساد على النمو الاقتصادي في 22 دولة نامية للفترة 2001–2012 وذلك باستخدام نماذج بانل (Panel). وكشفت نتائج الدراسة علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين الفساد والنمو الاقتصادي، أما مؤشر التعليم، الاستثمار والانفتاح التجاري فكان أثرهما إيجابي، في حين كان أثر الإنفاق الحكومي ومعدل التضخم سلبي على النمو الاقتصادي. كما أظهرت الدراسة أن الفساد ينقص عدد المستثمرين ويقلل العائد المتوقع من الإنفاق العام.

دراسة (Linhartova & Zidova, 2016) واهتمت الدراسة بالبحث عن أثر الفساد على النمو الاقتصادي في الاتحاد الأوروبي في الفترة 1999–2014، باستخدام نماذج بانل (Panel). وأثبتت الدراسة التجريبية، صحة الفرضية المتعلقة بالأثر السلبي للفساد على النمو الاقتصادي، كما يؤثر الإنفاق الحكومي والاستثمار بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي.

دراسة (Anh, Minh, & Tran-nam, 2016) تبحث الدراسة عن تأثير الفساد على النمو الاقتصادي في فيتنام 2000–2012، باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، وجاءت الدراسة لتثبت التأثير السلبي للفساد على النمو الاقتصادي، في حين رأس المال البشري (التعليم) والاستثمار كان أثرهما إيجابي على النمو الاقتصادي.

دراسة (Pulok & Moin Uddin Ahmed, 2017) تبحث الدراسة في أثر الفساد على النمو الاقتصادي في بنغلاديش خلال الفترة 1984–2013، باستخدام نماذج ARDL، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين الفساد والنمو الاقتصادي، وأن الفساد يؤثر بشكل سلبي على النمو الاقتصادي. وستكون بنغلاديش قادرة على تسريع نموها الاقتصادي عن طريق تخفيض مستوى الفساد من خلال المؤسسات وزيادة الوعي العام.

دراسة (سعد و أساور، 2017): هدفت الدراسة إلى قياس أثر الفساد المالي والإداري لعام 2013 في مؤشرات النمو الاقتصادي لعام 2015، أي بتخلف زمني عامين من خلال استخدام عينة مقطعية على الصعيد العالمي تضم 60 بلدا. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين الفساد المالي والإداري وكلا من إجمالي الناتج المحلي ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، حيث أن زيادة الفساد المالي والإداري بنسبة 100% يؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي ب 0.049 مليون دولار أمريكي، وإلى انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار 0.048 مليون دولار أمريكي، وزيادة معدل البطالة بنسبة 3.354% وانخفاض مؤشر دليل التنمية البشرية بنسبة 0.036%.

دراسة (Esener & İpek, 2018) تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أثر الإنفاق العام، الاستقرار الحكومي والفساد على النمو الاقتصادي باستخدام بيانات لـ 33 بلداً يصنفها البنك الدولي كبلدان من بلدان الدخل الأعلى، المتوسطة والأدنى في مستوى الدخل، خلال الفترة 1999-2014، باستخدام نماذج بانل (Panel) الديناميكي. وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود أثر إيجابي بين استقرار الحكومة والانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي، وأثر سلبي بين الفساد والإنفاق العام على النمو الاقتصادي.

دراسة (Sbaouelgi, 2019) تناولت الدراسة تأثير الفساد على الاستثمار والنمو الاقتصادي لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال الفترة 1990-2017. باستخدام نماذج بانل (Panel) الديناميكي. وتوصلت الدراسة إلى أن الفساد له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي من خلال تأثيره على الاستثمار.

## 2. الإطار النظري للفساد:

الفساد لغة من فسد وهو ضد صلح ويعني البطلان، فيقال فسد الشيء أي بطل واضمحل، أما الفساد اصطلاحا خروج الشيء عن الاعتدال قليلا أو كثيرا ويستعمل في الأشياء الخارجة عن الاستقامة. (سعد و أساور، 2017، ص59)

تعرف منظمة الشفافية العالمية الفساد بأنه: "استغلال السلطة من أجل المنفعة الخاصة"، أما البنك العالمي فيعرفه على أنه: "إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص". (Tanzi, 1998). كما يمثل جملة الانتهاكات المالية والمخالفة للقوانين التي تنظم سير العمل

الإداري والمالي في الدولة ومؤسساتها، ومخالفة التعليمات المتعلقة بالأجهزة الرقابية المالية كديوان الرقابة المالية المتخصص في فحص ومراقبة حسابات أموال الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة.

ولا يقتصر الفساد بالمعنى السابق على القطاع العام فقط بل هو متكامل بين القطاعين فالفساد يحدث عادة عندما يقوم موظف بقبول أو طلب رشوة لتسهيل عقد أو مناقصة، كما يتم عندما يعرض وكلاء لشركات أو أعمال خاصة بتقديم رشى للاستفادة من سياسات أو إجراءات عامة تسهل لهم الحصول على أرباح أو التغلب على منافسين خارج إطار القوانين. (مفيد ذنون، 2010، ص246)

ومن أهم أنواع الفساد ضررا ما يلي:

-الفساد الإداري: ويتمثل في استغلال صغار الموظفين العموميين لوظائفهم لتحقيق منافع خاصة، كما يمثل كذلك نوع من الفساد الذي يمس الإدارة من حيث الإهمال، اللامبالاة، المحسوبية، تعطيل المصالح، الابتزاز، التحايل والتجاوزات الإدارية.

-الفساد المالي: وهو استغلال المنصب العام لتحقيق عائد مالي يتم الحصول عليه من خلال تقديم خدمة أو عرض عقود للمشتريات أو الخدمات الحكومية أو إفشاء معلومات عن تلك العقود أو المساعدة على التهرب من دفع الضرائب والرسوم الجمركية أو المساعدة على غسيل الأموال أو التمكن من الحصول على قرض بنكي حكومي بفائدة أقل من الفائدة السائدة في السوق لقاء رشوة أو خدمة للموظف المسئول وغيرها من الممارسات. (سعد و أساور، 2017، ص 58).

ويتخذ الفساد المالي عدة أشكال منها:

-الرشوة: وذلك بحصول الشخص على منفعة مالية جراء تمرير أعمال مخالفة لتشريعات البلد؛

-تهريب الأموال إلى الخارج بشكل غير قانوني؛

-نهب الأموال العامة بالحصول على إعفاءات ضريبية وجمركية أو تراخيص لشركات بصورة غير قانونية؛

-إسراف المال العام بتبديد الأموال العامة، والمبالغة في الإنفاق على التجهيزات والمقتنيات العامة واستغلالها للمصلحة الشخصية؛

-التهرب الضريبي من خلال تهرب الأفراد والمؤسسات من دفع أقساط الضريبة من خلال عدم التصريح بالأرباح التي عادة ما تنجز عن النشاطات غير المصرح بها، أو بالتصريح الكاذب كما هو الحال عند القطاع الخاص؛

-الاختلاس: ويتعلق بعبث الموظف بما أؤتمن عليه من مال عام من خلال استغلال سلطته الوظيفية، وهي خيانة للأمانة واخذ الشيء بالخفاء.

ونظرا لتفشي الفساد في مختلف دول العالم، وتفاقمه في جل القطاعات الاقتصادية، اهتمت العديد من المؤسسات على مستوى العالم بدراسة المؤشرات الكمية أو الرقمية للفساد، ومن أشهر هذه المؤشرات شيوعا واعتمادا نجد المؤشر الصادر عن مؤسسة الشفافية العالمية التي تأسست عام 1993 في برلين.

تصدر منظمة الشفافية الدولية مؤشر الشفافية أو ما يعرف بمؤشر مدركات للفساد (Corruption Perceptions Index CPI) منذ سنة 1995، كمؤشر مركب يعكس درجة محاربة الفساد وتعزيز الشفافية في هذه الممارسات. ويستند المؤشر إلى 14 منتجاً ميدانياً قامت به 7 مؤسسات دولية مستقلة ترصد آراء المستثمرين المحليين والأجانب والمتعاملين مع الإدارات الحكومية المعنية والخبراء والمحللين حول الإجراءات المتبعة ودرجة المعاناة التي تعترضهم. ويتخذ المؤشر قيمة رقمية تقع بين (10 نقاط) وتعني درجة خالية من الفساد ودرجة الصفر وتعني درجة عالية من الفساد، ويتم حساب المؤشر من خلال معلومات تقوم بتجميعها مؤسسات مستقلة استنادا إلى استطلاعات ومصادر عالمية مثل البنك الدولي. (كداوي و الدليمي، 2012، ص208)

**دليل المؤشر:**

- صفر (درجة فساد عالية).
- 10 (درجة شفافية عالية).
- ما بين صفر- 10 (مستويات متدرجة من الشفافية -النظرة للفساد-).

## 3. علاقة الفساد بالنمو الاقتصادي

يرى معظم الباحثين الاقتصاديين أنه من البديهي وجود تأثير سلبي بين الفساد والنمو الاقتصادي، حيث يترتب على الفساد انخفاض الاستثمار المحلي والأجنبي، ومن ثم انخفاض في معدل النمو الاقتصادي. ويعد الفساد حسبهم مؤثرا سلبيا على النمو الاقتصادي للأسباب التالية: (Tanzi, 1998, p 583)

-الفساد بمثابة تكاليف إضافية شبيهة بالضرائب يتحملها المستثمرون ورجال الأعمال، كما يعمل على وضع الحواجز في طريق تنفيذ الأعمال التجارية؛

-زيادة عدم التأكد لدى المستثمرين حول قرارات الاستثمار التي يتخذونها وبالتالي خفض تدفقات رأس المال الأجنبي لاسيما الاستثمار الأجنبي المباشر؛

-يفضي الفساد إلى سوء توزيع الموارد والإنفاق العام، حيث يتسبب في تشويه بنية الإنفاق الحكومي وانخفاض الإنفاق على الصحة والتعليم.

يعتبر النمو الاقتصادي الهدف الأول للسياسات الاقتصادية في الدول المختلفة، حيث تهدف الدول إلى تحقيق معدل نمو سنوي مستهدف بين 8 % و9 %، غير أن تحقيق النسب المستهدفة يتوقف على مدى قدرة كل دولة على الاستغلال الأمثل لمواردها المتاحة وموقعها من درجة الفساد، وفي هذا الشأن تشير الدراسات إلى تؤثر معدلات النمو بشكل كبير بدرجات الفساد، ففي دراسة تجريبية عام 1997 ل 97 دولة من دول ذات الفساد العالي (حسب مؤشر مدركات الفساد) تتدنى فيها حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وينخفض معدل النمو الاقتصادي بها، حيث وصل معدل الارتباط بين الفساد والنمو إلى (-0.80)، ووجد أن انخفاض مستوى الفساد ب 2 نقطة يرفع من معدل النمو ب 0.5نقطة في حين أن تزايد مستوى الفساد ب (1% ) يخفض معدل النمو ب (0.72% ). (كداوي و الدليمي، 2012، ص 209)

كما تكشف الدراسات التجريبية وجود تأثير سلبي للفساد على انسياب الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ أن ارتفاع الفساد بنقطة واحدة يؤدي إلى انخفاض انسياب الاستثمار الأجنبي المباشر ب (11%)، وهو ما يؤثر سلبا على تحفيز النمو الاقتصادي إذ يعد الاستثمار

الأجنبي المباشر محفزا للنمو عبر نقله للتكنولوجيا وتوفير رأس المال اللازم للعمل وتحسين إنتاجية الاستثمار المحلي. (Borensztein and Gregorio,1998, 115-35)

وعادة ما يترتب عن الفساد ارتفاع حالات التهرب الضريبي، مما ينعكس سلبا على الحصيلة الضريبية والإيرادات العامة للدولة بانخفاضهما، ومن ثم انخفاض الإنفاق الحكومي خصوصا في شقه الاجتماعي المتعلق بالصحة والتعليم. وقد يدفع الفساد إلى تجفيف مصادر التمويل والائتمان بجعل هذا الأخير موجها للمشاريع الكبيرة القادرة على دفع الرشوة، مما يؤثر على المشاريع وقدرتها على النفاذ إلى سوق المال.

في حين وجد مورو سنة2001 في دراسة تجريبية لخمس وأربعين دولة تأثير سلبي ومعنوي للفساد في النمو الاقتصادي، وقد استنتج وجود قنوات مباشرة وأخرى غير مباشرة يؤثر فيها الفساد في النمو الاقتصادي، فنصف تأثير الفساد في النمو يأتي بشكل غير مباشر من خلال تأثيره على الاستقرار السياسي، في حين أن أكثر من 20 % يأتي من تأثيره على الاستثمار، و15 % من خلال تأثيره السالب على رأس المال البشري، أما المتبقي فيمثل التأثير المباشر للفساد على النمو الاقتصادي. (مفيد ذنون و عدنان دهام، 2012، ص 191)

مما سبق يتبين أن الفساد يؤثر سلبا وبطرق مختلفة على كل من إجمالي الاستثمار، حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، الإنفاق الحكومي والهيكل والإيرادات الضريبية.

## 4.منهجية الدراسة:

### 1.4. توصيف النموذج القياسي:

سنحاول من خلال هذه الدراسة القياسية تحديد أثر الفساد على النمو الاقتصادي في دول شمال افريقيا وجنوب آسيا للفترة الممتدة من 2003 إلى 2018، أما النموذج القياسي فهو مستمد من دراسة (SHERA, DOSTI, & GRABOVA, 2014):

$$LnGDPPC_{it} = \beta_0 + \beta_1 CORRINDEX_{it} + \beta_2 INF_{it} + \beta_3 GOVEXP_{i(t-1)} + \beta_4 EDUSEK_{i(t-1)} + \beta_5 INV_{i(t-1)} + \beta_6 TRADE_{i(t-1)} + \varepsilon_{it} \quad i = (1 \dots N)\ t = (1 \dots k) \quad (01)$$

حيث يمثل المتغير التابع لوغاريتم نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي ($LnGDPPC$) والذي يعبر عن النمو الاقتصادي. أما المتغيرات المستقلة فقد تمثلت في مؤشر الفساد

(*CORRINDEX*)، معدل التضخم (*INF*)، الإنفاق الحكومي (*GOVEXP*)، مؤشر التعليم (*EDUSEK*)، إجمالي تكوين رأس المال (*INV*) الذي يعبر عن الاستثمار، التجارة (*TRADE*) والذي يعبر عن الانفتاح التجاري، الخطأ العشوائي$(\varepsilon_{it})$. المعلمة$(\beta_0)$ تمثل الثابت، $(\beta_i)$ فهي تمثل المعلمات المقدرة للمتغيرات المستقلة، $(i)$ يمثل الدول و $(t)$ يمثل السنوات.

**2.4. مصدر البيانات:**

اعتمدت الدراسة القياسية على نماذج بانل الساكن في (09) دول من شمال افريقيا وجنوب آسيا وهي (الجزائر، المغرب، تونس، مصر، نيبال، باكستان، سريلانكا، بنغلاديش والهند)، بالاعتماد على سلسلة من البيانات السنوية من الفترة الممتدة من 2003 إلى 2018، مستمدة من بيانات البنك الدولي (WDI)، والموقع الرسمي لمنظمة الشفافية الدولية (International Transparency) والموقع الرسمي لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP). واستبعدت كل من (ليبيا، جيبوتي ماليديف وبوتان)، لعدم توفر البيانات. والجدول رقم (01) يوضح بالتفصيل ويشرح كل متغيرات الدراسة، ومصدر البيانات حسب الهيئات والمنظمات الدولية.

مؤشر الفساد حسب منظمة الشفافية الدولية يعطي قيمة تبدأ بالصفر، لتشير إلى مستوى عالٍ من الفساد، وتنتهي بالتدرج إلى 10 الذي يعني مستوى منخفضاً من الفساد. وبغية توافق تزايد مستوى الفساد مع تزايد قراءات مقياس الفساد المستخدم، تم إجراء تعديل على المؤشر أي 10 طرح قيمة مؤشر الفساد (CPI)، وبذلك يكون لدينا التدرج المنخفض يدل على مستوى منخفض من الفساد، والتدرج المرتفع يدل على مستوى مرتفع من الفساد. (Sbaouelgi, 2019, p.48)

**الجدول 1: يمثل شرح متغيرات الدراسة ومصدر البيانات**

| الرمز | المتغير | المصدر |
|---|---|---|
| *LnGDPPC* | نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي أخذت بياناته بالدولار الأمريكي وبالقيم الثابتة لسنة الأساس 2010 | (WDI) |
| *CORRINDEX* | مؤشر الفساد | (International Transparency) |
| *INF* | التضخم، الأسعار التي يدفعها المستهلكون (% سنويا) | (WDI) |
| *GOVEXP* | النفقات النهائية للاستهلاك العام للحكومة (% من إجمالي الناتج المحلي) | (WDI) |
| *EDUSEK* | مؤشر التعليم (متوسط سنوات الدراسة وسنوات الدراسة المتوقعة) | (UNDP) |
| *INV* | إجمالي تكوين رأس المال (% من إجمالي الناتج المحلي) | (WDI) |
| *TRADE* | التجارة (% من إجمالي الناتج المحلي) | (WDI) |

المصدر: من إعداد الباحثين.

## 5.نتائج الدراسة:

يبين الملحق (01)، نتائج تقدير نموذج البانل الساكن وفق طريقة الانحدار التجميعي (Pooled)، طريقة التأثيرات الثابتة (Fixed)، طريقة المربعات الصغرى باستخدام المتغيرات الصماء (LSDV) التي تكون نتائج تقدير معلماتها، هي نفسها نتائج تقدير طريقة التأثيرات الثابتة مع إدراجها المقاطع حسب كل بلد، وطريقة التأثيرات العشوائية (Random).

**الجدول 2: اختبار المفاضلة لاختيار نموذج البانل الساكن الملائم.**

| الاختبار | المفاضلة بين | القيمة المحسوبة | الاحتمال | القرار |
|---|---|---|---|---|
| Fisher | Pooled/Fixed | 328.21 | 00.000 | Fixed |
| Breusch and Pagan | Pooled/Random | 819.75 | 0.0000 | Random |
| Husman | Fixed/Random | 0.54 | 0.9973 | Random |

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برمجية Stata 15

من خلال الجدول (02)، نلاحظ أن النموذج الأفضل لتقدير نموذج البانل الساكن هو نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed)، مقارنة مع نموذج الانحدار التجميعي (Pooled) حيث

نجد أن إحصائية (Fisher) معنوية عند (1%)، وبالتالي رفض فرضية العدم، التي تحكم بتجانس قواطع الدول. وللمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي، ونموذج التأثيرات العشوائية، تم الاعتماد على اختبار (Breusch and Pagan)، حيث تشير نتيجة الاختبار إلى رفض فرضية العدم، وبالتالي نموذج التأثيرات العشوائية (Random)، هو الأفضل. وبمقارنة نموذج التأثيرات الثابتة، ونموذج التأثيرات العشوائية، وباستخدام اختبار (Husman) تم قبول فرضية العدم، وعليه النموذج الأفضل لتقدير نموذج البانل الساكن هو نموذج التأثيرات العشوائية (Random).

يوضح الجدول رقم 03 مجموعة من الاختبارات الإحصائية والقياسية، للتأكد من صحة وملائمة النموذج التأثيرات الثابتة، حيث نلاحظ حسب اختبار (Wooldridge test) بأنه تم رفض فرضية العدم، وبالتالي وجود مشكلة الارتباط الذاتي عند مستوى معنوية (1%). كما تشير اختبارات عدم تجانس التباين الثلاث (LM Test, LR Test and Wald Test) إلى عدم رفض فرضية العدم وبالتالي وجود مشكلة عدم تجانس التباين. كما أظهر اختبار (Pesaran CD test) عدم رفض فرضية العدم وبالتالي غياب مشكلة الارتباط الذاتي بين المقاطع.

**الجدول 3: الاختبارات التشخيصية لنموذج التأثيرات الثابتة**

| الاختبار | اسم الاختبار | القيمة | الاحتمال |
|---|---|---|---|
| الارتباط الذاتي | Wooldridge test | 42.343 | 0.0002 |
| عدم تجانس التباين | Lagrange Multiplier LM Test | 8906.72 | 0.0000 |
| | Likelihood Ratio LR Test | 78.71 | 0.0000 |
| | Wald Test | 4.76e+05 | 0.0000 |
| الارتباط الذاتي بين المقاطع | CD test Pesaran | 0.884 | 0.3764 |

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برمجية Stata 15

ومن أجل التخلص من مشكلة الارتباط الذاتي، مشكلة عدم تجانس التباين، قمنا باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة الممكنة (FGLS)، التي تعمل على تصحيح الأخطاء المعيارية للمعلمات، وبالتالي التخلص من مشكلة الارتباط الذاتي ومشكلة عدم تجانس التباين في نموذج التأثيرات العشوائية، ونتائج التقدير المتوصل إليها حسب طريقة المربعات الصغرى المعممة الممكنة (FGLS)، موضحة في الملحق (08).

على ضوء نتائج الملحق (08)، يبين متغير الفساد (*CORRINDEX*) وجود تأثير سلبي ومعنوي على الفساد في حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، أي زيادة مؤشر الفساد بـ (1%)، يؤدي إلى انخفاض في حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بـ (0.0566%)، وجاءت النتائج موافقة لكل الدراسات السابقة، واتفقت على أن الفساد ظاهرة عالمية تعاني منها جل دول العالم، فالفساد يحد من قدرة الدول على الاستغلال الأمثل لمواردها المتاحة، وبالتالي تراجع تحقيق معدلات النمو المرغوب في الوصول إليها.

أما معدل التضخم، فكانت نتيجته غير موافقة لمنطق العلاقة وغير معنوية، وهذا مالم يتوافق مع كل من دراسة (SHERA, DOSTI, & GRABOVA, 2014) أين أظهر المتغير أثر سلبي وهام على النمو الاقتصادي،

ومتغير الإنفاق الحكومي بتأخير سنة، أظهر المتغير أثر سلبي وهام على النمو الاقتصادي، أي بزيادة الإنفاق الحكومي بـ (1%)، يؤدي إلى انخفاض في حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بـ (0.0310%)، كما توافقت مع دراسة (SHERA, DOSTI, & GRABOVA, 2014). ودراسة (Esener و İpek، 2018) وتعارضت مع دراسة (Amin, Ahmed, & Zaman, 2013) و (Linhartova & Zidova, 2016).

أما مؤشر التعليم بتأخير سنة، فأظهر تأثيرا إيجابيا ومعنويا وبمرونة عالية فزيادة مؤشر التعليم بنسبة (1%) يؤدي إلى زيادة في حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بـ (2.9506%)، فالتعليم هو أحد المؤشرات المهمة لنظرية رأس المال البشري، وأداة فعالة لنمو وازدهار أي بلد. وكانت النتائج موافقة لدراسة (Amin, Ahmed, & Zaman, 2013)، (SHERA, DOSTI, & GRABOVA, 2014)، (Anh, Minh, & Tran-nam, 2016).

أما الاستثمار بتأخير سنة، فكانت نتيجته موافقة لمنطق العلاقة ولكنها غير معنوية، وهذا ما لم يتوافق مع كل من دراسة (SHERA, DOSTI, & GRABOVA, 2014)، (Linhartova & Zidova, 2016) و(Anh, Minh, & Tran-nam, 2016) أين أظهر المتغير أثر معنوي وإيجابي على النمو الاقتصادي، كما تعارضت مع دراسة (Amin, Ahmed, & Zaman, 2013) أين كان تأثيره سلبي على النمو الاقتصادي.

كما أظهر متغير التجارة بتأخير سنة، الذي يعبر عن الانفتاح التجاري أثر إيجابي على النمو الاقتصادي عند مستوى (5%)، أي زيادة مؤشر الانفتاح التجاري بـ (1%)، يؤدي إلى زيادة في حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بـ (0.1757%)، كما توافقت هذه الدراسة مع دراسة (SHERA, DOSTI, & GRABOVA, 2014) ودراسة (Esener و İpek، 2018).

## 6.الخاتمة:

حاولنا من خلال هذه الدراسة إبراز أثر الفساد على النمو الاقتصادي في (09) دول من شمال إفريقيا وجنوب آسيا، خلال الفترة (2003-2018)، باستخدام نماذج البانل الساكن. وبالاستعانة باختبار (Husman) توصلنا إلى أن النموذج الأفضل لتقدير نموذج البانل الساكن هو نموذج التأثيرات العشوائية. ومع وجود مشكلة الارتباط الذاتي ومشكلة عدم تجانس التباين، قمنا باستخدام طريقة (FGLS) التي تعمل على تصحيح الأخطاء المعيارية للمعلمات، وبالتالي التخلص من المشاكل القياسية في نموذج التأثيرات العشوائية.

وجاءت النتائج لتبين أن للفساد أثر سلبي على النمو الاقتصادي، فالفساد مشكلة اجتماعية وأخلاقية هامة لها تأثير على جميع الدول وهي بالتالي، تشكل مشكلة بالنسبة للاقتصاد، فهو أحد أهم العوامل التي تؤثر على الحد من النمو الاقتصادي في العديد من البلدان أما مؤشر التعليم والانفتاح التجاري فكان أثرهما إيجابي، في حين كان أثر الانفاق الحكومي سلبي على النمو الاقتصادي، وبينت النتائج أيضا أن الاستثمار ومعدل التضخم لا يوثران على النمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا وجنوب آسيا، فالتأثير السلبي للفساد على النمو الاقتصادي يترتب عليه انخفاض الاستثمار، ومن ثم انخفاض في معدل النمو الاقتصادي، فالفساد بمثابة تكاليف إضافية يتحملها المستثمرون، وبالتالي تراجع تدفق رأس المال الأجنبي، ويفضي في

كثير من الأحيان إلى سوء توزيع الموارد والإنفاق العام، حيث يتسبب في تشويه بنية الإنفاق الحكومي وتدهور قطاعات حساسة كالصحة والتعليم.

وعليه، وفي سبيل رفع الدور الذي تلعبه مؤشرات ومتغيرات الدراسة في تعزيز النمو الاقتصادي، وبالتالي تحقيق الأهداف الاقتصادية المرجو تحققها، يمكن تقديم التوصيات التالية:

- يجب إيجاد آليات مناسبة لمكافحة الفساد؛
- دعم التعليم الأخلاقي ونشر القيم الحميدة، للحد من تفشي الفساد بين أفراد المجتمع.

## 7.قائمة المراجع


1. طلال محمود كداوي، فواز جار الله الدليمي، الفساد والنمو الاقتصادي، مجلة بحوث اقتصادية، مركز الدراسات المستقبلية، جامعة الحدباء، العدد40، 2012.
2. يونس مفيد ذنون، تأثير الفساد على الأداء الاقتصادي للحكومة، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل،العدد101، 2010.
3. يونس مفيد ذنون، احمد عدنان دهام، اثر الفساد في النمو الاقتصادي في ظل تباين نظام الحكم. مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، العدد 109، 2012.
4. صالح عيسى سعد، قاسم ذياب أساور، قياس أثر الفساد المالي والاداري في مؤشرات النمو الاقتصادي في بلدان مختارة للمدة (2013-2015)، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 4، العدد 40، 2017.
5. Amin, M, Ahmed, A, & Zaman, K , The relationship between corruption and economic growth in P akistan-Looking beyound the incumbent, Oeconomics of Knowledge, 5(3), 2013.
6. Anh, N, Minh, N, & Tran-nam, B, Corruption and economic growth, with a focus on Vietnam, Crime, Law and Social Change, 65(4-5), 2016.
7. Bhattacharjee, J, & Haldar, S, Economic growth of slected south asian countries: does institution matter, Asian Economic and Financial Review, 5(2), 2015.

8. De Hoyos, R, & Sarafidis, V, Testing for cross-sectional dependence in panel-data models, The Stata Journal, 6(4), 2006.
9. Esener, S., & İpek, E, The Impacts of Public Expenditure, Government Stability and Corruption on Per Capita Growth: An Empirical Investigation on Developing Countries, Sosyoekonomi, 26(36), 2018.
10. Hoechle, D, Robust standard errors for panel regressions with cross-sectional dependence, The Stata Journal, 7(2), 2007.
11. Linhartova, V., & Zidova, E, Corruption as an obstacle to economic growth of national economics, Economic and Social Development: Book of Proceedings (pp. 772-780). Varazdin: Varazdin Development and Entrepreneurship Agency (VADEA), 2016.
12. Pulok, M., & Moin Uddin Ahmed, Does corruption matter for economic development, Long run evidence from Bangladesh, International Journal of Social Economics, 44(3), 2017.
13. Sbaouelgi, J, The impact of corruption on economic growth in mena region, Romanian Economic and Business Review, 14(2), 2019.
14. SHERA, A., DOSTI, B., & GRABOVA, P, Corruption impact on Economic Growth: An empirical analysis, Journal of Economic Development, Management, I T, Finance, and Marketing, 6(2), 2014.
15. Tanzi, V, Corruption around thr world: Causes, consequences, scope and cures. Intarnational Monetary Fund, 1998.

## 8.الملاحق:

**الملحق (01)**: تقدير نموذج البانل الساكن

```
- estimates table Pooled Fixed LSDV Random, star stats(N r2 r2_a F sigma_u sigma_e)
-------------------------------------------------------------------------------
    Variable |    Pooled           Fixed           LSDV           Random
-------------+-----------------------------------------------------------------
   CORRINDEX | -.26312867**    -.04355143      -.04355143      -.04404371
         INF | -1.1447535      -.47502278*     -.47502278*     -.47845432*
      GOVEXP |
         L1. | -.01551512       .01107407       .01107407       .00213018
      EDUSEK |
         L1. |  2.7737018***    3.0189951***    3.0189951***     3.02769***
         INV |
         L1. |  -.0472887       .12609583       .12609583       .1176513
       TRADE |
         L1. |  .83268722***   -.06870987      -.06870987      -.06065402
Icountry_DZA |                                  1.104806***
Icountry_EGY |                                 .76530763***
Icountry_IND |                                 .20464147
Icountry_LKA |                                 .31082384***
Icountry_MAR |                                  1.108579***
Icountry_NBL |                                -.29929387***
Icountry_PAK |                                  .4335723***
Icountry_TUN |                                 .96715193***
       _cons |  7.5196089***    6.2807003***    5.7700794***    6.2891757***
-------------+-----------------------------------------------------------------
           N |        144             144             144             144
          r2 |  .72990805       .76917988       .98735186
        r2_a |   .7180792       .74412964        .9859792
           F |  61.705777       71.646128       719.29498
     sigma_u |                  .50498393                       .69210728
     sigma_e |                  .08347795                       .08347795
-------------------------------------------------------------------------------
                                                 legend: * p<0.05; ** p<0.01; *** p<0.001
```

**الملحق (02)**: تقدير نموذج التأثيرات الثابتة مع اختبار (F) للمفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج لتأثيرات الثابتة

```
. xtreg $ylist $xlist, fe
Fixed-effects (within) regression               Number of obs      =       144
Group variable: country                         Number of groups   =         9
R-sq:                                           Obs per group:
     within  = 0.7692                                         min =        16
     between = 0.5770                                         avg =      16.0
     overall = 0.5788                                         max =        16
                                                F(6,129)           =     71.65
corr(u_i, Xb)  = 0.3324                         Prob > F           =    0.0000
------------------------------------------------------------------------------
     LnGDPPC |      Coef.   Std. Err.      t    P>|t|     [95% Conf. Interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
   CORRINDEX |  -.0435514   .0266998    -1.63   0.105    -.0963777    .0092748
         INF |  -.4750228   .2146768    -2.21   0.029    -.8997661   -.0502795
      GOVEXP |
         L1. |   .0110741   .0454901     0.24   0.808    -.0789291    .1010773
      EDUSEK |
         L1. |   3.018995   .2210081    13.66   0.000     2.581725    3.456265
         INV |
         L1. |   .1260958   .1670082     0.76   0.452    -.2043339    .4565256
       TRADE |
         L1. |  -.0687099   .0898365    -0.76   0.446    -.2464536    .1090338
       _cons |     6.2807   .2571686    24.42   0.000     5.771886    6.789515
-------------+----------------------------------------------------------------
     sigma_u |  .50498393
     sigma_e |  .08347795
         rho |  .97340011   (fraction of variance due to u_i)
------------------------------------------------------------------------------
F test that all u_i=0: F(8, 129) = 328.21                     Prob > F = 0.0000
```

**الملحق (03):** اختبار المفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات العشوائية

```
. xttest0
Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects
        LnGDPPC[country,t] = Xb + u[country] + e[country,t]

        Estimated results:
                         |       Var     sd = sqrt(Var)
                ---------+-----------------------------
                 LnGDPPC |   .4970163       .7049938
                       e |   .0069686        .083478
                       u |   .4790125       .6921073
        Test:   Var(u) = 0
                             chibar2(01) =   819.75
                          Prob > chibar2 =   0.0000
```

**الملحق (04):** اختبار المفاضلة بين النموذج التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية

```
hausman fixed random
                 ---- Coefficients ----
             |      (b)          (B)            (b-B)     sqrt(diag(V_b-V_B))
             |     fixed        random       Difference          S.E.
-------------+------------------------------------------------------------------
   CORRINDEX |   -.0435514    -.0440437        .0004923        .0050971
         INF |   -.4750228    -.4784543        .0034315         .036693
      GOVEXP |
         L1. |    .0110741     .0021302        .0089439        .0256515
      EDUSEK |
         L1. |    3.018995      3.02769       -.0086949         .043221
         INV |
         L1. |    .1260958     .1176513        .0084445        .0310552
       TRADE |
         L1. |   -.0687099     -.060654       -.0080558         .016623
------------------------------------------------------------------------------
                           b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtreg
            B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtreg
    Test:  Ho:  difference in coefficients not systematic
                  chi2(6) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
                          =         0.54
                Prob>chi2 =      0.9973
```

**الملحق (05):** اختبارات الكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي

```
. xtserial $ylist $xlist

Wooldridge test for autocorrelation in panel data
H0: no first order autocorrelation
    F(  1,       8) =     42.343
           Prob > F =      0.0002
```

**الملحق (06):** اختبار الكشف عن مشكلة عدم التجانس

```
================================================================================
* MLE Random-Effects Panel Data Regression (Normal Distribution)
================================================================================
================================================================================
* Panel Groupwise Heteroscedasticity Tests
================================================================================
  Ho: Panel Homoscedasticity - Ha: Panel Groupwise Heteroscedasticity

- Lagrange Multiplier LM Test     =8906.7179     P-Value > Chi2(8)   0.0000
- Likelihood Ratio LR Test        =  78.7113     P-Value > Chi2(8)   0.0000
- Wald Test                       = 4.76e+05     P-Value > Chi2(9)   0.0000
--------------------------------------------------------------------------------
```

**الملحق (07):** اختبارات الكشف عن مشكلة الارتباط بين المقاطع

```
. xtcsd, pesaran abs

Pesaran's test of cross sectional independence =     0.884, Pr = 0.3764
Average absolute value of the off-diagonal elements =     0.539
```

**الملحق (08):** نتائج تقدير طريقة (FGLS)

```
xtgls $ylist $xlist,panels(heterosk) corr(psar1) nolog force
Cross-sectional time-series FGLS regression
Coefficients:  generalized least squares
Panels:        heteroskedastic
Correlation:   panel-specific AR(1)
Estimated covariances      =         9          Number of obs     =        144
Estimated autocorrelations =         9          Number of groups  =          9
Estimated coefficients     =         7          Time periods      =         16
                                                Wald chi2(6)      =     447.67
                                                Prob > chi2       =     0.0000
------------------------------------------------------------------------------
     LnGDPPC |      Coef.   Std. Err.      z    P>|z|     [95% Conf. Interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
   CORRINDEX |   -.056629   .0179161    -3.16   0.002    -.0917439   -.0215141
         INF |   .0683712   .1002163     0.68   0.495    -.1280491    .2647915
      GOVEXP |
         L1. |  -.0310162   .0047198    -6.57   0.000    -.0402668   -.0217656
      EDUSEK |
         L1. |   2.950572   .2090193    14.12   0.000     2.540901    3.360242
         INV |
         L1. |   .1777017   .1460209     1.22   0.224    -.1084941    .4638975
       TRADE |
         L1. |   .1756569   .0724712     2.42   0.015     .0336159    .3176979
       _cons |   6.385641   .1803335    35.41   0.000     6.032194    6.739089
------------------------------------------------------------------------------
```

# قياس وتحليل موسمية الطلب السياحي الأجنبي (حالة الجزائر، المغرب وتونس)

# Title in English Measuring and analyzing the seasonality of foreign tourist demand (case of Algeria, Morocco and Tunisia)

**مزواغي جيلالي**، مخبر إستراتيجية التحول إلى اقتصاد أخضر، جامعة مستغانم،
djilali.mezouaghi@univ-mosta.dz
**عدالة العجال**، مخبر إستراتيجية التحول إلى اقتصاد أخضر، جامعة مستغانم،
laadjal.adala@univ-mosta.dz

تاريخ الاستلام: 2020/01/22 تاريخ القبول: 2020/05/16 تاريخ النشر :2020/06/06

**ملخص:** تهدف الدراسة إلى قياس وتحليل نمط وسعة موسمية الطلب السياحي الأجنبي في كل من الجزائر، المغرب وتونس خلال الفترة 2013-2017، من خلال مؤشر الموسمية، معامل التباين الموسمي، معامل جيني ومنحنى لورنز. وخلصت إلى أن موسمية الطلب السياحي الأجنبي في الجزائر كانت أحادية الذروة وذات سعة ضعيفة، متعددة الذروة في المغرب وذات سعة متوسطة نسبيا، أما في تونس فكانت ثنائية الذروة وذات سعة أكبر مما هي عليه في الجزائر والمغرب (حادة)، وتعود أسبابها إلى عوامل طبيعية ومؤسسية.

**الكلمات المفتاحية: الطلب السياحي؛ السياح الأجانب؛ الطلب السياحي الأجنبي؛ مؤشر الموسمية؛ معامل جيني؛ منحنى لورنز.**

**تصنيف *JEL* : C41، L83، Z39، O55.**

**Abstract:** The study aims to measure and analyze the pattern and amplitude of the seasonality of foreign tourist demand in Algeria, Morocco, Tunisia during 2013-2017, by using the seasonality index, seasonal coefficient of variability, Gini coefficient, Lorenz curve. It concluded that the seasonality in Algeria was single-peak and of low amplitude, multi-peak in Morocco and relatively medium amplitude, while in Tunisia it was dual-peak and of higher amplitude than it was in Algeria and Morocco (acute), due natural and institutional factors.

**keyword**: tourism demand; foreign tourists; foreign tourist demand; seasonal index; Gini coefficient; Lorenz curve.

**JEL classification code : C41, L83, Z30, O57**

**المؤلف المرسل: مزواغي جيلالي، الإيميل:** djilali.mezouaghi@univ-mosta.dz

## 1. مقدمة:

يشهد السوق السياحي الدولي نموا متسارعًا نتيجة عدة عوامل أهمها التنمية السياحية وترقية الوجهات والمغريات، زيادة دخول الأفراد وحاجتهم إلى السفر، العولمة والتقدم التكنولوجي، وأصبحت السياحة بذلك قطاعا تصديريا ومُدِرًّا للنقد الأجنبي الناتج عن زيادة الإنفاق السياحي للوافدين عبر الحدود الدولية ونمو الطلب السياحي الدولي، إذ يضم هذا الأخير الوافدين من أبناء البلد غير المقيمين فيه (المغتربين)، والوافدين الأجانب من جنسيات مختلفة (الطلب السياحي الأجنبي)، إلا أن السوق السياحي يتميز بموسمية الطلب، مما يجعل المؤسسات السياحية والحكومات أمام البحث عن الأسباب والحلول للحد من آثار هذه الظاهرة.

ولعل دول المغرب العربي وعلى رأسها الجزائر التي تسعى إلى جعل السياحة كبديل استراتيجي للمحروقات، وكل من المغرب وتونس، تعاني ظاهرة موسمية الطلب السياحي، بالرغم من موقعها الهام بالشمال الإفريقي والبحر الأبيض المتوسط الذي يفصلها عن أوروبا وجنوب آسيا، بالإضافة إلى الإمكانيات الطبيعية والحضارية والثقافية (الثقافة العربية والإسلامية).

**إشكالية الدراسة:**

على ضوء ما سبق يمكننا طرح إشكالية الدراسة كما يلي:

**ما طبيعة موسمية الطلب السياحي الأجنبي في كل من الجزائر، المغرب وتونس؟**

وتتفرع هذه الإشكالية إلى التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي موسمية السياحة؟ محدداتها وطرق قياسها؟
- ما نمط وسعة موسمية الطلب السياحي الأجنبي في كل من الجزائر، المغرب وتونس؟

**فرضيات الدراسة:**

قمنا بوضع فرضيات كإجابات محتملة على إشكالية الدراسة كما يأتي:

- **الفرضية الأولى:** تعاني كل من الجزائر، المغرب وتونس من حدة موسمية الطلب السياحي الأجنبي؛

- **الفرضية الثانية:** يختلف نمط موسمية الطلب السياحي الأجنبي وتتفاوت سعتها في الدول محل الدراسة؛

- **الفرضية الثالثة:** عامل المناخ هو السبب الرئيسي في حدوث موسمية الطلب السياحي الأجنبي في الدول محل الدراسة.

**أهداف الدراسة:**

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- فهم ظاهرة الموسمية ومسبباتها، وقياس وتحديد طبيعة موسمية الطلب السياحي الأجنبي بشكل خاص من حيث نمطها وسعتها؛

- تشخيص مواسم الذروة والكساد، في كل من الجزائر، المغرب وتونس، ومحاولة تحليل ومقارنة النتائج والأسباب.

**منهجية الدراسة:**

قمنا بإتباع المنهج الوصفي التحليلي في عرض أهم أدبيات الدراسة وتحليل البيانات ومقارنة النتائج المتحصل عليها، بالاعتماد على إحصائيات شهرية للطلب السياحي الأجنبي في كل من الجزائر، المغرب وتونس خلال الفترة الممتدة من 2013 إلى2017.

**دراسات سابقة:**

اعتمدنا في دراستنا على ضوء بعض الدراسات السابقة العربية والأجنبية وهي كالتالي:

- دراسة ***(Karamustafa & Ulama, 2010)***: الموسومة بـ "Measuring the seasonality in tourism with the comparison of different methods"، والتي هدفت إلى قياس موسمية السياحة في تركيا للفترة 1998-2007 بطرق مختلفة ومقارنة النتائج المتحصل عليها، من خلال قياس نسبة الموسمية، مؤشر الموسمية، معامل جيني، مؤشر الموسمية (طريقة السلاسل الزمنية)، وخلصت الدراسة إلى أن كل الطرق مهمة ومكملة لبعضها البعض في قياس موسمية السياحة.

- دراسة ***(درويش و مبيروك، 2015)***: الموسومة بـ "التركز الموسمي للطلب السياحي الدولي في الجزائر: قياس وتحليل حسب الجنسيات للفترة (2000-2013)"، التي هدفت إلى تحديد واقع موسمية السياحة الدولية في الجزائر وقياسها وتحليلها حسب الجنسيات، من خلال قياس مؤشر الموسمية، معامل التباين الموسمي، معامل جيني، معامل الاختلاف الموسمي، والتحليل بحساب التأثير الهامشي النسبي لكل سوق (حسب الجنسيات)، وخلصت إلى وجود موسمية أحادية الذروة تتركز في الربع الثالث من كل عام، وتعود مسبباتها أساسا إلى توافد الجزائريين المقيمين بالخارج.

- دراسة ***(حجي و عبد الله، 2015)***: الموسومة بـ "أثر الموسمية على السوق السياحي (الطلب والعرض السياحي) "مصيف شقلاوة نموذجا"، وهدفت إلى معرفة العوامل المؤثرة على موسمية السياحة في منطقة "شقلاوة" بالعراق عام 2013، من خلال تحليل الطلب السياحي ممثلا بعدد الوافدين ونسبة الإشغال في فنادق المنطقة والبحث في علاقته بالعوامل المناخية (درجة الحرارة، تساقط الثلوج)، وخلصت إلى التركز الموسمي في فصل الصيف، عكس فصل الشتاء، ويعود ذلك إلى عامل درجة الحرارة بشكل عام.

## 2. التأصيل النظري للطلب السياحي:

يعتبر الطلب السياحي أهم المؤشرات التي تعبر عن الحركة السياحية، ويعد بذلك مظهرا من مظاهر تنافسية القطاع السياحي على الصعيد الدولي.

### 1.2 مفهوم الطلب السياحي الأجنبي:

الطلب السياحي على الصعيد الدولي هو "عدد السائحين الذين ينتقلون من بلد ويدعى البلد المُصَدِّر للسياح (Generation country)، إلى البلد المُسْتَقْبِل (host country) لغرض من أغراض السياحة" ***(السيسي، 2016، الصفحات 27-29)***، أما الطلب السياحي الأجنبي فهو جزء من الطلب السياحي الدولي، ويُعبَّر عنه بعدد السياح الأجانب الوافدين عبر الحدود الدولية إلى بلد غير بلدهم الأصلي وغير البلد الذي اعتادوا العيش فيه، ويضم هذا المفهوم شرطين أساسيين أولهما شرط الجنسية التي لا تنتمي إلى البلد المُسْتَقْبِل، وشرط عدم الإقامة به بأي شكل من الأشكال، وبالتالي يستثني هذا المفهوم مواطني البلد المُزار المغتربين، والأجانب المقيمين فيه.

### 2.2 خصائص الطلب السياحي الأجنبي:

يتميز الطلب السياحي الأجنبي بمجموعة من الخصائص أهمها:

- المرونة اتجاه المتغيرات الاقتصادية كمستوى الأسعار، سعر الصرف، والدخل الفردي؛
- الحساسية اتجاه العوامل الاجتماعية والأمنية، الموسمية وعدم تكرار السفر؛

التوسع والتنامي نتيجة زيادة العرض السياحي وكذا التطور التكنولوجي والمواصلات، وزيادة رفاهية الأفراد في العالم ***(يوسف كافي و مصطفى كافي، 2017، الصفحات 104-106)***.

## 3. موسمية السياحة:

إن اختلاف الظروف المناخية من فترة إلى أخرى يجعل الدول عامة والمؤسسات السياحية خاصة أمام مواجهة تحديات موسمية السياحة.

### 1.3 تعريف موسمية السياحة:

تُعَرَّف موسمية السياحة على أنها: "ظاهرة عدم التكافؤ في عدد السياح الوافدين خلال أشهر السنة، ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى عامل المناخ (درجة الحرارة، تساقط الأمطار، طول ساعات النهار)، وتقاس على أساس نسبة السياح الوافدين في الشهر أو الفصل من إجمالي التوافد السياحي السنوي" ***(العسالي، 2016، الصفحات 181-182)***، ويقصد بها كذلك: "حالة التفاوت والتذبذب في عدد السياح الوافدين، حيث تصل إلى أكبر عدد خلال فترة وتدعى بموسم الذروة (peak season)، وتنخفض إلى أدنى عدد في فترة تدعى موسم الكساد (off season)" ***(الحميري و الطويل، 2016، صفحة 61)***.

### 2.3 أنماط موسمية السياحة:

حسب Bulter و Mao هناك أربعة أنماط لموسمية السياحة:

- **أحادية الذروة:** وهي الموسمية التي يبلغ فيها الطلب السياحي أعلى درجاته خلال فترة زمنية محددة بوضوح، ويكون متكافئًا وغير متفاوت خلال الفترات الأخرى من السنة، وهذا النمط من الموسمية هو الأكثر شيوعا؛

- **ثنائية الذروة:** تتميز ببلوغ الطلب السياحي ذروته خلال فترتين مختلفتين في السنة، وتتخللها أشهر متكافئة؛

- **الموسمية عديمة الذروة:** وهي حالة التكافؤ في عدد السياح الوافدين على مدار السنة، وهي ناتجة عن عدم تأثر الطلب السياحي بالعوامل الطبيعية والمؤسسية؛

- **الموسمية الديناميكية:** وهي موسمية متعددة الذروة وتكون خلال فترة زمنية متغيرة ومتحركة على مدار السنة، ناتجة عمومًا عن عوامل مؤسسية واستراتيجيات تقوم بها الجهات لتحفيز الطلب السياحي *(Weidner, 2009, p. 5)*.

### 3.3 محددات موسمية السياحة:

يرى معظم الباحثين أن موسمية السياحة ترتبط بعوامل طبيعية على غرار المناخ (درجة الحرارة وتساقط الأمطار، طول ساعات النهار،...الخ)، وعوامل مؤسساتية كالإجازات المهنية والعطل المدرسية، ووقت الفراغ، الأحداث العامة والدينية (موسم الحج، عيد الميلاد، عيد الفصح،...الخ)، عادات السفر والدوافع، المواسم الرياضية *(Alzboun, 2018, p. 131)*.

### 4.3 أثار الموسمية السياحية:

لموسمية السياحة آثار اقتصادية واجتماعية عديدة نذكر منها:

- تعتبر موسمية السياحة فرصة لتوفير العمالة المؤقتة في موسم الذروة، ولكنها تعتبر كذلك تهديدًا للعمالة المؤقتة في موسم الكساد؛

- تسبب الموسمية الاكتظاظ في موسم الذروة مما يؤثر على نوعية الخدمات المقدمة وجودتها، ومن المحتمل أن يفقد السائح شطرًا من المتعة والراحة ويأخذ انطباعًا بعدم الرضا عن الوجهة السياحية *(Witt, Brooke, & Buckley, 2013, p. 41)*.

- مواجهة درجة عالية من عدم اليقين، تُعِيق عمليات التنبؤ والتخطيط السياحي؛

- وجود حالة من التعطل في الطاقات في مواسم الكساد، وارتفاع في التكاليف الثابتة مقارنة بالمداخيل *(مطر، 2014، صفحة 41)*.

## 4. قياس طبيعة الموسمية في كل من الجزائر، المغرب وتونس:

لعلَّ قياس الموسمية في بلد ما غير كافٍ لتحديد مدى تأثيرها على الطلب السياحي الأجنبي، لذا ارتأينا دراسة حالة كل من الجزائر، المغرب وتونس خلال الفترة 2013-2017، لعرض النتائج المتوصل إليها ومحاولة استقرائها ومقارنتها.

### 1.4 بيانات الدراسة ومصادرها:

اعتمدنا في هذه الدراسة على البيانات الخاصة بعدد السياح الأجانب الوافدين عبر الحدود الدولية للدول محل الدراسة (أنظر الملحق 1)، من وزارة السياحة الجزائرية *(Algerian Ministry of Tourism and Handicrafts, 2013-2017)*، وزارة السياحة المغربية *(Moroccan Ministry of Tourism, 2018)*، والمعهد الوطني التونسي للإحصاء *(National Institute of Statistics, 2013-2017)* .

### 2.4 أدوات القياس:

هناك طرق كمية عديدة لتقدير موسمية السياحة، وسنتطرق إلى أهمها في هذه الدراسة، كمؤشر الموسمية، ومعامل التباين الموسمي، معامل جيني، ومنحنى لورنز.

#### 1.2.4 مؤشر الموسمية ومعامل التباين الموسمي:

يمثل مؤشر الموسمية نسبة الطلب الأجنبي الشهري المقدرة بعدد الأجانب من متوسط الطلب الأجنبي خلال نفس السنة، ويحسب على مدار جميع سنوات الدراسة، ويعتبر أداة لتحديد نمط الموسمية بين أشهر السنة (التباين البيني داخل السنة)، ومع ذلك فإن تقدير هذا الأخير مرتبط بقيم معامل التباين الذي يعتبر مقياس لتغير العوامل الموسمية لشهر معين خلال سنوات الدراسة (تقلبات السنوية البينية) *(De Cantis, Ferrante, & Franco, 2011, pp. 659-660)* حيث:

مؤشر الموسمية $S_{index}$ في الشهر i: $S_{index}= y_{i,t} / \bar{y}_t$ .....(1)

حيث: $y_{i,t}$ هو عدد الوافدين الأجانب في الشهر i والسنة t.

$\bar{y}_t$ متوسط عدد الوافدين في السنة t ويحسب كما يلي: $\bar{y}_t= \sum_{i=1}^{I} y_{t,i}/I$

حيث I هو عدد أشهر السنة ويساوي 12.

معامل التباين الموسمي $CV_t(y_t)$: $CV_t(y_t)= \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{I} (y_{i,t}-\bar{y}_t)^2 / I}}{\bar{y}_t}$ .....(2)

### 2.2.4 معامل جيني ومنحنى لورنز:

معامل جيني هو أحد مقاييس التشتت الإحصائية، ويعمل على قياس سعة الاهتزاز الموسمي، أي درجة التفاوت وعدم المساواة في توزيع الطلب السياحي الأجنبي خلال فترة زمنية معينة في البلد المُسْتَقْبِل للسياح ***(Li, Chen, Li, & Goh, 2016, p. 93)***، وتكون قيمة هذا المعامل تتراوح ما بين 0 و 1 وكلما كانت هذه القيمة أقرب من الصفر، كان توزيع الطلب السياحي الأجنبي أقرب إلى المساواة، وكلما ابتعد عن 0 كان التوزيع غير متكافئ، ويدعم بمنحنى لورنز الذي يوضح أيضًا مفهوم معامل جيني، وذلك بمقارنة المساحة المحصورة بين خط 45° (خط المساواة الكاملة) والتي تمثل التوزيع المثالي للطلب السياحي الأجنبي، ومنحنى لورنز للطلب السياحي الأجنبي الفعلي ***(Myers, 2016, p. 173)***، ويحسب معامل جيني كما يلي ***(Karamustafa & Ulama, 2010, p. 203)***:

$$G= \frac{2}{n} \sum_{i=1}^{n} x_i - y_i \quad \text{.....(3)}$$

حيث: G: معامل جيني؛ n: عدد أشهر السنة وتساوي 12؛ i: ترقيم الأشهر؛ $x_i$: ترتيب النسب المثلى والتي تشكل خط 45° (12/1، 12/2، ...، 12/12)؛ $y_i$: النسب الفعلية التراكمية في منحنى لورنز.

### 3.4.نتائج القياس وتحليلها:

بعد حساب مؤشر الموسمية ومعامل التباين الموسمي، تحصلنا على النتائج المبينة في الجدول 1.

***الجدول 1:*** *مؤشر الموسمية ومعامل التباين الموسمي (الفترة 2013-2017).*

| البلدان | الجزائر | | المغرب | | تونس | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الأشهر | $S_{index}$ | $CV_t(y_t)$ | $S_{index}$ | $CV_t(y_t)$ | $S_{index}$ | $CV_t(y_t)$ |
| جانفي | 93% | 19,03 | 75% | 5,87 | 65% | 34,83 |
| فيفري | 88% | 27,32 | 83% | 6,67 | 59% | 35,27 |
| مارس | 92% | 22,81 | 103% | 2,76 | 74% | 38,57 |
| أفريل | 106% | 25,32 | 117% | 7,99 | 81% | 32,80 |
| ماي | 112% | 24,79 | 103% | 3,28 | 91% | 70,58 |
| جوان | 106% | 17,50 | 92% | 11,36 | 116% | 32,07 |
| جويلية | 100% | 27,28 | 117% | 6,66 | 131% | 61,19 |
| أوت | 102% | 22,72 | %101 | 6,24 | 175% | 30,05 |
| سبتمبر | 102% | 26,30 | 98% | 4,32 | 113% | 41,34 |
| أكتوبر | 102% | 28,61 | 111% | 7,92 | 92% | 38,78 |
| نوفمبر | 101% | 24,38 | 88% | 10,39 | 85% | 34,84 |
| ديسمبر | 97% | 31,57 | 102% | 9,56 | 117% | 17,57 |

***المصدر:*** *من إعداد الباحثين استنادا إلى المعادلتين (1) و(2).*

ولإعطاء صورة أكثر وضوحا لمؤشر الموسمية وتحديد نمط الموسمية في الدول محل الدراسة، قمنا بتمثيله بيانيا كما هو موضح في الشكل 1:

***الشكل 1:*** *نمط الموسمية في الدول محل الدراسة (الفترة 2013-2017).*

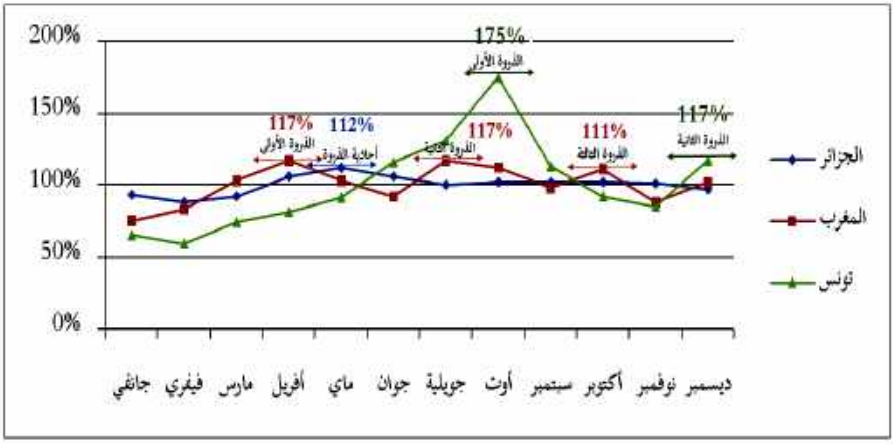


***المصدر:*** *من إعداد الباحثين استنادا إلى نتائج الجدول 1.*

نلاحظ من خلال الجدول 1 والشكل 1 أن الطلب السياحي الأجنبي في الجزائر ذو نمط موسمي أحادي الذروة، ويظهر في قيمة مؤشر الموسمية لشهر ماي بنسبة 112% وهي أكبر قيمة، وبالرغم من أن مؤشر الموسمية في الفترة من ديسمبر إلى مارس كان أقل من 100% يشير إلى حالة من الكساد إلا أنها غير حادة، ويستقر الطلب السياحي الأجنبي خلال باقي الأشهر مقاربا بذلك نسبة 100%، ويمكن تفسير حالة الذروة وحالة الكساد غير الحادة بعوامل طبيعية بالدرجة الأولى فالتنوع المناخي المعتدل ربيعا وخريفا والبارد والممطر شتاءا، مناسب للسياحة الصحراوية (الأهقار والتاسيلي، تاغيت، غرداية،...)، والحار جاف صيفا، مناسب للسياحة الشاطئية والحضرية (الجزائر، وهران، ...)، بالإضافة إلى عوامل مؤسسية تتمثل في برنامج العطل السنوية في البلدان الأجنبية المصدرة للسياح الذي يتوافق مع رزنامة العطل في الجزائر، ويكون خلال الفترة ما بين ماي وسبتمبر، من جهة أخرى نلاحظ أن معامل التباين الموسمي خلال سنوات الدراسة (التقلبات السنوية البينية) أكبر من تباينها داخل

السنة، خاصة في شهري ديسمبر وأكتوبر إذ بلغ معامل التباين الموسمي 31,57، 28,61 على التوالي، وسجلنا خلال شهر جوان معامل تباين منخفض بـ17,5، ويفسر ذلك بنمو الطلب السياحي الأجنبي خلال أشهر ديسمبر، أكتوبر، فيفري، جويلية، كان أكبر من باقي الأشهر خلال الفترة 2013-2017.

الطلب السياحي الأجنبي في المغرب ذو نمط ديناميكي نظرا لبلوغ الذروة في ثلاثة فترات وهي أفريل، جويلية وأكتوبر، حيث بلغ مؤشر الموسمية 117%، 117%، 111% على التوالي، كما كان هذا الأخير أكبر من 100% خلال شهر ماي، أوت، وديسمبر، أما خلال شهري جانفي وفيفري فقد بلغ مؤشر الموسمية أقل مستوياته بـ75%، و83% على التوالي، وخلال أشهر جوان، سبتمبر ونوفمبر كان أقل من 100%، في دلالة على تذبذب الطلب السياحي الأجنبي خلال أشهر السنة، ويفسر ذلك بتنوع المنتج السياحي من سياحة تراثية وثقافية على مدار السنة، إذ يتوفر المغرب على مواقع تراثية عالمية على غرار: لوليلي، قصر، فاس، مراكش، ومكناس، إلى جانب الصناعات التقليدية، والمهرجانات الذي يعتبر مهرجان الفنون الشعبية بمراكش أهمها، وكذا السياحة الجبلية بسلسلة جبال الأطلس، والسياحة الشاطئية على طول 3.500 كلم من الساحل ***(العسالي، 2016، الصفحات 126-130)***، مما يحدث أكثر من ذروة واحدة، بالإضافة إلى عامل المناخ الذي يلائم كل أشكال السياحة المتاحة، جبلية وحضرية وثقافية في الربيع والخريف الدافئين، شاطئية في الصيف الحار الجاف، كما أن موسم العطل وهو عامل مؤسسي أحدث ذروة موسمية على الطلب السياحي الأجنبي صيفا، بينما بلغ معامل التباين الموسمي في المغرب أقصى درجاته في جوان ونوفمبر بـ11,36 و10,39 على التوالي، وأقل من 10 خلال باقي أشهر السنة، ويفسر

الاستقرار النسبي للتباين الموسمي بأن الطلب السياحي الأجنبي الشهري (التقلبات السنوية البينية) تطور بدرجة قليلة من التفاوت من سنة إلى أخرى.

أما موسمية الطلب السياحي الأجنبي في تونس فهي ثنائية الذروة خلال شهري أوت وديسمبر بمؤشر موسمية 175% و117% على التوالي، وبلغ هذا الأخير قيم أكبر من 100% في الفترة ما بين جوان وسبتمبر، في دلالة على الامتداد الموسمي للطلب السياحي الأجنبي خلال فصل الصيف المناسب للسياحة الشاطئية، خاصة وأن تونس تتمتع بشريط ساحلي يبلغ 1.300 كلم، و33 مدينة ساحلية على غرار تونس العاصمة، سوسة، صفاقس، كما أن العطل السنوية المبرمجة ابتداءا من شهر جوان تعتبر عاملا مؤسسيا في حدوث موسم الذروة خلال فصل الصيف، أما حالة الذروة الثانية شهر ديسمبر فيمكن أن تُفَسَّرُ على أساس البرامج السياحية في رأس السنة، وتشهد تونس حالة من الكساد خلال الفترة ما بين شهر جانفي وماي وكذا شهري أكتوبر ونوفمبر بمؤشر موسمية أقل من 100%، ويعود ذلك إلى أن تونس تعتمد على السياحة الشاطئية بشكل كبير، مما يجعل الانخفاض في درجة الحرارة في هذه الأشهر يحدث موسم كساد، بينما بلغ معامل التباين الموسمي في تونس أقصى درجاته في ماي وجويلية بـ70,58 و61,19 على التوالي، في دلالة واضحة على نمو الطلب السياحي الأجنبي بدرجة أكبر خلالهما، عكس ما هو عليه خلال شهر ديسمبر حيث بلغ معامل التباين الموسمي 17,57 فقط مما يدل على أن الطلب السياحي الأجنبي يبلغ مستوى الذروة خلال كامل فترة الدراسة بدرجة أقل من التفاوت من سنة إلى أخرى.

وفي مرحلة أخرى، قمنا بحساب معامل جيني وتمثيل بياني لمنحنى لورنز، النتائج المتحصل عليها مبينة في الجدول 2:

**الجدول 2:** معامل جيني في الدول محل الدراسة (الفترة 2013-2017).

| العنوان | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 |
|---|---|---|---|---|---|
| الجزائر | 0,080 | 0,062 | 0,052 | 0,037 | 0,046 |
| المغرب | 0,076 | 0,070 | 0,079 | 0,083 | 0,082 |
| تونس | 0,147 | 0,158 | 0,166 | 0,205 | 0,210 |
| منطقة (الجزائر، المغرب، تونس) | 0,076 | 0,071 | 0,084 | 0,098 | 0,116 |

**المصدر:** من إعداد الباحثين استنادا إلى المعادلة (3).

من خلال الجدول 2 نلاحظ أن معامل جيني في الجزائر في تناقص من 0,080 سنة 2013 إلى 0,046 سنة 2017، وعموما فإن هذه القيم ضعيفة وتقارب الصفر وهي أصغر من معامل جيني للمنطقة ككل، مما يعكس ضعف سعة الاهتزاز الموسمي للطلب السياحي الأجنبي، والشكل 2 يبين درجة التقارب بين منحنى لورنز (الجزائر) وخط 45° (خط المساواة الكاملة) التي تكاد تكون منعدمة.

معامل جيني في المغرب في تناقص من 0,076 سنة 2013 إلى 0,070 سنة 2014 ليرتفع إلى 0,079 ثم 0,083 و0,082 خلال سنوات 2015، 2016 و2017 على التوالي، ويمكن أن يكون معدل النمو المتزايد في الطلب السياحي الأجنبي متركزا في أشهر من السنة دون غيرها، ما زاد في درجة التفاوت بينها، وعموما فإن هذه القيم ضعيفة وتقارب الصفر وهي أصغر من معامل جيني للمنطقة ككل، مما يعكس ضعف سعة الاهتزاز الموسمي للطلب السياحي الأجنبي، والشكل 2 يبين درجة التقارب بين منحنى لورنز (المغرب) وخط 45°، وتجدر الإشارة إلى أن سعة الاهتزاز الموسمي في المغرب أكبر منه في الجزائر.

معامل جيني في تونس في تزايد من 0,147 سنة 2013 إلى 0,210 سنة 2017، مما يؤكد قوة سعة الاهتزاز الموسمي، ويفسر ذلك بعدم التكافؤ في توزيع الطلب السياحي الأجنبي خلال أشهر السنة وارتفاعه في أشهر موسم الذروة، وعموما فإن هذه القيم أكبر من معامل

جيني للمنطقة ككل، مما يعكس تأثر الطلب السياحي في تونس بسعة اهتزاز موسمي الأكبر في منطقة الدراسة، ويعود ذلك إلى طبيعة السياحة التي تتمثل في السياحة الشاطئية، والشكل2 يبين درجة تباعد بين منحنى لورنز (تونس) وخط 45°.

***الشكل 2:*** *منحنى لورنز يبين التوزيع التراكمي للطلب السياحي الأجنبي على أشهر السنة في الدول محل الدراسة (الفترة 2013-2017).*

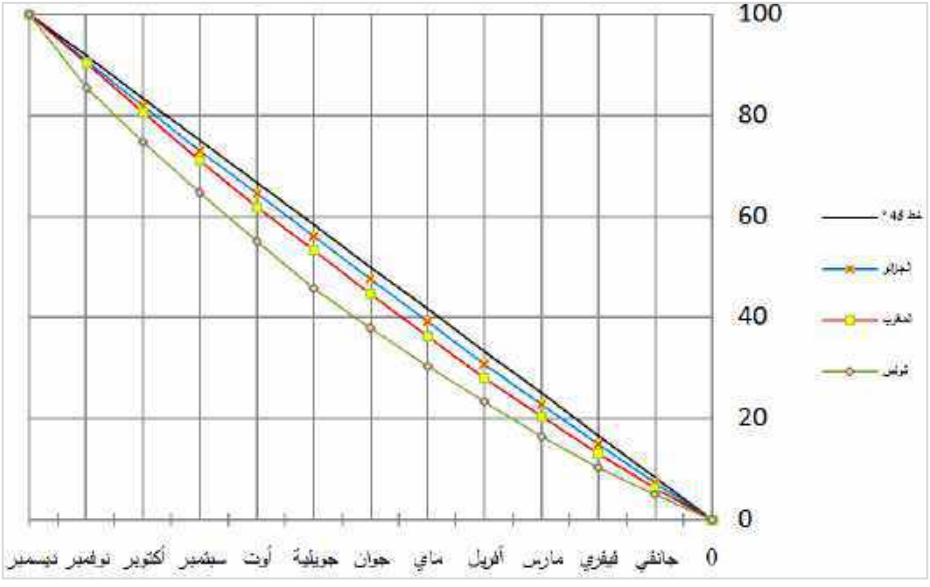


***المصدر:*** *من إعداد الباحثين استنادا إلى المعادلة (3) والجدول2.*

## 4. خاتمة:

تطرقنا في هذه الدراسة إلى موضوع موسمية الطلب السياحي الأجنبي في كل من الجزائر، المغرب وتونس خلال الفترة 2013-2017، حيث قمنا بقياس نمطها من خلال مؤشر الموسمية ومعامل التباين الموسمي، وسعتها باستخدام معامل جيني وتمثيل توزيع الطلب السياحي الأجنبي على أشهر السنة في منحنى لورنز.

### 1.4. نتائج الدراسة:

توصلنا في هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

– نمط موسمية الطلب السياحي الأجنبي في الجزائر أحادي الذروة خلال شهر ماي، وتمتد خلال ثلاثة فصول (الربيع، الصيف والخريف)، بينما هناك حالة كساد غير حادة خلال فصل الشتاء، وسعتها ضعيفة تقارب التوزيع المثالي لعدد السياح الأجانب على أشهر السنة، ويعود ذلك إلى عوامل طبيعية بالدرجة الأولى (تنوع مناخي) بما يتناسب وأنواع السياحة في الجزائر الشاسعة (صحراوية، حضرية، شاطئية).

– نمط موسمية الطلب السياحي الأجنبي في المغرب متعدد الذروة (ديناميكي)، ويمتد خلال فصل الصيف، بينما هناك حالة كساد غير حادة خلال فصل الشتاء، وسعتها ضعيفة تقارب التوزيع المثالي لعدد السياح الأجانب على أشهر السنة، ويعود ذلك إلى عوامل طبيعية بالدرجة الأولى بما يتناسب وأنواع السياحة في المغرب (حضرية وثقافية، جبلية، شاطئية)، كما أن هناك عوامل مؤسسية كموسم الاصطياف الذي يصادف برنامج العطل السنوية، والمهرجانات السنوية المبرمجة؛

– في تونس موسمية ثنائية الذروة للطلب السياحي الأجنبي في فصل الصيف وخلال شهر ديسمبر، بينما تعاني من حالة كساد حادة خلال باقي أشهر السنة، وذات سعة كبيرة، ويعود ذلك إلى عوامل طبيعية مناسبة للسياحة الشاطئية، ومؤسسية متمثلة في برنامج الإجازات والعطل المدرسية صيفا، وبرامج رأس السنة خلال شهر ديسمبر؛

– تتفاوت سعة موسمية الطلب السياحي الأجنبي من بلد إلى آخر، ويفسر ذلك بتنوع المناخ في البلد نفسه نتيجة اتساع مساحته الجغرافية، فنجد أن الجزائر تتمتع بساحة شاسعة

والمناخ في الشمال التلي يختلف عن المناخ في الجنوب الصحراوي، مما يتيح فرصا تسويقية للسياحة على مدار السنة، عكس تونس الرائدة في السياحة الشاطئية صيفا.

مما سبق يمكننا رفض الفرضية الأولى القائلة: تعاني كل من الجزائر، المغرب وتونس من حدة موسمية الطلب السياحي الأجنبي، لأن تونس فقط من تعاني من شدة حدتها بمعامل جيني أكبر من 0,2، ونؤكد صحة الفرضية الثانية: يختلف نمط موسمية الطلب السياحي الأجنبي وتتفاوت سعتها في الدول محل الدراسة، ويمكن كذلك رفض الفرضية الثالثة القائلة بأن: عامل المناخ هو السبب الرئيسي في حدوث موسمية الطلب السياحي الأجنبي في الدول محل الدراسة، ونؤكد أن مسبباتها تعود إلى عامل المناخ والعوامل المؤسسية.

### 2.4. اقتراحات:

على ضوء نتائج الدراسة يمكننا اقتراح بعض الحلول التي نراها مناسبة في التخفيف من حدة موسمية الطلب السياحي الأجنبي كالتالي:

- التنمية السياحية الهادفة إلى تنويع المنتج السياحي المناسب واتخاذ سياسة السعر المرن لتحفيز الطلب السياحي الأجنبي في موسم الكساد والتخفيف منه في موسم الذروة؛

- تذليل صعوبات دخول السياح الأجانب، ورفع الجهود الترويجية للسياحة في موسم الكساد.

## 5. قائمة المراجع:

1. Algerian Ministry of Tourism and Handicrafts (2013-2017), Tourism and craft dashboards, ***https://www.mta.gov.dz/?page_id=8522&lang=en*** (consulted on: 28/09/2019).

2. Karamustafa Kurtulus, and Sevki Ulama, Measuring the seasonality in tourism with the comparison of different methods, EuroMed Journal of Business (Emerald Group), Vol 5, no. 2, 2010.
3. De Cantis Stefano, Mauro Ferrante, and Franco Vaccina, Seasonal pattern and amplitude – a logical framework to analyse seasonality in tourism: an application to bed occupancy in Sicilian hotels, Tourism Economics, Vol 17, no. 3, 2011.
4. Alzboun Nidal, Measuring Seasonality of Tourism Demand in Petra, Jordan (2006-2017), Modern Applied Science, Vol 12, no. 9, 2018.
5. Li Hengyun, Jason Li Chen, Gang Li, and Carey Goh, Tourism and regional income inequality: evidence from china, Annals of Tourism Research, no. 58, 2016.
6. Moroccan Ministry of Tourism (2018), Tourists arrivals, ***https://www.tourisme.gov.ma/fr/tourisme-en-chiffres/arrivees-des-touristes*** (consulted on: 25/09/2019).
7. National Institute of Statistics (2013-2017), Statistics by Topics/

tourism,*http://www.ins.nat.tn/fr/themes/tourisme#horizontalTab3*, (consulted on: 28/09/2019).

8. ادريس رمضان حجي، ادريس سليمان عبد الله، أثر الموسمية على السوق السياحي (الطلب والعرض السياحي) "مصيف شقلاوة نموذجا"، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والادارية، مجلد 7، عدد 14، 2015.
9. علاء ابراهيم العسالي، السياحة في الوطن العربي –التاريخ– المخاطر– المهددات، دار أمجد للنشر والتوزيع، (عمان: دار أمجد للنشر والتوزيع، 2016).
10. Myers Danny, New economic thinking and real estate, john wiley & sons, (West Sussex: john wiley & sons, 2016).
11. Weidner Stephan, Seasonality in tourism: a review of seasonality of hotel accomodation in New Zealand, GRIN Verlag, (Norderstedt: GRIN Verlag, 2009).
12. أدهم وهيب مطر، التسويق الفندقي ومبيع وترويج الخدمات السياحية والفندقية الحديثة، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، (دمشق: دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، 2014).
13. صفية درويش، محمد البشير مبيروك، التركز الموسمي للطلب السياحي الدولي في الجزائر: قياس وتحليل حسب الجنسيات للفترة (2000-2013)، مجلة الباحث، مجلد 15، عدد15، 2015.
14. Witt Stephen F, Michael Z Brooke, and Peter J Buckley, The Management of International Tourism (RLE Tourism), Routedge (Abingdon: Routedge, 2013).

15. ماهر عبد الخالق السيسي، مبادئ السياحة، مجموعة النيل العربية، (القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2016).

16. موفق عدنان عبد الجبار الحميري، رامي فلاح الطويل، التسويق الإستراتيجي لخدمات الفنادق والسياحة –توجه حديث متكامل–، دار حامد للنشر والتوزيع، (عمان: دار حامد للنشر والتوزيع، 2016).

17. مصطفى يوسف كافي، هبة مصطفى كافي، التنمية والتسويق السياحي، ألفا للوثائق، (قسنطينة: ألفا للوثائق، 2017).

## 6. قائمة الملاحق:

***الملحق 1:*** *الطلب السياحي الأجنبي بكل من الجزائر، تونس والمغرب (2013–2017).*

| | | جانفي | فيفري | مارس | أفريل | ماي | جوان | جويلية | أوت | سبتمبر | أكتوبر | نوفمبر | ديسمبر |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الجزائر | 2013 | 97 639 | 71 371 | 79 311 | 90 666 | 94 001 | 96 877 | 84 378 | 73 629 | 73 688 | 70 019 | 71 269 | 61 305 |
| | 2014 | 68 986 | 66 642 | 72 245 | 80 578 | 85 295 | 88 206 | 74 369 | 91 057 | 88 295 | 77 615 | 81 564 | 65 273 |
| | 2015 | 80 820 | 74 737 | 78 692 | 92 024 | 99 646 | 99 761 | 83 276 | 95 486 | 88 047 | 97 181 | 95 837 | 97 614 |
| | 2016 | 95 661 | 98 887 | 101 575 | 112 268 | 118 021 | 112 496 | 112 330 | 110 183 | 109 566 | 113 876 | 117 014 | 120 835 |
| | 2017 | 121 483 | 130 827 | 129 350 | 156 085 | 163 325 | 133 638 | 149 489 | 143 123 | 150 596 | 150 959 | 139 624 | 139 876 |
| المغرب | 2013 | 309 813 | 340 481 | 455 991 | 466 638 | 451 501 | 466 513 | 495 939 | 543 236 | 444 438 | 500 574 | 391 344 | 456 865 |
| | 2014 | 354 493 | 395 875 | 471 088 | 553 296 | 480 992 | 456 995 | 498 176 | 514 785 | 431 151 | 483 134 | 373 381 | 424 087 |
| | 2015 | 329 830 | 369 286 | 451 461 | 521 785 | 466 305 | 385 871 | 515 054 | 458 999 | 434 775 | 468 856 | 346 872 | 402 610 |
| | 2016 | 316 871 | 349 581 | 441 745 | 497 266 | 437 433 | 339 307 | 525 377 | 476 089 | 409 430 | 463 026 | 386 305 | 460 774 |
| | 2017 | 358 611 | 403 694 | 476 096 | 586 866 | 469 609 | 412 933 | 591 781 | 526 142 | 467 511 | 571 957 | 469 137 | 530 583 |
| تونس | 2013 | 133 900 | 110 900 | 182 700 | 181 700 | 205 000 | 238 900 | 158 900 | 303 700 | 232 500 | 203 200 | 195 700 | 277 900 |
| | 2014 | 196 300 | 160 900 | 136 100 | 171 000 | 201 900 | 222 900 | 153 100 | 415 000 | 260 500 | 196 600 | 186 000 | 231 700 |
| | 2015 | 174 100 | 116 800 | 175 800 | 165 000 | 194 200 | 173 300 | 196 600 | 461 700 | 189 000 | 189 400 | 157 100 | 228 800 |
| | 2016 | 209 400 | 199 500 | 201 500 | 237 400 | 342 500 | 311 400 | 581 600 | 570 200 | 460 300 | 370 400 | 315 500 | 428 200 |
| | 2017 | 231 300 | 273 900 | 374 700 | 423 900 | 379 000 | 740 900 | 810 500 | 783 100 | 500 700 | 380 700 | 380 700 | 529 300 |

***المصدر:*** *(Algerian Ministry of Tourism and Handicrafts, 2013–2017)؛*

*(Moroccan Ministry of Tourism, 2018)؛*

*(National Institute of Statistics, 2013–2017).*

# المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية وجودة الإفصاح عنها بالقوائم والتقارير المالية: دراسة حالة الشركات المسعرة في بورصة الجزائر

# Accounting for social responsibility and the quality of disclosure in the financial statements and reports: a case study of the companies listed on the Algiers Stock Exchange

**محمد بغريش**، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة2، mbeghriche@yahoo.fr

تاريخ الاستلام:2020/04/08 تاريخ القبول:2020/05/29 تاريخ النشر:2020/06/06

**ملخص:** هدفت هذه الدراسة إلى معرفة محاسبة المسؤولية الاجتماعية للشركات المدرجة في بورصة الجزائر وجودة الإفصاح عنها، ولتحقيق هدف الدراسة قمنا بدراسة القوائم والتقارير المالية لهذه الشركات للفترة 2015-2018 مستخدمين في ذلك المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، وقد توصلت الدراسة الى أن هذه الشركات لا تفصح عن مسؤوليتها الاجتماعية في القوائم المالية؛ وتكتفي بالإفصاح عنها في التقارير المالية وبشكل ومستوى متفاوت من شركة الى أخرى، كما أن افصاحها لا يتميز بالجودة مقارنة مع النماذج المتعارف عليها.

**الكلمات المفتاحية: المسؤولية الإجتماعية؛ محاسبة المسؤولية الإجتماعية؛ جودة الإفصاح؛ القوائم والتقارير المالية.**

**تصنيف *JEL : M14، M40***

**Abstract:**This study aimed to know the accountability of SR for companies listed on the Algiers Stock Exchange and the quality of disclosure in the financial statements and reports. We studied the financial statements and reports for the period from 2015 to 2018 using that descriptive approach and the analytical approach. The study has concluded, until these companies do not disclose their SR in the financial statements; they are sufficient to disclose them in the financial reports in a different form and level, and that their disclosure is not distinguished by quality.

.**keyword**: SR (Social responsibility); Accountability of social responsibility; Quality of disclosure; financial statements and reports.

**JEL classification code : *M14, M40***

**المؤلف المرسل: محمد بغريش، الإيميل: mbeghriche@yahoo.fr**

## 1. مقدمة:

هذه السنوات الأخيرة، المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة، أخذت حيزا كبيرا من اهتمام الهيئات الدولية والحكومات المحلية والأكاديميين والمؤسسات، ويتجلى ذلك في الجانب النظري وفي الممارسة، الجزائر وعلى غرار بقية دول العالم شهدت اهتماما متزايدا بالمسؤولية الاجتماعية من طرف جميع الفاعلين في المجتمع، خاصة منها المؤسسات الاقتصادية والتي ما فتئت تقدم خدماتها للمجتمع الجزائري انطلاقا من خلق مناصب عمل؛ وتقديم خدمات التمهين والتكوين والتربص لمختلف مرتادي مراكز التكوين المهني والمعاهد والجامعات؛ ووصول الى التكفل بقضايا المجتمع مثل قيام الفنادق خلال شهر مارس 2020 بالمساهمة في استقبال والحجر على العائدين الى أرض الوطن والمشكوك في اصابتهم بفيروس كورونا كوفيد 19.

### 1. 1 إشكالية الدراسة:

المؤسسات الاقتصادية، في إطار نشاطها تقدم خدمات الى المجتمع، سواء بطريقة غير مقصودة من خلال خلق مناصب عمل والحد من البطالة؛ توفير منتجاتها النهائية والمتمثلة في السلع والخدمات الى مختلف المستهلكين مما يحقق الرفاهية للمجتمع، وقد تكون بطريقة مقصودة مساهمة منها في تحمل مسؤوليتها الاجتماعية، هذه المسؤولية الاجتماعية تفصح عنها المؤسسة في قوائمها وتقاريرها المالية، لذلك فالتساؤل الرئيس لهذه الدراسة:

هل يتميز الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في القوائم والتقارير المالية للمؤسسة الجزائرية بالجودة؟

### 1. 2. التساؤلات الفرعية:

في إطار الإجابة عن التساؤل الرئيس يمكننا طرح التساؤلات الفرعية الآتية:

- هل تمسك المؤسسة محاسبة عن المسؤولية الاجتماعية؟
- هل تفصح المؤسسة عن مسؤوليتها الاجتماعية بقوائمها المالية؟
- هل تفصح المؤسسة عن مسؤوليتها الاجتماعية في تقاريرها المالية؟
- ما هو الأسلوب المتبع في ذلك؟

– هل يتميز الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات المدرجة في بورصة الجزائر بالجودة؟

**1. 3. الفرضيات:**

– تمسك المؤسسة محاسبة عن المسؤولية الاجتماعية؟

– تفصح المؤسسة عن مسؤوليتها الاجتماعية بقوائمها المالية.

– تفصح المؤسسة عن مسؤوليتها الاجتماعية في تقاريرها المالية.

– تتبع المؤسسة في الإفصاح عن مسؤوليتها الإجتماعية مختلف الأساليب المتعارف عليها.

– يتميز الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات المدرجة في بورصة الجزائر بالجودة.

**1. 4. أهمية الدراسة:** تأتي أهمية الدراسة من:

– التنمية المستدامة تستدعي قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها اتجاه المجتمع؛

– التعرف على مساهمات المؤسسة الاجتماعية وهذا من خلال الإفصاح عنها لمختلف الفاعلين في المجتمع، مما يساعد في اتخاذ القرارات السليمة.

**1. 5. أهداف الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة كيفية وجودة افصاح المؤسسات الجزائرية عن مسؤوليتها الاجتماعية في قوائمها وتقاريرها المالية، ومعرفة الأساليب المتبعة في ذلك.

**1. 6. نموذج الدراسة:**

يتلخص نموذج الدراسة في البحث عن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في القوائم والتقارير المالية للشركات المسعرة في بورصة الجزائر والحكم على جودة الإفصاح عنها مقارنة بالنماذج المتعارف عليها.

**1. 7. الدراسات السابقة:**

هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، منها دراسات قامت بوصف بعض الممارسات المحاسبية المرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية والمحاسبة، على غرار:

– دراسة حفصي: "دراسة وتحليل المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية"، والتي هدفت إلى تحليل الأداء الاجتماعي للمؤسسات الصغير والمتوسطة، معتمدا في ذلك على دراسة إحصائية شملت 55 مؤسسة صغيرة ومتوسطة في مختلف قطاعات النشاط بولاية ورقلة، وقد توصلت الدراسة إلى أنه هناك فهم مقبول وسعي نحو تطبيق المسؤولية الاجتماعية في هذه المؤسسات خاصة اتجاه العاملين، وبدرجة أقل اتجاه المجتمع المحلي (حفصي، 2018).

– دراسة بوحزام؛ حملات؛ وحيموري، محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية: دراسة حالة ولاية معسكر، وقد هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على بعض الممارسات المحاسبية المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة ومدى الإهتمام والوعي بقياس وتقييم الأداء الاجتماعي، حيث قم الباحثون بدراسة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتواجدة على مستوى ولاية معسكر، وقد توصلت الدراسة إال أنه هناك تصور ضيق وتواجد ضعيف لمفاهيم المسؤولية الاجتماعية لدى المؤسسات عينة الدراسة؛ مما انعكس على الجانب المحاسبي (بوحزام، حملات، و حيموري، 2017).

في حين هناك دراسات أخرى حاولت معرفة مدى صلاحية معايير المحاسبة الدولية ومعايير اعداد التقرير للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، منها:

– دراسة بن خليفة: مفهوم المسؤولية الاجتماعية: إمكانية استخدام معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) في القياس والإفصاح عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية، وقد هدفت هذه الدراسة إلى معرفة إمكانية استخدام معايير المحاسبة الدولية ومعايير اعداد التقرير المالي في قياس عناصر الأنشطة الإجتماعية والإفصاح عنها للمؤسسات الجزائرية، وقد قام الباحث بدراسة تحليلية للمعاير الدولية، حيث توصل إلى أنه هناك إمكانية لاستخدام معايير المحاسبة الدولية في القياس والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية (بن خليفة، 2018).

وهناك دراسات أخرى حاولت بناء نموذج للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، منها:

– دراسة امحمدي: الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية – نموذج مقترح، والتي هدفت إلى استعراض ومناقشة مختلف آراء الباحثين حول طرق الإفصاح

عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية، وهذا قصد الوصول بناء نموذج شامل مقترح، وقد توصلت الدراسة الى أن الأنشطة الاجتماعية للمؤسسة تؤثر في نفقاتها؛ لذلك وجب أن تنعكس في تقاريرها المالية من خلال الإفصاح عنها (امحمدي، 2015).

– دراسة أرديني: الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية–أنموذج مقترح، هدفت هذه الدراسة إلى بيان أساليب الإفصاح المحاسبي التي يمكن استخدامها في اعداد المعلومات المعبرة عن المسؤولية الاجتماعية والتي يمكن الإفصاح عنها في القوائم المالية لمختلف الأطراف المستفيدة في اتخاذ القرارات المختلفة، وقد قام الباحث بوصف وتحليل النماذج المستخدمة في الإفصاح المحاسبي عن بيانات المسؤولية الاجتماعية، وقد توصلت الدراسة الى اقتراح انموذج للإفصاح المحاسبي عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية يكون ملحقا بالقوائم المالية للمؤسسة (أرديني، 2006).

أما بعض الدراسات فقد حاولت معرفة الدوافع الى تبني معايير المسؤولية الاجتماعية والعقبات التي تحول دون ذلك، منها:

– دراسة Koster, Vos, van der Valk: " Drivers and barriers for adoption of a leading social management standard (SA8000) in developing economies"، والتي هدفت إلى تحديد الدوافع والعقبات التي تحول دون اعتماد معيار المسؤولية الاجتماعي SA8000، وهو معيار عالمي رائد في الإدارة الاجتماعية، وقد قام الباحثون بالجمع بين الأفكار النظرية مع التركيز على الأداء الاقتصادي لدراسة اعتماد SA8000 من طرف المؤسسات الهندية، من خلال جمع البيانات واجراء مقابلات مع المتبنين وغير المتبنين؛ وخبراء المعايير الاجتماعية ومراجعي الحسابات ؛ وأرشيف البيانات حول ظروف العمل المحلية، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن طلبات العملاء هي السبب الرئيسي لاعتماد SA8000 لتجنب فقدان الأعمال، مع الإشارة إلى أن طلبات العملاء هذه لتبني SA8000 غالبا ما تكون رمزية في طبيعتها، ما يؤدي إلى تنفيذ رمزي من الموردين (المؤسسات الهندية) (Koster، Vos، و Van der Valk، 2019).

**1. 8. القيمة المضافة المتوقعة من الدراسة الحالية مقارنة بالدراسات السابقة:**

ان دراستنا تتميز عن الدراسات السابقة في كونها؛ تقوم بدراسة جودة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية الأساسية من ميزانية؛ حساب النتائج؛ وجدول سيولة الخزينة، إضافة الى الملحق مع التركيز على الملاحظات، وكذلك التقارير المالية بمختلف أنواعها، ودراسة الحالة ستكون على شركات المساهمة المسعرة في بورصة الجزائر، مما يسمح بمعرفة مدى الاهتمام بالجوانب الاجتماعية لدى الشركات المسعرة في بورصة الجزائر وجودة الإفصاح عنها.

## 2. ماهية محاسبة المسؤولية الاجتماعية:

وتتمثل ماهية المسؤولية الاجتماعية في تعريفها؛ تطورها التاريخي؛ وقياس الأداء الاجتماعي في المؤسسة الاقتصادية.

**2. 1. تعريف المسؤولية الاجتماعية:**

هناك تعاريف متعددة للمسؤولية الاجتماعية، منها تعريف levy & Kotler واللذان عرفاها على أنها "التزام بتحسين رفاهية المجتمع من خلال ممارسات أعمال اختيارية ومساهمات بالموارد الأساسية" (حديد و حجازي، 2018)، كما عرفت كذلك المسؤولية الاجتماعية والبيئية على أنها الجانب الأخلاقي لإدارة الجودة الشاملة، إذ تمثل جانبا إلزاميا للمؤسسة اتجاه العملاء وباقي الأطراف المعنية بمن فيهم العاملين، والمحافظة على البيئة الطبيعية والاهتمام بشؤون المجتمع (بوحرود و بن سديرة، 2019، صفحة 586).

**2. 2. التطور التاريخي للمسؤولية الاجتماعية:**

على الرغم من أن المسؤولية الاجتماعية قد يكون لها جدورها التاريخية في الأنشطة الخيرية، إلا أنها امتدت لتشمل مجال الأعمال، خاصة في القرن الواحد والعشرين حيث تطورت كثيرا لتشمل ممارسات العمل والتشغيل العادل، وقد امتد الاهتمام أكثر للحفاظ على البيئة والمجتمع وتحقيق تنمية مستدامة؛ من خلال مثلا الدعوات المستمرة من مختلف الهيئات الى الحد من انبعاث الكاربون؛ والحفاظ على حرارة الأرض من الارتفاع؛ والتجارة العادلة، وخير دليل على ذلك قرار الأمم المتحدة بنيويورك في الفترة من 25 إلى 17 سبتمبر 2015؛ والمتمثل في اعتماد خطة عمل من أجل تحقيق أهداف عالمية جديدة للتنمية المستدامة

بأبعادها الثلاثة الاقتصادية والإجتماعية والبيئية والممتدة الى غاية 2030 (خيدل و كيسي، 2020، صفحة 118)، خاصة منها الهدف رقم 08 والمعنون ب" تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع"، هذا الهدف الرئيس جاء تحته أهداف فرعية ركزت في مجملها على الحفاظ على النمو الاقتصادي الفردي؛ التركيز على القطاعات المتسمة بالقيمة المضافة العالية والقطاعات كثيفة العمالة؛ تعزيز فرص العمل اللائق؛ السعي الى فصل النمو الاقتصادي عن التدهور البيئي؛ تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق لجميع النساء والرجال بمن فيهم الشباب والأشخاص ذوو الإعاقة وتكافؤ الأجر لقاء العمل المتكافئ القيمة؛ الحد بدرجة كبيرة من نسبة الشباب الغير ملتحقين بالعمالة أو التعليم أو التدريب؛ إنهاء الرق المعاصر واستئصال أسوأ أشكال عمل الأطفال؛ حماية حقوق العمل وإيجاد بيئات عمل توفر السلامة والأمن لجميع العمال بمن فيهم العمال المهاجرون وبخاصة المهاجرات والعاملون في الوظائف غير المستقرة؛ وضع وتنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز السياحة المستدامة التي توفر فرص العمل وتعزز الثقافة والمنتجات المحلية؛ ووضع استراتيجية عالمية لتشغيل الشباب (الجمعية العامة الأمم المتحدة، 2015، الصفحات 26-27).

ان هذا التطور فرض دورا اجتماعيا للمؤسسات الاقتصادية تساهم من خلاله في تحقيق أهدافها وتستجيب لمتطلبات المجتمع في نفس الوقت (علالي، 2017)، ولتعزيز هذه المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات يجب تطبيق مبادئ الحوكمة وآلياتها وعلى رأسها مجلس الإدارة؛ لجان التدقيق؛ التدقيق الداخلية والتدقيق الخارجي (مزيمش و شريقي، 2018).

**2. 3. قياس الأداء الاجتماعي في المؤسسة:**

لقد لقي قياس الأداء الاجتماعي للمؤسسات الإقتصادية اهتماما بالغا من طرف الهيئات والحكومات والمفكرين، ويتجلى ذلك في مختلف الإرشادات والتشريعات القانونية والأبحاث العلمية بما في ذلك المحاسبية منها، ولعل أهمها المعايير والشهادات.

هناك العديد من المعايير؛ وقوانين السلوك؛ ونظم التسيير (مثل: Accountability 1000. GIlobal Compact. Global Roporting Initiative ; ISO 26000 ; FLA Workplace Code ; CSC9000T ; Social Accountability 8000)، لمساعدة

الشركات على العمل في بيئة مستدامة اجتماعيا وللإفصاح عن هذا الإلتزام للأطراف المهتمة ذات المصلحة، ولعل أبرزها هنا هو SA 8000 لأنه يعد معيار شهادة norme de certification يدقق من قبل أطراف خارجية عن المؤسسة، والمعيار الأكثر ضبطا للمسائل الإجتماعية (Sartor, Orzes, Di Mauro, Ebrahimpour, & Nassimbeni, 2016, p. 165)، و لقد أصبحت معايير الشهادة أداة موثوقة متزايدة الأهمية لمواجهة تحديات الشفافية (Koster, Vos, & Van der Valk, 2019).

**2. 3. 1. SA 8000:**

الهدف الأساسي للمعيار SA 8000 هو تحسين ظروف العمل في العالم (Orzes, Jia, Sartor, & Nassimbeni, 2017, p. 10) ، تم تصميم SA8000 من قبل منظمة المحاسبة الاجتماعية الدولية (Social Accountability International(SAI في عام 1997 ، استنادا إلى منظمة العمل الدولية (ILO) والأمم المتحدة (UN) والقوانين الوطنية ، وتم تنقيحها لاحقا في 2001 و 2004 و 2008 و 2014. وهي تحدد المتطلبات التي يجب على الشركة المعتمدة وسلسلة التوريد الخاصة بها أن تحترم فيما يتعلق بالجوانب الأساسية: (Sartor، Orzes، Di Mauro، Ebrahimpour، و Nassimbeni، 2016، صفحة 165)

أ) عمل الأطفال؛

ب) العمل القسري أو الإجباري؛

ج) الصحة والسلامة المهنية؛

د) حرية تكوين النقابات والحق في المساومة الجماعية؛

هـ) التمييز ضد الموظفين؛

(و) الممارسات التأديبية؛

ز) ساعات العمل؛

(ح) الأجر

**2. 3. 2. ISO 26000:** ويهدف إلى مساعدة المنظمات للمساهمة في تنمية مستدامة، يوفر ISO 26000 على العموم توجيهات حول المبادئ الأساسية للمسؤولية

الاجتماعية؛ حول كيفية التعرف على المسؤولية الاجتماعية؛ كيفية فهمها؛ وكيفية مشاركة الأطراف أصحاب المصلحة من أجل فائدة إضافية (Corgnale, 2011, p. 11).

## 3. المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية:

لقد شهدت المحاسبة تطورا جوهريا في مفهومها ونطاقها، حيث امتدت من المفاهيم المحاسبية والمالية التقليدية لتشمل المفاهيم الاجتماعية، حيث تم الإتساق والملاءمة بين المفاهيم الاجتماعية والمبادئ والأهداف والإجراءات المحاسبية، حيث امتازت المعلومة في هذه المرحلة بالشمولية والعدالة لجميع الأطراف المهتمة وعدم تمييز فئة عن أخرى بحيث يكون الأثر في النهاية لصالح المجتمع ككل (الشحاذة، البرغوثي، شعبان، والقاسم، 2011، صفحة 39). هذا الإتجاه عرف بالمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.

### 3. 1. جودة الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية:

يستخدم لفظ الإفصاح في المحاسبة لكي يصف بصفة عامة تقديم المعلومة الضرورية عن المؤسسة والتي يتوقع أن تؤثر على قرارات المستخدم للقوائم والتقارير المالية (الوقاد، 2011، صفحة 189)، هذه القوائم المالية تعد مخرجات النظام المحاسبي؛ وتهدف الى تحقيق الغاية الإعلامية للمحاسبة؛ وتتمثل أساسا في الميزانية؛ جدول حساب النتائج، جدول تغيرات الأموال الخاصة؛ جدول سيولة الخزينة؛ الملحق؛ والملاحظات (بغريش، 2010، صفحة 2)، أما جودة الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية فالمقصود بها في هذا الإطار؛ هو التوسع في الإفصاح المحاسبي ليشمل أطراف غير مباشرة مثل المستهلكين والنقابات المهنية والمالية والحكومات والجمهور العام وبالتالي أصبح الإفصاح يستهدف المجتمع ككل، وبالتالي لا بد من وجود نموذج محاسبي يقوم على مجموعة من القيم الاجتماعية السائدة في الزمان والمكان، هذا ما أدى الى التوسع في القياس المحاسبي ليشمل تلك الأحداث التي تحدث خارج المؤسسة لأجل قياس الأداء الاجتماعي للمؤسسة (الشحاذة، البرغوثي، شعبان، و القاسم، 2011، الصفحات 39-40)، وحتى تكون المعلومة المحاسبية جيدة يجب تتوافر على صفات نوعية أهمها: الموثوقية أو المصداقية؛ الملاءمة؛ القابلية للفهم؛ والقابلية للمقارنة (القاضي و الريشاني، 2012، الصفحات 75-82).

**3. 2. أساليب الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في القوائم والتقارير المالية:**

يمكن تمييز ثلاث أساليب للإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالنشاط الاجتماعي للمؤسسة الاقتصادية، وهي (أرديني، 2006، الصفحات 158-160):

أ-إعداد تقارير وصفية تتضمن شرحا للمساهمات الاجتماعية للمؤسسة والتأثيرات الناشئة عنها ممثلة في الأضرار والمنافع الاجتماعية، وتعد مثل هذه التقارير في حالة وجود صعوبة في قياس الأنشطة من قبل المحاسبين، والإفصاح في مثل هذه التقارير يعتمد على كفاءة معد التقرير.

ب- إعداد تقارير تفصح عن التكاليف الاجتماعية، ويتحدد فيها التكاليف الاجتماعية فقط دون الأخذ بعين الإعتبار المنافع الاجتماعية لصعوبة قياسها.

ت- إعداد تقارير تفصح عن التكاليف والمنافع الاجتماعية، تتضمن هذه التقارير قراءة بمؤشرات كمية عن التكاليف الاجتماعية والمنافع الاجتماعية المتحققة من ورائها والتي نتجت عن تحمل المؤسسة لمسؤوليتها الاجتماعية.

ان التقارير الوصفية يؤخذ عليها كونها صعبة التحقق من بياناتها وصعبة التدقيق، كما أنه لا يمكن استخدامها في اجراء المقارنات بين الوحدات الاقتصادية، مع العلم أن القابلية للمقارنة تعد من بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، أما التقارير التي تفصح عن التكاليف الاجتماعية فقط؛ فهي تسمح بإجراء مقارنات لهذه التكاليف بين المؤسسات في حين تهمل الإفصاح عن المنافع، أما التقارير التي تفصح عن التكاليف والمنافع الاجتماعية فهي الأكثر شيوعا لتوافقها مع الأعراف والمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما؛ فهي تقابل التكاليف بالإيرادات، لذلك فهي الأفضل.

## 4. منهجية الدراسة:

### 4. 1. المنهجية:

سوف نعتمد في دراستنا على منهج المسح الوثائقي لإستعراض بعض الدراسات السابقة، والمنهج الوصفي والمنهج التحليلي لدراسة جودة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في القوائم والتقارير المالية، مع اعتماد أسلوب دراسة حالة في ذلك للمؤسسات المسعرة في بورصة الجزائر للفترة الممتدة من 2015 الى 2018.

**4. 2. مجتمع الدراسة وعينة الدراسة:**

يتمثل مجتمع الدراسة في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية الهادفة إلى تحقيق الربح ، أما عينة الدراسة؛ فهي المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر و المتمثلة في: أليانس للتأمينات؛ رويبة للعصائر؛ فندق الأوراسي؛ صيدال؛ بيوفارم (جدول رقم 1)"معلومات حول عينة الدراسة الشركات الجزائرية المدرجة في البورصة" (الملحق 1)؛ و هذا نظرا لطبيعة ملكيتها بصفتها شركة أموال أسهمها متداولة في البورصة؛ خاضعة لرقابة المدققين ؛ و للجنة تنظيم عمليات البورصة و مراقبتها؛ اضافة الى المحللين الماليين والأطراف الأخرى المهتمة على غرار المساهمين الحاليين والمحتملين، وبافتراض أنها الأكثر اهتماما بقضايا المجتمع.

أما المجال الزماني للدراسة؛ من السنة 2015 والتي تعتبر السنة التي أدرجت فيها آخر مؤسسة في بورصة الجزائر؛ الى السنة 2018 والتي تعتبر آخر سنة تم الإصدار فيها للقوائم والتقارير المالية والتي تعتبر الأساس في دراستنا (أي القوائم والتقارير المالية)، أما القوائم المالية لسنة 2019 فلم يتم إصدارها بعد؛ حيث يعد 31 مارس من كل سنة آخر أجل لإيداعها على مستوى ادارة الضرائب وقد يمدد الى 30 أفريل من كل سنة مالية، أما بخصوص نشر هذه القوائم لباقي المستخدمين عادة يكون في نهاية شهر جوان، وقد شهدت سنة 2020 تأخير إيداع القوائم المالية النهائية بفعل انتشار جائحة كورونا كوفيد 19 .

**4. 3. بيانات الدراسة:**

تشمل بيانات الدراسة في القوائم المالية الأساسية ممثلة في الميزانية؛ حساب النتائج حسب الطبيعة وحسب الوظيفة؛ جدول سيولة الخزينة حسب الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة؛ جدول تغير الأموال الخاصة؛ الملحق؛ والملاحظات المرتبطة بجميع القوائم المالية والملاحق والمتضمنة في التقارير المالية؛ إضافة الى تقارير مجلس الإدارة وتقارير التسيير للسنوات من 2015 وإلى غاية 2018. وقد تم الحصول على جميع هذه المعلومات من الموقع الإلكتروني الرسمي لبورصة الجزائر (SGBV, 2020)؛ وموقع سلطة ضبط السوق المالي ( COSOB, 2020)؛ والمواقع الإلكترونية الرسمية للشركات عينة الدراسة والمتمثلة في: أليانس للتأمينات (ALLIANCE ASSURANCES;, 2020)؛ صيدال (SAIDAL, 2020)؛ بيوفارم

(BIOPHARM;, 2020)؛ أن سي أ رويبة (NCA ROUIBA;, 2020)؛ والأوراسي ( EL AURASSI;, 2020

## 5. نتائج الدراسة:

هدفنا من الدراسة معرفة المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية وجودة الإفصاح عنها في المؤسسات الاقتصادية، من أجل ذلك أجرينا مسح وثائقي لعدة دراسات عالجت موضوع المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات من عدة زوايا، وقد توصلنا الى أن:

– النتائج المتوصل اليها من قبل الباحثين حول مدى فهم المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة متضاربة، حيث يذهب "حفصي" الى أن هناك فهم مقبول للمسؤولية الاجتماعية وسعي لتطبيقها خاصة اتجاه العاملين وبدرجة أقل اتجاه المجتمع المحلي، في حين يذهب "بوحزام وآخرون" الى أن تصور المسؤولية الاجتماعية ضيق مما انعكس على الجانب المحاسبي.

– هناك إمكانية لإستخدام معايير المحاسبة الدولية ومعايير اعداد التقرير المالي IAS/IFRS للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، خاصة في مجال الإعتراف والقياس على الرغم من أن هذه المعايير تهتم بالجوانب المالية للمؤسسة، لكن كيف هو الأمر بالنسبة للعرض والإفصاح؟ رئيس مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB في حد ذاته يعترف بقصور المعايير الدولية في هذا المجال ويدعو بتاريخ 05 نوفمبر 2019 خلال الندوة السنوية Eumedion الى نقاش حول التقرير المالي؛ وقد خصص لدراسة القوائم المالية الأساسية من أجل تحسين هيكل وفعالية الإتصال للقوائم المالية؛ وكذلك التقرير عن التنمية المستدامة (IASB Chair, 2020)

– هناك العديد من نماذج الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، منها ما هو مقترح من طرف هيئات ومنها ما هو مقترح من طرف باحثين، مما يصعب على المؤسسة عملية المفاضلة بين هذه النماذج، لهذا ينصح بعض الباحثين باعتماد النماذج العالمية الخاضعة للمتابعة والتدقيق مثل SA8000 و ISO 26000.

– لكن، حتى نماذج الإفصاح عن المسؤولية الإجتماعية مثل SA8000 يمكن أن تلجأ اليه المؤسسات في الدول النامية نزولا عند طلب الزبائن فقط، وتطبق بشكل رمزي لتلميع

صورة المؤسسة، وحتى عملية التدقيق من طرف خبراء المعايير الاجتماعية ومحافظي الحسابات تكون شكلية فقط، والأخطر أن الزبائن (في الدول المتقدمة) يعلمون ذلك ولا يحاولون تصحيح الوضع (Koster، Vos، و Van der Valk، 2019).

أما فيما يخص جودة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات المدرجة في بورصة الجزائر، فقد توصلت الدراسة الى أن:

– المؤسسات عينة الدراسة تمسك محاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، لكن هذه المحاسبة ليست مستقلة عن المحاسبة المالية، فهي تكتفي بتسجيل الأعباء الاجتماعية كونها أعباء وفقط يجب ادراجها في المحاسبة، في مقابل ذلك لا تعترف بالمنافع الاجتماعية المحققة من خلالها ضمن المحاسبة، وبذلك ننفي الفرضية الأولى المؤسسات تمسك محاسبة عن المسؤولية الإجتماعية.

– المؤسسات عينة الدراسة لا تفصح عن مسؤوليتها الاجتماعية ضمن القوائم المالية الرئيسة ممثلة في الميزانية؛ حساب النتائج؛ جدول سيولة الخزينة، وجدول تغيرات الأموال الخاصة، ويعود الى ذلك عدم ادراجها من طرف النظام المحاسبي المالي الجزائري من جهة؛ والذي يعتبر المرجعية في مسك المحاسبة المالية، حيث أن النظام المحاسبي المالي أعطى الأولوية للمعلومات المالية، إضافة الى عدم الاهتمام بالجوانب الإجتماعية من قبل معدي القوائم المالية من جهة أخرى؛ فالنظام المحاسبي المالي يتميز بالمرونة فيما يخص العرض؛ حيث قدم الملحق والملاحظات واللذان يسمحان بتقديم جميع المعلومات الأخرى والتي تراها المؤسسة ضرورية لمتخذي القرار، الا أن معدي القوائم المالية لم يوظفوا الملحق والملاحظات كما يجب. وبذلك ننفي الفرضية الثانية "نعم المؤسسة تفصح عن مسؤوليتها الاجتماعية بقوائمها المالية".

في حين نجد أن المؤسسات عينة الدراسة تفصح عن المسؤولية الاجتماعية في التقارير المالية ممثلة بصفة أساسية في تقرير التسيير والنشرات والمجلات الداخلية التي تنشرها على مواقعها الإلكترونية ولكن بنسب متفاوتة، وبذلك نؤكد صحة الفرضية الثالثة "نعم المؤسسة تفصح عم مسؤوليتها الاجتماعية في تقاريرها المالية"

حيث أن شركة أليانس للتأمينات، وحسب رئيسها المدير العام فهي لاعب رئيسي في النظام البيئي الجزائري، وتفصح عن مسؤوليتها الاجتماعية في تقاريرها السنوية والوسيطية؛ وكذلك على موقعها الإلكتروني تحت مسمى الأخبار، حيث تضمنت التقارير السنوية والوسيطية عدد العمال وتوزيعهم ومختلف المجهودات المبذولة لخلق مناصب عمل وعددها للمساهمة في الحد من البطالة، كما تضمنت معلومات حول تكوين مستخدميها (بالعدد والمبالغ) والعائد المتوقع من وراء ذلك. ومن بين الأمثلة عن المسؤولية الاجتماعية المفصح عنها على موقعها الإلكتروني الإحتفال بعيد المرأة 08 مارس وتقديم 20 هدية للنساء السائقات بعد اجراء طومبولا؛ وكذلك تمديد بوليسات التأمين المنتهية للمؤمنين الساكنين بولاية بليدة بصفة تلقائية وعلى حساب الشركة حتى انتهاء مدة الحجر الكلي بسبب فيروس كوفيد 19.

وتفصح شركة صيدال عن مسؤوليتها الاجتماعية في تقارير التسيير؛ وفي مجلة SAIDAL SANTE، حيث تضمنت تقارير التسيير السنوية بنودا عن عدد العمال وخلق فرص شغل محققة ومخطط لها؛ هذا ما يبين مساهمة صيدال في الحد من البطالة، كما أفصحت في مجال الإتصال عن رعايتها لحصص تلفزيونية واذاعية؛ أما في مجال الشباب والرياضة رعت 3 فرق رياضية؛ في مجال النظافة الأمن والبيئة فلها العديد من النشاطات أهمها وضع برامج وتنفيذها للوقاية خلال الفترة الشتوية والصيفية؛ إضافة لإنجاز محطات معالجة المياه المستعملة من طرف مصانعها بالدار البيضاء وجسر قسنطينة.

أما بيوفارم، أكتفت بالإفصاح عن كونها تساهم في توفير الدواء ونشر المعلومة العلمية حول الدواء وجودة الرعاية الصحية للمرضى الجزائريين وهذا تحت مسمى "قيمنا".

وتفصح شركة أن سي أ رويبة عن مسؤوليتها الاجتماعية في تقريرها تحت ما سمته "إلتزاماتنا"، وتتمثل هذه الإلتزامات في: التنمية المستدامة؛ الجودة؛ المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات (RSE)؛ والبيئة، حيث تعتبر المسؤولية الاجتماعية لشركة رويبة من ضمن القيم التي تتمسك بها العائلة والتي نقلت الى أن سي أ رويبة، كما تعد هذه المسؤولية جزء من الحياة اليومية للشركة، ما جعل الشركة تكون من أولى المؤسسات التي أدمجت المعيار إيزو 26000 في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، وبفضل التزامات شركة رويبة تم اختيارها

لتمثيل الجزائر كشركة رائدة في اطار مشروع "المسؤولية الاجتماعية–الشرق الأوسط شمال افريقيا ;NCA ROUIBA) "RS–MENA، 2020)، لكن ما قامت به شركة رويبة في مجال المسؤولية الاجتماعية لا يتضح بصورة كافية في تقاريرها؛ أي أنها لا تفصح عن مسؤوليتها الاجتماعية بالجودة الكافية وتقتصر على بعض النقاط مثل تكريم أحسن موظف للشهر، مع ذلك فالإفصاح لا يتسم بالاستمرارية وبنفس النسق.

أما شركة فندق الأوراسي فهي لا تفصح عن مسؤوليتها الاجتماعية ما عدا ذكر بعض المعلومات عن مصاريف المستخدمين.

ان الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في القوائم والتقارير المالية للشركات المدرجة في بورصة الجزائر يتباين من شركة أخرى، حيث نجد في المقام الأول شركة أليانس للتأمينات والتي تفصح عن التكاليف بالمبالغ وتفصح عن المنافع الاجتماعية في شكل تقرير وصفي، ثم تليها شركة صيدال والتي هي ذلك تفصح عن التكاليف والمنافع الاجتماعية مع اهمالها للمبالغ، ثم شركة رويبة والتي أبدت اهتمامها بالمسؤولية الاجتماعية من خلال تبني المعيار ISO 26000؛ الا أن ذلك لا يتضح بصورة جلية في قوائمها وتقاريرها، ثم في المقام الأخير كل من شركتي بيوفارم وفندق الأوراسي واللذين لا يفصحان عن المسؤولية الاجتماعية. وبذلك نؤكد صحة الفرضية الرابعة " المؤسسة تتبع في افصاحها عن مسؤوليتها الاجتماعية مختلف الأساليب المتعارف عليها"، كما ننفي صحة الفرضية الخامسة " نعم يتميز الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات المدرجة في بورصة الجزائر بالجودة"

ان عدم وجود افصاح عن المسؤولية الاجتماعية بالقوائم والتقارير المالية للمؤسسات لا يعني عدم وجود مسؤولية اجتماعية للمؤسسات، ولعل خير دليل على ذلك هو مساهمة الكثير من المؤسسات الاقتصادية في مكافحة الجائحة التي ألمت بالعالم أجمع بما فيها الجزائر بسبب تفسي فيروس كورونا كوفيد 19 خلال سنة 2020.

## 6. الخاتمة:

ساهمت هذه الدراسة في تسليط الضوء على المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من خلال استعراض بعض الدراسات السابقة، كما ساهمت في إعطاء نظرة عن جودة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في القوائم والتقارير المالية لشركات المساهمة المسعرة في بورصة الجزائر.

### 6. 1. النتائج:

– من خلال الدراسات النظرية توصلنا إلى أن:

– هناك تفاوت في فهم المسؤولية الاجتماعية عند المؤسسات الجزائرية.

– الشركات المدرجة في بورصة الجزائر لا تفصح عن مسؤوليتها الاجتماعية بنفس الطريقة ولا بنفس المستوى.

– عدم اتسام الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بالقوائم والتقارير المالية بالجودة؛ قد يكون راجعا الى اهمال هذه النقطة من طرف النظام المحاسبي المالي، هذا الأخير يعتبر المرجع بالنسبة للمؤسسات في مسك محاسبة مالية وفي اعداد القوائم المالية.

– الا أن المؤسسات يمكن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في الملحق؛ هذا الأخير يعد القائمة الخامسة الأساسية سواء وفق النظام المحاسبي المالي SCF أو معايير المحاسبة الدولية ومعايير اعداد التقرير المالي IAS/IFRS، فقد أعطى النظام المحاسبي بعض نماذج الملحق لكنه ترك المجال مفتوحا لتكييفه وفق حاجات المؤسسة، كما يمكن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في الملاحظات وفي التقارير المالية.

### 6. 2. الإقتراحات:

– مراجعة النظام المحاسبي المالي الجزائري SCF وتضمينه نقاط جديدة مرتبطة بالمحاسبة والإفصاح عن المسؤولية الإجتماعية.

– تحسيس المؤسسات بضرورة تحمل جزء من المسؤولية الاجتماعية، والمساهمة بصفة فعالة في النهوض بالمجتمع الجزائري والحفاظ على البيئة من أجل تحقيق تنمية مستدامة.

– مرافقة المؤسسات من طرف الجامعات والهيئات المهنية المختصة قصد تدليل صعوبات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

### 6. 3. حدود الدراسة:

تناولت الدراسة المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية وجودة الإفصاح عنها في القوائم والتقارير المالية لشركات المساهمة المدرجة في بورصة الجزائر دون غيرها، الا أنها تمثل نسبة قليلة مقارنة بعدد المؤسسات النشطة في الجزائر على اختلاف أحجامها وتنوع مجال نشاطها، كما الدراسة اعتمدت على المعلومات المستقاة من المواقع الإلكترونية لهذه المؤسسات؛ وهذا قصد اختبار قدرة توصيل المعلومة عن المسؤولية الاجتماعية للأطراف المهتمة بما فيها الزبائن؛ الدولة؛ والمجتمع ككل.

### 6. 4. آفاق الدراسة

ما هو أسلوب الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية الأكثر ملاءمة لواقع المؤسسات الجزائرية؟

ما هي الآثار المتوقعة لتبني المؤسسات الجزائرية معيار المسؤولية الاجتماعية SA8000؟

## 7. قائمة المراجع:


1. ALLIANCE ASSURANCES;. (2020, Mars 10). Récupéré sur Alliance Assurances: https://allianceassurances.com.dz/fr/
2. BIOPHARM SPA. (2020, Mars 11). Récupéré sur BIOPHARM: https://www.biopharmdz.com/
3. BOURSE D'ALGER;. (2020, Mars 08). *PRESENTATION DE LA SGBV*. Récupéré sur SGBV: http://www.sgbv.dz/
4. Corgnale, g. (2011, february). analysis of ISO 26000. *business and the environment, 22*(2), 1-16.
5. COSOB Org. (2020, Mars 08). *Autorité de régulation du marché financier*. Récupéré sur COMMISSION D'ORGANISATION ET DE SURVEILLANCE DES OPÉRATIONS DE BOURSE: https://www.cosob.org/la-sgbv/
6. EL AURASSI hotel;. (2020, Mars 06). Récupéré sur EL AURASSI: https://www.el-aurassi.com/
7. Koster, M., Vos, B., & Van der Valk, W. (2019). Drivers and barriers for adoption of standard (SA8000) in developing

economies. *International Journal of Physical Distribution & Logistics Management*.

8. NCA ROUIBA;. (2020, 03 05). Récupéré sur ROUIBA: http://www.rouiba.com.dz/
9. Orzes, G., Jia, F., Sartor, M., & Nassimbeni, G. (2017). Performance implication of SA 8000 certification. *International journal of operation & production management, 37*, 1-31.
10. SAIDALGROUP. (2020, Mars 09). Récupéré sur SAIDAL: https://www.saidalgroup.dz/
11. Sartor, M., Orzes, G., Di Mauro, C., Ebrahimpour, M., & Nassimbeni, G. (2016). The SA8000 Social Certification Standard: Literature Review and Theory based Research Agenda. *International Journal of Production Economics, 175*, 164-181.
12. Speech IASB Chair. (2020, Mars 24). *Speech: IASB Chair delivers keynote at Eumedion Annual Symposium, Netherlands*. Récupéré sur IFRS Foundation: https://www.ifrs.org/news-and-events/2019/11/the-iasb-from-financial-to-integrated-standard-setter/

13. أردیني ,ط .(2006) .الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الإجتماعية في القوائم المالية -إنموذج مقترح :*تنمية الرافدين*.173-151 ,(28)*83* ,
14. الجمعية العامة الأمم المتحدة ,2015) .أكتوبر .(21قرار اتخذته الجمعية العامة في 25سبتمبر .2015تحويل *عالمنا :خطة التنمية المستدامة لعام 2030*.
15. الشحاذة ,ع .ق ,.البرغوثي ,س .إ ,.شعبان ,أ .س & ,.القاسم ,ع .م .(2011) :*نظرية المحاسبة* .عمان :زمزم ناشرون وموزعون.
16. القاضي ,ح .ي & ,.الريشاني ,س .م .(2012) .*موسوعة المعايير المحاسبية الدولية معايير إعداد التقارير المالية الدولية* .(Vol)الأول عرض البيانات المالية .(عمان , الأردن :دار الثقافة للنشر والتوزيع.
17. الوقاد ,س .م .(2011) :*نظرية المحاسبة* .عمان :دار المسيرة.
18. امحمدي ,ف ,2015) .ديسمبر .(الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الإجتماعية في القوائم المالية -نموذج مقترح .-*مجلة الأبحاث الإقتصادية لجامعة البليدة 2*, *10*(13), 299-327.
19. بغريش ,م .(2010) .محاسبة المخزون وأثرها على القوائم المالية للمؤسسة :دراسة حالة شركة منشآت السكة الحديدية .*مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في المحاسبة* . جامعة الحاج لخضر باتنة ,الجزائر.

20.بن خليفة ,ح .(2018) .إمكانية استخدام معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS)في القياس والإفصاح عن محاسبة المسؤولية الإجتماعية المؤسسات الإقتصادية .*مجلة العلوم الإدارية والمالية*.70-60 ,(02) ,*02* ,

21.بوحرود ,ف & .,بن سديرة ,ع .(2019) .محددات تطبيق استراتيجية الجودة الشاملة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :بالتطبيق على بعض المؤسسات بولاية سطيف .*مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية*.610-582 ,(04) ,*08* ,

22.بوحزام ,س .,حملات ,ب & .,حيموري ,ح .(2017) .محاسبة المسؤولية الإجتماعية في المؤسسة الإقتصادية الجزائرية :دراسة حالة ولاية معسكر .*مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية*.95-76 ,

23.حديد ,ن & .,حجازي ,ا .(2018) .دور أخلاقيات التسويق الأخضر في تعزيز المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الاقتصتصادية دراسة حالة مجمع BIFA (SOALTUBI & CONBIMED).*مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية*.197-186 ,(01) ,*11* ,

24.حفصي ,ر .(2018) .دراسة وتحليل المسؤولية الإجتماعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية .*مجلة العلوم الإدارية والمالية*.144-129 ,(02) ,*02* ,

25.خيدل ,أ & .,كيسي ,ز .(2020) .التوجه نحو تقنية المعلومة الخضراء .*مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية والإقتصادية*.134-109 ,(02) ,*09* ,

26.علالي ,م ,2017) .ديسمبر .(دور المسؤولية الاجتماعية في تحسين تنافسية المؤسسات الاقتصادية .*أبحاث اقتصادية وإدارية*.296-273 ,(1) ,*11* ,

27.مزيمش ,أ & .,شريقي ,ع ,2018) .جوان .(الحوكمة المصرفية كآلية لتعزيز المسؤولية الإجتماعية بالبنوك والمؤسسات المالية في الجزائر -دراسة ميدانية بمجموعة من البنوك والمؤسسات المالية بولاية سطيف .*أبحاث اقتصادية وإدارية* , *12*(1), 207-232.

## 8. الملاحق:

الجدول 1: معلومات حول عينة الدراسة الشركات الجزائرية المدرجة في البورصة

| اسم الشركة | أليانس | روبية | الأوراسي | صيدال | بيوفارم |
|---|---|---|---|---|---|
| الرمز | ALL | ROUI | AUR | SAI | BIO |
| مجال النشاط | التأمينات | الصناعة الغذائية | فندقة | صناعة الأدوية | صناعة الأدوية |
| القيمة الإسمية | 200 | 100 | 250 | 250 | 200 |
| عدد الأسهم | 5804511 | 8491950 | 6000000 | 10000000 | 25521875 |
| تاريخ الإدراج في البورصة | 2011 | 2013 | 2000 | 1999 | 2015 |
| طبيعة الملكية قبل الإدراج | خاصة | خاصة | عامة | عامة | خاصة |

المصدر: من اعداد الباحث.

# حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر-دراسة قياسية-خلال الفترة 1990-2018

# The Size of the Parallel Economy in Algeria - A Standard Study for the Period 1990-2018

**حساين أسماء**،المركز الجامعي مغنية، hassaineasma88@gmail.com

**ساهد عبد القادر**، المركز الجامعي مغنية، Sahed14@yahoo.fr

تاريخ الاستلام:2020/01/30 تاريخ القبول:2020/05/30 تاريخ النشر:2020/06/06

**ملخص:**

الهدف من هذه الدراسة هو قياس حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018، وذلك باستخدام نموذج الطلب على العملات، وقد أظهرت النتائجوجود اتجاه تصاعدي في حجم الاقتصاد الموازي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، فقد زاد حجمه من 25.69٪ في عام 1990 إلى 48٪ بحلول عام 2003 وانخفضت النسبة بعد ذلك لتنتعش من جديد سنة 2008 إذ وصلتإلى 47.8% سنة 2018، نتائج الدراسة لها آثار سياسية خاصة على تصميم السياسة النقدية والمالية الفعالة واختيار الأدوات السياسية المناسبة.

**الكلمات المفتاحية:الاقتصاد الموازي؛ نموذج الطلب على العملة؛ الجزائر**

**تصنيف *JEL:O17، O55***

**Abstract:**

This study aims to measure the size of the parallel economy in Algeria for the period 1990-2018, using the Currency-Demand approach. The results showed an upward trend in the size of the parallel economy (% GDP), its size has increased from 25.69% in 1990 to 48% by 2003 and decreased thereafter and started to recover again from 2008 to 47.8% in 2018. The results of the study have special political effects on the design of effective monetary and financial policy and the selection of appropriate political tools.

.**keyword**:Parallel Economy; Currency-Demand approach; Algeria

**JEL classification code :*O17, O55***

## 1. مقدمة:

يعد الاقتصاد الموازي سمة شائعة في جميع بلدان العالم إلا انه يزداد انتشارا وحدة في البلدان النامية، وتعتبر الجزائر من بين أكثر البلدان النامية التي عانت من هذه الظاهرة خلال المرحلة الانتقالية التي عرفها اقتصادها والتي مست العديد من مجالات النشاط الاقتصادي، وبالرغم من قيام الحكومة الجزائرية بعدد من المبادرات من خلال برامج نشطة مثل اعانات الاجور، برامج التدريب المهني، برامج المساعدة على الادماج المهني إلا انها لا تزال غير قادرة على السيطرة على الوافدين إلى هذا القطاع كونها توفر مناصب شغل مؤقته، بالإضافة إلى أن هناك أسباب أخرى تدفع الناس للتوجه نحو الاقتصاد الموازي كالعبء الضريبي، شدة اللوائح الحكومية، الفساد والبيروقراطية مما أدى إلى ظروف اقتصادية جد صعبة، ومن أجل تحسين هذه الظروف وضمان التطور السريع يجب وضع سياسات فعالة بالاعتماد على مؤشرات اقتصاد كلي غير متحيزة ودقيقة ولا يمكن تحقيق ذلك إلا إذا تم قياس حجم الاقتصاد الموازي وإدراجه ضمن هذه السياسات.

تركز دراستنا على تقدير حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر بالاعتماد على نموذج الطلب على العملة، نظرا لأن أغلب الدراسات تناولت موضوع الاقتصاد الموازي من الجانب التحليلي و الاستقصائي(Harrold Deborah, 1995), (بوخيط سليمة، 2014), (smaili nabila, 2017)،(يحياوي نسرين، 2016)،(رضا, توهامي محمد، 2018) Benchellat Mostafa) (Louali Fatima, 2017،، باستثناء دراسة (بودلال علي، 2007)الذي قام من خلالها بقياس حجم الاقتصاد الموازي باستخدام نموذج الطلب على العملة،وعليه سيتم طرح الاشكالية التالية : ماهو حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي الرسمي خلال الفترة 1990-2018 ؟

**الأسئلة الفرعية:** ويشتق من السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي أهم النظريات التي ناقشت الاقتصاد الموازي؟
- ماهي أهم الطرق التي تقيس حجم الاقتصاد الموازي؟
- أي منحى سيأخذه حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر؟

**الفرضيات:** للإجابة على الاشكالية يمكن وضع الفرضية التالية:

- يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المتغيرات المستقلة ونسبة العملة المتداولة في الجزائر.

**أهداف البحث:** إن عدم تقدير الحكومة لنسبة الاقتصاد الموازي يعيقها عن وضع سياسات الاقتصاد الكلي المناسبة لتحقيق الأداء الاقتصادي الأمثل، إذ أنه لم يتم تقدير حجم هذا الأخير من قبل الكثير فأغلب الدراسات تتناول هذا الموضوع من الجانب الاستقصائي مقللة من حجمه، هذه هي الفجوة التي تحاول هذه الدراسة سدها خاصة مع تقنيات الاقتصاد القياسي التي تستخدم في الوقت الحاضر والتي تسمح لنا بتقدير وفهم أفضل لحجم هذا الاقتصاد، لذلك من المأمول أن توفر هذه الدراسة مزيدا من الأفكار حول اتجاهات الاقتصاد الموازي على مر السنين وذلك لمساعدة واضعي السياسات معرفة أن القطاع الموازي للاقتصاد الجزائري يشكل جزء كبير من الاقتصاد الكلي، وبالتالي فان ادراك ذلك هو شرط ضروري ومسبق لوضع سياسة نقدية ومالية مناسبة لتحفيز النمو الاقتصادي الواسع.

**منهج البحث:**

استخدمنا في هذه الدراسة المنهج الاستقرائي من خلال استقراء الدراسات والابحاث التي تمت في مجال الاقتصاد الموازي، بالإضافة إلى المنهج الاحصائي القياسي من خلال قياس حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018 باستخدام برنامج eviews10، وبالتالي فورقتنا ستكون منظمة على النحو التالي: المحور الأول سيتناول الاطار النظري للاقتصاد الموازي المتعلق بنظريات هذا الاقتصاد وأهم طرق قياسه، لنأتي بعد ذلك ونعطي شرح مبسط لطريقة الطلب على العملات ل TANZI مع تحديد متغيرات الدراسة، ثم نقوم بتقدير معادلة الطلب على العملات التي من خلالها نقوم بتحديد حجم الاقتصاد الموازي خلال الفترة 1990-2018 لننهي دراستنا بمناقشة النتائج وتقديم بعض التوصيات.

**الدراسات السابقة:**

في دراسة ل (ZAFAR MANZOOR AND ALL, 2018) خلال الفترة 1966-2015تكشف النتائج التجريبية للدراسة عن وجود علاقة توازن إيجابية طويلة الأجل بين

العبء الضريبي ونسبة العملة، لوحظ أيضا أن التنمية المالية وقوة النظام والتعليم وسعر الفائدة لها صلة عكسية مع الطلب على النقود،وجدت الدراسة أن حجم القطاع غير الرسمي في باكستان كان في أعلى نسبة له ب 49.38 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1998 وانخفض إلى 27.16 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015، وأن حجم اقتصاد الظل أقل خلال عصر الديكتاتورية مقارنة بالديمقراطية، وعليه يجب على الاقتصاديين العمل على إعادة تعديل الضريبة والتركيز على زيادة القاعدة الضريبية بدلا من معدلات الضرائب، أما دراسة (Chandan Sharma, 2016)خلال الفترة 1970-2013 في الهند،وباستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية المعدلة بالكامل (FMOLS)، تشير النتائج إلى أن الاقتصاد الهندي لديه اقتصاد أسود كبير ففي سنة 2013 وصل الى 52٪ من الناتج المحلي الإجمالي الهندي. وفي دراسة ل (بودلال علي، 2007) في الجزائر خلال الفترة 1970-2007 باستخدام نهج الطلب على العملات، أظهرت النتائج خطورة الاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد الوطني حيث سجلت أرقام معتبرة مخيفة تراوحت نسبتها بين 21% و30% وهذا نتيجة التطورات التي عرفها الاقتصاد الجزائري خلال الفترة محل الدراسة، وفي دراسة (احمد محمود عبد الله، 2013) خلال الفترة 2000-2010 في فلسطين باستخدام نهج الطلب على العملة، وقد تم تطبيق النموذج القياسي باستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كلي ا FMOLS ، أظهرت نتائج التقدير أن حجم الاقتصاد الخفي في الأراضي الفلسطينية متذبذب عبر الزمن، وفي المتوسط بلغ حجمه حوالي 608 مليون دولار، وتشير هذه النسبة إلى واقع إيجابي، خاصة إذا ما قورنت بنسبة الاقتصاد الخفي في الدول المجاورة والإقليمية، وفي دراسة ل (Ignacio Mauleón and all, 2017) في اسبانيا خلال الفترة 1986-2016 باستخدام الطريقة النقدية وطريقة MIMIC، أظهرت الدراسة نتائج مختلفة للغاية لنفس السنوات عند تطبيق أسلوب MIMIC وأن الطريقة النقدية هي أكثر فعالية، وفي دراسة ل (James W. and all, 2017)أجريت الدراسة على 100 بلد خلال الفترة 1990-2006 باستخدام طريقة الطلب على العملة ونهج MIMICمعا وأظهرت النتائج وجود علاقة ايجابية بين اقتصاد الظل ومعدل البطالة باستخدام نهج الطلب على العملة وغياب أي علاقة ملحوظة بين اقتصاد الظل ومعدل البطالة باستخدام طريقة المؤشرات متعددة الاسباب(MIMIC)، ومن

المحتمل أن يرجع هذا إلى حقيقة أن العديد من الأسباب والمؤشرات تدخل في حساب اقتصاد الظل (MIMIC) مما يدل على أن طريقة الطلب على العملة أكثر فعالية، وفي دراسة ل (DAHMANI Redha,Mourad ZAID, 2019) خلال الفترة 1990-2017 في الجزائر باستخدام أسلوب Gutmannالبسيط لأسعار العملات، أوضحت النتائج التجريبية أن نسبة الاقتصاد غير الرسمي بلغت حوالي 25٪ إلى 30٪ خلال الفترة 1990-2003 واتبعت اتجاه تنازلي خلال 2001-2007 لترتفع إلى حوالي 25٪ من الناتج المحلي الإجمالي الرسمي بحلول نهاية عام 2016.

## 2. الإطار النظري للاقتصاد الموازي:

إن الاقتصاد الموازي له أهمية كبيرة بالنسبة للاقتصاد لأن له تداعيات ذات صلة على العديد من جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، ويشارأيضا إليه بعدة مصطلحات تستخدم كمرادفات لهمنها " الاقتصاد غير الرسمي،الاقتصاد الأسود، الخفي، غير مسجل، غير ملحوظ، اقتصاد الظل، تحت الارض، الشبح" (Philippe Adair, 2009, p. 1118)،الأسئلة التي تنشأ عن هذا متعددة فالقطاع الموازي يتعاقد مع العديد من المواضيع ومختلف التخصصات الأكاديمية ومدارس الفكر،وعليه سيتم تحليل المدارس المتعلقة بهذا القطاع في هذا القسم بالإضافة إلى التطرق لأهم الطرق المستخدمة لقياسه.

### 1.2. نظريات ومدارس الاقتصاد الموازي:

اقترح (Rostow, W. W, 1960) في كتابه بعنوان " مراحل النمو الاقتصادي " ووصف التخلف الثالث إلى حد كبير بأنه "مشكلة اجتماعية" لم يتم دمجها بشكل كاف بعد في العالم الحديث أو الاقتصاد الدولي، وبالتالي رأى أنصار **نظرية التحديث** أن القطاع غير الرسمي هو أحد بقايا أنماط الإنتاج من قبل شعوب الريف المعزولة، لقد حوصر غير الرسميون خارج الاقتصاد الرسمي لأنهم كانوا يفتقرون إلى التعليم المناسب والمهارات(Moser, C., 1978)، وتدل هذه النظرية على فكرة أن الفائض من احتياطي العمال الحضريين سوف يختفي في النهاية مع ظهور التصنيع، وتشير الأدلة في جميع أنحاء العالم إلى أن الاقتصاد غير الرسمي لا يزال قائما على الرغم من التنبؤات بأن القطاع الرسمي سوف يستوعب جيش الاحتياط في نهاية المطاف، إذ تعتبر غير الرسمية عملية شبه تطورية، حيث ستنتقل الأنشطة غير

الرسمية الجهات الفاعلة فيها من جيش الاحتياط إلى القطاع الرسمي، منظمة العمل الدولية (1972) (Hart, K., 1973)رفضوا نظرية التحديث وينظرون إلى الاقتصاد غير الرسمي على أنه "طريقة مختلفة لفعل شيء" بدلا من استراتيجية للتلاعب بجيش الاحتياط في تحقيق النمو والتنمية.ومع ذلك، كان ضعف نظرية التحديث هو أن القطاع غير الرسمي لم يكن بمثابة خزان للتدريب على المهارات إذ كان ينظر إليه على أنه مشكلة يجب حلها وليس استراتيجية تنموية يجب الترويج لها، **أما نظرية التبعية** من قبل (Tokman, V, 1978)، فتعتبر أن الهدف من العمليات غير الرسمية هو مجرد البقاء وليس تعظيم الربح إذ كان ضعف نظرية التبعية هو أنها رأت أن ترتيب العمل غير الرسمي يحدث إلى حد كبير خارج علاقات الإنتاج الرسمية الاستغلالية. وهكذا، كان ينظر إلى القطاع غير الرسمي إلى حد كبير بشك باعتباره مجرد نقل لقطاع الكفاف الريفي إلى البيئة الحضرية، **أما النظرية الليبيرالية** الجديدة فتسعى إلى نقل السيطرة في الاقتصاد من القطاع العام إلى القطاع الخاص على أساس الاعتقاد بأنها ستنتج حكومة أكثر كفاءة وتحسين اقتصاد الأمة. يؤكد (De Soto.H, 1989)أن القطاع غير الرسمي هو استجابة لأنظمة الدولة المفرطة، إنه يؤيد فكرة أن القطاع غير الرسمي يتكون من أصحاب المشاريع الصغيرة الذين يختارون العمل بشكل غير رسمي لتجنب تكاليف ووقت ومجهود التسجيل الرسمي، وأشار إلى أنهم سيستمرون في الإنتاج بشكل غير رسمي طالما أن الإجراءات الحكومية مرهقة ومكلفة ونقص حقوق الملكية وصعوبة الوصول إلى الموارد الإنتاجية مثل التمويل والتكنولوجيا ففي رأيه، القواعد واللوائح الحكومية غير المعقولة تخنق المشاريع الخاصة. ودافع De Sotoعن حقوق الملكية كوسيلة لتحويل الملكية غير الرسمية لأصحاب المشاريع غير الرسميين إلى رأس مال حقيقي (DeSoto, H., 2000)، كما أنه يدعي أن القطاع غير الرسمي لديه القدرة ليس فقط على تكوين الثروة، وخفض التكاليف، وإضفاء الطابع الديمقراطي على السياسة، ولكن أيضا لدفع الاقتصاد الأول واستبداله. وبالتالي، بالمقارنة مع غيره من الباحثين الذين يرون اقتصادات النمو غير الرسمية على أنها استثنائية فهو يعتبر القطاع غير الرسمي مليء بالإمكانات ذات الثروة، إلا أن نظرية الليبرالية الجديدة تعرضت هي الأخرى للانتقاد إذ يجادل (Meagher, K. and Yunusa, M., 1998)بأن الدافع لخصخصة وتسويق المؤسسات العامة في نيجيريا وغيرها من البلدان

الأفريقية أدى إلى تسريح العمال بشكل كبير من دون احتمال واضح لتعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل بديلة وجيدة، فمع انخفاض فرص العثور على عمل في السوق الرسمية تحول العمال الذين تم تسريحهم إلى مختلف أنواع الأنشطة والعلاقات غير الرسمية من أجل تلبية احتياجاتهم، وبالتالي بدلا من أن يلعب القطاع غير الرسمي دوره التكميلي في توفير فرص العمل والرعاية الاجتماعية، أصبح وسيلة فقط لبقاء الملايين الذين تم تخليصهم من وظائفهم أو الذين لا يكفي دخلهم لدعم الاحتياجات الأساسية على قيد الحياة أدى هذا السيناريو إلى التشكيك في أيديولوجية الليبرالية الجديدة في الاقتصاد غير الرسمي.**أما النظرية البنيوية** فتصر على أن الطابع غير الرسمي ليس نتيجة لزيادة العرض العمالي أو الإفراط في اللوائح الحكومية، **فهي ترى** أن الاقتصاد غير الرسمي كوحدات اقتصادية تابعة (مؤسسات صغيرة) وعاملون يعملون على خفض تكاليف المدخلات والعمالة ، وبالتالي زيادة القدرة التنافسية للشركات الرأسمالية الكبرى(Moser, C., 1978)؛ (Castells, M. and A. Portes, 1989)، وعليه يرى البنيويون أن الاقتصادات غير الرسمية والرسمية ترتبط ارتباطا جوهريا، إذ يعتبرون المؤسسات غير الرسمية والعاملين بأجر الغير رسميين خاضعين لمصالح التنمية الرأسمالية، حيث يقدمون سلعا وخدمات رخيصة، فهم يجادلون بأنه يجب على الحكومات معالجة العلاقة غير المتكافئة بين "الشركات الكبرى" والمنتجين والعاملين المرؤوسين من خلال تنظيم العلاقات التجارية والعمالية، أما **المدرسة الطوعية** فلا تولي إلا القليل من الاهتمام للروابط الاقتصادية بين المؤسسات غير الرسمية والشركات الرسمية، لكنها تقر بفكرة أن المؤسسات غير الرسمية تخلق منافسة غير عادلة للمؤسسات الرسمية لأنها تتجنب الأنظمة الرسمية والضرائب وتكاليف الإنتاج الأخرى وتزعم أنه ينبغي إخضاع الشركات غير الرسمية للظروف التنظيمية الرسمية من أجل زيادة القاعدة الضريبية وتقليل المنافسة غير العادلة للشركات التجارية الرسمية.(Martha Alter Chen, 2012)

**2.2.الطرق المستخدمة لتقدير الاقتصاد الموازي:**

**1.2.2 النهج غير المباشر:**

- التناقض بين إحصاءات الإنفاق والدخل الوطنية: إذا كان العاملون في الاقتصاد غير الرسمي قادرين على إخفاء دخلهم لأغراض ضريبية وليس نفقاتهم، فيمكن استخدام الفرق

بين تقديرات الدخل القومي والنفقات الوطنية لتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي. يفترض هذا النهج أن جميع مكونات جانب الإنفاق يتم قياسها دون خطأ بحيث تكون مستقلة إحصائيا عن عوامل الدخل. (Leandro Medina,Friedrich Schneider, 2017, p. 8)

- التناقض بين القوى العاملة الرسمية والفعلية:إذا كان من المفترض أن تكون المشاركة الكلية في القوى العاملة ثابتة، يمكن اعتبار معدل المشاركة الرسمي المتناقص مؤشرا على زيادة الأنشطة في الاقتصاد غير الرسمي، مع افتراض ثبات العوامل الأخرى. وضعف هذه الطريقة هو أن الاختلافات في معدل المشاركة قد يكون لها أيضا أسباب أخرى.علاوة على ذلك، يمكن للناس العمل في الاقتصاد غير الرسمي والحصول على وظيفة في الاقتصاد الرسمي. لذلك يمكن اعتبار هذه التقديرات مؤشرات ضعيفة لحجم وتطور الاقتصاد غير الرسمي(Schneider Friedrich, 2002, p. 35).
- نهج المعاملات: لقد تم تطوير هذا النهج بالكامل بواسطة Feige، ويستند هذا إلى افتراض وجود علاقة ثابتة بمرور الوقت بين حجم المعاملات وإجمالي الناتج القومي الرسمي، كما تم تلخيصها في معادلة Fisher: M * V = p * T(أموال M ، سرعة V ، أسعار P ، ومجموع المعاملات(Schneider Friedrich, 2016, p. 47).ومع ذلك، لاشتقاق أرقام لاقتصاد الظل، يتم افتراض أن جميع الاختلافات في النسبة بين القيمة الإجمالية للمعاملات وإجمالي الناتج القومي المقاس رسمي يرجع إلى اقتصاد الظل. وهذا يعني أن هناك حاجة إلى قدر كبير من البيانات من أجل القضاء على المعاملات المالية من المدفوعات التبادلية الخالصة، والتي تعتبر قانونية ولا علاقة لها باقتصاد الظل. بشكل عام، على الرغم من أن هذا النهج جذاب من الناحية النظرية، إلا أن المتطلبات العملية اللازمة للحصول على تقديرات موثوقة يصعب الوفاء بها بحيث يمكن أن يؤدي تطبيقه إلى نتائج مشكوك فيها.(Schneider Friedrich, 2017, p. 8).
- نهج الطلب على العملة: الافتراض المهم لنهج الطلب على العملات هو أن المعاملات النقدية تمثل غالبية معاملات القطاع غير الرسمي،أولا، يتم تقدير دالة الطلب على النقود بالشكل التالي الذي اقترحه(VITO TANZI, 1983):

$$\ln(C/M_2)_t = \beta_0 + \beta_1 \ln(1+TW)_t + \beta_2 \ln(WS/Y)_t + \beta_3 \ln(R)_t + \beta_4 \ln(Y/N) + u_t$$

المتغير التابع هو نسبة الموجودات النقدية إلى الحسابات الجارية وحسابات الودائع / C) (M2، والمتغيرات المستقلة هي المتغيرات القياسية التي تحدد الطلب على السيولة وبعض مقاييس العبء الضريبي والتنظيمي (معدل الفائدةR، نصيب الفرد الحقيقي Y / N، ومعدلات الضريبةTW ، نسبة الأجور والمرتبات إلى الدخل القومي WS / Y) .ربما يكون هذا النهج هو الأسلوب الأكثر استخداما، خاصة في البلدان النامية إذ يمكن العثور بسهولة على معظم المتغيرات المستخدمة وقياسها.ومع ذلك القيود كثيرة،أولا، ليست كل المعاملات غير الرسمية هي معاملات نقديةقد يتم حجم كبير من المعاملات عن طريق المقايضة،ثانيا، العبء الضريبي ليس هو السبب الوحيد للمشاركة في القطاع غير الرسمي. ثالثا، لا يوجد دليل على أن سرعة المال هي نفسها في الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي أخيرا، يفترض نهج طلب العملة أنه لا يوجد اقتصاد ظل في سنة الأساس.(Peters Amos, 2017, p. 17 )

- نهج الكهرباء: أيد Kaliberda and Kaufman (1996) فكرة أن استهلاك الكهرباء هو أفضل مؤشر مادي للنشاط الاقتصادي الكلي (الرسمي وغير الرسمي)، يقترح هؤلاء المؤلفون استخدام الفرق بين نمو استهلاك الكهرباء ونمو الناتج المحلي الإجمالي الرسمي كبديل لنمو اقتصاد الظل.هذه الطريقة بسيطة وجذابة، ولكن بها العديد من العيوب بما في ذلك: (1) ليست كل أنشطة اقتصاد الظل تتطلب قدرا كبيرا من الكهرباء (مثل الخدمات الشخصية) أو قد تستخدم مصادر طاقة أخرى مثل الفحم، الغاز، إلخ، وبالتالي يتم التقاط جزء فقط من نمو اقتصاد الظل؛ (2)قد تختلف مرونة إجمالي الناتج المحلي للكهرباء بشكل كبير باختلاف البلدان وبمرور الوقت (Leandro Medina and Friedrich Schneider, 2018, p. 11).

**2.2.2 نموذج MIMIC:** يعتمد النهج السائد الثاني لقياس الاقتصاد الموازي على نموذج Causes Multiple-Indicators Multiple وهو في الواقع حالة خاصة لنهج نمذجة المعادلة الهيكلية (SEM). يتضمن تنفيذ SEM وجود متغير كامن هو اقتصاد الظل الذي تحركه Qمن الأسباب في عواقب P (المؤشرات) (Piotr Dybka and all, 2019, p. 14)، كما أكد (Helberger, C. and Knepel, H., 1988) أنه يمكن انتقاد هذا النهج

من ناحية صعوبة الحصول على تعريف مشترك للمتغير الكامن، كما أن المعاملات المقدرة بهذه الطريقة غير مستقرة، صعوبة الحصول على بيانات موثوقة عن المتغيرات المستخدمة، نقد آخر حول موثوقية تقديرات MIMIC للاقتصاد الموازي، هي أن SEM هو نهج تأكيد، ليس طريقة تفسيرية لتأكيد اتساق النظرية مع البيانات المستخدمة. وبالتالي، لا توجد أي نظرية يعتمد فيها هذا النهج على استخدام المتغيرات السببية والمؤشرات.

**3.2.2 النهج المباشر :**

يعتمد هذا النهج على الأساليب الصغيرة التي تستخدم كلا من الدراسات الاستقصائية والعينات بناء على الردود الطوعية، أو التدقيق الضريبي وطرق الامتثال الأخرى.تعتمد نتائج هذه الأساليب على استعداد المجيب للتعاون، مما يجعل من الصعب للغاية تقييم حجم العمل غير المعلن من خلال استبيان مباشر، بالإضافة إلى ذلك، فإن نتائج هذه الأنواع من الدراسات الاستقصائية حساسة للغاية لصياغة الاستبيانات، والتي تتطلب استبيانات مصممة تصميما جيدا للحصول على بيانات موثوقة.(Bouanani Soumia, 2014, p. 37)

## 3. منهجية الدراسة: تقدير حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018 باستخدام طريقة الطلب على العملة

### 1.3. متغيرات الدراسة والشكل الرياضي لها:

لتعيين نموذج الطلب على العملة لابد قبل ذلك من تحديد متغيرات النموذج والشكل الرياضي له:

المتغير التابع: ويمثل نسبة النقود المتداولة إلى النقود بمعناها الواسع ونرمز له ب CC/M2.

المتغيرات المستقلة أو المفسرة: هناك مجموعة من العوامل المؤثرة في النقود المتداولة نذكر منها:

1- متوسط الناتج الداخلي الخام ونرمز له ب *Ym* .
2- نسبة الاجور والرواتب (العاملين الاقتصاديين) إلى الناتج الداخلي الخام ونرمز له بالرمز *R/Y*.
3- نسبة الضرائب الاجمالية إلى الناتج الداخلي الخام ونرمز لها ب *TX/Y* .

4- معدل الفائدة على الودائع الادخارية ونرمز له ب /.

وبالتالي فإن دالة الطلب على العملة في الجزائر هي:

$$CC/M2 = f(Ym, R/Y, TX/Y, i)$$

سيأخذ نموذجنا لمعادلة الطلب على العملةبعد ادخال اللوغاريتم الطبيعي الشكل التالي:

$$\ln(cc/m2) = b0 + b1\ln(ym) + b2\ln(R/Y) + b3\ln(1 + TX/Y)^{1} + b4\ln(i) + \varepsilon$$

**2.3. وصف كيفية استخدام طريقة الطلب على العملات** (VITO TANZI, 1983, p. 293):

1- نحسب (CC/M2) في وجود الضرائب ثم نقوم بإيجاد قيمة العملة المتوقعة (cc) وذلك بضرب ما تم ايجاده في M2 ونعيد نفس العملية في حال غياب الضرائب (TX=0).

2- نحسب قيمة النقود غير المشروعة وذلك من خلال ايجاد الفرق بين قيمة العملة المتوقعة في وجود الضرائب وفي غيابها.

3- نحسب النقود المشروعة والتي تتمثل في الفرق بين العملة المتداولة + الودائع الجارية وبين النقود غير المشروعة.

4- بعدها نحسب سرعة دوران النقود وذلك بقسمة الناتج الداخلي الخام على النقود المشروعة.

5- نحسب الدخل غير الرسمي وذلك بضرب سرعة دوران النقود في النقود غير المشروعة.

6- وأخيرا نحسب نسبة الدخل غير الرسمي وذلك بقسمة الدخل غير الرسمي على الناتج الداخلي الخام.

3.3.**تقدير النموذج:**تعتمد دراستنا التطبيقية في بياناتها على الإحصاءات المنشورة من قبل المنظمات الاقتصادية الدولية كالبنك العالمي (WDI) وصندوق النقد الدولي (IFS) وأيضا بعض الهيئات الخاصة الوطنية كالديوان الوطني للإحصاء، وزارة المالية والبنك المركزي الجزائري، وسنقوم بتقدير المعادلة باستعمال طريقة المربعات الصغرى وذلك بالاعتماد على

[1]قمنا بوضع المتغير الضريبي في الدالة بهذا الشكل: $\ln(1 + TX/Y)$ لأنه عندما يكون المتغير الضريبي مساويا للصفر وبوجود اللوغاريتم الطبيعي فان $\ln(0)=-\infty$ الا ان $\ln(1+0)=0$وبالتالي نتمكن من الحساب الرياضي و ذلك بعد ازالة المتغير الضريبي كليا

تقنيات برنامج " eviews10".

***الجدول 1:***تقدير المعلمات باستخدام طريقة المربعات الصغرى

| Variable | coefficient | Prob |
|---|---|---|
| YM | -0.210224 | (0.0000)*** |
| RY | 0.472130 | (0.0000)*** |
| I | 0.359417 | (0.0000)*** |
| 1+TXY | -0.433915 | (0.0011)*** |
| C | 2.835633 | (0.0000)*** |
| R-squared | 0.95 | |
| D.W | 0.15 | |

***المصدر:*** *من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات eviews10.*

لدينا DW= 0.15 وبمقارنتها مع القيم الجدولية لداربن واتسن عند مستوى معنوية 5% نجد DW تقع بين $d_L$ و0فهذا يعني وجود ارتباط ذاتي موجب ولذلك سنلجأ لطريقة المربعات الصغرى المعدلة كليا (FMOLS) التي تصحح لنا عدم تحقق شروط الطريقة العادية والتي من أهمها مشكلة الارتباط الذاتي.

- ✓ **تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا (FMOLS)**

من خلال هذه الطريقة ليس هناك داعي للتأكد من مشكلة الارتباط الذاتي واختبار تجانس حدود الخطأ كونها تقوم بحل هاتين المشكلتين تلقائيا وقد كانت نتائج تقدير النموذج الخطي على النحو التالي:

***الجدول 2:***تقدير المعلمات باستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا ***(FMOLS)***

| Variable | coefficient | Prob |
|---|---|---|
| YM | -0.222755 | (0.0000)*** |
| RY | 0.459405 | (0.0000)*** |
| I | 0.391196 | (0.0000)*** |
| 1+TXY | -0.599438 | (0.0018)*** |
| C | 2.931026 | (0.0000)*** |
| R-squared | 0.95 | |

***المصدر:*** *من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات eviews10.*

ووفقا للجدول أعلاه نحصل على المعادلة التالية:

$$Y = 2.931026 - 0.222755\ln Ym + 0.459405 ln RY + 0.391196\ln I - 0.599438\ln(1 + TXY)$$

**4.3 .اختبار نتائج التقدير وتحليلها:**

**قوة الارتباط:**يقدر معامل التحديد المصحح "$\overline{R}^2 = (0.95)$" أي (95%)، وهذا يدل على أنه هناك ارتباط قوي بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة إذ أن هناك ما قيمته 5% فقط من التغير الحاصل في المتغير التابع يعزى لأسباب أخرى وهذا جيد ومقبول، ومنه فإن النموذج يفسر الظاهرة المدروسة.

**اختبار معالم النموذج:** نلاحظ أن (prob) أصغر من مستوى المعنوية 1% بالنسبة لكل المتغيرات أي لهم معنوية إحصائية وبالتالي فإن جميع المتغيرات لهم قدرة تفسيرية في النموذج، كما نلاحظ أن اشارات المعلمات جاءت مطابقة للتوقعات القبلية بالنسبة لكل من **Ym** و **RY**أما سعر الفائدة والضرائب فجاءت عكس هذه التوقعات فمعدل الفائدة كانت تحدد اداريا عند سعر أقل بكثير من السعر التوازني الأمر الذي أدى إلى انخفاض تكلفة الفرصة البديلة لحيازة العملة.

**<u>اختبار Ficher</u>:**نلاحظ أن "Prop(F−statistic) =0.000" وذلك يعني أن احتمال عدم قدرة النموذج على تفسير النقود المتداولة في الجزائر هو 0 وبالتالي فإن النموذج ككل له معنوية، وعليه فإن النموذج المقدر قادر على تفسير المتغير التابع خلال الفترة محل الدراسة.

**<u>-تقدير حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018</u>**

بعد التأكد أن نموذج الطلب على العملة خال من العيوب الاحصائية قمنا بتقدير حجم الاقتصاد الموازي بالاعتماد على المعادلة السابقة وطريقة عمل النموذج هنا هي نفسها المطبقة من قبل (VITO TANZI, 1983)،تطور حجم اقتصاد الظل المقدر الجزائري كحصة من الناتج المحلي الإجمالي الرسمي مبين في الشكل أدناه.

***الشكل 1:*** حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر (GDP %)خلال الفترة 1990-2018

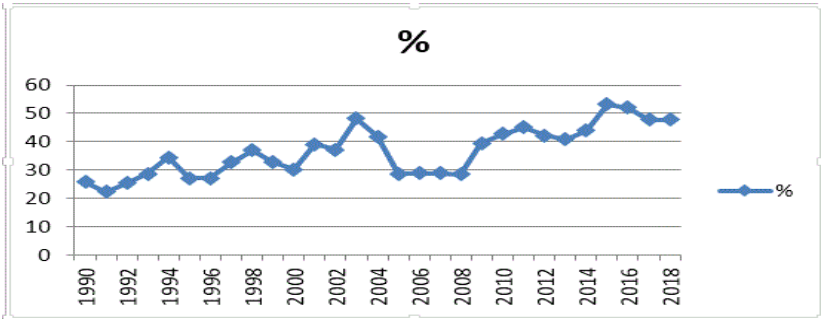


***المصدر:*** *من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الملحق01.*

## 4. نتائج الدراسة:

من خلال المنحنى نلاحظ أن نسبة الاقتصاد الموازي في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة متذبذبة وهذا إن دل على شيء فيدل على المراحل المختلفة التي عرفها الاقتصاد الجزائري فمن 1990-2000 تراوحت نسبة الاقتصاد الموازي بين 25.69%و36.93%فعلى الرغم من أن الحكومة نفذت برامج الإصلاح الاقتصادي التي فرضتها الدولة على المؤسسات، من خلال مجموعة من السياسات المعتمدة للتحرك نحو اقتصاد السوق، والتخلي عن الاقتصاد الفاشل إلا أن الاقتصاد الموازي ظهرت ملامحه جليا من خلال تدهور مستوى المعيشة بسبب تحرير الاسعار مع بقاء الأجور ثابتة لا تتحرك، بالإضافة إلى زيادة عمليات التهريب من خلال تحرير التجارة الخارجية وزيادة العبء الضريبي الذي جعل الأفراد يتهربون من دفع الضرائب كل هذه الأسباب وغيرها جعلت من العمل في الاقتصاد الموازي طوق نجاة للحصول على لقمة العيش والبقاء على قيد الحياة، أما الفترة الثانية من 2001 إلى سنة 2018 والتي عرف فيها الاقتصاد الجزائري عودة التوازنات الاقتصادية واتسمت بارتفاع أسعار النفط، انخفاض في معدل الديون مما أدى إلى تحسن في مستوى معيشة الأفراد وهذا ما ترجم في انخفاض نسبة الاقتصاد الموازي من 48% سنة 2003 إلى 28.68% سنة 2005 والتي اتسمت هذه النسبة تقريبا بالثبات إلى غاية سنة 2008، لكن سرعان ما عادت هذه النسبة للارتفاع من جديد بداية من سنة 2009 التي وصلت فيها إلى 39.49% وذلك

نتيجة العوامل التي رافقت تطبيق برامج الانتعاش الاقتصادي ودعم النمو التي كانت تهدف أساسا إلى تحسين صورة الاقتصاد الجزائري داخليا وخارجيا، إلا أنها آلت إلى تطور هذا الاقتصاد كانتشار الفساد الإداري داخل مؤسسات وإدارات الدولة نتيجة ضعف كفاءة وفعالية ومصداقية المصالح والأنظمة الإدارية والمالية، سواء من حيث الإمكانيات البشرية أو الوسائل والمعدات، دفع الاهتمام بقطاع السياحة الحكومة إلى توجيه مبالغ ضخمة إلى هذا القطاع لجذب السياح، مما دفع الناس للذهاب إلى التبادل غير الرسمي للعملات الأجنبية، مما شجع على انتشار العمل في سوق الصرف الموازي وقد بلغت أعلى نسبة للاقتصاد الموازي خلال هذه الفترة 53% سنة 2015 متفوق بذلك على الاقتصاد الرسمي.

## 5. الخاتمة:

إن الاقتصاد الموازي متعدد الأسباب والقضاء عليه مسألة صعبة ؛ ففي جميع الدول المتقدمة والنامية يتعايش هذا القطاع جنبا إلى جنب مع الاقتصاد الرسمي لا بل وقد يتفوق عليه في بعض الأحيان كما هو الحال بالنسبة للجزائر التي أظهرت دراستنا عن نسب مخيفة لهذا الاقتصاد إذ وصلت أعلى نسبة فيها إلى 53 %لهذا على الجزائر الاعتماد على استراتيجيات لمعالجة ظاهرة القطاع الموازي والتخفيف منه لذلك يجب:

- ✓ العمل على تغيير آليات التسيير والإدارة الاقتصادية المحلية لبعث التنمية على أسس سليمة مع التأكيد على ضرورة تحسين مناخ الأعمال وتوفير بنية تحتية لائقة مع تحسين شروط وآليات الضبط لأن الفساد من أهم أسباب تنامي الاقتصاد الموازي.
- ✓ العمل على زيادة الشفافية وتطوير النظام البنكي ومنح تسهيلات في اتجاه المزيد من دمج الاقتصاد الموازي في حقوق الاقتصاد الشرعي، إذ أن تشجيع الشباب على خلق نشاطات ومؤسسات مصغرة قد يحد من ظاهرة الاقتصاد الموازي.
- ✓ امتصاص الفاعلين في القطاع الاقتصادي والتجاري الموازي من خلال تشجيع التكوين المهني وهذا ما أصبحت السلطات العمومية والجامعات تولي له اهتماما كبيرا اليوم

- ✓ التنسيق ما بين القطاعات إذ يعرف قطاع البناء والأشغال العمومية أعلى نسبة من الاقتصاد الموازي بينما يستفيد هذا القطاع من أهم حصة من الميزانيات المخصصة.
- ✓ لا يجب محاربة الاقتصاد الموازي لأن آلاف العائلات تعيش بفضله يجب مرافقته ومساعدته على أن يصبح قانونيا.

## 6. قائمة المراجع:


1. Benchellat Mostafa ,Louali Fatima. (2017). The reality of the informal economy in Algeria. *Journal of Economics and Sustainable Development, 08*(12), 168-174.
2. Bouanani Soumia. (2014). Economic behavior and institutions:An attempt to estimate the Algerian Non Observed Economy*Dissertation submitted in partial fulfillment of the requirement for the degree of Magister in economic Science*, 1-110. Abou bakr Belkaid University,tlemcen, Department of Economics, algeria: management and economic sciences.
3. Castells, M. and A. Portes. (1989). 'World Underneath: the Origins, Dynamics, and Effects of the Informal Economy. In *The Informal Economy: Studies in Advanced and Less Developed Countries* (pp. 11-37). Baltimore, London: Johns Hopkins University Press.
4. Chandan Sharma. (2016). *Estimating the Size of Black Economy in India.* Munich Personal RePEc Archive.
5. DAHMANI Redha,Mourad ZAID. (2019). Size Estimation of the Informal Economy in Algeria During the Period of 1990-2017Using Gutmann's Simple Currency Ratio Approach. *Strategy and Development Review, 9*( 1), 181-200.
6. De Soto.H. (1989). The other Path. The invisibly revolution in the Third World. *Journal of Latin American Studies, 22*(2), 390-392.

7. DeSoto, H. (2000). T*he mystery of capital : Why Capitalism Triumphs in the West and Fails Everywhere Else.* New York: Bantam Press.
8. Harrold Deborah. (1995). The Menace and Appeal of Algeria's Parallel Economy. *Middle East Report*( 192), p 18-22. doi:https://doi.org/10.2307/3013350
9. Hart, K. (1973). Informal Income Opportunities and Urban Employment in Ghana. *Journal of Modern African Studies, 11*(1), 62-89.
10. Helberger, C. and Knepel, H. (1988). How Big is the Shadow Economy? A Re-Analysis of the Unobserved-Variable Approach of B. S. Frey and H. Weck-Hannemann. *European Economic Journal, 32*(4), 965-976. doi:10.1016/0014-2921(88)90055-4
11. Ignacio Mauleón and all. (2017). The shadow economy, unemployment and the accuracy of estimates:. *Conference: 4th OBEGEF International Conference: Interdisciplinary Insights on Fraud and Corruption*, (pp. 1-28). Portugal.
12. James W. and all. (2017). Unemployment and international shadow economy:gender. *Taylor & Francis Journals, 49*(58), 5828-5840. doi:https://doi.org/10.1080/00036846.2017.1343452
13. Leandro Medina and Friedrich Schneider. (2018). *Shadow Economies Around the World: What Did We Learn Over the Last 20 Years?* African Department.
14. Leandro Medina,Friedrich Schneider. (2017). *Shadow Economies around the World:New Results for 158 Countries over 1991-2015.*center for economic studies § ifo institute.
15. Martha Alter Chen. (2012). The Informal Economy: Definitions, Theories and Policies. *WIEGO Working Paper*( 1), 1-21.
16. Meagher, K. and Yunusa, M. (1998, 04 18). *Passing the Buck: Structural Adjustment and the Nigerian Urban Informal Sector.* united nations research institute for social development.
17. Moser, C. (1978). Informal sector or petty commodity production: Dualism or dependence in urban development?.

*World Development, 06*( 09), p 1041-1064. doi:https://doi.org/10.1016/0305-750X(78)90062-1

18. Peters Amos. (2017). *Estimating the Size of the Informal Economy in Caribbean States.*Inter-American Development Bank.
19. Philippe Adair. (2009).. Économie non observée et emploi informel dans les pays de l'Union européenne. *Revue Économique*, *60*(05), 1117–1153.
20. Piotr Dybka, Michał Kowalczuk, Bartosz Olesiński, Marek Rozkrut, Andrzej Torój. (2019). Currency demand and MIMIC models: towards a structured hybrid model-based estimation of the shadow economy size. International Tax and Public Finance, *26*, 4-40. doi:10.1007/s10797-018-9504-5
21. Rostow, W. W. (1960). The five stages of growth: A summary. In *The stages of economic growth:A non-communist manifesto* (pp. 4-16). Cambridge, Massachusetts: Cambridge University Press. doi: https://doi.org/10.1017/CBO9780511625824.005
22. Schneider Friedrich. (2002). *SIZE AND MEASUREMENT OF THE INFORMAL ECONOMY IN 110COUNTRIES;AROUND THE WORLD.* Canberra, Australia: Paper presented at an Workshop of Australian National Tax Centre.
23. Schneider Friedrich. (2016). *Estimating the Size of the Shadow Economies of Highly developed Countries:Selected New Results.* CESifo DICE Report.
24. Schneider Friedrich. (2017). Estimating a Shadow Economy: Results,Methods, Problems, and Open Questions. *Open Economics*, *1*(1), 1-29. doi:10.1515/openec-2017-0001
25. smaili nabila. (2017). PROBLEMATIQUE DE L'ECONOMIE INFORMELLE EN ALGERIE : CAS DE LA WILAYA DE TIZI-OUZOU. *THESE DE DOCTORAT*, 1-329. Universite Mouloud Mammeri TIZI –OUZOU, SCIENCES ECONOMIQUES.
26. Tokman, V. (1978). Informal – Formal Sector Relationships. *CEPAL REVIEW*, 99-134.

27. VITO TANZI. (1983). The UndergroundE conomyi n the United States: Annual Estimates, 1930-80. *Palgrave Macmillan Journals*,*30*(2), 283-305. doi:10.2307/3867001
28. ZAFAR MANZOOR, GHULAM SHABBIR AND SHABIB HAIDER SYED. (2018). THE MEASUREMENT OF PAKISTAN'S BLACK ECONOMY: A MODIFIED CURRENCY DEMAND APPROACH. *Pakistan Economic and Social Review, 56*( 02), 211-229.

29. احمد محمود عبد الله. (2013). تقدير حجم الاقتصاد الخفي في الاراضي الفلسطينية – دراسة قياسية. *أطروحة ماجيستير*، 1-163. الجامعة الإسلامية،غزة، كلية التجارة: قسم اقتصاديات التنمية.

30. بودلال علي. (2007). تقييم كلي للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر "مقاربة نقدية للاقتصاد الخفي ". *أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه*، 1-379. جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، العلوم الاقتصادية، علوم التسيير، العلوم التجارية.

31. بوخيط سليمة. (2014). القطاع الغير الرسمي في المدينة الجزائرية بين النظرية و التطبيق – الباعة المتجولون في ولاية المسيلة نموذجا -. *أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم الاجتماع تخصص تنظيم وعمل*، 1-284. جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية: قسم العلوم الاجتماعية.

32. رضا ,توهامي محمد .(15 11 ,2018) .دراسة تحليلية للاقتصاد الخفي في الجزائر .*أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم* .353-1 ,جامعة محمد بوضياف، مسيلة ,العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير :العلوم التجارية.

33. يحياوي نسرين. (2016). الاقتصاد الموازي في الجزائر: الحجم،الأسباب و النتائج. *مجلة الدراسات المالية و المحاسبية و الادارية، 3*(2)، 290-307.

## 7. الملاحق:

ملحق 01: حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018

| السنة | النسبة | السنة | النسبة | السنة | النسبة |
|---|---|---|---|---|---|
| 1990 | 25.69 | 2000 | 30.2 | 2010 | 42.79 |
| 1991 | 22.25 | 2001 | 39.06 | 2011 | 45.1 |
| 1992 | 25.39 | 2002 | 37.11 | 2012 | 42.19 |
| 1993 | 28.66 | 2003 | 48.05 | 2013 | 40.78 |
| 1994 | 34.42 | 2004 | 41.81 | 2014 | 43.97 |
| 1995 | 27.01 | 2005 | 28.68 | 2015 | 53.13 |
| 1996 | 27.16 | 2006 | 28.83 | 2016 | 51.92 |
| 1997 | 32.69 | 2007 | 28.92 | 2017 | 47.73 |
| 1998 | 36.93 | 2008 | 28.45 | 2018 | 47.8 |
| 1999 | 32.7 | 2009 | 39.49 | | |

**المصدر:** من اعداد الباحثة بالتعويض في معادلة الطلب على العملة.

ملحق02:

Dependent Variable: AT2
Method: Least Squares
Date: 11/24/19 Time: 19:29
Sample (adjusted): 1990Q1 2018Q1
Included observations: 113 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| YM | -0.210224 | 0.016787 | -12.52323 | 0.0000 |
| RY | 0.472130 | 0.040668 | 11.60933 | 0.0000 |
| I | 0.359417 | 0.028844 | 12.46089 | 0.0000 |
| 1+TXY | -0.433915 | 0.129571 | -3.348865 | 0.0011 |
| C | 2.835633 | 0.134014 | 21.15926 | 0.0000 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.956053 | Mean dependent var | -0.899460 |
| Adjusted R-squared | 0.954425 | S.D. dependent var | 0.291809 |
| S.E. of regression | 0.062296 | Akaike info criterion | -2.670600 |
| Sum squared resid | 0.419126 | Schwarz criterion | -2.549919 |
| Log likelihood | 155.8889 | Hannan-Quinn criter. | -2.621629 |
| F-statistic | 587.3772 | Durbin-Watson stat | 0.153703 |
| Prob(F-statistic) | 0.000000 | | |

Dependent Variable: AT2
Method: Fully Modified Least Squares (FMOLS)
Date: 11/24/19 Time: 19:07
Sample (adjusted): 1990Q1 2018Q1
Included observations: 113 after adjustments
Cointegrating equation deterministics: C
Long-run covariance estimate (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth = 5.0000)

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| YM | -0.222755 | 0.032525 | -6.848624 | 0.0000 |
| RY | 0.459405 | 0.078798 | 5.830196 | 0.0000 |
| I | 0.391196 | 0.055887 | 6.999802 | 0.0000 |
| 1+TXY | -0.599438 | 0.251053 | -2.387694 | 0.0187 |
| C | 2.931026 | 0.259662 | 11.28786 | 0.0000 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.955170 | Mean dependent var | -0.899460 |
| Adjusted R-squared | 0.953509 | S.D. dependent var | 0.291809 |
| S.E. of regression | 0.062919 | Sum squared resid | 0.427552 |
| Long-run variance | 0.014569 | | |

# محددات القدرة التنافسية لمنتوج التمور الجزائرية في أهم الأسواق العالمية.

# Determinants Of The Competitiveness Of Algerian Dates In Main World Markets.

رشيد محمدي،جامعة محمد خيضر بسكرة،mohammedi_rachid@univ-biskra.dz

تاريخ الاستلام:2020/01/17 تاريخ القبول:2020/05/06 تاريخ النشر:2020/06/06

**ملخص:** هدفت الدراسة إلى حصر و تقدير بعض مؤشرات الأداء التنافسي لمنتوج التمور الجزائرية. حيث أوضحت النتائج أن لهذا المنتوج ميزة نسبية ظاهرة أكبر من 230 كمتوسط للفترة (2000-2017) مما يؤهل الجزائر إلى مصاف الدول المتخصصة في هذا المحصول.

كما أن لديها تنافسية سعرية قوية مع منافسيها في أهم الأسواق من ناحية قيمة الصادرات منها سوق فرنسا، روسية، كندا، بلجيكا و المغرب و ضعيفة في سوق الإمارات العربية المتحدة مع منافستها إيران وتونس. بالإضافة إلى قوة مركزها التنافسي في هذه الأسواق، مما يتيح إمكانيات للتوسع في التجارة مع هذه الدول خاصة أن للجزائر مؤشر نصيب سوقي جيد و معدل اختراق للأسواق مقبول.

**الكلمات المفتاحية : التنافسية ؛محددات المركز التنافسي ؛صادرات التمور ؛الجزائر.**

**تصنيف JEL** : Q17 ; F14 ;

**Abstract:** The study aimed to quantify and evaluate some of the competitive performance indicators of Algerian dates. The results indicated that the Algerian date product has a comparative advantage over 230 as an average for the period (2000-2017). This qualifies Algeria to the ranks of countries specialized in the production of dates. Also the results confirmed that Algeria has a strong price competitiveness compared to its competitors in the most important markets in terms of exports value such as France, Russia, Canada, Belgium and Morocco, but it has low price competiveness in the UAE market compared to its competitors Iran and Tunisia. In addition to the strength of its competitive position in these markets, Algeria has the potential capabilities to expand trade in these countries, especially that it has a good market share index and an acceptable markets penetration rate .

***Keywords:*** **Competitiveness; determinants of competitive position; dates expt.**

**JEL classification code :Q17, F14;**

**المؤلف المرسل: رشيد محمدي ، الإيميل:** mohammedi_rachid@yahoo.fr

## 1. مقدمة:

تعد التمور الجزائرية من المحاصيل التصديرية التي بإمكانها المساهمة في زيادة معتبرة لقيمة الصادرات الزراعية مستقبلا، حيث تقدر نسبة إنتاج الجزائر من الإنتاج العالمي كمتوسط للفترة المدروسة(2000-2017) بـ 9%. أما فيما يخص صادراتها بلغ متوسط قيمتها لنفس الفترة ما يقارب 18الف طن بنسبة 2.46% وهي نسبة قليلة جدا من متوسط الإنتاج الكلي للتمور في الجزائر مقارنة بالشقيقة تونس التي تصدّر أكثر من (50%) من إنتاجها(FAOSTAT, 2013)، كما أن الجزائر تملك فرص كبيرة لتصدير تمورها الغنية عن التعريف خاصة في الأسواق الأوروبية مثل فرنسا، اسبانيا، ألمانيا وبلجيكا وباقي دول العالم. خاصة أن الجزائر لها مساحات شاسعة للتوسع في زراعة النخيل وإنتاج أنواع كثيرة من التمور ذات النوعية الجيدة لتلبية حاجات الأسواق العالمية بداية من الأسواق الإفريقية والعربية القريبة التي تعتبر مصدر لتعزيز الصادرات الزراعية.

### 1.1.هدف البحث:

يهدف البحث عموما إلى اقتراح السبل التي تؤدي إلى رفع القدرة التنافسية للتمور الجزائرية في أهم الأسواق الخارجية، و ذلك من خلال :

- دراسة الوضع الراهن لصادرات التمور الجزائرية.
- تقدير القدرة التنافسية للتمور الجزائرية من خلال: مؤشر الميزة النسبية الظاهرة، السعر النسبي، مؤشر النصيب السوقي و معدل اختراق السوق.
- التعرف على محددات القدرة التنافسية لصادرات التمور الجزائرية في أهم الأسواق كالسوق الفرنسية و السوق الروسية اللذان يحتلان المرتبة الأولى و الثانية على الترتيب كزبائن للجزائر من ناحية القيمة.

### 2.1.الطريقة البحثية و مصدر البيانات:

اعتمدنا في البحث على أسلوب التحليل الكمي و الوصفي، حيث تم استخدام نموذج السعر النسبي ونموذج معدل اختراق السوق و محددات المركز التنافسي.

كما اعتمد البحث على البيانات الإحصائية المنشورة وغير المنشورة للفترة( 2000-2017) التي تصدرها المنظمات الدولية كمنظمة الأغذية و الزراعة ومنظمة الأمم المتحدة، وكذلك البحوث و الرسائل العلمية التي لها صلة بالموضوع.

### 3.1. مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في كيفية الوصول إلى الوضع التنافسي الحقيقي لمنتوج التمور الجزائرية في السوق الدولية، ومعرفة ما إذا كان هذا المنتوج يتمتع بميزة تنافسية ظاهرة، أم أن القيمة المضافة التي يساهم بها ضعيفة ولا تمكنه من تعزيز موقعه التنافسي في الأسواق العالمية.ويمكن من خلال هذا البحث الإجابة على الأسئلة الآتية :

- هل يتمتع منتوج التمور الجزائرية بميزة تنافسية ظاهرة؟
- ما هي الوضعية التنافسية الحقيقية لمنتوج التمور الجزائرية على المستوى الدولي للفترة المدروسة ؟
- كيف يمكننا تعزيز الوضع التنافسي لمنتوج التمور الجزائرية على المستوى الدولي ؟

## 2.الوضع الراهن لصادرات التمور الجزائرية:

### 1.2.كمية الصادرات:

يتبين من بيانات الجدول رقم(01) أن كمية صادرات التمور الجزائرية قد أخذت في التذبذب خلال الفترة **(2000-2017)** بين حد أدنى بلغ **7850** طن سنة **2001** و الذي يقل بنحو 39.12"% عن المتوسط البالغ 17712.5 طن. في حين بلغ الحد الأقصى 46825 طن سنة 2017 بزيادة 164.36%من المتوسط خلال الفترة المدروسة، كما أن كمية الصادرات تمثل نسبة قليلة جدا من كمية الإنتاج الكلي للتمور في الجزائر حيث بلغ متوسط النسبة كمتوسط هندسي للفترة**(2000-2017)** 2.46 % مقارنة بالشقيقة تونس المنافس الأول للجزائر في السوق الفرنسية التي تصدر أكثر من50 % كمتوسط من كمية إنتاجها السنوي.

### 2.2.قيمة الصادرات :

تشير بيانات الجدول رقم (01) أن متوسط قيمة صادرات التمور الجزائرية قد بلغ 24225 ألف دولار خلال الفترة (2000-2017) بين حد أدنى بلغ 10441الف دولار سنة 2001 و حد أقصى 52337 الف دولار سنة 2017.

**جدول رقم01: كمية وقيمة صادرات منتوج التمور الجزائرية خلال الفترة( 2000-2017)**

| السنة | كمية الانتاج (طن) | كمية الصادرات( طن) | نسبة الصادرات للانتاج | قيمة الصادرات (الف دولار) | سعر الطن بالدولار |
|---|---|---|---|---|---|
| 2000 | 365616 | 10783 | 3% | 14748 | 1367,7 |
| 2001 | 437332 | 7850 | 2% | 10441 | 1330,1 |
| 2002 | 418427 | 11023 | 3% | 16340 | 1482,4 |
| 2003 | 492217 | 10197 | 2% | 16446 | 1612,8 |
| 2004 | 442600 | 8133 | 2% | 14563 | 1790,6 |
| 2005 | 516293 | 10863 | 2% | 18493 | 1702,4 |
| 2006 | 491188 | 12328 | 3% | 20043 | 1625,8 |
| 2007 | 526921 | 13356 | 3% | 23083 | 1728,3 |
| 2008 | 552765 | 10055 | 2% | 20013 | 1990,4 |
| 2009 | 600696 | 12000 | 2% | 14308 | 1192,3 |
| 2010 | 644741 | 10393 | 2% | 22617 | 2176,2 |
| 2011 | 724894 | 28143 | 4% | 25374 | 901,6 |
| 2012 | 789357 | 20439 | 3% | 26206 | 1282,2 |
| 2013 | 848199 | 20682 | 2% | 29738 | 1437,9 |
| 2014 | 934377 | 26001 | 3% | 39004 | 1500,1 |
| 2015 | 990377 | 28645 | 3% | 34798 | 1214,8 |
| 2016 | 1029596 | 31109 | 3% | 37502 | 1205,5 |
| 2017 | 1058559 | 46825 | 4% | 52337 | 1117,7 |
| المتوسط | 659119,7 | 17712,5 | 2,46% ** | 24225 | 1481,0 |
| ** متوسط هندسي | | | | | |
| المصدر : جمعت وحسبت من قاعدة بيانات COMTRADE& FAOSTAT | | | | | |

وترجع هذه الزيادة في قيمة الصادرات إلى الزيادة في الكمية في السنوات الأخيرة للفترة المدروسة بالرغم من التذبذب الحاصل في سعر الطن من التمور المصدرة الذي بلغ قيمته

الدنيا سنة 2011 بـ 901.6 دولار للطن ينقص بنسبة 39.12% على متوسط السعر في الفترة المدروسة الذي بلغ 1481 دولار للطن وأعلى سعر وصل إليه سنة2010 هو 2176.2 دولار للطن بزيادة بـ 46.94 % عن السعر المتوسط للفترة.

**جدولرقم 02:الإتجاه العام لصادرات التمور الجزائري ةخلال الفترة (2000-2017)**

| المتغيرات | الوحدة | الثابت | الميل | قيمة T | معامل التحديد | المتوسط |
|---|---|---|---|---|---|---|
| كمية الصادرات | طن | 1863,157 | 1668,352 | 6,154** | 0,703 | 17712,50 |
| قيمة الصادلرات | الف دولار | 7135,634 | 1798,904 | 7,632** | 0,784 | 24225,00 |
| سعر التصدير | دولار /طن | 1677,403 | -20,669 | 10,940 ** | 0,117 | 1481,00 |

** معنوي 0,01

المصدر : حسبت باستخدام برنامج SPSS20 من بيانات الجدول رقم 01,

تبين من الجدول رقم 02 أن هناك زيادة معنوية إحصائية لكمية صادرات التمور الجزائرية خلال الفترة(2000-2017)، بلغت كمية التغير1668.35طن تمثل 9.42 % من متوسط كمية الصادرات هذه الأخيرة التي تمثل نسبة صغيرة جدا من كمية الإنتاج(متوسط النسبة خلال الفترة 2.46%).

فيما يخص قيمة الصادرات تزيد زيادة معنوية إحصائية كذلك بلغت 1798.9 دولار بنسبة زيادة عن المتوسط 7.43 %، آما السعر فهو متذبذب كما اشرنا سابقا وان هناك دلالة معنوية لنقصانه وهذا يفسر أن قيمة الصادرات تأثر فيها أكثر الزيادة في الكمية لا السعر الذي كان ميله سالبا حسب نموذج الاتجاه العام بـ 20.669 – بنسبة نقصان تقدر بـ 1.40 – % من متوسط أسعار التصدير.

**3.2.التوزيع الجغرافي لصادرات التمور الجزائرية:**

تتركز صادرات التمور الجزائرية في الأسواق الأوروبية خاصة فرنسا في الترتيب الأول بنسبة 62.09% من قيمة الصادرات التي بلغت 14347.5 ألف دولار لمتوسط الفترة (2001-2016) و تأتي في المرتبة الثانية روسيا بقيمة صادرات 1573.62الف دولار بنسبة 6.81%من قيمة صادرات التمور الجزائرية إلى دول العالم وبعدها المغرب في المرتبة

الثالثة .كما نجد دولة النيجر هي الثانية في الترتيب حسب كمية الصادرات بعد فرنسا، حيث بلغ متوسط الكمية 1555.4طن بنسبة 9.42%من متوسط كمية صادرات التمور الجزائرية الموجهة لدول العالم.

أما صادرات التمور الجزائرية الموجهة إلى الدول العربية كالإمارات العربية، المغرب و الأردن لا تتعدى نسبتها 9%من متوسط الكمية للفترة المدروسة إلا أن من ناحية قيمة الصادرات نجد المغرب و الإمارات في مراتب متقدمة عن الدول الأخرى مما توجد إمكانية التوسع في هذه الأسواق المهمة.

نلاحظ أن ما يقارب 83% من الصادرات موجهة إلي 6 دول المرتبة حسب القيمة في الجدول رقم 02، مع أن حصة الأسد لصادرات التمور الجزائرية من نصيب فرنسا.

**جدول رقم03: أهم الاسواق التصديرية لمنتوج التمور الجزائرية خلال الفترة (2001-2016 )**

| | كمية الصادرات | | | قيمة الصادرات | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الدول | طن | نسبتها للاجمالي | الترتيب | الف دولار | الترتيب | نسبتها للاجمالي | متوسط سعر الطن بالدولار |
| فرنسا | 8958,9 | 54,26% | 1 | 14347,5 | 1 | 62,09% | 1601,473 |
| روسيا | 1310,8 | 7,94% | 3 | 1573,625 | 2 | 6,81% | 1200,496 |
| المغرب | 517,8 | 3,14% | 5 | 1154,25 | 3 | 5,00% | 2229,089 |
| كندا | 500,1 | 3,03% | 6 | 851,25 | 4 | 3,68% | 1702,287 |
| الامارات العربية | 823,2 | 4,99% | 4 | 675,4375 | 5 | 2,92% | 820,5148 |
| اسبانيا | 384,4 | 2,33% | 7 | 607,875 | 6 | 2,63% | 1581,206 |
| بلجيكا | 329,6 | 2,00% | 9 | 596,625 | 7 | 2,58% | 1810,355 |
| و م الامريكية | 313,0 | 1,90% | 10 | 559,9375 | 8 | 2,42% | 1788,938 |
| النيجر | 1555,4 | 9,42% | 2 | 558,3125 | 9 | 2,42% | 358,9424 |
| المانيا | 351,3 | 2,13% | 8 | 496,625 | 10 | 2,15% | 1413,879 |
| موريطانيا | 161,8 | 0,98% | 13 | 267,625 | 11 | 1,16% | 1654,56 |
| المملكة المتحدة | 207,0 | 1,25% | 11 | 178,4375 | 12 | 0,77% | 862,0169 |
| الهند | 192,6 | 1,17% | 12 | 125,625 | 13 | 0,54% | 652,3856 |
| السنغال | 98,6 | 0,60% | 15 | 114,0625 | 14 | 0,49% | 1156,527 |
| تركيا | 71,6 | 0,43% | 16 | 97,6875 | 15 | 0,42% | 1365,066 |
| بنغلاداش | 140,0 | 0,85% | 14 | 94,875 | 16 | 0,41% | 677,6786 |
| الاردن | 70,0 | 0,42% | 17 | 88,9375 | 17 | 0,38% | 1270,536 |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| السويد | 46,1 | 0,28% | 19 | 71,125 | 18 | 0,31% | 1544,098 |
| ايطاليا | 46,8 | 0,28% | 18 | 70,1875 | 19 | 0,30% | 1501,337 |
| دول أخرى | 431,0 | 2,61% | | 575,875 | | 2,49% | |
| متوسط العالم | 16509,8 | 100% | | 23105,88 | | 100% | 1399,52 |

المصدر : جمعت وحسبت من قاعدة بيانات COMTRADE& FAOSTAT

## 3.أهم مؤشرات قياس التنافسية لصادرات المنتوجات الزراعية:

### 1.3.مؤشر الميزة النسبية الظاهرة (RCA):

يقيس هذا المؤشر الأداء التصديري لمنتوج التمور مقارنة بالأداء التصديري العام لإجمالي الصادرات الزراعية على مستوى الدولة المصدرة، و أيضا الصادرات من نفس المنتوج على مستوى العالم، كما يوضح إمكانيات التوسع في التصدير (البطران، 2016)، ويسمى بمقياس (Index Balassa) نسبة لواضع هذا المقياس في 1965 ويمكن حسابه بالعلاقة:

$$R.C.Aj= (Xej/Xaj)/ (Xew/Xaw)$$

**RCAj: الميزة النسبية الظاهرة لصادرات الدولة من المنتوج الى السوق العالمي خلال سنة.**

**Xej: قيمة صادرات الدولة لمنتوج التمور الى السوق العالمي خلال سنة.**

**Xaj: قيمة الصادرات الزراعية للدولة خلال سنة.**

**Xew: قيمة الصادرات العالمية لمنتوج التمور خلال عام.**

**Xaw: قيمة الصادرات الزراعية العالمية خلال سنة.**

إذا تجاوز هذا المؤشر قيمة الواحد الصحيح(أكبر من 1) دل على وجود ميزة نيبية ظاهرية و قدرة تنافسية لصادرات الدولة من هذا المنتوج في الأسواق الخارجية، و العكس غذا كان المؤشر أقل من الواحد.

كما يمكن حساب الميزة النسبية الظاهرة المعدلة بالعلاقة:

$$R.C.A^*=( RCA-1)/(RCA+1)$$

**جدول رقم04: الميزة النسبية الظاهرة و المعدلة لصادرات التمور خلال الفترة( 2000-2017)**

| R.C.A* | R.C.A | الوحدة:الف دولار | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الميزة النسبية الظاهرة المعدلة | الميزة النسبية الظاهرة | قيمة الصادرات الزراعية العالمية | صادرات العالم من التمور | الصادرات الزراعية للجزائر | قيمة صادرات التمور | السنة |
| 01,00 | 735,8 | 411026419 | 251921 | 32703 | 14748 | 2000 |
| 01,00 | 596,1 | 414404402 | 252664 | 28727 | 10441 | 2001 |
| 01,00 | 652,4 | 442724028 | 275518 | 40243 | 16340 | 2002 |
| 01,00 | 488,7 | 525346285 | 322674 | 54788 | 16446 | 2003 |
| 00,99 | 350,7 | 607389918 | 303965 | 82982 | 14563 | 2004 |
| 00,99 | 290,7 | 653535158 | 437441 | 95039 | 18493 | 2005 |
| 00,99 | 312,1 | 721472428 | 434900 | 106535 | 20043 | 2006 |
| 00,99 | 344,2 | 873286997 | 621963 | 94161 | 23083 | 2007 |
| 00,99 | 255,7 | 1067553103 | 691217 | 120899 | 20013 | 2008 |
| 00,99 | 180,8 | 950959938 | 606463 | 124104 | 14308 | 2009 |
| 00,99 | 236,7 | 1084742336 | 775964 | 133586 | 22617 | 2010 |
| 00,98 | 98,6 | 1320239084 | 902189 | 376613 | 25374 | 2011 |
| 00,98 | 127,7 | 1337670643 | 875561 | 313585 | 26206 | 2012 |
| 00,98 | 104,9 | 1396562909 | 993102 | 398577 | 29738 | 2013 |
| 00,98 | 110,0 | 1414953330 | 1326130 | 378465 | 39004 | 2014 |
| 00,98 | 129,5 | 1264550285 | 1194877 | 284414 | 34798 | 2015 |
| 00,98 | 94,6 | 1277460528 | 1325971 | 381791 | 37502 | 2016 |
| 00,98 | 115,1 | 1401421289 | 1476992 | 431299 | 52337 | 2017 |
| 0,989 ** | 230,7 ** | **953627727** | **726084** | **193251** | **24225** | المتوسط |
| ** متوسط هندسي | | | | | | |
| المصدر : جمعت وحسبت من قاعدة بيانات COMTRADE& FAOSTAT | | | | | | |

تشير بيانات الجدول رقم 03 إلى أن التمور الجزائرية تكتسب ميزة نسبية في الأسواق الخارجية وهذا يدل على إمكانية توسع التجارة في هذه الأسواق، حيث زادت قيمة هذا المؤشر عن الواحد في السنوات قيد الدراسة وبلغ متوسطه 230.7 أما متوسط مؤشر الميزة النسبية الظاهرة المعدلة اقترب من الواحد الصحيح (0.989). وهذا يدل على أن الدولة أكثر تخصصا في هذا المجال وخاصة أن مؤشر الميزة النسبية يفوق 200 (Amor, 2015).

و استخدم هذا المقياس الكثير من الباحثين في علم الإدارة وعلم الاقتصاد على السواء، لقياس تنافسية المؤسسات والقطاع التي تعمل فيه، وعلى رأسهم صاحب نظرية الميزة

التنافسية (M.Porter) كأنموذج لقياس التنافسية بالاستناد إلى الأسس الجزئية Micro في التنافس، على اعتبار أن التنافس يتم بين المنظمات وليس بين الدول (المسعودي، 2018).

**2.3. التنافسية السعرية:**

يعتبر السعر النسبي من المحددات الأساسية و الهامة في التأثير على المركز التنافسي للسلعة في السوق العالمي، و كلما كان أكبر من الواحد الصحيح(1) دل ذلك على قوة المركز التنافسي لصادرات السلعة من هذه الدولة في مواجهة صادرات الدولة المنافسة، و على العكس إذا كان اقل من الواحد. ويحسب السعر النسبي من خلال المعادلة :

**Paj = Pc/Pe**

**Paj: النسبة بين سعر الدولة المنافسة الى سعر الجزائر.(يحسب بنفس الوحدة الدولار مثلا )**
**Pc:سعر الدولة المنافسة. و Pe: سعر الدولة المصدرة.**

يتضح من الجدول رقم 05 أن سعر تصدير التمور الجزائرية يختلف باختلاف الأسواق ففي السوق البلجيكية نلاحظ متوسط السعر النسبي للفترة(2013-2017) بين فرنسا، هولندا و تونس (2.45،2.81،0.89) على الترتيب وهذا يدل على قوة المركز التنافسي للجزائر على حساب فرنسا و هولندا مع العلم ان هاتين الدولتين ليستا من منتجي التمور بل تصدر جزء من وارداتها بعد تكييفها وتغليفها بشكل جيد، على عكس الشقيقة تونس التي لها الأفضلية في مواجهة الصادرات الجزائرية بأسعار اقل في السوق البلجيكية.

أما السوق الكندية نجد أن الجزائر لها الأفضلية في مواجهة صادرات كل من تونس و الولايات م.أ بسعر متوسط (1.31،2.68على الترتيب)، فيما يخص إيران نلاحظ السعر النسبي بنها و بين الجزائر 0.55 و هذا يدل على ضعف المركز التنافسي لصادرات الجزائر من التمور أمام الأسعار المنخفضة للتمور الإيرانية و يرجع ذلك إلى تصدير هذه الأخيرة لكميات كبيرة بجودة اقل.

جدول رقم 05 : مؤشر السعر النسبي للتمور الجزائريةفي اهم الاسواق خلال الفترة(2013-2017) سعر التصدير

(دولار/طن)

| السنة | سوق بلجيكا | | | | | سوق كندا | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | سعر الجزائر | السعر النسبي بين الجزائر و فرنسا | سعر فرنسا | السعر النسبي بين الجزائر و هولندا | السعر النسبي بين الجزائر وتونس | سعر الجزائر | السعر النسبي بين الجزائر و ايران | السعر النسبي بين الجزائر وتونس |
| 2013 | 1613,21 | 2,44 | 3938,36 | 2,76 | 1,06 | 2158,64 | 0,54 | 1,23 |
| 2014 | 2149,35 | 1,49 | 3199,21 | 2,61 | 0,71 | 3451,87 | 0,42 | 0,90 |
| 2015 | 1767,68 | 2,16 | 3811,11 | 2,03 | 0,76 | 2361,55 | 0,55 | 1,50 |
| 2016 | 1290,95 | 3,27 | 4216,63 | 3,42 | 1,08 | 2384,75 | 0,57 | 1,55 |
| 2017 | 1452,90 | 3,44 | 5002,30 | 3,49 | 0,91 | 2231,24 | 0,70 | 1,50 |
| المتوسط | 1654,82 | **2,45** | 4033,52 | **2,81** | **0,89** | 2517,61 | **0,55** | **1,31** |
| السنة | سوق روسيا | | | | | سوق الامارات العربية المتحدة | | |
| | سعر الجزائر | السعر النسبي بين الجزائر و ايران | سعر ايران | السعر النسبي بين الجزائر و المحتل الصهيوني | السعر النسبي بين الجزائر وتونس | سعر الجزائر | السعر النسبي بين الجزائر و ايران | السعر النسبي بين الجزائر وتونس |
| 2013 | 1491,48 | 0,90 | 1335,41 | 1,04 | 0,97 | 2129,48 | 0,14 | 0,88 |
| 2014 | 1478,95 | 0,86 | 1267,84 | 1,09 | 0,99 | 2734,01 | 0,14 | 0,84 |
| 2015 | 1503,03 | 0,68 | 1017,14 | 1,09 | 1,04 | 2365,29 | 0,31 | 0,86 |
| 2016 | 1438,91 | 0,69 | 990,54 | 1,08 | 1,11 | 2403,57 | 0,27 | 0,73 |
| 2017 | 1424,96 | 0,72 | 1021,35 | 0,97 | 1,35 | 2145,23 | 0,57 | 0,94 |
| المتوسط | 1467,47 | **0,76** | 1126,46 | **1,05** | **1,09** | 2355,51 | **0,25** | **0,85** |
| السنة | سوق المغرب | | | | | سوق فرنسا | | |
| | سعر الجزائر | السعر النسبي بين الجزائر و الامارات | سعر الامارات العربية المتحدة | السعر النسبي بين الجزائر و مصر | السعر النسبي بين الجزائر وتونس | سعر الجزائر | السعر النسبي بين الجزائر و المحتل الصهيوني | السعر النسبي بين الجزائر وتونس |
| 2013 | 1491,48 | 1,25 | 1864,71 | 0,80 | 1,42 | 1864,32 | 3,14 | 1,05 |
| 2014 | 1478,95 | 1,56 | 2301,37 | 0,85 | 1,77 | 1943,57 | 3,19 | 1,19 |
| 2015 | 1503,03 | 1,35 | 2030,30 | 0,77 | 1,44 | 1687,94 | 3,07 | 1,15 |
| 2016 | 1438,91 | 1,23 | 1763,31 | 0,62 | 1,27 | 1625,91 | 3,18 | 1,22 |
| 2017 | 1424,96 | 1,41 | 2009,51 | 0,69 | 1,47 | 1712,13 | 3,59 | 1,28 |
| المتوسط | 1467,47 | **1,35** | 1993,84 | **0,74** | **1,47** | 1766,77 | **3,23** | **1,18** |

المصدر : جمعت وحسبت من قاعدة بيانات FAOSTAT &COMTRADE

وهذا ما نلاحظه أيضا في سوق روسيا حيث كان السعر النسبي المتوسط 0.76 بين الجزائر وإيران، أما بالنسبة للمحتل الصهيوني (1.05) و تونس (1.09) كانت الجزائر لها مركز تنافسي أحسن. كما حافظت في نفس الفترة على مركزها في السوق الفرنسية مع اكبر مورديها تونس و المحتل الصهيوني(1.18،3.23 على الترتيب).

كذلك نجد قوة المركز التنافسي للجزائر في سوق المغرب الشقيق أمام تونس و الإمارات حيث كان سعر التصدير للتمور الجزائرية متدنية عن مثيلتها من تونس و الإمارات بسعر نسبي 1.47 و 1.35 بالترتيب وهذا راجع كذلك للقرب الجغرافي، أما مصر فلها الأفضلية بأسعارها المتدنية في نفس السوق، ويرجع ذلك دائما إلى النوعية والجودة. و هو نفس الشيء الملاحظ في سوق الإمارات فالمركز التنافسي للجزائر ضعيف (0.25،0.85،0.64) مع إيران، تونس و السعودية لان النوعية المصدرة اقل جودة من التمور الجزائرية لهذا نجد أسعارها متدنية.

### 3.3.النصيب السوقي(Market Share):

هذا المؤشر يمثل أحد ألأهداف الرئيسية لعملية التوسع في حجم المبيعات الخارجية، و هو من المؤشرات التنافسية المهمة حيث يعكس ارتفاعه الوضع التنافسي لأي دولة (حسن، 2014). يعبر النصيب السوقي على النسبة المئوية لصادرات دولة ما من سلعة معينة من قبل شركات الدولة في سوق معين إلى واردات تلك السوق من مختلف دول العالم من تلك السلعة أو من خلال منطقة مرجعية (مثلا دول OECD الباغ عددها 25 دولة) (الانكتاد(UNCTAD)، 2010) ويتم حسابه بالعلاقة:

$$MSHji = (Xjci / Mcwi) x100$$

**MSHji:النصيب السوقي للدولة j من السلعةi.**

**Xjci:كمية صادرات الدولةjإلى الدولةc من السلعةi .**

**Mcwi:إجمالي كمية واردات الدولة c من العالم من السلعة j.**

**جدول رقم 06:النصيب السوقي و معدل إختراق الأسواق لصادرات التمور الجزائرية بالطن لاهم الدول المستوردة كمتوسط الفترة (2013-2017)**

| الدولة | الواردات من الجزائر | الانتاج | إجمالي الواردات | إجمالي الصادرات | النصيب السوقي | معدل الاختراق |
|---|---|---|---|---|---|---|
| فرنسا | 13873,2 | 0,00 | 33113,8 | 12131,6 | 41,90% | 0,661 |
| روسيا | 4178,6 | 0,00 | 18664,2 | 202,4 | 22,39% | 0,226 |
| كندا | 787,6 | 0,00 | 11451,4 | 462,4 | 6,88% | 0,072 |
| بلجيكا | 283,8 | 0,00 | 4696,4 | 1372,4 | 6,04% | 0,085 |
| المغرب | 1367,6 | 113878,4 | 62439 | 350,4 | 2,19% | 0,008 |
| الإمارات | 1150 | 475186,2 | 169950,8 | 239676,2 | 0,68% | 0,003 |

المصدر : جمعت وحسبت من قاعدة بيانات COMTRADE& FAOSTAT

**4.3.معدل إختراق السوق :**

في هذه الدراسة يعبر هذا المؤشر عن النسبة بين واردات الدولة من منتوج التمور و استهلاكها الفعلي من نفس المنتوج (م .ع .ت. ز، 2006)، و يمكن حسابه بالعلاقة:

$$MPRij = Iijk / Qij - Iij + Eij$$

**MPRij: معدل اختراق واردات منتوج التمور في الدولة j أو السوق j.**

**Iijk : واردات الدولة j من منتوج التمور(i) من الدولة k.**

**Iij : واردات الدولة j من منتوج التمور(i)..**

**Qij : إنتاج الدولة j من منتوج التمور(i).**

**Eij : صادرات الدولة j من منتوج التمور(i).**

تتراوح قيمة هذا المؤشر بين (0 و 1)، وكلما زادت هذه القيمة دل ذلك على اتساع السوق و سهولة دخوله، نتيجة لاعتماده على الواردات من المنتوج لتغطية الطلب المحلي، أما الحالة العكسية تدل على وجود مؤسسات محلية دال السوق ذات تنافسية كبيرة وقادرة على منافسة الواردات. ومن وجهة نظر التنافسية فارتفاع قيمة هذا المعدل يدل على وجود فرصة كبيرة لدخول هذا السوق وزيادة المبيعات من المنتوج قيد الدراسة.

من الملاحظ في الجدول رقم 06 و بدراسة التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية لكل دول العالم يتبين أن السوق الفرنسي يحتل المرتبة الأولى من حيث النصيب السوقي للتمور الجزائرية، حيث بلغ متوسط وارداتها 13873.2 طن الفترة (2013-2017) بنسبة 41.90% من إجمالي وارداتها العالمية من التمور. و تأتي في المرتبة الثانية روسيا بمتوسط واردات بلغ 4178.6 طن بنسبة 22.39% من وارداتها من جميع الدول.

وتأتي بعدها كل من كندا، بلجيكا،المغرب ثم الإمارات حسب الترتيب حيث بلغ متوسط وارداتها من التمور الجزائرية خلال الفترة المدروسة(6.88%،6.04 %،2.19 % و 0.68 %) من إجمالي وارداتها العالمية من التمور.

أما بالنسبة لمعدل اختراق السوق لمنتوج التمور الجزائرية يتبين من نفس الجدول أن الصادرات الجزائرية من التمور تركزت في نفس الدول المذكورة سلفا حيث نسبة اختراق هذا المنتوج لهذه الأسواق من أكبرها إلى أصغرها بداية بالسوق الفرنسية 0.662 ثم الروسية 0.226، البلجيكية 0.085، الكندية 0.072، المغربية0.008 و أخيرا الإمارتية 0.003 بنسب متفاوتة حسب الترتيب، مما يشير إلى ارتفاع معدل اختراق السوق في كل من فرنسا و روسيا مما يعني أن الجزائر تتمتع بميزة تنافسية في هذه الأسواق. و ضعف المعدل في باقي الأسواق المذكورة يدل على انخفاض الميزة التنافسية للتمور الجزائرية فيها.

فعلى الجزائر الاهتمام بالتوسع في هذه الأسواق باستغلال الفرص المتاحة و عن طريق دراسة و معرفة احتياجات تلك الأسواق وتلبية احتياجاتها بالمواصفات المرغوبة

## 4.نموذج محددات المركز التنافسي لصادرات التمور الجزائرية:

هذا النموذج مركب من نسب بين مؤشرات دولتين منافستين لمنتوج معين لنفس السوق في فترة زمنية **t**، حيث يأخذ نموذج محددات المركز التنافسي لصادرات التمور الجزائرية الصورة التالية:

$$(\mathbf{Xcit/Xit})=\alpha+b1(\mathbf{Pcit/Pit})+b2(\mathbf{Scit/Sit})+b3(\mathbf{Ect/Et})+\mathbf{E}$$

**t: الزمن للفترة (2013-2017).**

**المعاملات b1، b2، b3 معاملات الانحدار و E: الخطأ العشوائي**

**Xcit : كمية صادرات التمور من الدولة المنافسة للجزائر في سوق ما للسنة t.**

**Xit : كمية صادرات التمور من الجزائر في نفس السوق لنفس السنة.**

**Pcit : سعر صادرات التمور من الدولة المنافسة للجزائر في سوق ما للسنة t.**

**Pit : سعر صادرات التمور الجزائرية في نفس السوق لنفس السنة.**

**Scit: درجة عدم استقرار إنتاج التمور للدولة المنافسة للجزائر في سوق ما للسنة t.**

**Scit: درجة عدم استقرار إنتاج التمور الجزائرية في نفس السوق لنفس السنة.**

**Ect: كفاءة أداء العمليات التصديرية للدولة المنافسة للجزائر في سوق ما للسنة t.**

**Et: كفاءة أداء العمليات التصديرية للجزائر في نفس السنة.**

لكي يكون هذا النموذج ايجابي أي لصالح الجزائر يجب أن تكون الإشارة موجبة لكل من مؤشر السعر النسبي و القدرة على الوفاء بمتطلبات التصدير، وسالبة لمؤشر كفاءة أداء العمليات التصديرية و في الحالة العكسية يكون لصالح الدولة المنافسة. حيث تبين دالة النصيب السوقي للجزائر في السوق الفرنسية الذي يعتبر من اكبر الأسواق استيرادا للتمور الجزائرية على مستوى السوق الأوروبي و العالم وقد تم اختيار السوق الفرنسي و السوق الكندي لقياس المركز التنافسي للجزائر مقارنة لاهم الدول المنافسة في هذه الأسواق .

- **معامل عدم الاستقرار:**

هو يقيس درجة التذبذب السنوي في كمية إنتاج، كمية أو قيمة صادرات المحاصيل، ويقدر بالمتوسط الهندسي او الحسابي للنسب المئوية لانحرافات القيم المقدرة عن القيم الاصلية لمتغير ما (قاسم، 2015). وتكون الحالة المثلى عندما يكون هذا المعامل مساويا للصفر، ويحسب بالقيمة المطلقة للفرق بين القيمة الفعلية و القيمة التقديرية على القيمة التقديرية في نفس السنةt.

$$Y = \frac{\left| Y - \hat{Y} \right|}{\hat{Y}} \times 100$$

- **كفاءة أداء العمليات التصديرية :**

يمثل نسبة التجارة الخارجية (صادرات+واردات) لمحصول التمور الى الدخل القومي.

لكي يكون هذا نموذج المركز التنافسي ايجابي أي لصالح الجزائر يجب أن تكون الإشارة موجبة لكل من مؤشر السعر النسبي و القدرة على الوفاء بمتطلبات التصدير، وسالبة لمؤشر كفاءة أداء العمليات التصديرية و في الحالة العكسية يكون لصالح الدولة المنافسة. حيث تبين دالة النصيب السوقي للجزائر في السوق الفرنسية الذي يعتبر من اكبر الأسواق استيرادا للتمور الجزائرية على مستوى السوق الأوروبي و العالم وقد تم اختيار السوق الفرنسي و السوق الروسي لقياس المركز التنافسي للجزائر مقارنة لأهم الدول المنافسة في هذه الأسواق.

**1.4.محددات المركز التنافسي لصادرات التمور الجزائرية في سوق فرنسا:**

تونس و المحتل الصهوني يعتبران من أهم الدول المنافسة للجزائر في السوق الفرنسية التى تعتبر اكبر سوق للجزائر أوروبيا و عالميا(62.09% من قيمة الصادرات)، وتشير نتائج نموذج محددات المركز التنافسي لصادرات التمور الجزائرية خلال الفترة (2000-2016) الواردة بالجدول رقم 07 إلى قوة المركز التنافسي للجزائر في هذا السوق مع تونس فنجد إشارة السعر النسبي والقدرة على الوفاء بمتطلبات التصدير موجبة مع ثبات معنوية هذا المؤشر الأخير وعدم ثبات معنوية المؤشران الباقيان.

بالنسبة لإيران نجدها أقوى من ناحية السعر لان مؤشر السعر سالبا مع ثبات معنويته في النموذج، أما مؤشر القدرة على الوفاء و كفاءة الأداء فالجزائر أقوى مركزا بالرغم من عدم ثبات المعنوية، وكذلك بالنسبة للكيان الصهيوني بالرغم من وجود أفضلية للجزائر في السعر كما لاحظنا في الجدول الخاص بالسعر النسبي لأهم الأسواق إلا انه لم تثبت معنوية جميع المؤشرات الخاصة بالنموذج.

جدول رقم07: نتائج نموذج محددات المركز التنافسي لصادرات التمور للجزائر مع لم الدول المنافسة في سوق فرنسا خلال الفترة (2000-2016)

| الدولة | الثابت | السعر النسبي | القدرة على الوفاء بمتطلبات التصدير | كفاءة اداء العمليات التصديرية | معامل التحديد | قيمة F |
|---|---|---|---|---|---|---|
| تونس | -0,005 | 0,456 | 0,052 | 0,03 | 0,589 | 5,73 |
| | | 1,23 * | 3,86 * | 24,46 * | | |
| ايران | 0,057 | -0,016 | 0,003 | -0,06 | 0,76 | 12,66 |
| | | 1,38 * | 3,08 * | 1,43 * | | |
| الكيان الصهيوني | 0,39 | -0,07 | -0,103 | 0,02 | 0,35 | 2,16 |
| | | 2,89 * | 0,132 * | 1,66 * | | |

* متوسط هندسي للفترة (2000-2016)

المصدر : نتائج SPSS 20 بالاستعانة من بيانات TRADMAP

## 2.4.محددات المركز التنافسي لصادرات التمور الجزائرية في سوق روسيا:

بدراسة السوق الروسي الذي يعتبر الثاني في الترتيب من ناحية قيمة الصادرات نجد أن أهم الدول المنافسة للجزائر هي تونس، المحتل الصهوني وإيران، حيث تشير النتائج من أن إشارة جميع المؤشرات لصالح الجزائر إلا إشارة كفاءة أداء العمليات التصديرية مع المحتل الصهيوني كانت موجبة مما يشير إلى ضعف هذا المؤشر للجزائر مع المحتل الصهيوني، أما باقي المؤشرات فالأفضلية للجزائر، مما يدل على أن المركز التنافسي للجزائر قوي مع منافسيها في السوق الروسي، مع الإشارة أن المعنوية ثبتت مع مؤشر السعر النسبي مع تونس و لم تثبت مع بقية المؤشرات.

جدول رقم07: نتائج نموذج محددات المركز التنافسي لصادرات التمور للجزائر مع لم الدول المنافسة في سوق روسيا خلال الفترة (2000-2016)

| الدولة | الثابت | السعر النسبي | القدرة على الوفاء بمتطلبات التصدير | كفاءة اداء العمليات التصديرية | معامل التحديد | قيمة F |
|---|---|---|---|---|---|---|
| تونس | -21,5 | 29,099 | 0,651 | -0,164 | 0,62 | 6,529 |
| | | 0,986 * | 3,86 * | 24,46 * | | |
| ايران | 113,71 | 4,154 | 14,484 | -55,828 | 0,76 | 1,462 |
| | | 0,8 * | 3,08 * | 1,4 * | | |
| الكيان الصهيوني | -0,122 | 0,208 | 0,99 | 0,096 | 0,35 | 0,303 |
| | | 1,14 * | 0,13 * | 1,66 * | | |

* متوسط هندسي للفترة (2000-2016)

المصدر : نتائج SPSS 20 بالاستعانة من بيانات TRADMAP

## 5.خـــــاتمة:

إن المنافسة الشديدة لمنتوج التمور الجزائرية في الأسواق الدولية من بعض الدول المنتجة لهذه المحاصيل في إيجاد أسواق لتصريف محاصيلها من التمور اللينة، شبه اللينة والجافة، توجب إيجاد وسائل كفيلة لتطوير إمكانيات الجزائر لإيصال هذا المنتوج إلى الأسواق الخارجية والبحث على اسواق جديدة، ومن أهم هذه الوسائل ما يلي:

- ✓تعزيز موقع الجزائر في السوق الدولية و حماية منتوج التمور من التهريب والاستغلال بتفعيل العلامة الجغرافية للإنتاج (IG)(لجريدة الرسمية، 2016) خاصة بالمنتجات الزراعية.
- ✓تطوير عمليات تكييف، تعبئة وتغليف التمور بما يلاءم والتطور الحاصل في مجال تعبئة وتغليف و حماية الأغذية و التنويع في أحجام الأغلفة بما يتلاءم و سلوك شراء و استهلاك المستهلك الأجنبي.
- ✓تحسين عمليات المحافظة على التمور بالتبريد أو التجميد و استخدام الوسائل الكفيلة لتسريع تصريف هذا المنتوج و توزيعه بأفضل حالة إلى الأسواق العالمية.

- ✓التركيز على تعريف مواصفات التمور الجزائرية ومكوناتها وأهميتها الغذائية للمستهلك الأجنبي بالاستغلال الأمثل لتكنولوجيات الإعلام والاتصال الجديدة، وتفعيل الترويج الالكتروني، المشاركة الواسعة في المعارض الدولية و العالمية و الاستفادة من امتيازات التجارة الالكترونية.
- ✓المحافظة على مستوى المواصفات والمقاييس الخاصة بالتمور وأنواعها و العمل الجدي للحصول على شهادات دولية لجودة المنتجات وديمومتها مثل: الإيزو ISO، HACCP، Euro cap. ...
- ✓رفع و تحسين مستوى الخبرة والمهارة الفنية والتسويقية لمنتجي ومصنعي التمور وذلك عن طريق دورات متخصصة في هذه الأنشطة من بداية عمليات الإنتاج مرورا بالتوظيف و التغليف إلى وصول المنتوج للمستهلك المحلي أو الأجنبي.
- ✓رفع الكفاءة الإنتاجية للعاملين في مجال التمور بإدخال التقنيات الحديثة لكل العمليات القابلة للمكننة على مستوى بساتين النخيل لزيادة إنتاجية النخلة تقليص نسبة الفاقد من التمور.

## 6. قائمة المراجع:


**المراجع الاجنبية:**

1. Amor, R. b. (2015, june). The competitivité advantage of the tunisian palm date sector in the mediterranean region. *Spanish Journal of Agricultural research* (2), p. 4.
2. FAOSTAT. (2000-2017).

**المراجع العربية:**

1. المنظمة العربية للتنمية الزراعية. (2006). *لتقرير التحليلي الشامل لدراسات المزايا النسبية و التنافسية للسلع و المنتجات الزراعية في الوطن العربي , الخرطوم - ديسمبر (2005)*. الخرطوم (السودان). http://aoad.org/aoad-library/Browse_Result.asp?cat_id=E7

**2.** المؤسسة الافتراضية الانكتاد(UNCTAD). (2010). *التنافسية و التنمية* (الإصدار الجامعة الاردنية). (بثينة علي المحتسب، طالب محمد عوض، المترجمون) عمان ، الاردن.
**3.** إيمان سالم البطران. (2016). محددات القدرة التنافسية لصادرات الفراولة المصرية في اهم الاسواق العالمية. *JAESS ، 7* ، الصفحات 723-727.
**4.** حيدر شاكر البرزنجي، محمد إبراهيم تايه، عامر رشيد المسعودي. (2018). قياس ألداء التنافسي لشركة التأمين الوطنية وبعض فروعها باستخدام مؤشر الميزة النسبية الظاهر ة RCAI. *مجلة دراسات محاسبية ومالية ، 13* (42)، الصفحات 320-338.
**5.** هشام علي حسن، هيدي علي حسن. (2014). الوضع التنافسي لصادرات البرتقال المصري في اهم الاسواق الخارجية. *JAESS* ، صفحة 136.

# قياس التكاليف البيئية كآلية لتقييم الأداء البيئي في المؤسسات الاستخراجية – حالة المؤسسة الوطنية لمناجم الفوسفات–بئر العاتر بتبسة– للفترة 2014–2017.

# Measuring environmental costs as a mechanism for assessing environmental performance in extractive institutions - the case of the National Phosphate Mines Corporation - Al-Ater well tebessa - for the period 2014-2017.

**عمامرة ياسمينة، جامعة العربي التبسي (تبسة)**، amamra.yasmina@univ-tebessa.dz

**ملاح وئام، جامعة العربي التبسي (تبسة)**، wieme.mellah@univ-tebessa.dz

تاريخ الاستلام:2020/01/15 تاريخ القبول:2020/05/11 تاريخ النشر: 2020/06/06

**ملخص:** يهدف البحث إلى محاولة قياس التكاليف البيئية وكيفية استخدامها في تقييم الأداء البيئي في مؤسسة somiphos، من خلال قياس التكاليف البيئية بتحليل وتفسير تقارير ووثائق المؤسسة.

توصل البحث إلى عدة نتائج أهمها؛ امكانية اعتماد بعض التكاليف البيئية في تقييم الأداء البيئي في مؤسسة somiphos، مما يجعلها ترقى إلى مستوى الاهتمامات البيئية وزيادة فرص نجاحها وضمان بقائها.

**الكلمات المفتاحية:** تكاليف بيئية؛ أداء بيئي؛ مؤسسة استخراجية؛

**تصنيف *JEL: Q52،Q51***

**Abstract:** The research aims to try to measure the environmental costs and how they can be used to assess the environmental performance in the Somiphos Foundation, by measuring the environmental costs by analyzing and interpreting the reports and documents of the institution.

The research reached several results, the most important of which is the possibility of adopting some environmental costs in assessing environmental performance in the Somiphos Foundation, which makes it live up to the level of environmental concerns and increase the chances of its success and ensure its survival**.**

.**keyword**: environmental costs**:** environmental performance; extractive institution**;**

**JEL classification code: *Q52،Q51***

**المؤلف المرسل: عمامرة ياسمينة**، amamra.yasmina@univ-tebessa.dz

## 1.مقدمة:

تنشط المؤسسات الاقتصادية في بيئة مضطربة تفرض عليها تقييم أدائها، حيث كان تقييم الأداء يقتصر على النتائج المالية فقط وهذا غير مجدي بالنسبة لتحقيق رسالة واستراتيجية المؤسسة، وتماشيا مع البيئة المعاصرة أصبحت الاعتبارات البيئية ذات أهمية متزايدة لعدد كبير من المنظمات لما لها تأثير جوهري على مركزها في السوق، لكن هذا التأثير رغم أهميته في تحقيق متطلبات واحتياجات المحيط الخارجي إلا أنه قد يكون سبب في إحداث مشاكل وتعويض الأطراف الخارجية للأخطار إذا أهملت المؤسسات خاصة الاستخراجية منها تحمل تبعات نشاطها التي تؤدي إلى تلويث البيئة، ومنه تحتل التكاليف البيئية أهمية بالغة في تقييم الأداء البيئي.

**إشكالية البحث**

مما سبق يمكن صياغة مشكلة البحث من خلال الإشكالية الرئيسية الموالية:

**كيف يمكن قياس التكاليف البيئية واستخدامها لتقييم الأداء البيئي في المؤسسة المناجم والفوسفات – بئر العاتر –تبسة–؟**

وللإجابة على مشكلة البحث ينبغي الإجابة على التساؤلات الفرعية الموالية:

–كيف يمكن معرفة التكاليف البيئية؟

–ماهي أهم قواعد حساب التكاليف البيئية؟

–فيما يتجلى مفهوم الأداء البيئي وتقييمه؟

–كيف يمكن تقييم الأداء البيئي باستخدام التكاليف البيئية في مؤسسة المناجم الفوسفات –بئر العاتر –تبسة–؟

**فرضية البحث**

للإجابة على مشكلة البحث يمكن تقديم الفرضية الموالية:

**يمكن قياس بعض التكاليف البيئية واستخدامها كأداة لتقييم الأداء البيئي للمؤسسة الاقتصادية المناجم والفوسفات –بئر العاتر –تبسة–.**

**أهمية البحث**

تكمن أهمية هذا البحث في كونه يدرس موضوع تقييم الأداء، والذي يعد أحد المواضيع التي تشغل المؤسسات حاليا، نظرا لأهميته في تحقيق النمو والاستقرار للمؤسسة، لذا أصبح من الضروري على المؤسسات الاهتمام بالأداء البيئي، من خلال الاهتمام بالتكاليف البيئية واستخدامها في تقييم الأداء البيئي.

**أهداف البحث**

يهدف البحث الى تحقيق مجموعة من الأهداف من أهمها ما يلي:

-التعرف على مختلف التكاليف البيئية؛

- الوقوف على أهم التكاليف البيئية ذات القيم المرتفعة والتي تؤثر على أداء المؤسسة؛

- متابعة كيفية قياس التكاليف البيئية وطريقة استخدامها في تقييم أداء مؤسسة المناجم الفوسفات -بئر العاتر-تبسة-.

**منهج البحث**

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي من أجل تكوين الجانب النظري، في حين اعتمد الجانب الميداني على المنهج التحليلي من خلال عرض وفحص المعلومات وتفسيرها ومقارنتها خلال سنوات فترة البحث، للوصول إلى تقييم الأداء البيئي للمؤسسة اعتمادا على التكاليف البيئية.

**هيكل البحث**

تم تقسيم محتوى البحث كما يلي:

- الدراسة النظرية؛

-الدراسة الميدانية؛

## 2. الإطار العام للتكاليف البيئية:

### 1.2. مفهوم التكاليف البيئية:

**1.1.2. تعريف التكاليف البيئية**؛ ومن أهم تعاريفها ما يلي:

- تعرف بأنها: " تلك النفقات التي تتحملها المنشأة من أجل التوافق مع المعايير المنظمة لقوانين البيئة والتكاليف التي تنفق من أجل تخفيض أو توقف انبعاث المواد الضارة، والتكاليف

الأخرى المصاحبة لعملية تخفيض الآثار البيئية الضارة على العاملين والمنشأة ككل" (الأمين، دون سنة، صفحة 03).

-وعرفتها وكالة حماية البيئة بالولايات المتحدة الأمريكية ( Environmental Protection Agency) بأنها الآثار النقدية وغير النقدية التي تحدثها المنشأة أو المنظمة نتيجة أنشطة تؤثر على جودة البيئة، وتتضمن هذه النفقات كلاً من التكاليف التقليدية (المعروفة) والتكاليف المستترة المحتملة، والتكاليف الملموسة بدرجة أقل (علي، العدد الثامن، صفحة 08).

ومنه يمكن تعريف التكاليف البيئية بأنها ما تتحمله الشركات ومؤسسات الأعمال من التكاليف المرتبطة بنظام الإدارة البيئية والتي تنفق من اجل حماية البيئة الهوائية والمائية من الاضرار الخاصة بالملوثات البيئية، سواء كانت أضراراً بشرية أم نباتية أم مائية أم هوائية.

**2.2. تبويب التكاليف البيئية:**

**1.2.2. تبويب التكاليف حسب الأنشطة؛** وتتمثل فيما يلي (عليوي ،2012، صفحة 71):

-**تكاليف الاكتشاف؛** وهي تكاليف الانشطة التي تنفيذها الشركة لتحديد ما إذا كانت المنتجات والعمليات والنظم داخل الشركة تكون مطابقة مع المعايير البيئية المناسبة، مثل تكاليف فحص المنتجات وتكاليف المراجعة البيئية.

-**تكاليف المنع؛** وهي تكاليف الانشطة التي تنفذها الشركة لمنع انتاج الملوثات، أو النفايات التي تسبب تدهور الجودة البيئية ومن هذه التكاليف الدراسات البيئة. وتقييم واختيار الموردين، وتقييم واختيار الات منع حدوث التلوث او اعادة استخدام وادارة النفايات.

-**تكاليف الوقاية؛** وتشمل انشطة الادارة البيئية الوقائية مثل مشاريع وخطط انتاج أنظف وكذلك تشمل تكاليف الانشطة الادارية والبيئية الاخرى مثل التخصص البيئي وانظمة القياس البيئي والاتصال البيئي.

- **تكاليف الفشل البيئي؛** وتنقسم الى ما يلي:

- **تكاليف الفشل الداخلي؛** وهي تكاليف البيئية التي تحصل داخل الشركة وتتسبب في انتاج الملوثات والنفايات وانطلاقها داخل البيئة، ومنها "الغرامات والجزاءات" التي تفرض على الشركة نتيجة عدم الالتزام بالتشريعات البيئية والضرر البيئي الذي تحدثه.

•**تكاليف الفشل الخارجي؛** وهي التكاليف المترتبة على ممارسة الانشطة التي تؤديها الشركة بسبب انتاج الملوثات أو النفايات وانطلاق هذه الملوثات والنفايات في البيئة، وتنقسم هذه التكاليف الى تكاليف الفشل المدركة، تكاليف الفشل غير المدركة.

**2.2.2. تبويب التكاليف حسب الانتفاع؛** وتتمثل فيما يلي (قاسم، 2010، صفحة 71)

-**تكاليف بيئية رأسمالية؛** وتشمل تكلفة الاصول الثابتة الملموسة المستخدمة في الحد من التلوث البيئي مثل كلفة المعدات والآلات اللازمة لإجراءات السيطرة على التلوث البيئي وتنظيف اثاره والتخلص من الفضلات.

-**تكاليف بيئية جارية؛** وتشمل المبالغ التي تنفقها الشركة لمعالجة نتائج الانتاج وما يتركه من نفايات ضارة في البيئة كمصاريف جمع النفايات ومخلفات الانتاج وتعقيم موقع العمل أو الطمر الصحي للنفايات أو ما تدفعه الشركة الى الجهات المختلفة بموجب القوانين والتشريعات جزء من مصروفات الشركة باعتبار أن هذه المصاريف تهدف الى حماية البيئة التي تعمل فيها الشركة.

**3.2.2. تبويب التكاليف حسب المنتج؛** وتتمثل فيما يلي (الخفاف، 2012، صفحة 26):

-**تكاليف المواد لمخرجات الإنتاج؛** وتشمل شراء المواد الطبيعية مثل المواد الاولية التي يتم تحويلها الى المنتجات؛

-**تكاليف المواد لمخرجات غير المنتج؛** وتشمل شراء ومعالجة الطاقة والمياه والمواد الاخرى التي تصبح مخرجات انتاج وليست منتج مثل المخلفات والانبعاثات؛

-**تكاليف التحكم بالمخلفات والانبعاثات؛** وتشمل تكاليف تناول ومعالجة والتخلص من المخلفات والانبعاثات وتكاليف الاستصلاح والتعويض المرتبطة بالأضرار البيئية واي تكاليف اخرى تشمل التقيد بتشريعات ضبط التلوث؛

-**تكاليف البحث والتطوير**؛ وتشمل تكاليف مشاريع البحث والتطوير المرتبطة بالمسائل البيئية؛

-**التكاليف غير الملموسة؛** وتشمل كل من التكاليف الداخلية والخارجية المرتبطة بالبيئة غير الملموسة مثل تحمل المسؤولية القانونية والتشريعات المستقبلية وصورة الشركة امام الجميع.

**3.2. مداخل قياس التكاليف البيئية:**

من أهم مداخل القياس المحاسبي للتكاليف البيئية، ما يلي(صالح، 2015، صفحة 143):

**1.3.2. مدخل القياس الموحد؛** يقوم على قياس جوانب الأداء البيئي والاثار المترتبة عنها في صورة كمية، من أهمها: القياس باستخدام وحدة المنفعة الاجتماعية، القياس باستخدام وحدة النقود.

**2.3.2. مدخل القياس باستخدام الاستقصاء عن الأداء البيئي؛** تعتمد على تقديم قائمة استقصاء في صورة أسئلة واستفسارات، وتعتمد على أن يكون المجيب على دراية كافية بكل التأثيرات والتغيرات التي تطرأ على الأداء البيئي وأن يكون قادر على التعبير عنها في صورة نقدية.

**3.3.2. مدخل أسلوب القياس الكمي؛** حيث لا يمكن الاعتماد على القياس النقدي لوحده للقياس، يستخدم لتوفير معلومات كمية عن تأثير العمليات البيئية التي لا يمكن قياسها الا نقديا، وبالتالي يتم تقييمه ماليا باستخدام الطرق الكمي.

المبلغ الذي يجب لأن تتحمله المنشأة عن حماية البيئة للمؤسسات الحكومية

$$= \frac{\text{مج م ح ت}}{\text{مج م}} \times 100\% \times \text{ص}$$

حيث أن:

مج م ح ت: مجموع مصاريف الحد من التلوث البيئي داخل المنشأة

مج م: اجمالي مصروفات المنشأة.

ص: صافي الربح السنوي.

## 3. الإطار العام للأداء البيئي:

### 1.3. مفهوم الأداء البيئي:

**1.1.3. تعريف الأداء البيئي؛** من أهمها ما يلي:

– حسب تعريف مواصفة الايزو 14001 الأداء البيئي على أنه " نتائج قابلة للقياس إدارة الجوانب البيئية للمؤسسة التي يمكن قياسها في إطار نظم الإدارة البيئية، أو أية متطلبات أخرى للأداء البيئي " (الصمد، 2015، صفحة 24).

- الأداء البيئي هو "كل النشاطات والعمليات التي تقوم بها المنظمة سواء بشكل إجباري أو اختياري من شأنها منع الأضرار البيئية والاجتماعية الناتجة عن نشاطات المنظمة الإنتاجية والخدمية أو التحقيق منها (قاسم، 2010، صفحة 263).

ومنه يستنتج أن مفهوم الأداء البيئي في الإجراءات البيئية للمؤسسة، والواقع أن الأداء البيئي يجب أن يعكس الآثار البيئية الاحترازية (الوقائية) غير أن إجراءات التعامل مع الأفراد البيئية تتضمن أيضا الإجراءات التصحيحية أو العلاجية.

**2.3. عوامل تطور الاهتمام بالأداء البيئي:**

من أهمها ما يلي (الصمد، 2015، صفحة 24):

– زيادة الوعي بالمحافظة على البيئة وحمايتها من التلوث؛

– الضغوط المحيطة بالمؤسسات الاقتصادية التي أصبحت تلح عليها بالاستجابة الفعالة للمحافظة على البيئة المحيطة؛

– زيادة عدد الجمعيات والأحزاب التي تنادي بالمحافظة على البيئة؛

-تجنب التعرض للمخالفات من قبل الحكومات التي تنسق القوانين التي تحافظ على البيئة؛

-إدراك المؤسسات لحقيقة هامة وهي إن مصلحتها في الأجل الطويل أن تساهم في حل المشكلات البيئية.

**3.3. أبعاد ومجالات الأداء البيئي:**

تتمثل فيما يلي:

**1.3.3. أبعاد الأداء البيئي؛** تتضمن ما يلي (نعيمة، 2018، الصفحات 195–196):

– **الكفاءة البيئية؛** لقد عرفها (cenzo and robin) على أنها "التأكد من استخدام الموارد المتاحة قد أدى إلى تحقيق الغايات والأهداف المرجوة ".

– **الفعالية البيئية؛** لقد ظهر مفهوم الفعالية البيئية من خلال مؤتمر ربو سنة 1992، والمتعلق بجانب توريد السلع والخدمات وفق أسعارها التنافسية، والتي الحاجات الإنسانية وتحسين نوعية الحياة وكذلك تخفض حجم التأثيرات البيئية واستهلاك الموارد على مدى دور الحياة، إذا فالفعالية البيئية تعمل على تحسين الأداء البيئي والاقتصادي معا.

**2.3.3. مجالات الأداء البيئي؛** من أهم مجالاته ما يلي(الدويري، 2008، الصفحات 19–20):

-الالتزام بالقوانين واللوائح المنظمة لحماية البيئة أو المتعلقة بشؤون البيئة بصفة عامة؛
-التخلص من المخلفات والنفايات وصرف المياه المتخلفة عن عمليات التشغيل بطريقة تؤدي إلى تخفيض التكاليف؛
-تصميم المنتجات وتصميم عمليات التشغيل بطريقة تؤدي إلى تقليل المخلفات أو الانبعاثات إلى أدنى حد ممكن؛
-التلوث البيئي إلى أدنى حد ممكن؛
-الاقتصاد في استخدام الموارد الطبيعية النادرة والمحدودة.

## 4.منهجية الدراسة:

### 1.4. الطريقة والأدوات:

**1.1.4. مجتمع الدراسة:** يتكون مجتمع الدراسة من كل المؤسسات الاقتصادية الوطنية التي تعتمد في نشاطها على الموارد الطبيعية الموجودة إما في باطن الأرض أو على سطحها، باستخدام عدة مواد كيميائية التي تقوم بدورها بمعالجتها ميكانيكيا دون أي تحويلات تمس المادة الخام. وتصديرها إلى الخارج كمادة أولية خام.

**2.1.4. عينة الدراسة:** تم اختيار المؤسسة الوطنية لمناجم الفوسفات – تبسه – لكونها تحتل مكانة مرموقة في الاقتصاد الوطني باعتبارها من أكبر ستة مؤسسات مكونة للمجمع الوطني للمناجم والفوسفات.

وهي مؤسسة عمومية مختصة في النشاط المنجمي الذي يعتبر من أقدم النشاطات الاقتصادية، التي تقوم على استخراج الثروات الطبيعية خاصة الفوسفات لاستخدامها في الصناعات التحويلية حيث بدأت(somiphos) ممارسة نشاطها بشكل مستقل عن (ferphos) بتاريخ 01جانفي 2005، وهي متخصصة في عمليات البحث والاستغلال والمعالجة وتسويق مادة الفوسفات المتواجدة بالمركب المنجمي جبل العنق لمختلف الأسواق داخليا وخارجيا.

**3.1.4. نموذج الدراسة:** تم الانطلاق في الدراسة من المتغير المستقل الذي يمثل التكاليف البيئية ودراسة تأثيرها ودورها في المتغير التابع الذي يمثل الأداء البيئي كما يلي:

*الشكل 1: نموذج الدراسة*

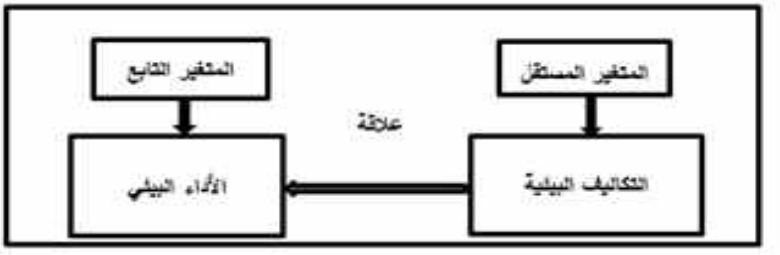


*المصدر: من اعداد الباحثين*

**2.4.قياس التكاليف البيئية لمؤسسة somiphos خلال الفترة (2014-2017)**

**1.2.4. قياس التكاليف البيئية الخاصة بالعملية الإنتاجية؛** يمكن توضيحها كما يلي:

*الجدول 1: التكاليف المتعلقة بالعملية الإنتاجية للفترة (2014-2017).*

| استخدام الموارد | | السنوات | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 |
| الطاقة | معدل تكلفة استهلاك الكهرباء(دج/طن) | 52,09 | 51,78 | 53,34 | 50,51 |
| | معدل تكلفة استهلاك الغاز الطبيعي(دج/طن) | 32,95 | 32,06 | 33,19 | 31,65 |
| | معدل تكلفة استخدام المتفجرات(دج/طن) | 163,90 | 163,67 | 164,34 | 162,72 |
| المياه | حجم الماء الصناعي المستعمل (م3/طن) | 99.13 | 49.12 | 53,10 | 90.98 |
| | تكلفة الماء الصناعي المستعمل(دج/طن) | 0,85 | 01,60 | 0.82 | 0,09 |

*المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مقابلة مع مسؤول مكتب البيئة*

من خلال الجدول يمكن ملاحظة ما يلي:

- **الطاقة؛** ويمكن توضيحها على النحو الآتي:

-**معدل تكلفة استهلاك الكهرباء:** سجلت ارتفاع محسوس خلال السنوات الأولى من فترة الدراسة، في حين حققت اقل تكلفة سنة 2017 حيث قدرت ب50,51%.

-**معدل تكلفة استهلاك الغاز الطبيعي:** شهد تراجعا خلال سنة 2017 حيث قدرت قيمته ب 31,65%.

-**معدل تكلفة استخدام المتفجرات:** شهد انخفاضا طفيفا قدر ب 162,72 %سنة 2017.

- **المياه؛** ويمكن توضيحها على النحو الآتي:

-**حجم الماء الصناعي المستعمل:** حقق ارتفاع سنتي 2014 و2017، وانخفاض سنتي 2015 و2016.

-**تكلفة الماء الصناعي المستعمل:** حقق أقل نسبة سنة 2017 حيث قدرت نسبته ب 0,09.%

**2.2.4. قياس التكاليف البيئية الخاصة بالمنتج:** يمكن توضيحها كما يلي:

***الجدول 2: التكاليف المتعلقة بالمنتج للفترة(2014-2017).***

| المقاييس المتعلقة بالمنتج | | السنوات | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 |
| كمية المخلفات القابلة لإعادة التدوير | مخلفات صلبة (طن) | 12600,67 | 12976,88 | 13890,90 | 11890,09 |
| | مخلفات سائلة(لتر) | 73,98 | 72,18 | 76,98 | 71,45 |
| كمية المخلفات الغير قابلة للتدوير | مخلفات صلبة (طن) | 267,78 | 277,70 | 256,88 | 270,08 |
| | مخلفات سائلة(لتر) | 6100 | 6000 | 5700 | 5980 |

*المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الملحق 1-*

من خلال الجدول تتضح المعطيات الآتية:

- **كمية المخلفات القابلة للتدوير؛** وتمت ملاحظة ما يلي:

-**المخلفات الصلبة القابلة للتدوير**: سجلت أكبر كمية سنة 2016 قدرت ب 13890,90طن.

-**المخلفات السائلة القابلة للتدوير**: حققت أكبر كمية سنة 2016 قدرت ب 76,98لتر.

- **كمية المخلفات الغير قابلة للتدوير**؛ وتمت ملاحظة الاتي:

-**المخلفات الصلبة الغير قابلة للتدوير**: شهدت أكبر كمية سنة 2015قدرت ب 277,70طن.

- **المخلفات السائلة الغير قابلة للتدوير**: سجلت اقل نسبة سنة 2016 قدرت ب 570لتر.

**3.4. تقييم مؤشرات الأداء البيئي بالنسبة للمؤسسة ككل:**

**1.3.4. قياس الأثر البيئي للمؤسسة**؛ يمكن توضيحها كما يلي:

***الجدول 3: قياس الأثر البيئي للمؤسسة للفترة (2014-2017)***

| الأثر البيئي | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 |
|---|---|---|---|---|
| انبعاثات متولدة في الهواء غبار الفوسفات (طن) | 40987 | 35842 | 32098 | 30770 |
| انبعاثات متولدة في الهواء من الغازات (HF,CO2 ,CO) م3/سا | 673404 | 660200 | 659540 | 643403 |
| ملوثات المياه (، ماء الغسل) (م3) | 345900 | 312500 | 309871 | 298900 |
| أرض (زيوت وغيرها) (م3) | 9,89 | 10,65 | 10,98 | 9,67 |
| ملوثة (طين، نفايات) (طن) | 567980 | 649000 | 679088 | 639800 |
| المخلفات الخطرة(طن) | 200,09 | 202,29 | 212,89 | 199,90 |

*المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الملحق 1-.*

من الجدول أعلاه يمكن ملاحظة ما يلي:

-**الانبعاثات المتولدة في الهواء من غبار الفوسفات(طن)**: سجلت أكبر كمية بالنسبة لهذه الأخيرة سنة 2015 قدرت ب 35842طن، في حين انخفضت إلى غاية 30770طن سنة 2017؛

-**انبعاثات متولدة في الهواء من الغازات**: نلاحظ من خلال الجدول أنها سجلت أكبر نسبة انبعاثات سنة 2014 قدرت ب 673404م$^3$، وتوالت الانخفاضات إلى غاية 643403 م$^3$ سنة 2017؛

-**ملوثات المياه:** لاحظنا من خلال الجدول أن الكمية سجلت انخفاضا خلال السنوات الثلاث الأخيرة من فترة الدراسة حيث وصلت إلى غاية 298900م$^3$؛

-**الأرض الملوثة:** من خلال الجدول يتضح لنا بالنسبة للزيوت أنها سجلت أكبر نسبة سنة2016 حيث تراوحت نسبة الأرض الملوثة بالزيوت10,98 م$^3$، في حين أنه بالنسبة للطين والنفايات كذلك سجلت سنة 2016 أكبر كمية قدرت ب 679088طن.

-**المخلفات الخطرة:** قدرت أكبر كمية سنة 2016 حيث قدرت ب 212,89طن، في حين سجلت أقل كمية سنة 2017 قدرت ب 199,90طن.

**2.3.4. قياس المؤشرات التشغيلية البيئية:** لمعرفة مدى محاولة المؤسسة الاعتناء بالبيئة المحيطة بها، وتجنب كل الآثار السلبية التي تسببها لها بحكم نشاطها الملوث للبيئة، فانه وجب قياس بعض المؤشرات التشغيلية البيئية للمؤسسة والمتمثلة في عدة مؤشرات وعلى سبيل المثال لا الحصر سيتم التطرق إلى حساب تكاليف التشجير وكذا تكاليف تغيير قطع غيار مصفاة غبار الفوسفات للفترة(2014-2017). وهي كالاتي:

_ تكاليف التشجير = سعر الشراء + مصاريف التشجير

_ تكاليف تغيير غيار المصفاة = ثمن القطعة الواحدة × عدد القطع المغيرة

وللتوضيح أكثر تم الحساب في الجدول الموالي:

***الجدول 4: نتائج المؤشرات التشغيلية البيئية للمؤسسة للفترة (2014-2017)***

| السنوات | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 |
|---|---|---|---|---|
| تكاليف التشجير (ألف دج) | 39000 | 49600 | 57000 | 63000 |
| تكاليف تغيير الغيار لمصفاة غبار الفوسفات (ألف دج) | / | 1890,00 | 1850,00 | 1810,00 |

*المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مقابلة مع مسؤول مكتب البيئة.*

من خلال الجدول يلاحظ ما يلي:

-**تكاليف التشجير:** سجلت المؤسسة ارتفاع في تكاليف التشجير حيث بلغت أقل مبلغ في 2014 قدر ب 39000000دج وأكبر مبلغ سنة 2017 قدر ب 63000000 دج.

-**تكاليف تغيير قطع الغيار للمصفاة غبار الفوسفات:** سجلت أكبر قيمة سنة 2015 قدرت ب 1890000,00دج، في حين توالت في الانخفاض في السنتين الأخيرتين من فترة الدراسة حيث قدرت القيم 1850000,00دج و 1810000,00دج.

## 5.نتائج الدراسة:

### 1.5.تحليل نتائج تكاليف العملية الإنتاجية:

بعد دراسة تكاليف العملية الإنتاجية بالمؤسسة تم ملاحظة ارتفاع تكاليف استهلاك الطاقة في العملية الإنتاجية خلال السنوات الدراسة وهذا راجع إلى زيادة استهلاكها، إضافة الى ارتفاع حجم استخدام المياه مقابلة بانخفاض تكلفته وذلك راجع إلى استخدام أحواض للمياه المصرفة من غسل الفوسفات وإعادة استعمالها في التسوية والرش مما أدى إلى زيادة التكاليف التخزين لهذه الأخيرة، وبذلك فان مؤسسة المناجم والفوسفات اهتمت بجانب المياه فقط بسبب الشكاوى أصحاب المزارع المجاورة من إتلاف المياه لمحاصيلها مما أدى بها إلى هذا الإجراء تفاديا للإجراءات القانونية، كما أن عدم ترشيدها لاستخدام الطاقة سينجم عنه عدة أثار سلبية في المستقبل.

### 2.5.تحليل نتائج تكاليف المنتج:

تم ملاحظة أن المؤسسة تعمل على إعادة تدوير المخلفات إما الصلبة أو السائلة وذلك بإعادة معالجتها أو بيعها، في حين أن المخلفات غير قابلة للتدوير فتقوم بإتلافها أو تخزينها في حالة كونها خطرة، مما يزيد من عبء التكاليف على المؤسسة، وفي حالة الإتلاف فهي تؤثر سلبا على البيئة خاصة فيما يخص التلوث البري والجوي.

### 3.5.تحليل نتائج مؤشرات الأثر البيئي:

يمكن تفسير انخفاض انبعاث غبار الفوسفات نوعا ما بالمشروع الذي قامت به المؤسسة فيما يخص تركيب مصفاة تقلص من انبعاثات هذا الأخير سنة 2015، في حين أن هناك انخفاض محسوس فيما يخص انبعاثات الغازات راجع إلى نقص في الإنتاج وكذا في المصفاة المعتمدة على فوهة كل آلات المستخدمة في المعالجة الميكانيكية للفوسفات. كما أن نسب المخلفات الخطرة متذبذبة ومتفاوتة وتدل على أن المؤسسة ليست لها آلية جيدة في معالجة هذه النفايات.

### 4.5. تحليل نتائج المؤشرات التشغيلية:

تم استنتاج أن مؤسسة المناجم والفوسفات تسجل تكاليف باهظة فيما يخص عملية التشجير، في حين أن كل سنة تقوم بهذه العملية على مستوى المصنع على الرغم من عدم نجاحها لأسباب المواد والمخلفات الموجودة على مستوى المصنع، في حين يجب التشجير في محل استخراج الفوسفات لتجنب التصحر، كما أن تكاليف تغيير عتاد المصفاة تراجعت نوعا ما في السنوات الأخيرة، مما يدل على انخفاض سعر هذا العتاد وكذا ظهور آليات جديدة أكثر حداثة وأكثر فعالية فيما يخص تقليص هذه الانبعاثات.

### 5.5. تحليل نتائج تقييم الأداء البيئي للمؤسسة ككل:

بالنسبة للأداء البيئي للمؤسسة فهو يقترب من المتوسط، وذلك لأن المؤسسة لا توليه اهتماما كبيرا مقارنة بما تأخذه من البيئة، وأيضا انسحابها من المواصفات الخاصة بالجودة والبيئة جعلها تهمل هذا الجانب ولا تخصص له أي ميزانية منفصلة، وبالرغم من أن مؤسسة المناجم والفوسفات مؤسسة نشاطها مرتبط ارتباط وثيق بالبيئة إلا أنها لا تعتمد كثيرا على مصلحة البيئة الموجودة على مستواها حيث أنها معمقة ولا تقوم بأي أعمال تهم البيئة. كما تفضل المؤسسة تسديد ضرائب بقيمة معتبرة للدولة من أجل البيئة في حين أنها لو أولت اهتمام للبيئة سيكون أفضل ويعود بالإيجاب على البيئة والمجتمع.

## 6. الخاتمة:

ان عملية تقييم الأداء البيئي تتطلب تصورا شاملا، واستيعابا دقيقا ووعيا عميقا لدى المؤسسات الاقتصادية وخاصة الاهتمام بالتكاليف البيئية، وقد توصل البحث الى تحقيق عدة نتائج من أهمها ما يلي:

– تعتبر التكاليف البيئية من التكاليف المحاسبية الهامة في تحديد مدى اهتمام المؤسسة بالجانب البيئي وتحقيق التنمية المستدامة؛

– تقييم الأداء البيئي للمؤسسة صعب ومعقد بسبب اختلاف نوعيات الأداء، وصعوبة إيجاد المعلومات اللازمة لوضع المقاييس البيئية في الشكل المناسب؛

– تقوم عملية تقييم الأداء البيئي بتحليل الآثار الإيجابية والسلبية لأي مشروع في البيئة من كافة جوانبها مع تقدير هذه الآثار لتوضع أمام متخذ القرار ليستعين بها لاختيار بين البدائل؛

– شركة المناجم والفوسفات تسعى الى التحكم في تكاليفها البيئية ولكن بصورة غير مباشرة في عمليات التقييم دون التقيد بها في كل العمليات؛

– قلة الإطارات المتخصصة في مجال البيئة في المؤسسة وذلك لعدم نشر الوعي البيئي بين الموظفين، وقلة الدورات التكوينية في التخصصات البيئية؛

– عدم قدرة النظام المحاسبي لمؤسسة المناجم الفوسفات على تقديم معلومات على آثار نشاطاتها على البيئة بشكل دقيق؛

– عدم تبني مؤسسة المناجم والفوسفات مواصفات الايزو جعلها تتراجع نوعا ما حيث حسبت منها احدى شهادات الايزو الأمر الذي يفسر اهمالها نوعا ما تقييم الأداء البيئي ومعرفة أثاره على أدائها بصفة عامة.

كما يمكن اقتراح جملة من التوصيات والاقتراحات التي من شأنها أن تخدم المؤسسة من أبرزها ما يلي:

– على مؤسسة المناجم والفوسفات الاهتمام أكثر بالتكاليف البيئية لتقييم أدائها البيئي بشكل مستقل عن المتغيرات البيئية الأخرى؛

– يقترح على مؤسسة المناجم والفوسفات تخصيص جزء من الميزانية للاهتمام بالأداء البيئي؛

– يجب اعتماد المؤسسة على إعادة رسكلة المخلفات وتحويل تكاليفها الى ايرادات؛

– رفع مستوى الوعي البيئي لدى العمال من خلال دورات تكوينية ودورات توعوية؛

– المحافظة على مكونات البيئية والارتقاء بها؛

– توضيح الآثار السلبية للأنشطة المترتبة على البيئة والفوائد الناجمة عند الوفاء بالتزاماتها؛

–على المؤسسة الاهتمام بالتكاليف البيئية، واعتمادها أساليب حديثة كمجالات المحاسبة الخضراء والأداء البيئي.

## 7. قائمة المراجع:

1.الشحادة عبد الرزاق قاسم. (المجلد 26، العدد 01, 2010). القياس المحاسبي لتكاليف الأداء البيئي للشركة السورية العامة للأسمدة وتأثيره في قدرتها التنافسية في مجال الجودة. *مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية*، الصفحات الصفحات 273-304.

2.خضر الطيب الأمين الشفيع، مازن عبد الله ابراهيم البشير، الزين عمر الزين الأمين. (دون سنة). دور محاسبة التكاليف البيئية في قياس وتقدير تكاليف التلوث البيئية للشركات الصناعية-دراسة حالة شركات السكر العاملة بالنيل الأبيض بالسودان. *مجلة المنهل*، الصفحات الصفحات 01-22.

3.صفوف مصطفى الدويري. (2008). *دراسات في المحاسبة والمراجعة البيئية-إطار نظري وتطبيقي-*. القاهرة: دون ناشر.

4.عادل حسين علي. (العدد الثامن). التكاليف البيئية ودورها في تحسين المعلومات المحاسبية المقدمة لاتخاذ القرارات-دراسة ميدانية في الشركات الصناعية الأنبار. *مجلة دنانير*، الصفحات الصفحات 01-29.

5.عمار سلمى، بارك نعيمة. (جوان، العدد 06, 2018). الأداء البيئي كمدخل حديث لاكتساب مزايا تنافسية للمؤسسات الصناعية، "شركة نوكيا نموذجا". *مجلة اقتصاديات المال والأعمال*.

6.موسى محمد عبد الله صالح. (2015). الوعي البيئي ودوره في تطبيق الافصاح المحاسبي البيئي في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة وأثره على قرارات المستثمر في سوق عمان المالي. *اطروحة دكتوراه غير منشورة* . لبنان: جامعة الجنان.

7.ناصر طه عليوي. (2012). أهمية القياس المحاسبي للتكاليف البيئية ودورها في تفعيل جودة المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات. *مجلة الادارة والاقتصاد*، الصفحات الصفحات 65-103.

8.ناصر طه عليوي، هيثم هاشم الخفاف. (المجلد 35، العدد 92, 2012). أهمية القياس المحاسبي للتكاليف البيئية ودورها في تفعيل جودة المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات –دراسة استطلاعية لأراء عينة من المنشآت الصناعية بمدينة الموصل. *مجلة الادارة والاقتصاد*، الصفحات الصفحات 65-103.

9.نجوى عبد الصمد. (2015). المحاسبة عن الأداء البيئي: دراسة تطبيقية في المؤسسات المتحصلة على شهادة الايز 14001. *أطروحة دكتوراه (غير منشورة). علوم التسيير*. جامعة باتنة، الجزائر.

## 8. الملاحق:

***الملحق 1: ميزانيات المؤسسة للسنوات 2014-2015-2016.***

FERPHOS Group
SOMIPHOS-SPA

BILAN ACTIF

| ACTIF | Note | 2015 | | | 2014 |
|---|---|---|---|---|---|
| | | Brut | Amortissement | Net | Net |
| ACTIFS NON COURANTS | | | | | |
| Ecart d'acquisition - goodwill positif ou négatif | | | | | |
| Immobilisations incorporelles | | 466 966 283,30 | 193 791 612,45 | 273 293 968,89 | 1 432 566,81 |
| Immobilisations corporelles | | 11 323 016 323,14 | 7 817 934 183,37 | 3 505 192 140,96 | 4 339 177 647,26 |
| Terrains | | - | - | - | - |
| Bâtiments | | 900 221 674,61 | 605 683 804,03 | 330 537 870,58 | 388 896 783,92 |
| Autres immobilisations corporelles | | 10 157 794 648,53 | 8 992 140 279,04 | 1 465 654 469,49 | 3 950 330 863,34 |
| Immobilisations en concession | | - | - | - | - |
| Immobilisations encours | | 387 474 308,99 | - | 387 474 308,99 | 592 964 480,00 |
| Immobilisations financières | | 24 670 631 550,64 | - | 24 670 631 550,64 | 19 423 966 840,73 |
| Titres mis en équivalence | | - | - | - | - |
| Autres participations et créances rattachées | | - | - | - | - |
| Autres titres immobilisés | | - | - | - | - |
| Prêts et autres actifs financiers non courants | | 24 909 174 201,28 | - | 24 909 174 201,28 | 19 421 876 314,97 |
| Impôts différés actif | | 1 347 280,36 | - | 1 347 280,36 | 1 089 525,76 |
| TOTAL ACTIF NON COURANT | | 36 787 947 464,07 | 7 711 625 795,48 | 29 370 441 668,59 | 24 346 541 490,89 |
| ACTIFS COURANTS | | | | | |
| Stocks et encours | | 1 321 542 512,00 | 192 900 584,88 | 1 128 641 627,93 | 1 308 531 146,62 |
| Créances et emplois assimilés | | 3 799 621 355,49 | 25 935 776,90 | 3 773 685 578,59 | 3 418 865 958,19 |
| Clients | | 1 283 100 865,46 | 25 935 776,90 | 1 258 164 888,57 | 1 017 080 410,91 |
| Autres débiteurs | | 90 719 044,73 | - | 90 719 044,73 | 82 413 761,47 |
| Impôts | | 1 120 199 111,35 | - | 1 120 199 111,35 | 979 444 175,00 |
| Autres actifs courants | | 344 913 133,94 | - | 344 913 133,94 | 347 992 400,37 |
| Disponibilités et assimilés | | 2 492 847 387,53 | - | 2 492 847 387,53 | 982 742 117,89 |
| Placements et autres actifs financiers courants | | - | - | - | - |
| Trésorerie | | 2 492 847 387,53 | - | 2 492 847 387,53 | 982 742 117,89 |
| TOTAL ACTIF COURANT | | 6 813 431 235,53 | 217 836 161,77 | 6 395 498 074,06 | 4 590 749 135,81 |
| TOTAL GENERAL ACTIF | | 43 601 378 700,60 | 7 929 461 957,26 | 35 671 939 742,34 | 28 936 718 619,30 |

SOMIPHOS-Spa_Exercice 2015

FERPHOS Group
SOMIPHOS-SPA

Comptes consolidés au 31/12/2018

## BILAN PASSIF

| | Note | 2018 | 2017 |
|---|---|---|---|
| **CAPITAUX PROPRES** | | | |
| Capital émis | | 1 600 000 000,00 | 1 600 000 000,00 |
| Capital non appelé | | | |
| Ecart d'évaluation | | | |
| Primes et réserves | | 28 123 667 550,54 | 20 953 817 946,81 |
| Ecart de réévaluation | | | - |
| Ecart d'équivalence | | | - |
| Résultat net | | 3 538 780 017,75 | 6 568 299 822,10 |
| Autres capitaux propres - Report à nouveau | | 1 396 933 139,05 | 1 877 331 830,97 |
| Liaisons inter unités | | | - |
| Part de la société consolidante | | | - |
| Part des minoritaires | | | - |
| **TOTAL CAPITAUX PROPRES** | | **35 659 180 747,34** | **30 999 449 599,84** |
| | | | |
| **PASSIFS NON COURANTS** | | | |
| Emprunts et dettes financières | | - | - |
| Impôts (différés et provisionnés) | | 1 993 013,50 | 10 834 017,15 |
| Autres dettes non courantes | | | - |
| Provisions et produits constatés d'avance | | 1 745 794 686,41 | 1 378 101 236,48 |
| **TOTAL PASSIFS NON COURANTS** | | **1 747 787 700,37** | **1 388 735 050,63** |
| | | | |
| **PASSIF COURANT** | | | |
| Fournisseurs et comptes rattachés | | 322 694 826,19 | 475 127 304,01 |
| Impôts | | 167 170 601,13 | 255 681 440,09 |
| Autres dettes | | 3 949 001 873,40 | 2 550 043 940,87 |
| Trésorerie passif | | - | - |
| **TOTAL PASSIFS COURANTS** | | **4 438 867 300,62** | **3 080 752 684,97** |
| | | | |
| **TOTAL GENERAL PASSIF** | | **41 845 841 748,33** | **35 473 937 743,44** |

SOMIPHOS Spa, Exercice 2018

**FERPHOS Group**
**SOMIPHOS-SPA**

## BILAN ACTIF

| ACTIF | Note | 2016 | |
|---|---|---|---|
| | | Brut | Amortissement |
| ACTIFS NON COURANTS | | | |
| Ecart d'acquisition - goodwill positif ou négatif | | | |
| Immobilisations incorporelles | | 467 764 692,30 | 344 783 209,94 |
| Immobilisations corporelles | | 14 267 272 994,64 | 9 442 294 227,79 |
| Terrains | | - | - |
| Bâtiments | | 1 204 350 287,89 | 783 708 316,37 |
| Autres immobilisations corporelles | | 13 062 922 606,75 | 8 658 585 909,42 |
| Immobilisations en concession | | - | - |
| Immobilisations encours | | 450 143 973,07 | - |
| Immobilisations financières | | 29 987 124 606,24 | - |
| Titres mis en équivalence | | - | - |
| Autres participations et créances rattachées | | - | - |
| Autres titres immobilisés | | 7 000 000 000,00 | - |
| Prêts et autres actifs financiers non courants | | 22 986 575 999,90 | - |
| Impôts différés actif | | 1 548 606,34 | - |
| TOTAL ACTIF NON COURANT | | 45 173 306 166,25 | 9 787 087 437,73 |
| | | - | - |
| ACTIFS COURANTS | | | |
| Stocks et encours | | 1 855 391 899,66 | 221 725 155,03 |
| Créances et emplois assimilés | | - | - |
| Clients | | 2 283 772 521,36 | 30 408 147,82 |
| Autres débiteurs | | 125 875 061,78 | - |
| Impôts | | 1 441 112 263,67 | - |
| Autres actifs courants | | 397 031 464,50 | - |
| Disponibilités et assimilés | | - | - |
| Placements et autres actifs financiers courants | | - | - |
| Trésorerie | | 608 742 509,49 | - |
| TOTAL ACTIF COURANT | | 8 712 826 320,96 | 252 133 302,85 |
| | | - | - |
| TOTAL GENERAL ACTIF | | 53 886 132 487,11 | 10 039 190 740,58 |

SOMIPHOS Spa_ Exercice 2016

Comptes consolidés du 01/01/2016 au 31/12/2016
group

SOMIPHOS CONSOLIDE
BILAN ACTIF

| ACTIF | Brut | 2016 Amortissement |
|---|---|---|
| ACTIFS NON COURANTS | | |
| Ecart d'acquisition - goodwill positif ou négatif | | |

FERPHOS Group
SOMIPHOS-SPA

Comptes consolidés au 31/12/2014

## BILAN PASSIF

| PASSIF | Note | 2014 | 2013 |
|---|---|---|---|
| CAPITAUX PROPRES | | | |
| Capital émis | | 1 600 000 000,00 | 1 600 000 000,00 |
| Capital non appelé | | - | |
| Ecart d'évaluation | | 1 435 456 792,00 | |
| Primes et réserves | | 19 025 586 418,87 | 16 020 515 721,99 |
| Ecart de réévaluation | | - | |
| Ecart d'équivalence | | - | |
| Résultat net | | 2 933 024 951,45 | 2 621 758 795,12 |
| Autres capitaux propres - Report à nouveau | | 847 084 564,09 | 783 376 138,58 |
| Liaisons inter unités | | - | - |
| Part de la société consolidante | | | |
| Part des minoritaires | | | |
| TOTAL CAPITAUX PROPRES | | 28 843 152 726,41 | 21 029 650 655,69 |
| | | | |
| PASSIFS NON COURANTS | | | |
| Emprunts et dettes financières | | - | - |
| Impôts (différés et provisionnés) | | 4 296 740,10 | 56 774 421,82 |
| Autres dettes non courantes | | - | 1,00 |
| Provisions et produits constatés d'avance | | 1 078 493 841,99 | 1 333 601 367,78 |
| TOTAL PASSIFS NON COURANTS | | 1 982 790 582,09 | 1 390 375 790,60 |
| | | | |
| PASSIF COURANT | | | |
| Fournisseurs et comptes rattachés | | 513 779 442,63 | 277 147 632,23 |
| Impôts | | 262 270 750,83 | 109 885 113,70 |
| Autres dettes | | 1 234 717 114,34 | 1 843 839 055,50 |
| Trésorerie passif | | - | - |
| TOTAL PASSIFS COURANTS | | 2 010 767 307,80 | 2 230 871 801,43 |
| | | | |
| TOTAL GENERAL PASSIF | | 28 836 710 616,30 | 24 648 896 248,12 |

SOMIPHOS Spa_ Exercice 2014

# سياسات إدارة راس المال العامل والربحية: دليل من شركات قطاع التعدين المدرجة في سوق عمان المالي للفترة (2009-2018)

# Working Capital Management Policies and Profitability: Evidence from Mining Sector Companies Listed in Amman Stock Exchange for the Period (2009-2018)

**فائزة بوساحة**، جامعة باتنة1، boussaha_chimoun@hotmail.com

**نعيمة يحياوي**، جامعة باتنة1، yahiaoui966@gmail.com

تاريخ الاستلام:2020/02/22 تاريخ القبول:2020/05/19 تاريخ النشر :2020/06/06

**ملخص:** تهدف هذه الدراسة الى اختبار أثر سياسات إدارة رأس المال العامل على ربحية شركات قطاع التعدين المدرجة في سوق عمان المالي، بناء على عينة مكونة من 10 شركات خلال الفترة 2009-2018. من اجل تحقيق اهداف الدراسة تم استخدام نموذج الانحدار المتعدد لتقدير معاملات الدراسة وذلك بالاعتماد على أسلوب تحليل السلاسل الزمنية المقطعية Panel Data Analysis. اكدت نتائج الدراسة بأن اتباع سياسة محافظة في تمويل راس المال العامل له الأثر الإيجابي على الربحية.

**الكلمات المفتاحية :** سياسات إدارة راس المال العامل، الربحية، سياسة مغامرة، سوق عمان المالي.

**تصنيف *JEL*: G30, G31,G32**

**Abstract** This study aims to test the effect of working capital management policies on the profitability of mining sector companies listed on the Amman Financial Market, based on a sample of 10 companies during the period 2009-2018. Panel Regression Analysis was used as measures of analysis. The results of the study confirmed that adopting a conservative policy in financing working capital has a positive impact on profitability.

.**keyword**: Working Capital Management Policies, Profitability, Aggressive Policy, Amman Stock market

**JEL classification code: G30, G31, G32**

**المؤلف المرسل: فائزة بوساحة، الإيميل:** boussaha_chimoun@hotmail.com

## 1. مقدمة:

أظهرت العديد من الدراسات والأبحاث الحديثة أن بقاء الشركات ونموها واستقرارها يعتمد بدرجة كبيرة على مدى قدرتها في إدارة راس المال العامل بكفاءة وفاعلية. السبب وراء ذلك أن القرارات المتعلقة بإدارة راس المال العامل لها تأثير مباشر على الربحية، السيولة وحجم المخاطر التي تتعرض لها الشركات (Bandara, 2015, p. 355). إن إدارة رأس المال العامل بشكل جيد وفعال يتيح للشركات زيادة وتعظيم الربحية والتي تعد الهدف الرئيسي لها، ومن دونها لا يمكنها الاستمرار على المدى الطويل (Husian & Alnefaee, 2016, p. 1685) . يشكل راس المال العامل نسبة معتبر من الهيكل المالي لمعظم الشركات وهو يعد بمثابة شريان الحياة لها، إذ لا يمكنها مواصلة نشاطها من دونه، فالشركات على انواعها تحتاج نقدية لتغطية المصاريف التشغيلية اليومية والروتينية كشراء المخزون والمواد الاولية لاستمرار العملية الانتاجية، دفع اجور ومرتبات العمال والمصاريف المختلفة، إضافة الى تسديد الالتزامات قصيرة الاجل.

تتضمن إدارة راس المال العامل شقين أساسيين أولهما تحديد حجم الاستثمار المناسب في الأصول المتداولة والثاني تحديد مصادر التمويل المناسبة لهذه الأصول. حددت الادبيات المالية سياسات او استراتيجيات مختلفة يمكن للشركات تبنيها سواء عند تحديد حجم الاستثمار في راس المال العامل (سياسات الاستثمار في رأس المال العامل) او عند تحديد مصادر تمويل راس المال العامل (سياسات تمويل راس المال العامل). تؤثر هذه السياسات على الربحية بشكل ايجابي او سلبي، لذا يسعى المدير المالي باستمرار لوضع واتباع السياسات المناسبة لإدارة راس المال العامل والتي من شأنها تعظيم الأرباح، لان اتباع السياسة الخطأ يؤدي الى تدنية الأرباح وقد يصل الامر الى الانهيار الكلي للشركة خصوصا إذا عجزت عن الوفاء بالتزاماتها قصيرة الاجل.

**إشكالية الدراسة:**

بناء على ما سبق يمكننا طرح الإشكالية او التساؤل التالي:

ما هو أثر سياسات ادارة رأس المال العامل على ربحية شركات قطاع التعدين الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي؟

ينبثق من السؤال الرئيسي سؤالين فرعيين هما:

- ما هو أثر سياسات الاستثمار لرأس المال العامل (سياسة هجومية أو محافظة) على ربحية شركات قطاع التعدين؟
- ما هو أثر سياسات التمويل لرأس المال العامل (سياسة هجومية أو محافظة) على ربحية شركات قطاع التعدين الاردنية؟

**أهداف الدراسة:**

نسعى من خلال هذه الدراسة الى تحقيق الأهداف التالية:

- معرفة هل هناك أثر ذو دلالة إحصائية لسياسات الاستثمار لرأس المال العامل (سياسة هجومية أو محافظة) على ربحية شركات قطاع التعدين.
- معرفة هل هناك أثر ذو دلالة إحصائية لسياسات التمويل لرأس المال العامل (سياسة هجومية أو محافظة) على ربحية شركات قطاع التعدين.

**أهمية الدراسة:**

تستمد هذه الدراسة أهميتها من عدة جوانب أولها الموضوع نفسه وهو سياسات ادارة رأس المال العامل وتأثيرها على الربحية، حيث تعتبر إدارة رأس المال العامل واحدة من أهم المحددات الرئيسية لربحية الشركات والتي لا ينبغي تجاهلها. كما تأتي أهمية هذه الدراسة من النتائج المتوصل اليها والتي ستساعد متخذي القرار في اتخاذ التدابير والقرارات السليمة في ادارة رأس المال العامل من أجل تحسين وتعظيم الارباح. اخيرا ستشكل هذه الدراسة إطارا مرجعيا للدراسات المستقبلية عن إدارة راس المال العامل وبالتالي تساهم هذه الدراسة في اثراء الادبيات السابقة.

**فرضيات الدراسة:**

كإجابة مسبقة على إشكالية الدراسة صيغت الفرضيات التالية:

**الفرضية الأولى:**

- هناك أثر ذو دلالة إحصائية لسياسات الاستثمار في رأس المال العامل على ربحية (العائد على الأصول) شركات قطاع التعدين الاردنية.

**الفرضية الثانية:**

- هناك أثر ذو دلالة إحصائية لسياسات التمويل لرأس المال العامل على ربحية (العائد على الأصول) شركات قطاع التعدين الاردنية.

**الدراسات السابقة:**

اهتم في الآونة الاخيرة عدد لا بأس به من الباحثين والأكاديميين بموضوع ادارة راس المال العامل فقد تم تناول الموضوع في دراسات عدة ومن زوايا مختلفة، فيما يلي سرد لبعض الأدبيات التي تناولت سياسات ادارة رأس المال العامل.

البداية بدراسة (Toby, 2014) الذي بحث في العلاقة بين سياسات ادارة رأس المال العمل والربحية. استند البحث على بيانات 107 شركة موزعة على 23 قطاع للفترة 2003–2007. استخدم الباحث مؤشر صافي الموجودات المتداولة لتحديد السياسة المتبعة في ادارة رأس المال العامل، كما استخدم العائد على الاصول وصافي هامش الربح كمقاييس للربحية. خلص البحث الى ان غالبية الشركات تتبع سياسة مغامرة في ادارة رأس المال العامل وأن هذه الشركات حققت عوائد سلبية. كما اظهرت الدراسة وجود علاقة قوية موجبة بين صافي الموجودات المتداولة ومقاييس الربحية بناء على هذه النتائج فإن الشركات يمكنها تحسين الربحية من خلال اعتماد سياسة محافظة في ادارة رأس المال العامل.

من سيريلانكا نجد دراسة (Bandara, 2015) والتي سعت الى معرفة أثر سياسات إدارة راس المال العامل على القيمة السوقية للشركات. تم اختيار عينة عشوائية تتكون من 77 شركة مدرجة بسوق كولومبو المالي(سيرلانكا) تنتمي الى سبع قطاعات تجارية للفترة 2009–2013. استعملت الدراسة نسبة الاصول المتداولة لإجمالي الاصول كمؤشر لسياسة الاستثمار في راس المال العامل ونسبة الخصوم المتداولة الى إجمالي الاصول كمؤشر لسياسة التمويل لرأس المال العامل. أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة عكسية قوية بين قيمة الشركة السوقية ونسبة الاصول المتداولة الى اجمالي الاصول، مما يعني أن الشركات التي تتبع سياسة مغامرة للاستثمار في رأس المال العامل يمكنها تحسين قيمتها السوقية مقارنة بالتي تتبع سياسة محافظة. بالذهاب الى النرويج نجد دراسة (Lyngstadaas & Berg, 2016) التي قامت باختبار العلاقة بين إدارة راس المال العامل وربحية الشركات. اشتملت بيانات الدراسة على 21075 شركة نرويجية صغيرة ومتوسطة غير مدرجة في السوق المالي

للفترة 2010-2013. استخدمت دورة التحويل النقدي ومكوناتها كمقياس لإدارة راس المال العامل والعائد على الاصول كمقياس للربحية. خلصت الدراسة الى وجود علاقة عكسية قوية بين دورة التحويل النقدي والعائد على الأصول، وعليه يمكن للمدراء الماليين زيادة الارباح من خلال استخدام سياسة مغامرة في ادارة رأس المال العامل. في دراسة أخرى لـ Caballero) et al, 2016) بحثت فيما إذا كانت الطريقة التي تمول بها الشركة متطلبات راس المال العامل تؤثر على أدائها. تمت دراسة هذه العلاقة خلال فترتين، قبل وخلال الازمة المالية لمعرفة أثر الازمة المالية على العلاقة. ضمت عينة الدراسة شركات اسبانية صغيرة ومتوسطة الحجم للفترة 1997-2012. اشارت نتائج الدراسة أن اختيار سياسة التمويل المناسبة يساعد الشركات على تحسين أدائها. في الفترة من 1997-2007 الشركات التي تمول متطلبات راس المال العامل بنسبة منخفضة من التمويل قصير الاجل يمكنها تحسين أدائها بزيادة هذه النسبة بسبب مزايا التمويل قصير الاجل (سياسة مغامرة)، أما الشركات التي تستخدم نسبة مرتفعة من التمويل قصير الاجل فإن زيادة هذه النسبة قد يكون لها الأثر السلبي بسبب ارتفاع حجم الفوائد ومخاطر إعادة التمويل. أما خلال الفترة 2007-2012 فقد وجدت الدراسة أنه كلما انخفضت نسبت التمويل قصير الاجل زادت ربحية الشركات (سياسة محافظة). أخير دلت نتائج الدراسة أن العلاقة بين طريقة تمويل متطلبات راس المال العامل وأداء الشركة تعتمد على المرونة المالية.

## 2. الإطار النظري للدراسة:

تتناول هذه الفقرة المفاهيم الأساسية المتعلقة بسياسات إدارة رأس المال العامل

### 1.2. تعريف راس المال العامل وإدارة راس المال العامل:

تعددت التعاريف المقدمة لراس المال العامل نذكر منها ما يلي:

عرفه كل من (Gitman & Zutter, 2015, p. 655) بأنه" **الأصول المتداولة للشركة والتي تمثل ذلك الجزء من الاستثمارات التي تتغير من شكل الى أخر في سياق العمل العادي**". اما (Besley & Brigham, 2005, p. 549) فقد عرفاه بـ" **استثمارات الشركة في الأصول قصيرة الأجل مثل النقدية، الحسابات المدينة، المخزون**...الخ. حسب (العارضي، 2014، صفحة 230) فإن راس المال العامل هو "**مقدار الأموال اللازمة لتغطية**

**تكاليف العمليات التشغيلية للشركة**". انطلاقا من المفاهيم السابقة يمكن القول بأن رأس المال العامل يمثل رأس المال اللازم للعمليات التشغيلية اليومية للشركة.

أما ادارة رأس المال العامل فقد عرفها (Van Horne & Wachowicz, 2009, p. 206) بـ "**إدارة الاصول المتداولة للشركة والتمويل اللازم لدعم الاصول المتداولة** "، أما (الميداني، 2015، صفحة 201) فيرى أن إدارة راس المال العامل تتعلق بـ " **السياسات والقرارات المرتبطة بإدارة الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة في الشركة**"،

**2.2.سياسات أو استراتيجيات إدارة راس المال العامل والربحية:**

تعتمد الشركات سياسات أو استراتيجيات مختلفة في ادارة رأس المال العامل حيث إن السياسة المعتمدة لها تأثير كبير على الربحية والمخاطرة. هذه السياسات وعلى اختلافها فهي تهدف الى اتخاذ قرارين رئيسيين هما (Besley & Brigham, 2005, p. 550):

1- تحديد المستويات المناسبة للأصول المتداولة أو ما يعرف بـ" سياسات الاستثمار في رأس المال العامل."

2- كيف سيتم تمويل هذه الاصول المتداولة، أو ما يعرف بـ" سياسات التمويل لراس المال العامل".

**1.2.2 سياسات الاستثمار في راس المال العامل:**

توجد ثلاث سياسات (استراتيجيات) للاستثمار في رأس المال العامل يمكن للشركة اعتمادها، تختلف هذه السياسات عن بعضها البعض في حجم الاستثمار في الاصول المتداولة والذي يستخدم لدعم اي قدر معين من المبيعات (Besley & Brigham, 2005, p. 561). إن تحديد مستوى الاستثمار في الاصول المتداولة يعتمد على مبدا المبادلة ما بين الخطر والعائد Risk-Return Trade off (العامري، 2013، صفحة 173)، فيما يلي عرض لسياسات الاستثمار في راس المال العامل والمتمثلة في: السياسة المحافظة، السياسة المغامرة والسياسة المعتدلة

**أولا: السياسة المحافظة**

في حالة احتفاظ الشركة بمستويات كبيرة نسبيا من الأصول المتداولة (مخزونات، ذمم مدينة، نقدية واستثمارات قصيرة الاجل) مقارنة بالأصول الثابتة فهذا يعني أنها تتبع سياسة محافظة للاستثمار في راس المال العامل (العامري، 2013، صفحة 173). إن اعتماد هذه

السياسة يؤدي الى تخفيض المخاطر (سياسة آمنة) من جهة ولكن ايضا تخفيض مستويات الربحية (الميداني، 2015، صفحة 208). فالاحتفاظ بمستوى كبير نسبيا من الاصول المتداولة يوفر للشركة هامش امان وقدر كاف من السيولة لمواجهة التزاماتها عند موعد الاستحقاق، وبالتالي تفادي مخاطر العسر المالي. أيضا بإتباع هذه السياسة فإن الشركة تتفادي احتمال نفاذ المخزون (مخاطر تشغيلية) والتي قد يؤدي التي توقف العمليات التشغيلية. أخيرا فإن استثمار الشركة لمبالغ كبيرة في الحسابات المدينة معناه اعتمادها الكبير على البيع بالأجل وهذا يؤدي الى تعظيم المبيعات. لكن على الرغم من هذه المنافع المحصلة من الاستثمار في الأصول المتداولة بنسب عالية، فإن اتباع هذه السياسة يؤدي الى تدني الأرباح ذلك أن الأصول المتداولة يتولد عنها عوائد منخفضة مقارنة بالأصول الثابتة، فمثلا العائد على المخزونات والذمم المدينة يتميز بالانخفاض أما العائد على النقدية فيكاد يكون معدوما (الزبيدي، 2004، صفحة 341)

**ثانيا: السياسة المغامرة**

إذا كانت الشركة تميل الى الاحتفاظ بمستويات منخفضة نسبيا من الأصول المتداولة مقارنة بالأصول الثابتة أو اجمالي الاصول فهذا يعني أنها تنتهج **سياسة مغامرة** للاستثمار في رأس المال العامل (Javid & Zita, 2014, p. 183). تتيح هذه السياسة للشركة تحقيق ارباح مرتفعة لكنها في نفس السياق تعرضها لمخاطر عديدة أهمها (Van Horne & Wachowicz, 2009, p. 209) : احتمال فقدان السيولة وعدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الاجل، احتمال نفاذ المخزون مما قد يؤدي إلى توقف العملية الانتاجية، اخيرا انخفاض اعتماد الشركة على البيع بالأجل نتيجة اتباع سياسة ائتمانية مشددة قد يؤدي إلى فقدان بعض العملاء والمبيعات

**ثالثا: السياسة المعتدلة**

فيما يخص السياسة المعتدلة فهي سياسة تقع بين السياستين المحافظة والمغامرة، حيث يتم الاحتفاظ بمستويات معتدلة من الأصول المتداولة، تسمح هذه السياسة بتحقيق مستويات معتدلة من الأرباح وأيضا تحمل حجم مخاطر معتدل.

حسب (Besley & Brigham, 2005, p. 561) إذا كانت الشركات تعمل في بيئة يغلب عليها عدم التأكد حيث لا يمكنها التحديد الدقيق مثلا لمواعيد دفع الفواتير، فترة انتظار المخزون، ليست متأكد من حجم المبيعات، التكاليف...الخ، فهنا يتوجب عليها الاحتفاظ بمستويات مرتفعة من الاصول المتداولة من اجل مواجهة أي طارئ قد يحدث. أما إذا كانت الشركات تعمل في بيئة يغلب عليها التأكد فهنا لا حاجة للاحتفاظ بمستويات مرتفعة من الاصول المتداولة حيث أن أي زيادة في مستويات الاصول المتداولة عما هو مطلوب ستؤدي الى زيادة الحاجة الى التمويل الخارجي دون أن يقابل ذلك أي زيادة في الارباح.

**2.2.2 سياسات تمويل رأس المال العامل:**

يتوقف اختيار المزيج التمويلي المناسب لراس المال العامل على مبدا المبادلة بين العائد والخطر (Rasyid et al, 2018, p. 17). تتعدد مصادر التمويل المتاحة امام الشركة والتي يمكن تقسيمها الى نوعين مصادر تمويل قصيرة الاجل ومصادر تمويل طويلة الاجل. بالنسبة لمصادر التمويل قصيرة الاجل فهي في العادة منخفضة التكلفة لكنها مرتفعة الخطورة، ترجع هذه الخطورة لكون اسعار الفائدة يصعب التنبؤ بها في المدى القصير اضافة الى ذلك هناك احتمال ألا تتمكن الشركة من تجديد الدين عند استحقاقه (Brigham & Houston, 2013, p. 521). أما مصادر التمويل طويلة الأجل فهي مكلفة مقارنة بمصادر التمويل قصيرة الاجل لكنها اقل خطورة.

تضمن الفكر المالي ثلاث سياسات لتمويل رأس المال العامل على النحو التالي (الميداني، 2015، الصفحات 214-216):

**أولا: السياسة المحافظة**

قد تعتمد الشركة سياسة محافظة لتمويل راس المال العامل وهذا معناه تمويل الأصول الثابتة والأصول المتداولة الدائمة وجزء من الأصول المتداولة المؤقتة بمصادر تمويل طويلة الأجل، والجزء المتبقي من الأصول المتداولة المؤقتة بمصادر تمويل قصيرة الاجل. قد تؤدي هذه السياسة الى تخفيض درجة المخاطرة وتخفيض الارباح بسبب اعتمادها الكبير على مصادر التمويل طويلة الأجل والتي تمتاز بارتفاع تكلفتها وانخفاض مخاطرها.

**ثانيا: السياسة المغامرة**

أما في حالة اعتماد الشركة على مصادر التمويل قصيرة الأجل في تمويل جزء من الأصول المتداولة الدائمة أو جميعها اضافة الى الأصول المتداولة المؤقتة، في حين يتم تمويل الاصول الثابتة بمصادر تمويل طويلة الأجل فهي تتبع سياسة تمويلية مغامرة. يترتب على هذه السياسة ارتفاع درجة المخاطرة وارتفاع الأرباح بسبب اعتمادها الكبير على مصادر التمويل قصيرة الأجل والتي تتميز بانخفاض تكلفتها وارتفاع درجة مخاطرها. إلا أن الاعتماد على الديون قصيرة الاجل بشكل كبير في تمويل راس المال العامل قد يكون له أثر سلبيا على الربحية، فقد لا تستطيع الشركة تجديد الدين عند استحقاقه مما يعرضها للإفلاس أو تضطر الى دفع اسعار فائدة مرتفعة على الديون الجديدة مما يؤدي الى تخفيض الربحية (Caballero et al, 2016, p. 1191)

**ثالثا: السياسة المعتدلة**

اخيرا إذا قامت الشركة بتمويل الاصول الثابتة ورأس المال العامل الدائم بمصادر تمويل طويلة الأجل، في حين قامت بتمويل رأس المال العامل المؤقت بمصادر تمويل قصيرة الأجل فهي تتبع سياسة معتدلة لتمويل راس المال العامل (سياسة وسط بين السياسة المغامرة والمحافظة). حيث تقوم هذه السياسة على مبدا المطابقة أي تمويل الموجودات الدائمة بمصادر تمويل طويلة الاجل وتمويل الموجودات المؤقتة بمصادر تمويل قصيرة الاجل. وتعتبر هذه السياسة سياسة معتدلة من حيث الأرباح المحققة وحجم المخاطر.

حسب كل (Besley & Brigham, 2005, p. 563) فإن تطبيق هذه السياسة على أرض الواقع أمر صعب، حيث هناك سببين يحدان من قدرة الشركة على تطبيق هذه السياسة، الأول وهو عدم التأكد والذي يجعل من عملية المطابقة بين أجال الأصول المتداولة وتاريخ استحقاق الخصوم المتداولة أمر صعب، الثاني استخدام الشركة للتمويل بالأسهم العادية وهذه الاخيرة ليس لها تاريخ استحقاق. يبقى السؤال المطروح أي هذه السياسات أفضل؟ يجيب كل من (Ehrhardt & Brigham, 2011, p. 648) انه لا يمكن القول ان التمويل قصير الاجل أو طويل الاجل هو الافضل بشكل عام، فالظروف المحيطة بالشركة وخصائصها هي التي تحدد بديل التمويل الأفضل. ضف الى ذلك تفضيلات المدراء الماليين اتجاه المخاطر، فالقرار

النهائي لتمويل راس المال العامل سيعكس التفضيلات الشخصية للمدراء الماليين تجاه المخاطر حيث سيتجه المدراء المغامرون والمحبذين للمخاطر للتمويل قصير الاجل، بينما يتجه المدراء المتحفظون للتمويل طويل الاجل تجنبا لأية مشاكل غير محسوبة.

## 3. منهجية الدراسة:

### 1.3. مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع شركات قطاع صناعة التعدين المدرجة في سوق عمان المالي والبالغ عددها 13 شركة سنة 2018، اما عينة الدراسة فشملت 10 شركات وقد تم استبعاد ثلاثة شركات لعدم توفر بعض معلوماتها خلال فترة الدراسة. اما فترة الدراسة فتمتد من 2009 الى 2018 أي عشرة سنوات، الجدول التالي يوضح أسماء الشركات التي شملتها الدراسة.

**جدول 1: عينة الدراسة**

| شركات قطاع التعدين المشتملة في الدراسة | |
|---|---|
| اسمنت الشمالية NCCO | البوتاس العربية APOT |
| المتحدة لصناعة الحديد والصلب MANS | مصانع الاسمنت الأردنية JOCM |
| شركة الترافرتين TRAV | مناجم الفسفات الأردنية JOPH |
| الوطنية لصناعة الالمنيوم NATA | الوطنية لصناعة الصلب NAST |
| حديد الأردن JOST | العربية لصناعة الالمنيوم AALU |

**المصدر**: سوق عمان المالي، 2020

### 2.3. مصادر جمع البيانات واختبارات الدراسة

فيما يخص مصادر جمع البيانات لأغراض التحليل الاحصائي فقد تم الحصول عليها من التقارير المالية السنوية للشركات وتمثلت في الميزانية المالية وقائمة الدخل والتي تم الحصول عليها من الموقع الإلكتروني لسوق عمان المالي.

من اجل تحقيق اهداف الدراسة استخدمت الباحثتين أسلوب السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data Analysis)، يحتوي هذا الأسلوب على خصائص كل من البيانات المقطعية

والسلاسل الزمنية. من خصائص هذا الأسلوب انه يأخذ بعين الاعتبار أثر العوامل الفردية وعامل الزمن عند تقدير معاملات الانحدار. يمكن تقدير Panel Data اما بأسلوب الأثر الثابت (Fixed Effect Model) والذي يتم تقديره بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية، أو بأسلوب الأثر العشوائي (Random Effect) والذي يتم تقديره باستخدام طريقة المربعات الصغرى العامة. استخدمت الباحثتين في هذه الدراسة اختبار lagrange Multiplier Test لمعرفة أسلوب التحليل المناسب إما Panel Data Analysis او Pooled Data Analysis في حين تم استخدام Hausman Test للاختيار ما بين أسلوب الأثر الثابت وأسلوب الأثر العشوائي. كما تم استخدام اختبارين اساسيين أولهما VIF (Variance Inflation Factor) وذلك للتأكد من غياب مشكلة التعددية الخطية (Multicolinearity)، والثاني اختبار Breusch–Pagan للتأكد من عدم وجود مشكلة عدم تجانس أو ثبات تباين البواقي (Hetroscedasticity) والذي يعد ايضا شرط من شروط الانحدار المتعدد. من اجل القيام بالتحليل الاحصائي تم الاعتماد على الحزمة الإحصائية Stata 15.

### 3.3. متغيرات ونموذج الدراسة:

يوضح الجدول ادناه متغيرات الدراسة والمتمثلة في المتغيرات المستقلة والتابعة والمتغيرات الضابطة وطريقة حسابها، وقد تم اعتماد هذه المتغيرات انطلاقا من الدراسات والادبيات السابقة التي تناولت الموضوع.

**جدول 2: متغيرات الدراسة**

| متغيرات الدارسة | الرمز | طريقة القياس أو الحساب |
|---|---|---|
| • **المتغيرات المستقلة** | | |
| **1- سياسات الاستثمار في راس المال العامل** | IP(TCA/TA) | • اجمالي الأصول المتداولة/ اجمالي الأصول<br>TCA : اجمالي الأصول المتداولة<br>TA : اجمالي الأصول |
| **2- سياسات التمويل لراس المال العامل** | FP(TCL/TA) | • اجمالي الخصوم المتداولة/ اجمالي الأصول<br>TCL : اجمالي الخصوم المتداولة<br>TA : اجمالي الاصول |

| | | |
|---|---|---|
| • **المتغيرات التابعة**<br>**1- العائد على الأصول (الربحية)** | ROA | صافي الربح / اجمالي الأصول |
| • **المتغيرات الضابطة (التحكم)**<br>**1- معدل نمو الشركة** | SG | (مبيعات السنة الحالية-مبيعات السنة السابقة) / مبيعات السنة السابقة |

**المصدر**: من اعداد الباحثتين بالاعتماد على الدراسات السابقة

- في هذه الدراسة فإن المتغير المستقل يتمثل في سياسات إدارة راس المال العامل، تنقسم سياسات إدارة راس المال العامل الى قسمين سياسات الاستثمار في راس المال العامل وسياسات التمويل لراس المال العامل.

بالنسبة لسياسة الاستثمار في رأس المال العامل **IP(Investment Policy)** تم قياسها بـ **اجمالي الأصول المتداولة الى اجمالي الأصول (TCA/TA)** كما ورد في دراسة كل من (Weinraub & Visscher, 1998)، (Afza & Nazir, 2008)، إن انخفاض هذه النسبة معناه سياسة مغامرة للاستثمار في رأس المال العامل والتي تؤدي الى زيادة درجة المغامرة في الاستثمار في راس المال العامل، اما ارتفاع هذه النسبة فمعناه سياسة محافظة في الاستثمار في راس المال العامل والتي تؤدي الى انخفاض درجة المغامرة في الاستثمار في راس المال العامل.

- بالنسبة لسياسة التمويل لرأس المال العامل **FP (Financial Policy)** تم قياسها بنسبة **الخصوم المتداولة الى اجمالي الأصول (TCL/TA)** كما ورد في دراسة (Rasyid et al, 2018). إن ارتفاع هذه النسبة معناه سياسة مغامرة لتمويل رأس المال العامل والتي تؤدي الى زيادة درجة المغامرة في تمويل راس المال العامل، اما انخفاض هذه النسبة فمعناه سياسة محافظة في تمويل راس المال العامل والتي تؤدي الى انخفاض درجة المغامرة في تمويل راس المال العامل.
- بالنسبة لربحية الشركات تم قياسها باستخدام العائد على الأصول (ROA) كما ورد في دراسة (Rasyid et al, 2018) يعد هذا المقياس من المقاييس الشائعة لقياس ربحية الشركات. يقيس العائد على الأصول ROA ربحية الأصول أو الإنتاجية النهائية للأصول، وكلما كان

هذا المعدل مرتفع مقارنة الى متوسط الصناعة أو سنوات سابقة كلما كان أداء الشركة أفضل وأنها تحقق أرباح جيدة (العارضي، 2014)

- أخيرا وكباقي كل الدراسات ومن اجل تقدير جيد للعلاقة تم استخدام المتغيرات الضابطة وتمثلت في معدل نمو الشركة(Javid & Zita, 2014) .

وعليه يكون نموذج الدراسة كالتالي:

$$ROA= \beta_0+\beta_1(IP)_{it}+\beta_2(FP)_{it}+\beta_3(SG)_{it+}\ \varepsilon_{it}$$

حيث $\beta_0$، $\beta_1$، $\beta_2$، $\beta_3$، تمثل معاملات النموذج التي سيتم تقديرها.

$\varepsilon_{it}$: يمثل معامل الخطأ للشركة i للفترة t.

i: يمثل عدد الشركات

t: تمثل الفترات الزمنية

## 4. نتائج الدراسة

### 1.4. التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة:

يوضح لنا الجدول رقم (3) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدارسة وذلك للفترة 2009-2018 والمتمثلة اساسا في المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، إضافة الى أعلى وأدنى قيمة لكل متغير.

**الجدول 3: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة**

| المتغيرات Variables | عدد المشاهدات | الوسط الحسابي Mean | الانحراف المعياري Std. Dev | اعلى قيمة Max | أدني قيمة Min |
|---|---|---|---|---|---|
| IP | 100 | 0.5004416 | 0.1383286 | 0.8134671 | 0.1533964 |
| FP | 100 | 0.2968021 | 0.1760074 | 0.7558473 | 0.0270384 |
| ROA | 100 | 0.0245799 | 0.0867881 | 0.1907669 | 0.166120- |
| SG | 100 | 0.032827- | 0.304059 | 0.8619725 | 0.572185- |

**المصدر**: من اعداد الباحثتين بالاعتماد على مخرجات Stata15

يتضح من خلال الجدول أن:

- متوسط نسبة الاصول المتداولة الى اجمالي الاصولIP بلغ 50.04%، وتفاوتت هذه النسبة بين 15.33% كحد أدني و81.34.% كحد اقصى وبانحراف معياري قدره 0.1383286 والملاحظ أن شركات قطاع التعدين تستثمر بنسبة معتدلة في الاصول المتداولة مقارنة بالأصول الثابتة.
- بلغ متوسط نسبة الخصوم المتداولة الى اجمالي الاصولFP 29.68% وتفاوتت هذه النسبة بين2.70 % كحد أدني و75.58 % كحد اقصى بانحراف معياري قدره 0.1760074. تشير هذه النسب الى أن شركات قطاع التعدين لا تعتمد بشكل كبير على التمويل قصير الاجل حيث شكلت الخصوم المتداولة في المتوسط ما نسبته 29.68% من الهيكل المالي فقط وهي نسبة منخفضة، إن انخفاض حجم التمويل قصير الاجل في الهيكل المالي معناه ان الشركات تعتمد وبشكل كبير على مصادر التمويل طويلة الاجل.

- أما فيما يخص متوسط العائد على الاصول ROA، فقد بلغ 2.45% بانحراف معياري قدر بـ 0.0867881، وتفاوتت هذه النسبة ما بين 16.61%- كحد أدني و19.07% كحد اقصى. ويرجع هذا الاختلاف بين الشركات لاختلاف احجامها وحجم المبيعات المحققة.

**2.4. نتائج تحليل نموذج الانحدار المتعدد:**

يبين الجدول رقم (4) تقدير معاملات الانحدار للنموذج الأول باستخدام أسلوب Panel Data Analysis حيث العائد على الأصول(الربحية) متغير تابع وكل من سياسة الاستثمار، سياسة التمويل، نمو المبيعات متغيرات مستقلة.

**الجدول 4: أثر سياسات الاستثمار والتمويل لراس المال العامل على الربحية (العائد على الأصول)**

| | Panel Data<br>Random Effect Model | |
|---|---|---|
| المتغيرات | المعاملات Coef | مستوى المعنوية Prob |
| IP | 0.0852062 | 0.198 |
| FP | −0.3308243 | 0.000*** |
| SG | 0.0779989 | 0.000*** |

| | | |
|---|---|---|
| 0.019** | 0.0826891 | **Constant** |
| Wald chi2(3) = **54.70** | **Prob > chi2=0.000*** | |
| **R-sq overall = 0.3546** | | |
| **اختبارات النموذج** | | |
| **LM Test** | chibar2(1) =54 | Prob > chibar2=0.0000***. |
| **Hausman test** | chi2(3) =1.77 | Prob>chi2 = 0.6208 |
| **Breusch-Pagan test for heteroskedasticity** | chi2(1) = 0.00 | Prob > chi2 =0.9869 |
| **VIF** | 1.02 | |
| **Observations(n)** | 100 | |

*, **,*** **معنوي عند مستوى الدلالة 1%، 5%، 10%**

**المصدر**: من اعداد الباحثتين بالاعتماد على مخرجات Stata15

- انطلاقا من اختبار ((Lagrange Multiplier (LM) والذي بلغت قيمته chibar2(1)=54 وكانت دالة احصائيا عند 1% فإن أسلوب التحليل التجميعي (Pooled data) غير ملائم لتقدير معاملات النموذج، وعليه سيتم استخدام نموذج (Panel Data) اين سيتم الاخذ بعين الاعتبار اثر العوامل الفردية وعامل الزمن. يتم تقدير نموذج (Panel Data) باستخدام نموذج الأثر الثابت Fixed Effect او نموذج الأثر العشوائي Random Effect. لاختيار النموذج المناسب بينهما تم الاعتماد على اختبار Hausman والذي دلت نتائجه على أن نموذج الأثر العشوائي Random Effect هو الأفضل حيث كانت قيمة chi2(3) غير دالة إحصائية عند 5% (Gujarati, 2011, p. 290). وعليه سيقتصر تحليل وعرض النتائج على النموذج العشوائي Random Effect فقط، تجدر الملاحظة بأن نموذج الأثر العشوائي يتم تقديره بطريقة المربعات الصغرى العامة GLS (Gujarati, 2011, p. 289)

- من اجل تقييم مشكلة الارتباط المتعدد Multicollinearity في نموذج الدراسة تم الاعتماد على اختبار Variance Inflation Factor (VIF) وكقاعدة عامة إذا كانت قيمة VIF

اكبر من 10 فهذا يدل على وجود مشكلة الارتباط المتعدد. من الجدول نلاحظ أن قيمة VIF اقل من 10 وهذا يدل على غياب مشكلة الارتباط المتعدد.

– بالإضافة الى مشكلة الارتباط المتعدد، قامت الباحثتين بتقييم مشكلة عدم تجانس التباين Heterosksdasticity من خلال اختبار Breuch–Pagan ، وقد دلت نتائج هذا الاختبار على غياب مشكلة عدم تجانس التباين حيث كانت قيمة chi2(1) غير دالة احصائيا، اذ بلغت قيمة الاحتمالية 0.98 وعليه نقبل الفرضية العدمية التي تنص على تجانس التباين (Gujarati, 2011, p. 86)

– نلاحظ من نتائج الجدول (4) أن قيمة $R^2$ بلغت 35.46%، وهذا معناه التغيرات في العائد على الأصول (الربحية) مفسرة بنسبة 35.46% بالمتغيرات المستقلة المذكورة في النموذج.

–من الجدول (4) تشير النتائج الى انه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سياسات الاستثمار والربحية، فقد كان معامل IP 0.0852062 غير دال احصائيا حيث بلغت قيمة الاحتمالية Prob=0.198.

– اما النتائج المتعلقة بسياسات التمويل FP فهي تؤكد وجود علاقة بين الربحية وسياسات التمويل لراس المال العامل، حيث كان معامل FP 0.3308243– دال احصائيا عند 1%. كما سبق الذكر فإن FP تم قياسها بالنسبة (TCL/TA)، إن الإشارة السالبة لمعامل FP معناها وجود علاقة عكسية بين نسبة الخصوم المتداولة الى اجمالي الأصول (TCL/TA) والعائد على الأصول( الربحية)، بمعنى انخفاض هذه النسبة (TCL/TA) يؤدي الى زيادة العائد على الأصول (الربحية) والعكس صحيح، إن انخفاض نسبة الخصوم المتداولة الى اجمالي الأصول (TCL/TA) معناها ان الشركات تتجه نحو الأسلوب المحافظ لتمويل راس المال العامل، وعليه اذا ارادت شركات قطاع التعدين الأردنية زيادة الربحية وتحسينها ينبغي لها اعتماد الأسلوب او السياسة المحافظة في تمويل راس المال العامل والتي تعتمد بدرجة كبيرة على التمويل طويل الاجل. وفي حالة ما قامت بزيادة نسبة الخصوم المتداولة الى اجمالي الأصول (TCL/ TA) وذلك بتبنيها السياسة المغامرة في تمويل راس المال العامل فإن ذلك سيؤثر سلبا على الربحية.

– أخيرا بالنسبة لمعدل نمو الشركات فقد كان له تأثير دال احصائيا على الربحية عند 1%وقدر معامله بـ 0.0779989، إن الإشارة الموجبة لهذا المعامل دليل على وجود علاقة طردية بين معدل نمو الشركات والربحية، بحيث زيادة معدل النمو تؤدي الى زيادة الربحية والعكس صحيح، والسبب وراء ذلك أن زيادة معدل النمو معناها زيادة حجم المبيعات الذي يؤدي الى زيادة الأرباح خصوصا إذا كانت التكاليف منخفضة.

– انطلاقا من النتائج السابقة فإن الفرضية الأولى غير محققة بينما الفرضية الثانية محققة

## 5. الخاتمة:

تم في هذه الدراسة التطرق الى استراتيجيات إدارة راس المال العامل وأثرها على ربحية الشركات. اشتملت الدراسة على جانبين، جانب نظري تم التطرق فيه لاهم جوانب إدارة راس المال العامل، اما الجانب الثاني فقد تناول الدراسة التطبيقية اين تم فيها اسقاط الجانب النظري على شركات قطاع التعدين الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي، حيث تم اختبار أثر سياسات إدارة راس المال العامل على الربحية وتم الوصول الى النتائج التالية:

- ✓ أظهرت نتائج الدراسة أن شركات قطاع التعدين الأردنية في المتوسط تستثمر بنسب معتدلة في راس المال العامل
- ✓ تؤكد نتائج الدراسة أيضا أن شركات قطاع التعدين الأردنية لا تعتمد بشكل كبير على التمويل قصير الاجل وتميل الى الأسلوب المحافظ في التمويل.
- ✓ بينت نتائج تحليل الانحدار بأن سياسات الاستثمار في راس المال العامل ليس لها أي تأثير على الربحية، في حين كان لسياسات التمويل تأثير على ربحية الشركات، حيث أن اتباع سياسة محافظة في تمويل راس المال العامل لها أثر ايجابي في تعزيز الربحية، بينما تبني سياسة مغامرة في راس المال العامل لها أثر عكسي على الربحية.
- ✓ أخيرا أظهرت النتائج وجود علاقة طردية بين معدل نمو شركات قطاع التعدين والربحية

– **التوصيات:** انطلاقا من النتائج السابقة يمكن الخروج بالاقتراحات أو التوصيات التالية:

- ✓ ضرورة اهتمام شركات قطاع التعدين أكثر وباستمرار بإدارة رأس المال العامل كونها عامل مؤثر على الربحية.
- ✓ من النتائج السابقة فالأفضل لشركات قطاع التعدين اتباع الأسلوب المحافظ في تمويل

راس المال العامل لزيادة الأرباح، لكن وحسب الادبيات المالية هذه العلاقة ليست ثابتة بل تتغير بتغير متغيرات عديدة سواء داخل الشركة (البيئة الداخلية) او خارجها (البيئة الخارجية)، فقد يكون اليوم الأسلوب المحافظ هو الأفضل لكن مستقبلا قد يصبح الأسلوب المغامر هو الافضل، وعليه ينبغي وباستمرار الاخذ بعين الاعتبار هذه التغيرات وكيف تؤثر على طريقة تمويل راس المال العامل.

- **افاق الدراسة:** في النهاية نود الإشارة الى أن الدراسة الحالية تمت على قطاع واحد هو قطاع التعدين وبالتالي يصعب تعميم النتائج على باقي القطاعات، لذا يمكن التوسع في دراسات مستقبلية الى باقي القطاعات بما فيها القطاع الخدماتي والمالي. كما يمكن أيضا اجراء الدراسة بسلاسل زمنية أطول

## 6. قائمة المراجع:

**المراجع باللغة العربية:**

1. جليل كاظم مدلول العارضي، *الادارة المالية المتقدمة، مفاهيم نظرية وتطبيقات علمية*، (الاردن: دار صفاء للنشر،2014)؛
2. حمزة الزبيدي، *الادارة المالية المتقدمة*، (الاردن: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2004)؛
3. محمد ايمن عزت الميداني، *الادارة التمويلية في الشركات*، (السعودية: العبيكان،2015)؛
4. محمد علي ابراهيم العامري، *الادارة المالية الحديثة*، (الاردن: دار وائل للنشر والتوزيع،2013)؛

- **المراجع باللغة الأجنبية:**

1. Afza, T., & Nazir, M., Working Capital Approaches and Firm s Returns, Pakistan Journal of Commerce and Social Sciences, 1(1), 25-36 , 2008.
2. Bandara, R., Impact of Working Capital Management Policy on Market Value Addition. Global journal of Contemporary

Researchvin Accounting, Auditing and Business Ethics (GJRA), 1(2), 354- 373, 2015.

3. Besley, & Brigham, Essential of Managerial Finance, ( USA, South-Western, 2005)

4. Brigham, E. F., & Houston, J. F, Fundamentals of Financial Management,( India, South-Western, 2013)

5. Caballero et al., Financing of Working Capital Requirement, Financial Flexibility and SME Performance, Journal of Business Economics and Management, 17(6), 1189-1204, 2016.

6. Ehrhardt, M. S., & Brigham, E. F, Financial management: Theory and Practice. (USA, South-Western Cengage Learning, 2011)

7. Gitman, & Zutter., Principles of Managerial Finance, (England, Pearson Eduction Limited, 2015)

8. Gujarati, D., Econometrics by Example,( Great Britain , PALGRAVE MACMILLAN , 2011).

9. Husian, S., & Alnefaee, S., The Effects of Working Capital Management on Profitability of Firms: Evidence From Agriculture and Food Industry of Kingdom of Saudi Arabia. Journal of Emerging Issues in Economics, Finance and Banking, 5(1), 1684-1698, 2016.

10. Javid, S., & Zita, V. , Impact of Working Capital Policy on Firm s Profitability: A case of Pakistan Cement Industry, Research Journal of Finance and Accounting, 5(5), 182-191, 2014.

11. Lyngstadaas, H., & Berg, T. Working Capital Management: Evidence from Norway, International Journal of Managerial Finance, 12(3), 295-313, 2016.

12. Rasyid et al., The Impact of Aggressive Working Capital Management Policy on Firm s Value: AMediating Effect of Company s Profitability, Journal of Business and Management Sciences, 6(1), 16-21, 2018.

13. Toby, A. , Working Capital Management Policy and Corporate Profitability of Nigerian Quoted Companies: A Sectoral Analysis, International Journal of Financial Management (IJFM), 3(1), 9-20, 2014.

14. Van Horne, J., & Wachowicz, J., Fundamentals of Financial Management,( United kingdom, Pearson Education Limited,2009)

15. Weinraub, H., & Visscher, S., Industry Practice Relating to Aggressive Conservative Working Capital Policies, Journal of Financial and Strategic Decisions, 11(2), 11-18, 1998.

- **مواقع الانترنيت:** التقارير السنوية لشركات قطاع التعدين المدرجة في بورصة عمان:

- https://www.ase.com.jo/ar/history?history_category=64 -

# أثر التكوين في تحسين أداء الموارد البشرية – دراسة حالة وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية –

# The effect of training on improving human resource performance - a case study of the Ministry of Interior, local groups, and urban development -

**عبيدة سعاد**، جامعة البليدة 02، abida.souad20@gmail.com

**قوجيل سهام**، جامعة البليدة 02، siham.kdjl@gmail.com

تاريخ الاستلام:2020/03/22 تاريخ القبول: 2020/05/22 تاريخ النشر: 2020/06/06

**ملخص:** تهدف الدراسة إلى التعرف على أثر وظيفة التكوين على أداء الموارد البشرية بوزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، اعتمدت الدراسة على الاستبانة لجمع البيانات، وتم تحليل البيانات باستخدام نظام الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (spss). توصلت الدراسة إلى وجود علاقة بلغت قوتها 41.1% وذلك بناءا على قيمة معامل الارتباط، وهذا يدل على أن التكوين سيؤدي إلى تحسين أداء الموارد البشرية بصورة متوسطة.

**الكلمات المفتاحية: تكوين؛ أداء الموارد البشرية؛ تحسين أداء الموارد البشرية؛ وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية.**

**تصنيف JEL: M53، M12**

**Abstract:** The study aims to identify the impact of the training function on the performance of human resources in the Ministry of Interior, local groups and urban development. The study relied on the questionnaire to collect data. and the data was analyzed using the Statistical Packages System for Social Sciences (spss). The study found a relationship with a strength of 41.1% based on the value of the correlation coefficient, and this indicates that the training will lead to an improvement in human resource performance in a moderate way.

**keyword**: **Training, human resource performance, improving human resource performance, Ministry of Interior and local groups and urban development.**

**JEL classification code : M53, M12**

**المؤلف المرسل: عبيدة سعاد، الإيميل: : abida.souad20@gmail.com**

## 1. مقدمة:

لقد برز جليا في عصرنا هذا مدى أهمية التكوين للموارد البشرية وتأهيلها لمواكبة التغيرات من أجل تحقيق أهداف المنظمة كما يعتبر مطلبا ضروريا لإكسابها التنافسية باعتبارها المحرك الأساسي لجميع أنشطتها، ومن هنا حرصت الكثير من المنظمات على العناية بالتكوين باعتباره أداة أساسية لرفع مستوى الأداء وزيادة الكفاية الإنتاجية وإعداد العاملين وتهيئتهم لتحمل المزيد من المسؤوليات من خلال قدراتهم على مواجهة المهام المعقدة مستقبلا.

والتكوين في الوقت الحالي لا يقتصر على تنمية القدرات البشرية في التحكم لوظيفة ما، بل أداة لعقلنة وتسيير الموارد البشرية، حيث يمثل أهمية في سيرورة التأهيل الوظيفي للموارد البشرية باعتباره عنصرا فعالا في المنظمة للارتقاء بالأداء، كما يعتبر ضرورة أساسية لبناء كفاءة الأفراد ومعالجة مشاكلهم الوظيفية وتطوير قدراتهم المختلفة حتى يستطيعوا التكيف مع مختلف المستجدات المتسارعة.

وإذا كانت أهمية تحسين أداء المورد البشري بارز وواضح ولا مناص له ، فأهمية الوسيلة المستعملة لتحقيقه لا تقل أهمية عنه ، لذا تلجأ معظم المؤسسات إلى انتهاج التكوين كاستراتيجية لتنمية المورد البشري ورفع أدائه ، وشرط نجاح هذه الوسيلة لتحقيق أهداف المؤسسة هو إدارتها بفعالية عن طريق تحديد الاحتياجات التكوينية وتصميم وتنفيذ برامج التكوين بطرق مدروسة ومنهجية ، ومن هذا المنطق جاءت دراستنا لتسليط الضوء على التكوين وإبراز دوره في رفع أداء المورد البشري في وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية ، والتي نحاول من خلالها التعرف على مدى مساهمة التكوين الموجه لموظفي وزارة الداخلية و الجماعات المحلية والتهيئة العمرانية.

### 1.1. إشكالية الدراسة:

من خلال ما تقدم نطرح إشكالية الدراسة في التساؤل التالي:

**ما أثر التكوين في تحسين أداء الموارد البشرية في وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية؟**

**2.1. أسئلة الدراسة:**

– هل توجد علاقة بين التكوين بمكوناته (تحديد الاحتياجات التكوينية، اختيار المكونين، تصميم الدورات التكوينية، تقييم العملية التكوينية) وبين أداء الموارد البشرية في وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية؟

– هل التكوين حسن من مستوى أداء الموارد البشرية في وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية؟

**3.1. فرضية الدراسة:**

**يؤثر التكوين بمكوناته المختلفة على أداء الموارد البشرية في وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، وتتفرع عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:**

– يوجد علاقة طردية مرتفعة بين تحديد الاحتياجات التكوينية وأداء الموارد البشرية بوزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية.

– يوجد علاقة طردية مرتفعة بين اختيار المكونين وأداء الموارد البشرية بوزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية.

– يوجد علاقة طردية مرتفعة بين تصميم الدورات التكوينية وأداء الموارد البشرية بوزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية.

– يوجد علاقة طردية مرتفعة بين تقييم العملية التكوينية وأداء الموارد البشرية بوزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية.

**4.1. أهمية الدراسة:**

- تسليط الضوء على وظيفة التكوين باعتباره ركيزة أساسية في رفع أداء الموارد البشرية لمساهمتها في تقليل التوتر الناجم عن النقص في المعرفة أو المهارة أو كليهما.
- مساهمة التكوين للعاملين في تنفيذ مهامهم الموكلة إليهم بكفاءة وتقليص الوقت الضائع والموارد المادية المستخدمة.
- التحديات التي تواجه المؤسسات وضرورة تكيفها مع المدخلات البيئية ولن يتم ذلك إلا عن طريق التكوين.

- التكوين أمر ضروري لتطور المؤسسة ورفع عجلة التنمية إذا تم استعماله بطريقة جيدة حيث تظهر نتائجه على المورد البشري والمؤسسة معا.

**5.1. أهداف الدراسة:**

– التعرف على مفهوم وظيفة التكوين والتعرف على مضمون العملية التكوينية ومدى توافقها مع احتياجات الموظفين.

– التعرف على انعكاسات التكوين على أداء العاملين في وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية.

**6.1. حدود الدراسة:**

الحدود المكانية: تم تطبيق دراستنا في الجزائر وتم إسقاطها على مؤسسة وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية.

الحدود الزمنية: تم إجراء الدراسة الميدانية في شهر نوفمبر 2019.

الحدود البشرية: موظفي مديرية إدارة الموارد البشرية.

**7.1. محاور الدراسة:**

للإجابة على التساؤل المطروح تم تقسيم الدراسة إلى المحاور التالية:

أولا: التكوين

ثانيا: أداء الموارد البشرية

ثالثا: دور التكوين في تحسين أداء الموارد البشرية.

رابعا: الدراسة التطبيقية بوزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية.

**8.1. نموذج الدراسة:** يتم توضيح نموذج الدراسة في الشكل الموالي:

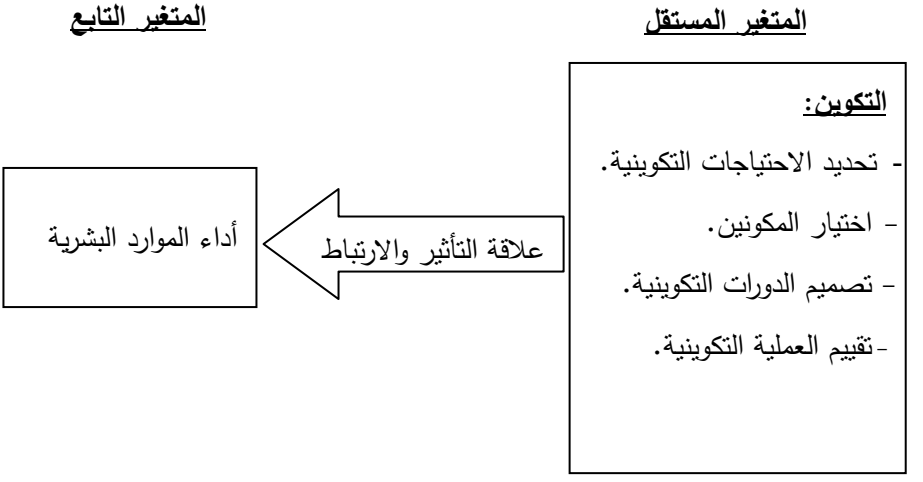


المصدر: من إعداد الباحثتين

**9.1. الدراسات السابقة:**

- **دراسة (منادلي محمد، 2006) بعنوان: إدارة الموارد البشرية وسياسة التكوين المطبقة في المؤسسة الصناعية الجزائرية:** تمحورت الدراسة حول الكشف عن مدى مساهمة إدارة الموارد البشرية وسياسة التكوين المطبقة في تكيف المؤسسة مع المؤسسة الاقتصادية، وضمان تطوير الإنتاج وجودته، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك ثغرات في السياسة التكوينية المتبعة إلا أنها أدت إلى رفع كفاءة العمال، وأحدثت تغيير في المستوى المعرفي والتقني، وبالتالي زيادة التحكم في الإنتاج وتطوره. (منادلي، 2006)

- **دراسة ( بو عبد الله سمير، 2018) بعنوان: إشكالية التكوين و ترقية الأداء في الإدارة العامة الجزائرية –دراسة حالة المديرية العامة للجمارك :** تمحورت الدراسة حول فهم واقع سياسة التكوين في الإدارة العامة الجزائرية ، تم اعتماد الاستبيان كأداة للدراسة و اعتمد على المنهج الوصفي التحليلي، تمثلت عينة الدراسة في 105 فرد ، وبعد المعالجة الإحصائية توصلت الدراسة إلى أن مساهمة التكوين في إدارة الجمارك تحتاج إلى فعالية أكبر في تحديد احتياجات الإدارة من التكوين ، و يجب على الإدارة الأخذ بعين الاعتبار التقييم الدقيق

و المركز لأداء الموظف حتى يمكنها من تحديد مكمن النقص و بالتالي يمكنها من بناء السياسات التكوينية بهدف معالجة النقائص المسجلة. (حمر العين، 2018)

– **دراسة ( حمر العين عبد الرزاق، 2018) بعنوان: واقع التكوين و علاقته بتطور كفاء الموارد البشرية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، دراسة تطبيقية بثلاث مؤسسات صغيرة ومتوسطة بجيجل:** هدفت الدراسة إلى الكشف عن واقع تنظيم التكوين و علاقته بتطور كفاءة الموارد البشرية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي ، وتمثلت عينة الدراسة في 147 عامل ، و بعد المعالجة الإحصائية توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين واقع تنظيم الدورات التكوينية و بين تطور كفاءة الموارد البشرية .(بو عبد الله، 2018).

## 2.التكوين:

يمثل الاستثمار في الرأس المال البشري من خلال التكوين بمثابة التخطيط الاستراتيجي الذي يمكن من ترقية أداء المؤسسات وهذا بالاعتماد على سياسات التسيير اللامركزية، كما أن الاهتمام بالعنصر البشري وترقيته من مستويات دنيا إلى مستويات أفضل من شأنه أن يساعد على التسيير الحسن للإدارة الإقليمية ولن يتحقق هذا إلا من خلال التكوين المستمر والمتواصل للموارد البشرية من حيث هو مشروع مجتمعي له انعكاسات على كل جوانب الحياة العامة كما يمنح التكوين آفاق مهمة أمام التطوير العام للمنظمات.

### 1.2. ماهية التكوين:

يعرف التكوين بأنه عملية ديناميكية تستهدف إحداث تغييرات في معلومات، خبرات، وطرق أداء المهام وسلوكيات واتجاهات المتكونين بغية تمكينهم من استغلال إمكاناتهم وطاقاتهم الكامنة بما يساعد على رفع كفاءاتهم. (الحريري، ،2014، ص 107)، ويعرف أيضا بأنه تزويد الأفراد بالمهارات المحددة والمعارف الخاصة التي تساهم في تحسين الأداء وتصحيح الأخطاء في مجال أعمالهم أو عند تغيير الوظيفة والترقية. (جاب الرب، 2015، ص 391) وفي نفس السياق هو جهد منظم متكامل ومستمر يهدف إلى إثراء وتنمية معارف الفرد ومهاراته وسلوكياته لأداء عمله بدرجة عالية من الكفاءة" (عبد الكريم ،2015 ، ص 169).

ومنه فالتكوين هو العملية التي يكتسب الفرد من خلالها المعارف والمهارات التي يقتضيها أداء عمل معين.

**2.2. أهمية التكوين وأهدافه:**

**1.2.2. أهمية التكوين:** تشمل أهمية التكوين الجوانب التالية :(محمد عباس و حسين علي، 2000، ص 109-110)

- رفع الإنتاجية والأداء التنظيمي نتيجة لوضوح الأهداف وطرق العمل.
- العمل على ربط أهداف الأفراد العاملين بأهداف المؤسسة.
- تطوير أساليب القيادة وبناء قاعدة فعالة للاتصالات والاستشارات الداخلية.
- تحديث وإثراء المعلومات التي تسمح بصياغة الأهداف وتنفيذ سياسة المنظمة.
- إقامة الفرصة للأفراد لتحقيق التطوير، التميز، الترقية في العمل.
- تطوير مهارات الأفراد فيما يخص التفاعلات والاتصالات بما يحقق الأداء الفعال.
- تطوير أساليب التفاعل الاجتماعي بين الأفراد العاملين.
- توطيد العلاقة بين الإدارة والأفراد العاملين.
- تزويد المتكون بالمعرفة والمعلومات وتنميتها من خلال إحاطته بتنظيم المؤسسة وسياستها وأهدافها.

وبالتالي فالتكوين يعتبر أمرا هاما من أجل تحسين كمية ونوعية العمل، ورفع المعنويات وتحفيز العاملين وتزداد أهمية التكوين إذا ما عرفنا أن أهم سمات العصر الحديث تلك التغيرات الهائلة والمستمرة في المعارف الإنسانية وما يترتب عن ذلك من تغيرات مستمرة في نظم العمل، ما يستوجب من ضرورة إعادة القوى العاملة للتكيف معها. (الخطيب، 2006، ص301)

**2.2.2. أهداف التكوين:** إن أهداف التكوين عديدة ومتنوعة تختلف باختلاف البرامج التكوينية ومدتها وطبيعتها، لذلك يصعب الفصل بينها أو الاكتفاء ببعضها ويمكن حصرها فيما يلي: (عبد الباقي، 2001، ص 214)

– إزالة نقاط ضعف الأفراد: سواءا تعلق ذلك بالأداء الحالي أو المستقبلي المتوقع، فبواسطة معالجة نقاط ضعف الأداء يمكن تحسين الأداء مما يساهم في تطوير المؤسسة وتحقيق أهدافها.

– تخفيض النفقات: عن طريق التكوين تزيد الكفاءة والمهارة مما يؤدي إلى التقليل من الأخطاء ومنه التقليل من تكاليف العمل.

– تمويل المؤسسات بالكفاءات المؤهلة: بواسطة التكوين يمكن إعداد المؤسسة بالكفاءات البشرية القادرة على تحقيق أهداف المنظمة.

– زيادة الاستقرار التنظيمي والمرونة: وهو قدرة المؤسسة على الاحتفاظ بالأفراد العاملين لديها، ذلك أن التكوين ينمي روح الولاء للمؤسسة وكذا اكتساب عدة مهارات مما تتيح للعامل شغل أكثر من وظيفة.

– رفع درجة الروح المعنوية للعاملين: اكتساب الفرد لمعلومات وخبرات جديدة يؤدي لزيادة ثقة العمال بأنفسهم، وهذا ما يترتب عليه إحداث تغير في اتجاهاتهم وسلوكهم داخل المؤسسة مما يكون له الأثر الواضح على مستوى الإنتاجية.

– تقليل الحاجة إلى الإشراف: يبقى الفرد بحاجة إلى الإشراف لتوجيه جهوده بالاتجاهات الصحيحة، مما يخدم أهداف المؤسسة وبالتالي فالتكوين يعمل على التقليل من الأخطاء.

– تنمية العلاقات الفردية وروح العمل الجماعي:_وذلك من خلال السلوك السليم والتفكير المنطقي الذي يزيد ويحقق روح التعاون بين العاملين والإدارة.

– اكتساب الفرد لمهارات جديدة تؤهله إلى الارتقاء وتحمل المسؤولية وتمكنه من شغل مناصب قيادية.

– تخفيض حوادث العمل: إن أغلب الحوادث سببها عدم كفاءة الأفراد، فالتكوين يؤدي إلى تخفيض معدل تكرار الحادث نتيجة فهم العامل لطبيعة العمل وسير حركة الآلات، وبالتالي فالتكوين يساهم في إحاطة العمل بحماية تعليمية وقواعد علمية، وإرشادات عملية.

– زيادة الكفاءة الإنتاجية: زيادة مهارة الأفراد والناتجة عن التكوين تؤدي إلى ارتفاع الإنتاج وانخفاض التكاليف.

– ارتفاع الربح: مع ارتفاع الإنتاج وانخفاض التكاليف يمكن أن تزداد مبيعات المؤسسة.

– زيادة القدرة التنافسية: تزداد القدرة التنافسية للمؤسسة عن طرق تحسين الإنتاج وانخفاض التكاليف بواسطة تنمية كفاءة الأفراد مما يعمل على رفع حصة المؤسسة في السوق وتحقيق أهدافها.

## 3. أداء الموارد البشرية:

يعتبر المورد البشري أهم مورد في المؤسسة ومن خلاله يتم تحريك الموارد الأخرى، فأهداف المؤسسة لا يمكن أن تنجز بالفعالية المطلوبة إلا إذا تحقق هدف الموارد البشرية فبقاء واستمرار المؤسسة مرهون بأداء العامل البشري فيها.

### 1.3 ماهية أداء الموارد البشرية:

أداء الموارد البشرية هو الإنجاز الذي يتحقق نتيجة لما يبذله الفرد في عمله من مجهود ذهني وبدني، وبالتالي فهو انعكاس لمدى نجاح الفرد أو فشله في تحقيق الأهداف المتعلقة بالوظيفة. (جبيرات،2019، ص51)، و هو النتائج العملية التي يتعرف من خلالها على أداء الفرد لمهامه و قدراته على الأداء و الخصائص اللازمة لتأدية العمل بنجاح. (السريحي، 2017، ص 70).

كما يعرف بأنه درجة بلوغ الفرد أهداف وحدة العمل والمؤسسة نتيجة لسلوكه واستخدام مهاراته وقدراته ومعارفه، إذ يمكن اعتباره النسبة بين النتائج المحصلة والوسائل المستخدمة للوصول إلى هذه النتائج، أو ما يعبر عنه ببعدي الكفاءة والفعالية. (خان، 2018، ص215).ومنه فأداء الموارد البشرية هو قدرة الموارد البشرية على تحقيق أهدافها بطريقة كفؤة و فعالة.

**2.3. أبعاد أداء الموارد البشرية:** يمكننا أن نميز بين ثلاثة أبعاد جزئية يمكن أن يقاس أداء المورد البشري عليها وهذه الأبعاد تتمثل في: (سلطان، 2003، ص220)

**1.2.3. كمية الجهد:** وتعبر عن مقدار الطاقة الجسمانية أو العقلية التي يبذلها الفرد في العمل من خلال فترة زمنية معينة، وتعتبر المقاييس التي تقيس سرعة الأداء أو كمية في خلال فترة زمنية معينة والمعبرة عن البعد الكمي للطاقة المبذولة.

**2.2.3. نوعية الجهد:** فتعني مستوى الدقة والجودة ودرجة مطابقة الجهد المبذولة لمواصفات نوعية معينة ففي بعض أنواع الأعمال قد لا يهتم كثيرا لسرعة الأداء أو كميته، بقدر ما يهم نوعية وجودة الجهد المبذول، ويندرج تحت المعيار النوعي للجهد الكثير من المقاييس التي

تقيس درجة مطابقة الإنتاج للمواصفات والتي تقيس درجة خلو الأداء من الأخطاء، والتي تقيس درجة الإبداع والابتكار في الأداء.

**3.2.3. نمط الأداء:** فالمقصود به الأسلوب أو الطريقة التي تبذل بها الجهد في العمل أي الطريقة التي تؤدي بها أنشطة العمل، فعلى أساس نمط الأداء يمكن مثلا قياس الترتيب الذي يمارس الفرد في أداء حركات أو نشطة معينة أو مزيج من هذه الحركات أو الأنشطة إذا كان العمل جسمانيا بالدرجة الأولى، كما يمكن أيضا قياس الطريقة التي يتم الوصول بها إلى حل أو قرار لمشكلة معينة أو الأسلوب الذي يتبع في إجراء بحث أو دراسة أو ذلك المستخدم في كتابة تقرير أو مذكرة وذلك إذا كان العمل ذا طابع ذهني.

## 4. دور التكوين في تحسين أداء الموارد البشرية:

**1.4. علاقة التكوين بأداء الموارد البشرية:** عندما نتكلم عن الأداء فإننا نقصد مجموعة من الأبعاد المتداخلة هي: (جواد، 2009، ص 38-39)

- العمل الذي يؤديه الفرد، ومدى فهمه لدوره واختصاصاته وفهمه للتوقعات المطلوبة منه ومدى إتباعه لطريقة أو أسلوب العمل الذي ترشده له الإدارة عن طريق المشرف المباشر.
- الانجازات التي يحققها ومدى مقابلة الإنتاج الذي يتمه للمعايير الموضوعة الكمية والنوعية والزمنية.
- سلوك العامل في وظيفته ومدى محافظته على الأدوات والخدمات والأجهزة التي يستعملها.
- سلوك العامل مع زملائه ورؤسائه ومدى تعاونه مع الزملاء ومساهمته في انجاز أعمال الفريق.
- طرق التحسين والتطوير والتي يمكن للعامل أن يسلكها في عمله ليزيد من كفاءة الأداء وكذلك طرق التقدم والتطوير بالنسبة له شخصيا أي المهارات والمعلومات التي يمكنه تعلمها وتنميتها من خلال برامج التكوين، ومن ثم فرض التقدم والتقنية المفتوحة أمام جميع الموظفين

**2.4. أثر التكوين على أداء الموارد البشرية:**

للتكوين تأثير على أداء الموارد البشرية في: (ميا و أخرون، 2009، ص 05).

-رفع مستوى الأداء وتحسينه من الناحية الكمية والنوعية.

-تقوية العلاقات الإنسانية بين الأفراد وتطوير اتجاهاتهم.

-تنمية شعور العاملين بالانتماء والولاء للمنظمة.
-تخفيض معدلات كل من الغياب ودوران العمل.
-توعية العاملين بأهمية التدريب واكسابهم القدرة على البحث عن الجديد والمستحدث في شتى مجالات العمل.

من الواضح أن عملية تطوير الأفراد هي صميم الأفراد اختصاص التكوين، ومن تم يمكن إدراك العلاقة الوثيقة بين التكوين وبين إدارة الأداء لذلك زاد الاهتمام واعتبرته الأساس لتطوير إداري شامل وفلسفة إدارية جديدة تتجه نحو " المنظمة عالية الأداء " أو المنظمة الموجهة بالأداء وفي ضوء معطيات نظام إدارة الأداء، ينطلق التعامل مع التكوين من منضور مختلف تماما يتمثل فيما يلي: (جواد،2009، ص 38-39)

- يعتبر التكوين آلية التطوير وتحسين الأداء الفعلي للموارد البشرية للوصول إلى مستوى الأداء المستهدف (المخطط) كما تحدده خطط الأداء.
- يكون اختيار التكوين لتحقيق التطوير والتحسين المرغوب في ضوء التحقق من حجم فجوة الأداء ومصادرها والعوامل المؤثرة فيها، وبعد استعراض مختلف الآليات والمداخل التي يمكن استخدامها للوصول إلى مستوى الأداء المرغوب.
- يتم استخدام التكوين في إطار كونه في حزمة متكاملة من أدوات التطوير والتحسين تتعامل مع مجمل أطراف الأداء وليس مع المورد البشري فقط.
- يتم اختيار وتكوين الأفراد في الصناعة وفق أسس علمية.

## 5. الدراسة التطبيقية بوزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية.

من خلال الدراسة الميدانية في وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، تم تحليل استجابات أفراد العينة باستخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الانسانية (SPSS)، وسنتناول وصفا مفصلا للمنهج والإجراءات المتبعة في تنفيذ الدراسة، أفراد مجتمع الدراسة وعينتها، وكذلك أداة الدراسة وطرق إعدادها وصدقها وثباتها.

**1.5. منهجية الدراسة:** من أجل تحقيق أهداف الدراسة، اعتمدنا على مصدرين للبيانات:

* الاستبيان: تم استخدام الاستبيان لجمع البيانات الأولية كأداة رئيسية للبحث، صممت خصيصا لهذا الغرض.

* المقابلة: تم الاعتماد في دراستنا على المقابلة مع إطار بوزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، وذلك للحصول على معلومات دقيقة خاصة بموضوع الدراسة.

**2.5. مجتمع الدراسة:** يتكون من العاملين في وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية بمختلف رتبهم الوظيفية، ومن بين هذا المجتمع تم اختيار عينة عشوائية لموظفين يعملون في مديرية تسيير الموارد البشرية، وبلغ عدد أفراد عينة الدراسة (70) موظف وموظفة تم توزيع استمارة الاستبيان عليهم، وتم استردادها، وبعد فحصها تم استبعاد 20استبانة نظرا لرفض البعض ملئ الاستمارات والبعض لم تكن إجاباتهم كاملة، وبالتالي العينة التي سنعتمد عليها في الدراسة ممثلة في (50) استبانة.

**3.5. أداة الدراسة:** استعملنا الاستبانة كأداة أساسية لجمع البيانات، حيث تم إعداد استبانة حول أثر التكوين على أداء الموارد البشرية في وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، وضمت الاستمارة محورين:

المحور الأول: حول تكوين الموارد البشرية بوزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية ويتكون من ستة عشر (16) فقرة.

المحور الثاني: حول أداء الموارد البشرية في وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، ويتكون من (10) فقرات.

**4.5. أساليب المعالجة الإحصائية:**

**1.4.5 صدق الاستبانة:** تم تحكيم الاستبانة من قبل مجموعة من الأساتذة، حيث قاموا بإبداء ملاحظاتهم حول مناسبة فقرات الاستبانة، وفي ضوء تلك الأراء تم استبعاد بعض الفقرات وتعديل بعضها الأخر.

**2.4.5. مدى ثبات الاستبانة:** تم تحليل البيانات ومعالجتها بواسطة برنامج (spss)، واعتمدت عملية التحليل على تحليل الاعتمادية للتأكد من مدى ثبات أداة الدراسة من خلال معامل ألفا كرو نباخ، والجدول رقم (01) يوضح قيمة ألفا كرو نباخ لكل متغير من متغيرات الدراسة، وهي قيم مقبولة ومعبرة عن صدق الأداة، حيث تكون نتيجة المقياس مقبولة إحصائيا إذا كانت قيمة ألفا كرو نباخ أكبر من 0.70، وكلما اقتربت من الواحد دلت على درجة ثبات أعلى للدراسة.

**الجدول رقم 01: نتائج صدق متغير التكوين ومتغير أداء الموارد البشرية:**

| | التكوين | أداء الموارد البشرية | الكلية |
|---|---|---|---|
| ألفا كرونباخ | 0.895 | 0.863 | 0.906 |
| عدد الفقرات | 16 | 10 | 26 |

المصدر: من إعداد الباحثتين بناءا على مخرجات برنامج SPSS

على ضوء النتائج المسجلة في الجدول 01، نلاحظ تمتع محوري الاستبانة بنسبة ثبات عالية، مما يزيد قدرة الاستمارة على تحقيق أغراض الدراسة، حيث بلغ معامل الثبات لمتغير التكوين 0.895، أما بالنسبة لمتغير أداء الموارد الشرية 0.863، أما بالنسبة للأداة ككل فكانت النتيجة 0.906، وهذا يبين بشكل عام إمكانية ثبات النتائج التي يمكن أن تستقر عنها الاستمارة نتيجة تطبيقها.

**3.4.5. اختبار الفرضية وتحليلها:** تم اعتماد قاعدة القرار التالية:

قبول الفرض الصفريH0: إذا كان مستوى الدلالة المحسوبة أكبر من مستوى الدلالة المعتمدة (0.05)

رفض الفرض الصفريH0: إذا كان مستوى الدلالة المحسوبة أقل من مستوى الدلالة المعتمدة (0.05).

♦ **اختبار الفرضية الفرعية الأولى: يوجد علاقة طردية مرتفعة بين تحديد الاحتياجات التكوينية واداء الموارد البشرية:** لاختبار هذه الفرضية سنختار معامل الارتباط سيبرمان، وذلك بعد ما ثبت أن المتغيرات لا تتبع التوزيع الخطي.

**الجدول رقم 02: جدول معامل سيبرمان للعلاقة الارتباطية بين متغير تحديد الاحتياجات التكوينية ومتغير أداء الموارد البشرية**

| | Rho de Spearman | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | أداء الموارد البشرية | | | تحديد الاحتياجات التكوينية | | |
| | N | Sig. (bilatéral) | Coefficient de corrélation | N | Sig. (bilatéral) | Coefficient de corrélation |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| تحديد الاحتياجات التكوينية | 50 | ,0710 | ,2580 | 50 | . | 1,000 |
| أداء الموارد البشرية | 50 | . | 1,000 | 50 | ,0710 | ,2580 |

المصدر : من إعداد الباحثتين بناءا على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول رقم 02 يظهر ان قيمة الارتباط بين المتغيرين Coefficient de corrélation بلغت 0.258 وهي قيمة ضعيفة وغير دالة لان قيمة الدلالة 0.071 وهي أكبر من 0.05، وهذا يعني انه لا توجد علاقة بين تحديد الاحتياجات التكوينية وأداء الموارد البشرية، ومنه ترفض الفرضية الفرعية الاولى، ولا توجد علاقة بين تحديد الاحتياجات التكوينية وبين اداء الموارد البشرية.

♦ **اختبار الفرضية الفرعية الثانية: يوجد علاقة طردية مرتفعة بين اختيار المكونين واداء الموارد البشرية:** لاختبار هذه الفرضية نختار معامل الارتباط سيبرمان بعد ما ثبت أن المتغيرات لا تتبع التوزيع الخطي، كما هو موضح في الجدول الموالي:

**الجدول رقم 03: جدول معامل سيبرمان للعلاقة الارتباطية بين متغير اختيار المكونين ومتغير أداء الموارد البشرية**

| | Rho de Spearman | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | اختيار المكونين | | | أداء الموارد البشرية | | |
| | N | Sig. (bilatéral) | Coefficient de corrélation | N | Sig. (bilatéral) | Coefficient de corrélation |
| أداء الموارد البشرية | 50 | ,7670 | ,0430 | 50 | . | 1,000 |
| اختيار المكونين | 50 | . | 1,000 | 50 | ,7670 | ,0430 |

من خلال الجدول رقم 03 يظهر ان قيمة الارتباط بين المتغيرين Coefficient de corrélation بلغت 0.043 وهي قيمة ضعيفة جدا وغير دالة لان قيمة الدلالة 0.767 وهي

اكبر من 0.05. وهذا يعني انه لا توجد علاقة بين اختيار المكونين وأداء الموارد البشرية، ومنه لم تتحقق الفرضية الفرعية الثانية ولا يوجد علاقة بين اختيار المكونين وبين اداء الموارد البشرية.

♦**اختبار الفرضية الفرعية الثالثة: يوجد علاقة طردية مرتفعة بين تصميم الدورات التكوينية واداء الموارد البشرية:** لاختبار هذه الفرضية سنختار معامل الارتباط سيبرمان بعد أن تم التأكد من أن المتغيرات لا تتبع التوزيع الطبيعي، وذلك كما هو موضح في الجدول الموالي:

**الجدول رقم 04: جدول معامل سيبرمان للعلاقة الارتباطية بين متغير تصميم الدورات التكوينية ومتغير أداء الموارد البشرية**

| | Rho de Spearman | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | تصميم الدورات التكوينية | | | أداء الموارد البشرية | | |
| | N | Sig. (bilatéral) | Coefficient de corrélation | N | Sig. (bilatéral) | Coefficient de corrélation |
| أداء الموارد البشرية | 50 | 0,766 | 0,043 | 50 | . | 1,000 |
| تصميم الدورات التكوينية | 50 | . | 1,000 | 50 | 0,766 | 0,043 |

من خلال الجدول رقم 04 يظهر ان قيمة الارتباط بين المتغيرين Coefficient de corrélation بلغت 0.043 وهي قيمة ضعيفة جدا وغير دالة لان قيمة الدلالة 0.766 وهي أكبر من 0.05. وهذا يعني انه لا توجد علاقة بين تصميم الدورات التكوينية وأداء الموارد البشرية، ومنه لم تتحقق الفرضية الفرعية الثالثة ولا يوجد علاقة بين تصميم الدورات التكوينية وأداء الموارد البشرية.

♦**اختبار الفرضية الفرعية الرابعة: يوجد علاقة طردية مرتفعة بين تقييم العملية التكوينية واداء الموارد البشرية:** لاختبار هذه الفرضية سنختار معامل الارتباط بيرسون بعد ان ثبت ان المتغيرات تتبع التوزيع الطبيعي، وذلك كما هو موضح في الجدول الموالي:

**الجدول رقم 05: جدول معامل بيرسون للعلاقة الارتباطية بين متغير تقييم العملية التكوينية ومتغير أداء الموارد البشرية**

| | تقييم العملية التكوينية | | | أداء الموارد البشرية | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | N | Sig. (bilatérale) | Corrélation de Pearson | N | Sig. (bilatérale) | Corrélation de Pearson |
| أداء الموارد البشرية | 50 | ,0000 | ,737**0 | 50 | | 1 |
| تقييم العملية التكوينية | 50 | | 1 | 50 | ,0000 | ,737**0 |

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

من خلال الجدول رقم 05 يظهر ان قيمة الارتباط بين المتغيرين Corrélation de Pearson بلغت 0.737 وهي قيمة مرتفعة ودالة لان قيمة الدلالة 0.000 وهي أصغر من 0.05. ودالة عند مستوى دلالة 0.01 وهي دلالة قوية وهذا يعني انه توجد علاقة طردية مرتفعة ذات دلالة قوية بين تقييم العملية التكوينية وأداء الموارد البشرية. أي كلما ارتفع تقييم العملية التكوينية زاد أداء الموارد البشرية بصفة مرتفعة، وهذا يدل على مدى اهتمام الوزارة بتقييم العملية التكوينية، وذلك لما لها أثر واضح على طبيعة العمل والذي يمكن أن ينعكس على أداء الأفراد العاملين، ومنه تحققت الفرضية الفرعية الرابعة ويوجد علاقة طردية مرتفعة بين تقييم العملية التكوينية وبين اداء الموارد البشرية.

♦ **تحليل الفرضية الرئيسية: يؤثر التكوين بمكوناته المختلفة على أداء الموارد البشرية:** لاختبار هذه الفرضية تم اختيار معامل الارتباط بيرسون، وذلك بعد أن ثبت أن المتغيرات تتبع التوزيع الطبيعي، وذلك كما هو موضح في الجدول الموالي:

**الجدول رقم 06: جدول معامل بيرسون للعلاقة الارتباطية بين متغير التكوين بمكوناته ومتغير أداء الموارد البشرية**

| | التكوين بمكوناته | | | أداء الموارد البشرية | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | N | Sig. (bilatérale) | Corrélation de Pearson | N | Sig. (bilatérale) | Corrélation de Pearson |
| أداء الموارد البشرية | 50 | 0,003 | 0,411** | 50 | | 1 |
| التكوين بمكوناته | 50 | | 1 | 50 | 0,003 | 0,411** |

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

ومن خلال الجدول رقم 06 يظهر ان قيمة الارتباط بين المتغيرين Corrélation de Pearson بلغت 0.411 وهي قيمة متوسطة ودالة لان قيمة الدلالة 0.003 وهي أصغر من 0.05. ودالة عند مستوى دلالة 0.01 وهي دلالة قوية وهذا يعني انه توجد علاقة طردية متوسطة ذات دلالة قوية بين التكوين بمكوناته وأثر التكوين على الموارد البشرية. أي كلما ارتفع التكوين زاد أثره على الموارد البشرية بصفة متوسطة، ومنه تحققت الفرضية الرئيسية ويؤثر التكوين بمكوناته المختلفة على أداء الموارد البشرية

## 6. الخاتمة:

يعتبر التكوين الأداة الفعالة التي تلجأ إليها المؤسسات من أجل مواكبة التطورات ومسايرة التغيرات في القرن الحالي وأصبح فيه المورد البشري مفتاحا للنجاح ووسيلة للتنافسية في محيط يتسم بعدم التأكد والتغيير المستمر لذلك كانت وزارة الداخلية والجماعات المحلية أمام حتمية الاستثمار في التكوين. حيث خصصت له ميزانية مناسبة وعبئت له مختلف الموارد المادية والبشرية من أجل تنمية معارف ومهارات واتجاهات عامليها لتحسين أدائهم وأدائها وتحقيق أهدافهم وأهدافها، وعملية التكوين لم تكن في الإدارة المركزية فحسب بل تعدت إلى المؤسسات تحت الوصاية والجماعات الإقليمية وكانت عملية التكوين موجهة في جميع

المستويات الوظيفية في المؤسسة وأقر المسؤولون في الوزارة بأهمية وفائدة التكوين في رفع كفاءة أداء وإنتاجية العاملين وبالتالي التأثير الإيجابي على أداء الوزارة والجماعات الإقليمية.

**1.6. النتائج:** بعد إجراء التحليلات الإحصائية المختلفة لأداة الدراسة، ومن خلال المقابلة التي أجراها الباحثتان تم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- أظهرت الدراسة أنه لاتوجد علاقة بين تحديد الاحتياجات التكوينية وأداء الموارد البشرية.
- أظهرت الدراسة أنه لا توجد علاقة بين اختيار المكونين وأداء الموارد البشرية.
- أظهرت الدراسة أنه لا توجد علاقة بين تصميم الدورات التكوينية وأداء الموارد البشرية.
- أظهرت الدراسة أنه توجد علاقة طردية مرتفعة بين تقييم العملية التكوينية وأداء الموارد البشرية
- أظهرت الدراسة أن المبادرات المتعلقة بالتكوين تكون في الغالب من تنظيم الإدارة المركزية.
- أظهرت الدراسة أن التكوين النوعي لموظفي وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية وموظفي الجماعات الإقليمية ساهم في الاستجابة للتغيرات المجتمعية والمداخلات البيئة في ترقية الأداء.

**2.6. التوصيات:** بناءا على النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم التوصيات التالية:

- تنظيم مختلف أشكال التكوين وتحسن المستوى وتجديد المعلومات بصفة دورية ومستمرة لكل المؤسسات تحت الوصاية وهذا بناءا على تحديد الاحتياجات التكوينية.
- تنظيم دورات تكوينية متخصصة في الأنظمة الإدارية الحديثة والعمل على صقل مهارات العاملين حديثي العهد بالوزارة.
- اشراك الإدارة للعاملين في اختيار نوع التكوين الموجه لهم حسب مؤهلاتهم وقدراتهم الوظيفية.
- تنفيذ المخططات السنوية للتكوين والحرص على متابعة وتقييم العملية التكوينية منذ بدء انطلاقها إلى غاية نهايتها.
- ضرورة إعطاء الاهتمام أكثر للتكوين طويل المدى والمتوسط والتكفل به تكفل أفضل من الناحية المالية.

- إعادة النظر في سياسة اختيار الأفراد للالتحاق بالدورات التكوينية وذلك بوضع معايير محددة ومعلنة للجميع والبحث عن البرامج التكوينية المناسبة للموظفين في مراكز التكوين المختلفة.

- التنسيق مع السلطات المركزية ومختلف الجماعات الإقليمية وعلى المستوى الدولي من خلال اتفاقيات الشراكة والتعاون والانخراط في المنظمات الدولية في صياغة البرامج التكوينية التي تضمن فعالية الأداء وإتباع مختلف الآليات الضامنة لترقية الأداء العام للإدارة الإقليمية.

- التركيز في تصميم الدورات التكوينية على الأساليب الحديثة بما يتلاءم مع التطورات السريعة.

- ضرورة تناسب تخصص الموظف المراد تكوينه مع محتوى البرامج التكوينية حتى يتجاوب المتكون مع المادة المقررة من معارف ومهارات للرفع من مستوى أدائه.

## 7. قائمة المراجع:

### الكتب:


1. أحلام خان، *إعادة هندسة الموارد البشرية*. عمان، الأردن: دار أسامة للنشر و التوزيع،2018.
2. أحمد جميل عبد الكريم ، *إدارة الموارد البشرية* (الإصدار ط1). عمان، الأردن: الجنادرية للنشر و التوزيع،2015.
3. جاب الرب سيد محمد ، *إدارة الموارد البشرية – مدخل استراتيجي لتعظيم القدرات التنافسية* – (الإصدار ط2). مصر: مؤسسة الجوهري للتجليد الفني،2015.
4. رافده الحريري، *اتجاهات حديثة في إدارة الموارد البشرية*. عمان، الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع،2014.
5. رداح الخطيب، *التدريب الفعال*. عمان، الأردن : عالم الكتاب الحديث،2006.
6. سلطان محمد سعيد أنور، *السلوك التنظيمي*. مصر: الدار الجامعية الجديدة،2003.

7. سناء جبيرات، *الأداء البشري في منظمات الأعمال* (الإصدار ط1). عمان، الأردن: دار أسامة للنشر و التوزيع،2019.
8. سهيلة محمد عباس، و علي حسين علي، *إدارة الموارد البشرية*. عمان، الأردن: دار وائل للنشر،2000.
9. صلاح الدين عبد الباقي، *إدارة الأفراد*. مصر: جامعة الإسكندرية،2001.
10. محمد عيد السريحي، *الإبداع و الأداء* (الإصدار ط1). مصر، القاهرة: دار الكتاب الحديث،2017.

**المذكرات:**

1. بو عبد الله سمير، إشكالية التكوين وترقية الأداء في الإدارة العامة الجزائرية – دراسة حالة المديرية العامة للجمارك – (أطروحة دكتوراه) كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر: جامعة الجزائر،2018.
2. جواد عمر بلخير، دور التكوين في تحسين أداء المؤسسة الإقتصادية (رسالة ماجيستير)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة تلمسان،2009.
3. عبد الرزاق حمر العين، واقع التكوين وعلاقته بتطور كفاءة الموارد البشرية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –دراسة تطبيقية بثلاث مؤسسات صغيرة ومتوسطة بولاية جيجل (أطروحة دكتوراه). كلية علم النفس وعلوم التربية والأرطوفونيا، الجزائر: جامعة قسنطينة02،2018.
4. محمد منادلي، إدارة الموارد البشرية وسياسة التكوين المطبقة في المؤسسة الصناعية الجزائرية (رسالة ماجيستير). كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر: جامعة الجزائر،2006.

**المقالات:**

1. علي يونس ميا وآخرون، قياس أثر التدريب في أداء العاملين، *مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العليا،31*، (01)،2009.

# واقع وتحديات تطبيق الإدارة الإلكترونية وأثرها على الأداء العمومي في الجزائر

دراسة ميدانية من وجهة نظر مستخدمي مؤسسة بريد الجزائر لولاية الجلفة

# The reality and challenges of implementing electronic management and its impact on public performance in Algeria

**ط.د لحول عبد القادر، جامعة الجلفة،** مخبر بحث الطرق الكمية في العلوم الإقتصادية وعلوم إدارة الأعمال وتطبيقاتها من أجل التنمية المستدامة، A.lahouel@univ-djelfa.dz

**د. جوال محمد السعيد، جامعة الجلفة،** مخبر بحث الطرق الكمية في العلوم الإقتصادية وعلوم إدارة الأعمال وتطبيقاتها من أجل التنمية المستدامة، S.djoual@univ-djelfa.dz

تاريخ الاستلام:2020/01/24 تاريخ القبول: 2020/05/27 تاريخ النشر:06 /2020/06

**ملخص:** تناولت هذه الدراسة واقع تطبيق الإدارة الإلكترونية وأثره على الأداء في مؤسسة بريد الجزائر الجلفة، وطبقت الدراسة على عينة مكونة من 54 موظفا، حيث إستخدمت الدراسة الإستبيان كأداة رئيسية لجمع المعلومات والبيانات، وقد سعت هذه الدراسة لإختبار عدد من الفرضيات، ومن خلال نتائج الإنحدار الخطي المتعدد تبين أن أكثر أبعاد الإدارة الإلكترونية تأثيرا على أداء العاملين بعد العنصر البشري في المرتبة الأولى، ويليه بعد العنصر التقني.

**الكلمات المفتاحية:** الإدارة الإلكترونية، الأداء العمومي، بريد الجزائر.

**تصنيف *JEL*: O30، H11.**

**Abstract**: This study dealt with the topic of the reality of implementing e-management and its effect on performance in the Algeria Post Office of Djelfa, and the study was applied to a sample of 54 employees, where the study used the questionnaire as a main tool to collect information and data, and this study sought To test a number of hypotheses related, and through the results of multiple linear regression, it was found that the most e-management dimensions that affects the performance is the human element in the first place, followed by the technical component.

**Keywords**: electronic management; public performance; Algeria Post.

**JEL classification code : O30, H11.**

**المؤلف المرسل:** ط.د لحول عبد القادر، الإيميل: A.lahouel@univ-djelfa.dz

## 1. مقدمة:

تمثل تكنولوجيا المعلومات والإتصالات في الوقت الحاضر جزء لايتجزأ من الحياة اليومية، وذلك بعد أن مرت بالعديد من التطورات خلال السنوات السابقة، لذا فقد إهتمت العديد من الدول في مجالات مختلفة على مستوى العالم تطبيق تكنولوجيا المعلومات والإتصالات بأعمالها وذلك رغبة منها في زيادة كفاءة وفعالية العمل وكذلك ملاحقة وموكبة الأحداث التكنولوجيا الجارية في العالم والحصول على نصيب مناسب من السوق العالمي عن طريق تحقيق مركز تنافسي متقدم يضمن البقاء.

وتعتبر الجزائر من بين الدول التي تبنت أسلوب الإدارة الإلكترونية في مؤسساتها العمومية لكونه يتعامل مع أحدث أنواع التكنولوجيا التي تحول الوظائف الإدارية ومهامها مع الإدارات ومع بعضها البعض أوتقديم خدماتها للمواطنين من العمل اليدوي الى العمل الإلكتروني.

ويعتبر قطاع البريد وتكنولوجيات الإعلام والإتصال في الجزائر من بين القطاعات الأساسية التي تعمل على تطبيق الإدارة الإلكترونية في مختلف المؤسسات، وخاصة في ظل تزايد المنافسة بين المؤسسات الإقتصادية الناشطة على المستوى الوطني بما في ذلك تلك الناشطة في سوق الهاتف والإنترنت والتي هي مجبرة على تحقيق إنتقال فعلي إلى البيئة الإلكترونية لكونها المؤسسات الأكثر قربا وإرتباطاً بالتكنولوجيات الحديثة للمعلومات والإتصالات والتي يفترض بها أن تكون سباقة لإستخدام هذه التكنولوجيات ومن ثمة المساهمة في تعميمها على المستوى الوطني، ومن هنا جاء إختيارنا لمؤسسة بريد الجزائر لتكون حالة للدراسة وذلك قصد الوقوف على واقع تطبيق الإدارة الإلكترونية في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية وما مدى تأثيرها على الأداء العمومي.

### 1-1- الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية:

وإنطلاقا مما سبق تكمن الإشكالية الرئيسية في مايلي:

– كيف تساهم تطبيقات الإدارة الإلكترونية في تحسين أداء مؤسسة بريد الجزائر بالجلفة؟ وتتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

– ماهي أسباب ولوج الحكومات الى العالم الإلكتروني في إداراتها العمومية؟

– ماهي متطلبات الإدارة الإلكترونية وماهو واقع تطبيقها في مؤسسة بريد الجزائر بالجلفة ؟
– ماهي مؤشرات قياس الأداء العمومي في ظل تبني الادارة الالكترونية؟

**1-2- أهمية الدراسة:**

إستمد البحث أهميته من أهمية المتغرات المبحوثة وتظهرا تلك الأهمية في جانبين، الأول علمي عبر التأطير النظري لمتغيرات البحث، والثاني عملي يظهر في إمكانية فحص وتشخيص تطبيقات الإدارة الإلكترونية التي تقوم مؤسسة بريد الجزائر بالجلفة في تحديد تلك السبل الأفضل في توظيف تلك التطبيقات بما ينعكس إيجابيا في الأداء العمومي.

**1-3- أهداف الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة بشكل أساسي الى دراسة أثر تطبيقات الإدارة الإلكترونية على أداء مؤسسة بريد الجزائر بالجلفة، ويتفرع عن ذلك مجموعة من الأهداف الفرعية نذكر من بينها:
– محاولة التعرف على طبيعة تطبيقات الإدارة الإلكترونية ومعرفة مستويات الأداء بالموازاة مع واقع الإدارة الإلكترونية المعمول بها في مؤسسة بريد الجزائر بالجلفة.
– السعي إلى الوصول إلى نتائج محددة، وإعطاء مقترحات تسهم في معالجة نقاط الضعف التنظيمية، مع إبراز كيفية الإستفادة من عناصر القوة الدافعة.

**1-4- حدود البحث:**

إرتبطت هذه الدراسة ببعدين رئيسيين هما **البعد الزمني** حيث غطت الدراسة الفترة الزمنية التي بين25 نوفمبر 2019 الى غاية 25 ديسمبر 2019، و**البعد المكاني:** قمنا بتوزيع استمارة الإستبانة أداة الدراسة داخل مؤسسة بريد الجزائر بالجلفة.

**1-5- أنموذج الدراسة:** ***الشكل (01):*** *أنموذج الدراسة.*

***المصدر:*** *من إعداد الباحثين إستنادا للدراسات السابقة.*

**1-6- فرضيات الدراسة:**

إنطلاقا من أسئلة الدراسة والأنموذج السابق قمنا بتبني فرضية رئيسية تتفرع الى مجموعة من الفرضيات الفرعية، حيث سنحاول إختبار مدى صحتها إحصائيا، وهي:

**الفرضية الرئيسية:**

- الفرضية الصفرية (H0): لايوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لأبعاد الإدارة الإلكترونية في نفس الوقت على أداء مؤسسة بريد الجزائر بالجلفة.

- الفرضية البديلة (H1): يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لأبعاد الإدارة الإلكترونية في نفس الوقت على أداء مؤسسة بريد الجزائر بالجلفة.

**كما نطرح الفرضيات الفرعية التالية:**

الفرضية الفرعية الأولى:

- الفرضية الصفرية (H0):لايوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للعنصر التقني كبعد من أبعاد الإدارة الإلكترونية بصفة مستقلة على أداء مؤسسة بريد الجزائر بالجلفة.

- الفرضية البديلة (H1): يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للعنصر التقني كبعد من أبعاد الإدارة الإلكترونية بصفة مستقلة على أداء مؤسسة بريد الجزائر بالجلفة.

الفرضية الفرعية الثانية:

- الفرضية الصفرية (H0):لايوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للعنصر البشري كبعد من أبعاد الإدارة الإلكترونية بصفة مستقلة على أداء مؤسسة بريد الجزائر بالجلفة.

- الفرضية البديلة (H1): يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للعنصر البشري كبعد من أبعاد الإدارة الإلكترونية بصفة مستقلة على أداء مؤسسة بريد الجزائر بالجلفة.

## 2- الإطار النظري لمتغيرات الدراسة:

يتم فيها إبراز الخلفية النظرية المستمدة من عمق الدراسة والتي تحتوي على الأساسيات التي يمكن تجسيدها على الواقع.

### 2-1- مبررات التوجه نحو تطبيق الإدارة الإلكترونية:

إن التحول الحاصل لا يعتمد على اقتناء تكنولوجيا المعلومات والاتصال فحسب، بل يتعداها إلى وجود كفاءات، وأساليب، وتنظيم، وقيادة، وثقافة، وسلوك إبتكاري، كون أساس التنافس قد تغير من التركيز على القيم المالية إلى القدرة على الابتكار (السلمي، 2008، صفحة 59)، ويمكن توضيح أهم مبررات التحول فيما يلي (باسي، 2015، صفحة 49):

-التطور الديناميكي لتكنولوجيا المعلومات؛ لما لها من أهمية في رفع أداء المؤسسة؛
-الإجراءات والعمليات المعقدة و أثرها على زيادة تكلفة الأعمال؛
-القرارات والتوصيات الفورية التي من شأنها إحداث عدم توازن في التنفيذ؛
-ضرورة وجود آليات للتميز داخل كل مؤسسة تسعى للتنافس؛
-صعوبة الوقوف على معدلات قياس الأداء؛
-حتمية تحقيق الاتصال المستمر بين العاملين على اتساع نطاق العمل؛
-العولمة والانفتاح العالمي على الأسواق الجديدة (الحيث، 2015، صفحة 36)؛
-الاستجابة للتغيير والتكيف مع متطلبات البيئة المحيطة.

### 2-2- متطلبات التحول نحو الإدارة الإلكترونية

لابد من توفّر متطلبات عديدة ومتكاملة لتطبيق مفهوم الإدارة الإلكترونية وإخراجها إلى حيز الواقع العملي، ومن أهم المتطلبات اللازم توفرها ما يلي (رحماني، 2017، صفحة 50):

**2-2-1-التكنولوجيا الرقمية (الإلكترونية):** يستلزم تطبيق الإدارة الإلكترونية توفير جميع أنماط التكنولوجيا الرقمية من وسائط وشبكات وأدوات، ولابد من مراعاة هذه الخيارات التقنية

فهي تتطور بسرعة عالية كما تتنوع أنماطها وأجيالها بإستمرار، وعادة ما تكون هذه التكنولوجيا عبارة عن أجهزة علمية متطورة ومكلفة والتي يلزم توفرها (المبيضين، 2019، صفحة 27)

**2-2-2-العمليات الإلكترونية:** إستخدام أدوات ونظم تكنولوجيا المعلومات من أجل تحقيق التلاؤم بين العملية الجديدة وبيئة الانترنت حيث تتشكل سلسلة القيمة الجديدة من أنشطة تقليدية يتم تحويلها إلى عمليات إلكترونية تعمل ضمن بيئة الانترنت وشبكات المؤسسة (Assar, 2007, p. 25).

**2-2-3-الاستراتيجية الإلكترونية:** وهي صياغة الرؤية الإلكترونية وتطوير التفكير الإلكتروني، ولبنائها يجب إتباع الخطوات التالية :

أ- تحديد الرؤية الخاصة بأعمال المؤسسة على الانترنت بتحديد الافتراضات الأساسية.
ب- تحديد القدرات الجوهرية التي تتميز فيها المؤسسة في إنشاء القيمة وتقديم منتج أوخدمة يمكن أن تتفوق فيها على المنافسين.
ج- تطوير نموذج الأعمال الجديد الذي يمكن أن يتضمن خدمات جديدة موجهة، وذلك بإستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال وعن طريق بوابة إلكترونية فهو يشكل خدمة إلكترونية (Hossan & Ryan, 2016, pp. 24-49).
د- تحديد المنافسين لأنه على المؤسسة تحليل المنافسين لتعزيز أعمالها القادمة.
هـ- تقييم ثقافة المؤسسة بإشاعة القيم القائمة على التكامل وتقاسم المعرفة والمعلومات.
و- تكامل أعمال المؤسسة مع استراتيجية الأعمال الإلكترونية، لتجنب الأعمال الإنعزالية.

**2-2-4-التسويق الإلكتروني:** يرتكز التسويق الإلكتروني على التوجه نحو الزبون، ويتطلب بناء وتطوير نظم للشراء الإلكتروني والبيع الإلكتروني وتقديم الخدمات على الخط.

**2-2-5-الهيكل الإلكتروني:** الإدارة الإلكترونية تتطلب وجود بنية تنظيمية حديثة ومرنة أفقية وعمودية باتصالاتها، وقبل ذلك بنية شبكية تستند إلى قاعدة تقنية ومعلوماتية متطورة وثقافة تنظيمية تتمحور حول قيمة الابتكار والريادة في الأداء وإنجاز الأعمال بكفاءة وفعالية.

**2-2-6-القيادة الإدارية الإلكترونية:** وتمثّل الكفاءات الجوهرية القادرة على الابتكار والتحديث وإعادة هندسة الثقافة التنظيمية، وصنع المعرفة، حيث يقول العالم المشهور بيتر دراكر(Peter Drucker) إن منظمات التصنيع والخدمات والمعلومات سوف تقوم على المعرفة في المستقبل وإننا سائرون نحو دخول مجتمع المعرفة الذي لم يعد المورد الإقتصادي الأساس فيه هو رأس المال أو الموارد الطبيعية؛ بل المعرفة، حيث يقوم رجل المعرفة بدور محوري (حريم، 2019، الصفحات 359-360).

هذه المتطلبات الجوهرية الستة لتطبيق الإدارة الإلكترونية تؤكد أن التغيير الذي يرافق الإدارة الإلكترونية هو تغيّر حقيقي وجذري، حتّى لو أخذ وقتا طويلا، مما يعني أن هدف الوصول إلى توفير هذه المتطلبات لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال برنامج استراتيجي متكامل وشامل لإعادة هندسة عمليات المؤسسة (ياسين، 2019، صفحة 254).

**2-3- مؤشرات قياس الأداء في ظل تبني الإدارة الإلكترونية:**

يرتبط مفهوم الأداء بمدى نجاح المؤسسة وقدرتها على تحقيق الأهداف المحددة، فإن تحقيقها يقترن بمصطلحين هما الكفاءة والفعالية، لأنهما يمثلان إما قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها؛ وإما القدرة على الحصول على أكبر قدر ممكن من المخرجات من خلال المدخلات المتاحة، أي الإرتباط بالنتائج كمقياس للإداء (SINNASSAMY, 2004, p. 360).

كما تعتبر مقاييس النتائج مفيدة جداً في دولة الأداء The State Performance، وكمثال على ذلك يمكن ذكر أسلوب نظام الميزانية القائمة على النتائج من أجل تحسين أداء القطاع العمومي، والذي يستند على ثلاث عناصر أساسية تتمثل فيما يلي (كمال رزيق وأخرون، 2010، صفحة 10):

-**الإقتصاد:** ويرتبط بتكلفة المدخلات (الوسائل)، وهو يعني إستجماع الموارد البشرية والمالية والمادية، ذات الجودة والكمية الملائمة في الوقت المناسب وبأقل تكلفة، والتي يمكن تقييمها من خلال مقارنة المدخلات بالمستويات والمعايير الأخرى؛

-**الكفاءة:** وهي العلاقة بين المخرجات والموارد المستخدمة لإنتاجها، وتقاس بتكلفة الوحدة للمخرج أي مدى كفاءة البرامج من حيث التكلفة المتعلقة بالمستوى المطلوب؛

-**الفعالية:** وهي مدى تحقيق البرامج للأهداف والنتائج المتوقعة منه.

## 2-4- مؤشرات قياس الأداء العمومي نظرية القيمة العمومية أنموذجاً:

تختلف مؤشرات قياس الأدء لعدة إعتبارات قد تكون من أهمها طبيعة المؤسسة ومدى توجهها في تحديد أهدافها فمؤشرات قياس الأداء العمومي ترتبط بعوامل قد تساعدها في تحقيق أهدافها وهي قليلة وذلك لتركيز الإهتمام على تحقيق أهداف معينة ومحددة، ومن أهمها نظرية القيمة العمومية Public Values Theor التي أخذت حيزاً كبيراً في مجال الأداء العمومي (بومدين، 2010، صفحة 05).

وتعني نظرية القيمة العمومية على أنها قدرة نظام الإدارة الإلكترونية العمومية على توفير الكفاءة لتحسين الأداء العمومي، وتحسين الخدمات للمواطنين، وتجسيد القيم الاجتماعية مثل الشمولية والديمقراطية والشفافية والمشاركة (Twizeyimana & Andersson, 2019, p. 168).

ويمكن إستخدام نظرية القيمة العمومية كمقاربة جديدة لقياس الكفاءة والفعالية في القطاع العام وكذا القيمة الاجتماعية لنجاح خدمات الإدارة الإلكترونية والتي تنطوي على قياس الأبعاد التالية: التكلفة، والوقت، والاتصال، وتفادي التفاعلات المباشرة، والمراقبة، والالتزام والملاءمة، والشخصنة، وسهولة استرجاع المعلومات، والثقة في الإدارة، والإعلام الجيّد، والمشاركة في اتخاذ القرار (Scott, DeLone , & Golden, 2016 ).

وفي هذا الصدد يؤكد كل من Pang, Lee, & DeLone أن موارد تكنولوجيا المعلومات يجب أن تخلق قيمة عامة من خلال خمس قدرات تنظيمية القدرة على تقديم الخدمات العامة، والقدرة على المشاركة العامة، والقدرة على الإنتاج المشترك، والقدرة على بناء الموارد، و القدرة على الابتكار في القطاع العام (2014, p. 197) .

وفي الأخير يمكننا إستخلاص أهم أبعاد الأداء العمومي والتي نرى أنها أساسية ومشتركة وهذا على ضوء نظرية القيمة العمومية وهي: الخدمة، التكلفة، الوقت، المشاركة، الشفافية، الإبتكار.

## 3- منهجية الدراسة التطبيقية:

يتم في يلي توضيح مجتمع وعينة الدراسة والتحقق من جودة البيانات وتحليلها.

**3-1- مجتمع وعينة الدراسة:** مجتمع الدراسة هو عبارة عن جميع العاملين بمؤسسة بريد الجزائر بولاية الجلفة، وإنطلاقا من هذا إستهدفنا عينة عشوائية تمثل (20%) من المجتمع الكلي، وعليه تم توزيع (54) إستمارة إستبانة وذلك على إختلاف تصنيفاتهم الوظيفية، علماً أن الإستبانة صممت وفقاً لسلم ليكرت الخماسي وتم تحليل البيانات بإستخدام البرنامج الإحصائي spss.

**3-2- صدق وثبات أداة الدراسة:** قبل إستعراض نتائج الدراسة الميدانية وتحليلها يجب علينا التحقق من جودة البيانات المستخرجة منها تتبع التوزيع الطبيعي، بالإضافة إلى تقدير مدى صدق وثبات أداة الدراسة.

**3-2-1- إختبار التوزيع الطبيعي:** من أجل التأكد من أن البيانات المستخرجة تتبع التوزيع الطبيعي، قمنا بإجراء إختبار(Kolmogorov-Smirnov Test (K-S، والجدول التالي يلخص ذلك.

***الجدول (01):*** *نتائج إختبارات التوزيع الطبيعي لمجالات الدراسة.*

| المجال | القيمة الإحتمالية(sig.) |
|---|---|
| العنصر التقني | 0,368 |
| العنصر البشري | 0,324 |
| الأداء العمومي | 0,534 |

***المصدر:*** *من إعداد الباحثين وفقاً لمخرجات (spss).*

يتضح لنا من خلال الجدول (01) أن القيمة الإحتمالية(sig.) لجميع مجالات الدراسة كانت أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha$=0.05)، وعليه يمكننا القول بأن بيانات الدراسة تخضع للتوزيع الطبيعي، الأمر الذي يسمح لنا بإجراء مختلف الإختبارات المعلمية للإجابة على أسئلة وفرضيات الدراسة.

**3-2-2- الصدق البنائي لأداة الدراسة:** يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدى إرتباط كل مجال من مجالات الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الإستبانة، والجدول التالي يبين معاملات الإرتباط.

***الجدول (02):*** *معامل الإرتباط بين درجة كل مجال من مجالات الإستبانة والدرجة الكلية لها.*

| المجال | معامل سبيرمان للإرتباط | القيمة الإحتمالية(sig.) |
|---|---|---|
| العنصر التقني | .768** | 0,000* |
| العنصر البشري | .846** | 0,000* |
| الأداء العمومي | .724** | 0,000* |

**** الإرتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)***

***المصدر:*** *من إعداد الباحثين وفقاً لمخرجات (spss).*

يتضح لنا من خلال الجدول(02) أن جميع معاملات الإرتباط في جميع مجالات الإستبانة دالة إحصائياً عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)، وبذلك تعتبر مجالات الإستبانة صادقة لما وضع لقياسه.

**3-2-3- ثبات أداة الدراسة:** لقد أجرينا خطوات الثبات على العينة بطريقة "ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) لقياس ثبات الاستبانة، والجدول التالي يبين معاملات ألفا كرونباخ.

***الجدول (03):*** *معاملات الثبات لمحاور الدراسة بإستخدام معامل ألفا كرونباخ.*

| محاور الدراسة | عدد الفقرات | معامل الثبات |
|---|---|---|
| الإدارة الإلكترونية | 12 | 0.928 |
| الأداء العمومي | 08 | 0.941 |
| الدراسة ككل | 20 | 0.960 |

*المصدر: من إعداد الباحثين وفقاً لمخرجات (spss).*

يتضح لنا من خلال الجدول أن معامل الثبات الخاص بالادارة الالكترونية كانت قيمته (0.928) وهي قيمة عالية وثبات ممتاز، أما معامل الثبات المتعلق بالأداء بالمؤسسة محل الدراسة كانت قيمته (0.941) وهي قيمة عالية وثبات ممتاز، وكانت قيمة معامل الثبات الكلي (0.960) وهذا يعني أن الدراسة من خلال هذه القيمة تتمتع بثبات ممتاز، أي يوجد ثبات وتقارب في إجابات الأفراد بدرجة ممتازة.

**3-3- تحليل البيانات الشخصية والوظيفية:**

***الجدول(04):*** *توزيع عينة الدراسة حسب البيانات الشخصية والوظيفية.*

| المجال | البيان | التكرار | النسبة المئوية | الترتيب |
|---|---|---|---|---|
| الجنس | ذكر | 32 | %59.3 | 1 |
| | أنثى | 22 | %40.7 | 2 |
| | المجموع | 54 | %100 | |
| السن | أقل من 30 سنة | 8 | %14.8 | 3 |
| | بين 31 و 40 سنة | 27 | %50.0 | 1 |
| | بين 41 و 50 سنة | 13 | %24.1 | 2 |
| | أكثر من 50 سنة | 6 | %11.1 | 4 |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| | المجموع | 54 | 100% | |
| الخبرة | أقل من 5 سنوات | 7 | %13.0 | 4 |
| | بين 5 سنوات و15 سنة | 23 | %42.6 | 1 |
| | بين 16 و 25 سنة | 9 | %16.7 | 3 |
| | أكثر من 26 سنة | 15 | %27.8 | 2 |
| | المجموع | 54 | 100% | |
| طبيعة العمل | إدارية | 32 | %59.3 | 1 |
| | تقنية | 6 | %11.1 | 3 |
| | مختلطة | 16 | %29.6 | 2 |
| | المجموع | 54 | %100 | |

**المصدر**: من إعداد الباحثين وفقاً لمخرجات (spss).

نلاحظ من خلال الجدول رقم(04) بأن توزيع العاملين في عينة الدراسة حسب الجنس أن الذكور يفوقون الإناث في هذه المؤسسة بنسبة مئوية تقدر ب59.3%، أما بالنسبة لتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير العمر، حيث يتبين من الجدول أن أعلى نسبة في الفئات العمرية كانت الفئة الثانية ما بين 31 و40 سنة إذ بلغ عدد الأفراد ضمن هذه الفئة27عاملا بنسبة مئوية بلغت(50%) ومن خلال هذه الفئة الغالبة نلاحظ أنها من فئة الشباب مما يعني أن المؤسسة تقوم بتوظيف فئة الشباب القادرة على بذل المجهود لتحقيق أهداف المؤسسة، أما بالنسبة لفئة الخبرة الأكثر إنتشار بين العاملين في عينة الدراسة هي بين 5 سنوات الى15سنة والتي بلغت نسبتها (42.6%)، أما بالنسبة لتوزيع العاملين في عينة الدراسة حسب طبيعة العمل، جاءت الأعمال الإدارية في المرتبة الأولى بنسبة بلغت(59.3%)، تليها الأعمال المختلطة بنسبة بلغت(29.6%)، ثم الأعمال التقنية بنسبة بلغت(11.1%)، ومن خلال طبيعة نشاط المؤسسة نلاحظ أن هناك نقص كبير في المورد البشري التقني.

**3-4- قياس مستوى إدراك أبعاد المتغيرات**

نتناول في هذاه الفقرة حساب المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لمحاور الدراسة المتمثلة في العنصر التقني والعنصر البشري للإدارة الالكترونية والأداء العمومي وذلك من أجل إعطاء تصور عام حولها ومن ثم تحليلها وتفسيرها، والجدول التالي يلخص ذلك:

***الجدول(05):*** *المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة.*

| الأبعاد | الوسط الحسابي | الإنحراف المعياري | الإتجاه |
|---|---|---|---|
| بعد العنصر التقني | 3.7613 | 0.77324 | مرتفع |
| بعد العنصر البشري | 3.3395 | 1.008 | متوسط |
| متغير الأداء العمومي | 3.8519 | 0.83838 | مرتفع |

***المصدر:*** *من إعداد الباحثين وفقاً لمخرجات (spss).*

يتضح لنا من خلال الجدول(05) أن مستوى إدراك بعد العنصر التقني داخل المؤسسة محل الدراسة كان إتجاهه مرتفعاً؛ أي درجة عالية من الموافقة لعينة الدراسة، حيث أن المتوسط الحسابي المرجح العام قيمته(3.761) والإنحراف المعياري(0.773) مما يشير الى وجود تباين في إجابات عينة الدراسة حول هذا البعد،أما بالنسبة لمستوى إدراك بعد العنصر البشري داخل المؤسسة محل الدراسة جاء بإتجاه متوسط؛ أي درجة منخفظة من الموافقة لعينة الدراسة، حيث أن المتوسط الحسابي المرجح العام قيمته(3.339) والإنحراف المعياري(1.008) مما يشير وجود تباين في إجابات عينة الدراسة حول هذا البعد، ويتضح لنا من خلال الجدول(05) أن مستوى الأداء داخل المؤسسة محل الدراسة يمثل الإتجاه مرتفع؛ أي درجة عالية من الموافقة لعينة الدراسة، حيث أن المتوسط الحسابي المرجح العام قيمته(3.581) والإنحراف المعياري(0.838).

**3-5- أثر أبعاد الإدارة الإلكترونية بصفة مستقلة على الأداء العمومي (إختبار الفرضيات)**

### 3-5-1- نتائج إختبار الفرضية الفرعية الأولى

حيث تضمنت هذه الفرضية(H0): لايوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للعنصر التقني كبعد من أبعاد الإدارة الإلكترونية بصفة مستقلة على الأداء لدى العاملين في مؤسسة بريد الجزائر لولاية الجلفة.

***الجدول(06):*** *نتائج تحليل التباين للإنحدار البسيط لإختبار أثر بعد العنصر التقني للإدارة الإلكترونية بصفة مستقلة على الأداء لدى العاملين بمؤسسة بريد الجزائر لولاية الجلفة.*

| المتغير المستقل | B | الخطأ المعياري | معامل التحديد ($R^2$) | معامل الإرتباط(R) | قيمة(T) المحسوبة | مستوى دلالة (T) |
|---|---|---|---|---|---|---|
| العنصر التقني | 0.832 | 0.095 | 0.588 | 0.764 | 8.642 | 0.000 |
| المتغير التابع: الأداء العمومي | قيمة (T) المجدولة عند مستوى دلالة($\alpha \leq 0.05$) ودرجة الحرية (52, 1)=1.67 | | | | | |
| | *ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة($\alpha \leq 0.05$) | | | | | |

***المصدر:*** *من إعداد الباحثين وفقاً لمخرجات (spss).*

يتضح لنا من خلال الجدول(06) أن هناك تأثير كبير ذو دلالة إحصائية للعنصر التقني كبعد من أبعادالإدارة الإلكترونية بصفة مستقلة على الأداء لدى العاملين في مؤسسة بريد الجزائر لولاية الجلفة، وذلك إستنادا على قيمة (T) المحسوبة والتي بلغت (8.642) أكبر من قيمتها المجدولة والبالغة (1.67)، بالإضافة الى أن مستوى المعنوية يبلغ (0.000) وهو أقل من مستوى المعنوية المفروض والذي يبلغ($\alpha \leq 0.05$)، ويتضح لنا أن معامل الإنحدار(**B**) قد بلغ (**0.832**)، وهذا يدل على وجود **تأثير قوي** على الأداء العمومي، كما أن قيمة معامل الإرتباط (**R**) بلغت(0.764) أي أن هناك **علاقة طردية بين المتغيرين**.

وبناء عليه، نرفض الفرضية الصفرية، **ونقبل الفرضية البديلة** والتي تنص على أنه:" يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للعنصر التقني كبعد من أبعاد الإدارة الإلكترونية بصفة مستقلة على الأداء لدى العاملين في مؤسسة بريد الجزائر لولاية الجلفة."

### 3-5-2- نتائج إختبار الفرضية الفرعية الثانية

حيث تضمنت هذه الفرضية(H0): لايوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للعنصر البشري كبعد من أبعاد الإدارة الإلكترونية بصفة مستقلة على الأداء لدى العاملين في مؤسسة بريد الجزائر لولاية الجلفة.

***الجدول(07):*** *نتائج تحليل التباين للإنحدار البسيط لإختبار أثر بعد العنصر البشري للإدارة الإلكترونية بصفة مستقلة على الأداء لدى العاملين بمؤسسة بريد الجزائر لولاية الجلفة.*

| المتغير المستقل | B | الخطأ المعياري | معامل التحديد($R^2$) | معامل الإرتباط(R) | قيمة(T) المحسوبة | مستوى دلالة (T) |
|---|---|---|---|---|---|---|
| العنصر البشري | 0.702 | 0.061 | 0.714 | 0.842 | 11.418 | 0.000 |
| المتغير التابع: الأداء العمومي | | | قيمة (T) المجدولة عند مستوى دلالة($\alpha \leq 0.05$) ودرجة الحرية (1 ,52)=1.67 | | | |
| | | | *ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة($\alpha \leq 0.05$) | | | |

***المصدر:*** *من إعداد الباحثين وفقاً لمخرجات (spss).*

يتضح لنا من خلال الجدول(07) أن هناك تأثير كبير ذو دلالة إحصائية للعنصر البشري كبعد من أبعادالإدارة الإلكترونية بصفة مستقلة على الأداء لدى العاملين في مؤسسة بريد الجزائر لولاية الجلفة، وذلك إستنادا على قيمة (T) المحسوبة والتي بلغت (11.418) أكبر من قيمتها المجدولة والبالغة (1.67)، بالإضافة الى أن مستوى المعنوية يبلغ (0.000) وهو أقل من مستوى المعنوية المفروض والذي يبلغ ($\alpha \leq 0.05$)، ويتضح لنا أن معامل الإنحدار(**B**) قد بلغ (**0.702**)، وهذا يدل على وجود **تأثير قوي** على الأداء العمومي، كما أن قيمة معامل الإرتباط (**R**) بلغت(0.842) أي أن هناك **علاقة طردية بين المتغيرين**.

وبناء عليه، نرفض الفرضية الصفرية، **ونقبل الفرضية البديلة** والتي تنص على أنه:" يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للعنصر البشري كبعد من أبعاد الإدارة الإلكترونية بصفة مستقلة على الأداء لدى العاملين في مؤسسة بريد الجزائر لولاية الجلفة."

### 3-5-3- أثر أبعاد الإدارة الإلكترونية بصفة مشتركة على الأداء العمومي:

تهدف هذه الفقرة الى إختبار فرضية الدراسة الميدانية الرئيسية كمايلي:

" **لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية (α≤0.05)لأبعاد الإدارة الإلكترونية في نفس الوقت على الأداء لدى العاملين في مؤسسة بريد الجزائر لولاية الجلفة.**"

***الجدول(08):*** *نتائج تحليل التباين للإنحدار المتعدد لإختبار أثر أبعاد الإدارة الإلكترونية على الأداء لدى العاملين بمؤسسة بريد الجزائر لولاية الجلفة.*

| المتغير المستقل | B | الخطأ المعياري | معامل التحديد($R^2$) | معامل الإرتباط(R) | قيمة(T) المحسوبة | مستوى دلالة (T) | وجود الأثر |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| العنصر التقني | 0.353 | 0.106 | 0.764 | 0.855 | 3.324 | 0.02 | يوجد أثر |
| العنصر البشري | 0.507 | 0.083 | | | 6.192 | 0.00 | يوجد أثر |
| المتغير التابع:الأداء العمومي | قيمة (T) المجدولة عند مستوى دلالة(α≤0.05) ودرجة الحرية (51, 2) =1.67<br>*ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة(α≤0.05) | | | | | | |

***المصدر:*** *من إعداد الباحثين وفقاً لمخرجات (spss).*

إن نتائج تحليل التباين للإنحدار المتعدد لإختبار الأثر توضح لنا من خلال الجدول(**08**)، أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية (α≤0.05) لأبعاد الإدارة الإلكترونية بصفة مشتركة على الأداء لدى العاملين في مؤسسة بريد الجزائر لولاية الجلفة، وذلك إستنادا الى قيمة (**T**) المحسوبة والبالغة (**6.192/3.324**) أكبر من قيمتها المجدولة والبالغة (**1.67**) بالإضافة الى أن مستوى المعنوية يبلغ (**0.00/0.02**) وهو أقل من مستوى المعنوية المفروض والذي يبلغ (**α≤0.05**).

وبناء عليه، نرفض الفرضية الصفرية **ونقبل الفرضية البديلة** والتي تنص على أنه:" **يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية (α≤0.05)لأبعاد الإدارة الإلكترونية في نفس الوقت على الأداء لدى العاملين في مؤسسة بريد الجزائر لولاية الجلفة.**"

## 4-خاتمة:

### 4-1-ملخص عام:

رغم التأخر المسجل في تبني وإستخدام مختلف أدوات وتطبيقات الإدارة الإلكترونية بالمؤسسات الجزائرية إلا أنه توجد بالفعل مبادرات في هذا الإتجاه، فمؤسسة بريد الجزائر محل دراستنا هذه تسعى بالفعل إلى إستغلال مختلف التطورات التكنولوجية التي تساعدها في تطوير مخرجاتها وتحسين منتجاتها وخدماتها ومن ذلك سعيها لإستغلال وإستعمال مختلف مكونات الإدارة الإلكترونية وإدماجها في منظومة عملها، وهذا الإتجاه سيؤدي لا محال إلى جملة من التغيرات على مختلف أقسام المؤسسة ومجالات نشاطها.

وبالعودة لموضوع دراستنا والذي حاولنا من خلاله الوقوف على واقع تطبيقات الإدارة الإلكترونية وأثره على أداء مؤسسة بريد الجزائر قد توصلنا الى النتائج التالية:

- مستوى إدراك العنصر التقني للإدارة الإلكترونية مرتفع،
- مستوى إدراك العنصر البشري للإدارة الإلكترونية متوسط،
- مستوى إدراك متغير الأداء العمومي مرتفع،
- تبين من خلال نتائج الإنحدار الخطي المتعدد أن هناك علاقة تأثير موجبة ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين جميع أبعاد الإدارة الإلكترونية بصفة مشتركة على الأداء لدى العاملين بمؤسسة بريد الجزائر لولاية الجلفة."
- وتؤكد لنا النتائج المتوصل إليها أن مختلف أبعاد الإدارة الإلكترونية تؤثر على أداء مؤسسة بريد الجزائر إذ إتضح لنا أن البعد البشري هو البعد الأكثر تأثيرا على أداء مؤسسة بريد الجزائر ويليه في المرتبة الثانية البعد التقني.

### 4-2-الإقتراحات والتوصيات:

من النتائج السابقة نقدم التوصيات الآتية لمؤسسة بريد الجزائر لولاية الجلفة، والتي نرى أنها أساسية:

- من الضروري على مؤسسة بريد الجزائر لولاية الجلفة تطوير نظام المعلومات والإتصال على الشبكات الداخلية والخارجية.

- تعتمد القيادة حتى وإن كانت إلكترونية على قدرة التأثير في الآخرين وتحفيزهم لتحقيق أهداف معينة، أي لا تعتمد فقط على العنصر التقني، لذا وجب على المؤسسة التركيز على العنصر البشري، ليكون أكثر تحفيزا، ويقظة ومرونة مع كل التغيرات، لتتمكن المؤسسة من الاستجابة بسرعة لكل المستجدات الحاصلة، والوصول إلى مبدأ كل موظف قائد.
- يجب على مؤسسة بريد الجزائر لولاية الجلفة العمل على إستقطاب أصحاب الخبرات والمهارات في مجال العمل الإلكتروني والموارد البشرية المؤهلة والمتخصصة.
- يجب على مؤسسة بريد الجزائر لولاية الجلفة العمل على إكساب مواردها البشرية المعارف والخبرات والمهارات والقيم والسلوكيات ثم العمل على تجديدها بإستمرار، خاصة تلك التي تتوافق طموحاتها مع احتياجات المؤسسة.
- على المؤسسة الاهتمام أكثر بأنظمة الحماية الخاصة بها، فهي الأساس لحماية البيانات وتخفيض مخاطر أمن المعلومات.

## 5- قائمة المراجع:

### 5-1- المراجع الأجنبية:

1. Scott, M., DeLone , W., & Golden, W. (2016). Measuring eGovernment success: a public value approach. *European Journal of Information Systems, 25(3)*, pp. 187-208, https://doi.org/10.1057/ejis.2015.11.

2. Assar, S. &. (2007). *Administration électronique : constats et perspectives.* . Paris: GET et Lavoisier.

3. Hossan, c., & Ryan, j. (2016, January-March). Factors Affecting e-Government Technology Adoption Behavior in a Voluntary Environment. *International Journal of Electronic Government Research, 12(1)*, pp. 24-49, https://doi.org/10.4018/IJEGR.2016010102.

4. Pang, M.-S., Lee, G., & DeLone, W. (2014). IT Resources, Organizational Capabilities, and Value Creation in Public-Sector Organizations: A Public-Value Management Perspective. *The Journal of Information Technology*, *29*, pp. 187-205, https://doi.org/10.1057/jit.2014.2.

5. SINNASSAMY, C. (2004). l'entreprise est devenue le modèle de référence qui s'est transposé dans le secteur public. *revue de trésor*, p. 360.

6. Twizeyimana, J., & Andersson, A. (2019). The public value of E-Government. *Government Information Quarterly*, *36*, pp. 167-178, https://doi.org/10.1016/j.giq.2019.01.001.

**2-5- المراجع العربية:**

1. أحمد فتحي الحيث، (2015)، *مبادئ الإدارة الإلكترونية*، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع.

2. باسي إلهام، (2015)، دور الإدارة الإلكترونية للموارد البشرية في أداء المؤسسة، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، عنابة: جامعة باجي مختار.

3. حسين حريم، (2019)، *مبادئ الإدارة الحديثة: النظريات، العمليات الإدارية،وظائف المنظمة*، (ط6، المحرر) عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.

4. رحماني سناء، (2017)، دور الإدارة الإلكترونية في تسيير المؤسسة، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بسكرة: جامعة محمد خيضر.

5. سعد غالب ياسين، (2019)، *مقدمة في الإدارة الإلكترونية*، الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

6. صفوان المبيضين، (2019)، *مقدمة في الحكومة الإلكترونية*، عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

7. علاء عبد الرزاق السلمي، (2008)، *الإدارة الإلكترونية*، الأردن: دار وائل للنشر.

8. كمال رزيق وأخرون، (17-18 5, 2010)، أسلوب نظام الميزانية القائمة على النتائج من أجل تطوير أداء القطاع المحلي الحكومي، *الملتقى الدولي حول تسيير الجماعات المحلية -الواقع والتحديات- دراسة بعض التجارب الدولية* (صفحة 10)، البليدة: جامعة سعد دحلب.

9. يوسف بومدين، (2010)، منهجية بطاقة القياس المتوازن للأداء في تطوير القدرات الإشرافية والقيادية الإستراتيجية للمسؤولين المحليين لتحقيق التنمية المستدامة (رؤساء المجالس البلدية والنواب)، *الملتقى الدولي حول تسيير الجماعات المحلية -الواقع والتحديات- دراسة بعض التجارب الدولية* (صفحة 05)، البليدة: جامعة يعد دحلب.

# محاولة قياس جودة الاتصال المالي في المؤسسة الاقتصادية المدرجة في البورصة دراسة حالة شركة أليانس للتأمينات

# Trying to measure the quality of financial communication in the listed economic institution Case study of Alliance Insurance

**الأخضر رينوبة**، مركز البحث (CRSIC) الأغواط، welcomtolakhdar@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2020/04/08 تاريخ القبول: 2020/05/31 تاريخ النشر: 2020/06/06

**ملخص:** نسعى من خلال هذا البحث الى تطوير مقياس لقياس جودة الاتصال المالي في المؤسسة ولتحقيق ذات الغرض وبعد أن حددنا جوانب قياس الجودة، قمنا بإعداد استبانة ووزعناها على المحللين الماليين، واستخدمنا برنامج SPSS19 واختبرنا تجانس وتوافق العبارات باستخدام اختبار w لكندال، يقيس هذا الاخير مدى تجانس وتوافق اجابات المحللين، وبعد الانتهاء من المقياس وتطبيقه على المؤسسة محل الدراسة، توصلنا الى فعالية المقياس في قياس الجودة وكذا الى زيادة في الجودة لسنة2018 مقارنة بسنة 2008 وهذا راجع للاستراتيجية المنتهجة من قبل للمؤسسة.

**الكلمات المفتاحية :** اتصال مالي، قياس جودة، معلومات مالية، بورصة الجزائر

**تصنيف JEL : G22، G32**

**Abstract:** Through this research, we seek to develop a measure the quality of financial communication in the organization and to achieve the same purpose. After we identified aspects of quality measurement, we prepared a questionnaire and distributed it to financial analysts, and we used the SPSS19 program and tested homogeneity and consistency of phrases using the Kendall w test, the latter measures the extent of homogeneity and consistency of answers Analysts, after completing the scale and applying it to the institution under study, we reached the effectiveness of the scale in measuring quality as well as an increase in quality for the year 2018 compared to 2008 and this is due to the strategy adopted by the institution

**keyword**: Financial Contact, Quality Measurement, Financial Information, Algiers Stock Exchange

**JEL classification code : G22، G32**

**المؤلف المرسل: الأخضر رينوبة، الإيميل:** welcomtolakhdar@gmail.com

## 1. مقدمة:

تلعب السوق المالية دورا حاسما في تقيم الصورة المالية للمؤسسة، كما تعتبر الأسهم منتج يحمل نفس اسم المؤسسة. وبالتالي لا يمكن تمييز صورتها المالية عن صورتها المؤسسية. إن الصورة المالية القوية هي أفضل حصن ضد التقلبات في الأسعار. وعليه تسعى المؤسسة لتلبية حاجات الأطراف ذوو العلاقة من مساهمين مؤسساتيين أو أفراد وكذا المحللين الماليين باعتبارهم وسطاء تهتم المؤسسة لكسبهم أو صحافة، من المعلومات المالية (الأرقام والنتائج والتقارير، وما إلى ذلك ومن المعلومات الاقتصادية العامة ( استراتيجيات الشركة والأداء والتوقعات وجودة الإدارة، وما إلى ذلك)،كل هذا في اطار ما يسمى بالاتصال المالي الذي يساهم في تعزيز الصورة المؤسسية و ترقيتها باستمرار لتحقيق التميز.

كما يعتبر الاتصال المالي أداة أو وسيلة تساعد المسؤولين لأن يكونوا أكثر شفافية للتعريف بمؤسستهم، شرح الاستراتيجيات المتبعة، النتائج المحققة بطريقة واضحة وبسيطة وذلك بغية جلب أكبر عدد من الزبائن الذين يتخذون من هذه الشفافية معيارا لاختيارهم أو جلب المساهمين والمستثمرين للرفع من القيمة المالية للمؤسسة.

ومن هذا المنطلق يتبادر الينا الاشكال الرئيسي التالي:

**كيف يمكن قياس جودة الاتصال المالي لشركة أليانس للتأمينات ؟ وهل هناك زيادة في جودة الاتصال المالي لسنة 2018 مقارنة بسنة 2008؟**

ومن أجل معالجة اشكالية الدراسة ، تم طرح الفرضيتين التاليتين:

– يتم قياس جودة الاتصال المالي بناء على تقارير التسيير التي تصدرها المؤسسة؛
– هناك تطور في جودة الاتصال المالي يتماشى مع متطلبات الأطراف ذوو العلاقة، وذلك كل سنة.

وفيما يخص الدراسات السابقة، فقد اهتمت العديد من الدراسات داخل الوطن وخارجه بموضوع الاتصال المالي ومن أهمها نجد:

**دراسة** (مراح، 2004) حيث تعالج هذه الدراسة وضعية الركود المزمن التي تعرفها بورصة الجزائر، وهذا بالنظر الى سيرورة عملها البطيئة وحجم التداول المحدود نتيجة ضعف الاقبال على الأسهم. رغم تمتع المؤسسات المصغرة في البورصة بالمعايير الاقتصادية والموضوعية المتعارف عليها، إلا أن اسهمها تعرف نقصا كبير في إقبال المساهمين وهذا ما جعل الباحث يحاول معرفة اسباب هذه الوضعية في مجال آخر هو الاتصال المالي للمؤسسة. بعد الدراسة توصل الى مجموعة من الاستنتاجات أهمها محدودية تأثير الرسائل الاتصالية على الجمهور المستهدف وتشكيل اتجاه موجب لديهم ازاء المؤسسة و أسهمها. وقدّم الباحث في الأخير بعض التوصيات للمؤسسة محل الدراسة كتكثيف المراسلة وفتح مجال التواصل أكثر مع المساهمين كفتح رقم الهاتف الأخضر والزيارات، وأوصى أيضا بوضع استراتيجية اتصال مدروسة، خاصة ومكيفة حسب المعطيات الميدانية لمحيط المؤسسة وكل الأطراف المتدخلة فيها لا سيما فئة المساهمين فيها.

**دراسة** (بنان، 2015): حاولت الباحثة من خلال هذه الدراسة الى التطرق لعدة نقاط أولها ماهية الاتصال المالي وخطوته الاستراتيجية؛ وكذلك جمهور ووسائل الاتصال المالي، ثم تتبعت تطور القطاع البنكي في الجزائر، وبداية وخدمات البنوك العمومية والاتصال وأهميته في البنوك العمومية وممارساته فيها.وذلك بالإجابة على اشكالية ما هو واقع ممارسة الاتصال المالي في البنوك العمومية؟ واختارت الباحثة مجموعة من البنوك العمومية للدراسة الميدانية وخلصت الى بعض النتائج اهمها:

أن ممارسات الاتصال المالي غير واضحة وغير دقيقة، حيث أنها لا تخضع لأي إستراتيجية أو تخطيط، فالإفصاح عن ما حققته البنوك من نتائج يكون مناسباتيا ولا تتدخل مديرية الاتصال إلا في حالة نشر البيانات في الصحافة المكتوبة خاصة.

**دراسة** (ayed-koubaa, 2011): جاءت هذه الدراسة لتأكيد تأثير خصائص مجلس الادارة:( هيكل الملكية، المساهمين الاداريين )على جودة المعلومات المحاسبية المفصح عنها من قبل المؤسسة، كما تم ادراج متغيرات رقابية أخرى للنظر في التأثير على دقة توقعات المحللين الماليين التي بدورها تؤثر على جودة الاتصال. توصلت الباحثة إلى بعض النتائج بعدما قامت بدراسة على عينة من المؤسسات الصناعية والتجارية وللفترة مابين 2002

و2007 تشير الى وجود تأثير ايجابي لوجود لجنة الترشيحات داخل مجلس الادارة، استقلالية الادارة على جودة المعلومات المفصح عنها من قبل المؤسسة. وفيما يتعلق بهيكل الملكية فإن فرضية مصادرة المساهمين ذوو الأقلية من قبل كبار المساهمين فقد تم رفضها تماما.

## 2. الاطار النظري للاتصال المالي:

الاتصال المالي اجراء استراتيجي من خلاله تسعى المؤسسة لبناء علاقات طويلة الأجل بهدف الاستمرارية، وفيما يلي سنقدم تعريف الاتصال المالي واهدافه والجهات المستهدفة .

### 1.2. تعريف الاتصال المالي:

تباينت تعاريف الاتصال المالي كون هذا الاخير يلعب عدة أدوار في المؤسسة وفي مايلي بعض التعاريف:

الاتصال المالي هو:(Rahma, 2005, p8) " أحد الاجراءات الاستراتيجية الذي يركز على التعريف بالمؤسسة ومسيريها وترقية صورتها والتعبير عن قيمتها عند المستثمرين ومختلف أصحاب المصالح، وتطوير أدوات الاتصال التي تسمح ببناء علاقات معهم طويلة الأجل."
ويعرف الاتصال المالي أيضا كونه:" برنامج للمعلومات المالية، يسعى لتعزيز الصورة المالية وصورة المؤسسة في وقت قصير."(Marois B, 2004 p38) ويعرف أيضا على أنه:" بمثابة اجراء استراتيجي لنقل وعرض الواقع الاقتصادي الموجه للتأثير على توقعات وقرارات أصحاب الفوائض المالية."(GetlerSumma, 2006,p 02)
أما التعريف الذي نراه من وجهة نظرنا انه أكثر تحديدا لمفهوم الاتصال المالي فهو:" الاتصال المالي عبارة عن نظام متماسك، منظم، ومهيء لتدفق المعلومات المالية وغير المالية بين المؤسسة وأصحاب المصلحة باستخدام أدوات متطورة على نحو متزايد للشفافية والاستمرارية(Nejjar, 2012, P 48)

### 2.2 أهداف الاتصال المالي:

هناك العديد من الاهداف المتوخاة من الاتصال المالي، فحسب هيئة الاسواق المالية (AMF) نجد:

-يعتبر أداة فعّالة في ايجاد علاقة متميزة للمؤسسة المدرجة مع المساهمين ؛

-التركيز على بناء صورة متماسكة وصادقة للمؤسسة أمام المساهمين تسمح بتقييم الأداء العملي والمالي لها من أجل الحكم على مستقبلها وتوجيه قراراتها من خلال الصورة الصادقة؛

-يلعب الاتصال المالي دورا جوهريا في ايجاد جو من الثقة بين المؤسسة والمستثمرين؛

-الاتصال المالي الموجه للأفراد المستثمرين يعطي خصائص جوهرية في التركيز على أفضل فهم للمعلومات المالية من خلال البساطة والوضوح والتركيب والتكامل من أجل بناء صورة شاملة؛

-يسمح الاتصال المالي للمساهمين بتقييم وضعية المؤسسة من خلال الاقتصاد العام أو السوق ويكون ذلك بتحقيق أقصى مستوى من الشفافية؛

-تسعى المؤسسة من خلال الاتصال المالي الى احترام الإلتزامات القانونية والتنظيمية سواء كانت محلية أو دولية؛

-يهدف الاتصال المالي إلى إعلام المساهمين عن النتائج الدورية للشركات؛

-تطوير وتوثيق الروابط بين المؤسسة وبيئتها الاقتصادية والمالية؛ (فؤاد، 2013، ص4-5)

-يساعد على نمو الطلب على الأوراق المالية من خلال الترويج لأجل الاقبال على تداول الاوراق المالية؛

-يمكن الاتصال المالي من تقييم أفضل للأسهم وذلك من خلال توفير معلومات مالية وغير مالية ( كمية وغير كمية) متميزة؛

-يساعد على التنبؤ بتدهور البورصات من خلال نشر الشركات المدرجة لنتائجها بصفة دورية تسمح بالتنبؤ بمستقبل المؤسسات في السوق المالي؛

حماية المستثمرين: اذ يعتبر الاتصال المالي أداة حماية من خلال تعامل المؤسسة مع المستثمرين على حد سواء في تقديم المعلومات المالية.( Anne, 1998, p32)

### 3.2 الجهات المستهدفة في الاتصال المالي:

الاتصال المالي ليس غاية في حد ذاته وإنما هو أداة ووسيلة من خلاله تسعى المؤسسة إلى تلبية حاجات بعض الأطراف ذات الصلة، ومن خلال هذا المطلب سنحاول تقسم الجهات المستهدفة الى أطراف مستهدفة نهائية، وأطراف أخرى تعتبر وسيطة فقط بحكم استخدامهم للمعلومات.

#### 1.3.2 الأطراف المستهدفة النهائية (مباشرة) :

**1. المساهمون الأفراد:**

تعتبر فئة المساهمين الأفراد أكبر جمهور مستهدف تسعى المؤسسة الاتصال بهم وكسبهم كمساهمين دائمين، ويعتمد هؤلاء في الحصول على المعلومات على بعض التقنيات المبسطة كإشهارات التلفزة ورسائل المدير او بالاعتماد على موقع الانترنت الخاص بالمؤسسة أو موقع البورصة.

**2. المستثمرون المؤسساتيون:** يعتبر هؤلاء المساهمون من أكبر الأطراف المتدخلة في السوق المالي، ويتكونون من مختلف البنوك التجارية والصناديق المالية من احتياط، تأمين، تقاعد وتعاضديات عمالية، حيث تستثمر هذه المؤسسات جزء من أموالها في شتى المشاريع، وفي مختلف العمليات المالية: عند الاكتتاب، عند التنازل، التمويل بالقروض والتداول، وعليه تحتاج هذه الفئة معلومات مالية موضوعية فهم يعتمدون على ما ينشر ويقدم ضمن الاتصال المالي الذي تقوم به المؤسسة.

**3. المساهمون الأجراء:** وهم أشخاص موظفون داخل المؤسسة يملكون اسهم في رأس مال الشركة بغية تحقيق ارباح غير الأجر الدي يتقاضونه مقابل عملهم، ويرجع استثمارهم في المؤسسة اما لضمان مناصبهم أو نتيجة التسهيلات والامتيازات التي تقدم لهم كما هو الحال في فرنسا وألمانيا، كما أن المؤسسة تسعى للحفاظ عليهم تفاديا للخلافات مع النقابات وللحد

من سيطرة المساهمين الكبار ومنع مراقبتهم للشركة كون المساهمين الأجراء أقل اهتمام بأمور المؤسسة التقنية وأقلهم حذرا وأكثرهم وفاء للمؤسسة.

**2.3.2 الأطراف المستهدفة الوسيطة(غير مباشرة) :**

**1. المحللون الماليون:** يتطلب عمل المحلل المالي معرفة جيدة بالمؤسسة ومديريها ومنتجاتها وبيئتها التنافسية، ويقوم المحللون بما يلي:

- تفسير المعلومات التي ترسلها المؤسسة وبيئتها.
- تحليل نشاط المؤسسة ونتائجها؛
- الاعتماد على المشاريع المستقبلية لبناء التنبؤات عن طريق استغلال المعلومات التي تقدمها المؤسسة في بيئتها من أجل التوصل إلى التحليل والتقييم؛
- اصدار توصيات الاستثمار لمديري الصناديق والمستثمرين المحتملين للمؤسسات.

ويقوم المحللون الماليون بجمع المعلومات من خلال:

- الاجتماعات الدورية للمعلومات المالية والاجتماعات العامة؛
- نشرات وسائل الإعلام الاجتماعية والوثائق؛
- اتصالات مباشرة مع الإدارة.

كما يعتبر رأيهم أمر بالغ الأهمية لقرار الاستثمار، كما أنهم يشغلون وظيفة رئيسية ويمثلون قوة مضادة للمؤسسات. والدور الرئيسي للمحللين الماليين هو توصية سوق الأوراق المالية، التي تعتمد على بحوث واسعة وتحليل البيانات المالية المنشورة.

وتؤكد عدة استقصاءات أن المديرين ينظرون إلى المحللين الماليين كوسيط رئيسي في عملية الاتصال المالي، كما يتم مراقبة توصيات سوق الأسهم عن كثب من قبل مديري المحافظ المالية وكذلك من قبل المساهمين الأفراد كونهم يعتبرون القراء الماليين. وهو الهدف الذي تسعى المؤسسة لتحقيقه بالوسائل المتاحة لها.

**2. وكالات التنقيط:** وتتمثل مهمتها في تحديد تصنيف ( تقييم في المصطلحات الأنجلو ساكسونية) للمؤسسات المصدرة للسندات، والتي ستستند إلى مخاطر الملاءة، أي عدم التسديد، التي تمثلها للمستثمر. إن سوق الأسهم لا يأخذها في عين الاعتبار إلا إذا تم تخفيض قيمة المؤسسة ... إن شروط التمويل ومعدل الفائدة الذي سيخدمه المصدر لجذب أكبر عدد من المكتتبين هو في جزء منه التصنيف أو التقييم الذي تقدمه هذه الوكالات. ولا يهتم هذا الجمهور إلا المؤسسات الكبيرة التي تعامل الوكالات باحترام نظرا لأهميتها.

تتم عملية التنقيط وفق القواعد التالية.(Anne, 1998 p52.) :

- الحكم على الأرصدة المالية للمؤسسة؛
- جميع التداولات خلال حياة المؤسسة؛
- الانجاز أو الاقتناء؛
- مراجعة التنقيط السابق.

**3. الصحافة:** ان العلاقة مع الصحافة ووسائل الاعلام تشكل عنصر أساسي في الاتصال المالي، كونها تمثل ركيزة أو تقنية مهمة كما هي تمثل مستهدف للاتصال المالي، فإجبارية الاعلانات المالية جعل الصحافة المالية ووسائل الاعلام الاقتصادية والمالية تتحول الى أول مصدر للمعلومات للمساهمين الأفراد والمؤسسات.

إن الصحافة ووسائل الإعلام المالية يعتبران أداتين فعالتين في بلوغ مساهمين حاليين ومحتملين للإقبال على أوراق المؤسسات، لكن العلاقة مع الصحافة ووسائل الاعلام يجب أن تكون أكثر تحكما وتنظيما لكي تحافظ على التناسق والتكامل في الصورة المالية والصورة التأسيسية للمؤسسة والتقليل من الإشاعات المضللة مثل المبالغة في توقعات النتائج.,(فؤاد ،2013،ص 4-5)

**4.البنوك:** تعتبر المعلومات المالية بمثابة المواد الأولية للبنوك، حيث تستخدمها في إجراء مقارنة بين مختلف موارد واحتياجات العملاء، كما أن نوعية العلاقة ودرجة الثقة تكون بتقديم

أفضل للمعطيات والمعلومات المالية المتميزة لتسهيل عمل البنك في حساب نسبة ملاءة المؤسسات الطالبة للتمويل،..(Anne p51، 1998) كما أن البنوك تعتبر أكثر استخداما للاتصال المالي وبأقصى احترافية وخاصة مع العملاء والموردين لتقدير المخاطر وتقييم الفرص للمفاضلة بين البدائل، حيث أن المبدأ الذي تتعامل به البنوك هو الحفاظ على الأوراق المالية المتميزة.

**5.الزبائن والموردين:** لا تعتبر هاتان الفئتان الأخيرتان بصفة عامة متلقين مباشرين. ومع ذلك، فهي لا تتأثر بالصورة العامة للمؤسسة، التي يعتبر اتصالها المالي جزءا لا يتجزأ من المستهدفين عموما.

**6. المنافسين:** ومن المهم إضافة المنافسين إلى قائمة المستهدفين. فدراسة الاتصالات المالية الخاصة بهم يزيد من حجم المعلومات التي تساعد في تقييم وضعياتهم في السوق.

## 3. ركائز و معايير تقييم جودة الاتصال المالي

بعد أن تعرفنا على الاتصال المالي ، مبادئه والأطراف المستهدفة وحاجتها من الاتصال المالي، سنقدم ركائز (دعائم) وتقنيات الاتصال المالي التي تساعد في توصيل المعلومات المالية للأطراف المستهدفة، وكذا معايير تقيم جودة الاتصال المالي.

### 1.3 ركائز وتقنيات الاتصال المالي

تستخدم المؤسسة مجموعة من الركائز والتقنيات في عملية الاتصال المالي، وتأخذ بالحسبان في ذلك الجمهور المستهدف من العملية الاتصالية، كما أن هناك بعض الركائز تعتبر الأدوات الغالبة والرئيسية في معظم الأحيان، حيث نجد مثلا التقرير السنوي في بعض المؤسسات يأخذ 60% إلى 80% من الميزانية المخصصة لمصلحة الاتصال المالي، (Malaval et Decaudini, 2012 p417) ما يبرز الأهمية الكبيرة التي يحظى بها.

### 1.1.3 ركائز مكتوبة (اتصال غير مباشر)

**1. التقرير السنوي:** يعتبر التقرير السنوي أحد أهم الأدوات المستخدمة في الاتصال المالي خاصة بالنسبة للمحللين و المستثمرين المؤسسين، كونه يلبي احتياجات مختلف الأطراف ذوي العلاقة ، فهو يتطرق الى نشاط المؤسسة ونتائجها وسياساتها ...وعموما هو بطاقة تعريفية خاصة بالشركة ويشمل وثائق اقتصادية وقانونية ومحاسبية وتأسيسية، حيث تهدف المؤسسة من وراء إصداره إلى:

– **إعلام وطمأنة المساهمين:** وذلك من خلال نشر النتائج النهائية والكاملة التي حققتها المؤسسة باحترام مجموعة من المعايير كالوضوح والدقة وقابلية المقارنة بين ما تم تحقيقه ونتائج السنوات السابقة ان أمكن ذلك، كما يعد التقرير السنوي من الوثائق المرجعية التي يمكن الاستعانة بها لمعرفة الوضعيات المالية خلال سنة كاملة لهذا نجد المؤسسات تعيره أهمية كبيرة أثناء اعداده.

– **نشر الصورة المؤسساتية:** تهدف المؤسسة من خلاله الى خلق صورة حسنة أمام المتعاملين كونه واجهة المؤسسة وبالتالي تعرض مختلف المنتجات والخدمات التي تقدمها كما تقدم من خلاله ملخصا عن حياتها كالتحسين في المنتجات والتوسع في النشاط وجل الأحداث الاقتصادية التي من شأنها تؤثر على المؤسسة، وتعرض المؤسسة أيضا الارباح التي تحققها وحصتها من السوق واستراتيجياتها المستقبلية.

**2–التقرير المرحلي:** وهو تقرير نصف سنوي إذ يعتبر أيضا أحد أدوات الإتصال التي تستخدمها المؤسسة حيث له أهمية خاصة للمحللين والمستثمرين والمؤسسين، كونه يمكّن من تتبع سير نشاط المؤسسة في فترة أقل من دورة محاسبية، وهذا يبقي الأطراف المهتمة بالمؤسسة على إطلاع مستمر على نتائج أعمالها، وهذا ما يتماشى ومقومات الإفصاح من حيث التوقيت.

**3- تقنيات أخرى:** بالإضافة الى التقرير السنوي والمرحلي هناك نشريات أخرى تقوم المؤسسة بإصدارها، نجد مثلا **رسالة المساهمين** وهي عبارة عن رسالة يرسلها الرئيس المدير العام للمساهمين قبيل انعقاد الجمعية العمومية يبين لهم فيها حصيلة النتائج السنوية باختصار كما يبن لهم تاريخ ومكان انعقاد الجمعية العمومية، هذا الى جانب نشر ما يسمى **بدليل المساهم** والذي يتم عبر صفحاته التعريف بالمؤسسة ونشاطها، كما نجد مطويات أو ما يعرف **بكتيب المؤسسة** يوزع عادة في المناسبات والمعارض والأبواب المفتوحة.

### 2.1.3 ركائز ووسائل علاقتية (اتصال مباشر)

المقصود بالركائز (الوسائل) العلاقاتية تلك الوسائل التي تسعى الى ربط العلاقة بين المؤسسة والاطراف ذوي العلاقة نذكر منهم على وجه الخصوص المساهمين، المحللين، المستثمرين المؤسسين، محافظي الحسابات، الصحافة. ومن خلال هذه النقطة سنقدم الركائز المستخدمة بالنظر الى طرف العلاقة.

### 3.1.3 ركائز أخرى ( اتصال تفاعلي )

1-**الأنترنت:** تعتبر من بين أهم الركائز التي تعتمد عليها المؤسسة اليوم في عمليات الاتصال المالي، حيث تشير دراسة قامت بها لاسوفراس (La sofres) لصالح جريدة لاتريبون الفرنسية والتي تمحورت حول ممارسات الاتصال المالي في المؤسسات المسعرة في البورصة فإن 95% منهم يمتلكون موقعا في شبكة الانترنت، وبالتحديد 73% من هذه المؤسسات المستجوبة تمتلك ركنا خاص بالمعلومات المالية.

كما أوضحت نفس الدراسة أن المساهمين يستخدمون شبكة الانترنت كمصدر أساسي وأولي للحصول على معلوماتهم، وذلك من خلال الاطلاع على مواقع الصحف الاقتصادية والمالية، ثم مواقع الصحف اليومية وأخيرا مواقع المؤسسات، هذا بالإضافة إلى أن الانترنت تسمح بالاطلاع على المعلومة بسرعة وتبادلها مع أطراف آخرين، كما تسمح كذلك بالاطلاع

على بعض الوثائق المتواجدة على شكل نسخة إلكترونية كالبيان المالي، التقرير السنوي أو تقرير النشاط...الخ، وحتى امكانية تحميلها. (بنان، 2015،ص 145)

2-**الرقم الأخضر**: عبارة عن رقم هاتف مجاني تضعه المؤسسة بصفة دورية أو مستمرة، حيث تعتبر هذه التقنية من أفضل وسائل الاتصال وتسيير العلاقات مع المساهمين الأفراد.

3-**وسائط تفاعلية أخرى**: كتقنية الفيديو والمحاضرات التلفزيونية و مينيتل ( Minitel).

**2.3 معايير تقييم جودة الاتصال المالي**

ان جودة الاتصال المالي يمكن التعبير عنها بمدى نجاح الاتصال المالي وتحقيق أهدافه من خلال بلوغ عدد معين للاكتتاب في عمليات رأسمال المؤسسة وكذا احترام قيود الهيئات المنظمة للسوق المالي، إلا أن هذين المعيارين لا يعبران كلية على مدى فشل أو نجاح استراتيجية الاتصال المالي، حيث هناك معايير أخرى نذكر منها (Anne, 1998p 51) :

**1.2.3 المعايير التقنية:**

نميز بين المعايير البورصية البحتة المرتبطة مباشرة بالبورصة، وبعض المقاييس المستمدة من التحليل المالي للمؤسسات، وكذا التغيرات التي طرأت على المساهمين.

**1-المعايير البورصية:**

**1.1 وضعية الأسهم**: يقصد بها حالة تداول الأسهم من حيث الاقبال، أي وجود طلبات الشراء بصفة دائمة وبحجم يعادل أو يفوق حجم عروض البيع، وأيضا مستوى الأسعار بالمقارنة بسعر الاصدار وسعر الأسهم المنافسة، وعليه فجودة الاتصال المالي تقاس بمدى توفيرها لظروف التداول الجيدة المراد الوصول اليها.

**2.1 منحة المجازفة المطلوب على المؤسسة**: ويقصد بها الفرق بين مردودية الأصول المتداولة التي فيها مخاطرة التي تصدرها المؤسسة والأصول المتداولة قليلة المخاطرة لمؤسسات أخرى، فالإقبال على الأصول المخاطر يدل على نجاح الاتصال المالي.

**3.1 معدل فترة امتلاك الأسهم:** ينظر هنا الى مدى احتفاظ المساهمين الفعليين بأسهمهم، يدل سلوك امتلاك الأسهم لمدة طويلة على تمتع المؤسسة بثقة مساهميها أي الوفاء، فالمساهم الذي يشك في قدراتها ونتائجها وخاصة الفوائد، يسرع الى التخلي عن الأسهم التي بحوزته، ويبحث عن الفرصة البديلة.

**4.1 معامل رسملة البورصة للربح:** يتم حساب المعامل من خلال اجراء المقارنات بين أسعار الأسهم ومتوسط السوق، وسعر سهم المؤسسة مقارنة مع متوسط أسعار المؤسسات في نفس القطاع، ولا يمكن في أي حال من الأحوال اعتبار سعر السهم مقياس لتقييم جودة الاتصال المالي، بحكم أنه يتأثر بالكثير من المعالم الخارجية، وعليه يؤخذ كمؤشر فقط.

**5.1 تنامي التحليل المالي على المؤسسة:** يقصد بها كل التحاليل والتعليقات التي يقوم بها المهنيون من محللين ماليين متخصصون في البورصة، بحيث تعبر التحاليل الايجابية عن الصحة الجيدة للمؤسسة مما يعني توفر الشروط المناسبة للتعامل الآمن معها ولتحقيق الأرباح، كما يتم التقييم وفق بعض المقاييس نذكر منها:

- تقدير الأرباح السنوية المتوقعة لكل سهم مما يؤدي غالبا إلى ارتفاع سعر السهم في نهاية السنة المالية؛
- توصيات ونصائح الوسطاء للمساهمين سواء بالشراء، المضاعفة، البيع الجزئي أو التصفية؛
- حجم ونوعية المقالات الصحفية المعالجة لأخبار المؤسسة؛
- تكافؤ العرض والطلب بمعنى ضمان مساهمين جدد على الدوام.

**2-تزايد مساهمي المؤسسة:** ان تطبيق استراتيجية تشمل أحيانا تنويع المخاطر تسعى الى التوازن المثالي بين مختلف اصناف المساهمين : المساهمون المؤسساتيون مقارنة بالمساهمين الأفراد، المساهمون الأجانب مقارنة بالمحليين...الخ ، كطريقة لتقييم جودة الاتصال المالي لتحقيق ذلك و لتشمل المعايير التالية:

- نمو هيكل المساهمين حسب نوع المستثمر وحسب البلد يقيس أحيانا تأثير العروض المالية؛

– اكتشاف المساهمين الجدد وربطهم مع أسهم خاصة من أجل إقامة الدعوات والاجتماع الإعلامي أو قائمة عناوين محددة من أجل التقرير السنوي؛

– تحليل قيمة المبالغ المستثمرة حسب الزمن وتقييمها .

**2.2.3 تحليل الصورة المالية:**

يمكن تقييم مدى نجاح استراتيجية الاتصال المالي من خلال تحليل الصورة المالية للمؤسسة، وهذا من خلال الاعتماد على وكالات متخصصة ومستقلة أو مؤسسات مالية من أجل عملية التحليل لتحديد نقاط الخلل في الصورة المالية الخارجية لمؤسسة، وبعد ذلك تقوم المؤسسة بتصحيح الخلل.

**3.2.3 معايير نوعية أخرى:**

توجد العديد من المعايير النوعية للحكم على جودة الاتصال المالي مثل جائزة أحسن تقرير سنوي، الجائزة البلورية للمعلومة المالية، وكذلك التحقيقات للترتيب السنوي للمؤسسات للمجلات المتخصصة مثل مجلة ( Vie Française) (Investor Relations Magazine) أو استطلاعات الرأي الدورية.

كذلك المقالات الصحفية تلعب دورا مهما في الكشف عن بعض جوانب الصورة المالية للمؤسسة، و لذا نجد دوما المحللين الماليين يقومون بإجراء مقابلات مع الصحفيين من اجل اقتناص المعلومات.

## 4.طريقة وأدوات قياس جودة الاتصال المالي:

من أجل قياس جودة الاتصال المالي قمنا بتطوير مقياس، حيث تطلّب الأمر العديد من المراحل حتى توصلنا الى المقياس في شكله النهائي والذي من خلاله نستطيع قياس جودة الاتصال المالي لكل مؤسسة، وفي ما يلي المراحل التي مررنا بها:

1- بعد الاطلاع على الأدبيات المحاسبية والدراسات السابقة استخلصنا ان الاتصال المالي يتكون من جانبين: جانب معلوماتي يتعلق بتقديم معلومات مالية وغير مالية تتسم بالخصائص النوعية التي تمكن مستخدميها باتخاذ قرارات رشيدة، وجانب علاقات سواء مع المساهمين أو المهنيين وغيرهم من الأطراف ذوي المصلحة، وعليه يمكن القول أن مقياس جودة الاتصال المالي سيحاول قياس جودة تقرير التسيير باعتباره الأداة التي تحوي الجانب المعلوماتي للاتصال المالي بالإضافة الى الاستعانة بكل التقارير التي تصدرها المؤسسات وكذا مواقع الانترنت الخاصة بالمؤسسة أو بورصة الجزائر التي تعتبر بدورها أداة لتوطيد العلاقات مع الأطراف ذوي المصلحة.

2- ولتحقيق ذات الغرض وبعد أن حددنا جوانب قياس الجودة، قمنا بإعداد استبانة تتضمن جزئين جزء يتعلق بجودة تقرير التسيير والذي قسَم بدوره إلى عدة محاور وكل محور الى عدة عبارات، وجزء ثاني متعلق بجودة العلاقة مع المساهمين والمهنيين حيث قسَم أيضا هذا الجزء الى عبارات .

3- قمنا بتوزيع هذه الاستبانة على اطارات بورصة الجزائر و بعض المحللين الماليين الشاغلين في البنوك التجارية وحتى المكاتب الخاصة الذين يقدمون استشارات مالية، وبعض الأكاديميين الذين يملكون خبرة كافية في جانب المالية، وهذا من اجل الحكم على مدى تعبير مضمونها عن جودة الاتصال المالي، حيث وزعنا حوالي 32 استبانة واعتمدنا على طريقة التسليم والاستلام المباشر والبريد الالكتروني، واستلمنا 22 استبانة من المجموع الكلي. و كان الهدف من هذه الاستبانة هو الاجابة على التساؤل التالي: ما مدى أهمية المعلومات المقدمة في محاور الاستبيان لتقييم جودة الاتصال المالي في المؤسسة؟ وكانت اجابات المحليين تأخذ شكل: غير مهمة (1)، مهمة (2)، مهمة جدا (3).

4-تأتي مرحلة المعالجة حيث استخدمنا برنامج SPSS 19 واختبرنا تجانس وتوافق العبارات باستخدام اختبار w لكندال (Coefficient de concordance de Kendall)، حيث يقيس

هذا الاخير مدى تجانس وتوافق اجابات المحللين الماليين حول العبارات التي تمثل أداة لقياس جودة تقرير التسيير وجودة العلاقة مع المساهمين والمهنيين، وكانت نتيجة الاختبار تساوي: 0.748 (انظر الملحق رقم 02) وهذا يعني أن هناك توافق وتجانس للآراء المحللين الماليين كبير نوعا ما حول تعبير العبارات لقياس جودة الاتصال المالي.

5-وبعد الانتهاء من عملية المعالجة، حاولنا اعطاء تقييم لعبارات الاستبيان وذلك بإعطاء قيمة (0) ، قيمة (1)، قيمة (2)، علما أن التقييم يكون لتقارير التسيير ومواقع الأنترنت للمؤسسة محل الدراسة لسنتي الدراسة 2008، 2018.

**الجدول رقم(01): كيفية تقييم مقياس جودة الاتصال المالي**

| العبارات | نعطي قيمة 0 | نعطي قيمة 1 | نعطي قيمة 2 |
|---|---|---|---|
| **عبارات المقياس** | عند عدم توفر أي معلومة من المعلومات المتضمنة في محاور الاستبيان. | وجود معلومات ولكن تخص السنة المالية ذاتها فقط (توفر للمعلومات نسبي). | توفر المعلومات بشكل كافي للسنة المالية وسنوات أخرى مع استخدام الأشكال التوضيحية والنسب (توفر كافي للمعلومات). |

**المصدر**: من اعداد الباحث بناء على الدراسات السابقة.

6-تعتبر هذه المرحلة كمرحلة أخيرة في بناء المقياس والتي من خلالها نقوم بإنشاء بطاقة تقييمية لكل مؤسسة من المؤسسات محل الدراسة (الملحق رقم 03) ونقوم بمتابعتها عبارة بعبارة بالموازاة مع تقرير التسيير الخاص بكل مؤسسة، وكذلك نستعين بتقارير أخرى كرسائل المساهمين مثلا التي نجدها عادة في الموقع الالكتروني للمؤسسة حتى نستطيع في الأخير

جمع جميع نقاط المحاور والأجزاء ومنه نتوصل الى قيمة اجمالية نقسمها على القيمة المرجعية ( والتي هي افتراضا مجموع نقاط العبارات 41 مضروبة في القيمة 2).

$$QCF\ n = \frac{\sum_{41}^{1} p}{I \times Vm} \times 100$$

**حيث:**

$QCF\ n$:جودة الاتصال المالي للسنة ن.

$\sum_{41}^{1} p$: مجموع النقاط المتحصل عليها للسنة ن.

$Vm$:القيمة القصوى المعطاة (02).

$I$:عدد العبارات الموجودة في المقياس.

**الجدول رقم (4-04): قياس جودة الاتصال المالي لشركة أليانس للتأمينات**

| I محاور تقييم جودة تقرير التسيير | 2008 | 2018 |
|---|---|---|
| أولا: توفر المعلومات العامة و التاريخية عن المؤسسة. | 04 | 05 |
| ثانيا: توفر المعلومات حول نشاط المؤسسة. | 07 | 10 |
| ثالثا: توفر المعلومات المالية والمحاسبية. | 15 | 18 |
| رابعا: توفر معلومات غير مالية. | 08 | 08 |
| خامسا: توفر المعلومات عن توقعات السنة المقبلة والآفاق. | 07 | 08 |
| جودة تقرير التسيير | 41 | 49 |
| II عبارات تقييم جودة العلاقة مع المساهمين والمهنيين. | 2008 | 2018 |
| العلاقة مع المساهمين والمهنيين. | 18 | 18 |
| جودة العلاقة مع المساهمين والمهنيين | 18 | 18 |
| جودة الاتصال المالي لشركة أليانس للتأمينات | 59 | 67 |

**المصدر**: من إعداد الباحث.

3-1- حساب نسبة جودة الاتصال المالي لشركة أليانس للتأمينات لسنة 2008

$$QCF\ 2008 = \frac{\sum_{41}^{1} p}{I \times Vm} \times 100$$

$$QCF\ 2008 = \frac{59}{41 \times 02} \times 100 = \frac{59}{82} \times 100 = \ 72\%$$

3-2- حساب نسبة جودة الاتصال المالي لشركة أليانس للتأمينات لسنة 2018

$$QCF\ 2015 = \frac{\sum_{41}^{1} p}{I \times Vm} \times 100$$

$$QCF\ 2015 = \frac{67}{41 \times 02} \times 100 = \frac{67}{82} \times 100 = \ 82\%$$

**ثانيا: مقارنة مستوى تطور جودة الاتصال المالي قبل وبعد 2008-2018.**

بعد أن قمنا بحساب جودة الاتصال المالي انطلاقا من المقياس المصمم لقياسها بناءً على جودة تقرير التسيير وجودة العلاقة مع المساهمين والمهنيين، سنقوم بمقارنة جودة الاتصال المالي قبل وبعد وذلك على المؤسسة محل الدراسة.

**الجدول رقم (02): تطور جودة الاتصال المالي من خلال سنتي 2008-2018**

| جودة الاتصال المالي | جودة الاتصال المالي | | التغير في جودة الاتصال المالي |
|---|---|---|---|
| | 2008 | 2018 | |
| **شركة أليانس للتأمينات** | **%72** | **%82** | + 13.9% |

**المصدر**: من إعداد الباحث.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان هناك تغير ايجابي في نسب جودة الاتصال المالي للمؤسسات محل الدراسة بنسب متفاوتة من مؤسسة الى أخرى حيث نجد أكبر نسبة زيادة ترجع لشركة أليانس للتأمينات حيث كانت نسبة الجودة سنة 2008 تقدر ب 72**%** ثم ارتفعت بمقدار 13.9 **%** لتصبح سنة 2015 82 **%**، وترجع هذه الزيادة لعدة أسباب لعل الأبرز منها هو انضمام الشركة الى بورصة الجزائر وكذا الاصلاحات التي قامت بها الجزائر في الجانب المالي والمحاسبي وهو تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF ابتداء من سنة 2010 بدل المخطط المحاسبي الوطني PCN، وايضا المتسبب في هذه الزيادة هو

تطبيق الشركة لقواعد حوكمة الشركات، كما ان أقل زيادة تعود لفندق الأوراسي بنسبة 2.8%، حيث ارتفعت نسبة جودة الاتصال المالي الى 74% بعدما كانت 72% سنة 2008 . وتعود الزيادة تقريبا لنفس الاسباب السابقة. وعموما يمكن القول أن المؤسسات الاقتصادية المدرجة في بورصة الجزائر لديها جودة في الاتصال المالي تمكنها من تقديم معلومات مالية وغير مالية الى الأطراف ذوي المصلحة من مساهمين ومقرضين ومصالح الضرائب. غير انها لا تزال تحتاج الى زيادة في جودة الاتصال اذا ما قورنت بالمؤسسات الناشطة في بيئات أخرى.

## 5. الخاتمة:

من خلال هذه الدراسة قمنا بمحاولة تقديم مقياس لقياس جودة الاتصال المالي في المؤسسة الاقتصادية المدرجة في بورصة الجزائر وقمنا بتطبيقه على شركة أليانس للتأمينات المدرجة وتوصلنا الى مجموعة من النتائج نلخصها فيما يلي:

- الاتصال المالي اجراء استراتيجي من خلاله تسعى المؤسسة لبناء علاقات طويلة الأجل مبنية على الثقة مع مختلف الأطراف ذوو العلاقة من مستثمرين ومساهمين مؤسساتيين، مساهمين أفراد وحتى المساهمين الموظفين.
- هناك العديد من الركائز والدعائم التي يعتمد عليها الاتصال المالي، ويعتبر التقرير السنوي أهمها كونه الأكثر شيوعا واستعمالا بين مختلف المتعاملين مع المؤسسة وبالتالي أثبت نجاعته في نجاح الاتصال المالي.
- لا يمكن في أي حال من الأحوال اعتبار سعر السهم مقياس لتقييم جودة الاتصال المالي، بحكم أنه يتأثر بالكثير من المعالم الخارجية الأخرى، وعليه يؤخذ كمؤشر فقط.

– يمكن قياس جودة الاتصال المالي وذلك من خلال جودة تقرير التسيير وجودة العلاقة مع المساهمين والمهنيين؛

– ان نسبة جودة الاتصال المالي لشركة أليانس عموما هي مقبولة، كما ان هناك تحسن في النسبة لسنة 2018 مقارنة بسنة 2008، دليل على أن تنفيذ استراتيجيات شركة أليانس

للتأمينات كان له الأثر الايجابي في زيادة جودة الاتصال المالي، كتطبيق قواعد وميثاق الحكم الراشد .وعليه نقدم بعض الاقتراحات التالية:

– زيادة الاهتمام بوظيفة الاتصال المالي داخل المؤسسات واعطائه مجال أكبر كما هو الحال في المؤسسات الأجنبية لما له الأثر البالغ في زيادة الشفافية والافصاح وغرس الثقة بين المؤسسة وجميع الأطراف ذات العلاقة؛

– ضرورة الزام جميع المؤسسات بتحسين الاتصال المالي من خلال تقارير التسيير لاسيما غير الاجبارية وذلك من أجل التواصل الناجح والفعّال؛

– تفعيل بورصة الأوراق المالية في الجزائر وذلك بتنويع الأدوات الاستثمارية وتسعير شركات عمومية أخرى من أجل خصخصتها، واعطائها فرصة أكبر لتمويل المؤسسات؛

## 6. قائمة المراجع:


1. Bompoint P Marois B .(2004) .*gouvernement d'entreprise et communication financière* .Paris: Economica.
2. Chiraz Ben Ali-Mireille GetlerSumma) .may , 2006 .(La communication financiere et la structure de propriete : Le cas francais .*Comptabilité,Controle,Audit et institution* ،p.49-48
3. Guimard Anne .(1998) .*la communication financière*) 2e .(Paris: Economica.
4. Hanen ben ayed-koubaa) .may, 2011 .(qualité de la communication financiers au sujet des pratique de gouvernance d'entreprise cas du SBF120 .*comptabilité ,économie et societé*.
5. onnee stephane-chekker Rahma .(2005) .l'évolution de la communication financière dans le processus de gouvernance :le cas Saint-gobain ."*laboratoire orléanais de gestion* ،p.08
6. Phillipe malaval et Jean Marc Decaudini .(2012) .*Pentacom : Communication théorie et pratique* .,paris: pearson éducation.
7. Wafae Nada Nejjar .(2012) .CONTRIBUTION A L'ANALYSE DES MECANISMES DE GOUVERNANCE EXPLICATIFS DE LA QUALITE DE LA COMMUNICATION

FINANCIERE : CAS DES ENTREPRISES DU SBF 120 . *Thése de Doctorat* .49-48 ،France ،Université Droit Economie et gestion d'orléans.

8.بنان كريمة. (2015). الاتصال المالي في الجزائر نموذج قطاع البنوك الجزائري "دراسة وصفية تحليلية". *أطروحة دكتوراه*. الجزائر، الجزائر.

9.صديقي فؤاد. (2013). فعالية الاتصال المالي في النظام المحاسبي المالي (SCF) في الجزائر (2010 بداية التطبيق). *رسالة ماجستير*، 4-5. الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير جامعة ورقلة.

10.مراح عيسى. (2004). الاتصال المالي واتجاهات المساهمين نحو الأسهم( دراسة حالة مجمع الرياض سطيف). *رسالة ماجستير*. الجزائر، الجزائر.

# دور القطاع الخاص في مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي

# The role of the Private Sector in the Path of economic and Social Development in the Arab World

**ط.د بقريش زبيدة**، جامعة الجزائر03، begriche58@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2020/02/19 تاريخ القبول: 2020/05/06 تاريخ النشر: 2020/06/06

**ملخص:** تهدف هذه الدراسة إلى **تبيان دور القطاع الخاص في مسار التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في دول الوطن العربي.و قد توصلت الدراسة إلى** أن تفعيل دور القطاع الخاص و تقويته ، يجعل منه قاعدة صلبة للتنويع الاقتصادي من جهة و مصدر لتمويل الخزينة العموميمة كن كما يجب العمل على جعل القطاع الخاص مستدام بتبني برامج المسؤولية الاجتماعية الحقيقية، ذو تنافسية عالية على المستوى الدولي وابتكاري لضمان الاستمرارية و البقاء.

**الكلمات المفتاحية**: القطاع الخاص، القطاع العام، الخوصصة، التنمية الاقتصادية، النمو الاقتصادي وتنويع الاقتصاد

**تصنيف *JEL: A11, P41***

**Abstract**: This study aims to show the role of the private sector in the path of economic and social development in the countries of the Arab world. The study concluded that activating the role of the private sector and strengthening it makes it a solid base for economic diversification on the one hand and a source of public treasury financing be as it should Working to make the private sector sustainable by adopting real social responsibility programs that are highly competitive internationally and innovative to ensure continuity and survival.

**Key words**: private sector, public sector, privatization, economic development, economic growth and diversification of the economy

**JEL classification code : A11, P41**

**المؤلف المرسل: بقريش فوزية** begriche58@gmail.com

## مقدمة

نستطيع القول إن الإصلاح الاقتصادي ومنه تنويع الاقتصادات العربية هو في مرتبة الفرائض التنموية، التي لا يمكن تأخيرها، لاعتبارات منهجية وفكرية وفنية متعددة. والمسألة التنموية، هي رهان كل الشعوب والمجتمعات داخل الدول، وعمودها الفقري الذي لا يقاس فقط بضرورة توفر الأموال أو العنصر البشري المؤهل إداريا وتقنيا، وإنما التنمية هي نسق من العلاقات المتداخلة اجتماعيا واقتصاديا وبيئيا وبشريا وثقافيا، بهدف الرفع من المستوى المعيشي إلى مستوى أرقى وفق إستراتيجية تشاركيه هي مقاربة تنموية فاعلة.

ويتمحور المعنى الشامل للتنمية حول توسيع الخيارات أمام المواطن العربي، وتمتّعه بالمستوى اللائق من السكن والتعليم والرعاية الصحية، واحترام حقوقه في المشاركة، ويمتد ذلك إلى مستوى الرفاه الاجتماعي وحماية البيئية والقضاء على الفقر وتمكين المرأة. فتراوحت الأفكار لحل الإشكالية بين سير في طريق التنمية المستقلة المعتمدة على النفس، والاعتماد على موارد البلاد كلها، وتنمية دور القطاع الخاص في خطة التنمية، وانتهاج سياسات مالية وضريبية عادلة، ومشاركة المجتمع المدني في التنمية، ودعم البنية القانونية والتنظيمية المواكبة لعملية التنمية، وترشيد سياسات الإعفاء الضريبي وتنشيط آليات المساءلة والمحاسبة وضمان الشفافية.

خلال الثلاثين والأربعين عاماً الأخيرة، حُكم على البلدان النامية والعربية أن تُحلَّ المشروعات الخاصة محل القطاع العام، وتُحلَّ قوى السوق محل الدولة، وحلّت شعارات التنمية البشرية محل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأصبحت مواجهة الفقر بديلاً من تصحيح الخلل الهيكلي المُزمن في توزيع الثروة الوطنية والدخل المحلي. غير أن في ظل ذلك، تحققت أحياناً معدّلات مرتفعة للنمو الاقتصادي، بينما اتّسعت فجوة التفاوت بين أفراد العاملين والموظفين، وبين مُلاّك رأس المال المُحقق من علاقة التزاوج مع السلطة، وعبر شبكات الفساد، والاعتماد على الخارج، تكنولوجياً ومالياً وغذائياً.

**مشكلة البحث**

انطلاقا مما سبق يطرح التساؤل التالي:

كيف يمكن أن نطّور دور القطاع الخاص كي يساهم في تعزيز القدرات المتاحة من أجل خلق مناخ يؤدي إلى تعزيز ثقافة النزاهة ومناهضة الفساد في المجتمع العربي، ودولة تُمكّن من مساءلته وتأمين المنافسة الحرة فعلياً بشكل الذي يحقق النمو والازدهار لمجتمعاتنا؟

وفي محاولة الإجابة على السؤال الرئيس، ستتم الإجابة المختصرة على أسئلة فرعية، وهي:

1 . ما المقصود بالنمو المستدام والتنمية المستدامة؟

2. هل تمكن القطاع الخاص من قيادة عملية التنمية في ظل انسحاب الدولة وتغير وظائفها في النشاط الاقتصادي أم أن عملية التنمية تتطلب تكامل القطاعين العام و الخاص؟

3. ما المقصود بتنويع الاقتصاد والحد من تداعيات الأزمة النفطية في الأقطار العربية؟

**أهداف البحث**

هدفت هذه الدراسة إلى:

1 . تشجيع قيام قطاع الخاص بتمّيز بالفاعلية والقدرة على المنافسة وتدعيم آليات والمؤسسات التي من شأنها أن تعزز الرؤى والاستراتيجيات والسياسات المشتركة بينه وبين الحكومة.

2 . تغيير ذهنية القطاع الخاص وجعله معنيا باستثمار رأس المال بالمخاطرة لا باقتناص الفرص السريعة، لكي يكون حضوره الاجتماعي إلى جانب حضوره الاقتصادي كشريك استراتيجي للدولة في بناء مجتمع متقدم ينتمي إليه الجميع.

3 . تطويره ودعمه ليقود عملية التنمية والنمو الاقتصادي، من خلال مبادرته بتطوير مشاريع مبتكرة وعصرية، وقيامه بتنمية البحوث وتطوير الصناعات.

4 . مناهضة الفساد وكشف تأثيره السيئ في التماسك الاجتماعي والتنمية المستدامة وكشف الأضرار التي يُلحقها بالاقتصاد الوطني والثروة القومية.

5 . ضرورة التزام القطاع الخاص ب"المسؤولية الاجتماعية وحوكمة الشركات".

**أهمية الموضوع**

تكمن أهمية الدراسة في أن القطاع الخاص يؤدي دور بنّاء في تعزيز حركة التنمية واقتصاد متنوع تنافسي، معرفي، ترتفع فيه نسبة مشاركة المواطنين في سوق العمل، وتمكين المشاريع الصغيرة والمتوسطة. و يُعد الطرف الثاني في التأثير على القطاع الاقتصادي في كل دولة بعد القطاع العام، ويشكل عنصراً من عناصر التوازن في الاقتصاد المحلي، والعالمي.

**منهجية البحث**

يجتهد هذا البحث في تطبيق منهج وصفي تحليلي، بالاستعانة لما ورد في المراجع والأبحاث من خلال العرض لمختلف المفاهيم الأساسية وبالاطلاع على مجموعة من قراءات في الأدبيات الاقتصادية الحديثة. وإن ركزت معالجتي البحثية على الأقطار العربية لأن هناك تشابها كبيراً في أطرها العامة.

وقصد الإلمام بمختلف التطلعات هذا البحث سيتم التركيز على المحاور التالية بالدراسة والتحليل:

أولاً: الإطار المفاهمي للنمو والتنمية

ثانيًا: القطاع الخاص ودوره المتنامي في النشاط الاقتصادي

ثالثاً: تنويع الاقتصاد والحد من تداعيات الأزمة النفطية في الأقطار العربية

## أولاً: الإطار المفاهمي للنمو والتنمية

اختلف الكتاب والمفكرون في مصطلحي التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي من حيث أنهما وجهان لعملة واحدة أم أن لكل واحد منهما مدلوله، إضافة إلى مصطلحات أخرى ذات الصلة بهما كالسياسة والإستراتيجيةّ.

**1- عن النمو المستدام**

النمو الاقتصادي عبارة عن عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية ومستمرة عبر فترة ممتدة من الزمن (ربع قرن ) بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان مع وفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية وحماية الموارد المتجددة من التلوث والحفاظ على الموارد غير المتجددة (سهيلة فريد النبات، 2015، ص61). ويقصد به حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، وذلك من خلال القيام بمقدار مناسب من الاستثمارات التي تتوقف على حجم المدخرات المحلية والقروض والمساعدات الأجنبية المتاحة أمام الاقتصاد القومي، ومنه يمكن استنتاج خصائص النمو الاقتصادي:

_ أن الزيادة التي تتحقق في الدخل لابد أن تكون على المدى الطويل وليست زيادة مؤقتة سرعان ما تزول بزوال مسبباتها، لذلك لابد أن نستبعد النمو العابر الذي يحدث نتيجة لعوامل عرضية.

يُمثل تقرير النمو الذي أصدرته الجنة الدولية المعنية بالنمو والتنمية أحدث الدراسات في مجال النمو المُستدام والتنمية وحسب محتويات التقرير نشير على عدد من المُقدمات والنتائج التي وردت فيه ذات الصلة بالموضوع ( The Word Bank, 2008).

- إدراك أن "النمو ليس هدفاً في حد ذات، وإنما هو وسيلة لأهداف عديدة ذات أهمية عميقة للأفراد والمجتمعات، إلاّ أنه فوق كل اعتبارٍ آخر يُمثل احد أضمن السبل لعتق المجتمعات من إسار الفقر، وتكمن أهمية النمو المُستدام في أنه يخلق فرصاً للأفراد والمجتمعات يصعب، وربّما يستحيل، تحقيقها في غياب واستدامة النمو الاقتصادي(علي عبد القادر،2013 ص 26).

- إمكانية تعريف النمو المستدام باعتباره معدلاً سنوياً لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يبلغ أو يفوق، 7 في المائة مدة ربع قرن أو أكثر مع ملاحظة أن مثل هذه المعدلات المرتفعة للنمو تؤهّل الدول ليتضاعف حجم اقتصادها كل عشر سنوات. ومعدلات النمو ليست هي القضية المحورية، بل نوعية ومصادر هذا النمو هي القضية المركزية، وفي الحقيقة فإن معدل نمو متوسط ومستدام، يضمن خلق فرص عمل، ويخفض مستويات الفقر يكون مفضلا على معدل نمو أعلى ولكن يؤدي إلى درجة أكبر من عدم المساواة في الدخول.

_ تحقيق معدلات مرتفعة للاستثمار في حدود حوالي 25 في المائة، بما في ذلك الاستثمار في البنية الأساسية والتعليم و الصحة في حدود 7_8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك على الرغم من أن الإنفاق على هذه المجالات لا يُعد استثماراً في تقاليد حسابات الناتج القومي. على أساس الفترة الزمنية واستقرار معدلات النمو، يعرف النمو المُستدام في الدول العربية باعتباره متوسطاً لمعدل النمو للدخل الحقيقي للفرد.

**2- التعريف الموسع للتنمية**

إن التنمية عملية معقدة، فهي تنطوي على تطور شامل لجميع أجزاء النظام الاقتصادي، كما أنها تؤدي إلى تعديل العلاقات المختلفة التي تربط عناصر هذا النظام بعضها ببعض، فالتنمية الاقتصادية تقترن بالزيادة السكانية وتراكم رأس المال وتطبيق التكنولوجي، كما تقترن أيضا بتغير تركيبة السكان وتغير توزيع مداخليهم ونفقاتهم على الاستهلاك والادخار( إسماعيل محمد بن قانة، 2012، ص07). فهي تشير إلى التغيرات العميقة التي تحدث في البنى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية للدول وفي العلاقات التي تربطها بالنظام الاقتصادي العالمي التي يكون من شأنها تحقيق زيادات تراكمية قابلة للاستمرار في الدخل الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن، إلى جانب عدد من النتائج الأخرى غير الاقتصادية متمثلة بتوسع قدرة البناء الاجتماعي الأمر الذي يمكن المجتمع من زيادة قدرته عبر استثمار موارده البشرية والطبيعية (جمال داود سلمان الدليمي،2015، ص 12 – 17). لذا جرت العادة في الكتابات الاقتصادية التقليدية على تعريف عملية التنمية الاقتصادية بأنها عملية الزيادة المستمرة في متوسط دخل الفرد عبر فترة زمنية من الزمن. إلا أن التغير في هذا المؤشر إنما يعكس المظهر الخارجي الكمي لعملية التنمية، لذا فهو بذاته ليس كافياً، وهذا يعني أن التغير في هذا المؤشر الكمي لا بد وأن يصاحبه تغير كيفي هو تقدم أساليب الإنتاج المستخدمة التي تقتضي القضاء على الإختلالات الهيكلية أو تصحيحها. وبالتالي يمكن القول أن عملية التنمية الاقتصادية هي الزيادة المستمرة في متوسط دخل الفرد التي تصاحب وتكون نتيجة لتصحيح الإختلالات الهيكلية ومن ثم تقدم أساليب الإنتاج المستخدمة. وتجدر الإشارة إلى ما يلي:

_ أن الزيادة في متوسط دخل الفرد التي يعتد بها كمؤشر للتنمية الاقتصادية هي الزيادة المصاحبة للتقدم والتغير في أساليب الإنتاج السائدة وأن عملية التنمية بالتالي هي تغير أبعاد

متعددة اجتماعية وثقافية واقتصادية وسياسية. والزيادة في متوسط دخل الفرد التي تعتبر مؤشر للتقدم ولعملية التنمية السريعة هي تلك الزيادة التي تصاحب تغير هذا الوضع الاجتماعي كله. أما الزيادة الفجائية في متوسط دخل الفرد نتيجة لاكتشاف مورد جديد أو ثروة طبيعية جديدة دون أن يصاحب ذلك تغيرا في البنيان الاجتماعي والاقتصادي والثقافي لا تعتبر تنمية طالما بقيت كافة سمات التخلف بالرغم من هذا الارتفاع الشديد في متوسط دخل الفرد.

_ يجب التفرقة بين التنمية الاقتصادية كما عرفناها وبين مفهوم التحضر الغربي. فإتباع أسلوب الحياة الغربي بما يتضمنه من نمط للمعيشة، استهلاك، واستحداث مؤسسات التعليم الغربي...الخ من مظاهر الحياة الاجتماعية الأوروبية لا يعني التنمية الاقتصادية. وهذا قد تؤدي بالمجتمع إلى أن يصبح مجتمعنا متقدما كمستهلك للسلع من الخدمات دون أن تتوافر لديه القاعدة والمقومات لأن يصبح مجتمعاً متقدما تكنولوجيا كمنتج للسلع وليس كمستهلك لها. فاليابان تمارس تنمية اقتصادية بينما الكويت وأبو ظبي تمارسان نوعا من اكتساب مظاهر التحضر الغربي، الصين تمارس تنمية اقتصادية واجتماعية، بينما لبنان اكتساب مظاهر التحضر الغربي كمستهلك فقط (عمر ومحي الدّين 1972، ص 209_ 213).

**3- الرؤية الحديثة للتنمية**

قد تطور مفهوم حوكمة الشركات بشكل كبير وزادت أهميته خلال السنوات القليلة الماضية وأصبح يحتل مكانة بارزة في الكتب والمقالات والبحوث الحديثة. ولفظ الحوكمة مستمد من الحكومة، وهو ما يعني الانضباط والسيطرة والحكم بكل ما تعنيه هذه الكلمات من معاني.

**3_1_ تعريف بمفهوم الحوكمة وأسباب تبنيها ومحاور اهتمامها:** على الرغم من شيوع استخدام مفهوم الحوكمة إلا أنه ليس هناك إجماع على المعنى المقصود به. ويمكن القول بأن المفهوم يأخذ بعدين متوازيين يعكس أولهما فكر البنك الدولي وبرنامج الإنماء الدولي الذي يتبنى الجوانب الإدارية والاقتصادية للمفهوم، في حين يؤكد البعد الثاني على الجانب السياسي حيث يشمل جانب الاهتمام بالاصطلاح والكفاءة الإدارية والتركيز على منظومة القيم الديمقراطية الشائعة في المجتمعات الغربية. فعلى سبيل المثال قدم البنك الدولي أول تعريف للمفهوم حيث تم تعريفه بأنه أسلوب ممارسة القوة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للبلاد من أجل التنمية. وفي هذا التعريف هناك إشارة خفية بأن ممارسة القوة تسمح بوجود أدوار فاعلين رسميين وغير رسميين، إلا أن التعريف لم يذكر بوضوح من هم الفاعلون المشاركون في ممارسة القوة لإدارة الموارد من أجل التنمية وإن كانت كتابات البنك الدولي والأدبيات التي تتناول المفهوم تتحدث عن فاعلين محددين هم الحكومة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني. ولعل تعريف برنامج الأمم المتحدة UNDP يتشابه إلى حد كبير مع تعريف البنك الدولي حيث خلص عدد كبير من الباحثين الذين تم حشدهم لمناقشة مضامين الحكمانية إلى تعريف بأن الحوكمة هي: ممارسة السلطات الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات. من هنا فإن الحكمانية تتكون من الآليات والعمليات والمؤسسات التي من خلاله يستطيع المواطنين أن يعبروا عن وجهات نظرهم ويمارسون حقوقهم القانونية ويؤدون واجباتهم .

في ضوء تعريفات الحكمانية أعلاه، نرى أنها تقوم على ثلاثة دعائم ( أبعاد) أساسية هي: الدعامة الاقتصادية: وتتضمن عمليات صنع القرارات التي تؤثر على أنشطة الدولة الاقتصادية وعلاقاتها بالاقتصاديات الأخرى._ الدعامة السياسية: وتعني بالتركيز على القيم

الديمقراطية ودولة القانون والشفافية والمساءلة والمشاركة في حمل المسؤولية على مستوى المجتمع. _الدعامة الإدارية: وتتضمن الاهتمام بالإصلاح الإداري والكفاءة الإدارية والنظام الخاص بتنفيذ السياسات العامة. وكذلك، يمكن تعريف حوكمة الشركات بأنها:

" النظام الذي يتم من خلاله توجيه أعمال المنظمة ومراقبتها على أعلى مستوى من أجل تحقيق أهدافها والوفاء بالمعايير اللازمة للمسئولية والنزاهة والشفافية" (طارق عبد العال حماد، 2008، ص 3 ).

**3- 2 مكونات الحوكمة ودور كل منها**

تتكون الحوكمة من عدة أطراف تتمثل في الحكومة والإدارة المحلية والهيئات والمؤسسات العامة، والقطاع الخاص الذي يضم الشركات ذات الأشكال القانونية المختلفة والاتحادات والنقابات والقطاع المدني الذي يضم الجهات الأهلية والمجتمع المدني غير المنظم مثل الأفراد والأسرة والتجمعات في أماكن العمل والأماكن العامة بالإضافة إلى الأحزاب السياسية. وبصفة عامة يمكن أن نقول بان الحكمانية والحوكمة أو الحاكمية أو الحوكمة الصالحة أو أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة أو الحكم الرشيد أو الصالح Good Governance تهدف إلى مكافحة الفساد وتحقيق الشفافية والمساءلة والعدالة ...

والحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد من العناصر الهامة للحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة وإنجاح لبرامج المسئولية الاجتماعية. الفساد يؤدي إلى الفقر حيث أنه يضع الأموال في جيوب فئة قليلة بينما يمكن استخدام تلك الأموال للصالح العام. والفساد مرض اجتماعي وسياسي واقتصادي مركب يشوه مؤسسات القطاعين العام والخاص في مختلف أنحاء العالم ويؤثر سلباً على المجتمع ككل. وتعتبر الحوكمة إحدى النتائج المباشرة لفصل الملكية عن الإدارة، فالإدارة تقوم بالنيابة عن حملة الأسهم بإدارة الشركة لصالحهم من حيث المبدأ، وهي بهذه المثابة وكيل عن حملة الأسهم وعندما يحصل التعارض تكون الإدارة قد خرجت عن حدود الوكالة الممنوحة لها. لذا فإن تطبيق الجيد لآلية الحوكمة ومبادئها ينهي مشكلة التعارض ويزيل النتائج السلبية لفصل الملكية عن الإدارة (مدحت محمد أبو النصر، 2015، ص41). الحوكمة الرشيدة بمعاييرها ومبادئها تعمل على تحقيق التنمية المستدامة واستغلال الطاقات والإمكانيات البشرية والمادية والتنظيمية في المجتمع، وتدعو إلى تحقيق مزيداً من العدالة والمساواة واللامركزية والشفافية وتحارب الفساد بكافة أشكاله وألوانه وتحقق مزيد من الديمقراطية. ونتيجة لذلك زاد الاهتمام بهذا مفهوم وأصبحت من الركائز الأساسية التي يجب أن تقوم عليها الوحدات الاقتصادية، ولم يقتصر الأمر على ذلك بل قامت الكثير من المنظمات والهيئات بالتأكيد مزايا هذا المفهوم والتي من أهمها كمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) والتي قامت لخدمات المالية بوضع المبادئ حوكمة الشركات عام 1999 ومقررات لجنة البازل 1،2 الخاصة بالمؤسسات المالية (جبار عبد الرزاق، ص 76). ولقد تحدد في تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002 خلق فرص للأجيال القادمة على أن الحكم الرشيد: "هو الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاه الإنسان ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحرياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ولاسيما بالنسبة لأكثر أفراد المجتمع فقراً وتهميشاً " ( فيصل محمود الشواورة، سنة 2009 ص 129).

**3_3 التنميـة المستدامة**

التنمية المستدامة مفهوم حديث النشأة، بدأ يُستخدم في الأدب التنموي المعاصر، وأصبحت الاستدامة مدرسة فكرية عالمية تنتشر في أغلب الدول الصناعية والنامية، وتهتم بها هيئات

شعبية ورسمية، وتعتبر نمط تنموي يتعامل مع النشاطات الاقتصادية الرامية لتحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي، ويُنظر لذلك على أنه السبيل الوحيد لضمان تحقيق نوعية حياة جيدة للسكان في الحاضر وللأجيال القادمة. وعليه، برزت العديد من المؤسسات التي تهتم بهذا المجال، منها: لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. كما وصفتها اللجنة العالمية للتنمية والبيئة التنمية المستدامة بأنها عملية التغيير التي يتم فيها استغلال الموارد وتوجيه الاستثمارات وتطوير التقنية وتغير المؤسسات بصورة فيها انسجام يؤدي إلى حفز كل من القدرات الحالية والمستقبلية لتلبية حاجات الإنسان وطموحاته. وحيث أن جوهر التنمية في النهاية هو الإنسان، فقد تم دمج مفهوم التنمية البشرية بالتنمية المستدامة ليصبح مصطلح "التنمية البشرية المستدامة" هو مفهوم السائد الآن. ويقصد بأنها تلك "التنمية التي تُلبي احتياجات الأجيال الحالية من دون إعاقة مَقدِرة الأجيال المستقبلية في مقابلة احتياجاتها". وبناء عليه، التنمية المستدامة ليست مجرد النمو في مجمل الناتج القومي، أو زيادة دخول الأفراد أو التصنيع فحسب، ذلك أن لحريات الأفراد محددات أساسية أخرى تتمثل بالتنظيمات الاجتماعية والاقتصادية. أما عن الحريات التي يقصـــد امارتيا صن فتشمل كلاً من العمليات التي تسمح بحرية الأعمال والقرارات والفرص الفعلية المتوافرة للناس، مع التسليم بظروفهم الشخصية والاجتماعية مع الربط بين السوق والحرية والتنمية الاقتصادية. يوصي تقرير مشروع الألفية التابع للأمم المتحدة (2005)، بأن تتضمن استراتيجيات الحد من الفقر المستندة إلى الأهداف الإنمائية للألفية، إستراتيجية من شأنها تعزيز القطاع الخاص المحلي وتوليد الدخل للفقراء، وإشراك القطاع الخاص في عملية تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية أهم، صارا يشكلان شيئا فشيئا عنصر أساسياً من جدول الأعمال الإنمائي.

## ثانياً: القطاع الخاص ودوره المتنامي في النشاط الاقتصادي

من الأهمية بدايةً أن نحاول وضع تعريفٍ واضحٍ وشاملٍ لمفهوم القطاع الخاص حيث يُعرف القطاع الخاص، بأنه القطاع الذي يشمل الأنشطة الاقتصادية كلها التي تأخذ مكانها في حيّز جغرافي معين باستثناء الأنشطة الحكومية، أو ذلك الجزء من الاقتصاد الذي لا تمتلكه الحكومة، أو مجموعة السلع والخدمات التي ينتجها الأفراد والشركات الخاصة لأغراض الربح.

### 1- مفهوم القطاع الخاص

فإذا كان القطاع العام هو كل ما تعود ملكيته للدولة وتديره بمعرفتها ووسائلها وبالتالي تكون ملكيته لكافة المواطنين مجتمعين، فإن القطاع الخاص هو كل ما يملكه المواطنون متفرقين ويديرونه بمعرفتهم ووسائلهم وتحت مظلة سلطة الدولة ورقابتها. فكل من يعمل في جميع القطاعات الصناعية والتجارية والزراعية والخدمية وجميع المهن الفكرية والعلمية كلها تنتمي للقطاع الخاص، الذي لا يتقاضى أفراده دخلاً أو إيراداً من خزينة الدولة، بل يعملون بوسائلهم وطرقهم لكسب معيشتهم وتحسين دخلهم وتطويره بعيداً عن المال العام. والقطاع الخاص هو كل الشرفاء من أصحاب الأعمال والمهن الحرة. أي قطاع الأعمال الخاص الذي بإشراف الدولة وضمن قوانينها يتولى إدارة الإنتاج في قطاعات السلع والخدمات كلها التي يحتاجها المواطن. وحيث يعتبر ركيزة الاقتصاد الحر الذي يستند إلى آلية السوق الحرة والمنافسة التامة لتحديد أسعار السلع والكميات المنتجة والمستهلكة. ويفترض وجود الاقتصاد الحر وعدم تدخل أي فئة، دولة أو غيرها في النشاط الاقتصادي بشكل يتعارض مع قواعد

المنافسة الحرة، وتفترض سوق المنافسة التامة بحيث أن السلوك الاقتصادي يقوم على تحقيق الربح في المشروع وأن قواعد الربح تتغلب على الاعتبارات الاجتماعية التي يتحملها عادة القطاع العام( ضياء مجيد الموسوي، 2005، ص، 18).

ومن التعريفات الأخرى للقطاع الخاص: هو مجموعة المهن، والأعمال التي يعمل فيها فردٌ، أو مجموعةٌ من الأفراد وترتبط بالخبرات، والمهارات المكتسبة سواءً بالاعتماد على التدريب المهني، أو التعليم الأكاديمي، ويساهمُ القطاع الخاص بتوفيرِ الدخل للأفراد من خلال وجود مجموعةٍ مِن فرص العمل (ذكاء المخلص الخالدي، 2013، ص 271 ). هذا من ناحية الملكية والإدارة، أما من ناحية الأهداف فإنَّ كلَّ عملٍ اقتصادي سواء كان عاماً أو خاصاً يهدف بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى تعزيز عملية التنمية فهو قطاع اقتصادي وطني منتج ينبغي تشجيعه ودعمه. وإن زيادة دور القطاع الخاص ليست مطلوبة لذاتها، وإنما لما تحققه المنافسة والكفاءة من ترشيد في استخدام الموارد الاقتصادية، كما أن قيام القطاع الخاص بدوره لا يعني فقط السماح له بفرص جديدة ومزايا خاصة وإنما يعني أن يتحمل مسؤوليته كاملة.

**2_ الدور المتنامي للقطاع الخاص**

الدور الذي يؤديه القطاع الخاص في تحقيق التنمية المستدامة يختلف باختلاف الموقع الذي يشغله في صنع الناتج المحلي، إذ الفارق ملحوظ بين الاقتصادات التي يغلب فيها القطاع الخاص على تكوين الناتج المحلي، وتلك التي يشغل فيها القطاع العام موقعاً محورياً. إلا أن الملاحظ أن المكانة التي تشغلها الاقتصادات الحرّة التي يغلب عليها القطاع الخاص، اكتسبت وزناً نسبيا على وجه محسوس خلال السنوات الأخيرة التي انحصر فيها القطاع العام على وجه ملحوظ. وإتاحة الفرص لدور أكبر للقطاع الخاص لا يعني إطلاقاً إزاحةً لدور الدولة، ولكنه تطويرٌ لأسلوب تدخل الدولة بحيث يغلب التدخل عبر السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية على التدخل بالأوامر والتنفيذ المباشر. ولقد أثبتت الوقائع والتجارب أنه لا وجود اقتصاد السوق إلا في حاضنة دولة قوية، ومعيار قوتها ليس بكثرة أو حجم تدخلها وإنما بفاعليتها. ولا يعني بأي حالٍ من الأحوال الفوضى، فالسوق يتطلب وضع الشروط والأوضاع التي ينبغي على المتعاملين احترامها. وأن الدور المتنامي للقطاع الخاص في النشاط الاقتصادي قائم على الافتراضات التالية:

_ يتميز القطاع الخاص بكفاءة عالية مقارنة بالقطاع العام مما يؤدي إلى توفير الموارد المالية وتحسين الخدمات التي يوفرها.

_ يتفوق القطاع الخاص بإتباع أساليب حديثة واستعمال تكنولوجيا متطورة مما يساعد على تجديد الأصول الثابتة وزيادة جودتها في الاقتصاد المحلي ورفع نوعية القوى العاملة البشرية مما يؤدي إلى الزيادة الإنتاجية.

_ الاستثمار في القطاع الخاص يساعد على نمو الاقتصادي والحد من الفقر من خلال توفير فرص العمل وفرص توليد الدخل.

_ القطاع الخاص يجمع الادخار المحلي والأجنبي ويوجهه إلى المشاريع أكثر ربحية، الأمر الذي يساهم إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي وبالتالي زيادة دخل الفرد.

_ ويؤدي تحويل المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص إلى إزالة الأعباء المالية التي كانت تتحملها موازنة الدولة نتيجة الخسائر التي لحقت بالشركات العامة.

كما تؤكد بعض الدراسات وجود علاقة إيجابية قوية بين أنشطة القطاع الخاص والنمو الاقتصادي وأن نمو الإنتاجية يرتبط بشكل وثيق بالاستثمارات الخاصة، ومع توجه السياسات الاقتصادية في العقدين الآخرين من القرن الماضي نحو اقتصاد السوق فإن الاتجاه نحو الاعتماد على القطاع الخاص وتنفيذ برامج الخوصصة أدى إلى زيادة في نسبة استثمارات القطاع الخاص إلى مجمل الاستثمارات من ناحية وإلى زيادة نسبة الاستثمارات الخاصة إلى الناتج المحلي الإجمالي. وأكدت الدراسات أن التأثير الإيجابي لاستثمارات القطاع الخاص على النمو يفوق تأثير استثمارات القطاع العام ن والتي تؤكد ارتباط درجة استثمارات القطاع الخاص بإدامة التنمية والنمو الاقتصادي في الدول التي تهيئ البيئة المناسبة للقطاع الخاص للمساهمة في التنمية.

وفي هذا الاتجاه، يرى باحث سياسي خليجي أن بروز العولمة الاقتصادية دفع عدد من الأقطار العربية وخاصة الدول الخليجية نحو المزيد من تبني النيوليبرالية، وتخلت عن أدوارها التقليدية في إطار دولة الرفاه الاجتماعي "بدعوى العمل بآليات السوق الحرة، واهتمت بخلق البيئة المناسبة لوجود وهيمنة الشركات الكبرى العابرة للقارات وفتحت أسواقها بلا قيود...وأصبحت الدولة في طريقها لأن تصبح أداة للعولمة وأجهزتها من شركات كبرى..."وهو ما جعلها تقوم بتغيرات وتطبيق الخوصصة وفرض الرسوم على الخدمات ونحو ذالك.

فالسمة البارزة في الرؤى والبرامج هي النزعة الاقتصادية، حيث تكثّـفت حول جملة أفكار ليبرالية جديدة كالسوق المفتوحة، والتنافسية، والخوصصة الواسعة، مع التشديد على التقليل من الإنفاق العام على الرعاية الاجتماعية. وتضمنت البرامج ما يفيد تبني إستراتيجية تقضي بالتوسع الشديد في خوصصة الخدمات والقطاعات الحكومية، وقد تم بالفعل الكثير من تلك الخدمات والقطاعات ويجري الترتيب لمزيد منها في الوقت الحالي وفي الأشهر والسنوات القريبة. فهذا التوسع في الخوصصة مقلق نابع من مبالغة الحكومات لبعض الدول العربية في الخوصصة وعدم احتساب الآثار المجتمعية المحتملة، وبالذات على الطبقات الوسطى والفقيرة (عبد الله البريدي، 2018، ص18_96). وأيضاً، انطلقت الخوصصة في الدوحة من جديد عام 20016، ليشمل قطاعات متعددة ومنها مؤسسات الطاقة. وقد تستهدف جذب الاستثمارات الأجنبية، وتخفيف العبء الاقتصادي على الحكومة، وتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية القطرية، مع تشديد على أن المواطن هو المستفيد الأول نظراً إلى تحسن الكفاءة والخدمات. أما في رياض، أُعلن عن بدء بخطوات عملية لخوصصة جزء من شركة أرامكو العملاقة. وفي أوت 2016 طرح برنامج واسع للخوصصة بأهداف متشابهة للنموذج القطري، حيث عدد من مؤسسات حكومية تستعد لإطلاق بعض خدماتها للخوصصة، شاملاً وزارة العدل (كإشراك القطاع الخاص في أعمال التوثيق والأعمال المساندة لقضاء التنفيذ ومراكز التنفيذ أحكام الحضانة)،ووزارة الصحة (خوصصة إحدى المدن طبية وبعض المستشفيات خوصصة الغسيل الكلوي والرعاية المنزلية)، ووزارة الشؤون البلدية والقروية (كخوصصة النظافة وتدوير النفايات وإصدار التصاريح)، ووزارات الثقافة والإعلام، والزراعة والبيئة، والاتصالات وتقنية المعلومات، والتعليم، والعمل والتنمية الاجتماعية، والإسكان، والطاقة، والنقل، والهيئة العامة للسياحة، وهيئة الطيران المدني. كما أعلنت الحكومة الكويتية في

يوليو2016، لإصلاح أوضاع الاقتصاد وذلك تجاوباً مع خطوات مماثلة اتخذتها دول خليجية أخرى، إلى جانب خفض الدعم عن بعض السلع.

وهنالك تحذيرات جلية في أبحاث مرموقة من مغبة تراكم الثروات الخاصة وما يترتب عليه من انعكاسات اقتصادية واجتماعية خطيرة، حيث تشدد هذه الأبحاث على الخطورة البالغة المترتبة على نمو الثروات الخاصة على نحو يفوق نمو الناتج المحلي الإجمالي. وفي خضم تلك التراكمية الرأسمالية الخاصة يشير الباحث الفرنسي توماس بيكيتي إلى أن أصحاب المشاريع يميلون مع الوقت أن يكونوا أصحاب ريوع مع الرغبة في تعزيز عوائدهم والسيطرة الكاملة على من يمتلكون قوة العمل وفي هذا إخلال بالعدالة الاجتماعية وقيم الجدارة ( توماس بيكيتي، 2016، ص 633).

**3_ مجالات عمل القطاع الخاص**: تُقسم مجالات العمل في القطاع الخاص إلى القسمين التاليين:

أ _ العمل الفردي هو مجموعة الأعمال التي يقوم بها الأفراد بشكل فردي، ودون الاستعانة بأشخاصٍ غيرهم، ويعد هذا المجال من أقدم مجالات العمل الخاصّة؛ إذ سعى الإنسان منذ قديم الزمن إلى البحث عن عملٍ خاصٍ به، ويكون مصدراً لدخلهِ، لذلك عمل الأفراد في العديد من المهنِ الإنتاجيّة، والصناعيّة، والحرفية، والتجارية التي ساهمت في بناء القطاع الاقتصادي، وأيضاً ساهمت في تغيير المجتمع بشكلٍ ملحوظ فعُرفت العديد من العائلات بأسماء المهن التي عملوا فيها، مثل: النجار، والحداد، والخياط، والحلاق وغيرها.

ب_ العمل الجماعي هو من أكثر مجالات العمل الخاص انتشاراً؛ إذ يعتمد على وجود أكثر مِن فردٍ مسئولين عن المُنشأة، ورأس المال الخاص بها، كما أنه يحتوي على أكثر من موظفٍ للقيام بالأعمال، والتي تتوزع على أقسامٍ، ووحداتٍ متخصّصة. ويعد هذا المجال من المجالات التي تواكب التطورات الإنتاجيّة، والصناعيّة، والتجاريّة، والخدمية. ومع تطور الأفكار والمشروعات الاقتصاديّة أدى ذلك إلى الاعتماد على تعزيز دور الشركات الخاصّة والتي أصبحت من أهم عناصر القطاع الخاص، فساهمت في تقديم العديد مِن المُنتجات، والخدمات، والصناعات المفيدة للأفراد، ومن الأمثلة على شركات القطاع الخاص: البنوك، وشركات الاتصالات، والمؤسسات المتخصصة بالتأمين، وشركات صناعة الهواتف الخلوية وغيرها. أما المؤسسات والشركات التي تديرها الحكومة، والتي لا يكون هدفها الوحيد الربح، وإنما قد تكون لها أهداف اجتماعية واقتصادية غير الربح فيعبر عنها بالقطاع العام. ويشمل الأخير أيضاً الأنشطة الإنتاجية والتوزيعية والاستثمارية كلها التي تقوم بها الحكومة نفسها، أو لمواطنها على مستوى وطني ومحلي وإقليمي. أما مؤسسات ومنظمات القطاع الخاص الخيرية التي لا تعمل لأغراض الربح، فيطلق عليها أسم القطاع التطوّعي، وبذلك يُقسم القطاع الخاص اقتصاديا إلى ثلاث فئات:

_ القطاع العائلي ويغطي الاستهلاك والادخار.

_ قطاع الأعمال ويغطي الإنتاج والاستثمار.

_ قطاع المؤسسات التي لا تهدف إلى الربح وإنما تعمل لأغراض إنسانية واجتماعية وثقافية. إضافة إلى أسم القطاع التطوّعي، هناك تسميات أخرى لأنشطة الاجتماعية التي تقوم بها المؤسسات التي لا تعمل لأغراض الربح، وليست حكومية مثل القطاع المجتمعي، أو القطاع الثالث أو القطاع المدني تأكيداً لعلاقته بالمجتمع المدني. فما هو القطاع الثالث؟

يُعدّ القطاع الثالث مكمِّلا لمهام ومسؤوليات القطاع العام الحكومي، ومتكاملاً مع القطاع الخاص الربحي في جميع عمليات التنمية والتنمية المستدامة خاصة في المجتمعات والدول المتقدمة. كما أن تسمية القطاع الثالث وفلسفته نشأت متأخرةً تاريخياً بعد القطاعين الأول والثاني، وقد بدأ يتشكَّل هذا القطاع بقوة إدارية واعتبارية في الغرب مع بداية الثمانينات من القرن الماضي. ويُعتبر من أبرز عوامل نجاح الإدارة الحديثة للدول واستقرارها الأمني والسياسي، بحكم ما يوفِّره من الشراكة والمسؤولية مع الحكومة، وباعتبار ما يقدمه من خدمات إنسانية وعدالة اجتماعية. وتعدُّ الإدارة الحديثة للدولة في دول الشمال بتطبيقاتها لمفاهيم وفلسفة القطاع الثالث من أبرز عوامل نجاحها الباهر، حيث أنه يحقق لتلك الدول الريادة والسيادة من خلال مؤسساتها ومنظماتها الداخلية والخارجية. لعل أهم الإصلاحات التي يجب على البلدان العربية الشروع فيها، تتمثل بإصلاح القطاع الخاص من وجهة نظر الاقتصاد السياسي، إذ تطغى سيطرة الأقلية من التجار وأصحاب العمل على القطاع الخاص في شتى هذه الدول. فيتضح ذلك جلياً في وجود ما يُسمى "وكالات إنتاج واستيراد بعض السلع والخدمات، التي عادة ما تُسيطر عليها فئة من العائلات التجارية مثلاً أو المقربين من دائرة السلطة. وتشير دراسة بسيطة لبعض الشركات المُدرجة في أسواق الأسهم مثلاً في دول الخليج العربية، من حيث رؤوس الأموال والتمثيل في مجلس الإدارة، إلى دور المهم الذي تؤديه العائلات التجارية مثلاً في الكويت، حيث تسيطر تلك العائلات على نسبة عالية من رؤوس الأموال والتمثيل الإداري، والحال ذاته مع أفراد العائلة الحاكمة في قطر، الذين يمتلكون نسبة كبيرة من الأسهم في شركات المدرجة في الســـــوق( عمر الشهابي وآخرون،2015 ، ص288 ). وقد برزت هذه التداعيات في ظل سياسات قللت من حماية العمال ومشاركتهم في اتخاذ القرار، والاتجاه نحو الرأسمالية. والقطاع الخاص معني بأن يلعب دوراً محورياً في الاستثمار والتشغيل من خلال تأسيس مكاتب التوظيف والبحث عن العمل وإشراكه ببرامج ومشاريع التنمية، وتنويع قاعدة الاستثمار لتطاول القطاعات التنموية المختلفة كالتعليم والبحث العلمي والتطوير الثقافي والصناعي والزراعي، ودعم مراكز البحوث لتكون مصدر ابتكار وتطوير عمل مؤسسات القطاع الخاص. كما يجب تغيير ذهنيته وجعله معنيا باستثمار رأس المال بالمخاطرة لا باقتناص الفرص السريعة، لكي يكون حضوره الاجتماعي إلى جانب حضوره الاقتصادي كشريك استراتيجي للدولة في بناء مجتمع متقدم ينتمي إليه الجميع.

**4_ الخوصصة الرشيدة في الدول العربية**

الفشل الذي حصل في الدول العربية في موضوع مساهمة القطاع الخاص، هو غياب الشروط الأساسية لإدارة السوق، أو حوكمة السوق، يعني غياب الشروط العادلة سواء في موضوع شبكة القوانين والنظم أو تنفيذ هذه القوانين وفقاً لقواعد المساءلة والرقابة وما إلى ذلك. وإن مشكلة البلدان العربية أننا نملك قطاعاً عاماً يشكو الضعف نتيجة واقع ثقافي وحضاري، وقطاع الخاص ينظر فقط إلى الربح وينحرف بشكل يؤدي إلى استغلال الفاحش (عبد الله البريدي 2018، ص 156). فالخوصصة الرشيدة من أهم السمات الجوهرية في الخيار الاقتصادي الذي يلاءم الأقطار العربية وتستوجب هذه الخوصصة ضبطاً محكماً، التي من شأنها خفض سقوف الاحتجاجات الاجتماعية بسبب التوسع غير الرشيد وغير العادل في بعض الدول التي شهدت خوصصة مرتفعة كالثورة المناهضة للخوصصة في البيرو،

والحرب ضد خوصصة قطاع المياه في بوليفيا، والمعارضة الجماهيرية الكثيفة في فنزويلا وفي الأرجنتين وفي دول كثيرة أخرى( شيماء الخطب، 2015 ، ص 11 ).

ونظرا إلى محورية الخوصصة في نموذج النيوليبرالية وكونها ركيزة محورية في الرؤى الاقتصادية الخليجية، ومن خطايا النيوليبرالية في أبعادها المجتمعية، وإن كل ما يتعلق بتطبيق الخوصصة في الدول العربية لا يكون معزولا عن الإصلاح السياسي والتشريعي، فهي مصدر رئيس لتكوين الثروات وإعادة توزيعها، بحيث يجعلها ركناً في تحقيق العدالة الاجتماعية والتقليل من حدة التفاوت والطبقية.وللتشديد على بعض من هذه الجوانب، يشير باحث سياسي خليجي إلى ظاهرة خطيرة نجمت عن التوسع في تطبيق الخوصصة، في العقود الماضية، بأن القطاع الخاص عمد إلى استخدام عمالة أجنبية رخيصة منخفضة المهارات والأجور لتعظيم أرباحه، وقد تسبب ذلك في بروز سلبيات كثيرة، ومنها ارتفاع البطالة لدى المواطنين الخليجيين، ، بكل ما يحمله ذلك من تكاليف اجتماعية واقتصادية وسياسية. فتتأكد ضرورة إدراج الخوصصة في الأجندة الإصلاحية العربية، مع التشديد على خطورة التعاطي مع الخوصصة بوصفها مسألة اقتصادية فنية. ولهذا الأمر لا يسوغ أن تترك في أيدي "الاقتصاديين" الذين يركزون على الأبعاد الفنية بعيداً من الأطر المجتمعية التي تشكل عوامل النجاح الحاكمة لبرنامج الخوصصة. ومن هذا المنظور نذكّر بالمسارات التي لا تصلح فيها الخوصصة مع إيضاح الأسباب الرئيسة ( طاهر كنعان" و2012، ص6_7).

أ_ حالة السلع والخدمات العامة، التي يتوجب إنتاجها كماً ونوعاً لتلبية حاجات المواطنين من دون تمييز بينهم, وتشمل الدفاع والأمن والخدمات الصحية والتعليمية والمرافق العامة. المبرر الأكبر للسماح للقطاع الخاص بإنتاج السلع والخدمات العامة هو تحقيق الكفاءة، إلا أنه مع الوقت يكتشف القطاع الخاص أنه يعمل في بيئة احتكارية لا تدعوه إلى التطوير المستمر، فتقل الجودة تدريجياً، أو يؤدي به ذلك إلى رفع أثمان هذه السلع والخدمات، مع حاجة الحكومات إلى تأسيس هيئات ضابطة ومراقبة الإنتاج والتوزيع والتسعير، كهيئات الاتصال والطاقة (هنالك استثناءات في خوصصة السلع والخدمات العامة كالتعليم الوطني وفق شروط عالية على أن تكون موكولة للقطاع الوطني غير ربحي) (طاهر حمدي كنعان،2013، ص71 ).

ب _ حالة السلع في أسواق غير تنافسية أو منقوصة بحيث يجعل القطاع الخاص يجني عوائد غير مبررة كالثروات المعدنية.

ج _ حالة حوكمة السوق والآليات التوجيهية نحو نشاطات معيّنة لتحقيق أهداف اقتصادية كلية، تتطلب حجوماً كبيرة جداً لتصبح ذات جدوى اقتصادية.

هذا ويبين "مايكل بورتر" أهمية دور الحكومة والقطاع الخاص في تعزيز التنافسية الدولية في ظل العولمة والتجارة الحرة وفق سياسات منظمة التجارة العالمية وهذا ما حدا بالعديد، حديثاً إلى العمل على تطوير قدرتها التنافسية والانتقال تدريجيا، من مجرد الاعتماد على الموارد الطبيعية إلى التحول نحو الاقتصاد المعتمد على الاستثمار كخطوة إلى التحول نحو الاقتصاد المعتمد على الابتكار، ويولي هذا التحول الأهمية الكبرى في هذا التطور للقطاع الخاص بشكل أساسي، ويقلص ويغير من دور الحكومات فكما يذكر"مايكل بورتر" بأن تطوير تنافسية الدول ينقسم إلى مراحل رئيسية وبأن للحكومة أدوار إيجابية مختلفة يجب أن تلعبها في كل مرحلة من هذه المراحل وكلما تقدمت الدولة في هذه المراحل يقل الدور المباشر

للحكومة، تدريجياً ويتعاظم بالمقابل دور القطاع الخاص في قيادة النشاط الاقتصادي والتنمية بشكل عام.

_ ففي المرحلة الأولى: دور الحكومة في الاقتصاد المعتمد على الموارد الطبيعية بتوفير الاستقرار السياسي والاقتصادي على المستوى الكلي، وتفعيل سياسة السوق وذلك للاستغلال الأمثل للموارد المتاحة.

_ أما في المرحلة الثانية: فيتمثل دور الحكومة في خلق البيئة التحتية المناسبة وأن تركز أولوياتها على البنية التحتية ونوعيتها، الموانئ، الاتصالات، الطرق، ووضع التشريعات اللازمة للانخراط في الاقتصاد العلمي.

أما قي المرحلة الثالثة: دور الحكومة يتمثل في التحول من اقتصاد مبني على الاستثمار إلى اقتصاد مبني على الابتكار فيتطلب دورا حكوميا مباشرا في تقوية مستوى عالي من الابتكار، من خلال الاستثمارات الحكومية والخاصة في مجالات البحث والتطوير، والتعليم العالي، تحسين أسواق رأس المال وتحسين التشريعات والأنظمة الداعمة لإنشاء المشاريع المعتمدة على التكنولوجيات الحديثة. في هذا السياق، يتطلب تنمية القطاع الخاص توافر مجموعة من العوامل الأساسية المرتبطة بمناخ الاستثمار.

ومن أهم العوامل المحددة لنمو القطاع الخاص في الدول العربية نذكر _ معدل نمو الناتج _ القروض المصرفية _ سعر الفائدة_ سعر الصرف _ الضرائب _ الإنفاق الحكومي أو الاستثمار ومزاحمة للقطاع الخاص. ويشدد باحث اقتصادي عربي على حتمية رفع الكفاءة الحكومية وتعضيد الحوافز بشقيها المادي والمعنوي من أجل الارتقاء بالأداء والجودة في مجال السلع والخدمات العامة،لا الاستسلام التام للقطاع الخاص كما هو ملاحظ في كثير من المجالات في أقطارنا العربية. ويمكن في حالات مبررة بيع حصص محددة في المؤسسات العمومية العامة المشتغلة في مجال السلع والخدمات العامة للقطاع الخاص للتمويل وتحسين الأداء والإدارة، من خلال التعاقد عليها مع مؤسسات القطاع الخاص، من دون أن تتنازل الدولة عن ملكيتها. أو للإنشاء والتشغيل وإعادة السيطرة(BOT). وأنه لتحقيق الشراكات الجيدة مع القطاع الخاص لا بد وأن يتم ذلك مرحلياً، ومن خلال دراسة واعية للأهداف المطلوب تحقيقها من خلال هذه الشراكة. ويلفت النظر إلى مسألة مهمة، وهي عدم التلازم بالضرورة بين الربحية والكفاءة، إذ لا تعني الربحية العالية للقطاع الخاص أنه يتسم بكفاءة عالية، ولا الربحية المنخفضة للقطاع العام على أنه متورط بكفاءة منخفضة، على أن القطاع العام يمكنه تحقيق أرباح جيدة. ويمكننا استدعاء منظومة من المفاهيم الخاصة بالمسار التطويري للإدارة الحكومية، بما يعزز روح العمل في القطاع الحكومي ويقود الإنتاجية إلى أعلى مستويات الجودة. ويستلزم ذلك مراعاة التكلفة والعائد بصورة مناسبة، والتقليل من المركزية الإدارية والتركيز على المستهلك أو المستخدم النهائي والسعي لإرضائه (عبد الله البريدي 2018، ص 168).

## ثالثاً: تنويع الاقتصاد والحد من تداعيات الأزمة النفطية في الأقطار العربية

لا يوجد في الأدبيات الاقتصادية، تعريف متفق عليه لمفهوم "التنويع الاقتصادي" والمعنى الجوهري المستقر في تلك الأدبيات، حول عدم الاعتماد على مصدر وحيد أو مصادر قليلة

للدخل القومي أو الوطني، وبناء قاعدة إنتاجية وخدمية متنوعة، وتحقيق الاكتفاء الذاتي في أكثر القطاعات ما أمكن.

**1_ مفهوم تنويع الاقتصاد**

ينقسم التنويع الاقتصادي إلى نوعين:

_ الأول، تنويع أفقي، ويتحقق من خلال توليد منافع وفرص جديدة للسلع المنتجة في القطاع نفسه (مثل إنتاج بتروكميائيات جديدة داخل القطاع).

_ الثاني، تنويع عمودي، ويتطلب إدخال مراحل إنتاجية جديدة للمدخلات المحلية أو المستوردة (مثل تحويل النفط إلى منتجات بترو كيميائية، وتحويل الأخيرة إلى سجاد وعوازل وأسمدة ومنتجات معدنية). (ممدوح الخطيب، 2015، ص 60 ).

ويتبنى البنك الدولي مقياساً لتنويع الأصول (الموجودات) في الدولة. بما يتضمن ثلاثة أنواع منها:(1) الأصول الطبيعية (الموارد طبيعية كالنفط، و(2)الأصول المنتجة (الاستثمارات المادية ورأس المال البشري والاجتماعي)، و(3)غير الملموسة (المؤسسات الوطنية وحكم القانون) (World Bank, The Change Wealth of Nation 2011). وخلص التقرير إلى أن أفضل الدولة في مؤشري الأداء الاقتصادي وتنويع الأصول الوطنية هي: النرويج وأستراليا وكندا أمريكا، حيث أفلحت في ترتيب المعدلات التنموية، حيث سارعت في الإصلاح التشريعي والمؤسسي والإداري وخلق بيئة عمل منظمة وتنافسية، ومن ثم الاستثمار في مواردها البشرية، بما يجعلها قادرة على تجويد استغلالها لمواردها الطبيعية. فإن التنويع الاقتصادي في أقطارنا العربية، أضحى مقوّماً وجودياً بعد الهزات القوية التي يتعرض لها مصدر الثروة الأساسي للأقطار المنتجة المتمثل بالوقود الأحفوري (النفط). وإن رؤى الإصلاح الاقتصادي وبرامج تنويعه يجب أن تؤدي إلى تحسين نوعية النمو بحيث يكون نموا عمومي النفع عن طريق التصميم والتخطيط الجيد للسياسات الإنمائية، بما يؤمّن وصول ثمار النمو للقاعدة العريضة من السكان(إبراهيم العيسوي،2013، ص 215 ). وأن تحضّر الأمم "لا يقاس بعدد أثريائه، بل يقاس بحجم ونوعية طبقته الوسطى الحاضنة لبذور التقدم والنمو، فكلما كانت الطبقة الوسطى هي الأكبر... كان الأمل كبيرا والمستقبل واعداً بتنمية متوازية واقتصاد نام ووضع سياسي واقتصادي واجتماعي مستقر"(عبد العزيز الدخيل، 2012، ص 826). ويؤكد واقع التطورات التاريخية أن سوق النفط اعتاد التأرجح ما بين فترات الرواج والركود، وقد حذرت أكثر من جهة من مغبة النهاية الحتمية لدورة رواجه الأخيرة على المستويين الإقليمي والعالمي. ومع توسع السياسات المالية خلال حقبة الرواج الأخيرة، قد كررت كل خطايا الماضي. وقد لا يشهد المستقبل المنظور حقبة رواج جديدة لسوق النفط، فبعد نحو قرن من تصدر النفط قائمة مصادر الطاقة، توحي مجموعة من المؤشرات مثل تقدم تقنيات إنتاج النفط غير التقليدي، والقلق على البيئة، وانتقال سلطة التحكم في الأسعار إلى الدول المستهلكة، إلى اتجاه دول العربية التعاون نحو اعتماد سياسات اقتصادية ومالية استباقية هدفها الأكبر حفظ الاستقرار، لا النمو الاقتصادي.

**2_ دور الطاقة البديلة في تنويع الاقتصادي**

تتزايد المخاوف والضغوط السياسية والبيئية على الوقود الأحفوري لما يسببه من زيادة انبعاث غازات الدفيئة وهي مصدر رئيس للتلوث وتفاقم مشكلة الاجترار الكوني، فبدائل النفط هي ليست مقتصرة على الوقود الأحفوري، ومنها الوقود النووي الذي يَعِد بإنتاج الكهرباء بأسعار رخيصة لا تبرر مجرد احتساب تكاليفها. والمؤيدين للطاقة النووية، تُبذل جهود

متزايدة للتقليل من أبرز عيوب هذه الطاقة المتمثل، بأخطارها المحتملة، إذ تسعى اتحادات شركات عملاقة لجعلها طاقة آمنة عبر إنتاج أجيال من المفاعلات الذكية الآمنة، باستخدام تقنيات متطورة، وتتميز الطاقة النووية بأنها لا تصدر انبعاث ثاني أكسيد الكربون، ولكنها مدمرة في حال وقوع انفجاريات. أو في حوادث التخلص غير السليم من النفايات النووية. فثمة أنواع أخرى من الطاقة مشبعة بالتفاؤل والمسارات الأكثر إيجابية في السنوات القريبة القادمة، وعلى رأسها الطاقة الهيدروجينية النظيفة.

حيث يغلب على الهيدروجين استخدامه مادة أولية لإنتاج الأسمدة وهدرجة الزيوت وتبريد المولدات ونحو ذلك، مع أنه أنتج بكميات كبيرة. هناك توقع بأن الطاقة الهيدروجينية والغاز الطبيعي سيتفوقان على النفط والفحم بحلول عام 2050، وستشكل هذه الطاقة ما يقارب 75 بالمائة من إجمالي سوق الطاقة في أواخر القرن الحادي والعشرين. ويتنبأ بأن نصف السيارات التي تباع في عام 2050 ستستخدم فيها خلايا الطاقة، وهو ما يسبب انخفاض حاداً في سعر الوقود الأحفوري. وقد وُجّه هذا التحذير إلى منظمة أوبك. وسيكون لهذا تأثير في الاقتصادات التي لا تجدد مغذياتها ولا تدعم مصادرها بالابتكار والريادة. وسيكون لمسار الاكتشافات والتطويرات في مجال هذه الطاقة قفزة كبيرة إن زادت حجم الميزانيات الموجهة للأبحاث والدراسات بشكل جوهري. وفي هذا السياق تنمو السياسات والتشريعات المناهضة لاستخدام النفط في وسائل النقل على سبيل المثال، ومن المتوقع في هذا المسار تزايد الضرائب المفروضة على اقتناء السيارات المستخدمة للبنزين والد يزل، مما يقنع الناس أكثر بالسيارات الخضراء (الأقل تلوثاً للبيئة)، ومنها السيارات الكهربائية. وتعمل شركات عملاقة على تطوير هذه السيارات وزيادة فاعليتها وخفض تكاليفها، وعلى رأسها شركة تسيلا الأمريكية. وفي مجال الطاقات المتجددة، تتعدد مصادر الطاقة البديلة وتتنافس فيما بينها، ويعتمد تطورها على حجم الإنفاق وتراكمية الجهود البحثية والابتكارات والتحالفات في مابين الشركات الكبيرة. ومن مصادرها الطاقة الشمسية، طاقة الرياح والطاقة الحرارية (من باطن الأرض ومن المحيطات)، الطاقة الكهرومائية، الخلاية الفول تائية الضوئية والكتل الحيوية. أما في ما يخص الدول العربية، بعد سنوات طويلة من الغفلة، تنبه إلى أن ثمة تهديدات متزايدة لمصدر دخلهم الرئيس فقاموا بخطوات متعددة في مسار تعزيز العمل على تطوير الطاقة البديلة، وأضحت ضمن الأجندة التنموية، وعلى رأسها الإمارات العربية المتحدة والعربية السعودية، ويمكن التنويه ببعض الجهد الجديد في هذا المسار على سبيل المثال، الإمارات تمتلك 68 بالمائة من القدرة الإنتاجية للطاقة المتجددة في الخليج العربي، ونحو 10 بالمائة من القدرة العالمية، وتعتزم إنتاج نحو 24 بالمائة من إجمالي إنتاجها من الطاقة من مصادر النفطية بحلول 2021. حيث تحقق ذلك الإنجاز في السنوات الأخيرة عبر وضع سياسات مشجعة على تطوير الطاقة البديلة واستخدامها وإيجاد مشاريع علمية. كما تحتاج الطاقة البديلة إلى استثمارات مالية ضخمة، من هنا تجد الدول العربية صعوبات بالغة في تأمين هذه الاستثمارات في مراحل التقشف الحالية التي قد تمتد إلى مراحل طويلة، ولذلك تتبين حكمة القرار التنموي حين يقضي بتوجيه الأموال الكافية أوقات الطفرة والوفرة للمشروعات الإستراتيجية من حيث البنية التحتية والذخائر الطاقية والمسارات الإنتاجية والتصنيعية التي تسهم في تنويع الاقتصادات العربية حقيقةً.

## الاستنتاجات

بعد المعالجة التحليلية والدراسة المتأنّية لموضوع دور القطاع الخاص في مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية، توصّلت الباحثة إلى نتائج من المفترض التوقّف عندها للاستفادة منها، وهي:

_ التنمية فعل حرٌّ حيث يعترّف امارتيا صن بأنها توسيع في الحريات الحقيقية التي تشبع حاجات الناس، ويشترط لتوسيع هذه الخيارات وجود محدّدات مثل التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في شكل مرافق التعليم والرعاية الصحّية، أيضا، ضرورة حضور الحقوق السياسية والمدنية في شكل حرية الإنسان في المناقشة وإبداء الرأي. ويرى أن التصنيع، وما ينجم عنه من تقدم تقني أو تحديث اجتماعي، بإمكانهما أن يسهما في توسيع نطاق الحرية البشرية بشكل واسع ومنتظم. وأن تحقيق لوازم الحرية رهن بتوافر مؤثّرات أخرى، إذ يستلزم هذا النوع من التنمية القضاء على كل ما يؤدي إلى غياب الحريات، مثل: الفقر، والظلم وانعدام الفرص الاجتماعية، وأيضا الحرمان الاجتماعي المنظّم، وإهمال المرافق والتسهيلات العامة.

_ التنمية فعل مستديم، حيث يقوم هذا الفعل على عملية تغيير متوازن، تدفع الاستثمارات واستغلال الموارد والتطوّر التكنولوجي إلى العمل المنسجم، الذي في إمكانه أن يفضي إلى إشباع الحاجات الإنسانية واحترام البيئة. لذلك يكون من أولويات التنمية المستديمة نشر القيم،التي تشجّع أشكالاً استهلاكية، وتتحرك في حدود الإمكانيات البيئية، التي يسعى الكل إلى تحقيقها بشكل معقول ومقبول. أيضاً، تقوم التنمية المستديمة على إعادة النظر في مفهوم النمو، وتدعو إلى تغيير مضمونهن بحيث يكون النمو أقل كثافة في استخدام الموارد والطاقة. كما يقوم هذا الفعل الإنمائي على التوازن بين مطالب الحاضر، وحاجات الأجيال المقبلة، ما يفترض توزيع التكاليف والمنافع بشكل عادل، يحقّق حياة أفضل للجميع،دون الإضرار بالبيئة، من هنا يتطلب هذا الفعل الإنمائي الحاجة إلى فتح حوار بين الإنسان والبيئة. والتنمية التي أنجزت في الدول العربية لم تكن مُستدامة.

_ تراوحت الأفكار لحل الإشكالية بين سير في طريق التنمية المستقلة المعتمدة على النفس، والاعتماد على موارد البلاد كلها، وتنمية دور القطاع الخاص في خطة التنمية، وانتهاج سياسات مالية وضريبية عادلة، ومشاركة المجتمع المدني في التنمية، ودعم البنية القانونية والتنظيمية المواكبة لعملية التنمية، وترشيد سياسات الإعفاء الضريبي وتنشيط آليات المساءلة والمحاسبة وضمان الشفافية. ولم نجد علاقة في المدى الطويل بين الانفتاح الاقتصادي في الدول العربية ومعدل النمو الاقتصادي وهذا لكون التنمية الاقتصادية لا زالت تعتمد على عوائد النفط والذي يتعرض بدوره إلى صدمات خارجية مما يؤثر على معدلات التنمية في البلدان العربية النفطية وشبه النفطية وبالتالي يجب على هذه الدول صياغة إستراتيجية بعيدة عن الاعتماد لقطاع المحروقات.

_ تقوم السياسات العامة الاقتصادية في البلدان العربية على دعم وتنمية القطاع الخاص وتوفير أكبر قدر من الفرص الاستثمارية والحوافز لمشروعاته، إلا أن هذا لا يعني تقلص دور الدولة وأهمية وفعالية القطاع الحكومي في عملية التنمية، الأمر الذي يتأكد معه أهمية الرؤية التي تقول بضرورة تكامل أدوار كل من القطاعين العام والخاص في تنمية الاقتصاد الوطني.

التوصيات

استخلاصا للتحليلات السابقة للموضوع، ترى الباحثة أن هناك عدّة توصيات تقدّمها إلى من يعينه الأمر، وهي على النحو التالي:

1. أن برامج التنمية والتنويع الاقتصادي مطالبة بأن تلتزم نهج الاحتراز الشديد تجاه تصميم كل ما من شأنه المساس بالطبقات الوسطى والفقيرة سواء من جهة الرسوم والضرائب أو غيرها.

2. تقوية القطاع الخاص وتمكينه لبناء اقتصاد قوي وقاعدة صلبة للتنويع الاقتصادي في الأقطار العربية بيد أن التجارب الجيدة تؤكد أهمية التوازن بحيث لا يكون ذلك على حساب القطاع الحكومي وإضعافه أو إقصائه عن القيام بأدوار أساسية في المنظومة الاقتصادية والاجتماعية. سيبقى الدور الحكومي محورياً في التخطيط لهذه المنظومة وتشغيلها، ولا سيما في المجالات التي لا يحسن دخول القطاع الخاص فيها، أي المجالات التي لا يسوغ خوصصتها, إن التوازن بين القطاعين هو كلمة السر لتحقيق قدر عال من العدالة الاجتماعية، وخفض سقوف التفاوت. وتقوية القطاع الخاص وتمكينه لا يعني عدم فرض ضرائب مناسبة عليه، كلا، إذ يتوجب أن تكون الضرائب الأكبر على المؤسسات والبنوك ورجال الأعمال لا على المواطنين، مع وضع تدابير اللازمة دون إعادة تحميلها على جيوب الأفراد.

4. جعل القطاع الخاص مستدام، من خلال اعتناق الاستثمار الأخضر، بكل أبعاده، في الإنتاج والتسويق والشراء والنقل والبناء والإدارة. وهذا أحد أعمدة الاقتصاد الأخضر، الذي يجب أن نجهز أنفسنا من أجل بنائه واستدامته. قطاع خاص مجتمعي، لا يسوغ أن تكون الربحية العالية الهدف الغائي له، بل الإسهام في تقوية المجتمع وتنميته ورفاهيته، ولا يكون هذا إلا بتبني برامج متعددة في المسؤولية الاجتماعية الحقيقية، ووضع آليات للتشجيع على الممارسات الجيدة بما فيها منح جوائز، ووضع القوائم لأفضل المؤسسات في مجال خدمة المجتمع.

5. قطاع خاص عالمي، هنالك شركات عربية قادرة على التنافسية وغزو الأسواق الخارجية وتحقيق أرباح جيدة هذا يتطلب تزوداً بالفكر الاستراتيجي، مع التمكين القانوني والإجرائي والدعم اللازم من طرف الحكومات. وقطاع خاص ابتكاري، حيث أن الابتكار ضرورة للبقاء في قيد الأعمال ولو بمستويات محدودة، فالتنافسية الشديدة والابتكارية الخلاقة للمؤسسات المنافسة ولو كانت أجنبية وخارجية باتت تؤثر بشكل جوهري في أعمال المؤسسات المحلية.

6. ضرورة السعي نحو الاقتصاد المعرفي، وهذا أمر جيد ومطلوب لتنويع هياكل الاقتصاد العربي، وتلمس أسرار بناء مقومات هذا الاقتصاد على أسس صلبة، من ذلك بناء مدن المعرفة والاستثمار الذكي في مشاريع البيانات الكبيرة والذكاء الاصطناعي في قوالب تخلق قيماً مضافة للاقتصاد. تفعيل الجامعات أمر ضروري، ويمكن أن يحدث ذلك عبر آليات كثيرة، ومنها تشجيعها على تأسيس مراكز بحثية وفرق متخصصة في القضايا الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، في قوالب مستوعبة للمدارس الفكرية المتنوعة، وتوفير الحريات البحثية اللازمة.

7. ضرورة منح الشباب فرصا كافية للإنماء والتطوير في سياق يَبني الاقتدار التنموي المستدام، وتمكينهم من الانخراط في برامج اقتصادية واستثمارية مباشرة، وفي مجالات متنوعة قادرة على استيعاب باقة المعارف والمهارات والخبرات والاهتمامات الشبابية.

## قائمة المراجع:

### قائمة المراجع باللغة العربية

1. إبراهيم العيسوي، الآفاق المستقبلية لتحقيق العدالة والتنمية في اقتصاد الربيع العربي، (حالة مصر)، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية( الكويت)، العدد 1 (2013).

2. أحمد زايد،"الدولة ونمط التنمية في العالم الثالث: تحليل سوسيولوجي للدور الاقتصادي للدولة المستقبل العربي، العدد 133 مارس 1990.

3. إسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية(نظريات، نماذج، استراتيجيات)، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، سنة 2012.

4 . جبار عبد الرزاق، الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي – مجلة شمال إفريقيا ،العدد السابع 2009،جامعة شلف، الجزائر.

5 . توماس بيكيني، رأس المال في القرن الحادي والعشرين، ترجمة وائل جمال ،القاهرة، دار التنوير ،2016

6 . جمال داود سلمان الدليمي، التنمية الاقتصادية، نظريات وتجارب، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، القاهرة مصر الجديدة،2015.

7 . ذكاء المخلص الخالدي، منظمة التجارة العالمية والشراكة الأوروبية_ المتوسطية ودور القطاع الخاص، دور القطاع الخاص في مسار التنمية المستدامة وترشيد الحكم في الأقطار العربية، بحوث ومناقشات الندوة التي أقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد يوم 22و23 سنة2011، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بيروت 2013.

8. سهيلة فريد النباتي، التنمية الاقتصادية دراسات ومفهوم شامل، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن،2015 .

9 . شيماء خطب، "السياسات النيوليبرالية في أمريكا اللاتينية: تحولات النظم الحزبية ومسارات التعبئة الجماهيرية"مجلة الديمقراطية، (القاهرة)، السنة 15، العدد 59 (2015).

10 . ضياء مجيد الموسوي، الخصخصة والتصحيحات الهيكلية، الإسكندرية ،مؤسسة شباب الجامعة، 2005.

11 .طاهر حمدي كنعان، الحيّز العام والحيّز الخاص في النشاط الاقتصادي، دور القطاع الخاص في مسار التنمية المستدامة وترشيد الحكم في الأقطار العربية، بحوث ومناقشات الندوة التي أقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد يومي 22 و23 سبتمبر المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (2011).طبعة الأولى بيروت، 13 20.

12. عبد العزيز الدخيل، التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية، بيروت، دار الساقي، 2012.

13.علي عبد القادر، ملاحظات استكشافية على النمو المُستدام والتنمية في الدول العربية، النمو الاقتصادي والتنمية المُستدامة في الدول العربية الأبعاد الاقتصادية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت 2013 .

14 .عمر الشهابي وآخرون، **الخليج بين الشقاق المجتمعي وترابط المال والسلطة(طبيعة القطاع الخاص في دول مجلس التعاون: ترابط المال والسلطة،** بيروت، منتدى المعارف 2015).

15. عمر ومحي الدّين، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، دارا لنهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت 1972.
16 . فيصل محمود الشواورة، **قواعد الحوكمة وتقييم دورها في مكافحة ظاهرة الفساد والوقاية منه في الشركات المساهمة العامة الأردنية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25 ، العدد الثاني، دمشق، 2009 .
17.مدحت محمد أبو النصر، الحوكمة الرشيدة فن إدارة المؤسسات عالية الجودة، المجموعة العربية للتدريب و النشر، القاهرة مصر، الطبعة الأولى سنة 2015.

**قائمة المراجع باللغة الأجنبية**

[1] The Word Bank, Commission in Growth and Développent, « The Growth Report 10Strategies for Sustained Growth and Inclusive développement, » 2008, « http://cgdo » amazone com : Growth Report Complet .
[2] World Bank, The Change Wealth of Nations: Measuring Sustuinahle Development in the New Millenium (Washington DC : The Bank, 2011.

# Marketing alimentaire : la tendance est aux produits « sans »

## Food marketing: the trend is in products “without

**Ali KHALDI,** Université de Mostaganem, alikhaldi23@yahoo.fr
**M’hamed ZIAD**, Université de Mascara, ziad.mhamed@gmail.com

Date de réception:17/01/2020.;Date d’acceptation:12./05/2020;Date de publication: 06/06/2020

**Résumé:**

La nutrition est un argument de vente fort. Comment alors rassurer le consommateur ? Beaucoup d'entreprises agroalimentaires essayent de se positionner sur des dizaines de mots-clés, comme « sans sucre ou sans gras, etc. » au niveau de chaque élément du marketing mix. Le but de cet article est de faire le focus sur l’évolution du marketing alimentaire. Scindé en deux parties, l’article examine, d’une part, le comportement responsable du consommateur dans le point de vente et devant son assiette, et, d’autre part, la réaction du producteur et du distributeur en mettant en exergue les paramètres marketing qui favorisent la consommation qualitative et quantitative de leurs produits.

**Mots-clés**: Comportement du consommateur ; scandales alimentaires ; comportement de l’offreur ; allégations nutritionnelles.

**Codes de classification JEL: D19, R39**

**Abstract**:

Nutrition is a strong selling point. How then reassure the consumer? Many agribusiness companies are trying to position themselves on dozens of keywords, such as "no sugar or no fat, etc." At the level of each element of the marketing mix. The purpose of this article is to focus on the evolution of food marketing. Split into two parts, the article examines, on the one hand, the responsible behavior of the consumer in the point of sale and in front of his plate, and, on the other hand, the reaction of the producer and the distributor by highlighting the parameters. who promote the qualitative and quantitative consumption of their products.

**Keyword**: Consumer behavior ; Food scandals ; Provider behavior ; Nutrition claims

**JEL classification code : D19 , R39**

**Auteur correspondant:** ***Ali KHALDI,*** ***Email***: *alikhaldi23@yahoo.fr*

## Introduction :

Les produits alimentaires représentent l'essentiel des produits de consommation courante. Depuis plusieurs années se développent dans les étals des surfaces de ventes des allégations aux différentes versions, telles que « favorise le transit intestinal », « renforce vos défenses immunitaires », « bon pour la concentration », etc. à telle enseigne que la nutrition est devenue argument de vente fort. Ce qui conduit l'industriel ou le distributeur à les apposer en gros sur leurs produits.

A cet effet, les défis des entreprises agricoles et agroalimentaires sont nombreux. Comment développer une offre santé dans un contenu marketing qui plaira à une clientèle de plus en plus engagée et responsable ? Comment se faire remarquer avec une concurrence aussi vive ? Comme l'a souligné Levitt (1972, p.02), « la concurrence actuelle ne se situe pas au niveau de ce que les entreprises fabriquent dans leurs usines, mais au niveau de ce qu'elles ajoutent à leurs produits de base en matière de conditionnement, de service, de publicité, d'assistance aux clients, de crédit, de facilité de livraison et de stockage, ainsi que tout autre avantage valorisé par le marché. ». Sur ce dernier point, nous présenterons, à titre illustratif, la recette commune du succès marketing alimentaire de Michel & Augustin, Smoothies Innocent et Ben & Jerry's dans l'encadré suivant.

Dans ce contexte, ce travail sera subdivisé comme tel : en premier temps, l'étude s'intéressera à aborder le portrait du consommateur responsable via les critères décisifs dans l'achat. Puis, le point sera focalisé sur les préoccupations diététiques liées au produit. La dernière partie conclura cette étude.

### 1. Le portrait du consommateur responsable : les critères décisifs dans l'achat :

Le domaine de l'alimentation progresse à une très grande allure. Les habitudes et les besoins ne cessent de changer, ce qui pourrait occasionner des chutes de vente importantes pour plusieurs marques traditionnelles.

Les consommateurs doivent leurs subsistances, entre autres, à de foisonnement de produits alimentaires assez éblouissants. Vis-à-vis de cette large gamme de produits, il y a un nombre inattendu de fonctionnements mentaux qui légitiment la décision finale (Al Hassael, 2014). En effet, quand on fait des emplettes, qu'est ce qui capture notre choix sur tel ou tel produit ? Certainement nos goûts, la texture, l'arôme, l'étiquetage, le prix du produit et parce qu'on pense que c'est bon pour la santé.

Dans cet ordre d'idées, « on n'achète plus uniquement selon la marque : le tableau de valeurs nutritionnelles et la liste d'ingrédients deviennent des critères décisifs dans l'achat d'un produit alimentaire» (Dangbédji, 2018, p. 01)[1]. Cela porte les fabricants, dans leurs plans d'actions, à compter davantage sur la valorisation des composants contenus dans leurs produits que de louer uniquement les mérites ou les atouts qu'ils offrent (Simenel et al. 2009).

C'est ainsi que lorsque le consommateur choisit un aliment, c'est d'abord pour sa qualité. Pas du tout pour sa quantité ! C'est dire en plus clair, qu'il s'interroge sur la composition du produit qui stimule la qualité nutritive. Ce constat tout simple reconnu par Rozin et al. (1999, cités dans Kessous et Chalamon, 2014) décrypte de nombreux comportements dégagés, aussi bien devant son assiette que dans un magasin :

1. Dans le magasin, le consommateur recherche des aliments différenciés, plus frais, plus nutritifs, pratiques et d'un goût agréable, prend le temps de lire la liste des ingrédients, déchiffrer les étiquettes, d'analyser le contenu de son produit et d'identifier le pays d'origine (Schmitt, 2009). Les membres de la génération Z prennent les rênes de l'économie. Ils manifestent une obsession pour l'éthique, l'écologie,

[1] Il est utile de rappeler que les boissons sucrées sont nuisibles pour la santé. Toutefois, les recherches récentes révèlent l'envergure de leur consommation chez les jeunes et des contrecoups qu'elles auront sur leur santé dans quelques années (Barthélémy, 2005). D'après une étude réalisée à l'Université de Waterloo, ces boissons pourraient causer d'ici 25 ans la mort de plus de 63 000 Canadiens et coûter plus de 50 milliards de dollars au système de santé (Bergeron et Simard, 2017).

l'environnement, la transparence, le bien-être et l'origine des aliments (Guérin et Veriyé, 2009). Cependant, un produit alimentaire qui ne s'accompagne pas d'une étiquette fantaisiste n'exprime pas qu'il est mauvais pour le consommateur (Armand-Balmat, 2002). En ce sens, les aliments conventionnels sont tout aussi sains et nutritifs que les aliments bios. Mais en l'absence d'étiquette bio, les gens soupçonnent quelque chose de mal avec les aliments conventionnels (Idem). Au cours des expériences qu'ils ont réalisé, Chandon et Wansink (2007 cités dans Chandon et Etilé, 2015) ont pu constater qu'un même produit, étiqueté à faible teneur en matières grasses est 2 fois plus consommé que s'il n'offre pas cette allégation sur les graisses ! C'est valable pour les produits light : on manger sans tergiverser deux fois plus sous prétexte qu'ils sont allégés.

Pour sa part, Armand-Balmat (op.cit) observe largement cette tendance qu'il a qualifié de l'aspect dé générique. Pour expliquer le sens du terme, le consommateur n'achète pas seulement du bœuf. Lorsqu'il se rend dans une grande surface ou se place devant la devanture du boucher, il voit plus loin que le bœuf lui même. Est-ce qu'il est certifié ? Est-ce qu'il est élevé dans un espace sain ou contaminé ? Le poulet est-il élevé lui aussi dans un espace clos ou de plein air ? On ne parle donc pas seulement de santé, mais également d'holisme, c'est-à-dire le bien-être général. Le consommateur veut maintenant faire ses courses qui conviennet à ses valeurs.

De son côté, l'association Consommation, Logement et Cadre de Vie (CLCV)[2] a réalisé un sondage qui montrait « qu'un consommateur sur deux se pose des questions sur l'authenticité des informations livrés par le marketing autour des produits alimentaires, justifie Charles Pernin, chargé de mission alimentation au sein de l'association. »

[2] Pour rappel, l'association CLCV a mis en ligne le 14 mai 2008 le premier site internet sur l'alimentation pour une information pratique, gratuite et indépendante des industriels de l'agroalimentaire. http://www.lefigaro.fr/conso/2008/05/15/05007-20080515ARTFIG00570-alimentation-un-sitedecrypte-les-etiquettes.php publié le 15/05/2008, par Camille Peyrache. Consulté le 01 mai 2018.

2. Devant son assiette, le consommateur s'enquiert en temps réel avec son Smartphone et Internet qui sont tout prés de la table à manger. De surcroît, entre l'allergique, le sensible, le crudivore, le végétalien et le végétarien, le contenu des assiettes a bien changé. On observe donc la montée du clean label (Giraud, 2001). Le consommateur réclame de la transparence et des produits peu transformés.

Dans le même sillage, Northup (2014) a scruté le degré auquel les consommateurs établissent le rapport entre les euphémismes marketing présents sur les emballages alimentaires et la santé. Il est parvenu à conclure que les consommateurs perçoivent les produits alimentaires présentés avec des litotes relatifs à la santé comme meilleurs pour la santé que quand il n'y en avait pas. L'étude a également montré que les valeurs nutritionnelles imprimées sur les packagings n'arrête pas cette tendance marketing à la mode (Idem). Des mots comme biologique, antioxydant, naturel et sans gluten signifient une espèce de bénéfice pour la santé.

Selon ses prévisions, l'American Food Innovate a mené un sondage en 2017, à l'aide d'un échantillon de 97 répondants, révèle que 48,7 % d'entre eux pensent que la santé et le bien-être auront des répercussions considérables sur leurs activités au cours de la prochaine décennie. L'étude évoque également la mise en évidence de la nutrition personnalisée et le sans-allergène par respectivement 28% et 24,3 % des participants au sondage (voir le graphique 1).

*Fig.1 : Eléments qui auront une incidence majeure d'ici 10 ans (taux de réponse)*

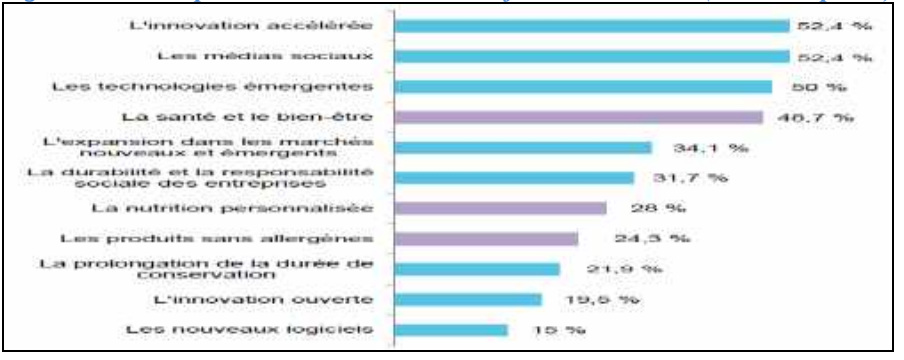

**Source :** American Food Innovate, Industry Survey 2017; compilation du Ministère de l'Agriculture, des Pêcheries et de l'Alimentation (MAPAQ), cité dans Dangbédji, op.cit. p. 01.

Cette logique contraint les industriels et distributeurs, d'une part, à s'acclimater rapidement aux nouvelles tendances et, d'autre part, manier avec les nombreuses astreintes réglementaires dictées par les instances de la santé. Et ça, les géants de la grande distribution l'ont bien intégrer. Un enthousiasme pour les produits biologiques MDD qui s'expliquent par un mouvement haussier de la demande des consommateurs : « selon l'étude TNS Sofres Food 360, 44 % des Français privilégient en 2016 les produits bio "dès que possible", soit 5 points de plus qu'il y a deux ans et 7 points de plus qu'en 2012, rapporte Chloé Defours, Senior Client Advisor Food & Beverages chez Kantar TNS.»[3]

A la faveur de cette tendance, « Monoprix a tout récemment lancé ses baguettes bio. Même initiative de la part de Leader Price qui propose désormais à la vente 18 produits supplémentaires bio pour bébé. Idem pour Lidl : 40 nouveaux produits bio ont trouvé leur place sur les étagères de l'enseigne. Quant à Carrefour, celui-ci a dernièrement ouvert son 11e magasin entièrement consacré au bio. Finalement, Auchan n'a pas manqué d'emboîter le pas en ouvrant les portes de son tout premier point de vente bio.»[4]

Il y à peine quelques années de cela que la personnalité du consommateur bio avait de multiples clichés : on lui reproche d'être idéaliste, trop exigeant, farfelu, complexé, fermé d'esprit, etc. Voilà quelques stéréotypes affichés à la peau de cet acheteur d'un autre temps. Inutile de dire aujourd'hui que ses réquisitoires ont bien disparu depuis.

[3]« Alimentaire : le marketing du "sans" a de l'avenir. », http://www.e-marketing.fr/Thematique/retail-1095/Breves/Alimentaire-marketing-sans-avenir-310372.htm#7AHEiAVesdvGTpZl.97, publié par Christelle Magaud le 23 novembre 2016, consulté le 03 mai 2018.

[4] « L'évolution du marketing alimentaire. » http://profils-conso.com/marketing-alimentaire/ consulté le 03 mai 2018.

Pour la Sécodip[5] **(**cité dans Chandon et Etilé, op.cit.), le lien est incontestable : Les industriels ont bien compris l'intérêt de ce créneau porteur face à des marchés alimentaires saturés, dévoile-t-elle dans une étude datée de janvier 2002.

Ceci étant, le consommateur, de plus en plus préoccupé de sa santé, s'oriente alors impulsivement vers des produits écologiques, respectueux de l'environnement et aussi naturels que possible. Et pourtant, c'est un être hybride : Le consommateur d'aujourd'hui veut tout et son contraire. C'est-à-dire qu'il va chercher son panier bio en circuit court aux Jardins de Cocagne, mais il cuisine des tomates importées d'Espagne en plein mois de décembre, par exemple (Gallais, 2010).

Mais pourquoi un tel engouement sur le marché des produits sains ? Parce que les consommateurs se tracassent de plus en plus pour leur santé et observent attentivement les étiquettes. Une posture qui dénote une plus grande sensibilité des français face aux risques perçus entre alimentation et santé (Bergadaâ et Urien, 2006). Dans le détail, il ressort que, les différents scandales alimentaires qui ont frappé la France et l'Europe ces dernières années ont leur part de responsabilité dans la légitime inquiétude d'un nombre croissant de consommateurs (Payet, 2015). Avec un certain esprit d'à-propos, l'industrie alimentaire surfe sur cette vague de méfiance qui cadre avec l'impact des aliments sur la santé.

Début août 2017, le scandale d'œufs contaminés au Fipronil, un antiparasitaire potentiellement toxique pour l'homme mais à haute dose, agite la France. Tout comme le scandale des plats préparés contenant de la viande de cheval, en 2013, le sujet a fait l'objet d'une extrême couverture médiatique.

A cet effet, scandales et autres révélations témoignent de l'imperfection et la nocuité d'un grand nombre de produits alimentaires du quotidien. C'est alors que la conscience des Français se réveille.

[5] Société d'Etudes de la Consommation, Distribution et Publicité

Terminé le chocolat à tartiné, les pâtes au fromage, les sandwichs gras remplis de calories, etc. L'individu lambda s'intéresse désormais à ce qui se trouve dans son assiette.

## 2. Le produit : Les préoccupations diététiques :

Ces changements de la manière de consommer contestent l'ensemble des pratiques alimentaires. Partant du fait que les aliments aient un retentissement direct sur notre santé et notre corps et que le sexe biologique détermine la quantité de calories et la teneur en nutriments qu'on doit manger, on observe un renoncement des composants et aliments ultras transformés et on ne veut plus d'ingrédients non naturels ou synthétiques (De Reynal, 2016). La question principale d'une entreprise agroalimentaire n'est pas seulement de mettre sur le marché des produits moins salés, moins sucrés et moins gras mais de comprendre la combinaison santé et marketing dans un produit et l'intégrer dans une stratégie d'affaire pour générer des ventes et offrir des produits attrayants à leurs clientèles (Codron et al. 2005). A titre d'exemple, la marque spécialisée Schär a inauguré en octobre 2016 trois nouvelles références de snacking apéritif dont l'objectif étant de montrer que le sans gluten peut-être gourmand et festif[6].

Comme le montre le tableau 1, les ventes d'aliments dans ce créneau commercial confirment que ce dernier génère de la valeur ajoutée signifiante pour les fabricants. Depuis les cinq dernières années, le segment de marché des produits transformés marquant des allégations au sujet de l'absence d'ingrédients indésirables éprouvent une bonne croissance. Selon Euromonitor, il témoigne d'une tendance à la hausse de plus de 30 % au Canada de 2013 à 2017. On trouve principalement dans cette catégorie les produits ou les aliments sans allergènes, sans produits laitiers, sans gluten, sans lactose ou sans

[6] http://www.e-marketing.fr/Thematique/retail-1095/Breves/Alimentaire-marketing-sans-avenir-310372.htm#v7wWCI7hBqmE5fVl.97 , publié par Christelle Magaud le 23 novembre 2016, consulté le 19 avril 2018.

viande. Faible en calories, en gras, en glucides. Sans sel, sans colorants, sans conservateurs, etc. (Dangbédji, op.cit.) Tels sont les termes qui font vendre aujourd'hui. Ce qui montre que la tendance va au bon, au bio et au sain.

*Table 1 : Ventes d'aliments "santé" au canada, selon les principales catégories en millions de dollars (m$).*

| | | 2013 | 2015 | 2017 |
|---|---|---|---|---|
| **Mieux pour vous** | Aliments emballés | 5 531 | 5 439 | 5 391 |
| | Boissons | 1 455 | 1 451 | 1 472 |
| **Naturellement sain ou peu transformé** | Aliments emballés | 4 161 | 4 484 | 4 848 |
| | Boissons | 4 303 | 4 517 | 4 832 |
| **Fonctionnel ou enrichi** | Aliments emballés | 2 500 | 2 571 | 2 667 |
| | Boissons | 1 238 | 1 323 | 1 429 |
| **Biologique** | Aliments emballés | 900 | 1 000 | 1 145 |
| | Boissons | 405 | 475 | 570 |
| **Sans ingrédients indésirables** | | 864 | 1 001 | 1 130 |

**Source:** Euromonitor, « Health and Wellness »; compilation du MAPAQ, cité dans Dangbédji, (op.cit. p. 02)

Tout d'abord, qu'est ce qu'on entend par produit ? « On appelle produit tout ce qui peut être offert sur un marché de façon à y satisfaire un besoin » (Kotler et al. 2006, p. 430). Dans notre article, la notion de produit nous renvoie spontanément à des biens alimentaires santé. Il est intéressant, dans leur ouvrage, de différencier cinq niveaux de produits. Chaque niveau augmente la valeur de l'offre pour le consommateur (Idem, pp.430-432) :

**1.** « Au niveau le plus fondamental se trouve le noyau du produit […] il s'agit de l'avantage essentiel offert à l'acheteur en regard du problème qu'il pose. La tâche du responsable marketing n'est pas de vendre des caractéristiques, mais bien des avantages ou bénéfices consommateurs ;

**2.** Le produit générique n'est autre que le noyau enrobé de toutes ses caractéristiques ;

**3.** Le produit attendu correspond à l'ensemble des attributs que l'acheteur s'attend à trouver dans le produit ;

**4.** Le produit global représente la totalité de ce que le fabricant offre pour répondre aux attentes du client. C'est en général à ce niveau que se situe la différenciation par rapport aux produits concurrents ;
**5.** Le cinquième niveau porte sur le produit potentiel qui comprend toutes les améliorations et transformations envisageables.»

*Fig. 2 : Les cinq niveaux d'un produit*

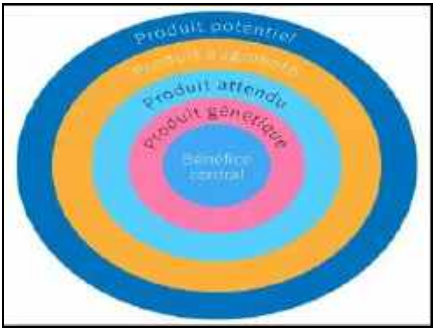


***Source** : Kotler et al. Op.cit., p. 430*

A présent, 40 % des nouveaux produits alimentaires mondiaux s'identifient systématiquement comme étant produits santé (Ouillet, 2006). A cet égard, les secteurs alimentation et santé sont inter-reliés. Pour preuve, l'intérêt croissant qu'accordent les consommateurs pour une alimentation diététique conduit les fabricants à investir dans diverses allégations (Treillon, 2001). Qu'est ce qu'on entend par allégations ? « dans le monde de l'économie de marché, l'allégation est une locution verbale très répandue. Comme le suggère son étymologie (mettre en avant, soutenir), elle est couramment employée pour vanter les caractéristiques d'un produit ou d'un service, permettant aux entreprises de valoriser leurs innovations et de les distinguer de la concurrence. En ce sens, l'allégation renvoie forcément à la notion de publicité : elle ne consiste pas simplement à louer les qualités ou les propriétés d'un produit, elle vise aussi à déclencher l'acte d'achat. » (Peigné, 2015, p. 49)

On compte sur le marché de nombreux produits aux allégations diverses. Ils sont généralement regroupés sous six catégories : «mieux pour vous», «naturellement sain», «fonctionnel ou enrichi»,

«biologique», «sans ingrédients indésirables» et « éthique » (voir le tableau 2).

***Table 2 : Quelques exemples d'allégations à l'égard d'aliments et de boissons en vente sur le marché.***

| **Mieux pour vous** | **Naturellement sain ou peu transformé** |
|---|---|
| Sans calories ou peu de calories<br>Sans sodium ou faible en sodium<br>Sans gras<br>Sans sucre ajouté ou peu de sucre ajouté<br>Sans gras ou faible en gras<br>Sans cholestérol ou faible en cholestérol | Sans agents de conservation<br>Sans ingrédients artificiels<br>Sans sirop de maïs riche en fructose<br>Sans cholestérol ou faible en cholestérol<br>Sans glutamate monosodique<br>Sans hormones ajoutées<br>Sans OGM |
| Fonctionnel ou enrichi | Sans ingrédients indésirables |
| Enrichi de vitamines<br>Sans gluten[7]<br>Enrichi en calcium<br>Bon pour le cœur<br>Grains entiers et riche en fibres<br>Probiotique | Sans allergènes (œufs, noix, soya, blé, sulfites, caféine)<br>Riche en antioxydants<br>Sans lactose<br>Sans produit animal (végétalien)<br>Sans produits laitiers |
| Biologique | Éthique |
| Sans pesticides<br>Sans OGM<br>Sans hormones ajoutées | Élevé hors cage et nourri à l'herbe<br>Kasher ou halal<br>Équitable et durable |

**Source :** Food Marketing Institute (FMI), Euromonitor, Zins Beauchesne; compilation du MAPAQ, cité dans Dangbédji, (op.cit. p. 02)

D'autre part, ces allégations de santé peuvent être classées en fonction de leurs références à (André et al. 2014, cités dans Chandon et André, 2015) :

1. une qualité naturelle du produit (propriétés préservées) ;
2. une amélioration scientifique du produit (propriétés améliorées) ;
3. une présence d'éléments positifs dans le produit ;
4. une absence d'éléments négatifs.

[7] Le no-glu est particulièrement en vogue. Selon l'étude Xerfi, les ventes de produits sans gluten bondiront de 10 à 20 % par an jusqu'en 2018. Ce que confirment les chiffres issus de l'étude Shopmium. Aujourd'hui, 11,6 millions de consommateurs déclarent ainsi manger gluten free.

Réputé pour ses bienfaits diététiques, le sans gluten séduit aujourd'hui ceux et celles qui souhaitent garder la ligne, réduire leurs troubles digestifs, les inflammations de certaines muqueuses, les problèmes de rétention d'eau…Des chiffres qui prouvent la motivation des enseignes, qui ont d'ailleurs lancé leur propre marque de distributeur (exemple, " chaque jour sans gluten " pour Leclerc) et des industriel. On retrouve là encore le leader mondial des pâtes, Barilla, qui, depuis 2014, propose une gamme de pâtes sans gluten.

Quant à l'impact de ces allégations, il dépend de l'environnement dans lequel le produit est présenté et de la culture alimentaire du pays (Chaieb et al. 2014). Selon ces auteurs, les allégations n'influencent non seulement la qualité nutritionnelle du produit mais également le goût.

Le plus grand nombre des aliments transmettent d'une manière ou d'une autre leurs bénéfices pour la santé dont les messages créent un effet de halo (Chandon 2017). Preuve en est que les consommateurs perçoivent généralement que les bénéfices nutritionnels sont linéaires : le consommateur se sent d'autant plus mieux qu'il consomme davantage (Idem). Info ou intox? L'AFSSA (2008) estime que 85% des 400 produits affichant des allégations nutrition santé ne se fondent pas sur les arguments valables.

Historiquement, la tendance diététiques trouve ses racines quatre siècles plutôt, c'est ainsi que « diététique et cuisine étaient étroitement associées dans l'Antiquité […] Les médecins conseillaient, pour des motifs diététiques, de consommer les fruits en début de repas ou d'utiliser les épices en raison de leur action supposée sur la digestion […] La diététique est nette au cours des XVIII$^{e}$ et XIX$^{e}$ siècles, avec en particulier la multiplication de bibles gourmandes et d'ouvrages de critiques gastronomiques, comme L'Almanach des gourmands de Grimod de la Reynière, ou la physiologie du goût de Brillat-Savarin ». (Aurier et Sirieix, 2016, p.18). Les préoccupations diététiques seront redécouvertes au XX$^{e}$ siècle qui voit la naissance du « modèle alimentaire de la minceur », dans une société où « le danger et la peur de l'excès ont remplacé le danger et la peur de la faim » (Idem). Aujourd'hui, de nombreuses innovations marketing s'efforcent de trouver une convention entre diététique et plaisir comme l'illustre le développement des promesses nutritionnelles dans tous les secteurs de l'alimentaire (Mathé et al. 2008).

Sur un autre registre, la nourriture n'est pas seulement un carburant pour le corps, c'est avant tout un produit hédonique (Filser, 2002). Le plaisir, c'est le fondement de base pour lancer un produit en

France (Gomez, 2008), le lâcher-prise est même intégré dans les tendances de fond, c'est ce que les experts en alimentation l'appellent « l'expérience nutritionnelle incorrecte » et ça se traduit sur le marché en produits aux appellations fantasques, comme par exemple le Kinder Maxi et le Cronut (croisement entre le croissant et le donut). Par ailleurs, les arbitrages des consommateurs entre les aliments santé et les aliments plaisirs ne sont pas symétriques : si les prix élevés des produits santé entrainent une augmentation de la consommation vers les produits plaisir, en revanche l'inverse n'est pas vrai (Epstein et al. 2006, cités dans Chandon et André, op.cit.)

Rappeler l'importance du plaisir, grâce à une représentation métaphorique du goût, des arômes et de la texture des aliments, ou en exhortant les consommateurs à se rappeler de leurs expériences alimentaires hédoniques passées, leurs fait choisir de plus petites portions (Chandon et al. 2017). Une étude a par ailleurs montré qu'ils savourent davantage ces plus petites portions, qu'ils en retirent davantage de plaisir et qu'ils sont disposés à payer à prix d'or pour les déguster (Cova et Deruelle, 2010). Ainsi soit-il, le plaisir devient le soutien et non pas l'adversaire d'une alimentation raisonnable (Francois-Lecompte, 2009)

Sur le plan marketing, Chandon (2013) a identifié 3 grandes actions marketing nouvelles :

1. Le grossissement de la taille des portions ;
2. Le développement de la communication nutritionnelle particulièrement les allégations concernant la santé[8];
3. L'offre d'une mosaïque de repas associant des aliments estampillés comme bons et mauvais pour la santé dans un même plat.

Au regard de cette dernière action, on a la perception, par exemple, de voir que le hamburger et les frites garnis de salade les

[8] « Depuis la mi-octobre 2016, toutes les baguettes classiques du distributeur Monoprix sont donc bio et vendues au même prix (0,85 euro) que le format normal. Un joli coup marketing de la part de l'enseigne qui a symboliquement choisi le produit le plus vendu dans ses magasins. » http://www.e-marketing.fr/Thematique/retail-1095/Breves/Alimentaire-marketing-sans-avenir-310372.htm#7AHEiAVesdvGTpZl.97 publié par Christelle Magaud le 23 novembre 2016

rendra plus satisfaisants. Tout se joue dans l'assiette, quand on questionne les gens sur l'appréciation des calories d'un cheeseburger combiné à une salade verte, ce cheeseburger sera systématiquement déprécié. La raison c'est que ces gens ont l'impression que la salade absorbe les calories de ce cheeseburger qui se retrouve avec des calories négatives (Chevallier, 2018).

Un autre détail concernant la composition du produit qui touche la quantité de nourriture consommée est la diversité perçue des aliments et des saveurs. Ainsi, une personne est encline à consommer de plus en plus de nourriture si on lui montre des aliments différents (à un buffet, par exemple) (Babayou et Volatier, 1996). C'est la perception de la variété qui joue ici un rôle décisif : exposer le même produit avec une hétérogénéité de formes et des couleurs et dans des situations différentes provoque un sentiment de variété qui peut décaler la satiété et augmente la consommation de nourriture (Brunel et Gallen, 2012). Pour cela, le marketing tente d'agir sur cette variable de plusieurs manières : varier les ingrédients, proposer un large éventail de choix, insérer des éléments qui réorientent l'attention du consommateur sont autant de stratégies qui permettent d'augmenter la quantité de nourriture consommée (Mathieu, 2007).

Toujours dans cette même logique, le nom et la description d'un produit peuvent modifier profondément la perception des qualités nutritionnelles du produit. Ainsi, le fait qu'un produit soit étiqueté ou non d'une marque notoire ou même le simple d'apposer, par exemple, croustillant sur le packaging va agir sur les attentes, la perception mais aussi le souvenir du goût ce qui va augmenter les ventes en conséquence (Gallen, 2005). Dans le même sillage, une même friandise sera perçue par les consommateurs soumis au régime diététique comme meilleurs pour la santé, et sera consommé davantage lorsqu'il s'appelle « Fruit Chews » plutôt que « Candy Chews », sauf si les consommateurs prennent garde à sa composition nutritionnelle plutôt qu'au nom (Irmak et al. 2011 cités dans Chandon 2017, op.cit.)

Pour ce qui est de l'étiquetage, d'autant plus l'étiquetage nutritionnel est simple et prescriptif, qu'il influence les comportements alimentaires (Nabec, 2016). Par exemple, un code couleur tricolore dans une cafétéria a augmenté la consommation de produits diététiques et réduit celle de produit plaisir (Divard et Urien 2001). De la même façon, apprendre aux consommateurs à comparer les aliments, leur donner des indications sur la quantité de consommation adaptée et utiliser des images relève d'une grande assistance pour eux, particulièrement ceux qui sont illettrés (Wansink et Chandon 2006, cités dans Hutter-Lardeau, 2011). Malheureusement, cette simplification crée également un effet de halo qui peut fausser la qualité des décisions alimentaires : les consommateurs ont tendance à généraliser, même une seule mention positive (par exemple, une teneur réduite en matières grasses) et à lui attribuer des bénéfices fictifs, comme par exemple d'être diététique (Chandon et Wansink 2007, cités dans Hutter-Lardeau, op.cit.)

Il est souligné que les règles d'étiquetage nutritionnel n'ont pas stimulé les industriels à perfectionner la qualité nutritive de leurs produits (Séguy, 2010). Aux États-Unis, le devoir de l'obligation d'information a contraint les producteurs de nourriture à faible valeur nutritionnelle à mettre plus de substances positives sans effets sur le goût (par exemple, des vitamines), et non à extraire les nutriments associés aux propriétés gustatives de l'aliment (tels que le sel, ou les graisses) (Frohlich, 2010). L'explication de ce comportement paradoxal est que les fabricants restent convaincus de la prédominance réservée au goût par rapport au critère santé lors des choix alimentaires.

Quant à l'emballage, le consommateur n'aurait pas assez de toute sa vie pour goûter l'ensemble des produits qu'on lui propose. Pour se démarquer de la concurrence, les marques doivent lui accrocher le regard pour finalement le séduire. Pour cette raison, les nouveaux packagings optent pour un nouveau lifting toujours plus moderne avec de nouveaux codes graphiques pour consolider l'allure gourmande ainsi que la lisibilité des allégations santé des produits (Guichard et Murator,

2011). A ce propos, selon un article du Wall Street Journal[9], la grande consommation alimentaire s'exalte pour le packaging transparent qui permettrait de booster les ventes. Selon la même source toujours, «le packaging transparent donne aux produits une aura de naturel, quelque chose que recherchent de plus en plus de clients.», comme le montre les deux exemples suivants[10]. En revanche, le packaging transparent sert à dissimuler les espaces vides du contenant et les défauts du produit. C'est le cas des chips qui ne montrent jamais le bas des paquets, là où ils sont toutes émiettés.

**Exemple 1.**

Cette stratégie a permis à Tropicana de se démarquer de la concurrence, en proposant avant les autres une bouteille transparente de jus d'orange, donnant l'impression aux consommateurs de boire une boisson plus fraîche.

**Exemple 2.**

La marque de barres de céréales et de «snacks sains» Kind a mis plusieurs années à trouver un fabricant capable d'empaqueter ses barres sous du plastique transparent sans que les ingrédients ne s'oxydent. Kind a démarré sa production de barres sous emballage transparent en 2004.

Cependant les fabricants sont dubitatifs pour ce genre de packaging. La raison invoquée est que la volonté de transparence rencontre quelques problèmes: les aliments ne sont pas toujours assez séduisants pour être présentés après un long voyage en camion (Pinto, 2010). Par ailleurs, certains résistent peu ou pas à la lumière et leur période de conservation diminue. Enfin, au travail des créateurs d'emballage vient s'ajouter celui des créateurs d'arômes. Aujourd'hui, les qui envahissent nos placards sont tous parfumés à un arôme particulier. Quand un créateur d'arômes élabore un nouveau goût, il le propose à tous les géants de

[9] « See-through food packaging boosts sales. », https://www.wsj.com/articles/see-through-food-packaging-boosts-sales-1407884666 Sarah Nassauer, 13 août 2014, consulté le 31 mai 2018.

[10] « Dans le marketing alimentaire, la difficile alchimie du packaging transparent. », http://www.slate.fr/story/91017/packaging-transparent publié par Jean-Laurent Cassely le 15 août 2014, consulté le 04 juin 2018.

l'industrie (Maille, 2007). De leur côté, ces derniers ne veulent pas prendre le risque de passer à côté d'une mode et vont développer des produits à la truffe

C'est comme ça que la truffe, depuis deux ans, a nos: le sel, les chips, le foie gras, le risotto, la moutarde, le miel… tous ces produits existent désormais à la truffe. Quand un créateur d'arômes élabore un nouveau goût, il le propose à tous les géants de l'industrie, (Maille, 2007).. Le consommateur, lui, se retrouve sous la pression d'une multitude d'offres et de marques qu'il connaît bien (Idem). Il finit donc par acheter (à prix d'or) son huile ou son pesto à la truffe et continuera de le faire tant qu'il y trouvera du plaisir.

## 3. Conclusion:

Les industriels de l'agroalimentaire à l'instar des distributeurs sont des acteurs clés de la santé publique qui accordent beaucoup d'importance à la nutrition et à ses conséquences sur les populations. Ils doivent assumer cette responsabilité en lançant sur le marché des produits qui répondent aux attentes de leurs clients très avertis. C'est pourquoi on plaide de plus en plus pour les aliments santé.

En effet, bien-être et marketing alimentaire vont désormais de pair à égal : c'est le nouveau duo de choc mis en avant par les distributeurs et les industriels. Un plaidoyer santé qui se joigne d'innovations produits touchant un public de plus en plus large. La tendance est au marché du « sans. »

Ainsi, le positionnement santé, éthique et responsable semble donc être devenu la condition sine qua none au succès d'un produit alimentaire. Les marketeurs ne doivent aujourd'hui jamais perdre de vue que le consommateur est devenu nutriconscient. Sensibilisé par les nombreuses campagnes officielles, telles que les médias, les associations de consommateurs et les pouvoirs publics prônant une alimentation saine, il demande donc à être informé, guidé voire même intégré dans le processus de validation du positionnement. Il n'est plus à la recherche de simples aliments mais de véritables produits sains et

bons qui lui permettront de protéger sa santé… et de satisfaire sa gourmandise.

Désormais, le marché des aliments « sans » prend de l'ampleur à vue d'œil et les entreprises du secteur s'investissent dans les innovations en tout genre : sans gluten, sans lactose, sans pesticides, sans antibiotiques, sans OGM, sans huile de palme, sans colorants, sans conservateur, sans viandes,... Tout en veillant, comme on l'a vu, à combiner allégations santé et arguments plaisir.

## 4. Références :

### ✓ *Livres :*

Al Hassael, M.M. (2014). *Le marketing: connaître et comprendre le comportement du consommateur*. Editions Publibook, Paris.

Aurier, P. et Sirieix, L. (2016). *Marketing de l'agroalimentaire environnement*. Stratégies et plans d'action, 3e édition Dunod, Paris.

Chevallier, L. (2018), *L'indulgence dans l'assiette*, Editions Fayard

De Reynal, B. (2016). *Ouvrez l'œil avant d'ouvrir la bouche: Conseils d'une nutritionniste en guerre contre le marketing alimentaire*, Groupe Robert Laffont.

Mathieu, J-P. (2007). *Design et marketing : fondements et méthodes*, Editions L'Harmattan.

Schmitt, J. (2009). « *Parcours, déplacements et actions face au rayon : mieux comprendre le comportement physique du consommateur en magasin pour mieux comprendre ses achats* », thèse de doctorat en sciences de gestion, HEC Paris. URL : : https://pastel.archives-ouvertes.fr/pastel-00516252/document

Hutter-Lardeau, N. (2011). *Mince alors !*, Editions Odile Jacob.

Kotler, P. , Keller, K. , Dubois, B. et Monceau, D. (2006). *Marketing management*, 12e édition Pearson Education.

Levitt, T. (1972). *L'esprit marketing*, Editions d'Organisation.

Ouillet, C. (2006). *Marketing aliments et santé : conception et application au service d'une stratégie*, Editions RIA Groupe France Agricole.

### ✓ *Article du Journal :*

Armand-Balmat, C. (2002). « *Comportement du consommateur et produits biologiques : le consentement à payer pour la caractéristique biologique* », Revue d'économie politique, vol.112, pp. 33-46.

Barthélémy, L. (2005), « *Boire, manger et bouger à l'adolescence* », Les Cahiers Dynamiques, n° 33, pp. 70-71.

Bergadaà, M. et Urien, B. (2006), « *Le risque alimentaire perçu comme risque vital de consommation* », Revue française de gestion, no 162, pp. 127-144.

Chaieb, A., Caillavet, F., Nichèle, V. et Soler, L-G. (2014). « *Allégations nutritionnelles, consommation alimentaire et politiques de santé publique*», Economie Rurale, n°341, mai-juin, pp. 41-62.

Chandon, P., Ordabayeva, N. et Touati, N. (2017). « *Les biais de perception des tailles des portions* », Pratiques en nutrition, n°52, octobre-décembre, pp. 41-46.
Chandon, P. (2017), « *Comment la conception des emballages et les allégations marketing mènent à l'hyperphagie*», trad. Chandon P. (2013), « How package design and packaged-based marketing claims lead to overeating.», Applied Economic Perspectives and Policy 2013 ; 35 (1) : 7-31, *In* Inserm. Agir sur les comportements nutritionnels. Réglementation, marketing et influence des communications de santé. Collection Expertise collective. Montrouge : EDP Sciences, pp. 95-128.
Chandon, P. et André, Q. (2015), « *Les effets du marketing sur les comportements alimentaires*», Cahiers de Nutrition et de Diététique, vol.50, issue 6, supplément 1, décembre, pp. 6569-6574.
Chandon, P. et Wansink, B. (2007), « *The Biasing Health Halos of Fast-Food Restaurant Health Claims: Lower Calorie Estimates and Higher Side-Dish Consumption Intentions*», Journal of Consumer Research, vol. 34, n°3, pp. 301-314.
Codron, J.M., Giraud-Heraud, E. et Soler, L.G. (2005). « *Nouvelles stratégies de la grande distribution dans le secteur alimentaire* », Revue Française du Marketing, n°203, pp. 83-94.
Cova, B. et Deruelle, V. (2010). «*A la recherche du plaisir dans les études consommateurs : le cas des Orange Labs*», Management & Avenir, n°31, pp. 14-30.
Dangbédji, J. (2018). « *Les aliments « sans » : un marché d'avenir pour les transformateurs alimentaires, les restaurateurs et les distributeurs* », Bioclips Actualité Bioalimentaire, vol. 26, n° 7, pp.01-02.
Divard, R. et Urien, B. (2001). « *Le consommateur vit dans un monde en couleurs* », Recherche et Applications en Marketing, vol. 16, issue : 1, pp.3-24.
Epstein, L.H., Handley, E.A., Dearing, K.K, Cho, D.D., Roemmich, J.N. et Paluch, R.A. (2006). « *Purchases of Food in Youth* », Psychol Science, vol. 17, pp. 09-82.
Filser, M. (2002). « *Le marketing de la production d'expérience : statut théorique et implications managériales* », Décisions Marketing, n° 28, octobre-décembre, pp. 13-22.
Francois-Lecompte, A. (2009). « *La consommation socialement responsable : oui mais…*» Reflets et perspectives de la vie économique, Tome XLVIII, pp. 89-98.
Frohlich, X. (2010). « *Imaginer des consommateurs, constituer les sujets : l'étiquetage nutritionnel aux États-Unis, 1945-1995*», in Michèle Lalanne et Franck Cochoy (2011), *Montrer le marché. Afficher, emballer, étiqueter*, Editions Presses Universitaires du Mirail, pp. 11-27.
Gallais, V. (2010). « *Du marketing à la consommation responsable* », Ecologie & politique, n°39, pp. 39-54
Gallen, C. (2005). « *Le rôle des représentations mentales dans le processus de choix, une approche pluridisciplinaire appliquée au cas des produits*

*alimentaires*», Recherche et Applications en Marketing, vol. 20, issue: 3, pp. 59-76.

Giraud, G. (2001)**. «** *Entre marques et labels: comment s'orientent les choix des consommateurs?* », Revue Française du Marketing, n° 183/184, mars-avril, pp.169-179.

Gomez, P. (2008). « *La nutrition dans les stratégies d'innovation alimentaire : de la protection du risque de santé publique à la construction de l'avantage concurrentiel* », Décisions Marketing, n° 49, janvier-mars, pp. 71-83.

Guérin, A. et Veriyé, N. (2009). « *Alimentation, santé et environnement. Quels devenirs sociaux ?*», Le sociographe, n° 29, pp. 47-58.

Guichard, N. et Murator, I. (2011). « *Ce produit est-il sain ? Trois approches pour appréhender le caractère sain d'un produit alimentaire à partir de son packaging* », Décisions Marketing, n° 61, janvier-mars, pp. 55-66.

Nabec, L. (2016). « *Améliorer les comportements alimentaires avec l'étiquetage nutritionnel : vers un agenda de recherche au service du Bien-être des consommateurs* », Recherche et Applications en Marketing, vol. 32, issue: 2, pp.76-104.

Northup, T. (2014). «*Truth, lies, and packaging: how food marketing creates a false sense of health*». Food studies, vol. 03, pp. 9-18.

Payet, M. (2015). « *La sécurité alimentaire française est-elle au top ?* », Les Tribunes de la santé, n°49, pp. 69-73.

Peigné, J. (2015). « *Les allégations relatives à la santé* », Les Tribunes de la santé, n° 49, pp. 49-54

Rozin, P., Fischler, C., Imada, S., Sarubin, A. et Srzesniewski, A. (1999). « *Attitudes to food and the role of food in life in the USA, Japan, Flemish Belgium and France : possible implications for the diet-health debate* », Appetite, vol. 33, n°. 02, pp. 80-163.

Séguy, L. (2010). « La *genèse de l'étiquetage nutritionnel dans le droit européen*», In Michèle Lalanne et Franck Cochoy (2011). *Montrer le marché. Afficher, emballer, étiqueter*, Editions Presses Universitaires du Mirail, pp. 28-43.

Simenel, R., Michon, G., Auclair, L., Thomas, Y., Romagny, B. et Guyon, M. (2009). « *L'argan : l'huile qui cache la forêt domestique. De la valorisation du produit à la naturalisation de l'écosystème* », Autrepart, n° 50, p. 51-73.

Treillon, R. (2001). « *Innovation et marchés des aliments-santé. Analyse d`un boom annoncé*», Revue française du marketing, n° 182, pp. 99-114.

Wansink, B. et Chandon, P. (2006). « *Can low-fat nutrition labels lead to obesity?*», Journal of marketing reaserch, vol. 43, n° 4, pp. 605-617.

Kessous, A. et Chalamon, I. (2014). « *Dis-moi ce que tu manges et je te dirai qui tu es ! Approche sémiotique des représentations mentales des marques alimentaires*», Management & Avenir, n° 70, pp. 33-54.

Mathé, T., Pilorin, T. et Hébel, P. (2008). *Du discours nutritionnel aux représentations de l'alimentation*, Cahier de recherche, n° 252, Editions CREDOC.

### ✓ *Article de séminaire :*

Brunel, O. et Gallen, C. (2012). « *C'est bizarre! Ca se mange? Les effets de la dissonance cognitive en consommation alimentaire*», Proposition de communication pour la 8ème journée AFM du marketing agro-alimentaire de Montpellier, 28 septembre, pp. 1-31. URL : https://umr-moisa.cirad.fr/content/download/5501/37863/version/1/file/Brunel,+Gallen+JMAM2012.pdf

Pinto, M.P. (2010). « *Vers une clarification du concept de packaging : nécessité d'une approche interdisciplinaire* », 16ème Colloque National de la Recherche dans les IUT, Juin, Angers, France, pp. 1-15. URL : https://hal-unilim.archives-ouvertes.fr/hal-00934893

### ✓ *Sites web :*

AFSSA (2008). « *De l'Agence française de sécurité sanitaire des aliments relatifs à l'évaluation d'un produit de pâtisserie à haute valeur nutritionnelle destiné aux patients dénutris* ». Saisine n° 2007-SA-0215, pp. 01-04.

André Q., Chandon, P. et Haws, K.L. (2014), « *Removing this (or not), adding that (or not): A classification of «healthy food» claims* ». Faculty and research, INSEAD Working Paper, pp.1-36. URL: https://sites.insead.edu/facultyresearch/research/doc.cfm?did=55725

Babayou, P. et Volatier, J-L. (1996). « *Les consommateurs veulent plus de saveurs dans leur assiette* », Consommation et Modes de vie, CREDOC, n° 113, décembre, pp. 01-04. URL : http://www.credoc.fr/pdf/4p/113.pdf

Bergeron, S. et Simard, P. (2017). « *Taxer les boissons sucrées : un geste de poids pour prévenir l'obésité* », FMEQ, pp. 01-41. URL : http://www.fmeq.ca/wp-content/uploads/2016/03/M%C3%A9moire-sur-les-boissons-sucr%C3%A9es.pdf

Chandon, P. et Etilé, F. (2010). « *Analyse des comportements de consommation alimentaire : L'apport du marketing et des sciences économiques* », In France Bellisle, Jean Dallongeville, Pierre Chandon, Fabrice Etile, Patrick Etiévant, Elisabeth Guichard, Martine Padilla, Monique Romon-Rousseau, Les comportements alimentaires. Quels en sont les déterminants ?, INRA, pp.115-126.

Irmak, C., Vallen, B. et Robinson, SR. (2011). « *The impact of product name on dieters' and nondieters' food evaluations and consumption* », Journal of Consumer Research, vol. 38, n° 2, pp. 390-405.

# 5. Annexes :

**Encadré 1**. Autres avantages communs valorisés par le marché de Michel & Augustin, Smoothies Innocent et Ben & Jerry's [1]

Plusieurs points sont communs à ces trois histoires de success-story marketing. Tout d'abord, c'est le charisme de leurs dirigeants, qui ont su s'impliquer dans leurs projets au-delà des limites traditionnelles, quitte à donner de leur personne. Ils sont parvenus à partager leur passion autour de leurs produits. Niveau graphismes, la recette est plutôt simple : dessins simplifiés, nous rappelant notre enfance, packagings colorés, clins d'œil humoristiques et anecdotes en tous genres ont su égayer les consommateurs. Et elle marche à merveille ! Les consommateurs en redemandent. D'ailleurs, ces derniers sont fortement plébiscités dans ce nouveau type de relation clients qui affranchit les barrières.

Les dirigeants ne sont plus des PDG inaccessibles cachés au sommet de leur siège social, mais des personnes comme tout le monde ou presque, que l'on peut rencontrer facilement et avec qui l'on peut échanger. Les clients ont leur mot à dire et ils permettent aux marques d'évoluer tout en dépensant le moins possible. La communication, enfin, est insolite : pas d'affiches ou de spots publicitaires classiques, tout est décalé et l'objectif est de créer un véritable buzz sur internet à moindres frais.

En tout cas, Michel & Augustin, Innocent et Ben & Jerry's sont tous trois parvenus à réaliser l'exploit de nous faire sourire en faisant nos courses, et ce malgré la crise !

[1] « Marketing alimentaire : les dernières tendances du marketing alimentaire qui séduit le consommateur » http://www.agro-media.fr/analyse/marketing-alimentaire-les-dernieres-tendances-du-marketing-alimentaire-5879.html publié le 29 novembre 2013

# La fiscalité comme une source de développement public en Algérie: étude analytique

## Taxation as a source of public development in Algeria: analytical study

**Himrane Mohammed, Université de Jijel**, m_himrane@univ-jijel.dz
**Hassani Hocine**, Université de Chlef, h.hassani@univ-chlef.dz

Date de réception:30/08/2019; Date d'acceptation:17/11/2019;Date de publication : 06/06/2020

**Résumé :**
La fiscalité constitue un levier important en matière de financement du développement. Des infrastructures modernes sont essentielles à la réussite de l'économie algérienne. Le but de cette étude est de mettre en évidence les défis et les perspectives des recettes fiscales dans le financement des infrastructures dans un contexte de chute vertigineuse des cours du pétrole. Les mesures fiscales devraient être accompagnées de réformes microéconomiques et d'ajustements macroéconomiques afin d'éviter de mettre en péril les plans de relance économiques.
**Mots-clés** : Fiscalité ; Financement d'infrastructures ; Développement public; Algérie.
**Codes de classification JEL: H5,H21**

**Abstract:**
Taxation is an important lever for financing development. Modern infrastructures are essential to the success of Algerian economy. The goal of this study is to highlight the challenges and prospects of tax revenues in infrastructure financing in the context of a vertiginous drop of oil prices. Fiscal measures should be accompanied by microeconomic reforms and macroeconomic adjustments to avoid jeopardizing economic recovery plans.
K**eywords**: Taxation; Infrustructure funding; Public developement; Algeria
**JEL classification codes : H5, H21.**

Auteur correspondant : Himrane Mohammed, m_himrane@univ-jijel.dz

## Introduction :

L'intervention de l'Etat dans le domaine économique et financier, à la fin du 19e siècle, était très limitée. Dans une période d'un Etat gendarme jusqu'au début du 20e siècle, les gouvernements se contentaient d'un rôle passif dans l'économie, (défense nationale, police, justice, représentation diplomatiques).

Cependant, la crise mondiale de 1929 a remarquablement donné une justification aux travaux de Keynes qui insista à stimuler et soutenir la croissance économique à travers des politiques publiques de relance de la demande. A cet égard, la maîtrise des finances publiques est devenue plus que jamais une préoccupation majeure pour les décideurs publics. D'où, le problème financier a pris un nouvel élan depuis 1929.

Aujourd'hui, l'Etat, parallèlement à sa fonction classique, qui consiste à financer les services publics, intervient fortement dans la vie économique, pour régulariser la croissance et réduire les inégalités de revenus (Hamzaoui et Bousselhami, 2017).

Dans cet esprit, le gouvernement algérien a investi récemment de façon intensive dans les infrastructures en suivant l'approche keynésienne.

Si les investissements en infrastructures contribuent au bien-être social par la réduction des coûts avec la disponibilité des moyens– et jouent en faveur de la croissance d'après la thèse des grands travaux de Keynes, il convient de déterminer les moyens optimaux pour les financer (Ananou, 2017). La fiscalité constitue à ce titre un pilier essentiel du cadre réglementaire qui conditionne l'investissement et la croissance d'un pays en matière de financement des infrastructures. L'un des éléments essentiels d'un État efficace est l'existence d'administrations fiscales efficientes. Ainsi, un système fiscal solide favorise la qualité de l'action gouvernementale pour bien chercher les sources de financement de l'équipement de l'état.

L'Algérie s'est engagée dans un processus de réformes économiques visant à mettre à niveau son économie, accroitre la

compétitivité et la performance du secteur productif afin de déclencher un processus de croissance durable. A ce propos, la politique des grands chantiers orientée vers les infrastructures dans le cadre des quatre plans de relance économique depuis 2001 à ce jour, constitue l'une des principales orientations en matière de sa politique économique.

L'objet de cette étude est d'apporter des éléments de réponses à la question suivante : **Dans quelle mesure la fiscalité joue-t-elle un rôle essentiel pour le financent des infrastructures en Algérie ?**
Pour ce faire, nous allons suivre le plan suivant :

1. L'importance des infrastructures dans l'activité économique.
2. Le financement des infrastructures : La fiscalité un instrument privilégié.
3. Le rôle de la fiscalité en Algérie.
4. Les plans nationaux de relance économique (2001-2019).
5. Les défis et les perspectives fiscales.

## 1. L'importance des infrastructures dans l'activité économique

A l'origine, le concept d'infrastructure a été utilisé dans le domaine du génie civil, puis dans l'urbanisme. Le dictionnaire généraliste définit le terme d'infrastructure par l'ensemble des travaux relatifs à un ouvrage, ou par l'ensemble des installations nécessaires à la vie courante et à l'activité économique (Oulmakki,2015).

Les infrastructures jouent un rôle important dans la croissance économique, et par voie de conséquence dans la lutte contre la pauvreté. *Barro (1990)* note que la notion d'infrastructure associe étroitement les services attachés aux équipements, et elle comprend les routes, les autoroutes, les voies ferrées, les ports et les aéroports, les réseaux de télécommunication, d'électricité et de l'eau, etc.
En d'autres mots, tous les investissements qui développent et facilitent la circulation des personnes et des biens et par conséquent soutiennent l'activité économiques des différents agents intervenants dans cette activité soit publics ou / et privés.

De ce fait, une distinction est établie entre les infrastructures sociales dont le rôle est de protéger et développer le capital humain (éducation, santé, services sociaux) et les infrastructures économiques qui concernent directement le processus économique productif.

D'autre part, *Henner (2001)*, classe les infrastructures en quatre catégories :

- Infrastructures d'utilité publique : fourniture d'électricité, de gaz, etc;
- Infrastructures de services : services sociaux et éducatifs ;
- Infrastructures de télécommunication : réseaux des télécommunications (téléphone, internet);
- Infrastructures de transport : routes, ponts, aéroports, ports, qui permettent la circulation des biens et des personnes.

Une infrastructure bien conçue est un facteur essentiel de la prospérité nationale et une condition préalable à l'expansion économique et à la croissance future. Les infrastructures permettent aux pays d'être productifs, de jouir d'une certaine qualité de vie et de connaître une progression économique en stimulant la croissance, en créant des emplois et en améliorant la productivité, la qualité de vie et l'efficience.

En outre, les investissements dans les infrastructures ont une incidence réelle sur la création d'emplois et sur leur durabilité. Selon la dernière estimation du *President's Council of Economic Advisers* des États-Unis, chaque milliard de dollars US investi dans les routes et les transports en commun fédéraux appuie 13 000 emplois pour un an[1].

L'exemple le plus cité concerne les dépenses publiques est celui de *New Deal* face à la crise de 1929. L'intervention de l'Etat a abouti à la création de la fameuse société américaine *T.V.A. (Tennessee Valley Authority)* le 10 avril 1933 qui a permis de financer la construction de sept grands barrages, le développement de la navigation, la lutte contre les inondations, l'irrigation et la production d'électricité *(Benabdallah, 2014)*.

[1]Federal Highway Administration, U.S. Department of Transportation, « Employment Impacts of Highway Infrastructure Investment », consulté le 09 Septembre 2017, http://www.fhwa.dot.gov/policy/otps/pubs/impacts/.

Au Canada, dans le cadre du plan Faire progresser *l'Ontario* lancé en 2014, le gouvernement de *l'Ontario* estime que des investissements s'élevant au total à plus de 130 milliards de dollars canadien sur dix ans dans les infrastructures publiques soutiendront plus de 110 000 emplois. De plus, la Fédération canadienne des municipalités affirme que chaque milliard de dollar canadien investi dans les infrastructures se traduit par environ 11 000 emplois[2].

Si les investissements en infrastructures contribuent au bien-être social par la réduction des coûts avec la disponibilité des moyens et jouent en faveur de la croissance d'après la thèse des grands travaux de Keynes, il convient de déterminer les moyens optimaux pour les financer *(Ananou, 2017).*

Les Etats ont la responsabilité du développement et de la qualité des services publics collectifs de nature industrielle et commerciale tels que les transports collectifs, la distribution et le traitement de l'eau, des énergies, des télécommunications. La mise en place d'infrastructures implique une vision cohérente avec les besoins actuels et anticipative par rapport aux évolutions de l'activité économique. En effet, l'évaluation et la planification de tels projets détermine leur retombées économiques et sociales à court et à long terme *(Oulmakki, 2015).*

L'une des reproches, est le fait que les experts estiment que les fonds des infrastructures, qui constituent une pression financière sur les Etats, sont à investir dans des secteurs productifs.

En 1990, *Barro* a démontré que le moteur de croissance endogène est l'investissement public en infrastructures. A ce stade, la volonté d'équiper l'Algérie en infrastructures de qualité s'inscrit dans le cadre d'une politique publique délibérée visant à placer l'Algérie parmi *les PVD (les Payes en Voie de Développement* les mieux dotés et aménagés en termes d'infrastructures. La dépense publique est ainsi placée au centre de la dynamique économique à long terme puisant ses

[2]Gouvernement de l'Ontario, « L'Ontario lance des consultations sur les priorités en matière d'infrastructures — Faire progresser l'Ontario en investissant dans les infrastructures afin de répondre aux besoins régionaux », consulté le 10 Septembre 2017, http://news.ontario.ca/medt/fr/2015/05/lontario-lance-des-consultations-sur-les-priorites-en-matiere-dinfrastructures.html.

fondements théoriques dans les théories de la croissance endogène et des modèles de croissance économique avec capital public *(Barro, 1990).*

Le financement de ces besoins peut être envisagé selon une approche ex-ante ou une approche ex-post. La plupart des études et des débats sur les politiques d'infrastructures tendent à adopter une démarche ex-post privilégiant la façon dont les fournisseurs recouvrent leurs coûts, c'est-à-dire la répartition du financement entre utilisateurs (recouvrement direct des coûts) et futurs contribuables (recours de l'État à l'emprunt). La méthode ex-ante conçoit le financement selon une perspective macroéconomique *(Estache, 2006).*

Selon l'étude de *(Lumbila, 2005),* dans les pays où les infrastructures sont sous-développées et moins importantes, l'impact des infrastructures ou des investissements sur la croissance n'est pas statistiquement significatif, ce qui donne à penser que non seulement les carences des infrastructures pourraient freiner les investissements, mais qu'elles pourraient aussi renforcer le cercle vicieux de la pauvreté.

## 2. Le financement des infrastructures : La fiscalité un instrument privilégié

La fiscalité est une prestation pécuniaire requise des particuliers, par voie d'autorité, à titre définitif, et sans contrepartie, en vue de la couverture de charges publiques. Cette situation a été résumée par *JEZE.G,* dans une citation devenue célèbre : « *il y a des dépenses, il faut les couvrir* ». Aujourd'hui, la fiscalité joue un rôle essentiel dans le développement économique et social. Elle fournit un flux stable de recettes pour financer les objectifs de développement, tels que la mise en place d'infrastructures matérielles. Aussi, la politique fiscale établit le cadre dans lequel s'effectuent les échanges et les investissements internationaux. A ce titre, la politique fiscale devient l'une des politiques privilégiées de l'Etat.

La fiscalité fait partie intégrante des politiques de développement des différents pays et elle est imbriquée avec de nombreux autres domaines, qui vont de la bonne gouvernance et de formalisation des

activités économiques à la stimulation de la croissance, via la promotion des petites et moyennes entreprises et des activités d'exportation.

Selon *(Pfister, 2009)*, pour parvenir à mener une politique fiscale optimale, les responsables africains doivent donc faire face au défi de maintenir un équilibre entre les priorités suivantes :
- La mobilisation des ressources intérieures et l'élargissement de l'assiette fiscale, afin d'assurer des recettes stables pour le financement du développement et de diversifier l'assiette fiscale, surtout dans le contexte actuel de libéralisation des tarifs douaniers, qui altère lourdement les recettes fiscales ;
- La lutte contre l'évasion fiscale qui est alimentée par les paradis fiscaux, les insuffisances des réglementations et certaines pratiques des entreprises ;
- Le climat de l'investissement et du développement des entreprises, qui dépend largement du régime fiscal ; et
- La promotion de la Bonne Gouvernance qui s'appuie sur une fiscalité efficace, promouvant la responsabilité des gouvernements vis-à-vis des citoyens et de la communauté des investisseurs.

De toute évidence, le financement des investissements avec des fonds internes sur base de fiscalité – qui est de loin l'un des moyens les moins risqués et pérenne de financer le développement– est encore contraignant dans les pays sous-développés *(Ananou, 2017)* et plus particulièrement dans les pays producteurs de pétrole. Cela devient d'autant plus préoccupant dans le contexte de la crise économique suite à la chute des cours des hydrocarbures.

Le Consensus de *Monterrey de 2002* a reconnu le rôle essentiel de la fiscalité dans la mobilisation des ressources nationales, ce qui a été confirmé lors de la conférence de 2008 des Nations Unies, qui s'est tenue à *Doha*, sur le financement du développement *(Pfister, 2009)*. Les gouvernements peuvent profiter de la réforme des systèmes fiscaux de manière à améliorer l'image de la gouvernance vis-à-vis des investisseurs nationaux et étrangers, des gouvernements des autres pays et de la communauté internationale.

A ce titre, l'Algérie doit favoriser un climat attrayant pour les investissements privés dans les infrastructures afin d'améliorer la qualité, la quantité et la compétitivité des économies ainsi qu'à lever des obstacles à l'investissement privé dans les infrastructures publiques.

## 3. Le rôle de la fiscalité en Algérie

Le niveau élevé des recettes fiscales pétrolières a offert une opportunité historique aux pouvoirs publics d'approfondir les investissements entamés depuis déjà quelques années et améliorer le développement et la compétitivité du pays. Ainsi, les dépenses publiques ont permis de faire reculer le chômage et de maintenir un taux de croissance hors hydrocarbures.

Les stocks d'infrastructures que l'Algérie a hérités des puissances coloniales ont accompagné le développement économique de l'Algérie après l'indépendance. La livraison récente de grandes infrastructures (autoroute, barrages etc.) pourrait avoir comme effet de décrédibiliser l'Etat et d'aider à retrouver un consensus perdu depuis la fin des années 80. Cependant, il est nécessaire de promouvoir des réformes fiscales visant à élargir la base d'imposition et d'amener une part plus importante de la population dans l'économie formelle et productive. Il y a des voies possibles d'expansion de l'assiette fiscale qui vont au-delà des réformes structurelles traditionnelles de la politique fiscale. Par exemple, le secteur du téléphone mobile, en pleine expansion, offre une possibilité d'accroissement des recettes et d'élargissement de l'assiette fiscale.

En Algérie, la fiscalité étant le pourvoyeur principal des recettes de l'Etat, les recettes fiscales représentent en moyenne 91% des recettes ordinaires de l'Etat, réalisées entre 2001 et 2017, avec un pic de 94% en 2010.

*Table1. L'évolution des recettes budgétisées (unité : million de Dinars Algérien)*

| *Années* | *RecettesTotales* | *La part de la fiscalité pétrolière* | *La part de la fiscalité ordinaire* | *La part fiscalité ordinaire et pétrolière* |
|---|---|---|---|---|
| 2000 | 1 190 750 | 60,5 % | 32,0 % | 92,5 % |
| 2002 | 1 500 250 | 61,1 % | 29,3 % | 90,4 % |
| 2004 | 1 528 000 | 56,4 % | 34,8 % | 91,2 % |
| 2006 | 1 683 294 | 54,4 % | 37,2 % | 91,6 % |
| 2008 | 2 763 000 | 62,1 % | 30,7 % | 92,8 % |
| 2010 | 3 081 500 | 59,6 % | 34,7 % | 94,3 % |
| 2012 | 3 469 080 | 43,8 % | 47,6 % | 91,4 % |
| 2014 | 4 218 180 | 37,4 % | 53,8 % | 91,2 % |
| 2016 | 4 747 430 | 35,4 % | 57,4 % | 92,8 % |
| 2017 | 5 635 500 | 39,0 % | 50,5 % | 89,5 % |

*Source : Ministère des finances d'Algérie, 2017.*

Dans le montant total des recettes fiscales en Algérie durant le premier semestre 2009, figure la fiscalité pétrolière avec une dotation de 1 238.74 Milliards de dinars, et la fiscalité ordinaire pour 644.06 milliards de dinars. Durant la même période de l'année 2008, la fiscalité pétrolière s'est établie à 1 918.26 milliards de DA. Cette baisse de plus de 35 % s'explique par le recul des cours de pétrole.

Au total, compte tenu de la prédominance des recettes des hydrocarbures dans les recettes budgétaires totales, ces dernières, rapportées au PIB, évoluent en fonction directe de la part de la valeur ajoutée des hydrocarbures dans le PIB.

La fiscalité sur les hydrocarbures, qui est une bonne approximation de la rente, permet de dégager une épargne budgétaire importante et d'offrir par conséquent un rôle de tout premier plan à l'Etat qui peut entreprendre des dépenses d'infrastructures économiques et sociales importantes.

L'Algérie doit faire face à une série de défis lorsqu'il s'agit d'optimiser la fiscalité tout en s'efforçant d'atteindre ses objectifs en matière de développement. Le défi majeur pour l'Algérie consiste à trouver l'équilibre entre un système fiscal qui soit favorable à l'entreprise et à l'investissement, tout en dégageant suffisamment de recettes.

Le système fiscal algérien[3]s'est comporté de façon linéaire, conforté pendant longtemps par le produit élevé de la fiscalité pétrolière. Durant la période des révoltes dans le monde arabe en 2010 et 2011, les autorités avaient cédé à une politique de distribution de la rente pour élargir le consensus sur la stabilité politique en reléguant la fiscalité ordinaire au second plan. Cependant, la baisse très significative des cours du pétrole a rendu le pays vulnérable de poursuivre des politiques sociales. Ainsi, l'urgence de prise de décisions fiscales sensées s'impose d'elle-même. À ce niveau, les mesures d'agissement ne sont pas uniques à l'Algérie, mais elles sont assez conformes aux autres actions adoptées par les pays de la zone *MENA* pour faire face au choc pétrolier.

Dans un contexte de diversification des modes de financement de son économie, la redynamisation de la fiscalité ordinaire est considérée comme une importante source financière en mesure de mobiliser des ressources suffisantes pour le financement de l'économie nationale.

Toutefois, il est incontestable que l'Algérie dispose d'une administration fiscale qui souffre de corruption, de fonctionnaires insuffisamment formés et sous-payés ainsi que d'une structure administrative déficiente.

En effet, selon, *(Khemici, 2012)*, les pertes fiscales dans les pays en développement sont souvent aggravées par le fonctionnement inadéquat des administrations fiscales, dont les causes sont perverses :

[3]En Algérie, il y a lieu de distinguer entre deux régimes d'impôt seulement, le régime réel et le régime forfaitaire. Ces deux paliers sont séparés par un seuil fixé de chiffre d'affaires.

- formation insuffisante du personnel administratif ;
- manque de compétences spécialisées pour déchiffrer les systèmes fiscaux ; inadaptation des systèmes de recouvrement de l'impôt ;
- déficiences des mécanismes de mise en application juridiques en matière de recouvrement de l'impôt ;
- pénalités insuffisantes en cas de non-paiement de l'impôt.

## 4. Les plans nationaux de relance économique (2001-2019)

Le développement des infrastructures n'a jamais été une priorité durant toute la période allant de 1970 à 2000. Les montants qui leurs ont été alloués restaient inférieurs à 25% du budget d'équipement *(Benabdellah, 2008)*.

La mise en œuvre des programmes a été lancée depuis le début des années 2000, avec les premières tranches d'autorisations de programmes et de crédits de paiement votés dans le cadre des lois de finances.

Les autorisations de programme constituent la limite supérieure des dépenses que les ordonnateurs sont autorisés à engager pour l'exécution des investissements planifiés. Tandis que les crédits de paiement représentent les dotations annuelles susceptibles d'être ordonnancées, mandatées ou payées pour la couverture des engagements contractés dans le cadre des autorisations programmes correspondantes[4].

Les plans sont l'expression du nouvel engagement de l'Etat. Les deux plans de relance et d'appui à la croissance sont le plan de soutien à la relance économique *(PSRE 2002-2004)* et le plan complémentaire de soutien à la croissance *(PCSC 2005-2009)*. Ils ont reçu une enveloppe globale dépassant les 180 milliards de dollars. A cet effet, le pays a réceptionné des infrastructures économiques et sociales très importantes *(autoroute est/ouest, autoroute des hauts plateaux, doublement de la voie ferrée est/ouest, infrastructures portuaires etc.).*

En 2001, l'Etat a mis en œuvre un programme de redressement économique favorisant la croissance et la stabilité de l'économie. Ce programme de 7 milliards de dollars *USD* visait à revitaliser la

[4]Loi n° 90-21 du 15 août 1990 relative à la comptabilité publique.

production agricole, à développer le réseau public de distribution d'eau, à améliorer l'infrastructure et les services de transport, à rehausser le niveau de vie et à encourager les projets locaux de mise en valeur *(Tani, 2013).*

Les deux autres « programmes complémentaires de soutien à la croissance » qui l'ont suivi *(2005-2009 et 2010-2014)* poursuivaient quasiment les mêmes objectifs avec des variations dans les priorités en fonction des besoins exprimés et des correctifs à apporter.

Le programme 2005-2009 s'intéresse à l'ensemble des modes de transport (*Autoroutier, routier, urbains, ferroviaire, aéroportuaire se compose des projets relatifs aux secteurs*) ainsi qu'à d'autres infrastructures d'accompagnement (*administration, formation et informatique*).

L'Algérie a mené son plan de développement (*le programme de soutien à la relance économique*) en 2001 avec ses propres moyens dans un contexte de baisse des prix du pétrole et de raréfaction de ressources financières, alors qu'elle venait de sortir d'une décennie noir qui a affecté ses capacités matérielles et humaines.Ce n'est qu'en 2005 qu'elle a pu consolider le processus de développement amorcé en 2000 grâce à un volume d'investissement qui a frôlé les 200 milliards de dollars durant la période allant de 2005 à 2010.

En fait, le gouvernement a doté le pays d'infrastructures économiques, sociales et administratives modernes. A titre d'exemple, le programme quinquennal 2005/2009 a permis l'entretien et le développement de plus de 67 369 kilomètres de réseau routier et la construction de 1 250 ouvrages d'art. L'état du réseau routier est aujourd'hui acceptable pour 95% des routes nationales contre 55% en 1999, 75% des chemins de wilayas contre 45% en 1999, et 71% des chemins communaux contre 40% en 1999[5]. Par ailleurs, les travaux publics ont enregistré eux aussi les avancées les plus visibles — à travers l'autoroute Est-Ouest et ses 1132 km déjà réalisés — pour porter

[5] Ministère des affaires étrangères : http://www.mae.gov.dz/images/sce/programme-quinquenal.pdf. Consulté le 07/09/2017.

le réseau routier national à un linéaire total de 117500 km en 2013, soit 13000 km de plus qu'en 2000[6]. En Algérie, les efforts dans le cadre du *PSRE* et du *PCSC* doivent être considérés d'abord comme un rattrapage. De 8,9% en 2000, leur poids passe à près de 48% en 2006.

***Table2 : Investissement dans les infrastructures économiques en % du budget d'équipement***

| *2000* | *2002* | *2004* | *2006* | *2008* | *2010* | *2012* | *2014* | *2016* |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| *8,9* | *19,3* | *12,8* | *47,5* | *0,30* | *0,36* | *0,36* | *0,26* | *0,21* |

*Source : Les lois de finances des années correspondantes*

Par exemple, le *(PCSC, 2005-2009)* alloue un peu plus de 40% de son enveloppe aux infrastructures de base qui ne recouvrent pas toutes les infrastructures économiques. Il faudrait y ajouter celles qui se rapportent à l'électricité (3,4%) et aux technologies de l'information et de la communication (1,2%). Les enveloppes relatives à l'aménagement du territoire, au développement des régions des hauts plateaux et du sud renferment des éléments d'infrastructures.

Quant au programme d'investissements publics retenu pour la période allant de 2010 à 2014, cela implique des engagements financiers de l'ordre de 21.214 milliards DA et concerne deux volets, à savoir[7]:

- le parachèvement des grands projets déjà entamés, notamment dans les secteurs du rail, des routes et de l'eau, pour un montant de 9700 milliards DA (équivalent à 130 milliards de dollars),
- et l'engagement de projets nouveaux pour un montant de 11534 milliards DA (soit l'équivalent de près de 156 milliards de dollars).

Enfin, le Programme d'investissements publics pour les années 2015 à 2019, fait suite aux plans 2005-2009 et 2010-2014, sera destiné à renforcer la résistance de l'économie algérienne et à développer une économie compétitive et diversifiée. Si le nouveau plan va s'inscrire

[6] http://www.elmoudjahid.com/le journal du 12/03/2014.
[7] Ministère des affaires étrangères : http://www.mae.gov.dz/images/sce/programme-quinquenal.pdf. Consulté le 07/09/2019.

dans la continuité des programmes de développement et d'investissements précédents il coïncide, cependant, avec une crise financière affecte fortement sa réalisation.

Malgré les insuffisances constatées dans la réalisation des projets d'infrastructures publics comme les surcoûts et les retards accusés dans leur réception, les quatre plans lancés depuis 2001 ont permis de réaliser une meilleure croissance économique et d'amorcer ainsi le développement économique et social du pays.En effet, c'est grâce aux dépenses d'équipement, leur accroissement au cours des quinze dernières années a permis au pays de se doter d'infrastructures économiques et sociales pour couvrir convenablement la demande en services publics répondant aux aspirations de la population.

Dans cette période en peut dire que l'investissement public en Algérie estcaractérisé par :
- la capacité de financement exceptionnelle de l'Etat ;
- le peu d'engagement du secteur privé ;
- reconstruction d'un consensus social mis à mal par les deux décennies passées *(Benabdellah,2008)*.

## 5. Les défis et les perspectives fiscales

L'évaluation succincte de la politique budgétaire a montré la nécessité d'un ajustement budgétaire qui doit inscrire dans ses objectifs la nécessaire stabilité du cadre macroéconomique, puisque, aujourd'hui, les disfonctionnements sont bien apparents à travers des politiques de redistribution inefficaces, inefficientes et antiéconomiques.

A ce stade, contrairement à la politique de distribution de la rente suivie pour garantir la stabilité politique durant la période des révoltes arabes, les autorités sont aujourd'hui contraintes de convaincre les Algériens que les réformes sont impératives pour réussir le pari qui consiste à optimiser les recettes de la fiscalité ordinaire et pouvoir poursuivre le financement des infrastructures afin que le budget de l'Etat puisse s'affranchir peu à peu du poids de la fiscalité pétrolière.

En fait, la crise multidimensionnelle que traverse l'Algérie au plan politique, économique, social, culturel et moral a affaibli les institutions publiques, en l'occurrence l'administration fiscale via la fraude et le laxisme quasi permanent. De toute façon, les mesures fiscales nécessitent du temps pour être mises en œuvre et surtout plusieurs années pour donner des résultats.

Tout en étant conscient que l'impôt peut tuer l'impôt, le meilleur choix d'augmenter les recettes ordinaires est d'accroître l'impôt indirect qui est injuste par définition. En parallèle, la réforme fiscale doit aussi se fonder à la fois sur l'équité et l'efficacité, il est toutefois indispensable de combattre au préalable sérieusement la corruption qui sévit à tous les niveaux de l'administration fiscale *(Bouilef, 2014).*

Toutefois, selon la Direction Générale des Impôts (*DGI*) pour les neuf premiers mois de 2016, il était observé une hausse de plus de 8% des recettes de la fiscalité ordinaire comparativement à la même période de 2015. Par ailleurs, pour la première fois, la loi de finances 2017 aborde les recettes fiscales par anticipation pour les exercices 2018 et 2019. La fiscalité ordinaire attendue pour ces exercices est supérieure à celle de 2017 (respectivement de 20% et 32%).

En revanche, l'administration fiscale en Algérie souffre de nombreuses lacunes pour lutter contre la fraude et l'évasion fiscale : la vente sans facturation, la falsification des registres de commerce, le paiement en cash : les fausses et les défauts de déclarations. Une administration qui a du mal à fonctionner dans une période de non crise, elle aura du mal à s'en sortir au période de crise par les mêmes mécanismes de fonctionnement et les mêmes personnes. En effet, elle manque encore à la fois de moyens humains suffisants, qualifiés, et intègres et des équipements nécessaires comportant du matériel de transport, du réseau informatique et des locaux adéquats. Une réhabilitation durable de la fiscalité ordinaire est tributaire en grande partie de l'efficacité des services des impôts et de l'intégration et du contrôle des activités informelles.

Par ailleurs, l'autonomie fiscale des collectivités locales est quasiment nulle *(Ghezali, 2015).* Selon la constitution[8], les collectivités locales ne peuvent pas instituer de nouvelles taxes. L'instauration de l'impôt, la fixation de son taux ainsi que son recouvrement, sont décidés au niveau central. Ainsi, la situation financière des communes, pour la plupart, en déficit, ne cesse de s'aggraver devant cette conjoncture économique défavorable, puisqu'elles éprouvent des difficultés à équilibrer leurs comptes et à faire face aux lourdes charges qui leur incombent. À ce titre, il serait souhaitable d'accorder aux collectivités locales plus de pouvoirs pour lever des taxes.

Toutefois, il ne faut pas perdre de vue que ces mesures fiscales si elles ne sont pas accompagner de réformes microéconomiques et d'ajustements macroéconomiques (réformes institutionnelles) risquent de mettre en péril l'ouverture vers l'extérieur qui seule garantit l'arrivée des capitaux et des investissements étrangers et ouvre la voie à une intégration économique de la société algérienne dans les économies mondiales. De même, la décision de stopper les projets d'équipements et d'avantage d'impositions fiscales peuvent augmenter le niveau de chômage comme une conséquence des mesures d'austérité.

Aussi, l'augmentation des taxes en tenant compte d'une dépréciation de la monnaie algérienne va entraîner systématiquement un relèvement des prix.

## 6. Conclusion :

Le volume remarqué des investissements a permis de consolider l'infrastructure nécessaire au développement économique de l'Algérie. Un progrès notable a été effectué dans la réalisation du réseau routier, la modernisation des ports ainsi que l'extension et la modernisation du réseau ferroviaire. Si le recours au financement extérieur serait pour l'instant le meilleur moyen pour poursuivre le financement des investissements en infrastructures il devient impérieux au

[8]Art 64 de la constitution :" Nul impôt ne peut être institué qu'en vertu de la loi"

gouvernement de choisir judicieusement la forme de financement la plus adaptée aux besoins du pays.

La fiscalité joue à ce titre un rôle essentiel dans la mobilisation des ressources nationales. Si elle est conçue et mise en œuvre d'une manière transparente et efficace, elle constitue une base financière essentielle au développement des infrastructures.

Dans le contexte de la crise actuelle où les dépenses publiques, un cadre efficace de prise de décisions en matière d'investissement est primordial pour garantir que les infrastructures réalisées ne soient pas stériles.

**Références :**

Ananou, F. (2017), *Comment financer les infrastructures ? l'Afrique des idées,* Retrived from http://terangaweb.com/financement-infrastructures-lecon-dasie/ (consulté le 15-06-2019).

Estache, A. (2006). *Les infrastructures de l'Afrique : problèmes et perspectives d'avenir,* Séminaire organisé par l'Institut du FMI en coopération avec l'Institut multilatéral d'Afrique, Tunis. 28 fevrier et 1er Mars, Tunisie.

Barro, R.J., (1990), Government spending in a simple model of endogenous growth, *Journal of Political Economy*, Chicago, 98 (5),103-125.

Bouilef, H. (2014), *La mobilisation des ressources publiques par la fiscalité ordinaire en Algérie*, ENAG Editions, Alger.

Khemici, C. (2012), La fiscalité comme levier de développement économique dans les pays en développement : Cas de l'Algérie. *Revue Algérienne de la mondialisation et des politiques économiques*, Algiers, Vol 3 (3).

Ghezali, K. (2015), *Autonomie fiscale et le développement régional en Algérie*, Revue Algérienne de la mondialisation et des politiques économiques / N°06- 2015.

Hamzaoui, M. Bousselhami, N. (2017), Impact de la fiscalité sur la croissance économique du Maroc, *European Scientific Journal*, edition Vol.13, No.4.

Henner, H.F., (2001), *Convergence et divergence entre membres d'une intégration régionale*, ATM, Aix-en-Province.

Lumbila, K.N. (2005), *What makes DFI work?: A Panel Analysis of the Growth Effects of FDI in Africa*, The World Bank, African Region Working paper Series, No 80.

Oulmakki, O. (2015), *Impact des infrastructures de transport sur la croissance économique : le cas du Maroc*, Economies et finances, These de Doctorat, Université Montpellier, France.

Pfister, M. (2009), *Une fiscalité orientée vers l'investissement et le développement : aperçu de quelques enjeux de politique fiscale en Afrique*, l'initiative NEPAD-OCDE pour l'investissement en Afrique du 11-12 Novembre.

Tani, Y.A. (2013), *Analyse de la politique économique algérienne*, Economies et finances, These de Doctorat en Sciences Economiques, Université Panthéon-Sorbonne - Paris I.

Benabdallah. Y.(2008),*Le développement des infrastructures en Algérie : quels effets sur la croissance économique et l'environnement de l'investissement ?,* CREAD Alger.

MOHAMED KHEIDER UNIVERSITY -BISKRA-

ALGERIA

FACULTY OF ECONOMICS, TRADE AND MANAGEMENT SCIENCES

# ECONOMIC AND MANAGERIAL RESEARCH

*semi-annual, peer-reviewed scientific journal*

**Vol :14, N°: 01** *jun 2020*

*ISSN :1112-7902* *Legal Deposit: 2007-3150*

# ECONOMIC AND MANAGERIAL RESEARCH

**Honorary president**:

Pr. Ahmed BOUTARFAIA- Rector of the university

**Director of University Publications:**

Pr. Rabeh KHOUNI

**The editor-in-chief :**

**Pr. Smail HEDJAZI**
smail.hedjazi@univ-biskra.dz

## Editing Secretariat:

Rachid Mohammedi
rachid.mohammedi@univ-biskra.dz
Fatma Djaber
fatma.djaber@univ-biskra.dz

*CORRESPONDENCE*:

All correspondences must reach:

Mr.The editor-in-chief
**Journal of Economic and Managerial Research**
FACULTY OF ECONOMICS, TRADE AND MANAGEMENT SCIENCES
MOHAMED KHIDER UNIVERSITY - BISKRA
BP 145 RP Biskra – Algeria
**Tel/Fax:** (+213) 33543300
**Email** : ecomanagement.journal@univ-biskra.dz

SITE WEB : ***http://rem.univ-biskra.dz/index.php/en/***

***Mohamed Kheider university printing house- Biskra***

# SCIENTIFIC COMMITTEE

| | |
|---|---|
| ***Pr. Smail HEDJAZI*** | ***University of Biskra-Algeria.*** |
| ***Pr. Rekai HASSANI*** | ***University of Biskra-Algeria.*** |
| ***Pr. Djamel LAAMARA*** | ***University of El madina, Saudi Arabia.*** |
| ***Pr. Yahdia SEMLELI*** | ***University of king faical , Saudi Arabia*** |
| ***Pr. Melhem MAJID*** | ***Al-Quds Open University,Palestine*** |
| ***Pr. Amar OUKIL*** | ***Sultan Qaboos University,Oman.*** |
| ***Pr.Hani abdalhkim ISMAIL*** | ***University of El mansoura ,Egypt*** |
| ***Pr. Mohamed KANOUCHE*** | ***University of Trakia, Turkey*** |
| ***Pr. Abdallah SIRAGE*** | ***University of king faical , saudi Arabia*** |
| ***Pr. Abir Hamoud Ali FAOURI*** | ***Al-Balqa` Applied University, Jordan*** |
| ***Pr. Adala LADJAL*** | ***University of Mostaganime,Algeria*** |
| ***Pr.Abdelhamid BERHOUMA*** | ***University of Mesila ,Algeria.*** |
| ***Pr. Samir Baha Eldin MALIKI*** | ***University of Telemcen,Algeria*** |
| ***Pr. Elhadj ARRABA*** | ***University of Ouargla,Algeria.*** |
| ***Dr. Adel BOUMADJEN*** | ***University of Biskra-Algeria.*** |
| ***Dr. Youness ELZAIN*** | ***University of Elouad ,Algeria.*** |
| ***Dr. Meriem CHERFOUH*** | ***School of Higher Commercial Studies, Algeria.*** |
| ***Dr. Agti DJOUHRA*** | ***University of Biskra-Algeria.*** |
| ***Dr. Adel BOUMADJEN*** | ***University of Biskra-Algeria.*** |
| ***Dr. Saber ABBASI .*** | ***University of Biskra-Algeria.*** |
| ***Dr. Nadjwa HABA*** | ***University of Biskra-Algeria.*** |

# *Publication rules*

*Economic and Managerial Research is a journal that focuses on academic studies in the fields of economics, management, business and financial sciences, written in Arabic, English and French. To publish in the journal, the following rules are required:*

*- The article presented must be original, within the scope of the journal and not published or pending publication elsewhere.*

*- Articles must be presented in Word format and sent by E-mail to the address of the journal.*

*- Use the "Simplified Arabic normal" font size 14 with single line spacing for articles in Arabic and the "Times New roman" font size 12 with single line spacing for articles in French or English.*

*- The article should not exceed 20 pages including the appendices and the bibliography.*

*- The insertion of diagrams, tables and references must be carried out by the automatic tools of Word.*

*- References should be presented at the end of the article and listed in alphabetical order. In the body of the text, only the name of the author and the year of publication and the page are cited, if necessary. Ex: (Drucker, 1998, p20)*

*- The first page contains:*

*• the researcher's personal information (surname, first name, rank, telephone, fax, email, home institution)*

*• two abstracts, one in the language of the article and the other in one of the other two languages.*

*- The published articles express only the opinions of their authors.*

*- The editorial committee reserves the right to make changes to the form of presentation of the article when necessarry.*

# *Contents*


| | | |
|---|---|---|
| 01 | *La fiscalité comme une source de développement public en Algérie: étude analytique*<br>***Himrane Mohammed, Université de Jijel, Hassani Hocine, Université de Chlef.Algerie*** | **1**<br>**29** |
| 02 | *Marketing alimentaire : la tendance est aux produits « sans »*<br>***Ali KHALDI,****Université de Mostaganem****, M'hamed ZIAD,****Université de Mascara, Algerie*** | **31**<br>**52** |

# *Editorial*

The contemplator of the recent events at the international or local level, represented in the repercussions of the coronavirus (Covid 19), can easily conclude the importance of science at all kinds in the people lives in all fields. It is the way out and the only way to preserve the gains and development of nations by providing them with precise frameworks and approaches for growth and moving forward in a way that provides many benefits in all fields, especially the economic and social field.

From this point, I invite all researchers, professors and students, to work seriously and direct their research towards problems that start from the local reality for actually contribute to developing the national economy through:

Developing administrative models that are in line with the reality of organizations, access to approaches that allow to address structural imbalances in different organizations, create accurate information systems that stand in front of corruption of all kinds, developing models and approaches that give the economic process a real and balanced push to reach the level of developed countries.

Perhaps these suggestions lead us to think about the need to work on developing the national research system and enabling it to work as required in order to achieve the desired results.

***Biskra on June 06 2020***
***Editor-in-chief***
***Prof. Hedjazi Ismail***